حَاشِيةُ يس

على شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي

ت. ١٠٦١هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكمولي

المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

حَاشيةُ يَس

على شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

حَاشِيةُ يَس

عَلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكمولي

الجُزءُ الثَالِث

المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - خليوي : ٠٠٩٦١٧٠٠٢٧٢٥٠

Beirut - Airport Road - behind Golden Plaza - Mobile : 0096170027250

e-mail : academicbook_leb@hotmail.com

[المفعول له]

[و] الثالث من المفاعيل [**المفعول له**] أي : الذي يفعل له فعل ويوقع لأجله ،

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله ، وقدمه على المفعول فيه ؛ لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدراً ، وذكره ابن الحاجب[1] بعد المفعول فيه ؛ لأنّ احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة .

قوله [ويوقع لأجله] أي : بأنْ يكون هو المقصود من الفعل ، وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل ، كما في ((قعدت عن الحرب جبناً)) أو تأخر كما في ((جئتك إصلاحاً لك)) .

فإنْ قلت : من أمثلة المفعول له ((ضربته تأديباً)) مع أنّ الضرب سبب التأديب وعلته ، فكيف يكون التأديب سبباً وعلة للضرب .

قلت : الضرب علة في إيجاد التأديب ، وتصور التأديب وتعقله سببٌ في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب ، فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه الذي كان مسبباً ، فالجهتان مختلفتان ، قال الرضي[2] :

((وإذا كان الحدث المعلل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجمل ⁂

---

(١) في الكافية .

(٢) شرح الكافية ١/١٩٣ ((المفعول لأجله)) .

[وهو المصدر] القلبي الفضلة [المعلِّل] بكسر اللام أي : الواقع علة

﴾ كما في ((ضربته تأديباً وأعطيته مكافأة)) ، فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في زمان ، بل هما في الحقيقة حدث واحد ؛ لأنّ المعنى : ((أدبته بالضرب ، وكافأته بالإعطاء)) ، فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة .

فالعلة هاهنا في الحقيقة ليس في هذا المصدر المنصوب ؛ لأنّ الشيء لا يكون علة لنفسه ، بل هي أثره أي : ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة ؛ لعدم المشاركة في الفاعل والزمان ؛ إذ ربما لا يحصل هذا الأثر فكيف يشارك الضرب في الزمان ، كما قال ابن دريد :

والشَّيخُ إنْ قوَّمتَهُ مـن زيْغـهِ   لم يُقِمِ التّثقيفُ منهُ ما التَوى[1]

وإنما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان إذ هو كما بينا)) انتهى .

وفيما ذكره نظر ؛ لأنّـا نمنع أنّ التأديب عينُ الضـرب ؛ لأنّ التأديب يحصّل الأدب ، وما يليق بالشخص ، أو إحداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم ، فلم منع ((تأهبتُ السفر)) .

قوله [وهو المصدر] لا يــرد عليــــه : ((أمّا العبيــد فذو عبيــد)) بنصب ((العبيد)) لأنه مؤول فانظر المغني والأوضح[2] .

قوله [الفضلة] أي : ليس جزءً من الكلام بأنْ لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه.

---

(١) البيت لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي ، والبيت من مقصورة له يمدح الأمير أبا العباس إسماعيل الميكالي حاكم نيسابور ، وليس في البيت شاهد ، وإنما جاء به الرضي لتأييد المعنى .

(٢) المغني ٥٨/١ ((أما)) المفتوحة المشددة ، والأوضح ٤٤/٢ .

[لحدث] قد [شاركه] المعلَّلُ [وقتاً وفاعلاً] أي : في الزمان والفاعل ،

قوله [قد شاركه ...] حالٌ من ((المعلل)) فمحله النصب ، والرابط فاعل : شارك ؛ إذ هو ضمير يعود إلى ((المعلل)) ، وضميره المنصوب يعود على الحدث ، كما أشار إليه الشارح .

ويجوز أنْ يكون نعتاً لـ((حدث)) ، والرابط فاعل ((شارك)) إذ هذا ضمير يعود إلى ((الحدث)) وضميره المنصوب يعود على ((المعلل)) .

والظاهر أنَّ معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل ، ولا يلزم أنْ يقع الحدث في بعض زمان الحربِ ، بدليل ((جئتك إصلاحاً لحالك ، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة)) ، وأول الإصلاح وإيقاع الهدنة لا يلزم أنْ يكون هو آخر زمن المجيء والشهود ، بل الغالب أنه يعقبه إنْ لم يلزم .

ولا يبعد أخذاً من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ، أو بالعكس بالتنزيل مبالغة ، ولا يشكل على هذا ما صرَّحوا به في :

فجئتُ وقدْ نَضَّتْ لِنَـومٍ ثيابَهَـا[1]

من اختلاف زمن النوم وزمن نضِّ الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب ؛

---

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٤٨ ، وشرح الشذور ٢١١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٤٤/٢ ، والهمع ٩٧/٢ ، وتمامه :

فجئتُ وقدْ نضّتْ لنومٍ ثيابَها ... لَدَى السِّترِ إلا لِبْسَةَ المتفَضِّلِ

والشاهد في قوله ((لنوم)) فإنه علة لخلع الثياب إلا أنَّ الخلع قبل النوم فانخرم شرط اتحاد الزمان بين المفعول لأجله وبين المعلل ، فامتنع نصبه ـ النوم ـ على المفعولية فجر باللام .

سواء كان باعثاً وغاية [كقمت إجلالاً لك] ، أم باعثاً فقط كـ((قعدت عن الحرب جبناً)) ، فـ((إجلالاً)) مصدرٌ قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له ، وزمنه وزمن القيام واحد ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم ، و((جبناً)) مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه ، وليست غاية له .

وعلامة المفعول له وقوعه في جواب ((لِمَ فعلتَ)) .

وإنما اشترط فيه أنْ يكون مصدراً ؛ لأنه علة للفعل ،

لأنا لا نسلم الاتصال المذكور ، بل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب ، كما هو معلوم .

ثم لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كـ((ضربته تأديباً)) ، والتقدير كقوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾[1] ؛ لأنّ معنى ((يريكم)) : يجعلكم ترون ، وجعل الزمخشري[2] نصب ذلك على الحال .

قوله [سواء كان باعثاً وغاية] أي : سواء كان باعثاً من حيث الوجود الذهني ، وغاية من حيث الوجود الخارجي ، فالجهتان مختلفتان .

قوله [وإنما اشترط فيه أنْ يكون مصدراً ...] قال الجامي[3] : ((وإنما اشترط هذه الشرائط ؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلُّقَ المصدرية ، بخلاف ما إذا اختل شيء منها)) انتهى .

---

(١) الرعد ـ ١٢ .

(٢) الكشاف ٤٠٣/٢ تفسير سورة الرعد ١٢ .

(٣) شرح الكافية ـ الجامي ٣٧٧/١

والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات، وخرج به غيره كما سيأتي .

وبـ((القلبي)) : نحو : ((جئتك قراءةً للعلم)) ، كما اعتمده في الأوضح[1] تبعاً لابن الخبّاز وغيره،

قوله [والعلل إنما تكون بالمصادر...] أي : غالباً ، فلا يرد ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[2] ونحوه .

قوله [وبالقلبي نحو : ((جئتك قراءة للعلم))] قال الرضي[3] :

((وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى .

والجواب : أنه إنْ أراد وجوب تقديم الحامل وجوداً فممنوع ، وإنْ أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض بجواز نحو : ((جئتك إصلاحاً لأمرك)) ، و((ضربته تأديباً)) اتفاقا .

فإنْ قيل : هو بتقدير حذف ، أي : إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب ، قلنا : أيضاً فجواز ((جئتك إكرامك لي ، وجئتك اليوم إكراماً لك غداً)) بتقدير المضاف المذكور ، بل جوّز : ((جئتك سمناً وعسلا)) .

فظهر أنّ المفعول له هو الظاهر لا المقدّر ، فنقول المفعول له على ضربين :

---

(1) الأوضح ٤٤/٢ .

(2) الرحمن ـ ١٠ .

(3) شرح الكافية ١٩٤/١ ((المفعول له)) .

وخالف في هذا الفارسي فأجاز ((جئتك ضربَ زيدٍ)) أي : لتضربه ، ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا .

و بـ((الفضلة)) : نحو : ((حصل لي رغبة في الخير)) .

وبـ((المعلل لحدث)) : بقية المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها .

وبما بعده : ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول ، وما اختلف فيه فاعلهما ، كما سيأتي .

إمّا أنْ يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : ((قعدت جبناً)) فهو من أفعال القلوب ، كما قالوا ، وإما أنْ يتقدم على الفعل تصوراً ، أي : يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب ، نحو : ((ضربته تقويماً ، وجئته إصلاحاً)) ....)) .

قوله [ويؤخذ منه] أي : من إجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبياً ؛ إذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق ، وهو : ((جئتك قراءة العلم)) وما مثل به الرضي .

وبهذا ظهر أنّ ما نقله في التصريح عن الشاطبي[1] من ((أنّ اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبياً ليس ظاهراً)) فتدبر .

قوله [ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما] استثنى أبو حيان تبعاً لابن مالك[2] من المشاركة في الزمان والفاعل ((أنْ وأنّ)) إذا نابتا عن المصدر . تقول : ((جئتك أنّ زيداً يكرمني ، وجئتك أنْ يكرمني زيدٌ ، وجئتك الساعة أنْ وعدتك أمس)) ويحذف معهما حرف الجر أيضا .

---

(١) شرح التصريح ٣٣٤/١ ـ ٣٣٥ ((المفعول لأجله)) .

(٢) الارتشاف ٢٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٥/٢ .

[**فإنْ فقد المعلل**] لحدث عامله [**شرطاً**] مما شمله التعريف [**جُرّ**] وجوباً [**بحرف التعليل**] وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل ، وهو ((من)) والباء و((في)) والكاف ،

قال المرادي في شرح التسهيل[1] : ((يجوز في ((كي)) إذا كانت ناصبة بنفسها أنْ تقع مفعولاً له ؛ لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل : ((أنْ ، وأنّ)) ، وهل تجري ((ما)) المصدرية مجرى ((أنْ وأنّ)) في جواز حذف الحرف نحو ((أزورك لمّا تحسن إليّ)) أي : لإحسانك ، قال الشيخ أثير الدين : لا أعرف في ذلك نصاً عن أحد)) .

قوله [جُرّ وجوباً بحرف التعليل] أي : عند من اعتبر ذلك الشرط .

قوله [وهو ((من)) ...] قال المصنف في شرح اللمحة[2]:

((حروف السبب سبعة :

اللام نحو : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[3] ، والباء نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾[4] .

و((في)) نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[5] أي : بسببه .

---

(١) شرح التسهيل ـ المرادي ٤٧٥ ((المفعول له)) .

(٢) شرح اللمحة ١٦٤/٢ ـ ١٦٥ .

(٣) البقرة ـ ٢٩ .

(٤) النساء ـ ١٦٠

(٥) النور ـ ١٤ .

....

....

و((من)) نحو : ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾[1] أي : بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهذه الأربعة يجوز دخولها عليه .

و((حتى)) نحو : ((أسلم حتى تدخل الجنة)) .

والكاف نحو : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[2] أي : لهدايته إياكم .

و((كي)) نحو : ((جئتك كي تكرمني))[3] ، وهذه الثلاثة لا تدخل عليه ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري)) انتهى .

وهذا قد ينافي ما سبق في ((أنْ وأنّ)) وصلتهما و((كي)) وما سيأتي من التمثيل بـ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ، إلا أنْ يقال : المراد أنها لا تدخل على ما استوفى الشروط ، وما ذكر لم يستوفها ، فلا يكن من المفعول ، فليتأمل .

ومما يفهم التعليل ((عن)) نحو : ﴿ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾[4] .

---

(١) فاطر ـ ٣٥ .

(٢) البقرة ـ ١٩٨ .

(٣) في شرح اللمحة ذكر إن حروف السبب سبعة ، ولكنه عدّ ستة فقط وأهمل ((كي)) مع المثال الخاص بها ، ولم يتنبّه المحقق الدكتور هادي نهر لهذا الخلل ولم يشر له في الهامش لا في طبعة بغداد من شرح اللمحة ولا في الطبعة الحديثة ط دار اليازوري الأردنية .

(٤) هود ـ ٥٣ .

والظاهر أنهم أرادوا بالشرط : ما لابدّ منه ، وإلا ففيه نظر ، ففاقد المصدرية [نحو : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ ﴾(1)] فالمخاطبون علة للخلق ، وليس ضميرهم مصدراً ، فلذلك جرّ باللام .

ومثله قوله ﷺ : ((إنّ امرأة دخلت النار في هرة))(2) أي : لأجل هرة .

قوله [فالمخاطبون علة للخلق] في هذه العبارة حزازة ، قال الجلال الدواني :

((اعلم أنه تعالى راعي الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ، ولكن لا شيء فيها باعث له على الفعل وإنْ كانت معلومة له تعالى ، كما أنّ من يغرس غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على ذلك الغرس ، كالاستظلال به والانتفاع بأغصانه وغيرهما ، والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير . فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس ، والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح)) .

إذا تيقنت ذلك كله علمت أنّ ما قاله شارح المقاصد ـ من أنّ الحق تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ـ ظاهرٌ ، كإيجاب الحدود والكفارات ، وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك . وأما تعميمه بأنه لا يخلو فعل من أفعاله عن غرض فمحل بحث ، وكلام غير منخول ، فإنه إنْ أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من أفعاله وأحكامه كذلك ، غاية الأمر أنّ بعضها مما يظهر علينا ، وبعضها مما يخفى إلا على الراسخين المؤيدين بنور من الله .

---

(1) البقرة ـ ٢٩ .

(2) الحديث رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ـ باب تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي ـ رقم ١٣٣ ورواه أيضاً بلفظ آخر في رقم ١٣٥ .

وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو :

[وإنّي لتعروني لذكراك هزّةٌ] كما انتفضَ العصفورُ بلّلهُ القطرُ[1]

فالذكرى هي علة عروّ الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكنّ فاعلهما مختلف وفاعل الـ عروّ : ((الهزة)) ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأنّ المعنى: لذكري إياك ، فلذلك جُرّ باللام ، والـ هزة هي النشاط والارتياح .

ومثله نحــــو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[2] . وفاقد الاتحاد في الوقت نحو :

[فجئتُ وقدْ نضّت لنومٍ ثيابها] لدى السِّترِ إلا لبسة المتفضّلِ[3]

فـ((النوم)) علة لخلع الثياب ، ولكن وقتهما مختلف ، فوقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلذلك جر باللام ، و((نضت)) ـ بتخفيف الضاد المعجمة ـ من النضو وهو الخلع ، و((لبسة)) ـ بكسر اللام هيئة من اللبس ـ ، والمتفضل : هو الذي يبقى في ثوب واحد .

قوله [ونضت بتخفيف الضاد] قال الجوهري[4] : ((نضا ثوبه أي : خلعه)) ، وأنشد البيت ، ثم قال : ((ويجوز عندي تشديده للتكثير)) .

---

(١) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف ٢٥٣/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢١٣ والأوضح ٤٥/٢ . والشاهد واضح من كلام الشارح .

(٢) النساء ـ ١٦٠ ، البقرة ـ ١٩٨ .

(٣) البيت تقدم تخريجه في ص ٧ السابقة .

(٤) الصحاح ١٩٩٣/٥ مادة نضا .

ومثله نحو : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾[1]، أي : لأجل الغم .

واعلم أنّ هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيّنه ، حتى أنّ المستوفي لجميعها يجوز فيه أنْ يُجَرّ بحرف التعليل كما قال في

قوله [لا لوجوبه وتعينه] لو اقتصر على أحدهما كفى ، وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب ؛ لأنه أوضح فيفسر ما قبله .

قوله [يجوز فيه أنْ يجر بحرف التعليل] قال في الارتشاف[2] :

((ولا يجوز أنْ يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل ، أو العطف سواء جرّ بحرف السبب ، أو أحدهما أم نصباً فأما قوله تعالى ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾[3] فمنصوب بفعل مضمر)) انتهى .

ولعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾[4] تعلق ((لتعتدوا)) بـ((تمسكوهن)) على جعل ((ضراراً)) مفعولاً له ، وإنما يتعلق به على جعل ((ضراراً)) حالاً ، وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني[5] :

((إنّ عصرياً له قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ : ((من)) متعلقة بـ((حذر)) أو بـ((الموت)) لا بـ((يجعلون))

---

(١) الحج ـ ٢٢ .

(٢) الارتشاف ٢/٢٢٤ ((المفعول له)) .

(٣) طه ـ ٣ .

(٤) البقرة ـ ٢٣١ ، ونص هذا البحث في الهمع ٢/١٠٧ فراجع .

(٥) المغني ٢/٥٤٤ ، والآية من البقرة/١٩ ، والـ((عصري)) المعاصر .

الألفية :

.......................وليس يمتنع   مع الشروط ....[1]

سواء كان مجرداً من أل والإضافة ، أم مضافاً ، أم محلى بأل ، لكن الأرجح في الأول النصب ، وفي الثالث الجر ، ويستويان في الثاني .

لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف ، واعترض عليه في إعرابه ، ثم قال : ((وقد أجيب : بأنّ الأول تعليل للجعل مطلقاً ، والثاني : مقيد بالأول ، والمطلق والمقيد غيران ، فالمعلل متعدد في المعنى وإنْ اتحد في اللفظ)) انتهى .

أقول : هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ، ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولاً هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب .

ومذهب الجمهور أنّ المجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به ابن عقيل هنا والجامي في المفعول فيه [2] .

بقي أنّ بعضهم قال : إنّ من تعدده على وجه العطف قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[3] وإنْ فُقد الشرط الأول ؛ لأنّ قوله ((لتركبوها)) بتقدير : أنْ تركبوها ، وهو علة لخلق المذكورات ، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأنّ فاعل الخلق هو الله تعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم .

---

(١) قال في الألفية :

فـاجرره بـالحرفِ ولـيسَ يمتنـعْ   مع الشروطِ كـ((لزهدٍ ذا قنع))

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ٣٦٩/١ .

(٣) النحل ـ ٨ .

....

....

وأما الثاني : فلم يفقد فيه الشرط ؛ لأنّ فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ، ولا يخفى أنّ ما ذكر من فقد الشرط في الأول إنما يأتي على ما تقدم عن أبي حيان تبعاً لابن مالك فتفطن .

خاتمة :

يجوز تقديم المفعول له كما في قوله :

فما جَزَعَاً ورَبِّ النَّاسِ أبْكـي ... ولا حِرْصَاً على الدُّنيا اعْتَرَانـي[1]

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي [2] من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك : كـ((لزهد ذا قنع)) ؛ لأنه مع الجر ليس مفعولاً له كما مرّ .

نعم يدل له تجويزهم في قول الناظم : ((ترخيماً انْ يكون مفعولاً له)) ، ومَنْعُ ثعلب تقديمه مردودٌ بالبيت المتقدم وبقوله :

وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ [3]

ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنوياً ،

---

(١) البيت من الوافر لجحدر بن مالك في الدرر ٨٠/٣ وبلا نسبة في الهمع ١٠١/٢ .
والشاهد فيه ((فما جزعاً)) فإنّ ((جزعاً)) مفعول لأجله مقدم على فعله .

(٢) النكت ـ ٤٠٣/١ .

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل للكميت بن زيد في المغني ١٤/١ والدرر ٨٠/٣ وبلا نسبة في الهمع ١٠١/٢ ، وتمامه :

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ... ولا لعباً مني وذو الشيبِ يلعبُ

والشاهد فيه ((وما شوقاً)) ، فـ((شوقاً)) مفعول لأجله .

....

....

قل المصنف في شرح الشواهد في الكلام على قوله :

نُبئتُ أخوالي بني يزيـدُ ظلماً علينا لهمُ فَديـدُ[1]

((لا يكون ((ظلماً)) مفعولاً له للاستقرار ؛ لأنه يلزم تقديم عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول له)) .

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ وشرح التصريح ١/١١٧ وبلا نسبة في المغني ٢/٦٢٦ .

[المفعول فيه]

[و] الرابع من المفاعيل [**المفعول فيه**] وهو المسمى ظرفاً [**وهو ما سلط عليه عامل**] ينصبه من فعل أو شبهه ، وإنْ لم يكن واقعاً فيه [**على معنى : ((في))**] الظرفية .

قوله [ما سلط عليه ...] أي : باطّراد ، بأنْ لا يختص التسلط بعامل ، فخرج نحو : ((دخلت الدار)) ؛ إذ لا يقال : صليت الدار .

ويستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله ، وينبغي أنْ يستثنى أيضاً المقادير إذ لا يعمل فيها إلا ما دل على حركة ، لا يقال : ((قعدت ميلاً)) ولا ((رقدت ميلاً)) ، ولذا ذهب السهيلي إلى أنّ نصبها على المصدرية .

وأسقط بعضهم قيد الاطراد ؛ لأنّ نحو ((دخلت الدار)) منصوب على التوسع ، ولم يتضمن معنى ((في)) فهو خارج بقوله ((على معنى ((في)) ...)) فتدبر .

قوله [ينصبه] بيّن به أنّ معنى ((سلط عليه عامل)) : نصبه عامل .

وبذلك اندفع ما يقال : لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوباً ولابدّ منه ، وقد يستفاد ذلك من قوله : على معنى ((في)) ؛ لأنّ غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وإنْ كان قابلاً لذلك .

قوله [من فعل أو شبهه] بيانٌ لـ((عامل)) ؛ إذ كان مبهماً شاملاً لكل عامل ، وإنْ لم يكن واقعاً فيه نحو ((ما صمت يوم الخميس)) .

وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل ، فإنّ تسلط العامل عليها ليس على معنى ((في)) لما تقدم ، كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْماً ﴾ ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [1] ،

قوله [لما تقدم] من أنّ تسلطه على المفعول به ؛ لوقوعه عليه ، وعلى المفعول لأجله ؛ لوقوعه لأجله ، وعلى المفعول المطلق ؛ لأنه نفسه .

قوله [كما في نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْماً ﴾[2]] من نحـــــوه : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾[3] ، فـ وراءكم : اسم فعل معناه : ((ارجعوا)) ، وإنما جمع بينهما تأكيداً ، وإنما لم يكن ظرفاً ؛ لأنّ الظرف إنما يجاء به لتقييد عامله ، وهو منتفٍ هنا ؛ إذ لو قلت : ((ارجع وراءك)) ، وأردت الظرفية كان بمنزلة ((ارجع في الوراء)) ، والرجوع لا يكون إلا في الوراء ، فهذا الظرف مستفاد من الفعل ، والظرف لا يكون كذلك ، قاله جماعة ، وردّه السمين [4]

بـ((جواز كونه ظرفاً ؛ إذ المعنى : ارجعوا إلى الموقف الذي أعطينا فيه نوراً ، والتمسوا فيه نوراً مع من يقتبس ، أو إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه ، وهو الإيمان ، وهذا الظرف ليس مستفاداً من الفعل)) انتهى ،

ويُردُّ أيضاً بأنّ الظرف قد يكون للتأكيد .

---

(١) الانعام ـ ١٢٤ .

(٢) النور ـ ٣٧ .

(٣) الحديد ـ ١٣ .

(٤) الدر المصون ٢٧٦/٦ تفسير سورة الحديد الآية ١٣ .

فليس المنصوب فيهما مفعولاً فيه ، بل مفعولاً به ؛ لوقوع الفعل عليه لا فيه ،

قوله [بل مفعولاً] كذا في النسخ بنصب ((مفعولاً)) ، والصواب : بل مفعولٌ برفعه ، إلا أنْ يتكلف ، ويقدر: بل يكون مفعولاً به .

قوله [لوقوع الفعل عليه لا فيه] ؛ لأنه ليس المراد أنّ الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأنّ الله تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ ولأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ، لكن هذا مبني على تصرف ((حيث)) ، وهو كما في التسهيل[1] نادر فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه .

ولهذا قال الدماميني في حواشي المغني : ((ولو قيل أنّ المراد : يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد .

وفيه : إبقاء ((حيث)) على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى إنّ الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي من الآيات ؛ لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك)) انتهى .

واعترض : بأنه بعيد ؛ لأنه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفة ، وبعض صلة ذلك الموصول ؛ ولأنّ المعنى كما مرّ أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شئ فيه .

وفي البحر[2] : ((وما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة

---

(١) شرح التسهيل ١٥٧/٢ ((المفعول فيه)) .

(٢) البحر المحيط ٢١٦/٤ تفسير سورة الإنعام ١٢٤ .

....

....

﴾ أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ؛ لأنّ النحاة نصّوا على أنّ ((حيث)) من الظروف التي لا تتصرف ، ونصوا على أنّ الظرف الذي يتوسع به لا يكون إلا متصرفاً ، وإذا كان كذلك امتنع نصب ((حيث)) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها)) .

والذي يظهر لي إقرار ((حيث)) على الظرفية المجازية على تضمّن ((أعلم)) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته)) أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فالظرفية مجازية .

قال السفاقسي : ((تعقبه حسن بحسب ما نصّ عليه حذاق هذه الصناعة من أنّ ((حيث)) لا تتصرف ، وأما ما اختاره ففيه نظر ؛ لأنّ إشكالهم لا يندفع ولو قدر ((أنفذ)) ؛ لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره .

قال الشمني [1] : وأقول : في كلامه ما يدفع هذا النظر ، وهو قوله ((أي : هو نافذ العلم)) ، فإنه ظاهر في أنّ مراده مجرد الوصف دون التفضيل .

قال السفاقسي : ((ثم لا حاجة إلى تقدير ؛ إذ لا مانع لعمل ((أعلم)) في الظرف)) ، والذي يظهر لي أنه باقٍ على معناه من الظرفية ، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع ترك فيه المفهوم ؛ لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع .

---

(١) المنصف ٧٩ باب ((حيث)) . ومعظم كلمات المحشي ونقله عن السفاقسي موجود هناك فراجع .

وناصب ((حيث)) : ((يعلم)) محذوفاً دلّ عليه ((أعلم)) ، لا هو ؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً .

وقوله [من اسم زمان] بيان لـ((ما)) ،

قوله [وناصب حيثُ ...] سكت عن ناصب ((يوماً)) لظهور أنه ((يخافون)).

قوله [لا ينصب المفعول به إجماعاً] كذا في الأوضح ، وفيه نظر ، فانظر التصريح[1].

قوله [بيان لـ((ما))] أي : هذا وما بعده بيان لجنس الحدّ الذي هو ((ما)) إذا كان مبهماً ؛ لصلاحيته لكل ما لا يعقل ، والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان : ما دلّ على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما .

فإنّ أرباب هذه الفنون يتسمحون في التعاريف ، فلا يردُ عليه ما زاده في الأوضح[2] من قوله : ((أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه)) ، أو يقل : إنه تعريف بالأخص ، أو أنّ المقصود : تعريف المفعول فيه أصالة ، وما زاده في الأوضح من قبيل النائب ، ويوافق ذلك ما صنعه في المفعول المطلق ، واليه يرشد قول الألفية :

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ

فتدبر ، إلا أنه يبعده أنّ المصنف هنا لم يقل ((وقد ينوب عنه كذا وكذا)) كما صنع في المفعول المطلق ، ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الأوضح ، حيث لم يعرّف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه ، أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول فيه من أسماء العدد ونحوها نائبا .

---

(١) الأوضح ٢/ ٥١ ((المفعول فيه)) ، شرح التصريح ١/ ٣٣٩ ((المفعول فيه)) .

(٢) الأوضح ٢/ ٤٨ ((المفعول فيه)) .

ثم اسم الزمان قسمان : مبهم ومختص ، وذلك مستفاد من قوله [كصمت يوم الخميس ، أو حيناً أو أسبوعا] .

فالمبهم ما دلّ على قدر من الزمان غير معين كـ((وقت وحين وساعة)) وينصب على جهة التأكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد على دلالة الفعل .

والمختص : بخلافه كأسماء الأيام .

قال المرادي[1] : ((وأمّا المعدود فهو من قبيل المختص ، خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً)) انتهى .

وعبارة المصنف في الجامع[2] : ((وما صلح من الزمان جواباً لـ((متى)) كـ((شهر رمضان)) فمختص ، أو لـ((كم)) كـ((يومين)) فمعدود ، أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف اليه ((شهر)) وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كـ((حين)) .

قوله [والمختص بخلافه] أي : ملتبس بمخالفته للمبهم في معناه ، ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر .

قوله [كأسماء الأيام] كالسبت والأحد ، وكأسماء الشهور ، والصيف والشتاء ، وما أختص من الأزمنة بصفة أو إضافة أو دخول أل عليه .

قوله [وهو الربيعان ورمضان] أي : فلا يضاف إليها الشهر ، وفي المطلب أنّ ((رجباً)) مثلها ، وليس كذلك

---

(١) توضيح المقاصد ٢٩٣/١ ، والذي جعله قسماً ثالثاً هو الجزولي .

(٢) الجامع ـ تحقيق المرميل ـ ١١٠ .

[أو اسم مكان مبهم] بالجر ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، وهذا القيد يشعر بأنّ اسم الزمان ينتصب مفعولاً فيه مطلقاً ،

ﻫﻫ ونظم ذلك فقال :

ولا تُضفْ شهراً إلى اسم شهرِ ... إلا لِما أوَّلُهُ الرّا فادْرِ
واستثنِ منها رَجَباً فيمتنعْ ... لأنَّهُمْ فيما رَوَوْهُ ما سُمِعْ

وكان وجه ذلك مع أنّ قاعدة العرب تقتضي خلافه ؛ لأنهم يفرون من اجتماع المثلين ، كما يشهد به الإدغام الكبير لأبي عمرو ، وأنّ لفظ ((ربيع)) مشترك بين اسم الشهرين واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الأربع ، وأنه وَرَدَ أنّ ((رمضان)) من أسماء الله تعالى ، فأضيف ((شهر)) إليها للفرق ودفع اللبس .

وأمّا قوله ﷺ : ((مَن صام رمضان)) فشاذ أو اعتمد على القرينة ، وهي ((صام)) كما هو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها النووي [1] .

قوله [بالجر] أي عطفاً على اسم زمان .

قوله [وهو ما لا يختص بمكان بعينه] دخل في عمومه : ((داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر)) ونحوهن ، إذا أريد بشيء من ذلك الظرفية ، مع أنه لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف ، وقول بعضهم : ((سكنت ظاهرَ بابِ الفتوح)) لحنٌ .

قوله [مطلقاً] أي مبهماً كان أو مختصا .

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٧/٧ باب فضل شهر رمضان الحديث : ((إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ....)) .

وأنّ اسم المكان لا ينتصب منه إلا ما كان مبهماً ، [وهو] ثلاثة أقسام :

أحدها : [**الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن**] أي وراء وتحت وشمال ، وسمّيت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإنّ له ست جهات ، [**ونحوُهُنّ**] في الإبهام

قوله [إلا ما كان مبهماً] ؛ لأنّ أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان تضمناً وعلى المكان التزاماً .

فلمّا كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه والمختص .

ولمّا كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها ؛ لأنّ في الفعل دلالة عليه في الجملة ، والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذٍ[1] .

قوله [الجهات الست] أي : أسماؤها ، ففي الكلام حذفُ مضاف ، أو المراد بـ((الجهات)) أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول ، والمتجه أنّ الجهات صارت حقيقة في أسمائها .

قوله [وعكسهن] بالجر .

قوله [وسمّيت الجهات ...] وأسماؤها أكثر من ست ، إذ منها ((قدّام ، وخلف ، وذات اليمين ، وذات الشمال)) .

قوله [ونحوهن] بالرفع عطفاً على الجهات ، أي : ونحو الجهات الست ، ويجوز جرّه بالعطف على ((أمام)) أي : ونحو ((أمام)) .

---

(١) هذا معنى كلام ابن الناظم ٢٠٢ ((المفعول فيه)) .

[كـ((عند ولدى))] و((ناحية ومكان)) .

قوله [كعند] هي اسم لمكان حاضر أو قريب ، فالأول نحو : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾[1] ، والثاني نحو ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۞ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۞ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾[2] ، وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾[3] ، ونحو : ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا ﴾[4] . وقد تفتح فاؤه وقد تضم ، ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بـ((من)) ، وعنها ألغز الحريري بقوله :

وما منصوبٌ أبداً على الظرفْ ولا يخفضُهُ سوى حرفْ[5]

وقول العامة : ((ذهبت إلى عنده)) لحنٌ ، وقد ترد للزمان نحو : ((الصبر عند الصدمة الأولى)) .

قوله [ولدى] هي لغة في ((لدن)) ، والصحيح أنها مرادفة لـ((عند)) فتكون للقرب الحسي نحو : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾[6] ، والمعنوي نحو قولك ((لديه علم)) ، وتقلب ألفها ياءً مع الضمير في لغة الجمهور ، وهي معربة ، والظاهر أنّ إعرابها مقدر على الياء نصباً أيضاً ، وتفارق ((لدى)) : ((عند)) من أوجه ذكرها في المغني والأوضح[7] .

---

(١) النمل ـ ٤٠ .

(٢) النجم ١٣ ـ ١٥ .

(٣) النمل ـ ٤٠ .

(٤) التحريم ـ ١١

(٥) البيت للحريري في مقاماته ٢٤٠ ((المقامة القطيعية)) وفي الأشباه والنظائر ٣/٣

(٦) غافر ـ ١٨ .

(٧) المغني ١٥٦/١ ((عند)) ، الأوضح ٢٠٧/٢ باب الإضافة .

[و] ثانيها [المقادير] أي : الدالة على مسافة معلومة [كالفرسخ] والبريد والميل .

[و] ثالثها : [ما صيغ] أي : اشتق [من مصدر عامله] المسلّط عليه [كـ((قعدت مقعد زيدٍ))] و((رميت مرمى عمرو ، وقمت مقام خالد ، وأنا قائم مقامك ، وسرّني جلوسي مجلسك)) .

فإنْ صيغ من غير مصدر عامله تعيّنَ جرّه بـ((في)) ، كـ((جلستُ في مرمى زيدٍ)) ،

قوله [وثانيها المقادير ...] زعم السهيلي : أنّ انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف ؛ لأنه لا يقدر بـ((في)) ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى الحركة ، فلا يقال : ((قعدت ميلاً)) ولا ((رقدت ميلا)) ، والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة ، فكما أنّ ((سرت خطوة)) مصدر فكذلك ((ميلاً)) ونحوه .

قوله [من مصدر عامله] قدر لفظ ((مصدر)) ليوافق ما هو المختار من أصالة المصدر ، لكنه لا يتناول ما إذا كان العامل مصدراً ، فإدراج الشارح له في الأمثلة محل نظر .

قوله [فإنْ صيغ من غير مصدر عامله تعيّنَ جره بـ((في))] صرّح في المغني النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قال[1] : ((والفرق أنّ انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف

---

(١) المغني ٥٧٦/٢ ـ ٥٧٧ .

كما يتعيّن ذلك مع غير هذه الأقسام الثلاثة من أسمـــاء المكان ، كـ((صليت في المسجد)) و((أقمت في الدار)) .

⇐ القياس لكونه مختصاً فيه ، فينبغي أنْ لا يتجاوز به محل السماع ، وأمّا نحو : ((قعدت جلوساً)) فلا دافع له من القياس)) .

وردّ بذلك جواب أبي حيان عن ردّ أبي علي قولَ الزجاج في ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ : أنّ كل ظرفٍ بأنه إنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً حيث قال : ((اقعدوا)) ليس على حقيقته ، بل معناه : ارصدوهم ، ويصحّ ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح ((قعدت كل مرصد)) .

وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك ، انظر حاشية الأوضح للحفيد .

ومثل ((في)) ما في معناها ، وهو باء الظرفية نحو : ((صليت بالمسجد)) .

قوله [من أسماء المكان] أي المختصة ، وهي ما له اسم من جهة نفســـه كـ((الدار والمسجد)) ، وكذا يتعين الجر بـ((في)) مع ضمير الظرف مكانياً أو زمانياً ، مبهماً أو غير مبهم ، وأمّا قوله :

فَيَوماً شَهِدْنَاهُ .... (١)

فشاذ .

---

(١) جزء بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٠/٢ والمغني ٥٠٣/٢ والهمع ١٢٣/٢ ، وتمامه :

ويومــاً شــهدناهُ سُــليماً وعــامراً ۔۔۔ قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نوافلُـهْ

والشاهد فيه ((يوماً شهدناه)) أصله ((شهدنا فيه)) فحذف الجار فاتصل الضمير بالفعل وانتصب ، فصار اليوم مشهوداً اتساعاً وإن كان مشهوداً فيه ، وحذف حرف الجر هنا شاذ لا يجوز القياس عليه .

أمّا نحو قولهم : ((دخلت الدار)) فمنصوبٌ على المفعول به توسعاً ، وشذ قولهم : ((هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب)) إنْ قدر عامله مستقراً أو نحوه ، فإن قدر : قعد في المقعد ، و زجر في المزجر فلا شذوذ .

وما أفهمه كلامه من أنّ المفيد للمقدار قسم من المبهم ، هو مذهب الجمهور ؛ نظراً إلى أنه لا يختص ببقعة معينةٍ ، وبعضهم جعله قسيماً له ، نظراً إلى أنه دال علة كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة الشذور .

قوله [توسعاً] أي : بإسقاط الجار، وإجراء القاصر مجرى المتعدي ، وهذا مذهب الفارسي ، واختاره جماعة منهم ابن مالك [1] .

وقيل : إنّ المختص شُبّه بغيره ، فنصب على الظرفية ، قيل : وهو مذهب سيبويه والمحققين ، وصححه ابنُ الحاجب .

وقيل : إنه مفعول به صريحاً لا على إسقاط الخافض ، و((دخل)) يتعدى بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه تقتضي أنهما أصلان ، وهو مذهب الأخفش .

قوله [وشذ قولهم هو منّي مقعد القابلة] أي : فلا يردُ نقضاً على اشتراط أنْ يصاغ من مصدر عامله .

قوله [وهو ظاهر عبارة الشذور] قال في شرحه [2] : ((وحقيقة القول فيه أنّ فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، واختصاصاً من جهة دلالته على كمية معينة ، فعلى هذا يصح فيه القولان)) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١ ((المفعول فيه)) .

(٢) شرح الشذور ٢١٥ ـ ٢١٦ ((المفعول فيه)) .

وما أفهمه أيضاً من أنّ ما صيغ من مصدر عامله قسمٌ من المبهم مخالفٌ لما في الأوضح والجامع والشذور[1] من أنه قسيمٌ له لا قسم منه ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصححه أبو حيان[2] ، ويمكن حمل ما في الألفية عليه[3] .

قوله [وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية] عبارته فيه : ((وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله ...))[4] .

ولا يخفى أنّ ((مجلس زيد)) مثلاً وإنْ تعيّن بإضافته اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار، وتفاوته كبراً وصغراً ، وعدم كونه محدوداً في الواقع ، فيصح فيه الاعتباران .

---

(١) الأوضح ٥٢/٢ والشذور ٢١٥ والجامع ـ تحقيق المرميل ـ ١١١ .

(٢) الارتشاف ٢٥٥/٢ ، قال : ((النوع الرابع : ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه نحو مقعد و مرقد ومجلس ومعتكف ...)) .

(٣) قال في الألفية :

نحــو الجهــاتِ والمقــادير ومــا   صيغ من الفعلِ كمرمى من رمى

فظاهره جعل المصوغ من اسم الحدث قسم من المبهم ... ويمكن أن يحمل البيت على ما ذكره المحشي تبعاً للشارح من صحة الاعتبارين فيه ، اعتبار تعينه بالإضافة فيصير مختصاً ، واعتبار إبهامه بحد ذاته وتفاوته في الكبر والصغر فيعدّ من أقسام المبهم ، فتأمل .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٠٣/١ . ((المفعول فيه)) .

وقد يحذف ناصب المفعول فيه :

جوازاً لدليلٍ كقولك ((يوم الجمعة)) لمن قال : متى صمت ؟ .

ووجوباً كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالا .

قوله [جوازاً] أي : جائزاً ، أو ذا جواز ، وقس عليه ما بعده .

قوله [كما إذا وقع صفة ...] إنما يجب الحذف في هذه المواضع الأربعة إنْ قدر العامل المحذوف كوناً عاماً ، كما علم من باب المبتدأ والخبر ، وأمثلتها ظاهرة .

واعلم أنه ليس في كلامه إلا أنّ الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه ، لا أنّ كل ظرف يقع فيها ، فلا يرد : أنّ ما قطع عن الإضافة وبني على الضم لا يقع فيها .

ولهذا ردّ في المغني[1] قول من جعل ((من قبل)) في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ خبراً عن ((ما)) بناءً على أنها مصدرية ، وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [2] .

قال الدماميني : ((وهذا الإشكال مبني على أنّ قوله : ((من قبل)) هو صلة الموصول ، وهو ممنوع ، بل الصلة هي: أكثرهم مشركين)) انتهى .

وأجاب الأستاذ : إنّي سمعت بأنّ الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات ، والواقع في الآية خبراً أو صلة إنما هو المجموع من الجار والمجرور .

وفيه : إنّ أبا حيان نصّ على أنه لا فرق في المنع بين أنْ يجر بالحرف أو لا

---

(١) المغني ٣٦٧/١ ، والآية يوسف ٨٠ .

(٢) الروم ـ ٤٢ وتمامها : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴾ .

....

....

☜☜ فالحق في الجواب : أنّ محل المنع إذا لم يكن المضاف اليه معلوماً لعدم الفائدة ، وهو في الآيتين معلوم .

بقي أنّ مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوباً :

ما إذا وقع الظرف مشتغلاً عنه نحو : ((يوم الخميس صمتُ فيه)) .

أو يستعمل المتعلق محذوفاً في ((مثل)) وشبهه ، كقولهم لمن ذكر أمراً : ((قد تقادم عهده حينئذٍ الآنَ)) ، أي : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن .

[المفعول معه]

[و] الخامس من المفاعيل : [**المفعول معه**] أي : الذي يفعل معه فعل ، وأخّره للخلاف في كونه قياسياً دون غيره ، ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ، ولم يقع في القرآن بيقين .

مرّ في المفعول به ما يتعلق به فلا تغفل .

قوله [للخلاف في كونه قياسياً] والأصح أنه مقيس .

قوله [ولم يقع في القرآن بيقين] قال في المغني في حرف الواو[1] :

((.... فلمّا قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [2] في قراءة السبعة فـ((أجمعوا)) بقطع الهمزة ((وشركاءكم)) بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأنْ تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف ، أي : وأمر شركائكم ، أو جملة على جملة بتقدير فعل ، أي : ((واجمعوا شركائكم)) بوصل الهمزة .

وموجب التقدير في الوجهين أنّ : اجمع لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعاني كقولك : ((اجمعوا على كذا)) بخلاف ((جمع)) فإنه مشترك

---

(١) المغني ١/ ٣٦٠ .

(٢) يونس ٧١ ، قرأ رويس ((اجمَعوا)) بوصل الهمزة وفتح الميم ، و [وشركاؤكُم] قرأ يعقوب برفع الهمزة . البدور الزاهرة ٢٢٥ .

[وهو اسم فضلة] واقع [بعد واو أريد بها التنصيص على المعية] حال كونها [مسبوقة بفعل] ولو تقديراً ، [أو] اسم مشتمل على [ما فيه حروفه] ـ أي : الفعل ـ [ومعناه] ، فالأول : [كـ((سرت والنيل)) و] الثاني : [أنا سائر والنيل] و ((الناقة متروكة وفصيلها)) .

بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾ [1] ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾ [2] ، ويقرأ ((فاجمعوا)) بالوصل ، فلا إشكال ، ويقرأ برفع : الشركاء عطفاً على الواو ؛ للفصل بالمفعول وهو : أمركم ...)) .

قوله [بعد واو ...] لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه ، قاله في الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغني[3] ، وردّ بذلك قول بعضهم في ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أنّ الأصل : ((وما لنا وأنْ لا نقاتل ، أي : وما لنا وترك القتال ، كما تقول : ((مالك وزيداً)) انتهى .

وقل في الحواشي : واختار بعضهم حذفها مستدلاً بالقياس لأنّ أصلها واو العطف ، وهي قد تحذف ، وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع في الأصل التوسع في الفرع .

قوله [ولو تقديراً] نحو : ((مالك وزيدا)) .

---

(١) طه ـ ٦٠ .

(٢) الهمزة ـ ٢ .

(٣) المغني ٢/٥٤٧ والآية من سورة البقرة ـ ٢٤٦ .

فخرج بـ((الاسم)) غيره نحو :

لا تنهَ عنْ خُلُقٍ وتـأتيَ مثلَـهُ [1]

بناءً على أنّ المؤول من ((أنْ)) والفعل لا يسمّى مفعولاً معه .

وبـ((الفضلة)) : العمدة نحو : ((اشترك زيد وعمرو)) .

وبـ((البعدية)) : بقية المفاعيل ، ومجرور (مع) ، وباء المصاحبة نحو : ((جئت مع زيد ، وبعتك العبد بثيابه)) وإنْ أفاد المعية ، ونحو : ((مزجتُ عسلاً وماءً)) ؛ إذ الواو فيه للعطف ، والمعية استفيدت من العامل .

ومعناها : مشاركةُ ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد .

قوله [بناءً على أنّ المؤول ...] هو ما قاله المصنف [2] ، قال حفيده : ((هو بمنزلة الاسم فينبغي أنْ يعطى حكمه ، وقد صرّح بعضهم : أنه مفعولٌ معه وهو الحق)) انتهى ، وعليه فتخرج الواو عن العطف .

قوله [ومعناها مشاركة ما بعدها ...] أي : معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة ، ففي قولك ((سرتُ وزيداً)) : ((زيداً)) مشاركٌ للمتكلم بالتاء ـ الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه ـ في السير في وقت واحد ، أي : وقع سيرهما جميعاً في وقت واحد ، وفي قولك ((سار زيد وعمرو)) : تشارك زيدٌ وعمرو في السير أيضاً ، لكن لا يلزم أنْ يكون ذلك في وقت واحد .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في ٥٧٦/١ بحث نواصب الفعل المضارع ، والشاهد فيه كما قال في شرح الشذور٢٢٠ : ((وتأتي مثله)) فإنه ليس مفعولاً معه ـ وإن كان بعد ((واو)) ، بمعنى ((مع)) أي : لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله ـ لأنه ليس باسم بل فعل ، والمفعول معه اسم .

(٢) انظر شرح التصريح ٣٤٣/١ .

وبـ((ما بعدها)) : نحو ((كلّ رجل وضيعته)) ؛ لعدم سبق شيء من ذلك ، ونحو : ((هذا لك وأباك)) ، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ؛

قوله [وبما بعدها ...] أي : وخرج بـ((ما بعد)) : البعدية ، وهـــو قوله ((مسبوقة بفعل)) الخ .

قوله [نحـو ((كل رجل وضيعته))] أي : فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه ، بل يجب الرفع عند الجمهور . وخالف الصيمري فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم ، كالتمييز بلا تأويل .

وقل : اللهديّ : ((إنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو : مقرونان ، أمّا لو قدر مفرداً ويعطف ((وضيعته)) على الضمير المتصل ، أي : ((كلّ رجل مقرون هو وضيعته)) فلا ؛ لأنه علـى هذا يكون من قبيل : ((جئت أنا وزيد)) .....)) .

قوله [و ((أباك))] بالموحدة .

قوله [خلافاً لأبي علي] فإنه أجازه مستدلاً بقوله :

هذا ردائيَ مَطويًا وسِربالا [1]

وأجيب : بأنّ العامل في سربالاً : ((مطويا)) .

---

(١) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/١ وشرح التصريح ٣٤٣/١ ، وتمامه :

لاتحسبنك أثوابي فقد جُمعتْ هــذا ردائـيَ مطويـاً وســربالا

هذا البيت أنشده أبو عليّ كما في شرح التسهيل ، والشاهد فيه على رأي أبي علي جعل ((سربالاً)) مفعول معه و((مطوياً)) عامله ، وأجاز أيضاً كون ((هذا)) عامله ، وهو مراد المحشي ، ومنعه الجمهور تبعاً لما فهموا من قول سيبويه ((وأما : ((هذا لك وأباك)) فقبيح)) ؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل فظاهر كلامه منع مثل ((هذا ردائي)) لأنّ اسم الإشارة ليس فيه حروف الفعل .

لعدم حروف الفعل وإنْ كان فيه معنى : أنبّه وأشير واستقر .

قل بعض العلماء : ((وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في : ((مالك وزيدا)) حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه ؛ لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في : مالك وزيداً بسبب تقدم ((ما)) الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى ، وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوباً بخلاف ((هذا لك وأباك)) فإنه ليس فيه إلا داع واحد ، وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا)) انتهى .

قوله [وإنْ كان فيه معنى ((أنبّه)) ...] معنى : أنبّه معنى حرف التنبيه ، ((وأشير)) معنى ((إذا)) ، و((استقر)) معنى ((لك)) .

قوله [قل بعض العلماء] هو العلامة خالد الأزهري[1] .

قوله [بسبب تقدم ((ما)) الاستفهامية ...] يشكل عليه نحو : ((ما أنت وزيداً)) لفوات معاضدة الاستفهام بأمرٍ آخر .

وفي حواشي الحفيد : فإنْ قلت : لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ((ما أنت وزيداً)) ولم يكتفوا به في ((هذا لك وأباك)) مع أنّ الفعل فيه مقدّر ؛ لأنّ معنى ((هذا لك)) استقر لك .

قلت : قيل : بين التقديرين فرق ، فإنّ تقديره في ((هذا لك وأباك))على جهة امتناع ذكره ، بخلافه في ((ما أنت وزيداً)) فإنه يجوز ذكره ، فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو ، فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في ((هذا لك وأباك)) .

---

(١) شرح التصريح ٣٤٥/١ .

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات ، واليها أشار بقوله [وقد يجب] أي : النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف : معنوياً كان [كقولك] لمن ينهى عن القبيح ويأتيه : [**لا تنه عن القبيح وإتيانه**] فلو عطف لكان المعنى : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ؛ لما فيه من الأمر بتقرير القبيح وإتيانه .

ومثله ((مات زيدٌ وطلوعَ الشمس)) و((استوى الماءُ والخشبةَ)) .

قوله [لما فيه من الأمر ...] وذلك لأنّ النهي عن الشيء أمرٌ بضده .

وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة ؛ لأنّ ((لا تنه عن القبيح)) معناه : لاتنه عن إتيان القبيح ؛ لأنّ النهي إنما يكون عن الأفعال ، فيكون قولك بعد ذلك ((وإتيانه)) مستغنى عنه ، وهو من عطف الشيء على نفسه .

ثم قل : ((وهذا لا ينهض مانعاً ، بدليل ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾[1])) .

قوله [واستوى الماء والخشبة] ؛ لأنّ ((استوى)) ليس بمعنى : استقام ، بل بمعنى : ارتفع ، كما في قوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾[2] .

ولو جعل ((استوى)) بمعنى : تساوى ، لا بمعنى : استقام ، ولا ارتفع جاز العطف ، والمعنى : تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي : وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة ارفع من الماء .

---

(١) آل عمران ـ ١٤٦ .

(٢) النجم ـ ٦ .

أو صناعياً [ومنه : قمت وزيداً ، ومررت بك وزيداً] ، فلو عطف للزم في الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بضمير منفصل أو فاصل ما ، وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وذلك لا يجوز [على الأصح] من القولين [فيهما] ويترجح النصب على القول الآخر .

[ويترجح في نحو قولك : كن أنت وزيداً كالأخ] من جهة المعنى : إذ لو عطف ((زيد)) على ما قبله لكان الأمر متوجهاً اليه أيضاً ، وأنت لا تريد أنْ تأمره ، وإنما تريد أنْ تأمر مخاطبك بأنْ يكون معه كالأخ ، كذا في الشرح[1] .

قلت : مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه ، وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات .

قوله [وذلك لا يجوز] أي : عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبهم ، وإنْ اختار المصنف كابن مالك[2] في باب العطف خلافه .

قوله [قلت مقتضى هذا التعليل...] أخذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل .

---

(١) شرح القطر ـ ٢٢٧ .

(٢) قال في الأوضح في باب العطف ٦١/٣ : ((ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً ... وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ...)) ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٠/٣ باب المعطوف عطف النسق : ((وإنْ عُطف على ضمير جرٍ اختير إعادة الجار ، ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ....)) .

وفيه نظر : إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل ، وهو هنا غير صالح لذلك ؛ إذ لو باشره للزم أنْ يكون فعل الأمر رافعاً للظاهر ، وهو ممتنع ، ولهذا قدّر ابن مالك[1] في نحـــــو : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ فعلاً محذوفاً ، أي : وليسكن ، وأقرّه عليه في المغني[2] ، بل تابعه عليه في الأوضح[3] .

وأفهم قوله : ((كالأخ)) أنّ ما بعد المفعول معه بحسب ماقبله فقط فلا يجوز كالأخوين .

قوله [أو ما في معناه] نحو ((قام زيد وأنا)) ؛ إذ لا يصح ((قام أنا)) لكن يصح ((قمت)) ، والتاء بمعنى ((أنا)) .

قوله [ما بعد المفعول معه] أي : من خبرٍ كالمثال ، أو حال نحو ((جاء البرد والطيالسة شديداً)) ، ولا يجوز : شديدين .

قوله [فلا يجوز كالأخوين] هو مذهب ابن كيسان ، واختاره أبو حيان[4]؛ لأنّ المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، وقال الجمهور : قد يعطي حكم ما بعد المعطوف بالواو ، فيقال : ((كنتُ وزيداً كالأخوين)) ، قال الدماميني : ((وينبغي أنْ يتعيّن ما قاله ابن كيسان عند الجمع في نحو : ((كان زيد ومؤدبه كالعبد)) .

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٩/٣ ((المعطوف عطف النسق)) والآية من البقرة ٣٥ .

(٢) المغني ٥٧٩/٢ ((الباب الخامس الجهة السادسة ـ النوع الخامس)) .

(٣) الأوضح ٦٣/٣ .

(٤) قال في الارتشاف ٢٩٣/٢ : ((فتقول : ((كان زيد وعمراً مذكورين)) و((جاء زيد وعمراً ضاحكين)) ومنع المطابقة ابن كيسان وإياه اختار ....)) .

[**ويضعف في نحو ((قام زيد وعمرو))**] لأنّ العطف هو الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ومثله ((ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد)) ، والنصب فيهما بـ((كان)) مضمرة ، وليست ناقصة ،

قوله [وليست ناقصة] قال في التصريح[1] :

((واختلف في ((كان)) المقدرة ، فنص الفارسي وغيره على أنها التامة ، وعلى هذا فيكون ((كيف)) في موضع نصب على الحال ، وأمّا ((ما)) فلا تكون حالاً ، وزعم بعضهم : أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال ، والصحيح أنها ناقصة ، و((كيف)) و((ما)) في موضع نصب خبرها ، والتقدير : على أي حال يكون ، أو كنت مع زيد ، وهو مذهب ابن خروف)) انتهى .

وفي الباب السابع من المغني[2] :

((قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شئ آخر تغير إعرابه ، فينبغي التحرز في ذلك ، من ذلك ((ما أنت ، وما شأنك)) فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك ((وزيد)) .

فإنْ جئت به ((فأنت)) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل ((ما تصنع ، أو ما تكون)) ، فلمّا حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفعلية أو على أنه اسم لـ((كان)) و((شأنك)) بتقدير : ما يكون ، و((ما)) فيهما في موضع نصب خبراً لـ((يكون)) أو مفعولاً لـ((تصنع)) ، ومثل ذلك : ((كيف أنت وزيداً)) ، إلا أنك إذا قدمت ((تصنع)) كان ((كيف)) حالاً إذ لا تقع مفعولاً به)) .

---

(١) شرح التصريح ٣٤٣/١ (المفعول معه) .

(٢) المغني ٦٧٣/٢ ـ ٦٧٤ .

والأصح أنّ عامله ما سبقه من فعل ، أو ما في معناه ،

قوله [ما سبقه من فعل أو ما في معناه] أي : من فعل لازم أو متعد خلافاً لمن زعم أنه لا يكون إلا مع اللازم ، فلا يقال : ((ضربتك وزيداً)) على أنه مفعول معه ، أو اسم دال على معناه وفيه حروفه ، ولكن بواسطة الواو .

ويستثنى مما في معناه اسم التفضيل ، فلا تقول : ((أنا أسير الناس والنيل)) .

وشمل كلامه الفعل الناقص ، وهو كذلك ، خلافاً لمن قال : إنه لا ينصبه ؛ لأنه ليس فيه معنى حدث يعدى بالواو ، وهو مردود ؛ لأنّ الصحيح : أنّ الأفعال الناقصة مشتقة ، وأنها تدل على معنى سوى الزمان ، وقد قال الشاعر :

نكونُ وإيَّاها بها مَثلاً بَعْـدَي[1]

وقال :

فكُونوا أنتُمُ وبَـني أَبـيكمْ [2]

وأفهم قوله ((ما سبقه)) أنه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛ لأنّ أصل واوه العطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً ،

---

(١) تقدم تخريجه في ٦٧/١ بحث الضمائر ، والشاهد فيه (نكون وإياها) فقد نُصب الضمير المنفصل بعد واو المصاحبة والعامل به مضارع (كان) ، فلو لم يكن في (كان) معنى حدثي لما عُدّي بالواو .

(٢) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأوضح ٥٤/٢ وشرح القطر ٢٢٨ والهمع ١٨٢/٢ ، وتمامه :

فكونـوا أنـتُمُ وبـني أبـيكمْ　　مكانَ الكليتينِ من الطحـالِ

والشاهد فيه ((فكونوا أنتم وبني أبيكم)) فإنّ ((كونوا)) فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر و((أنتم)) الظاهر مؤكد لاسم ((كان)) المستتر ، والواو للمعية ، و((بني)) منصوب على المعية والعامل فيه ((كونوا)) ، وهذا دليلٌ على أنّ ((كان)) مشتقة لأنه فعل أمر ، وأنّ فيها حدث بدليل المعية .

وأنه مقيس ،

☜ وقال الرضي[1] : ((وأنا لا أرى منعاً من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، فإنّ ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز نحو : ((زيداً وعمراً لقيتُ)) ، وذهب عبد القاهر إلى أنّ عامله الواو[2] ، وقيل غير ذلك مما لا نطيل به)) .

قوله [وأنه مقيس] أي : والأصح أنه مقيس ، واختلف القائلون به ، فقوم قاسوه في كل شيء ، وقوم خصّوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه ، فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف ؛ لأنّ واو ((مع)) عطف في الأصل ، ولا حيث تمحض معنى العطف ؛ لأنّ دخول معنى ((مع)) هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب .

وقال المبرد والسيرافي فيما كان الثاني مؤثراً للأول وكان سبباً له نحو ((جاء البرد والطيالسة)) : ((وبعض النحاة يقتصر في مسائله على السماع)) .

قال ابن عصفور : ((ومعناه أنهم لا يجيزونه إلا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض ؛ لأنّ السماع إنما ورد به هناك)) .

وقال الأستاذ أبو علي : ((إذا كان العطف نصاً على معنى ((مع)) ☜☜

---

(١) شرح الكافية ١٩٧/١ .

(٢) كلام الشيخ عبد القاهر مضطرب فمعنى ما في المقتصد ٦٥٩/١ أنّ المفعول معه منصوب بالفعل المقوّى بالواو ، وفي الجمل ـ انظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٧٧/٢ ـ عدّ الواو من الحروف الناصبة ، ثم اشترط سبقها بفعل ، فهل العامل عنده الفعل بنفسه بتقوية الواو ، أم الواو بنفسها المسبوقة بفعل أم هما معاً جزئي علة ويكون قولاً جديداً لا قائل به ؟ .

وأنه لا يتقدم على المصاحب .

وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب ، كقولك ((ما قام زيدٌ وعمرو)) فهذا لا يقل بالنصب إلا إنْ سمع ، ومنه :

تبكي عليك نجومَ الليلِ والقمرا[1]

أي : مع القمر ، فإذا كان العطف ليس بنص في المعنى نحو : ((استوى الماء والخشبة)) ، أو كان مجازاً نحو : ((مشيت والنيل)) فينبغي أنْ يكون الخلاف في هذا أقياس هو أم لا .

قوله [وأنه لا يتقدم على المصاحب] أي : والأصح أنه لا يجوز تقدمه على المصاحب ؛ خلافاً لابن جني ، تمسكاً بأنه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله :

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[2]

وبأنه قد سمع من كلامهم

---

(١) عجز بيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢٣٥ وفي شرح شواهد الشافية ٢٥٤/٢ و أمالي المرتضى ٥٢/١ وبلا نسبة في الارتشاف ٢٩٢/٢ وتمامه :

والشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفة تبكي عليك نجومَ الليل والقمرا

البيت فيه كلام كثير ، وما أراده المحشي أنّ ((القمرا)) مفعول معه والواو للمعية ، واختلف في ((نجوم)) بين كونه مفعول معه أو مفعول به لـ((تبكي)) وفاعله ((الشمس)) على جعل ((تبكي)) للمغالبة ، واختلف أيضاً في رواية البيت فراجع شرح شواهد الشافية .

ومعنى البيت : أنّ الشمس تبكي عليك وبكى معها النجوم والقمر ، وقد عشيت عينها بالبكاء فضعف نورها حتى كأنها مكسوفة .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ٦٢٠/٢ في ((المنادى وأنواعه)) ، والشاهد فيه واضح على مذهب ابن جني تقديم المفعول معه ((ورحمة)) ، وردّه الجمهور بأنّ الواو للعطف لا للمعية .

....

....

كقوله :

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَـةً [1]

وردّ بأنّ وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة ، فلا يقاس عليه ، وقد يقال : المفعول معه في التقدم أوسع مجالاً من باب التابعية ، وإنما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فإذا جاز في الأصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ، وبأنّ قوله : جمعت ... البيت من العطف لا من المفعول معه .

تتمة : لا يجوز أيضاً الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره ، فلا يقال ((قام زيد واليوم عمراً)) وإنْ جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ، لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور .

وفي النهاية : ((استوى والخشبة وشفير الوادي)) .

سألت شيخنا فقال : ((الواو الأولى واو ((مع)) ، والثانية واو العطف)) ،

قلت : فهل يجوز إظهار واو بعدها فلم يجب بـ((نعم)) ولا بـ((لا)) ، وقد قيل : إنّ واو المعية أصلها واو العطف ، فإذا كان أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف ؛ لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى .

---

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٢٠٥ وشرح التسهيل ٢/١٧٧ والهمع ٢/١٧٩ والخصائص ٢/٢٨٣ وتمامه :

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ثلاثَ خِصالٍ لَستَ عَنْها بِمُرعَوي

والشاهد فيه ((جمعت وفحشاً)) فالواو عند ابن جني بمعنى ((مع)) ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، وعند الجمهور إنّ الواو فيه للعطف على قوله ((وغيمة)) ولكن قدم عليها ضرورة .

[الحال]

ولَمّا أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقيّة المنصوبات مبتدئاً بالحال فقال : **[والحال] يذكر ويؤنث لفظاً**

قوله [ولَمّا أنهي الكلام على المفاعيل ...] ظاهر هذا الصنيع تغيير إعراب المتن ؛ لأنّ المتبادر منه أنّ لفظ ((الحال)) مبتدأ لخبر محذوف أو بالعكس ، أي : الحال من المنصوبات ، أو هذا الحال ، وظاهر قوله ((يذكّر ويؤنث)) أنه هو الخبر المحذوف ، وهو خلاف مقتضى التوطئة ، إلا أنْ يقال : التقدير : وهو يذكّر ويؤنث .

وصنيعُ المتن حيث قال : ((والحال)) بواو العطف كما في جميع نسخ المتن يقتضي أنّ قوله ((والحال)) عطف على المفعول به على الأصح في المعطوفات إذا تكررت ، أو على المفعول معه على مقابله ، أي : والحال منصوب ، ولعل الواو التي قبل قول الشارح ((لَمّا أنهى)) من المتن ، فإنه المناسب لترجمة المنصوبات ، وهو باب المفعول منصوب .

قوله [يذكر ويؤنث لفظاً] فيقال : حال وحالة ، ومن التأنيث لفظاً قوله :

على حَالةٍ لو أنّ في القـومِ حَاتِمـاً ... على جُودِهِ لَضَـنَّ بالمـاءِ حَـاتِمِ [1]

و((حاتم)) بالبيت مخفوض بدل من الهاء في ((جوده)) .

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢ / ٩٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩١/٣ ، وشرح الشذور ٢٢٤ . ولا شاهد في البيت سوى تأنيث الحال : ((حالة)) .

ومعنىً ، وهو الأفصح .

وهي نوعان : مؤكدة وستأتي ، ومؤسسة : وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، واليها أشار بقوله : [وهو وصف] ولو تقديراً

قوله [ومعنى] أي : باعتبار تذكير الفعل المسند إليها وتأنيثه ، وتذكير الوصف وتأنيثه ، ونحو ذلك ، فيقل : ((أعجبك حل فلان وأعجبتك)) ، قال :

إذا أَعْجَبَتْكَ الدّهرَ حَلٌ من امْرئٍ فدَعْـهُ ووَاكِـلْ أمْـرَهُ والليالـيـا [1]

ويقل : ((حلٌ حسنٌ وحلٌ حسنة)) .

وقوله ((وهو الأفصح)) أي : التأنيث معنى أفصح في اللغة .

قوله [وهي نوعان] أي : باعتبار التبيين والتأكيد .

قوله [وسيأتي] أي : في التمييز .

قوله [وهو وصف] هو ما دلّ على حدثٍ معيّن وذاتٍ مبهمة ، وذلك كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل .

قوله [ولو تقديراً] مثل الجملة وشبهها ، فإنها في تأويل الوصف ، ومثل ((ثباتٍ)) في قوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [2] فإنه بمعنى : متفرقين .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٨٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٠٨ ، ومراد المحشي إنّ الشاعر أنث الفعل ((أعجبتك)) رعاية لتأنيث فاعله ((حل)) .

(٢) النساء ـ ٧١ .

[فضلة] أي : ليست أحد جزأي الكلام [يقع في جواب ((كيف))] .

فخرج بالفضلة نحو : ((القائم زيد)) و((زيد قائم)) ، وبما بعدها : نعتها ، نحو : ((رأيت رجلاً فاضلاً)) ، والتمييز نحو : ((لله درّه فارساً)) ؛

قوله [أي : ليست أحد جزأي الكلام] أي : وليس المراد بالفضلة : ما يستغنى بالكلام عنها ، وإلا لم يدخل في التعريف نحو ((كسالى)) من قوله تعالى : ﴿ قَامُوا كُسَالَى﴾[1] فإنّه حال ولا يستغني الكلام عنه .

قوله [تقع في جواب كيف] أي : يصح أنْ تقع في جوابها ، وذلك بأنْ يكون مذكوراً لبيان الهيئة ، أي : للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه ، أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه ، أو لهما .

قوله [فخرج بالفضلة نحو : القائم زيد ...] أي : المبتدأ المشتق والمؤول به ، ونحو ذلك ، كالفاعل المشتق والمؤول به .

بقي أنه يخرج بذكر الوصف نحو : ((القهقرى)) في : ((رجعت القهقرى)) كما في الأوضح[2] ، وكأنّ الشارح تركه ؛ لأنّ فيه الاحتراز بالجنس .

قوله [والتمييز] الأولى أنْ يقول : ((وبعضُ أمثلة التمييز)) ، أو يقـــول : ((التمييز المشتق)) ، وكأنه اعتمد على المثل .

ثم ما ذكر مبني على الصحيح أنّ ((فارساً)) ونحوه في المثل تمييز ، وقيل : إنه حال ، والمعنى : أتعجب منه حال كونه فارسا .

---

(١) النساء ـ ١٤٢ .

(٢) الأوضح ٧/٢ ((الحال)) .

لعدم صلاحيتهما لذلك .

والغالب في الحال أنْ تكون منتقلة ، أي : غير لازمة لصاحبها ،

ورُدّ بأنه لا يستقيم كونه حالاً :

مقيّدة ؛ لأنك لم ترد به المدح في حال الفروسية بل المدح مطلقاً ، بدليل أنك تقول : ((لله دره كاتباً)) وإنْ لم يكتب .

ولا مؤكدة ؛ لأنّ شرطها أنْ يكون الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، و((لله درّه)) محتمل للفروسية وغيرها .

وقال الرضي[1] : ((وأنا لا أرى بينهما فرقاً)) ؛ لأنّ معنى التمييز : ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ((ما أحسنه في حال فروسيته)) .

قوله [لعدم صلاحيتهما لذلك] أي : للوقوع في جواب ((كيف)) ؛ لأنهما لم يذكرا لبيان الهيئة قصداً ، بل لبيان جنس المتعجب منه ، وهو الفروسية ولتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا .

قوله [أنْ تكون منتقلة] أي : غير لازمة لصاحبها ؛ لأنها مأخوذة من التحوّل ، وهو التنقل ، فلا تكون أمراً خلقياً ، فلا يجوز ((جاء زيد أحمراً وطويلاً)) ، ومن غير الغالب أنْ تقع وصفاً ثابتاً ، وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والأوضح[2] .

---

(١) شرح الكافية ٢٢٢/١ ((التمييز)) .

(٢) المغني ٤٦٤/٢ (أقسام الحال) . قال في الأوضح ٧٩/٢ : ((وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل : إحداها : أن تكون مؤكدة نحو ((زيد أبوك عطوفاً)) ، الثانية : أنْ يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو : ((خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)) ، الثالثة : موقوف على السماع)) .

مشتقة من المصدر ؛ للدلالة على متصف بها .

وتأتي : من الفاعل كـ((جاء زيد راكباً)) ، ومن المفعول [كضربت اللص مكتوفاً] ، ومنهما معاً نحو : ((لقيته راكبين)) ،

قوله [مشتقة من المصدر...] كذا قاله غير واحد ، ولا يتقيّد بكونه من المصدر ، كما في ((مستحجر)) من الحجر ، ((ومستنسر)) من النسر ، ولك أنْ تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار .

وإنما كان الغالب فيها أنْ تكون مشتقة ؛ لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة .

ومن غير الغالب أنْ تقع جامدة مؤولة بالمشتق ، وذلك في ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة بالمشتق ، وذلك في سبع مسائل فانظر الأوضح وشرحه (١) .

قوله [كجاءَ زيدٌ راكباً] أي : كـ((راكباً)) من هذا المثال ، وقس ما بعده .

قوله [ومن المفعول] منه المنادى ، وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب أصحها كما في الجامع الجواز .

قوله [نحو : لقيته راكبين] فـ((راكبين)) حال من الفاعل وهو التاء ، ومن المفعول وهو الهاء ؛ لأنه ذكر لبيان هيئتهما ، أي : صدور اللقى من المتكلم حال كونه ((راكباً)) ، ووقع اللقى في المفعول حال كونه راكبا .

---

(١) قال في الأوضح ٧٩/٢ ـ ٨١ : ((وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل : إحداها : أنْ تدل على تشبيه نحو : ((كرّ زيدٌ أسداً)) ... ، الثانية : أنْ تدل على مفاعلة نحو : ((بعته يداً بيد)) ... ، الثالثة : أنْ تدل على ترتيب كـ((ادخلوا رجلاً رجلاً)) . ((وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي : أنْ تكون موصوفة ... أو دالة على سعر ... أو عدد ... أو طور واقع منه تفضيل ... أو تكون نوعاً لصاحبها ... أو فرعاً ... أو أصلاً له ...)) . وانظر شرح التصريح ٣٦٩/١ .

ومن المضاف اليه إنْ كان المضاف بعضه نحو : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[1] ، أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[2] ،

قوله [ومن المضاف اليه إنْ كان بعضه ...] فإنْ كان المضاف اليه غيرُ واحد من هذه الثلاثة نحو : ((ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً)) لم يجز مجئ الحال منه ، وادّعى ابن مالك في شرح التسهيل[3] الاتفاق على ذلك وتبعه ولده ، وفيه نظر فإنّ الفارسي ذهب إلى الجواز ، وممن نقله عنه ابن الشجري في الأمالي ، قال في التصريح[4] :

((وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط ؛ لئلا تنخرم قاعدتهم ، وهي : إنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً اليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدراً أو صفة فالقاعدة موفاة ؛ لأنّ الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد .

وإذا كان المضاف جزءً من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ؛ فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال)) انتهى .

---

(١) الحجر ـ ٤٧ .

(٢) النحل ـ ١٢٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٨٥ ، وشرح ابن الناظم ـ ٢٣٨ ((الحال)) .

(٤) شرح التصريح ١/٣٨٠ ((الحال)) .

....

....

وأفاد كلام الشارح أنّ الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر .

وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدأ ، وحكى السعد الخلاف في الخبر ، وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول .

فـ((جالساً)) في نحو : ((زيدٌ في الدار جالساً)) حال من ضمير الظرف المستتر فيه ، وهو فاعل معنى ، أو حال من ((زيد)) وهو وإنْ كان مبتدأ صورة إلا أنّ معنى الكلام : استقر وحصل زيد في الدار ، فهو فاعلٌ معنى ، والفعل العامل في ((زيد)) وإنْ لم يكن مقدراً في الكلام ؛ لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام ، وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة .

و((شيخاً)) في ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[1] حالٌ من ((بعلي)) ، وهو مفعول معنى لأنّ التقدير : أنبّه على بعلي ، وأشير إلى بعلي .

وجرى على هذا ابن الحاجب[2] فقال في كافيته : ((الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به ، لفظاً أو معنى نحو : ((ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً ، وهذا زيد قائماً)) انتهى .

ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه ، فلعله لا يثبته ، ولهذا لم يذكره ، وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى .

---

(١) هود ـ ٧٢ .

(٢) شرح الكافية ١٩٧/١ ((أول بحث الحال)) .

أو كان عاملاً في الحال عمل الفعل نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾[1] .

[و] الحال [شرطها] من حيث هي

وبقي الكلام في اسم ((كان)) قل السعد في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً ﴾[2] :

((ومن لم يجوّز الحال من اسم ((كان)) بناءً على أنه ليس بفاعل جعلها حالاً من الضمير المستكن في ((لكم)) ، لكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وإنْ لم يكن قائماً ، ولهذا لم يعدّوه في الملحقات بالفاعل ، وقد صرح بذلك من قل : ((إنّ الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ ، وذلك لأنها أفعل عندهم ، ولا شيء من الفعل بلا فاعل)) انتهى .

وإنما قيّد النظر بالنحوي ؛ لأنّ أهل المعاني قالوا : إنّ ((منطلقاً)) في : ((كان زيد منطلقاً)) هو المسند حقيقة ، و((كان)) للدلالة على زمن النسبة ، فهو قيد لـ((منطلقا)) .

قوله [﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾] أي : رجوعكم ، فالمرجع بكسر الجيم ، مصدر ميمي بمعنى : الرجوع ، والقياس فتح الجيم إذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقاً كـ((أعجبني مضربك زيدا)) .

قوله [من حيث هي] أي : من غير نظر إلى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره ، فالحيثية لبيان الإطلاق لا للتقييد أو التعليل .

---

(١) يونس ـ ٤ .

(٢) البقرة ـ ٩٤ .

[التنكير] ، خلافاً ليونس والبغداديين مطلقاً ، وللكوفيين فيما تضمّن معنى الشرط .

وإنما شرط ذلك ؛ لأنّ المقصود بها بيان هيئة صاحبها ، أي : كيفية وقوع الفعل منه أو عليه ، وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة إلى تعريفها صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض .

قوله [التنكير] أي : ولو صورة ، فلا يرد ما قيل : إنّ ((كلاً)) قد ينصب على الحال نحو : أخذت المال كلاً ، مع أنه معرفة ؛ لكونه مضافاً في التقدير ؛ لأنه نكرة صورة .

قوله [مطلقاً] أي : سواء تضمن معنى الشرط كما يأتي أو لا نحو : ((جاء زيد الراكب)) ، وحجتهم في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع من ذلك .

قوله [فيما تضمن معنى الشرط] : نحو : ((زيد الراكب أحسن منه الماشي)) فإنّ ((الراكب والماشي)) حالان ، وصحّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط ؛ إذ التقدير ((زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)) و((أنت زيداً أشهر منك عمراً)) ، أي : إذا سميت ، وذو الرمة أشهر منه غيلان)) ، والجمهور قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : ((إذا كان)) وفي الأخيرين بفعل التسمية .

قوله [أي : كيفية وقوع الفعل منه] أي : إنْ كان صاحبها فاعلاً ولو تأويلاً ، وقوله : ((أو عليه)) أي : إنْ كان مفعولاً كذلك .

قوله [وذلك حاصل بلفظ التنكير ...] اعترض عليه : بأنه ينبغي أنْ يصحّ تعريفه إنْ كان التبيين مقصوداً والمنع مطلقاً .

وعلل بعضهم وجوب تنكيرها : بأنها خبر في المعنى ،

وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو : ((اجتهد وحدك)) ، أي : منفرداً ، وادخلوا الأول فالأول ، أي : مرتبين .

[و] شرط [صاحبها] وهو من الحال وصف له في المعنى [التعريف] ؛ لأنه مخبر عنه بها في المعنى ، والأصل فيه التعريف [أو] ما يقوم مقامه من المسوّغات في إيضاح المعنى ، وهو إما [التخصيص] بوصف ، أو إضافة أو بمعمول غير مضاف اليه ، [أو التعميم] : بأنْ يتلو نفياً ، أو شبهه من نهي أو استفهام ، [أو التأخير] بأنْ يتأخر عن الحال .

وفيه : إنّ الخبر لا يجب تنكيره ، فالدليل لا يوافق المدّعى إنّ التنكير شرط واجب ، والدليل يقتضي أنْ يكون جائزاً لا واجباً .

وعلله بعضهم : بعدم توهم كونها نصاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها .

وفيه : إنّ التوهم حاصل إذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلاً منصوبة .

قوله [نحو : اجتهد وحدك] أي : من كل ما عُرِّف بالإضافة ، وقوله ((وادخلوا الأول فالأول)) أي : من كل ما عُرِّف بـ((أل)) .

وقد يجيء المؤول بنكرة علماً ، كقولهم : ((جاءت الخيلُ بداداً)) ، فـ((بداد)) علم جنس ووقع حالاً لتأوله بنكرة ، كأنهم قالوا ((جاءت الخيل متبددة)) .

قوله [لأنه مخبر عنه بها في المعنى ...] أولى منه أنْ يقول : لأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ .

فالأول : [نحو : ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[1]] فخُشَّعاً حالٌ من ضمير الفاعل في ((يخرجون)) ، وهو أعرف المعارف .

والثاني : نحو [﴿ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾[2]] فسواء : حال من أربعة ؛ لاختصاصها بالإضافة ، ومنه قوله :

نَجَّيتَ يا رَبِّ نُوحاً واسْتَجَبْتَ لَهُ ۝ في فُلُكٍ مَاخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا

قوله [حال من ضمير الفاعل في يخرجون] يجوز أيضاً كونه مفعول محذوف أي : يوم يدعُ الداع إلى شئ نكر قوماً خشعاً أبصارهم .

قوله [وهو] أي : الضمير مطلقاً ، لا ضمير الفاعل .

قوله [ومنه [3]] أي : الثاني ، لكنه من المختص بالوصف ، وإنما قال ((ومنه)) لاحتمال كون ((مشحوناً)) حالاً من الضمير المستتر في ((ماخر)) ثم كان المناسب لما أسلفه أنْ يقدّم هذا على مثال المتن ، أو يقول : ((فيما سلف)) بإضافةٍ أو وصف .

و((الفلك)) في البيت بضم اللام ، و((ماخر)) بكسر المعجمة صفة ، هو الذي يشق الماء ، واليمّ البحر ، والشاهد في ((مشحوناً)) أي : مملوءً ، حيث وقع حالاً من ((فلك)) مع أنه نكرة لتخصصه بالوصف .

---

(١) القمر ـ ٧ .

(٢) فصلت ـ ١٠ .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٤٨/٢ والأوضح ٨٤/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٩/٢ . والشاهد ذكره المحشي .

وقولك : ((عجبت من ضرب أخوك شديدا)) .

والثالث : نحو : [﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾[1]] فجملة ((لها منذرون)) حال من ((قرية)) ؛ لوقوعها في سياق النفي ، ونحو :

لا يَبْغِ امْرؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا [2]

ونحو قوله :

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً ....

قوله [وقولك : عجبت ...] أي : ونحو قولك ، فهو بالجر عطفاً على : ((في أربعة أيام)) ، والشاهد في ((شديداً)) حيث وقع حالاً من ((ضرب)) مع أنه نكرة لتخصصه بمعمولٍ غير مضاف اليه ، وهو الفاعل .

قوله [والثالث] أي : التعميم .

قوله [يا صاح ...] قطعة من صدر بيت بقيته :

.... فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذرَ في إبْعَادِها الأَمَلا [3]

((هل)) للاستفهام الإنكاري ، و((حُمّ)) بضم الحاء المهملة بمعنى : قدّر ، ولا شاهد في ((باقياً)) حيث وقع حالاً من ((عيش)) مع أنه نكرة لتقدم الاستفهام .

---

(١) الشعراء ـ ٢٠٨ .

(٢) هـذا مثل ابن مالك في الألفية ، والشاهـد فيه تقـدم النـهي ، فـ((مستسهلا)) حـال من ((امرؤ)) الأول لكونه مسبوقاً بالنهي)) .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٤٨/٢ والأوضح ٨٧/٢ وشرح ابن عقيل ٢٥٩/٢ . والشاهد ذكره المحشي .

[و] الرابع نحو :

[لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ]   يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خِلَـلُ

فـ((موحشاً)) حالٌ من ((طلل)) الذي هو صاحبها ، وسوّغ مجيء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أوهما ،

قوله [كأنه خلل[1]] بكسر الخاء المعجمة ، جمع ((خلة)) بكسرها أيضاً ، وهي بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب ، وهي أيضاً ستور تلبس ظهور سيتي القوس ، وقال الدماميني : ((والخلل من الأضداد ، يطلق على العظيم والحقير ، والمراد هنا الثاني)) انتهى .

واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير ، بأنْ يقل : يلوح كأنه حقير ، مع أنّ الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو ((الجلل)) بالجيم المفتوحة .

قوله [وسوّغ مجيء الحال منه تأخره عنها] في المغني إنّ تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال منها ، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً)) ، وفي الرضي[2] ما يوافقه .

قوله [أو الوصف] أي : بجملة ((يلوح)) .

---

(١) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧٠/٢ وشرح القطر ٢٣٦ . وقد تقدم تخريجه في كان واخواتها ٢٨٣/٢ فراجعه .

والشاهد فيه ((موحشاً)) فهو حال من ((طلل)) ، وهو نكرة وسوّغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال ((موحشاً)) عليها .

(٢) شرح الكافية ٢٠٤/١   ((الحال)) .

وقيل : حال من الضمير في ((لميّة)) ، وحينئذٍ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها ،

قوله [وقيل حال من الضمير في ((لميّة))] زعم ابن خروف أنّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ، واستدل بأنه لو تحمّل ضميراً عند التقدم لجاز أنْ يؤكّد ، وأنْ يعطف عليه ، وأنْ يبدل منه ،

قال في المغني[1] : ((وهو مخالف لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في :

عليـــكِ ورَحْمَـــةُ اللهِ السَّـــلامُ [2]

أنّ الأولى عطفه على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

وقد اعترض عليه : بأنه تخلص من ضرورة بأخرى ، وهي العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير .

وجوابه أنّ عدم الفصل أسهل ؛ لوروده في النثر كـ((مررت برجل سواء والعدم)) حتى قيل إنه قياس)) .

قوله [وحينئذٍ لا يكون من قبيل ...] كذا في النسخ ، والصواب إسقـــاط ((لا)) كما لا يخفى ، وقيل : في الكلام قلب ؛ إذ الكلام في تأخر صاحب الحال لا في تأخر الحال .

---

(١) المغني ٦٥٩/٢ ـ ٦٦٠ .

(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث المنادى وانواعه ٦٢٠/٢ ، وفي بحث المفعول معه ص ٤٥ السابقة .

والقولان مبنيان[1] على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ، وصححه في الجامع ، والمشهور المنع .

قوله [والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها] أي : وعامل صاحبها ، وفي كلامه حذف معطوف مع عاطفه ، والتقدير : وعدم جواز ذلك ، أي : الاختلاف ، فكونه حالاً من (طلل) مبني على جواز الاختلاف ؛ لأنّ (طلل) حينئذٍ مبتدأ لا فاعل بالظرف قبله ؛ لعدم اعتماده إلا على مذهب الأخفش .

والعامل في المبتدأ الابتداء ، والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ، ولم يجز أنْ يعمل معنى الابتداء في الحال ؛ لأنه ليس المعنى ، على أنّ الابتداء بلفظ ((طلل)) للإسناد اليه مقيّد بكونه ((موحشاً)) فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيّداً به .

وكونه حالاً من الضمير مبنيٌ على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال وصاحبها ؛ إذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار .

قوله [وصححه في الجامع[2]] استشهد له في المغني في الباب السادس بأمور [3] ثم ردّها ، ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل : ((فظهر بالآخرة أنّ الصواب عند مذهب الجمهور ، القائلين بأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع أنه ساق مذهب سيبويه في هذه المسألة في معرض الرد به على المعربين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها ، وبان لك أنّ آخر كلامه يناقض أوله)) .

---

(١) في المخطوط ج : ((والقول الأول مبني)) ، وما أثبتناه هو الموافق للمخطوط أ .

(٢) الجامع تح الهرميل ـ ١١٧ .

(٣) المغني ٦٥٩/٢ ـ ٦٦٠ .

وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ، ومنه الحديث [1] : ((وصلّى وراءه رجالٌ قياماً)) فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس .

ويجوز تقدمها على صاحبها ، إلا لمانع ،

قوله [عند الخليل ويونس[2]] وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً ، ووجْهُهُ : أنّ الحال إنما دخلت لتقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه .

قوله [ويجوز تقديمها على صاحبها] أشعر كلامه بأنّ الأصل فيها التأخير ، وهو كذلك كالخبر .

قوله [إلا لمانع] كأنْ تكون نكرة محصورة نحو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾[3] ، أو مجرورة بحرف جرٍّ غير زائد ، أو بإضافة ولو غير محضة .

خلافاً لابن مالك في شرح التسهيل قال[4] : ((لأنها في نية الانفصال)) ، قال في شرح العمدة [5] : ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أنْ يكون منصوباً بـ((كأنّ أو ليت)) أو فعل تعجب ، أو اتصل بصلة أل ، نحو : ((القاصدك سائلاً زيدٌ)) أو اتصل بفعلٍ موصول به حرف نحو : ((أعجبني أنْ ضربت زيداً مؤدبا)) .

---

(١) البخاري كتاب الصلاة باب أهل العلم أحق بالإمامة ١٦٩/١ ، وباب صلاة القاعد ٤٠/٢ مع اختلاف اللفظ .

(٢) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(٣) الأنعام ـ ٤٨ .

(٤) شرح التسهيل ٢٥١/٢ ((الحال)) .

(٥) شرح العمدة ٤٢٩ ـ ٤٣٠ وهو إجمال لما ذكره ابن مالك .

وكذا على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه ، إلا لمانعٍ أيضاً ، وقد يجب ذلك . ويجوز حذفها إلا لمانع ككونها نائبة عن خبر كـ((ضربي زيداً قائماً))[1] ،

قوله [أو صفة تشبهه] أي : الفعل المتصرف ، اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، والحصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كـ((ضرباً زيداً مجرداً)) ، فإنّ الظاهر أنه كالمتصرف .

واعلم أنّ ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الأصح ، وبقي أقوال لا نطيل بها .

قوله [إلا لمانع] نحو : ((لأصبرنَّ محتسباً)) و((لاعتكفنّ صائماً)) ، فإنّ ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما .

قوله [وقد يجب ذلك] راجعٌ لكلّ من المسألتين قبله ، فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً نحو : ((ما جاء راكباً إلا زيداً)) ، ويجب تقديمها على عاملها إذا كان لها صدر الكلام نحو : ((كيف جاء زيدٌ)) ، أو كانت فاضلة ، وكان العامل أفعل تفضيل عامل في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر ، وبسط هذا الكلام يطلب من المطولات .

قوله [نائبة عن خبر] عبارة التسهيل[2] : ((ويجوز حذف العامل ما لم تنب عن غيرها)) انتهى . أي : سواء كانت نائبة عن الخبر ، أو بدلاً من اللفظ بالفعل ، وعدل الشارح عنها ؛ لأنّ الثاني لم يتضح له مثل ؛

---

(١) يجب كون ((قائماً)) حال من ياء المتكلم حتى يصلح الحال للنيابة عن الخبر. فتنبه جيدا لما سيأتي

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٦٤ ((الحال)) .

أو جواباً نحو : ((راكباً)) لمن قل : ((كيف جئت)) ، أو منهياً عنها نحو : ﴿ لا تقرَبُوا الصَّلاةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾[1]

☜☜ لأنّ الأظهر في نحو : ((أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى)) انتصابه على المصدر ، ونحو : ((أقائماً وقد قعد الناس)) ، صاحبُ الحال ضمير ((قائماً)) ، والعامل ((قائماً)) .

قوله [أو منهياً عنها] أي : لتوقف المراد على ذكـــرها ، فمثلها ما شاركـــها في ذلك .

وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾[2] .

ويأتي في غيره كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[3] ، وقول الشاعر :

إنما الميتُ مَنْ يَعيشُ كئيبــاً [4]

---

(١) النساء ـ ٤٣ .

(٢) الدخان ـ ٣٨ والفرقان ـ ٥٦ .

(٣) هود ـ ٧٢ .

(٤) صدر بيت من الخفيف لعلي بن الرعلاء الغساني في الخزانة ٩/ ٥٨٣ و بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٩/٢ والمغني ٤٦١/٢ ، وتمامه :

إنما الميتُ مَنْ يَعيشُ كئيبــاً ‏ ‏ ‏ ‏ كاسـفاً بالُـهُ قليـلَ الرجـاءِ

الشاهد : قوله ((كئيباً)) فإنه حال ولا يمكن الاستغناء عنه لتوقف المراد عليه ، وقد وقع في غير النفي وشبهه فلاحظ .

ويحذف عاملها :

جوازاً ، كقولك للمسافر : ((راشداً مهدياً)) ـ أي : إذهب ـ .

ووجوباً كـ((ضربي زيداً قائماً)) ، و ((زيد أبوك عطوفا)) .

قوله [كـ((ضربي[1] زيداً قائماً))] تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر .

قوله [وزيدٌ أبوك عطوفاً] سيأتي الكلام عليه في باب التمييز .

---

(١) في (ج) و (أ) : أثبت الناسخ كلمة ((ضربي)) ، وفي مطبوعة مجيب الندا بتحقيق الدكتور إبراهيم جميل محمد الكلمة غير موجودة ؛ لأنّ البحث في موارد وجوب حذف العامل ، لاحظ ما تقدم في بحث المبتدأ والخبر ٢٣٦/٢ ـ ٢٣٤ ، ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

والكلام في ان ((قائما)) حال من ((الياء)) أو من ((زيد)) ، فإذا كانت من الياء صارت نائبة عن الخبر والتزموا حذف عاملها فتصير : ((زيداً قائماً)) ، أما إذا كانت حال من ((زيد)) فهو مفعول للمصدر ، فصارت الحال صلة للمصدر المبتدأ فلا تنوب عن خبره وعندها لا يحذف عاملها .

وهذا هو السبب في الإبقاء على ((ضربي)) في مخطوطتينا ، وهو كذلك في حذفه من مطبوعة الدكتور ابراهيم .

والنكتة في ذلك أنهم اشترطوا في الحال التي يمتنع جعلها خبراً أن يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال ، وهنا المصدر ((ضربي)) عامل في صاحب الحال نفسه ((زيد)) ، فلا مانع من جعل الحال نائبة عن الخبر ، لكن ثمة مانع أخر من جعل هذه الحال في هذا المثال خبراً هو ما ذكرنا من كون الحال صلة للمصدر . وهذا معنى كلام المحشي في بحث المبتدأ .

ولو لم تكن مشكلة في البين فلماذا لم يقم الشارح الفاكهي بحذف المصدر ((ضربي)) من المثال عندما ذكره في ص ٦٣ ، ولماذا لم ينتقده العلامة المحشي ؟ خصوصا أن الفاكهي قل كما في صدر هذه الصفحة ((ويحذف عاملها وجوبا)) ، كل هذه الحيرة جاءت من كون هذا المثال مصنوعا .

[التمييز]

[و] من المنصوبات [التمييز] أي : المميِّز بكسر الياء على البناء للفاعل ، لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه ، والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة .

قوله [ومن المنصوبات التمييز] جعل المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف ، والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحال ، على ما مرّت الإشارة اليه في باب الحال .

قوله [أي : المميز بكسر الياء ...] فهو مجاز من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، وقوله ((لكن اشتهر ...)) أي : فيكون إطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية ، فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل .

قوله [ألفاظ مترادفة] أي : لغة واصطلاحاً ، وهو في اللغة فصل الشيء عن غيره ، قال تعالى : ﴿ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾[1] ، أي : انفصلوا من المؤمنين ، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾[2] ، أي : ينفصل بعضها من بعض .

---

(١) يس ـ ٥٩ .

(٢) الملك ـ ٨ .

[وهو اسم ، فضلة ، نكرة ، جامد] غالباً [يفسِّر ما انبهم من الذوات] ، أو النسب .

قوله [هو اسم] أي : صريح ؛ لأنّ التمييز لا يكون جملة .

قوله [غالباً] ومن غير الغالب أنْ يكون مشتقاً كما يأتي .

قوله [أو النسب] ، الذي دلّ عليه كلام ابن الحاجب أنّ التمييز دائماً إنما يفسّر الذوات ، غايته أنّ الذات إمّا مذكورة وإمّا مقدرة ، غايته أنّه عبّر عن الثاني بأنه يرفع الإبهام عن النسبة نظراً للظاهر .

وفي المنهل الصافي للدماميني [1] : ((النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها ؛ إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم ، وإنما الإبهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد ؛ إذ يحتمل أنْ يكون ((داراً أو علماً أو أبوة)) أو غير ذلك ؛ ولأنه لا يصلح جعله للنسبة ؛ إذ الدار ليست هي النسبة في المعنى ، فكيف يرفع الإبهام عنها)) .

وقال الأستاذ الصفوي ـ عند قول ابن الحاجب[2] ((والثاني عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها مثل ((طاب زيدٌ نفساً)) ...)) ـ :

((وقد عرفت أنّ التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة إنما هو عن أمر مقدّر ؛ إذ التقدير ((طاب شيء من زيد)) ، والتمييز يبيّن ذلك الشيء .

---

(١) المنهل الصافي ٤١١/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٢٠/١ .

فخرج بـ((الفضلة)) : غيرها نحو : ((زيد قائم)) ، وبـ((النكرة)) المعرفة نحو : ((زيد حسنٌ وجهه)) .

وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى ، كقوله :

وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عنْ عَمْرو

أي : نفسا .

قوله [فخرج بالفضلة] أي : وأمّا قوله ((اسم)) فجنسٌ شامل للفضلة وغيرها ، ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم ، وكأنّ الشارح راعى أنّ الجنس من شأنه الإدخال وإنّ جاز الإخراج به إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهي كما هنا ، كما لا يخفى .

قوله [وطبت النفس ...] قطعة من عجز بيت بقيته :

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنـا صَدَدتَ ....[1]

قائله رشيد اليشكري يخاطب قيس بن خالد اليشكري ، وأراد بالـ((وجوه)) أعيان القوم .

ومثله في مجيء التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث[2] : ((إنّ امرأة كانت تهراق الدماء)) ، فـ((الدماء)) : تمييز على زيادة أل ،

---

(١) البيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ٢٤٩/١ وشرح التصريح ١٥١/١ ، ٣٩٤ وبلا نسبة في الأوضح ١٢٩/١ . والشاهـــد فيه : مجيء التمييز معرفة بـ((أل)) شذوذاً ، أعني : ((النفس)) ، فكان يجب أنْ يقول ((طبت نفساً)) ، وقال بعضٌ : إنّ الكوفيين لا يوجبون كون التمييز نكرة بل يجوز مجيئه معرفة .

(٢) سنن أبي داود باب في المرأة التي تستحاض ومن قال تدع الصلاة عدة أيام .... الحديث رقم ٢٤٠ .

....

....

وأجاز ابن مالك [1] أنْ يكون مفعولاً على أنّ الأصل : ((تهريق)) ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، كقولهم : ((جاراة وناصاة)) .

قل في المغني[2] : ((وهذا أمر مردود ؛ لأنّ شرط ذلك تحرك الياء كـ((جارية وناصية)) ...)) ، أي : لأنّ الغرض إنما يحصل حينئذٍ ، وأمّا في ((تهريق)) فلا حاجة لقلب الياء ألفاً ؛ لأنها ساكنة .

فاندفع قول الشمني[3] : أنّ ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاماً كـ((رضي)) ؛ لأنّ اشتراط ذلك ظاهر لا يسع أحد مخالفته فتدبر .

وأمّا قولهم في العدد المركب : ((أحد عشر من الدراهم)) وفي العقود : ((عشرون من الدراهم)) ونحو ذلك فليس المجرور بـ((من)) تمييزاً اصطلاحاً ، بدليل عدم إفراده .

وأمّا ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[4] فقيل : ظرف بتقدير المدة ، وأنّ المعيشة مصدر مثل : ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ [5] أي : مدة عيشها ، ومدة إدبار النجوم ،

وأمّا ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [6] فقيل : تأكيد ، وقيل : غير ذلك فيهما ، قاله المصنف في الحواشي .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٠١ ((التمييز)) .

(٢) المغني ٢/٤٥٩ ((الباب الرابع ـ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة)) .

(٣) المنصف ـ ٢٣٧ ((الباب الرابع ـ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة)) .

(٤) القصص ـ ٥٨ .

(٥) الطور ـ ٤٩ .

(٦) البقرة ـ ١٣٠ .

....

....

ونقـل بعـض الأفاضـل أنّ ابن مالك في شـرح التسهـيل[1] أعرب ((نفسه)) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ توكيداً لـ((من)) ، و((من)) منصوبة على الاستثناء ، وفي ((يرغب)) ضمير هو فاعله .

واعترض بأنّ المعنى على الرفع والتفريغ ؛ إذ المعنى : ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ، ويؤيد ذلك ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[2] إلا أنّ النصب يجوز في هذا على ضعف .

وفي الباب الخامس من مغني اللبيب بعد أنْ اعترض على الزمخشري في الكلام على قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ [3] الآية ... :

((ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ : إنّ ((من)) نصب على الاستثناء ، و((نفسه)) توكيد ، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ((ما قام أحد إلا زيداً))...)) [4] ، إلى آخر ما حرره .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠٠/٢ : ((وقال صاحب العجائب والغرائب : ((من سفه)) في موضع نصب بالاستثناء من ((من يرغب)) ، و((نفسه)) توكيد للمستثنى ، كما يقال : ما قام أحدٌ إلا زيد نفسه)) ....)) ، وهل هذا رأي ابن مالك ؟ ! غير واضح من كلامه .

(٢) آل عمران ـ ١٣٥ .

(٣) النمل ـ ٦٥ .

(٤) المغني ٥٥٧/٢ ((الباب الخامس ـ الجهة الرابعة)) .

وبما بعدها : سائر الفضلات ، كالحال فإنه مبيّن للهيئة لا رافع لإبهام ذات ولا نسبة ، وكالنعت فإنه مخصّص أو مقيَّد ، ورفْعُ الإبهام إنما حصل ضمناً لا قصداً ، ورُبَّ شيء يُقصد لمعنى خاص وإنْ لزم منه معنىً آخر .

واعلم أنّ التمييز كالحال من جهة كونه منصوباً وفضلةً ومفسراً للإبهام ، إلا أنّ الحال تخالفُه من ثلاثة أوجه :

قوله [من جهة كونه منصوباً ...] ومن جهة كونه اسماً نكرة ، ولـذا قال في المغني [1] أنهما يشتركان في خمسة أوجه ، بقي أنهما يشتركان في أنهما يحذفان .

قوله [من ثلاثة أوجه] ذكر في المغني[2] أنها سبعة ، وزاد على ما هنا :

[3] ((أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [4] بخلاف التمييز .

ـ قال الشمني[5] : ((ولقائل أنْ يقول : إنّ التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ((ما طاب زيدٌ إلا نفساً)) ...)) ـ

[6] وأنّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ،

---

(١) المغني ٤٦٠/٢ ((الباب الرابع ـ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه)) .

(٢) المغني ٤٦٠/٢ وما بعدها .

(٣) هذا هو المورد الأول من الموارد التي زادها في المغني .

(٤) الإسراء ـ ٣٧ .

(٥) المنصف ٢٣٨ الباب الرابع ـ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه .

(٦) هذا هو المورد الثاني من الموارد التي زادها في المغني .

....

....

فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رَدَدْتُ بمثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقلَّصٍ كَميشٍ إذا عِطْفُهُ مَاءً تَحَلَّبا [1]

وقوله :

إذا المرءُ عَيْناً قَرَّ بالعيشِ مُثرياً [2]

فسهوٌ ؛ لأنّ ((عطفه)) و((المرء)) مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف ،

---

(١) البيت من الطويل لربيعة بن مقروم الضبي في شرح التسهيل ٣٠٢/٢ وشرح عمدة الحافظ ٤٧ وبلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ .

استدل ابن مالك على جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً بهذا البيت ، بجعل ((ماء)) تمييز والعامل به الفعل المتأخر عنه ((تحلبا)) .

أمّا ردّهم دليل ابن مالك فبوجوب كون الاسم بعد ((إذا)) الشرطية فاعل لفعل محذوف اتفاقاً عند البصريين ، فيكون ((ماء)) مفعولاً به ـ كما يرى العيني في المقاصد النحوية ـ أو تمييزاً عامله الفعل المحذوف كما يرى ابن هشام في المغني .

ولكن ابن مالك مخالف للبصريين متابع لابن جني في جواز مجئ الاسم بعد ((إذا)) الشرطية ، فلا يصح الردّ بأنّ البصريين اتفقوا على مجيء فعل بعدها ، لأنه احتجاج على ابن مالك بما لا يرتضيه .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢ ، وتمامه :

إذا المرءُ عيناً قرَّ بـالعيشِ مُثريـاً ولم يُعْنَ بالإحسانِ كـان مُـذمّما

والشاهد فيه ((عيناً قرّ)) ، فالأصل : إذا المرء قرّ عيناً بالعيش ، فقدم التمييز على عامله .

....

....

وأمّا قوله :

ومَا ارْعَوَيْتُ وشَيْباً رَأسيَ اشْتَعَلا [1]

وقوله :

أنَفْساً تَطيبُ بنَيْلِ الـمُنى [2]

فضرورتان)) [3] .

وإنما لم يقدر للمرفوع فيهما فعل ؛ لأنه لا ضرورة لذلك ، بخلافه فيما سبق ؛ لأنّ عدم التقدير يؤدي إلى دخول ((إذا)) على الجمل الإسمية ، وأما هنا فلا محذور فسقط ما للدماميني في المقام .

---

(١) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/٢ ، وتمامه :

ضيّعْتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا وما ارعويتُ وشيباً رأسيَ اشتعلا

والشاهد فيه : ((شيباً)) فهو تمييز قدم على عامله ((اشتعلا)) ، و((رأسي)) مبتدأ ، و((اشتعلا)) جملة خبر ، والألف للإطلاق .

(٢) صدر بيت من المتقارب بلا نسبة في المغني ٤٦٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/٢ ، وتمامه :

أنفساً تطيبُ بنَيْلِ الـمُنى وداعي المنونِ يُنادي جهارا

الشاهد فيه ((نفساً)) فإنه تمييز مقدم على عامله ((تطيب)) .

(٣) هنا انتهى كلام المغنى ٤٦٢/٢ ـ ٤٦٣ من قوله ((وأنّ الحال تتقدم .....)) .

....

....

وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو ؛ لأنه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الإسمية بعد ((إذا)) ؛ لأنهما ليسا نصاً في ذلك ، فسقط ما للشُمُنّي[1] فتدبر .

[2] ((وأنَّ الحال تكون مؤكدة لعاملها ، ولا يقع التمييز كذلك)) ، وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب[3] حيث قال : ((وقد يؤكّدان)) .

[4] ((وأنَّ الحال تتعدد ، كقوله :

عَليَّ إذا مَا زُرْتُ ليلى بخُفيةٍ ... زيارةُ بَيتِ اللهِ رَجْلانَ حَافيا [5]

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأً قول بعضهم في :

تباركَ رَحْمَاناً رَحيماً ومَوئلا [6]

أنهما تمييزان . والصواب : أنَّ ((رحماناً)) منصوب بإضمار : أخص

---

(١) المنصف ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ((الباب الرابع ـ آخر بحث ما افترق فيه الحال والتمييز ...)) .

(٢) هذا هو المورد الثالث من الموارد التي زادها في المغني .

(٣) يعني : قطر الندى .

(٤) هذا هو المورد الرابع من الموارد التي زادها في المغني .

(٥) البيت من الطويل للمجنون في ديوانه ٣٠١ وبلا نسبة في المغني ٤٦١/٢ وشرح الأشموني ١٨٤/٢ . والشاهد فيه ((رَجْلان)) فإنه حال من الياء في ((عليّ)) ، وكذا ((حافياً)) حال من ياء ((عليّ)).

(٦) عجز بيت من الطويل وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع للقاسم بن منير الشاطبي ، وتمامه :

بدأتُ بسمِ اللهِ في النظمِ أوّلا ... تباركَ رحماناً رحيماً وموئلا

....

....

﴿﴾ أو أمدح ، و((رحيماً)) حلٌّ منه لا نعتٌ له ؛ لأنّ الحق قول الأعلم وابن مالك وأنّ الرحمن ليس بصفة بل علم ، وبهذا يبطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حل)) .

واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن الصقلي البجائي في هذه المسألة رسالة ، ذكر أنّ سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمعٍ من أهل الأدب من أهل مصر وأهل حلب ، وأنّ سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكَتَبَة وهو ما نصه : ((عند فلان عشرون قنطاراً عسلاً قصبا)) .

وحاصل ما ذكره أنّ ذلك ليس من التعدد ؛ لعدم اتحاد المميز ، بل كل واحد تمييز لما قبله ، وهذا يقتضي أنّ التمييز يميز ، وهو كذلك .

كما نصّ عليه ابن الحاجب في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[1] ، فإنه لما نقل في المفصل أنّ الزجاج قال[2] : ((لو انتصب ((سنين)) على التمييز لوجب أنْ يكونوا قد لبثوا تسعمائة)) .

قال[3] : ((هذا الذي ذكره يرد على قراءة الأخوين ؛ إذ لا وجه لها إلا التمييز ، وهو ليس بلازم ؛ لأنه مخصوص بكون التمييز مفرداً ، بخلافه جمعا ، فإنه مثله في نحو ((ثلاثة أثوابٍ)) ، على أنّ الأصل في التمييز الجمع ، وإنما عدل ﴿﴾

---

(١) الكهف ـ ٢٥ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١ ((أسماء العدد)) .

(٣) يعني : الزجاج ، كما في الإيضاح في شرح المفصل ٦١٢/١ ـ ٦١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٣ ، وقراءة الأخوين حمزة والكسائي بإضافة ((مائة)) إلى ((سنين)) .

أحدها : أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به ، والتمييز الغالب كونه جامداً ووقوعه مشتقاً قليل نحو : ((لله درّه فارسا)) .

إلى المفرد لغرض ، فإذ استعمل الجمع استعمل على الأصل لا [1] على الوجه الذي ألزمه)) .

ولعل الشارح إنما اقتصر على ما ذكر من الفروق ؛ لأنّ ما عداه إما محل نزاع أو فيه خلاف ، وبعضه اعتمد المصنف في غير المغني خلافه كقوله هنا إنّ التمييز يؤكد .

قوله [نحو : لله درّه فارسا] قال قوم : ((إنّ انتصاب نحو ((فارساً)) في مثل هذا التركيب على الحال)) .

وضعّفه ابن الحاجب في أمالي المفصل[2] : ((بأنه لا يخلو إمّا أنْ يكون حالاً مقيّدة أو مؤكدة ، وكلاهما غير مستقيم .

أمّا المقيدة فلأنّ قولك : ((لله درّه فارساً)) لم ترد به المدح في حال الفروسية ، وإنما تريد به المدح مطلقاً ، بدليل أنك تقول ((لله درّه كاتباً)) وإنْ لم يكتب ، بل تريد الإطلاق بذلك . وأمّا المؤكدة فلأنّ شرطها أنْ يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، وأنت لو قلت : ((لله درّه)) كان محتملاً للفروسية وغيرها)) .

وقال الرضي[3] : ((وأنا لا أرى بينهما فرقاً ؛ لأنّ معنى التمييز ((ما أحسن فروسيته)) فلا تمدحه في حال فروسيته إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا : ((ما أحسنه في حال فروسيته)) .

---

(١) كذا في أ ، و ((لا)) هذه غير موجودة في الإيضاح في شرح المفصل طبعة د . موسى بنّاي ، وموجودة في طبعة د . ابراهيم محمد عبد الله ٥٨٩/١ فتنبه .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١ .

(٣) شرح الكافية ٢٢٢/١ ((التمييز)) .

ثانيها : أنها لبيان الهيئة ، وهو تارة لبيان الذوات ، وأخرى لبيان جهة النسبة .

ثالثها : أنها تقع جملة أو ظرفاً ، بخلافه .

وقد علم مما مرّ أنّ التمييز نوعان : تمييز نسبة وسيأتي ، وتمييز مفرد وهو المراد بقوله : [**وأكثر وقوعه بعد**] ما يفيد [**المقادير**]

قوله [إنها لبيان الهيئة] قال المصنف في حواشي التسهيل : ((المراد بالهيئة : الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة ، كما هو المتبادر)) ، وحينئذٍ يخرج مثل : ((تكلم صادقاً)) و((مات مسلماً)) ، و((عاش كافراً)) ، وإنْ أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لكن يخرج منه ((جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وعمرو جالس)) .

قال الدماميني ((هما في معنى : جاء مقارناً طلوع الشمس وجلوس عمرو ، فبحسب التأويل لا يخرجان ؛ لأنهما حينئذٍ مبنيان للصفة)) انتهى .

وقال السيد ركن الدين ((إذا قلت : ((آتيك وزيد قائم)) فإنّ الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول ، وإنما هي بيانٌ للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول ، وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم ، فكأنه بيّن ذاتيهما)) انتهى .

وقد تكلم في المغني على تأويل الجملة الواقعة حالاً في الترجمة التي نصّها : أقسام الحال .

قوله [بعد ما يفيد المقادير] حمل ((المقادير)) في عبارة المتن على أنه جمع : ((مقدار)) : مصدر بمعنى تقدير ، فاحتاج إلى تقدير قوله ((ما يفيد)) ؛ لأنّ التمييز في الأمثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالـ((جريب)) ، ☜☜

من مساحةٍ [كجريب نخلاً] ، أو كيلٍ كـ((قفيز براً)) [وصاعٍ تمراً] ، أو وزنٍ كـ((رطلٍ زيتاً)) [ومنوين عسلاً] ، والجريب : مقدار معلوم من الأرض ، و((مَنَوَيْنِ)) تثنية ((مَنَا)) بالتخفيف والقصر كـ((عصى)) ، وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات .

وقد يقع بعد ما يشبه المقادير ، فشبه المساحة نحو : ((ما في السماء موضع راحة سحاباً)) ،

ولو جعل المقادير جمع مقدار بمعنى : ((ما يعرف به قدر الشيء)) لم يحتج إلى حذف ، وهو أظهر ، مع أنه يلزم على صنيعه حذف الموصول وبعض الصلة إنْ جعلت ((ما)) موصولة .

وقال في الفواكه الجنية بعد أنْ فسّر المقدار بما يعرف به قدر الشيء [1] : ((والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا لوجبت الإضافة نحو : ((اشتريت قفيزَ بُـرّ)) تريد المكيال الذي يكال به البر)) انتهى .

فتأمله فإنّ كلامه أولاً يقتضي أنّ المقدار اسم للآلة ، وثانياً أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهو الظاهر ؛ لأنّ الذي يبيّنه التمييز في الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار .

قوله [تثنية ((منا)) بالتخفيف والقصر] هو لغة في الـ((منّ)) بالتشديد .

قوله [فشبه المساحة ...] إنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه ، ومثل في الأوضح لشبه المساحة بـ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾ ، وقال [2] : وحمل على هذا ((إنّ لنا غيرها إبلا)) .

---

(١) الفواكه الجنية ـ ٢٤١ ((باب التمييز)) .

(٢) الأوضح ١١٠/٢ ((التمييز)) ، والآية من الكهف ـ ١٠٩ .

وشبه الكيل نحو : ((نِحْيٌ سمناً)) ، وشبه الوزن نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾[1]، وقولهم ((على التمرة مثلها زبداً)) يحتمل الوزن والمساحة .

وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو : ((هذا خاتمٌ حديداً)) ، فإنّ الخاتم فرع الحديد .

[و] أكثر وقوعه بعد [العدد] الصريح وهو من أحد عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية ،

قوله [نحو نحيٌ سمناً] النحي ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء ـ : اسمٌ لوعاء السمن .

قوله [وقد يقع بعد ما هو فرع له ...] هذا مقابل الأكثر .

واعلم أنه يجوز في مثل ((هذا خاتم حديداً)) ثلاثة أوجه :

النصبُ : إمّا على التمييز كما ذكر أو على الحال ، ويبني عليهما الخلاف في الإتباع ، فمن خرّج النصب على التمييز قال إنّ التابع عطف بيان ، ومَن خرجه على الحال قال إنه نعت ، والأول أولى ؛ لأنه جامد جموداً محضاً ، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتا.

والإتباعُ ، والإضافةُ ، وهي أرجحها ؛ لما فيها من التخفيف بحذف التنوين .

قوله [الصريح] إنما قيّد به مع أنّ المصنف ذكر العدد الكناية ، وهو((كم))؛ لأنه فصله بـ((منه)) ، فعلم أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح اليه ، فتدبر .

---

(١) الزلزلة ـ ٧ .

[نحو] ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ [أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا] ﴾[1] ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾[2] ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[3] ، [و] هكذا إلى آخر ذلك نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ [وَتِسْعُونَ نَعْجَةً] ﴾[4] .

[ومنه] ـ أي : تمييز العدد ـ [تمييز كم الاستفهامية] ، بأنْ تكون بمعنى : أيِّ عدد .

ويتعين إفراده وكذا نصبه ، [نحو : كم عبداً ملكتَ] ما لم تُجرّ (كم) بحرفٍ كما سيأتي ، فـ(عبداً) منصـوب على التميـيز لـ كم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ، ولهذا فصل تمييزها عمّا قبله .

قوله [ويتعين إفراده] وكذا نصبه ؛ لأنها لمّا كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه ، وهو من أحد عشر إلى مائة ؛ لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكماً ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ، ولمّا كان الوسط عدلاً بين الطرفين ذا حظٍ من كلٍ منهما لم يلزم التحكم في الحمل عليه ، فسقط اعتراض الحديثي .

قوله [مبهم الجنس] أي : الحقيقة ، بأنْ لا يدرى أنه من الآحاد أو غيرها ، وقوله : ((والمقدر)) أي : الكمية ، بأنْ لا يدرى أنه خمسة أو غيرها .

قوله [ولهذا فصل تمييزها ...] أي : لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح .

---

(١) يوسف ـ ٤ .

(٢) المائدة ـ ١٢ .

(٣) الأعراف ـ ١٤٢ .

(٤) ص ـ ٢٣.

[فأما تمييز كَمْ الخبرية] بأنْ تكون بمعنى : عدد كثيرٍ [فمجرور] أبدا بإضافتها اليه ؛

قوله [فإمّا تمييز الخبرية] فإنْ قلت : ما معنى تسمية ((كم)) هذه خبرية ، قلت : من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب ، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب ، لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدأ ، ألا ترى أنّ قول القائل ((كم عبيد ملكت)) ، يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر .

قوله [فمجرور أبداً] أي : ما لم يفصل ، قال في الهمع [1] : ((فإنْ فصل نصب حملاً على الاستفهامية ، كقوله :

كم نالني منهُمُ فضلاً على عَدمٍ [2]

---

(١) الهمع ٢/ ٢٧٧ ((التمييز)) ، وكلام سيبويه في الكتاب ١٦٢/٢ .

(٢) صدر بيت من البسيط للقطامي في ديوانه ٣٠ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٣/٢ ، والهمع ٢/ ٢٧٧ ، وتمامه :

كمْ نَالني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ

والشاهد فيه هو الفصل بين ((كم)) الخبرية ومميزها بالجملة ((نالني منهم)) فانتصب التمييز ، والتقدير ((كم فضل)) .

حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد ، وهو حينئذٍ :

إمّا [مفرد] وهو أكثر وأبلغ ، [كتمييز المائة فما فوقها] من المئين والألوف ، فإنه مجرور مفرد ، فتقول : ((كم عبدٍ ملكت)) بالجر والإفراد ، كما تقول : ((مائة عبدٍ أو ألف غلامٍ ملكت)) ،

ﮩ ﮩ وربما نصب غير مفصول ، روي :

كمْ عَمّةً لـكَ [1]

البيت بالنصب .

وذكر بعضهم أنّ النصب بلا فصلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب ، قال أبو حيان : وهي لغة قليلة)) انتهى .

وفي المختصر للسعد[2] : ((قالوا : وإذا فصل بين ((كم)) الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ((من)) لئلا يلتبس بالمفعول)) .

قوله [حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد] وهو ((عشرة ومائة)) ؛ لأنها مشابهة للعشرة في جمع المميز ، وللمائة في إفراده .

---

(١) جزء من صدر بيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٥٨٣/١ وشرح التسهيل ٣٣٤/٢ وبلا نسبة في الهمع ٢٧٥/٢ ، وتمامه :

كمْ عَمّةً لكَ يا جَريـرُ وخَالـةً   فدْعاءُ قد حَلَبتْ عَلـيّ عِشَاري

والشاهد فيه على رواية نصب ((عمة)) أنه تمييز لـ((كم)) الخبرية منصوب من غير فصل ، ويروى بجر ((عمة)) وهي الرواية المشهورة .

(٢) مختصر المعاني ـ ١٠٩ ((أحوال متعلقات الفعل ـ حذف الفعل لدفع توهم إرادة غير المراد)) .

وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو : ((كم قومٍ صدقوني)) .

وقد تميِّز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

إذا عَاشَ الفتى مائتينِ عامـاً

وقد تضاف إلى جمعٍ نحو : ﴿ ثلاثَ مِائةٍ سِنِينَ ﴾ (1) على قراءة الإضافة .

[أو مجموع كتمييز العشرة] مفردة **[فما دونها]** من التسعة إلى الثلاثة

قوله [كقوله إذا عاش الفتى ...] صدرُ بيت للربيع بن ضبيع الفزاري عجزه :

فقدْ ذهَبَ الـمَسَرَّةُ والفَتاءُ

قوله [على قراءة الإضافة] وهي قراءة الأخوين حمزة والكسائي .

قيل : ووجهُ ذلك تشبيه ((المائة)) بـ((العشرة)) إذ كانـت تعشيراً للعشرات ، والعشرة تعشيراً للآحاد . وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد .

ومَن نوّن فقيل : عطف بيان أو بدل ، ونية الطرح غالبة لا لازمة ، فلا يرد : أنه على البدل يصير المعنى ((ولبثوا في كهفهم سنين)) فيفوت التنصيص على كمية العدد ، ولا يكون ((سنين)) تمييزاً ؛ لما أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز .

قوله [من التسعة] فما دونها ، فيه تخصيص لعموم قوله : ((فما دونها)) الصادق بالواحد والاثنين ؛ لأنهما لا يميزان فأخرجهما من عموم الكلام ، وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم أنهما يميزان .

---

(1) الكهف ـ ٢٥ ، قرأ الأخوان ((حمزة والكسائي)) وخلف بحذف تنوين ((ثلاثمائة)) ، أي : بالإضافة إلى ((سنين)) .

(2) البيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٤/١ وشرح التصريح ٢٧٣/٢ والهمع ٢٧٢/٢ . والشاهد فيه نصب التمييز ((عاماً)) بعد ((المائتين)) وكان يجب الجر بالإضافة .

فإنه مجرور مجموعٍ ، إلا إذا كان بلفظ المائة كـ((عشر مائة)) أو ((ثلاثمائة رجل)) ، فمجرور مفرد ، فتقول : ((كم رجلٍ ملكت)) بالجر والجمع ، كما تقول : ((عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤك)) .

وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجرّ بـ من في الغالب نحو : ((عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم)) ، وقد يجر بالإضافة نحو : ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[1]، و((ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقة)) [2].

وعبارته توهم أنّ الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور[3].

وقد علم من كلامه ﷺ أنّ تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ،

قوله [وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أنّ تمييز ...] أي : حيث قال : ((العدد وهو من أحد عشر)) الخ . وعِلمُ ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الإفراد محلُ نظر ، ثم إنّ غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله : ((وأما قوله تعالى : وقطعناهم)) الخ .

وهو جواب عن سؤال حاصله : أنه قد علم إنّ تمييز ((أحد عشر)) وبابه واجب الإفراد ، والتمييز في الآية وهو ((أسباط)) جمع .

وتقرير الجواب : إنّ ((أسباطاً)) ليس بتمييز ، والتمييز محذوف ، ولو كان تمييزاً لذكر العدد ؛ لأنّ السبط مذكر .

---

(١) النمل ـ ٤٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ١١١/٢ أبواب وجوب الزكاة ، ومسلم ٦٧/٣ كتاب الزكاة .

(٣) قال في الشذور ٤٠٠ ((بحث العدد)) : ((ولا يميز الواحد والاثنان)) .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ (١) فالتمييز محذوف أي فرقة ، و((أسباطاً)) بدل من اثنتي عشرة .

[ولك في تمييز ((كم)) الاستفهامية] إذا كان متصلاً بها [المجرورة بالحرف] وجهان :

قوله [و((أسباطاً)) بدل من ((اثنتي عشرة))] أي : بدلُ كلٍّ من كل .

قال في التصريح(٢) : ((والقول بالبدلية مشكل على قولهم : إنَّ البدل منه على نية الطرح غالباً ، ولو قيل : ((وقطعناهم أسباطاً)) لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه)) انتهى .

أقول : قد خرج عليه قراءة الأخوين في ﴿ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ مع قرب المحلين .

قوله [إذا كان متصلاً] أفهم أنه يجوز فصله منها ، وهو كذلك .

قال في الهمع(٣) : ((ويجوز فصل تمييز ((كم)) الاستفهامية في الاختيار وإنْ لم يجز في ((عشرين)) وأخواته إلا اضطراراً ، ويكثر بالظرف والمجرور ، وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو : ((كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً)) ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى .

ومما وجّه به جواز الفصل فيها أنها لـمّا لزمت الصدر ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صدراً وغير صدر جُعل هذا القدر من التصـرف [فيها] عوضاً عن ذلك التصرف الذي سلبته)) انتهى .

---

(١) الأعراف ـ ١٦٠ .

(٢) شرح التصريح ٢٧٥/٢ ((باب العدد)) .

(٣) الهمع ٢/ ٢٧٥ ((التمييز)) .

[جرٌّ] بـ((من)) مضمرة ـ على الأصح ـ ويجوز إظهارها ، لا بإضافة ((كم)) اليه ؛ لأنها بمنزلة عدد مركب ، وهو لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته .

[ونصبٌ] على التمييز ، فتقول : ((بكم درهماً أو بكم درهمٍ اشتريت عبدك)) ، وقيّدها بـ((المجرورة)) ؛ لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها ، كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها .

وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بـ((من)) بالاتصال لم يذكره في الأوضح والجامع ، ولم يذكره السيوطي في جمع الجوامع ، وظاهر كلام الهمع أنه إذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعدٍ لا تجب ((من)) .

وفي المطول [1] في باب الإنشاء أنهم قالوا بوجوب زيادة ((من)) في التمييز ؛ لئلا يلتبس بالمفعول ، كما في الخبرية .

قوله [ويجوز إظهارها] كذا في التصريح [2] لكن في المغني إنّ الإضمار واجب .

قوله [لأنها بمنزلة عدد مركب] مرّ حكمة ذلك فلا تغفل .

قوله [كما إذا جُرّت بالحرف ولم يتصل بها] هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال ومرّ ما فيه .

---

(١) المطول ـ ٤١٦ الإنشاء ـ الاستفهام بـ((كم)) .

(٢) شرح التصريح ٢/٢٧٩ ((باب كنايات العدد)) .

وفي كلامه دليلٌ على أنّ ((كم)) اسم ، سواء كانت استفهامية أم خبرية .

ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ، ولزوم التصدير ، والاحتياج إلى التمييز .

قوله [في كلامه دليلٌ على أنّ ((كم)) اسم ...] ؛ لأنه ذكر أنّ الخبرية تضاف ، والاستفهامية تجر بالحرف ، والمضاف والمجرور لا يكون إلا اسماً ، لكن لا يخفى أنه لم ينص على أنّ جر تمييز الخبرية بإضافته إليها .

وعلل بعضهم أسميتهما بأنهما يجران بالحرف والإضافة ، نحو : ((بكم درهم اشتريت ، وغلام كم ملكت)) .

قوله [والبناء على السكون] إنما بنيا لتضمنهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام ، والتكثير لا لشبه الحرف وضعاً خلافاً لمن زعمه ؛ لأنّ شرطه كون الثاني حرف لين ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك في باب المعرب والمبني .

قوله [ولزوم التصدير] أي على غير الجار حرفاً كان أو اسماً ، وذلك في الاستفهامية ظاهر، وفي الخبرية لأنها لإنشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لـ((رب)) .

قوله [والاحتياج إلى التمييز] وذلك لإبهامهما ؛ لأنهما موضوعان للعدد المبهم ، ولذا زاد في المغني[1] وغيره من وجوه الاشتراك : الإبهام ، وعدها خمسة .

---

(١) المغني ١٨٣/١ ((كم)) .

ويفترقان من عشرة أوجه ، ذكرها ابن الأنباري[1] في شرحه على الألفية .

قوله [ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري ...] الأول : أنّ تمييز الاستفهامية أصله النصب ، وتمييز الخبرية أصله الجر .

الثاني : أنّ تمييز الاستفهامية مفرد ، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً وإنْ كان الإفراد أكثر وأبلغ .

والثالث : أنّ الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة .

الرابع : أنّ الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافاً لبعضهم ، والخبرية تدل عليه خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف .

الخامس : أنّ الاستفهامية لا يعطف عليها بـ((لا)) ، والخبرية يعطف عليها بها ، تقول : ((كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين)) .

السادس : أنّ الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، بخلاف الخبرية ، والأجود في جوابها أنْ يكون على حسب موضعها من الإعراب ، ويجوز رفعه مطلقا .

السابع : أنّ الخبرية تختص بالماضي كـ((رُبَّ)) ، بخلاف الاستفهامية فيجوز ((كم عبداً ستملكه)) .

الثامن : أنّ الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب ، بخلاف الاستفهامية .

التاسع : أنّ المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام . ☜☜

---

(١) كذا في أ و ج ، وابن الأنباري سابق زمانا على ابن مالك ، وفي المجيب ط ـ د . إبراهيم ((الإبناسي)) وهو برهان الدين إبراهيم بن موسى ت ٨٠٢ ، وله شرح على الألفية .

وأشار إلى النوع الأول بقوله : [وقد يكون التمييز مفسراً للنسبة] في الجمل كما سيأتي ، وفي الوصف إلى مرفوعه كـ((زيد متصببٌ عرقاً)) و((محمدٌ طيّبٌ نفساً)) ، وفي الإضافة كـ((أعجبني طيبُ زيدٍ علماً ، وقربُ محمدٍ داراً)) أي : طيبُ علم زيد ، وقرب دار محمد .

وهو قسمان ؛ لأنه إمّا أنْ يكون [محوّلاً] وهو ثلاثة أقسامٍ :

العاشر : أنّ الاستفهامية إذا فصل مميزها في السعة بالظرف والجرور كان واجب النصب ، ومميز الخبرية إذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملاً على الاستفهامية ، ويجوز جرّه بالإضافة وبالحرف .

وقد نظم المهلبي هذه الفروق العشرة فقال[1] :

الفرق في كم في الاستفهام والخَبَرِ	من عشر استوضحت كالأنجم الزُهُرِ
نَصبُ المُفَسَّرِ معْ إفرادِهِ أبداً	وحذفُهُ تارةً والفصلُ في نظرِ
وتقتضيكَ جواباً في السؤالِ بها	ومُبْدَلاً تقتضيكَ الحرفَ في الأثرِ
وليس من خيمها التكثيرُ ثمّة لا	عطفٌ عليها بـ(لا) في سائر الزُبُرِ
ولا تضافُ إلى ما بعدها شَبَهاً	وقد ترى بُعدها إلا بمستَطرِ
وكلُّ هذا فالاستفهامُ يحكمُهُ	وضدهُ في (كم) الأخرى على الخبرِ

وقد اقتصر في المغني والتوضيح[2] على الفرق من خمسة أوجه : الأول والثاني والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه .

---

(١) الأبيات في الأشباه والنظائر ٢٢٤/٢ الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية .

(٢) المغني ١٨٤/١ والأوضح ٢٢٧/٣ ((باب كنايات العدد)) .

محوّل عن مضافٍ فاعل [كـ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[1]] أصله : اشتعل شيب الرأس ، فحُوِّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف اليه ، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزاً مبالغةً وتأكيداً ؛ إذ ذكر الشيء مجملاً ثم ذكره مفسّراً أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً .

ومحوّل عن مضافٍ مفعول نحو : [﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾[2]] أصله : وفجّرنا عيون الأرض ، فحُوِّل المفعول ، وجُعل تمييزاً ، وأوقع الفعل على الأرض .

قوله [ومحوّل عن مضاف مفعول ...] أنكر هذا القسم الشلوبين ، وتبعه تلميذه الآبذي وابن أبي الربيع .

وتأول الشلوبين ((عيوناً)) في الآية على أنها حال مقدرة ؛ لأنها حال التفجير لم تكن ((عيوناً)) ، وإنما صارت ((عيوناً)) بعد ذلك .

وابن أبي الربيع على وجهين :

أحدهما : أنْ يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير، أي : ((عيونها)) مثل : أكلت الرغيف ثلثا ، أي : ثلثه .

والثاني : أنْ يكون مفعولاً بإسقاط الجار ، ورُدّ : بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ، ولصرحوا بالجار في وقت ، وأيضاً فليس العيون مفجراً بها بل هي نفس الشيء المفجر .

---

(١) مريم ـ ٤ .

(٢) القمر ـ ١٢ .

ومحوّل عن مضاف غيرهما : كمحوّل عن مبتدأ [و] ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه ، نحو : [﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾(1)] .

وقال المصنف في الحواشي : ظهر لي أنّ تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسنداً اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله ، أو مسنداً لفعل إلى مصدره ، فإنه لا يخرج عن هذه الخمسة :

فالأول : نحو ((طاب زيدٌ نفسا)) .

والثاني : نحو ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾ ؛ لأنّ مطاوعه : فتفجرت عيون الأرض .

والثالث : نحو (امتلأ الإناء ماءً) ؛ لأنّ مطاوعه : ملأ الماءُ الإناءَ ، وقد استعملت .

والرابع : نحو ((ما أحسن زيداً رجلاً)) ؛ لأنّ أصله يجوز أنْ يقال فيه : ((حسن رجل زيد)) ، ويكون ((زيد)) بدلا .

والخامس : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (2) ؛ لأنّ المعنى : كفت شهادة الله ، بدليل ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (3) .

قوله [الصالح للإخبار به عنه] أي : عن التمييز .

خرج به نحو : ((مال زيدٍ أكثر مال)) فيجب الخفض .

فإنْ قلت : يرد على هذا قوله تعالى ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً ﴾ (4) ، فإنّ ((أمداً)) تمييز مع أنه لا يصلح أنْ يقال : ((الأمد أحصى)) ؛ لأنه ليس مُحصياً بل مُحصىً

---

(1) الكهف ـ ٣٤ .

(2) النساء ـ ٧٩ ، الرعد ـ ٤٣ ، الإسراء ـ ٩٦ ، الفتح ـ ٢٨ .

(3) فصلت ـ ٥٣ .

(4) الكهف ـ ١٢ .

أصله : مالي أكثر من مالك ، فحذف المضاف ، وأقيم ضمير المتكلم مقامه ، فارتفع وانفصل ، فصار أنا أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومثله : ((زيدٌ أكرمُ منكَ أباً ، وأجملُ منك وجها)) .

قلت : ((أحصى)) فعل ماض لا أفعل تفضيل ، فليس مما نحن فيه ، و((أمداً)) مفعول ، و((لما لبثوا)) حال من ((أمداً)) ، و((ما)) مصدرية ؛ لأنّ صفة النكرة إذا تقدمت أعربت حالا .

وقيل : (أحصى) أفعل تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد ؛ لأنّ أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد ، و((أمد)) : منصوب بفعل دال عليه أفعل التفضيل ، كقوله :

وأضْرَبَ منّا بالسّيوفِ القَوَانِسا [1]

فإنْ قلت : يرد قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ ﴿ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [2] .

قلت : الأول حال ، بتقدير : كذوي خشية الله ، والثاني إمّا عطف على ((آباءكم)) ، أو خبر لـ((كونوا)) مقدراً مدلولاً عليه بالمعنى ، أو حال من ((ذكراً)) ؛ لا أنه نعت له في الأصل تقدم عليه ،

---

(١) عجز بيت من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٧/٢ والمغني ٦١٧/٢ ، وتمامه :

أكرُّ وأحْمَى للحقيقةِ منهُمُ وأضْرَبَ منّا بالسيوفِ القوانسا

الشاهد فيه : ((القوانسا)) فإنه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه أفعل التفضيل ، لأنه منصوب على المفعولية بنفس أفعل التفضيل ، لأنّ أفعل التفضيل يعدّى إلى المفعول باللام إنْ كان متعدياً لواحد ، وإنْ كان متعدياً لاثنين عدّي إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني .

(٢) النساء ـ ٧٧ و البقرة ـ ٢٠٠ .

[أو غير محوّل] عن شيء أصلاً ، وهذا هو القسم الثاني [نحو : امتلأ الإناء ماءً] و((لله درّه فارساً)) ، ونحوه مما يفيد التعجب ؛ لأنّ مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، وهو قليل في الكلام .

⟸ وساغ مجيء الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه .

أو ((ذكراً)) مصدر لـ((اذكروا)) ، واختار هذا أبو حيان .

وانتقده المصنف بأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال .

وإنْ قدّر نعتاً لمصدر فمن باب ((شعر شاعر)) فيصح جعلهما حينئذٍ تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى مجازا .

فإنْ قلت : يرد قولهم : ((زيدٌ أفضل الناس رجلاً)) .

قلت : إنما نصب هذا لتعذر إضافة أفعل مرتين .

قوله [نحو : امتلأ الإناء ماءً] كون هذا غير محوّل مبنيٌّ على أنه لابدّ في التمييز المحول أنْ يكون فاعلاً للفعل المذكور .

والتحقيق : أنّ ذلك ليس بلازم ، بل يكفي الإسناد للازمه أو لمتعديه ، فالمثال من المحول عن الفاعل ، والأصل ((ملأ الماءُ الإناءَ)) ، وقد مرّ عن المصنف في الحواشي ما يؤيده .

قوله [و((لله دره فارساً)) ونحوه مما يفيد التعجب] نحو : ((يا له رجلاً ويا لها امرأة)) ، وكونُ ما ذكر من تمييز النسبة ظاهرٌ :

إنْ عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو : ((لقيت زيداً فلله دره فارساً)) ، و((جاءني زيد فيا له رجلاً)) ونحو ذلك .

أو كان كاف لخطاب لشخص معين . ⟸

[و] الحال والتمييز [قد يؤكدان] ، فلا يفسّران هيئة ولا ذاتاً ، بل يفيدان مجرد التأكيد .

فالحال المؤكدة ـ وهي ما استفيد معناها من غيرها ـ ثلاثة أقسام ؛ لأنها :

إمّا مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنىً نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾

أو اسم مظهر نحو : ((لله درُّك رجلاً)) و((لله درّ زيدٍ رجلاً)) .

فإنْ كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة ؛ لأنّ الضمير حينئذٍ يحتمل أنْ يكون المراد منه : ((رجلاً أو امرأة أو صبياً أو عبداً)) .

واعلم أنّ اللام في (يا له رجلاً ، ويا لها قصة) لام المستغاث له نحو(يا للماء) .

قوله [فالحال المؤكدة ...] قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو : ((هنيئاً لك)) بحسب ما تقدره ، وقولهم : ((أمّا علماً فعالمٌ)) ؛ لأنّ العامل : إنْ قدر هناك الخبر وما بعد الفاء ، أي : فالمذكور عالم ، وذو الحال ضمير الخبر ، فهي مؤكدة .

وإنْ قدر ((ثبت لك الخبر)) ، و((مهما يذكر إنسان في حال علم)) ، فهي مبيّنة ، ويتعيّن هذا بعد ((أمّا)) في نحو : ((أما علماً فهو ذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له)) .

قوله [نحو ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[1]] أي : فـ((رسولاً)) حالٌ من الكاف ، وهي مؤكدة لعاملها ، وهو ((أرسلناك)) لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى .

---

(١) النساء ـ ٧٩ .

أو معنى فقط [نحو ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [1]]؛ لأنّ ((العثو)) هو الفساد معنى ، ومثله ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾ ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[2].

وإمّا مؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[3] ، و ((جاء الناس قاطبة)) .

وإمّا لمضمون جملة قبلها

قوله [ومثله ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾...] لأنّ الإدبار نوع من التولي ، والتبسم نوعٌ من الضحك .

قوله [وإما لمضمون جملة] مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الإسناد فقط ، كـ((قيام زيد)) من ((زيد قائم)) ، واختصاص الحامد بالله تعالى من ((الحمد لله)) وإصعاد الهوى من :

هَوايَ مَع الرَّكبَ اليَمانينَ مُصْعَدٌ [4]

وهذا أولى من قول الجامي في باب المفعول المطلق [5] : ((أنه مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول)) ؛ لأنه يحتاج إلى أنْ يراد الفاعل ولو معنى ؛ ليشمل المبتدأ ☜☜

---

(١) البقرة ـ٦٠ ، الأعراف ـ ٧٤ ، هود ـ ٨٥ ، الشعراء ـ ١٨٣ ، العنكبوت ـ ٣٦ .

(٢) النمل ـ ١٠ ، النمل ـ ١٩ .

(٣) يونس ـ ٩٩ .

(٤) صدر بيت من الطويل لجعفر بن علبة في الخزانة ٣٣٠/١٠ والحماسة البصرية ٢/ ١٢٥ وتمامه :

هوايَ مع الركب اليمانين مُصْعَدٌ جنيبٌ وجثماني بمكة موثَقُ

(٥) شرح الكافية الجامي ٣٦٤/١ ((المفعول المطلق)) .

مركبة من اسمين معرفتين جامدين ،

ثم أنه يرد عليه : أنه لا حاجة إلى قوله ((أو المفعول)) ؛ لأنّ المضمون مثلاً في ((ضرب زيد عمراً)) : ((ضَرْبُ زيدٍ عمراً)) ، وفي ((شدوا الوثاق)) : ((شدكم الوثاق)) فتأمل .

قوله [مركبة من اسمين ...] فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها .

كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ قَآئِماً بِالْقِسْطِ ﴾ :[1] إنه حال مؤكدة من فاعل ((شهد)) .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ ، فإنّ المنزل لا يحتمل إلا كونه قرآناً عربياً .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يجوز كون الحال مؤكدة ، وجعل ((قرآناً)) بدلاً من الضمير .

وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو : ((الله شاهداً قائماً بالقسط)) ؛ لأنّ العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا .

واشترط ابن مالك[2] أنْ يكون الجمود محضاً احترازاً من أنْ يكون احد الاسمين في حكم المشتق ، فإنّ الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير العامل ، ولذلك جعل ((زيد أبوك عطوفاً)) من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل فيه من معنى الاشتقاق .

---

(١) الكشاف ٢٦٣/١ تفسير سورة آل عمران ١٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠ ((الحال)) .

كـ((زيد أبوك عطوفاً)) ، فـ((عطوفاً)) حالٌ مؤكدة لمضمون جملة ((زيدٌ أبوك)) ، وعاملها محذوف وجوباً تقديره : أحقه أو اعرفه ،

قوله [فـ((عطوفاً)) حال لمضمون : زيدٌ أبوك] مضمون هذه الجملة العطوفية ، وهي تقرر الأبوة ولا تقيدها ، فإنّ الأب لا يكون إلا عطوفاً ولو في الجملة .

قوله [تقديره ((أحقه))] أي : بفتح الهمزة وضمّها ، من ((حققت الأمر)) بمعنى : تحققه وصرت منه على يقين ، أو من ((أحققت الأمر)) بهذا المعنى بعينه ، أو بمعنى : أثبته ، أي : تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين ، أو أثبتها لك عطوفاً .

ومحل تقدير ما ذكر إنْ كان المبتدأ غير ((أنا)) ، فإنْ كان ((أنا)) فالتقدير : أحقني أو اعرفني ، وأشار المصنف في الجامع إلى أنه يقدر بعد غير ((أنا)) : ((أحق)) مبنياً للفاعل ، وبعده مبنياً للمفعول .

فإنْ قلت : مقتضى هذا التقدير إنّ صاحب الحال هو المفعول المحذوف ، فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة ؟

قلت : لاشك أنّ الأبوة يلزمها عادة وغالباً العطف كما أسلفنا ، فكون الأب عطوفاً مستفادٌ من قولنا ((زيدٌ أبوك)) ، فالمستفاد من ((عطوفاً)) مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا .

ومثله قوله :

أنا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفـاً بهـا نَسَـبي

قوله [ومثله قوله : أنا ابنُ دارة] هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعي ، يهجو فزارة ، عجزه :

وهلْ بدَارةَ ياللنّاسِ من عَارِ [1]

والشاهد في ((معروفاً)) ، فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية ؛ أعني : أنا ابن دارة ، و((بها)) نائب عن الفاعل ، ويروى ((لها)) ، و((نسبي)) فاعـل ((معروفاً)) ، و((هل)) استفهام على وجه الإنكار والتقدير : هل عار بدارة ، و((من)) زائدة ، وياللناس معترض بين المبتدأ والخبر ، و((يا)) لمجرد التنبيه أو للنداء ، والمنادى محذوف ، أي : يا قوم ، قاله العيني [2] .

ويرد على الأول وإنْ اشتهر : أنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينبّه إلا هي ، وعلى الثاني : أنّ المنادى لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر ، كقراءة الكسائي [3] : ((ألا يا اسجدوا))

---

(١) البيت من البسيط لسالم بن دارة في شرح التسهيل ٢٧٢/٢ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٢٥ وشرح ابن عقيل ٧٧/٢، والشاهد أوضحه المحشي .

(٢) كل ما سبق كلام العيني في المقاصد النحوية ١٨٧/٣ .

(٣) النمل ٢٥ ، قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام ((ألا)) ، ولهـم الوقف على ((ألا يا)) معاً ، ويبتدئون بـ((اسجدوا)) بهمزة مضمومة ، ولهم الوقف اختيارا كذلك على ((ألا)) وحدها و((يا)) وحدها والابتداء أيضا بـ((اسجدوا)) بهمزة مضمومة ، أما في حالة الاختيار فلا يصح الوقف على ((ألا)) ولا على ((يا)) ، بل يتعين وصلهما بـ((اسجدوا)) وقرأ الباقون بتشديد اللام ((ألاّ)) . البدور الزاهرة ـ ٢٣٢ .

[و] التمييز المؤكد نحو [قوله] : هو أبو طالب بن عبد المطلب :

ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ [من خيرِ أديانِ البريّةِ دينا] [1]

فـ((دينا)) تمييز مؤكد كما قال ابن مالك [2] ، والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكداً ، وأوّلوا ما ورد ووافقهم في المغني

أو دعاء كقوله :

ألا يا اسلمي .... [3]

نصّ عليه ابن مالك في التوضيح [4] ، واللام في قوله : ((ياللناس)) مفتوحة للتعجب .

قوله [ووافقهم في المغني] حيثُ قال [5] : ((ولا يقع التمييز كذلك ، أي : مؤكداً ، فأمـا ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [6] فـ((شهراً)) مؤكد لما فهم من ((إنّ عدة الشهور)) ، وأمّا بالنسبة إلى عامله وهو ((اثنا عشر)) فمبيّن ، وأمّا ما أجازه المبرد ومن وافقه من ((نعم الرجل رجلاً زيدٌ)) فمردود ،

---

(١) البيت من الكامل لأبي طالب في شرح التسهيل ٣٤٨/٢ وشرح التصريح ٩٦/٢ وشرح عمدة الحافظ ـ ٧٨٨ . والشاهد فيه كون ((دينا)) تمييز مؤكد .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٨/٢ ((باب نعم وبئس)) .

(٣) جزء من بيت شعر لذي الرمة تقدم تخريجه ٢٥٠/٢ في بحث كان وأخواتها فراجع .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ٥٩ وما بعدها .

(٥) المغني ٤٦٣/٢ ـ ٤٦٤ ((الباب الرابع ـ أوجه افتراق الحال عن التمييز ـ الوجه السابع)) .

(٦) التوبة ـ ٣٦ .

....

....

وأما قوله :

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أبيـكَ فِينَـا فَنِعْـمَ الزَّادُ زادُ أبيـكَ زَادَا [(١)]

فالصحيح أنّ ((زاد)) معمول لـ((تزود)) : إما مفعول مطلق إنْ أريد به التزوّد ، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزود من أفعال البر ، وعليهمـا فـ((مثل)) نعت له تقدم فصار حالاً ، وأمّا قوله :

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَـذلتْ رَدَّ التَّحيَّـةِ نُطْقـاً أو بإيمـاءِ [(٢)]

فـ((فتاة)) حال مؤكدة)) .

أقول : التأويل في مثل :

مِنْ خيرِ أديانِ البريـةِ دينـا

بعيدٌ ، ولذا لم يتعرض له في المغني ، واقتصر هنا على الاستدلال به .

---

(١) البيت من الوافر لجرير في الخزانة ٣٩٤/٩ ، ٣٩٩ وبلا نسبة في التسهيل ٣٤٨/٢ والمغني ٤٦٣/٢ .
والشاهد فيه قوله ((فنعم الزاد ... زادا)) فقد جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وذلك غير جائز عند جمهور أهل البصرة ، وفي ((زاداً)) ثلاث أعاريب : الأول : كونه تمييز لـ((مثل)) وهو الشاهد ، وهو قول أبي علي وابن السراج ، والثاني : أنه مفعول مطلق أو مفعول به وهو قول المغني ، والثالث : أن يكون منصوباً على المصدر المحذوف الزيادة ، والتقدير ((تزود مثل زاد أبيك فينا تزودا)) ، وذلك مبني على كون ((الزاد)) مصدراً ، وهو قول الفراء ، كذا في المقاصد النحوية .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٦٤/٢ والهمع ٢٣/٣ والأوضح ٢٦٧/٢ .
والشاهد فيه ((نعم الفتاة فتاة)) فقد جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، ولا زيادة بيان في التمييز على الفاعل كما هو ظاهر .

[ومنه] على القول بجواز الجمع بين فاعل ((نعم وبئس)) الظاهر وتمييزهما قوله:

والتغلبيونَ [بئسَ الفحلُ فحلُهُمُ فحـلاً] وأمُّهُـمُ زلّـاءُ مِنطيـقُ

وصححه ابن مالك قال[1] : ((لأنّ التمييز قد يُجاء به توكيداً)) كما سبق ، [خلافاً لسيبويه][2]وموافقيه في منع ذلك ؛ لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له ، فـ((فحلاً)) عنده حال مؤكدة .

قوله [والتغلبيون ....[3]] أي : قول جرير يهجو الأخطل ، و((التغلبيون)) جمع تغلبي بالغين المعجمة وكسر اللام ، نسبة إلى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل .

والـ((زلاء)) بفتح الزاي وبتشديد اللام ممدودة ، وهي اللاصقة العجز خفيفة الألية ، و((منطيق)) بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ ، والمراد به هنا المرأة تتأزر بحشية تُعظّم بها عجزها .

و((التغلبيون)) : مبتدأ ، وجملـة ((بئس الفحل فحلهم فحلاً)) خبره ، و((فحلهم)) من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة ((بئس الفحل)) على أحد أعاريب ، والشاهد في ((فحلاً)) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٩٦/١ ((باب نعم و بئس)) .

(٢) الكتاب ١٧٥/٢ ، ١٧٩ .

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٣١٣ ، وشرح التصريح ٩٦/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٧/٢ ، والهمع ٢٣/٣ . والشاهد أوضحه المحشي .

واعلم أنّ ناصب التميز مفسّره إنْ كان مفرداً ، والفعل أو شبهه إنْ كان نسبة .

ولا يتقدم على ناصبه مطلقاً

قوله [مفسره إنْ كان مفرداً] اختلف في صحة إعماله مع أنه جامد .

فقيل : شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كـ((عشرين درهماً)) فإنه شبيه بـ((ضاربين زيداً وزطل زيتاً)) ، فإنه شبيه بـ((ضارب)) في الاسمية ، والطلب المعنوي ، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ، ولذلك قالوا : يجب في الاسم المفرد أنْ يكون تاماً ، بأنْ يكون منوّناً أو مع نون التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا .

قل الرضي[1] : قد يكون الاسم تامّاً في نفسه لا بشيء ، وذلك في شيئين : الضمير واسم الإشارة فاحفظه .

وقيل : شبهه بـ((أفعل)) ، وذلك في خامس مرتبة ، فإنّ الفعل أصلٌ لاسم الفاعل ؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً ، وهو أصل للصفة المشبهة ؛ لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي ، وهي أصل لـ((أفعل من)) ؛ لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وهو أصل للمقادير ؛ لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله .

قوله [مطلقاً] أي : متصرفاً كان أو جامدا .

---

(١) شرح الكافية ٢١٨/١ ـ ٢١٩ . بحث التمييز وما نقله المحشي معنى كلام الرضي .

خلافاً للكسائي والمازني والمبرد[1] في الفعل المتصرف ، ووافقهم في التسهيل والعمدة ، ونصّ في الألفية على قلته[2] .

ولك في تمييز المفرد : جرُّه بإضافة المفرد اليه ، إلا إذا كان المفرد عدداً كـ((عشرين رجلا)) ،

قوله [ووافقهم في التسهيل ...[3]] تمسك بما أسلفناه مع ردّه في ما افترق فيه الحال والتمييز .

قوله [ولك في تمييز المفرد جره ...] أي : إذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه .

قوله [إلا إذا كان المفرد عدداً] أي : فإنّ نصبه واجب ، ويمتنع جره ، لأنه يضاف إلى غير المميز نحو : ((عشري رجل)) ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ، ولم يعكس الأمر دفعاً لإضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ العدد هو التمييز في المعنى ، كذا في المتوسط .

ويرد عليه : أنه يقتضي امتناع إضافة العدد مطلقاً إلى مميزه ، مع أنّ تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والألف واجب الجر بالإضافة .

---

(١) المقتضب ٣٦/٣ ـ ٣٧ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح الكافية ٢٠٤/١ .

(٢) قال في الألفية بحث التمييز :

وعاملَ التمييزِ قدّمْ مطلقا ... والفعلُ ذو التصريفِ نزراً سُبِقا

(٣) قال في شرح التسهيل ٣٠٢/٢ ((باب التمييز)) : ((ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد ....)) وانظر شرح عمدة الحافظ ٤٧٥ .

أو مضافاً كـ﴿ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [1] ، وجرّه أيضاً بـ((من)) إلا إذا كان المفرد عددا .

قوله [أو مضافاً] لامتناع إضافة الشيء مرتين .

قوله [وجره بـ((من))...] أي : ولك جره بـ((من)) ، واختلف في معناها ، فقيل التبعيض ، ولذلك لم تدخل في ((طاب نفساً)) ؛ لأنّ ((نفساً)) ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة ، وقال الشلوبين : ((زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض)) ، قال في الارتشاف [2] : ((ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصباً ، قال الحطيئة :

طافَـتْ أُمَامَـةُ بالرُّكْبـانِ آونـةً   يا حُسْنَهُ مِنْ قوامٍ مَـا ومُنتَقبـا)) [3]

وبحث الموضّحُ في الحواشي : أنها لبيان الجنس ، وهو ظاهر؛ لأنّ المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أنّ ((من)) لا تزاد في الإيجاب .

قوله [إلا إذا كان المفرد عدداً] أي : فلا يجوز جرّه بـ((من)) ؛ لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها ؛ لكون العدد دالاً على متعدد ، والتمييز مفرد ، و((من)) المبينة وضعها كما يأتي أنْ يحمل ما بعدها على ما قبلها .

---

(١) آل عمران ـ ٩١ .

(٢) الارتشاف ٣٨٤/٢ ((التمييز)) .

(٣) البيت من البسيط للحطيئة في ديوانه ١١ والارتشاف ٣٨٤/٢ وشرح التصريح ٣٩٧/١ .
والشاهد فيه قوله ((من قوامٍ)) فإنه تمييز مجرور بـ((من)) الزائدة ، والتقدير : ((قواماً)) ، ويدل على كونه تمييز مجرور أنه عطف على محل التمييز بالنصب في المعطوف ((ومنتقبا)) ، فلو لم يكن ((من قوام)) تمييز لما جاز مجيء المعطوف منصوباً ووجب جره .

وأمّا تمييز النسبة فلا يُجرّ بالإضافة ، ويجر بـ((من)) إذا كان غير محوّل نحو : ((ما أحسنه رجلاً ، ولله دره فارساً ، ونعم رجلاً زيد)) بخلاف ((ما أحسنه أدباً ، وطاب محمد نفساً ، وزيد أكثر مالا)) .

قوله [فلا يجر بالإضافة] ؛ لأنّ المضاف لا يكون إلا اسما .

قوله [ويجر بـ((من)) إذا كان غير محوّل ...] إنما امتنع دخول ((من)) على المحوّل دون غيره ؛ لأنّ وضع ((من)) المبينة أنْ يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾[1] ، والحمل ممتنع في المحوّل ؛ لأنّ التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز في غيره لأنّ التمييز نفس المميز في المعنى .

---

(١) فاطر ـ ٣٣ .

[المستثنى]

[و] منها [المستثنى] ، وهو ـ كما قال الرضي[1] ـ المذكور بعد ((إلا)) أو إحدى أخواتها ، مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتا .

قوله [ومنها المستثنى] جعل المستثنى مبتدأ لخبر محذوف وفيه ما مرّ .

قوله [وهو كما قال الرضي : المذكور ...] قال ابن الحاجب : لا يمكن حدّ المستثنى باعتبار المعنى بحدّ واحد ؛ لأنّ أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع ، والآخر غير مخرج ، وإذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحدّ واحد ، نعم يمكن حدّهما بحدّ واحد باعتبار اللفظ ، وهو أنْ يقال : هو المذكور بعد ((إلا)) أو إحدى أخواتها ، كذا في شرح الكافية للنجاري .

فقوله : ((المذكور)) : جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما ، مما يذكر في الكلام ، ولم يقل : المخرج ؛ لئلا يخرج المنقطع ، وفيه : أن في المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام وإنْ لم يكن من مفهوم اللفظ .

فإنه إذا قيل : ((جاء القوم)) فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولهم : ((إلا الحمير)) إخراج من هذا المفهوم ، كما صرح بذلك البدر ابن مالك[2] ، ولذلك أخذ والده في التسهيل ((المخرج)) جنساً ، وجعله في المتصل تحقيقاً ، وفي المنقطع تقديراً ،

---

(١) شرح الكافية ٢٢٤/١ ((المستثنى)) .

(٢) شرح ابن الناظم ٢١٢ ((الاستثناء)) .

....

....

﴿ فقل[1] : ((هو المخرَجُ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ((إلا)) أو ما في معناها بشرط الفائدة)) .

فإنْ قلت : هل يرد هذا على ابن الحاجب في دعواه أنه لا يمكن حدّ المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد .

قلت : لا لأنّ هذا في قوّة حدّين لا حدّ واحد ؛ إذ ((أو)) في قوله : ((أو تقديراً)) للتقسيم .

نعم يرد أنّ صحة تعريف المطلق لا تفتقر إلى جمع أنواعه في التعريف ، إلا أنْ يقال : مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه في التعريف .

واعلم أنّ المراد بـ((إخراج المستثنى)) أنّ ذكره بعد ((إلا)) مبيّنٌ إنه لم يُرد دخوله في ما تقدم ، فبيّن ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه مراد للمتكلم ثم أخرجه ، فلا يلزم التناقض ، كذا قرره الشاطبي .

وأورد عليه : أنه يلزم أنْ لا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس ؛ لأنّ بيان أنه لم يرد دخوله لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه ؛ لجواز أنْ يكون غير معلوم الحكم ، وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضي بـ((المذكور)) دون ((المخرج)) فتدبر .

وقوله ((بعد ((إلا)) أو إحدى أخواتها)) فصلٌ مخرّج لما عدا المستثنى .

وقوله (مخالفاً لما قبلها) حكم وليس من الحد ، ولذا أسقطه ابن الحاجب ﴾

---

(١) شرح التسهيل ١٨٧/٢ ((الاستثناء)) .

....

....

وهو نظير قول التسهيل : ((بشرط حصول الفائدة))[1] الذي احترز به عما كان المستثنى منه نكرة في إيجاب ولم تخصص نحو : ((جاءني ناس إلا زيد)) ، أو معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو : ((قام القوم إلا رجلاً)) .

فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو : ((ما جاءني أحدٌ إلا رجل أو إلا زيد)) أو خصصت نحو : ((قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً)) ، أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو : ((جاء القوم إلا رجلاً منهم)) جاز ، كما في الهمع[2] .

واعلم أنّ كون الاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس مبنيٌ على أنّ الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني الخارجية ، مثلاً مدلول ((جاءني القوم إلا زيداً)) وقوع النسبة الخارجية بين ((القوم)) الخارجي و((المجيء)) الخارجي ، وقد أخرج ((زيد)) عن هذا الحكم الذي هو الثبوت الخارجي ، فيلزم عدم مجيء ((زيد)) البتة ؛ لأنه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في الخارج .

أمّا إنْ قلنا : إنها موضوعة بإزاء المعاني الذهنية فلا ، فإن مدلوله هو الصورة الذهنية ، وهي إيقاع النسبة الذهنية بين ((القوم)) الذهني والمجيء الذهني ، وقد أخرج ((زيد)) عن هذا الحكم الذهني ، فلا دلالة في اللفظ على أنّ للمستثنى حكماً مخالفاً لحكم الصدر ، فإنه يجوز أنْ يرتفع الإيقاع رأساً ،

بل عدم مجيء زيد إنما يكون بحكم البراءة الأصلية ،

---

(١) شرح التسهيل ١٨٧/٢ .

(٢) هذا معنى ما في الهمع ١٨٥/٢ ((المستثنى)) .

وهو من حيث هو منصوبٌ وغيرُه ، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد ، وإفادة لتمام القسمة وإنْ كان مما ليس الكلام فيه .

وأما الاستثناء : فهو إخراج بـ((إلا)) أو إحدى أخواتها

وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت ، وفي مثل ((ليس عَليّ إلا سبعة)) لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من الشرك بحسب عرف الشرع .

قوله [وهو] أي : المستثنى ، وقوله ((من حيث هو)) أي : سواء كان بـ((إلا)) أو غيرها ، وسواء كان المستثنى بـ((إلا)) متصلاً أو منقطعاً تاماً أو مفرّغاً ، فالحيثية إطلاقية .

قوله [على سبيل الاستطراد] هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة ، فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس في محله ؛ لأنّ الكلام في المنصوبات ، لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى .

قوله [وإفادة ....] عطفُ علةٍ على معلول .

قوله [وأمّا الاستثناء] أي : الذي هو مصدر المستثنى ، وفيه إشارة إلى أنّ تعبير المصنف : بـ((المستثنى)) أولى من تعبير غيره بالاستثناء ؛ لأنّ الذي من المنصوبات هو المستثنى ، فيحتاج للتأويل من عبّر بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم المفعول .

لكن قال السعد : ((ينبغي أنْ يعلم أنّا إذا قلنا : ((جاء القوم إلا زيداً)) ، فالاستثناء يطلق على إخراج ((زيد)) وعلى ((زيد)) المخرج ، وعلى لفظ ((زيد)) المذكور بعد ((إلا)) ، وعلى مجموع لفظ ((إلا وزيداً)) ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره ، فيجب أنْ يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني)) .

حقيقة أو حكماً من متعددٍ ، وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع .
وأدوات الاستثناء ثمانية ،

قوله [حقيقة أو حكماً] تعميم في الإخراج ، ونصب ((حقيقة)) وما عطف عليه على الخبرية لـ((كان)) المحذوفة جوازاً وإنْ لم يتقدمها ((إنْ ولو)) ، أي : حقيقة كان الإخراج كما في المتصل أو حكماً كما في المنقطع .

ويحتمل أنهما منصوبان على الحالية من الإخراج بناءً على جواز مجيء الحال من الخبر ، والأقرب أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة ، والتقدير : إخراجاً حقيقة أو حكماً ، فهو مما ناب فيه الصفة .

قوله [من متعدد] متعلق بالإخراج ، ولا فرق في المتعدد بين أنْ يكون مذكوراً كما في الاستثناء التام ، أو متروكاً كما في المفرّغ ، والظاهر أنّ هذا حكم من أحكام الاستثناء ، وليس من الحدّ فكان ينبغي أنْ يقول : وشرطه أنْ يكون من متعدد ، وإلا لم يتصور الإخراج .

قوله [وهو حقيقة في المتصل ...] قال في التلويح : ((قد اشتهر فيما بينهم أنّ الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع ، والمراد صيغ الاستثناء ، وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع)) .

ثمّ أنكر على صدر الشريعة : أنّ لفظ الاستثناء مجازٌ في المنقطع ، فعلى هذا يكون محلّ الخلاف صيغ الاستثناء ، وهو ظاهر كلام العضد .

قوله [وأدوات الاستثناء ثمانية] أي : على الأصح ، فلا يرد عليه : ((بله ولا سيما)) ، لكن يرد عليه ((لمّا)) .

....

....

قال المصنف في الحواشي : من حروف الاستثناء ((لمّا)) ، كقراءة بعضهم[1] : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ ، وقرأ ابن مسعود [2] : ((وإنْ منا لَمّا له مقام)) ، وقال الشاعر :

قالتْ لهُ بـالله .... [3]

البيت .

وليس منها ((بله)) خلافاً للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا ((لاسيّما)) خلافاً للكوفيين وبعض البصريين ؛ لأنّ ما بعدها داخل فيما قبلها .

ووجّه ابن هشام[4] قولهم بأنه : لمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان خارجاً عنه بوجه لم يكن له فسمي استثناءً ،

---

(١) الطارق ـ ٤ ، يس ـ ٣٢ ، والقراءة في الدر المصون ١٤٠/٤ تفسير سورة هود ـ ١١١ ، نقلاً عن الزجاج الذي نقلها عن من لم يسمي .

(٢) الآية في الصافات ١٦٤ ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ ، وقراءة ابن مسعود في الهمع ٢٢١/٢ .

(٣) جزء بيت من الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٣ ، والمغني ٢٨١/١ ، والهمع ٢٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٧/٣ ، وتمامه :

قالتْ له بالله يا ذا البُـردَيْنْ لَمّـا غَنِثْـتَ نَفَسـاً أو اثـنينْ

والشاهد فيه مجيء ((لما)) بمعنى ((إلا)) ، و((الغَنَث)) : الشرب ثم التنفس ، وهو كناية عن تكرار الجماع .

(٤) يعني ابن هشام الخضراوي ، و هذا الكلام نص ما في الهمع ٢١٦/٢ ـ ٢١٧ .

وهي أربعة أقسام :

ما هو حرف وهو ((إلا)) . وما هو فعل وهو ((ليس ولا يكون)) . وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو ((خلا وعدا وحاشا)) . وما هو اسم وهو ((غير وسوى)) بلغاتها .

وأقرب ما يشبّه به قول النابغة :

فتىً كَمُلَتْ خيراتُـهُ غـيرَ أنّـهُ   جوادٌ فما يُبْقي من الملِ باقيا [1]

لأنّ كونه ((جواداً)) خيرٌ ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير .

قوله [وهو((ليس))] أي : عند الجمهور ، وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقاً ، كما مرّ أول الكتاب ، وبعضهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى ((إلا)) .

قوله [ولا يكون] اعترض : بأنّ المركب من حرفٍ وفعل لا يكون فعلاً . وأجيب : بأنهما لّما ركّبا غُلّب الفعل على الحرف ؛ لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلا .

قوله [وهو ((خلا))] عند الجميع .

قوله [و((عدا))] عند غير سيبويه ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية .

قوله [و((حاشا))] أي : عند الجرمي والمازني وجماعة ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى حرفيتها دائماً ، وجمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما .

---

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧٣ ، وفي أمالي المرتضى ٢٦٧/١ ، والأشباه والنظائر ٤٣/٤ . معنى البيت : أنه ليس فيه عيب لأنّ الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب ، وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وقوله ((أقرب الشبه به)) ؛ لأنّ الجود في كمال الخيرات أولى من دخول غيره لمكان الاستثناء .

وبدأ بالكلام على المستثنى بـ((إلا)) ؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء ، وغيرها يقدر بها وإنْ كان الأولى البداية بما يتعيّن نصبه على كل حال ، كالمستثنى بـ((ليس)) و((لا يكون)) ، كما فعل في الشذور[1].

ثم المستثنى بـ((إلا)) له أحوال ؛ لأنه إنْ كان [**من كلام تام**] بأنْ كان المستثنى منه مذكوراً [**موجَب**] بفتح الجيم ، بأنْ لم يُسبق بنفي أو شبهه **وجب نصبه**

قوله [وإنْ كان الأولى البداية بما يتعين نصبه ...] أي : لأنه المناسب للمقام ؛ لأنّ الكلام في المنصوبات .

قوله [أو شبهه] هو النهي والاستفهام الإنكاري .

قوله [وجب نصبه] لأنه شبيه بالمفعول ، والمراد : وجوب نصبه في لغة الأكثر فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان[2] ، وخرّج عليها قراءة ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

والكلام في ما إذا كان ((إلا)) للاستثناء كما هو صريح قوله : والمستثنى بإلا .

فلا يرد : أنّ غير النصب جائز في نحو : ((قام القوم إلا زيداً)) إذا جرت ((إلا)) صفة على الأول ، ومن كلامهم : ((لو كان معنا أحدٌ إلا زيد لغلبنا)) ، وفي القرآن : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] .

---

(1) شرح الشذور ـ ٢٣٥

(2) البحر المحيط ٢٦٧/٢ تفسير سورة البقرة ـ ٢٤٩ .

(3) الأنبياء ـ ٢٢ .

بها على الأصح ، سواء كان الاستثناء متصلاً [نحـو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾] أو منقطعاً نحو : ((قام القومُ إلا حماراً)) ، تأخّر المستثنى عن المستثنى منه ـ كما مرَّ ـ أم تقدم نحو : ((قام إلا زيداً القومُ)) .

قوله [بها على الأصح] هو مذهب ابن مالك [١] ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ، ووجهُهُ ما قاله الرضي[٢] : إنّ ((إلا)) مقويّة لمعنى الاستثناء ومحصلة له ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، وإنّ ((إلا)) نائبة عن ((أستثني)) ، كما أنّ حروف النداء نائبة عن ((أنادي)) .

ومقابل الأصح سبعة أقوال ذكرها في التصريح [٣] .

قوله [نحو ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾] فإنْ قلت : يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم ((إلا قليل)) بالرفع .

قلت : لا إشكال ؛ لأنها محمولة على أنّ ((شربوا)) في معنى : ((لم يكونوا مني)) ، بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ فهو من الاستثناء المفرغ ، وأما لأنه على لغةٍ ، كما مرّ عن أبي حيان . وقيل : ((إلا)) وما بعدها صفة ، فقيل : إنّ الضمير يوصف في هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفة عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إنْ كان لازماً ؛ لأنّ عطف البيان كالنعت ، فلا يتبع الضمير .

---

(١) شرح التسهيل ١٩٤/٢ .

(٢) قال في شرح الكافية ٢٢٦/١ : ((قال المبرد والزجاج العامل فيه ((إلا)) لقيام معنى الاستثناء به ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ، ولكونها نائبة عن أستثني)) .....)) وقد تصرف المحشي بالعبارة تصرفاً مخلاً بالمعنى ، فمعنى تقوية ((إلا)) للاستثناء أنه موجود بدونها ، وليس كذلك .

(٣) شرح التصريح ٣٤٩/١ .

[فإنْ] كان الكلام تاماً ولكن [فُقد] منه [الإيجاب] ، بأنْ اشتمل على نفي أو شبهه [ترجَّحَ] عند البصريين [البدل] أي : إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعضٍ من كل ، والنسق عند الكوفيين على النصب [في] الاستثناء [المتصل]

وقيل : ((قليل)) مبتدأ حذف خبره أي : ((لم يشربوا)) ، كذا في القاعدة الأولى من الباب الثامن من مغني اللبيب[1] .

وعلى الأخير فالاستثناء منقطع ، ويكون ذلك من مجيئه جملة وإنْ كان الأكثر مجيئه مفرداً ، ولكنّ الظاهر أنه متصل ؛ لأنّ القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم ، والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب إليهم ، وهذا شأن المتصل .

قوله [ترجح البدل] للمشاكلة في الإعراب .

قوله [بدل بعض] هو كما قل الأبدي : ((يجوز فيه مخالفة الثاني للأول)) ، فاندفع ردُّ ثعلب : بأنه كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي .

قوله [والنسق عند الكوفيين] ؛ لأنّ ((إلا)) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة ، وهي بمنزلة ((لا)) العاطفة في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها .

واعترض منهبهم ثعلب : بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ((ما قام إلا زيد)) ؛ لأنّ ذلك ليس من شأن حروف العطف .

أجاب في المغني[2] : بأنها لم تباشر العامل في التقدير ؛ إذ الأصل ((ما قام أحد إلا زيد)) .

---

(١) المغني ٦٧/٢ .

(٢) المغني ٧٠/١ ((إلا)) بالكسر والتشديد .

بأنْ كان المستثنى من جنس المستثنى منه [نحو ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[1]] برفع ((قليل)) على أنّه بدل من الواو في ((فعلوه)) ، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء .

قوله [بأنْ كان المستثنى من جنس المستثنى منه] يردُ عليه : أنّ قول القائل ((جاء بنوك إلا بنو زيد)) منقطع ، مع أنه من جنس المستثنى منه ، فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه ، والمنقطع بضده .

هذا وترجيح الإتباع في المتصل مشروط : بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وإلا تعين النصب قصداً للتطابق بين الكلامين ، كأنْ يقول لك قائل ((قاموا إلا زيداً)) ، وأنت تعلم خلافه فتقول ((ما قاموا إلا زيدا)) .

وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه ، كما في التسهيل[2] ، فإنْ كان متراخياً عنه ترجح النصب ؛ لأنّ الإثبات إنما كان مختاراً للتشاكل ، وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف وذلك نحو[3] : ((ما لعبدي المؤمن جزاء إذا قبضت صفيّه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة)) .

ووقع للزمخشري ما يخالف هذا ، وذلك أنه قال[4] : ((إنّ ((مَن)) في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ ﴾ بدل من الواو في ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ ﴾[5] ، أي : لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف)) . ولم يذكر النصب ، فليحرر .

---

(١) النساء ـ ٦٦ ، وقراءة ابن عامر في البدور الزاهرة ـ ١٤٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٠٢ .

(٣) صحيح البخاري كتاب الرقاق ـ باب العمل الذي يبتغى به وجه الله ـ حديث رقم ٥٩٤٤ .

(٤) الكشاف ٤/٣٦ تفسير سورة الصافات ـ ١٠ .

(٥) الصافات ـ ٨ .

والدليل على أنّ الإتباع أرجح إجماعُ السبعة على الرفع في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [2] .

ولا يمنع ترجح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى ، خلافاً للمازني كما سيأتي ، وإذا تعذر البدل على اللفظ أُبدل على الموضع ، نحو ((ما جاءني من أحد إلا زيد)) و ((لا أحد فيها إلا عمرو)) و ((ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به)) بالرفع في الأمثلة الثلاثة على البدلية حملاً على المحل ، وبالنصب على الاستثناء .

قوله [خلافاً للمازني كما سيأتي] يأتي إنْ شاء الله تعالى ما يتعلق به .

قوله [وإذا تعذر البدل على اللفظ ...] إنما تعذر لأنّ ((لا)) الجنسية في المثال لا تعمل في معرفة ولا في موجب .

وما ذكر من الإبدال على المحل في ذلك المثل مشكلٌ ، فإنّ اعتبار محلّ اسم ((لا)) على أنه مبتدأ قبل دخول ((لا)) قد زال بدخول الناسخ ، واعتبار محل ((لا)) مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول ((لا)) على ((أحد)) ، وحينئذٍ يفوت النفي والإثبات .

وبيانُ عدم توجه ((لا)) للدخول على ((أحد)) أنّ ((أحداً)) على هذا التقدير بدل من ((لا)) مع اسمها فقط ، فالداخل على الجلالة إنما هو

---

(1) النور ـ ٦ .

(2) الحجر ـ ٥٦ .

[و] ترجح [النصب] على البدل [في المنقطع]

الابتداء الذي هو العامل في محل ((لا)) مع اسمها ؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل .

والمختار أنّ ((أحداً)) بدل من الضمير المستتر في الخبر العائد لاسم ((لا)) ، و((من)) والباء زائدتان في المثل الأول والثالث لا يعملان في موجب ، و((أحد)) و((زيد)) فيهما موجبان بدخول ((إلا)) عليهما ، فـ((زيد)) في المثل الأول مرفوع على البدلية من ((أحد)) ؛ لأنه في موضع رفع بالفاعلية ، و((شيئاً)) في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل ((شيء)) ؛ لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ((ليس)) .

قوله [على البدل] أي : بدل الغلط ، كما صرح به الرضي فقل[1] : ((أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقاً ؛ لأنّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب)) .

وفيه : أنّ مثل : ((ما رأيت القوم إلا ثيابهم)) لو جعل الثياب بدلاً كان بدل اشتمال ، إلا أنْ يمنع كونه اشتمالاً ؛ لأنه لا يكون إلا في موضع يكون فيه المخاطب منتظراً للبدل ، والمخاطب لا ينتظر عند ذكر((القوم)) شيئا .

قوله [في المنقطع] يقدر البصريون ((إلا)) في المنقطع بـ((لكن)) ، وغيرهم بـ((سوى)) .

ويرجح الأول أمورٌ : أحدها : أنه تأويل حرف بحرف ، الثاني : أنه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له ، الثالث : إنه تفسير ناصب بخافض ،

(١) شرح الكافية ٢٨٧/١ ((المستثنى)) .

بأنْ كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه [عند] بني [تميم] نحو : ((ما قام أحدٌ إلا حماراً)) بالنصب على الاستثناء ، مع جواز الرفع أيضاً على البدلية إنْ صحّ حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه ،

الرابع : إنّ فيه بياناً للمعنى ، وإنّ المنقطع بمنزلة الاستدراك في أنه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، وليس بإخراج حقيقة ، وهذا لا يعطيه التفسير بـ سوى .

قوله [بأنْ كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه] تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل . وبقي أنه قل الشارح في شرح الحدود وقد عرّفَ المنقطع بـ((ما لا يكون بعض المستثنى منه)) ما نصه :

((سواء كان من غير جنس ما قبله ، وهو ظاهر من جنسه كـ((جاء القوم إلا زيداً)) مشيراً بـ((القوم)) إلى جماعة ليس زيد منهم)) .

فقد استبان لك أنّ كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصل ، فتعريف بعضهم المنقطع بـ((كون المستثنى من غير جنس المستثنى منه)) جرى على الغالب .

قوله [إنْ صح حذف المبدل منه ...] بأنْ يصح تسلط العامل على البدل .

فخرج نحو : ((ما زاد هذا المل إلا ما نقص)) فيجب نصبه ؛ إذ لا يقل ((زاد النقص)) . ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [1] ، وذلك إذا جعل ((عاصماً)) على حقيقته ، و((من رحم)) هو المعصوم ،

---

(١) هود ـ ٤٣ .

....

....

﷽ وفي ((رحم)) ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ، ومفعوله ضمير الموصول وهو ((من)) حذف لاستكمال الشروط ، والتقدير : لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم ، فهو استثناء منقطع .

ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى ؛ لأنه لا يقال : لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، ولو رُدّ المحذوف منه أعني الخبر لم يجز ذلك ؛ لأنه لا يقال : لا لهم اليوم إلا من رحم ؛ لأنه لا معنى له .

وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه :

((قالوا : في قولنا ((لا إله إلا الله)) إنّ اسم ((الله)) بدل من محل ((لا)) مع اسمها ، ومنعوا هنا الإبدال كما ترى)) .

وأيضاً ما نصه : ((قيل في لا عاصم ... الآية ، : لم يصح الإبدال لعدم صحة الإحلال محل الأول . فقلت : لم لا يصح .

فقيل : لأنّ ((لا)) لا تعمل في المعارف .

فقلتِ : مشكل من وجهين : أحدهما : أنهم أنشدوا :

ألا لا مُجيرَ اليومَ مّما قَضَتْ بِهِ صَوَارِمُنا إلا امْرءً دَانَ مُعْلنـا [1]

قالوا : إنّ الإتباع هنا ممتنع وهذا نكرة ، وقيل : العلة إنّ اسم (لا) لا يحذف .

فقلت : والفاعل لا يحذف .

---

(١) لم أعثر عليه في ما بين يدي من الكتب ، والشاهد في نصب ((امرء)) على البدلية من ((مجير)) مع عدم صحة إحلاله محله .

....

....

فقيل : يصح فيه التفريغ نحو : ((ما قام إلا زيد)) ، ولا كذلك هنا ، لو قلت : ((لا في الدار رجل)) لم يجز ؛ لأنك فصلت بين ((لا)) وما تركبت معه وقدمت الخبر على الاسم .

فقلت : لو كان المعتبر ذلك لم يجز الإبدال في ((لا إله إلا الله)) ، وأيضاً فالإبدال باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ ؛ لأنّ ((لا)) لا تعمل في الموجَب .

فقيل : إنما يشترط لصحة الإبدال كون الثاني صالحاً للحلول محل الأول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل . البحث كله أنا قائله سؤالاً وجــواباً ، ولم يتحرر بعد)) انتهى .

وقيل في الآية إنّ الاستثناء متصل ، وإنّ المراد بـ((من رحم)) الباري ، وكأنه قيل : لا عاصم اليوم إلا الرّاحم .

أو أنّ ((عاصماً)) بمعنى : معصوم ، و((فاعل)) قد يجيء بمعنى ((مفعول)) نحو ((ماء دافق)) أي : مدفوق ، و((من)) مراد بها المعصوم ، والتقدير : لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه معصوم .

أو أنّ في الكلام مضافاً محذوفاً ، والتقدير : لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكانُ مَنْ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ونجّاه ، يعني : في السفينة ، وعلى هذا اقتصر الزمخشري [1] .

---

(١) الكشاف ٣٩٧/٢ تفسير سورة هود ـ ٤٣ .

استدلالاً بقوله :

وبَلدَةٍ ليسَ بهـا أنـيسُ   إلا اليَعَافيرُ وإلا العِيسُ

[ووجب عند الحجازيين] وبلغتهم جاء التنزيل [نحو ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[1]] بالنصب في قراءة السبعة .

قوله [استدلالاً بقوله] أي : استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالاً بقول عامر بن الحارث :

وبلدَةٍ ليسَ بها أنيسُ [2]

فأبدل ((اليعافير والعيس)) من ((أنيس)) ، و((إلا)) الثانية مؤكدة للأولى واليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .

قوله [بالنصب في قراءة السبعة] أي : ما لهم به من اتباع علمٍ بل الذي لهم به اتباع ظن .

فإنْ قيل : الاستثناء من العلم المنفي ، ونفي العلم شامل للظن ، فالاستثناء متصل .

أجيب : بأنّ الاستثناء إنما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم .

قال البيضاوي[3] : ((ويجوز أنْ يفسّر الشك بالجهل ، والعلم بالاعتقاد الذي تسكن اليه النفس جزماً كان أو غيره فيتصل الاستثناء)) انتهى .

---

(١) النساء ـ ١٥٧ .

(٢) الرجز لعامر بن الحارث النميري المعروف بجران العود في ديوانه ٩٧ وشرح التصريح ٣٥٣/١ وبلا نسبة في الهمع ١٩١/٢ . والشاهد فيه رفع ((اليعافير)) بعد ((إلا)) إتباعاً .

(٣) تفسير البيضاوي ١٣٥ تفسير سورة النساء ـ ١٥٧ .

ونحو : ﴿ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾[1] بالنصب .

وأجيب : عن البيت : بأنّ المراد بالأنيس ما يؤانس ، فهو أعمّ من الإنسان ، فيكون متصلاً لا منقطعا .

وهذا كله [ما لم يتقدم] المستثنى على المستثنى منه [فيهما] أي : في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب .

فإنْ تقدم [فالنصب] حينئذٍ واجب كقول الكميت :

وما لِيَ إلا آلَ أحمَدَ شيعةٌ   وما ليَ إلا مَذهَبَ الحقِّ مَذهَبُ

وإنما امتنع فيه الإبدال ؛ لأنّ التابع لا يتقدم على متبوعه .

وتميم يقرؤن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح المصنف والتصريح[2] ، ولينظر المسوّغ لقراءتهم بذلك فإنّ القراءة بالرواية لا بالرأي ، وكلام التصريح يوهم خلافه .

قوله [وما لي إلا آل أحمد شيعة ...[3]] الأصل : وما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، والمشعب : الطريق ، والشيعة الأعوان .

---

(١) الليل ١٩ ـ ٢٠ .

(٢) شرح القطر ـ ٢٤١ وشرح التصريح ٣٥٣/١ ((الاستثناء)) .

(٣) البيت من الطويل للكميت في شرح الهاشميات ٥٠ وشرح قطر الندى ٢٤١ وشرح الشذور ٢٣٩ والشاهد فيه قوله ((آل)) و((مذهب)) فقد تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب النصب ، ونقل الشارح الرواية المشهورة أعني ((مذهب)) في كلا الموضعين واعتمد المحشي على تفسيره برواية أخرى هي ((مشعب)) في كلا الموضعين .

ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو : ((ما أتاني أحد إلا أباك خير من زيدٍ)) ، والراجح ما تقدم .

قال ابن عمرون : ((وهذا البيت مشكل ؛ لأنّ العامل في ((شيعة)) هو الابتداء ، وهو لا يعمل في المستثنى ، وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور ، فلم يتقدم المستثنى ، ووجه كلامهم ما تكلفته لهم في :

لِـمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَـلُ [1]

إذ قالوا : إنّ الحال من النكرة .

قال المصنف في الحواشي : ((جزمه بكون ((شيعة)) مبتدأ مردود)) ، بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف ، فقد أمكن أنْ يقع كل شيء في موضعه)) .

قوله [ومثله في وجوب النصب عند المازني ...] أي : كما نقله ابن الخباز في النهاية .

والصواب ما نقله عنه في التوضيح [2] : أنه في هذه الحالة يختار النصب ، فقد نسب أبو حيان [3] صاحبَ النهاية للغلط ، وإنما أوجب المازني أو رجح النصب والحالة هذه ؛ لأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ؛ لأنّ المبدل منه يلغي في بعض الوجوه ، والموصوف مرعيّ الجانب فتدافعا ، كذا في التصريح [4] ، فليتأمل .

قوله [والراجح ما تقدم] هو الإبدال .

---

(١) البيت تقدم تخريجه ٢٨٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

(٢) هذا معنى كلامه في الأوضح ٦٢/٢ ـ ٦٣ .

(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢ ((الاستثناء)) .

(٤) شرح التصريح ٣٥١/١ .

وأمّا تقدم المستثنى على جزأي الكلام نحو : ((إلا زيداً ما جاء أحدٌ)) فغير جائز .

[أو فُقِدَ التمام] من الكلام المنفي ، بأنْ لم يصرّح فيه بالمستثنى منه [فعلى حسب العوامل] الواقعة قبل إلا يكون المستثنى ، ولا عمل لـ((إلا)) فيه ، بل العمل لما قبلها ، فإنْ اقتضى الرفع ، رُفِعَ ما بعدها [نحو : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ [1]] أو النصب نُصِبَ نحو : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [2]،

قوله [يكون المستثني] بيانٌ لمتعلق الجار والمجرور ، والمراد : يكون إعرابه .

قوله [أو النصب نصب] إما على المفعول به كما مثل ، أو المفعول لأجله نحو ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ [3] أي : لأجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل ، أو المفعول فيه نحو ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [4] .

ولا يجوز التفريغ في المفعول المطلق المبهم ونحو ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [5] مبيّن ، بتقدير الصفة نحو ﴿ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ [6].

---

(١) القمر ـ ٥٠ .

(٢) النساء ـ ١٧١ .

(٣) الزخرف ـ ٥٨ .

(٤) طه ـ ١٠٤ .

(٥) الجاثية ـ ٣٢ .

(٦) الأعراف ـ ١٨٧ .

أو الجر جُرّ نحو : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [1] .

[ويسمى] هذا الاستثناء [مفرغاً] ؛ لأنّ ما قبل ((إلا)) تفرغ للعمل في ما بعدها وإنْ كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق ؛

ويجوز كون هذا حالاً أو مفعولاً مطلقاً مؤكداً حذف هو وعامله ، أي : لا تبغتكم إلا بغتة ، فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية ، فيكون من التفريغ للحال ، نحو : ﴿ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ [2] ، ولا في المفعول معه ، لا يقال ((ما سرت إلا والنيل)) .

وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها إلا في البدل ، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي[3] في الصفات ، وكلام النحويين ـ كما في المغني[4] ـ يخالف ذلك .

قوله [أو الجرّ جُرّ] عبارة التصريح[5] : ((وإنْ كان يطلب منصوباً لفظاً نُصِب ، وإنْ كان يطلب منصوباً محلاً جُرّ بجار يتعلق به)) .

قوله [مِنْ مُقدَّر[6]] شرط هذا المقدر كونه عاماً مناسباً للمستثنى في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، فيقدر في ((ما قام إلا زيداً)) : ((ما قام إنسان)) ، وفي ((ما لبستُ إلا قميصاً)) : ((ما لبست ملبوساً)) ، وفي ((ما جاء إلا ضاحكاً)) : ((ما جاء على حالة من الأحوال)) .

---

(1) العنكبوت ـ ٤٦ .

(2) البقرة ـ ١١٤ و الأنفال ـ ١٦ .

(3) شرح الكافية ٢٣٦/١ .

(4) المغني ٤٣٢/٢ ((الباب الثاني ـ حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)) .

(5) شرح التصريح ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨ .

(6) كذا في أ ، وفي ج كما أثبته في المتن : وإنْ كان المستثنى منه مقدراً ، ولا يضر بالمعنى المراد .

لجواز ((ما قام إلا هند)) وامتناع ((قام هند)) .

وشرط صحة التفريغ تقدم نفي أو شبهه ، فلو قال ((أو فقد)) أي : التمام والإيجاب لكان أولى .

قوله [لجواز ((ما قام إلا هند))] أي : بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفعل في الظاهر حقيقي التأنيث .

قوله [تقدم نفي] نحو ما مرّ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ .

قوله [أو شبهه] وهو النهي ، نحو ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، والاستفهام الإنكاري نحو : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [1] .

ولا يتأتّى التفريغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدّي إلى الاستبعاد ، لا تقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك محل عادةً نظراً للظاهر ، فاندفع : أنّ ذلك غير لازم ؛ لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك .

وجوّز ابن الحاجب التفريغ في الموجب إذا استقام المعنى نحو ((قرأت القرآن إلا يوم كذا)) ، فأمّا قوله تعالى ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[2] فحمل ((يأبى)) على ((لا يريد)) لأنهما بمعنى .

قوله [فلو قال أو فقد ...] يمكن أنْ يقال : الضمير في ((فقد)) يرجع لما ذكر ، الشامل للإيجاب والتمام .

---

(١) الأحقاف ـ ٣٥ .

(٢) التوبة ـ ٣٢ .

[ويستثنى بـ((غير))

قوله [ويستثنى بـ((غير))] أي : لتضمنها معنى ((إلا)) لا بحسب الأصل ، بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها : إما بالذات نحو : ((مررت برجل غير زيد)) ، وإما بالصفات قولك : ((دخلت بوجه غير الذي خرجت به)) .

والأصل هو الأول والثاني مجاز فإنّ الوجه الذي يتبين فيه أثر الغضب ، كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ، كما أنّ ((إلا)) قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى ((غير)) ، فيوصف بها جمع منكر .

وتفارق ((غير)) ((إلا)) في خمس مسائل :

إحداها : أنْ لا يقع بعدها الجمل الإسمية أو الفعلية إنْ سبقت بنفي وكان الفعل إما مضارعاً نحو ((ما زيد إلا يفعل الخير)) ، وإما ماض مسبوق بمثله نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾[1] ، أو مقروناً بـ((قد)) نحو ((ما زيد إلا قد ضرب)) .

وأمّا ﴿ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى ﴾[2] فليس من المقام ؛ لأنه في ما إذا ولي ((إلا)) لفظ الفعل ، فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان[3] من أنّ ((إذا)) خرجت عن الشرطية ، مع أنه لا معنى له بخلاف ((غير)) ؛ لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد .

الثانية : أنّ ((غيراً)) يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف ((إلا)) ، فلذا يجوز ((عندي درهم غير جيد)) على الصفة ، ويمتنع ((إلا جيدا)) .

---

(١) الحجر ـ ١١ و يس ـ ٣٠ .

(٢) الحج ـ ٥٢ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٢/٦ تفسير سورة الحج ـ ٥٢ .

و((سوى)) خافضين] للمثنى دائماً بإضافتهما اليه

الثالثة : أنَّ ((إلا)) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف (غير) نحو أنْ يقال : (قام غير زيد) ولا يجوز ((قام إلا زيد)) .

الرابعة : مراعاة المحل مع ((غير)) بخلاف ((إلا)) ، فلذا جاز ((ما قام القوم غير زيد وعمروٌ)) بالرفع ؛ لأنَّ المعنى : ((ما قام إلا زيدٌ وعمروٌ)) .

فإن قلت : قال في التسهيل[1] : ((واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما - يعني ((غير وإلا)) - جائز)) .

قلت : قال شراحه : هذا مذهب بعض ، والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بـ((إلا)) .

الخامسة : إذا فرّغت العامل لما بعد ((إلا)) في نحو قولك ((ما جئتك إلا ابتغاء معروفك)) على أن يكون مفعولاً له صحَّ نصبه ، وفي ((غير)) لابدّ من جرّه باللام ، ولا يحذف لأنَّ من شرط المفعول له أنْ يكون مصدراً ، و((غير)) ليس مصدرا .

قوله [وسوى] لا بمعنى ((عدل)) كالتي في قوله ﴿ مَكَاناً سُوًى ﴾ [2] فإنَّ هذه لا تقع استثناء ، ولا بمعنى ((قصد)) .

قال أبو عبيد البكري [3] : ((وأنشد على ذلك

---

(١) قال في التسهيل ٢/٣٣٠ : ((واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز)) فلاحظ قوله ((بها)) يعني ((غير)) فقط ، لا ((بهما)) كما نقله المحشي ، ولم أعرف مصدر نقله .

(٢) طه - ٥٨ .

(٣) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - مطبوع في ذيل الأمالي والنوادر - ٦٧ .

[معربين] أي : ((غير)) لفظاً ، و((سوى)) تقديراً ، [بإعراب الاسم الذي] يقع [بعد ((إلا))] ، وهو المستثنى بها على التفصيل السابق ، فيجب النصب في نحو : ((قام القوم غيرَ أو سوى زيدٍ)) ، ويترجح عند تميم في نحو : ((ما فيها أحدٌ غيرَ أو سوى زيدٍ)) .

اللغويون :

فلأصْرِفَنَّ سوى حُذيفـةَ مِـدْحَتي لِفَتى العَشيِّ وفَارسِ الأجْـرافِ[1]

قال أبو عبيد : وأنا أشهد أنّ الشاعر إنما قال : ((فلأصرفنّ إلى حذيفة مدحتي)) و((سوى)) موضوع ...)) .

وهذه الشهادة فيها نظر ، فإنّ الفراء وغيره أنشدوا البيت ((سوى)) ، وأنشد الفراء :

لو تمنّتْ حَبيبَتي ما عَـدَتْني أو تمنّيتُ مَا عَدَوتُ سِواها [2]

أي : قصدها ، وإلا فسد المعنى .

قوله [معربين بإعراب الاسم الذي بعد ((إلا))] قال المصنف في حواشي الألفية : ((فإنْ قلت : يفترق ((غير وإلا)) في أحكام :

أحدها : أنّ نحو : ((ما جاءني أحدٌ غير زيد)) الأرجح إذا أتبعت أنْ يكون على الوصف لا البدل ، وفي : ((إلا)) بالعكس .

---

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في ذيل الأمالي والنوادر ـ ٦٧ والمغني ١٤١/١ .

ومراده مجيء ((سوى)) بمعنى ((قصد)) .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في ذيل الأمالي ٦٧ وتفسير القرطبي ٢١٣/١١ . والشاهد واضح .

والبدل في نحو : ((ما جاء أحد غير أو سوى زيدٍ)) ، وعلى حسب ما تقتضيه العوامل من فاعل أو مفعولٍ أو غير ذلك في نحو : ((ما قام غير أو سوى زيد)) و((ما رأيت غير أو سوى زيد)) و ((ما مررت بغير أو بسوى زيد)) .

والثاني : أنّ نصب تالي ((إلا)) بها لا بالعامل قبلها ، ونصب ((غير)) على العكس .

والثالث : أنّ مستثنى ((غير)) يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى .

قلت : الكلام في ((غير)) و((إلا)) المستثنى بهما لا الموصوف بهما ، وفي الأحكام اللفظية ؛ لا في التوجيه والتسوية بين كلمة ((إلا)) وكلمة ((غير)) لا بين المستثنى بهما فضلاً عن تابعه ، كيف ؟ وقد نص على وجوب جرّ مستثنى ((غير)) ، وليس مستثنى ((إلا)) كذلك .

قوله [والبدل في نحو : ((ما جاءني أحد غير أو سوى زيد))] ترجيح البدل على النصب لا ينافي أنّ الذي يترجح في ((غير)) الصفة لا البدل ، كما صرح به المصنف في حواشي الألفية .

قوله [حسب ما تقتضيه العوامل] أي : إذا لم يعرض ما يجوز البناء ، قال في التسهيل[1] : ((وقد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني)) أي : كقوله :

لم يمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقَالِ[2]

قال الدماميني : ((وكان بعض الناس سئل فقال : كيف أنّ ((غيراً))

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٣٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ١/١٧٤ فراجع بحث المعرب والمبني .

....

....

﴿ في البيت أضيفت لمبني مع أنّ هذا المضاف اليه في تقدير معرب ، وهو النطق فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب .

فقلت : إنما هو الاسم الذي تؤول به ، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ، ألا تراهم يقولون : الاسم في موضع كذا .

ومما يدل على ذلك أنّ هذا المضاف اليه ـ وهو مجموع ((أنْ نطقت حمامة)) ـ إذا قيل : بأنه معرب لم يخل أنْ يكون إعرابه لفظياً أو تقديرياً ، وكلاهما باطل ، أمّا الأول : فظاهر ، وأمّا الثاني : فلأنّ تقدير الإعراب إنما يكون في آخر المعرب ، وهنا ليس كذلك قطعاً)) انتهى .

وهذا كله إنما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه الجملة ، وفيه أمران :

الأول : أنه إنما يرد بناءً على أنّ الجملة توصف بالبناء ، والذي صرح به الرضي[1] : أنّ البناء كالإعراب من عوارض الكلمة .

الثاني : في الرضي[2] : ((قال الفراء : يجوز أنْ تبنى ((غير)) في الاستثناء مطلقاً سواء أضيفت إلى معرب أو مبني ؛ لكونه بمعنى الحرف ـ يعني : ((إلا)) ـ ومنعه البصريون ؛ لأنه في ذلك غير لازم ، ولا اعتبار به ، وأمّا إذا أضيفت إلى ((أنْ)) فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله : لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت)) انتهى . ﴾

---

(١) قال في شرح الكافية ٨٤/٢ ((باب المركبات)) : ((وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء ؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام .....)) .

(٢) شرح الكافية ٢٤٦/١ .

وكون ((سوى)) كـ((غير)) في ما تقدم هو مذهب الزجاجي ، واختاره ابن مالك[1] ؛ لورودها فاعلاً في حكاية الفراء : ((أتاني سواك)) ومبتدأ في قوله :

فسِواكَ بائعُها وأنتَ الـــمُشتَري

﴿﴾ وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في الباب الرابع من الترجمة التي نصّها : ((الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة)) .

لكن قال المصنف في الحواشي في أثناء كلام ذكره : ((ووجه ما ذكر أنهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه ، ونظير هذا تعليل بعضـــــهم ـ أظنه الزمخشري ـ البناء في : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾[2] بأنّ ((لا)) حرف ، والحروف مبنية ، مع علمنا بأنّ أحداً لا يتخيل الإضافة للحرف)) انتهى .

قوله [في قوله : فسواك بائعها ...] عجز بيت صدره :

وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشـترى [3]

((الواو للاستفتاح ، و((إذا)) شرط ، وخبره ((فسواك)) ، وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعاً بالابتداء ، وخرج عن النصب على الظرفية ، وأراد بـ((كريمة)) فعلة كريمة أي : حسنة ، و((أو)) بمعنى الواو)) قاله العيني[4]. ﴿﴾

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٦ .

(٢) الانفطار ـ ١٩ .

(٣) البيت من الكامل لابن المولى وهو محمد بن عبد الله المدني في المقاصد النحوية ٣/١٢٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/١٥٩ وشرح التسهيل ٢/٢٣٤ . والشاهد واضح .

(٤) شرح شواهد الأشموني ـ بهامش حاشية الصبان ٢/١٥٩ .

....

....

﴿﴾ وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره ، وإنما هذه الواو زائدة ، كما أثبت ذلك الكوفيون . قال في المغني [1]: ((والزيادة ظاهرة في قوله :

فما بالُ مَنْ أسْعَى لأجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفَاظاً ويَنْوِي مِن سَفَاهَتِهِ كَسْرِي [2]

...)) انتهى .

وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف .

وفيه : إنّ واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارعٌ منصوب نحو : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[3] ، أو مجزوم نحو : ((لا تأكل السمك وتشرب اللبن)) كما يشعر به كلامهم ، فتدبر .

وجعل ((أو)) في قوله ((أو تشتري)) بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى ، بل المراد أنه إذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك بائع وأنت مشتري .

---

(١) المغني ٣٦٢/٢ ((حرف الواو المفردة)) .

(٢) البيت من الطويل لابن الذئبة الثقفي في شرح شواهد المغني ٧٨١/٢ ، ولكنانة الثقفي أو الحارث بن وعلة في الحماسة الشجرية ٢٦٤/١ وبلا نسبة في المغني ٣٦٢/٢ .

والشاهد فيه : قوله : ((وينوي)) فإنّ الواو زائدة لأنّ المضارع الواقع حالاً إذا كان مثبتاً لا يربط بالواو فقوله : ((ينوي)) : حالٌ أي : ما بال من أسعى لمساعدته في حال كونه ناوياً إضعافي وإهلاكي .

(٣) الحج ـ ٥ .

واسماً لـ((ليس)) في قوله :

أأتركُ ليلى ليسَ بَيْني وبَيْنَهَا   سِوى لَيْلـةٍ إنِّـي إذاً لَصَـبورُ

ومجرورة في قوله ﷺ : ((دعوت ربي أنْ لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم))[1] .

ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ،

قوله [أأترك ليلى ...[2]] الاستفهام للإنكار ، و((بيني وبينها)) : متعلق بخبر ((ليس)) المحذوف ، و((سوى)) اسم ((ليس)) مؤخر ، وفيه الشاهد ، والتقدير ليس سوى ليلى ليلة كائنة بيني وبينها .

وجملة ((ليس)) ومعموليها حال ـ ولا يحتاج لـ((قد)) كما يأتي قريباً ـ محتملة لأنْ تكون من فاعل ((أترك)) المستتر أو مفعوله وهو ((ليلى)) ، والرابط على كلٍّ ضميرُ صاحب الحال من ((بيني)) أو ((بينها)) .

و((إذاً)) في قوله ((إني إذاً)) ظرفية ، حذفت الجملة التي أضيفت إليها ، وعوّض عنها التنوين ، والتقدير : إذاً تركتها في هذه الحالة ، وليست ((إذن)) الناصبة ، كما يتوهم .

قوله [إلا ظرفاً] أي : ظرف مكان بمعنى ((وسط)) غير متصرف .

---

(١) مسلم كتاب الفتن ٥٥٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ١٠٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، والهمع ١١٩/٢ . والشاهد واضح .

وقال الرماني : إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكـ((غير)) قليلاً ، واختاره في الأوضح والجامع .

وفيها : أربع لغات : كسر السين مقصورة وممدودة ، وضمها مقصورة ، وفتحها ممدودة .

قوله [واختاره في الأوضح والجامع[1]] لأنّ ما استدل به ابن مالك[2] لا ينهض حجة لأكثر من ذلك ؛ إذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل .

قوله [وفتحها ممدودة] لا بمعنى : وسط ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾[3] .

ولا بمعنى : تام ، كقوله : ((هذا درهم سواء)) .

ولا بمعنى : مستو ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾[4] أي : مستـــــون ، ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا ﴾[5] ، أي : مستوية بيننا .

---

(١) الأوضح ٧٢/٢ والجامع ـ تحقيق المرميل ـ ١٣٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٥/٢ .

(٣) الصافات ـ ٥٥ .

(٤) النحل ـ ٧١ .

(٥) آل عمران ـ ٦٤ .

[و] يستثنى [بـ خلا وعدا] مجردين عن ((ما)) ، و[حاشا] ولا تصحب ((ما)) ،

قوله [ولا تـصحـب ما] ـ أي : خلافاً لبعضهم ـ واستدل له ابن مالك [1] بقوله ﷺ : ((أسامة أحبّ الناس إليّ ما حَاشا فاطمة)) بناءً على أنّ : ((ما حاشا فاطمة)) من الحديث وليس بمدرج .

وردّه في المغني[2] بأنّ ((ما)) نافية لا مصدرية ، و ((حاشا)) فعل متصرف بمعنى ((استثنى)) لا الاستثنائية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ، وبأنّ ((ما حاشا فاطمة)) مدرج من كلام الراوي بدليل أنّ في معجم الطبراني : ((ما حاشا فاطمة ولا غيرها)) ، وأمّا قوله :

رَأيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً   فإنّا نَحْنُ أفْضَـلَهُم فِعَـالا [3]

فنادر ، أو ((حاشا)) : فعل متعد متصرف من : ((حاشيته)) بمعنى : استثنيه ، واستثنائه من الحاشية ، كأنّ المراد : إنه أخرجه منه وعزله عنه .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢٦/٢ : ((...على أنه قد قيل ((ما حاشا)) في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ((أسامة ....)) .

(٢) المغني ١٢١/١ ((حاشا)) .

(٣) البيت من الوافر للأخطل في شرح التصريح ٣٦٥/١ وليس في ديوانه وأدرجه المحقق في هامش أبيات يلائم أنْ يكون منها فلاحظ الديوان ١٦٤ ، وبلا نسبة في المغني ١٢١/١ والهمع ٢١٣/٢ .
والشاهد فيه ((ما حاشا)) : دخول ((ما)) على ((حاشا)) وهو قليل مع بقائها على عملها في الاستثناء ، ومعناها : إلا قرشياً وهو قليل .

[**نواصب**] للمستثنى ، على تقدير كونها أفعالاً جامدة متعدية إليه استتر فاعلها فيها ، وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق

قوله [جامدة] لوقوعها موقع ((إلا)) ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً ، كما أنّ الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا .

قوله [متعدية اليه] قال المصنف في شرح اللمحة [1] : ((فإنْ قلت : هذا إنْ صح في ((عدا)) لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك ((عدا فلان طوره)) أي : تجاوزه لم يصح في ((خلا)) لكونها قاصرة ، فكيف ينصب المفعول به ؟

قلت : ضمّنوها في الاستثناء معنى : ((جاوز)) ، وحسّن ذلك أنّ كل مَن خلا من شيء فقد جاوزه)) .

قوله [عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق] فإذا قلت : ((قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيداً)) فالتقدير : عدا هو أي : القائم زيداً ، وقس عليه .

وأورد : أنه غير مطرد ؛ لتخلفه فيما إذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه ، نحو : ((القوم إخوتك ما عدا زيدا)) .

وقولُ المصنف في الحواشي : ((وقد يقال فاعله ضمير الأخوة ، وكذا ((القوم بنوك ما عدا زيداً)) ، يقال : فاعله ضمير البنوة ، لكن يرد ((هؤلاء المحمّدون ما عدا هذا)) أنه ليس من المحمدين)) انتهى

لا يَدفع [2] الإيراد بعدم الاطراد ، وإنما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل .

وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الإيراد حيث قال :

---

(١) شرح اللمحة ١٨١/٢ ((الاستثناء)) .

(٢) قوله ((لا يدفع)) خبر لـ(قول المصنف) ، أي : وقول المصنف في الحواشي لا يدفع الإيراد .

أو على البعض المفهوم من الكل السابق .

وجملة الاستثناء هل هي حالٌ فمحلها النصب ،

☜☜ إذا لم يوجد الفعل يُتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ، فالمعنى في المثل : ((خلا هو)) أي : منتسب الأخوة إلى زيد أو خلا المنتسب إليك بالأخوة زيداً .

وهذا كله جار في القول بأنّ الضمير عائد على مصدر الفعل السابق ، على حذف مضاف والتقدير ((خلا هو)) أي : قيامهم قيام زيد ، لكن أورد عليه : أنّ فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط .

قوله [أو على البعض المفهوم من الكل] أورد عليه : أنّ المقصود من قولك : ((قام القوم خلا زيداً)) مثلاً : إنّ زيداً لم يكن معهم ، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة البعض إيه خلوّ الكل ولا مجاوزة الكل .

وأجيب : بأنّ المراد بالبعض ما عدا المستثنى .

وفيه : إنّ إطلاق البعض على الأكثر قليل .

والأظهر الجواب : بأنّ البعض الذي هو الفاعل مبهم ، ومجاوزة البعض المبهم لزيدٍ مثلاً ، وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق إلا بمجاوزة الكل ، وخلوه عنه ، أو أنّ البعض في سياق النفي يعم كل بعض .

قوله [هل هي حال] أي : على التأويل باسم الفاعل ، ومعنى ((قاموا عدا زيداً)) : ((قاموا مجاوزين زيدا)) .

أو مستأنفة فلا محل لها ، قولان ، صحح ابن عصفور منهما الثاني[1] .

[أو خوافض] له على تقدير كونها حروف جرّ ، واختار في المغني : أنها غير متعلقة بشيء .

قوله [أو مستأنفة ...] المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها في المعنى : بل في الإعراب فقط ؛ لأنّ الجملة واقعة موقع ((إلا زيداً)) ، وهي لا موضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها ، فأعطيت هذه حكمها .

ثم إنهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية ، كما إذا اقترنت بـ((ما)) ، فإنهم قالوا إنها منصوبة : إما على الحالية أو الظرفية الزمانية ، على حذف مضاف ، والتقدير في : ((قاموا ما عدا زيداً)) : وقت مجاوزتهم زيدا .

وهذا القول ينبغي أنْ يجري هنا ، وأنْ يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان ، وينوب عنه المصدر .

قوله [واختار في المغني أنها غير متعلقة بشيء] عبارته[2] : ((ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ، والصواب عندي الأول ؛ لأنها لا تعدّي الأفعال إلى الأسماء ، أي : لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ؛ ولأنها بمنزلة ((إلا)) ، وهي غير متعلقة)) انتهى .

والجواب : عن الثاني أنّ تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه ذلك الحرف ، وقد صرَّح بذلك في ((على))

---

(١) شرح الجمل ٢٦٠/٢ ـ ٢٦١ ، الارتشاف ٣١٩/٢ .

(٢) المغني ١٣٣/١ ((خلا)) .

وفيه : ((يجوز في نحو : ((قام القوم حاشاك)) كون الضمير منصوباً وكونه مجروراً ، فإذا قلت : ((حاشاي)) تعيّن الجر ، أو ((حاشاني)) تعين النصب ، وكذا القول في خلا وعدا)) انتهى .

وإذا ولي ((حاشا)) مجرور باللام فارقت الحرفية قطعاً ؛ إذ لا يدخل جارٌ على جارّ ،

☜ الاستدراكية حيث قال [1] : ((وتعلق ((على)) هذه بما قبلها ، كتعلق ((حاشا)) بما قبلها عند من قال به ؛ لأنها أوصلت معنه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج)) .

قوله [في نحو : قام القوم حاشاك] أي : مما اتصل فيه بـ((حاشا)) ضمير المخاطب ، وهذا الكلام مذكور في المغني في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب الخامس [2] .

قوله [كون الضمير منصوباً] أي : بناءً على أنّ ((حاشا)) فعل .

قوله [فإذا قلت : حاشاي] أي : بجعل المتصل بـ((حاشا)) ضمير المتكلم ، وقوله : ((تعين الجر)) أي : لتعين ((حاشا)) حينئذٍ للحرفية ؛ إذ لو كانت فعلاً لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم .

قوله [أو : حاشاني تعيّن النصب] لتعيّن ((حاشا)) للفعلية بدليل نون الوقاية ؛ لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها .

---

(١) المغني ١٤٥/١ ((على)) .

(٢) المغني ٥٦٣/٢

والصحيح أنها حينئذٍ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومعناه التنزيه ، فمن قال : ((حاشاً لله)) كأنه قال : تنزيهاً لله ، واللام حينئذٍ مقوية للعامل ، كما في نحو ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[1] .

قال في المغني[2] : ويؤيد هذا قراءة بعضهم ﴿ حَاشاً لِلَّهِ ﴾ بالتنوين

قوله [والصحيح أنها حينئذٍ اسم ...] مقابله ما ذهب إليه المبرد وابن جني والكوفيون من أنها فعلٌ ؛ لتصرفهم فيها بالحذف ؛ ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ لأنّ هذين الدليلين إنما ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، ولو كانت فعلاً لوقع بعدها فعلٌ منصوبٌ ، والقولُ بأنه محذوف والتقدير : ((جانَبَ يوسف المعصية لأجل الله)) لا يتـأتى في كل موضع ، يقال لك : أتفعل فتقول : ((حاشا لله)) .

قوله [واللام حينئذٍ مقوية للعامل] لام التقوية : هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف : إما بتأخره ، أو بكونه فرعاً في العمل ، ومنه ما هنا .

قوله [ويؤيد هذا] أي : القول بالاسمية ، وإنما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء ((حاشا)) الحرفية في اللفظ ، ومن نوّن أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أنّ بني تميم أعربوا باب ((حذام)) كذلك .

---

(١) البروج ـ ١٦ .

(٢) المغني ١٢٢/١ ، الآية من سورة يوسف ـ ٣١ ، والقراءة المذكورة هي قراءة أبي السَّمال ، بالتنوين والنصب ((حاشاً لله)) ، كما في الدر المصون ١٧٧/٤ .

فهذا كقولهم : ((رعياً لك)) .

قوله [فهذا كقولهم ((رعياً لك))] لا يخفى أنّ اللام في ((رعياً لك)) للتبيين لا للتقوية ، فهذا يخالف ما قبله .

قال في المغني بعد أنْ قسّم لام التبيين إلى ثلاثة أقسام [1] :

((مثل المبينة للمفعولية ((سقياً لزيد)) ، و((جدعاً له)) فهذه اللام :

ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان .

ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إنْ قدر أنه المصدر ، أو بالتزام الحذف إنْ قدر أنه الفعل ؛ لأنّ لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط .

لا يقال : ((سقياً زيداً)) ولا ((جدعاً إياه)) ، خلافاً لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل .

ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ؛ لأنّ الفعل لا يوصف ، فكذا ما أقيم مقامه .

وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إنْ لم يكن معلوماً من سياق ، أو مؤكدة للبيان إنْ كان معلوماً ، وليس التقدير : ((أعني)) كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير ((إرادتي لزيدٍ)) ....)) انتهى .

واعلم أنه ليس في المغني أنّ اللام ـ في : حاشا لله ـ للتقوية ، ولا التنظير بـ((رعياً لك)) . وعبارته في بحث ((حاشا)) [2] : ((والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه ، بدليل قراءة بعضهم ((حاشاً لله)) بالتنوين ، كما يقال : تنزيهاً لله من كذا)) .

---

(١) المغني ٢٢١/١ ((لام التبيين)) .

(٢) وعبارة المغني ١٢٢/١ : ((والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم ((حاشاً لله)) بالتنوين ، كما يقال : براءةً لله من كذا)) .

[و] يستثنى [بـ((ما خلا وما عدا وليس ولا يكون)) نواصب] للمستثنى فقط ولو كان قبله منفياً .

وإنما وجب النصب بعد الأولَيْن ؛ لوقوعهما بعد ((ما)) المصدرية التي لا يليها الحرف ، لكن نصَّ في التسهيل [1] : أنها لا توصل بفعل جامد ، فدخولها على هذا مشكل .

وجوّز بعضهم الجر بهما بتقدير ((ما)) زائدة ، وردّه في المغني .

قوله [ولا يكون] هي حينئذٍ جامدة بمنزلة ((ليس)) لتضمنها معنى الحرف .

قوله [التي لا يليها الحرف] أي : فتعينت فعليتها .

قوله [فدخولها على هذا مشكل] أخذ ذلك من التصريح [2] ، وقد أجيب : بأنّ محل امتناع وصلهما بالجامد أصالة ، وهذان متصرفان في الأصل .

قوله [وجوّز بعضهم الجر بهما ...] هو الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني .

قوله [وردّه في المغني] قال فيه [3] : ((فإنْ قالـــوا بالزيادة قياساً ففاسد ؛ لأنّ ((ما)) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [4] ، وإنْ قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)) .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٦٢ ((الاستثناء)) .

(٢) شرح التصريح ١/٣٦٤ .

(٣) المغني ١/١٣٤ ((خلا)) .

(٤) المؤمنون ـ ٤٠ .

وموضع ((ما)) وصلتها نصبٌ بلا خلاف ، لكن هل هو على الحال والمعنى : قاموا مجاوزين زيداً ، أو على الظرفية على حذف مضاف ، والمعنى : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً ، فيه قولان .

وإنما وجب نصبُ المستثنى بعد الأخيرين ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما .

والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في ((خلا وعدا وحاشا)) .

قوله [على الحال] أي : على التأويل باسم الفاعل .

قوله [أو على الظرفية] أي : الزمانية ، وهذا القول ينبغي أنْ يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر .

قوله [فيه قولان] بقي قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقل[1] : ((أو على الاستثناء كانتصاب ((غير)) في ((قاموا غير زيد)) ، وإليه ذهب ابن خروف)) .

قوله [وفي محلّ الجملة] فإنْ قلت : كيف يحكم على جملة ((ليس)) بأنها حال ، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع ((قد)) ظاهرة أو مقدرة .

قلت : هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثاً ، وانظر ما الداعي لذلك ، وهلا قيل : بتقدير ((قد)) .

---

(١) ما نقله المحشي نص ما في التصريح ٣٦٥/١ ، وانظر المغني ١٣٤/١ .

ولا يستثنى بـ((خلا)) وما بعدها منقطع .

وأفهم كلامه أنّ جواز الوجهين في ((خلا وعدا)) إذا تجـــرَّدا عن ((ما)) ، وإنّ ((حاشا)) لا تقترن بـ((ما)) ، وهو كذلك .

قوله [ولا يستثنى بـ((خلا)) وما بعدها ...] ظاهـــره أنـه لا فـرق بين كون ((خلا وعدا)) فعلين أو حرفين ، والذي في الارتشاف[1] :

((والحرف والاسم الذي يستثنى به يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع ، وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء المنقطع ، لو قلت : ((ما في الدار أحدٌ خلا حماراً)) لم يجز)) .

قوله [وأفهم كلامه أنّ جواز الوجهين ....] أي : النصب والخفض ؛ لأنه لمّا ذكرهما بدون ((ما)) قال : ((نواصب أو خوافض)) ، ولمّا ذكرهما معها اقتصر على قوله : ((نواصب)) .

قوله [وإنّ ((حاشا)) لا تقترن بـ((ما))] ؛ لأنه إنما ذكرها مع غـير المقترن بـ((ما)) لا مع ما يقترن بها .

قوله [وهو كـــذلك] أي : في الحـكـمين ، وأمّا تجـويــز بعـضهـــم اقـتران ((حـاشا)) بـ((ما)) والاستدلال له فقد مرّ ردّه ، فلا تغفل .

---

(١) الارتشاف ٢/٢٩٥ ((الاستثناء)) .

[المخفوضات]

[باب] في ذكر المخفوضات ، وهي ثلاثة أقسام :

مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالمضاف ، ويرجع إليهما المخفوض من التوابع ، ومخفوض بالمجاورة ،

قوله [ويرجع إليهما المخفوض من التوابع] جوابٌ عمّا يرد على الحصر في الثلاثة لأنه بقي رابع ، وهو المخفوض بالتبعية ، وحاصله : أنه لا يرد ؛ لأنّ الصحيح أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية ، والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف ، وكان عليه أنْ يقول : ((والمخفوض بالتوهم)) كقول الشاعر :

بَدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ولا سَابقٍ شيئاً إذا كانَ آتيا [1]

بجر (سابق) على توهم دخول الباء في خبر (ليس) ، فكأنه قال (بمدرك) ؛ لأنه وارد أيضاً على الحصر ، والجواب : أنه يرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم .

قوله [ومخفوض بالمجاورة] كقولهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) بخفض (خربٍ) لمجاورته لـ((ضب)) ، وحقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ((جحر)) ، وقول امرئ القيس :

كأنّ أباناً في عرانينِ وَبْلِهِ كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمّلِ [2]

((وذلك لأنّ ((مزمّلاً)) صفة ((كبير)) فكان حقه الرفع ،

---

(١) البيت تقدم تخريجه في ٥٧٦/١ ((نواصب الفعل المضارع)) .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥٨ وتذكرة النحاة ٣٠٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٧١/٣ والمغني ٥١٥/٢ ، والشاهد فيه واضح .

....

....

ولكن خفض لمجاورته المخفوض)) وهو ((بجاد)) ، كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه [1] .

لكن في الرضي آخر باب النعت ما نصّه [2] : ((وانجرّ ((مزمل)) لمجاورته لـ((أناس)) لا لـ((بجاد)) ؛ لأنّ الجار والمجرور يتعلق بـ((مزمل)) ، والتقدير : كبير أناسٍ مزمّلٌ في بجاد)) انتهى .

فليتأمل قوله ((لأنّ الجار والمجرور ...)) فقد يقال : إنّ ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة ((بجاد)) المتقدم لفظا .

وأما قراءة ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[3] بالخفض مع أنه معطوف على ﴿ أَيدِيَكُمْ ﴾ لا على ((رؤوسكم)) ؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب ؛

---

(١) المغني ٥١٥/٢ .

(٢) ما نقله المحشي موجود في بعض نسخ شرح الكافية ولم يثبته المحققون في المتن ، وتجده في هامش الشرح ٣٦٨/١ ((آخر باب النعت)) .

(٣) المائدة ـ ٦ ، قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم بنصب ((أرجلكم)) ، وباقي القراء السبعة قرأوا بالجر ، وليس المحل محل تفصيل وإلا فالكلام كثير ، ومختار المحشي ـ أنّ ((أرجلكم)) معطوف على ((أيديكم)) ـ فاسدٌ ؛ لأنّ ((امسحوا برؤسكم)) جملة غير اعتراضية لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بها ، فيجب جر ((أرجلكم)) عطفاً على ((رؤوسكم)) لأنه الأقرب فيكون حكمها المسح لا الغسل . أما تقريرُهُ ((إن الأرجل مغسولة)) فتحكم محض لأنه قطعٌ بالنتيجة قبل التثبت من المقدمات ، وقطعه هذا ناشئ من أحاديث في اسانيدها وفي دلالاتها كلام وإن لها ما يعارضها ، وحتى لا يفوتني فالتمسك بالسيرة لإثبات الغسل لا ينفع لوجود المعارض له مضافاً الى ان السيرة دليل لبي .

....

....

ﮥ لأنّ الذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا ، وفي التوكيد نادراً كقوله :

يا صَاحِ بلِّغْ ذوي الزَوجَاتِ كُلِّهِم أنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَتْ عُرى الذَنَبِ[1]

بخفض ((كلهم)) لمجاورته ((الزوجات)) مع أنه توكيد لـ((ذوي)) ، ولا يكون في النسق لأنّ العاطف يمنع من التجاور .

بل لأنّ ((الأرجل)) لّما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً عطفت على الممسوح [2]، لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها ، ولهذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ إماطةً لظنّ مَن يظن أنها ممسوحة ؛ لأنّ المسح لم يضرب له غاية .

---

(١) البيت من البسيط لأبي الغريب النصري في الخزانة ((٥/٩٠، ٩٣ ، ٩٤)) وبلا نسبة في الهمع ٢/٤٤٠ والمغني ٢/٦٨٣ . والشاهد واضح .

(٢) اعترف هنا بأن الواجب الظاهر من الآية المسح لكن اعترافه ضمني لا تصريحي ، ولا يخفى على ذي لب إن هذا تحكم آخر فقد عاد الى إسقاط الغسل على النص مرة أخرى ، وزاد هنا بعد التسليم بالمسح أن وضع تعليلاً لعطف الأرجل على الرؤوس ، ونفس هذا التعليل يحتاج الى دليل .

أقول : مع أن التعليل سخيف جدا ، فهو إسقاطٌ على النص من الخارج ، وتبديل لأحكام الله وفقا لأمزجة الناس ، ثم إذا كان الملاك الاقتصاد في الماء فالمسح أكثر اقتصادا من الغسل . ثم إن الإسراف والتبذير مذموم شرعاً بنصوص قرآنية صريحة ، فلا داعي لهذا التلميح البعيد عن العقل والعرف والذوق العربي جدا . وعدم ضرب غاية للمسح عجيب غريب مريب ؛ لأن الى الكعبين تفيد الغاية جزما ، فدعوى عدم الغاية للمسح تخالف ظاهر نص الكتاب قطعا ، فلم يبق في ذمتي غير الارتياب من هذا التأويل الذي لا يدعمه الدليل ، بل الدليل على ضده أدلّ .

وأسقطه لشذوذه ، كالمرفوع بها .

قوله [أسقطه لشذوذه كالمرفوع بها] فيه : أنّ الخفض بالمجاورة في النعت قليل ـ لا شاذ ـ كما في المغني[1] ، ومسألة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح .

وقد رأيت رسالة للشيخ أبي حيان في العطف على الجوار ذكر أولها أنّ قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه ما نصه :

((وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده مخصوصاً بالمجرور ، قال : وقد جاء في المرفوع ، وأنشد :

السَّالكُ الثُغـرةِ اليَقظـانَ كالئُهـا مَشيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [2]

فإنه رفع ((الفضل)) إتباعاً لما قبله لقربه .

قلت : وليس الرفع كما ذكر إتباعاً للـ((خيعل)) بل رفعه على أنه نعت للهلوك على الموضع ؛ لأنّ معناه كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل)) انتهى .

---

(١) المغني ٦٨٣/٢ ((الباب الثامن ــ القاعدة الثانية)) .

(٢) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٣٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٣٠٠ والهمع ٧٥/٢ ، ومراد المحشي واضح من كلامه .

[حروف الجرّ]

وقدّم الأول ؛ لأنه الأصل ، ثم إنه نوعان :

ما يجرّ الظاهر والمضمر ، وما يجرّ الظاهر فقط .

وأشار إلى الأول مبتدءاً به لعمومه بقوله [**يُخفضُ الاسم إمّا بحرفٍ مشترك**] بين الظاهر والمضمر ، [**وهو**] سبعة :

قوله [وقدّم الأول لأنه الأصل] لأنّ الحرف يقدّر به المضاف لا العكس ودليل التقدير إقحامهم اللام ؛ ولأنّ عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ؛ ولأنّ المضاف كثيراً ما يحمل في أحكامه على الجار .

ألا ترى أنّ أبا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة[1] أنه إنما جاز : ((غلام من تضرب أضرب)) حملاً على ((بمن تمرر أمرر)) ، وذلك لأنّ الأصل أنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

ولّما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلاً أنْ يعلقوه استجازوا فيه ذلك ، فلمّا ساغ لهم إعماله فيه تدرجوا منه إلى أنْ أضافوا اليه الاسم .

قوله [وهو سبعة] أي : بالنظر للمذكور في هذا الباب ، فلا ينافي أنّ ((خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى)) كذلك .

قل المصنف في حواشي الألفية عند قولها : ((بالظاهر اخصص...)) :

---

(١) الخصائص ٣٥٢/١ ((باب تدريج اللغة)) .

[من] نحو : ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُوحٍ ﴾[1]، وهي لبيان الجنس نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[2] .

((مفهومه أنّ ما عدا هذه السبعة يجرّ الظاهر والمضمر ، فتقول على هذا إذا قيل ((زيدٌ قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه)) احتمل المفعولية والجر ، وكذا ((أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك)) .

أما في التكلم فإنك تقول : ((قاموا عداني وخلاني وحاشاني)) إنْ قدرته فعلاً ، وبغير نون إنْ قدرت الحرفية .

وإذا قلت : ((لعله يفعل ، أو لعلي أفعل أو لعلك تفعل)) احتمل الوجهين ، وإنْ سمع ذلك من عقيل فهو على الجر ، وإلا فهو على النصب .

هذا إذا كان عقيل يوجبون الجرّ بها ، وإلا فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : ((زيداً أخذت الثوب منه)) بمعنى : منه ، جاز أيضاً عند الهذلي)) انتهى .

قوله [وهي لبيان الجنس] هذا المعنى أثبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين .

وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بيّنت معرفة ، كالآية التي مثل بها ، أي : الذي هو الأوثان .

فإنْ بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[3] أي : هي ذهب .

---

(1) الأحزاب ـ ٧ .

(2) الحج ـ ٣٠ .

(3) الكهف ـ ٣١ .

وللتبعيض نحو : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [1] ،

قوله [وللتبعيض] هذا المعنى أثبته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور ، وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ((بعض)) .

والفرق بين البيانيــة والتبعيضية : أنّ ما قبــل الأولى أكـثر مما بعـدهـا ؛ لأنّ ((الرجس)) مثلاً أكــثر من ((الأوثان)) ، وما قبل الثانيـــة أقل ؛ لأنّ ((مَن يقول)) مثلاً أقلّ من مطلق الناس ، و((مَن يقول)) متقدم تقديرا .

واعلم أنّ البعضية المعتبرة في ((من)) التبعيضية هي البعضية في الأجزاء ، لا البعضية في الأفراد ، على خلاف التنكير الذي يكون للتبعيض على رأي السيّد ، فإنّ المعتبر فيه البعضية في الإفراد لا البعضية في الأجزاء ، وبه تفارق ((من)) التبعيضية ((من)) البيانية على ما صرح به الرضي حيث قال [2] :

((وتعريف ((من)) البيانية أنْ يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أنْ يكون المجرور بـ((من)) تفسيراً له ، ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم ، كما يقل مثلا لـ((الرجس)) أنه ((الأوثان)) ، و((العشرون)) إنها ((الدراهم)) ، وللضمير في قولك ((عز من قائل)) إنه القائل .

بخلاف التبعيضية فإنّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها ؛ لأنّ ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يطلــق على البعض ، فإذا قلت : ((عشرون من الدراهم)) ، فإنْ أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فـ((من)) تبعيضية ؛ لأنّ العشرين بعضها ،

---

(1) العنكبوت ـ 10 .

(2) شرح الكافية 322/2 ((حروف الجر)) .

....

....

﴿﴾ وإنْ أردت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية ؛ لصحة إطلاق المجرور على العشرين)) انتهى .

وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله ((وكتقليل المدة في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ مع أنّ الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أسريَ به في بعض الليل)) حيث قال [1] :

((الدلالة على البعضية مذكورة في الكشاف ، واعترض عليه ، بأنّ البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الأفراد لا البعضية في الأجزاء ، فكيف يستفاد من قوله ((ليلا)) إنّ الإسراء كان في بعض من أجزاء ليلة ، فالصواب أنّ تنكيره لدفع توهم الإسراء في ليل ، أو لإفادة تعظيمه)) .

واعترضه ابن كمال باشا بأنّ ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر ، فإنه قال في دلائل الإعجاز[2] إنّ التنكير في ((حياة)) في قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ للدلالة على أنّ تلك الحياة قليلة .

واعلم أيضاً أنّ البعضية التي تدل عليها ((من)) هي البعضية المجردة المنافية للكلية ، لا البعضية التي هي أعمّ من أنْ تكون في ضمن الكل أو بدونه ، والدليل عليه ـ كما قاله السعد فيما علقه على التلويح ـ اتفاق النحاة على ذلك ، ﴿﴾

---

(١) المطول ـ ٤٩٩ وبهامشه كلام السيد الشريف الجرجاني في بحث ((الإطناب)) .

(٢) هذا معنى كلامه في دلائل الإعجاز ٢٨٩ ((باب اللفظ والنظم)) . والاية من البقرة ١٧٩ .

....

....

حيث احتاجوا إلى التوفيق بين ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ و﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾[1] ، إلى أنْ قالوا : لا يبعد أنْ ((يغفر)) بعض الذنوب لقوم ، و((جميعها)) لقوم ، أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم ، فتخصيص النحاة بقوم نوح غير ظاهر ، وخطاب الجميع لهذه الأمة .

ولم يذهب أحدٌ إلى أنّ التبعيض لا ينافي الكلية .

وأما بحثُ السيد فيه ـ بأنّ الرضي صرح بعدم المنافاة بينهما حيث قال[2] : ((ولو كان أيضاً خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها)) ـ غيرُ متجهٍ ؛ لأنّ كلام الرضي غير مرضي لما عرفت .

ويرشد لأنّ مدلولَ ((من)) التبعيضيةُ المجرّدةُ قولُ صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾[3] : ((وأدخل ((من)) التبعيضية صيانة لهم وكفاً عن الإسراف والتبذير المنهي عنه)) ولم ينكر عليه أحد .

وأيضاً[4] زيادة : من التبعيضية في قوله تعالى ﴿ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، فإنه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما في ضمن الكلية لضاعت تلك الزيادة ، وفاتت الدلالة على أنّ المغفور بالإيمان بعضَ الذنوب لا كلها .

---

(١) إبراهيم ـ ١٠ ، الزمر ٥٣ .

(٢) شرح الكافية ٣٢٣/٢ ((حروف الجر)) .

(٣) الكشاف ٤٠/١ تفسير سورة البقرة ـ ٣ .

(٤) أي : ويرشد أيضاً .

....

....

قل البيضاوي[1] : ((وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فإنّ المظالم لا تغفر بالإيمان)) . والعجب له أنه مع تصريحه بهذا قل في تفسير سورة نوح ((بعض ذنوبكم)) : ((هو ما سبق فإنّ الإسلام يجبّه ، فلا يؤاخذكم به في الآخرة)) حيث أخذ جبّ الإسلام عامّاً لنوعي الذنوب .

فائدة : قيل : جيء بـ((من)) في خطاب الكفرة دون المؤمنين في جميع القرآن تفرقةً بين الخطابين .

وقل البيضاوي في تفسير سورة إبراهيم[2] : ((ولعلّ المعنى فيه إنّ المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الإيمان وحيث جاءت في خطاب المؤمنين مشفوعةً بالطاعة والتجنب عن المعاصي ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم)) .

قل ابن كمل باشا : وهذا إنما يتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة على العموم ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى في سورة الأنفل ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾[3] .

فائدة أخرى : قضية كلام الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[4] : ((أنه إذا كانت ((من)) للتبعيض فهي في موضع المفعول به

---

(١) تفسير البيضاوي ٣٣٧ تفسير سورة إبراهيم ـ ١١ و المحشي نقل كلام البيضاوي بالمعنى ، وانظر الصفحة ٧٦١ تفسير سورة نوح ـ ٤ .

(٢) تفسير البيضاوي ـ ٣٣٧ تفسير سورة إبراهيم الآية ـ ١١ .

(٣) الأنفل ـ ١٠ .

(٤) الكشاف ٩٤/١ تفسير سورة البقرة آية ـ ٢٢ .

....

....

و((رزقاً)) مفعول من أجله ، و((لكم)) مفعول به لـ((رزقاً)) ؛ لأنه حينئذٍ مصدر ، قال الطيبي : وإذا قدرت مفعولاً كانت اسماً كـ((عن)) في قوله :

مِنْ عَنْ يميني مرَّةً وأمامي [1]

...)) انتهى ،

ولهذا قال بعضهم : الذي تقتضيه جزالة نظم التنزيل في مثـــل : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [2] كون ((من)) التبعيضية اسماً مبتدأ و((من يقول)) خبر ؛ إذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل .

لكن قال السيد : ((من الثمرات)) على تقدير التبعيض : مفعول به ، لا على أنّ ((من)) اسم بمعنى ((بعض)) كما قيل ، بل على أنّ تقديره : شيئاً من الثمرات ، وما يقال من أنّ معناه : فأخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى ، قال السعد في ((ومن الناس من يقول)) بعد كلام قرره : ((فالوجه أنْ يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ)) .

---

(١) عجز بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ وبلا نسبة في الأوضح ١٥٠/٢ والهمع ٣٨١/٢ ، وتمامه :

ولقدْ أراني للرماحِ دريئةً مِنْ عَنْ يَميني مرَّةً وأمامي

والشاهد فيه ((من عن يميني)) فإنّ ((عن)) اســـم بمعنى : جانب ، بدليل دخول حرف الجر ((من)) عليه ؛ لأنّ حروف الجر لا تتصل إلا بالأسماء .

(٢) البقرة ـ ٨ .

ولابتداء الغاية مكاناً ، أو زماناً ،

قوله [لابتداء الغاية] هذا هو الغالب عليها حتى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة اليه ، فكان ينبغي تقديمه .

والمراد بالغاية : المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل ؛ إذ الغاية هي النهاية ، وليس لها ابتداء ، وبهذا ظهر معنى قولهم : (إلى) لانتهاء الغاية ، قاله في التلويح .

واعترض عليه : بأنّ نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، والشيء إنما ينتهي بضده ، فكيف يكون جزءاً منه ، بل إنما يطلق على آخر جزء منه لمجاورةٍ بينه وبين النهاية .

قال الفناري : ولك أنْ تقول غاية ما في الباب أنْ تكون الغاية في المسافة مجازاً في المرتبتين ، ومثله غير عزيز .

قال الرضي [1] : ((وتعرف ((من)) الابتدائية بأنْ يحسن في مقابلتها ((إلى)) أو ما يفيد فائدتها نحو : ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)) ؛ لأنّ معنى ((أعوذ به)) : التجئ اليه ، فالباء أفادت معنى الانتهاء)) .

قوله [مكاناً] باتفاقٍ من البصريين والكوفيين .

قوله [أو زماناً] عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ، ومنع ذلك أكثر البصريين ، وأوّلوا ما يدل له .

---

(١) شرح الكافية ٣٢١/٢ .

أو غيرهما ، نحو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [١] ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾[٢] ، وللبدل نحو : ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ [٣] ،

قوله [أو غيرهما] قال الشاطبي : معتذراً عن ابن مالك[٤] حيث لم يذكر هذا :

((يمكن أنْ يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل ، وما سواه راجع اليه بالمجاز ، فكأنه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل ؛ لملازمة الأماكن لها ؛ إذ لا يقال : ((من فلان إلى فلان)) إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر)) انتهى .

قوله [﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾] مثل للابتداء مكاناً ، وقوله ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ مثل للابتداء زماناً ، وقيل التقدير : من تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلي بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان ، وقوله ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ مثل لابتداء غيرهما .

قوله [للبدل ...] أنكر قوم مجيء ((من)) للبدل وقالوا : التقدير : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة ، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما هي فللابتداء .

---

(١) الإسراء ـ ١ ، التوبة ـ ١٠٨ .

(٢) النمل ـ ٣٠ .

(٣) التوبة ـ ٣٨ .

(٤) لا داعي لاعتذار الشاطبي لأن ابن مالك في شرح التسهيل ٦٣ ذكر هذا القسم حيث قال : ((وتكون ((من)) لابتداء الغاية في غير الزمان والمكان ، كقولك : ((قرأت سورة البقرة من أولها إلى آخرها)) .

وللتعليل : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ ، وللتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو : ((ما لباغٍ من مفرّ)) ،

قوله [للتعليل] أي : عند جماعة .

قوله [﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ (1)] أي : أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدّمت العلة على المعلول للاختصاص .

قوله [وللتأكيد] هذه هي الزائدة ، وهي الدالة على التنصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ((ما جاءني من رجل)) ، أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو: ((ما جاءني من أحد)) .

والمراد من كونها زائدة : كونها في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير بين طالب ومطلوب وإنْ كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد ، كما قالوا في ((لا)) إنها زائدة في قولهم : ((جئت بلا زاد)) مع أنّ سقوطها مخل بالمعنى .

قوله [بعد نفي ...] لابدّ أيضاً أنْ يكون مجرورها نكرة ، وأنْ يكون إمّا فاعلاً نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾ ، أو مفعولاً به نحو : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ (2) ، أو مبتدأ كما مثل .

والمراد بشبه النفي : النهي بـ((لا)) والاستفهام بـ((هل)) .

وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط ، نحو ((قد كان من مطرٍ)) ، وأول هذا على التبعيض أو التبيين ،

---

(1) نوح ـ 25 .

(2) الآيتان على الترتيب من سورتي الأنبياء ـ 2 ، مريم ـ 98 .

....

....

أي : قد كان شيء هو بعض المطر ، فحذف ((شيء)) وأقيمت الصفة مقامه ، والأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ، ووافقهم ابن مالك[1].

قال المصنف في الحواشي :

وقد تزاد في معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ ، إذا كان المعنى على أنّ النسبة على سبيل النفي نحو : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[2] ؛ لأنّ المعنى : يودون أنْ لا ينزَّل عليكم من خير .

فإنّ العرب قد تدخل النفي على شيء ومرادها نفي غيره إذا صحّ استلزامه له بوجه ، ومن هذا ((ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيداً)) ؛ لأنّ معناه : ما يقول أحدٌ ذلك في علمي ولهذا تأولوا :

وما إخالُ لَدَيْنا منكِ تَنْويلُ [3]

على معنى : إخال أنْ لا تنولينا ، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب في أماليه .

---

(١) شرح التسهيل ٩/٣ ((حروف الجر)) ، وانظر شرح التصريح ٩/٢ فهناك تجد نص كلام المحشي .

(٢) البقرة ـ ١٠٥ .

(٣) البيت تقدم في ٤٤٦/٢ بحث ظن وأخواتها .

و﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾

قوله [نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [1]] قال في التصريح [2] : ((خالق)) مبتدأ ، و((غير الله)) نعته على المحل ، والخبر محذوف تقديره : لكم ، وليس ((يرزقكم)) الخبر؛ لأنّ ((هل)) لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح)) انتهى .

وقوله : ((المحل)) مبني على أنّ المجرور بحرف زائد إعرابه محلي ، وأنّ الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، بدليل فاعل المصدر المخفوض بإضافته اليه، ونحو ذلك فقد صرحوا بأنّ إعرابه محلي .

وقد أسلفنا في باب المبتدأ أنّ القياس أنْ يكون جميع ذلك من الإعراب التقديري ؛ لقولهم : إنّ الإعراب المحلي أنْ تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسمٌ معرب لكان إعرابه كذا ، وهذا لا يصح في الكلمة المعربة .

وقولهم : المانع في الإعراب المحلي قائم بجملة الكلمة ، وفي التقديري بالحرف الأخير، وأيُّ فرقٍ بين المتبع والمحكي والمدغم ـ فإنّ إعرابها تقديري ـ وبين المجرور بحرفٍ زائدٍ أو بإضافة المصدر ونحوه .

إلا أنْ يقال : لمّا كانت حركة المجرور بإضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه إعرابية استبعدوا أنْ يعربوه تقديراً ، لئلا يصير الاسم معرباً بإعرابين في محل واحد وإنْ كان أحدهما لفظياً والآخر تقديرياً ولا نظير له ، بخلاف غيره مما جعلوا إعرابه محلياً ، فإنّ حركته إما بنائية أو لا إعرابية ولا بنائية .

---

(١) فاطر ـ ٣ .

(٢) شرح التصريح ٢/٩ .

وللاستعلاء نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾

قوله [وللاستعلاء] عند الأخفش والكوفيين .

وعبّر في المغني[1] عن هذا والذي بعده بقوله : ((مرادفة على)) ((مرادفة في)) ، وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه ((من)) بمعنى هو المعنى الأصلي لحرف غيرها ، وكذا صنع في بعض الحروف كـ((في)) ، وفي بعضها كالباء جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف ، وجَمَعَ ابن مالك في الألفية بين الطريقين[2] .

ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إيهام أنّ الحرف مشترك بين تلك المعاني ، وأنه حقيقة فيها ، وليس كذلك ، بل هو مجاز إمّا في الفعل أو الحرف ، على ما ستعرفه .

قوله [﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[3]] أي : عليهم ، وخرّجها المانعون على التضمين ، أي : منعناه بالنصر من القوم ، كذا في المغني[4] ، وهو مبني على أنّ التضمين إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخر ، وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن[5] .

---

(١) عبّر ابن هشام في المغني ٣٢٢/١ بـ((مرادفة على)) عن أداء معنى الاستعلاء بـ((من)) ، وفي ٣٢١/١ عبر بـ((مرادفة في)) عن أداء معنى الظرفية بـ((من)) ، وفي ١٦٩/١ عبر بـ((مرادفة إلى)) عن أداء معنى الغاية بحرف الجر ((في)) ، وعبر بـ((مرادفة من)) عن ابتداء الغاية بـ((في)) .

(٢) قال في الألفية : ((على)) للاستعلا ، ومعنى ((في)) و ((عنْ)) ، فاستعمل ابن مالك طريق مرادفة الحرف ، فكأنه قال ((على)) ترادف ((في)) وترادف ((عن)) ، وقال أيضاً : شبّه بكاف و بها التعليل قد يُعنى ، فاستعمل التصريح بأنّ الكاف للتعليل ، ولم يقل الكاف ترادف اللام .

(٣) الانبياء ـ٧٧ .

(٤) المغني ٣٢٢/١ ((من)) .

(٥) المغني ٦٨٥/٢ .

وللظرفية نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [١] .

وهو أحد أقوال خمسة في التضمين ، والمختار منها عند المحققين إنّ اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حل مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى ((يقلب كفيه على كذا)) ، أي : نادماً على كذا ، وقد يعكس كما في : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [٢] ، أي : يعترفون به مؤمنين .

وبهذا يندفع : أنّ اللفظ المذكور : إنْ كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإنْ كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإنْ كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعمولة فيه ، فإنها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد .

قوله [وللظرفية] عند الكوفيين مكانية أو زمانية ، فالأولى كالآية التي مثل بها ، أي : ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ، والظاهر أنه لبيان الجنس مثلها في : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [٣] والثانية نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [٤] أي : في يوم الجمعة .

وأوصل في المغني[٥] معاني ((من)) إلى خمسة عشر .

واعلم أنه قال في المغني في حرف الباء [٦] : ((مذهب البصريين أنّ

---

(١) فاطر ـ ٤٠ .

(٢) البقرة ـ ٣ .

(٣) البقرة ـ ١٠٦ .

(٤) الجمعة ـ ٩ .

(٥) المغني ٣١٨/١ ـ ٣٢٣ ((من)) .

(٦) المغني ١١١/١ ((حرف الباء)) .

....

....

﴾﴾ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك . وما أوهم ذلك فهو عندهم :

إمّا مؤول يقبله اللفظ ، كما قيل في ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[1] : إنّ ((في)) ليست بمعنى ((على)) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء .

وأمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمّن بعضهم ((شربن)) في قوله :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ ....[2]

معنى ((روين)) ، و((أحسن)) في ((وقد أحسن بي)) معنى : لطف بي ، وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيون وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً)) انتهى .

وقال في الباب السادس[3] : ((الثالث عشر : ـ أي : من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ـ قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به ، ﴿﴿

---

(١) طه ـ ٧١ .

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الأشباه والنظائر ٤٤/٣ ، وبلا نسبة في المغني ١٠٥/١ وشرح ابن الناظم ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، وتمامه :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ

والشاهد واضح .

(٣) المغني ٦٥٦/٢ ((الباب السادس)) .

....

....

﴿وتصحيحه بإدخال ((قد)) على قولهم ((ينوب)) ، وحينئذٍ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقل لهم فيه : لا نسلم أنَّ هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صحَّ قولهم لجاز أنْ يقل : ((مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم)) .

على أنَّ البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أنَّ الحرف باقٍ على معناه ، وأنَّ العامل ضُمِّنَ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأنَّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف)) انتهى .

وفيه أمور : الأول : أنَّ كلامه في حرف الباء يقتضي أنَّ الذي يقول بالتضمين إنما هو البصريون ، وأنَّ الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ، ولم يتنبه أحد ممن تكلم على التضمين على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين .

الثاني : أنَّ كلامه يقتضي أنَّ البصريين يجيزون في ما أوهم نيابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الأوجه الثلاثة ، وكان ينبغي أنْ لا يصار إلى الثالث إلا حيث تعذر الأولان ، وكذا لا يصار إلى التضمين إلا حيث تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ ؛ لأنه صرح في المغني في الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثاني[1] : بأنَّ التضمين لا ينقاس ، وبه صرح ابن جني ، لكن في التصريح آخر باب المفعول معه ((أنَّ الأكثرين على أنه قياسي))[2] .﴾

---

(١) المغني ٤١٨/٢ .

(٢) شرح التصريح ٣٤٦/١ .

....

....

وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معاني الحروف أنّ إنابة حرف عن حرف لا تثبت إلا أنْ يقدّر التضمين ، فإنهم كثيراً ما يردوا شاهد الإنابة بلحتمال التضمين ، وهذا إما بناءً على أنّ التضمين قياسي أو على أنّ التجوز في الفعل أسهل ، كما أشار اليه في المغني في الباب السادس [1] ، وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الإنابة مع أنّ كلاً لا ينقاس فليحرر .

الثالث : يردُ على ما قاله في الباب السادس أنه يجوز كونُ المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين ، فإنّ مذهبهم أقلّ تعسفاً كما اعترف به في حرف الباء .

الرابع : صريح قوله ((ولا يجعلون ذلك شاذاً)) إنّ القاعدة عندهم مطردة ، فلا يحتاج بل لا يصح ما ادّعاه في تصحيحها من إدخل ((قد)) .

وقوله ((ولو صح ذلك لجاز أنْ يقل ...)) يرد عليه : أنه إنْ كان مذهبهم أنّ الإنابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ، ولا مانع منه ، وإنْ كان مذهبهم أنها تنوب سماعاً وأنّ تلك الإنابة المسموعة ليس بشاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج إلى تأويل آخر ، كما يدل عليه كلامه في حرف الباء ، فلا يلزم جواز أنْ يقل ذلك لعدم سماعه فتأمل .

وقوله ((لأنّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف)) وإليه ذهب الفخر الرازي وأتباعه استناداً إلى أنّ مفهومه غير مستقل بنفسه ، فإنْ ضمّ إلى ما ينبغي ضمّه كان حقيقة وإلا فهو مجاز في التركيب لا في المفرد ، وكلامنا في المفرد ،

---

(١) المغني ٦٥٦/٢ ((الباب السادس)) .

[وإلى] نحو : ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾ [1] و ﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [2] .

وهي لانتهاء الغاية مطلقاً نحو : ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ [3] ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [4] .

وللمصاحبة نحو : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [5] ،

ورَدَّ هذا النقشوانيُّ : بأنَّ الحرف له مدلول في الجملة بطريق الوضع ، سواء استقلَّ بنفسه أو قام بغيره ، فإنْ استعمل في ما وضع له كان حقيقة وإنْ استعمل في غيره لعلاقة كان مجازاً ، وهذا هو المختار عند أهل المعاني .

قوله [وهي لانتهاء الغاية مطلقاً] أي : زمانية أو مكانية أو غيرهما ، ولم يمثل له ، وذلك نحو : ((إلى هرقل ملك الروم)) .

---

(١) المائدة ـ ١٠٥ .

(٢) الآية وردت مرات عديدة في القرآن الكريم منها : البقرة ـ ٢٨ .

(٣) الإسراء ـ ١ .

(٤) البقرة ـ ١٨٧ .

(٥) النساء ـ ٢ .

وللظرفية نحو :

فــلا تترُكنِّــي بالوعيــدِ كــأنّني إلى النَّاسِ مَطْليٌّ بهِ القارُ أجْربُ

ولغير ذلك .

قوله [فلا تتركني بالوعيد ... [1]] الوعيد : التهديد ، والمطلي : المدهون ، وفي الصحاح [2] : ((القار : القير ، وقيّرت السفينة طليتها بالقار)) .

وقال في المغني [3] : ((وتأول بعضهم البيت على تعلق ((إلى)) بمحذوف ، أي : مطلي بالقار مضافاً إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام .

ـ أي : لأنه حذف الحال أعني : (مضافاً) ، وأدخل الباء على غير ما حقها أنْ تدخل عليه ؛ لأنه أدخلها على الضمير الذي كان مســتتراً في مطلي ، ورفع (القار) بـ مطلي ، وكان حقها أنْ تدخل على (القار) ، ورفع الضمير بـ مطلي ، وهذا على رواية رفع القار ، وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور، ولا قلب فيه ـ

وقال ابن عصفور [4] : وهو على تضـمين ((مطلي)) معنى ((مُبغّض)) ، قال : ((ولو صحّ مجيء ((إلى)) بمعنى ((في)) لجاز ((زيدٌ إلى الكوفة)) ...)) .

وفي قوله : ((لو صح ...)) بحثٌ يعلم مما أسلفناه .

قوله [ولغير ذلك] أوصلها في المغني إلى ثمانية معان .

---

(1) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ١٨ والضرائر ٢٣٥ وبلا نسبة في المغني ٧٥/١ والهمع ٣٣٦/٢ . والشاهد فيه مجيء ((الى)) بمعنى ((في)) . والتقدير : لا تتركني بالوعيد كأنني في الناس جمل أجرب .

(2) الصحاح ٦٨٥/٢ مادة ((قور)) .

(3) المغني ٧٥/١ ، ومن قوله ((أي لأنه حذف الحال ... إلى قوله : ولا قلب فيه)) كلام من المحشي للتوضيح ، ثم عاد لإكمال كلام المغني من قوله ((قال ابن عصفور ....)) .

(4) ضرائر الشعر ـ ٢٣٨ .

[و((عن))] نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ﴾ (١) ،

وهي للمجاوزة كـ((سرت عن البلد)) .

وللبعدية نحو : ﴿ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾(٢) .

وللبدل نحو : ﴿ يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ (٣) .

وللاستعلاء نحو : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾(٤) .

قوله [وهي للمجاوزة] لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى .

قوله [وللبعدية] بالباء الموحدة .

قوله [﴿ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾] أي : حالاً بعد حال ، ويحتمل أنْ تكون ((عن)) على حالها ، والتقدير : طبقاً متباعداً في الشدة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، قاله الدماميني .

قوله [﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾] أي : عليها ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل ، قاله الدماميني ، وفيه ما مرّ .

وعلى طريق المحققين فتقدير التضـــمين : فإنما يبخل مبعداً بالبخل الخيرَ عن نفسه .

---

(١) يوسف ـ ٢٩ والتوبة ـ ٤٣ .

(٢) الانشقاق ـ ١٩ .

(٣) البقرة ـ ٤٨ .

(٤) محمد ـ ٣٨ .

وللتعليل نحو : ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [1] ، ولغير ذلك .

[و((على))] نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [2] .

قوله [ولغير ذلك] أوصلها في المغني لعشرة معان [3] .

قوله [﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾] قال الزمخشري[4] : ((معنه وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ، ولكن عليها وعلى الفلك في البر والبحر)) .

قال شيخ الإسلام قاضي القضاة أبو الحسن علي السبكي رحمه الله :

((توقفت في هذا الكلام ، ونظري في شيئين : أحدهما مدلول ((وحده)) ، والثاني : ما كتبته في مسألة ((كل)) .

أما الأول : فقال النحاة في ((وحده)) : مذهب الخليل وسيبويه أنه اسم موضوع في موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : اتحاداً ، واتحاداً موضع ((موحد)) ، أو مع الفعل المتعدي نحو : ((ضربت زيداً وحده)) هو حال من الفاعل أي : ضربته في حال اتحادي له بالضرب ، ومذهب المبرد أنه حال من المفعول ، أي : ضربته في حال أنه مفرد بالضرب .

وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا ؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا ((مررت به وحدي))

---

(١) التوبة ـ ١١٤ .

(٢) المؤمنون ـ ٢٢ ، غافر ـ ٨٠ .

(٣) هي : المجاوزة ، البدل ، الاستعلاء ، التعليل ، مرادفة ((بعد)) ، الظرفية ، مرادفة ((من)) ، مرادفة الباء ، الاستعانة ، وأنْ تكون زائدة للتعريف عن أخرى محذوفة . المغني ١/١٤٧ ـ ١٤٩ .

(٤) الكشاف ٤/ ١٨١ تفسير سورة غافر الآية ٨٠ .

....

....

كما قال :

والذنبُ أخشاهُ إنْ مَـررتُ بـه وَحــدْي ....[1]

وذهب جماعة إلى أنه مصدرٌ موضوع موضع الحال ، فمنهم من قال : مصدر على حذف حروف الزيادة ، أي : اتحاده ، ومنهم من قال : مصدر لم يوضع له فعل ، وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنه منتصب انتصاب الظروف .

والمختار ما قاله ابن طلحة ، وقول سيبويه ((في حال اتحادي له بالضرب)) محمولٌ عليه ؛ لأنه إنما توحده بالضرب إذا لم يكن غيره مضروباً معه ، وقد يشارك الضارب غيره في ضرب ذلك المضروب ، ألا ترى أنك تقول ((ضربنا زيداً وحده ، وضربت وحدي زيداً وعمرا)) .

فعلم أنّ معناها إفراد ما تضاف اليه ، إما المتكلم أو المخاطب كـ((وحدك)) وأما الغائب في معنى ذلك الفعل ، وإذا جعلتها خبراً في قولك ((زيد وحده)) ، فمعناه : زيدٌ استقر وحده ، فمعنى الحصر والانفراد موجود ، ومعنى الظرفية بعيد ، لكنه تقرير نحوي ، والمعنى لا يختلف .

وإنما النظر في أنّ ((وحد)) المضاف إلى الضمير أيّ ضميرٍ كان هل هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه ؟

---

(١) جزء بيتٍ من المنسرح للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ٤٦/١ وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٩٣/١ والنكت ٢٢٣/١ ، وتمامه :

والذنبُ أخشـاهُ إنْ مـررتُ بـه وحدي ، وأخشى الرياحَ والمطـرا

والشاهد فيه ((وحدي)) حالٌ من الضمير المتصل ، أعني ((تاء)) ((مررت)) فهي الفاعل .

....

....

إذا قلت : ((ضربت زيداً وحده)) ، وأردت : لا مضروب لك سواه ، هل حصرته في ((ضربك)) أو حصرت ((ضربك)) فيه ؟ قد تبيّن أنّ المراد الثاني ، فالمحصور هو الفعل ، والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره ، وقد يكون له هو ضارب آخر .

فهذا معنى الإفراد الذي قدمنا ، والتقييد إنما هو للفعل في المفعول ، ومما يبيّن هذا أنّ الحال تقييد للفعل لا للمفعول ، وهو في قوة خبر ثانٍ ،

فإذا قلت ((رأيت زيداً راكباً)) فكأنك أخبرت برؤيته وكونه في حال الرؤية ، بخلاف قولك ((رأيت زيداً الراكب)) لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفاً له ، فـ((وحده)) إذا أعربته حالاً ظهر فيه هذا ، وإنْ أعربته ظرفاً ـ وهو بعيد ـ فكذلك ؛ لأنّ العامل في الظرف هو الفعل ، وليس تخصيص فيه للمفعول أصلاً ولا تقييد ، بخلاف الصفة .

وبذلك تبيّن لك معنى ((وحده)) ، فإذا قلت : ((أكلت من الأنعام وحدها)) فقد أفردت أكلك وحصرته فيها ، فليس لك مأكول غير الأنعام ، فكأنك قلت : ((أكلت بعض الأنعام ولم آكل شيئاً غير ذلك)) فهي في قوة قضيتين نفيٍ وإثبات ، ولهذا لم يصح أنْ تقع في صغرى الضرب الأول من الشكل الأول ؛ لاشتراط أنْ تكون موجبة .

هذا إذا قلت : ((أكلت من الأنعام وحدها)) ، فلو أدخلت حرف النفي فقلت ((ما أكلت من الأنعام وحدها)) :

....

....

﴿﴾احتمل النفي أنْ يكون لكل من القضيتين ، فلا تكون أكلت شيئاً من الأنعام بل أكلت من غيرها ، ويكون التقييد لنفي الأكل لا للأكل المنفي .

واحتمل أن يكون النفي للقضية النافية فقط ، فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها .

ويحتمل أنْ تكون قد أكلت منها ، وأنْ لا تكون .

فصارت هذه القضية بدخول حرف النفي تحتمل ثلاثة معان : أنْ لا تكون أكلت شيئاً لا منها ولا من غيرها ، أو أنك أكلت منها دون غيرها ، أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها .

وإنما احتمل هذه المعاني الثلاثة ؛ لأنك سلبت المجموع من الاثنين ، وسلبت المركب من اثنين بثلاث طرق ، هذا إذا قدّمت السلب على الفعل ، كما مثلناه ، فلو أخرته فقلت : ((الأنعام وحدها لم آكل منها)) ، هل نقول إنه كذلك كما لو قدم النفي ؟ أو نقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على ((كل)) وتأخيره عنها ؟

والذي أذوقه من قولك : ((الأنعام وحدها لم آكل منها)) أنك لم تأكل من الأنعام شيئاً وأنك قد تكون أكلت من غيرها ، ولا يحتمل أنك أكلت منها ومن غيرها ؛ لأنّ التقييد لنفي الأكل ، فنفي الأكل مقيد بالأنعام ، وليس المراد نفي الأكل المقيّد ، وإنما جاء ذلك من جهة أنّ المحكوم به في هذه القضية هو المنفي فهي في حكم المعدولة ، وأما ما سبق ففي حكم السالبة البسيطة .

إذا عرفت هذا ففي قولنا : ((على الأنعام وحدها لا تحملون)) معناه ﴿﴾

....

....

تقييد نفي الحمل بالأنعام ، لا نفي الحمل المقيد بالأنعام ، كما فهم الزمخشري ، ولابدّ أنْ يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب .

وأنه إذا تقدم النفي فهو سلب الحكم ، فإنْ كان المحكوم به واحداً انتفى ، وإنْ كان مركباً انتفى المركب ، والمركب ينتفي بانتفاء أحد أفراده .

وإذا تأخر النفي فلا يخلو إمّا أنْ يصح تسليطه على ما قبله وإعماله فيه أو لا ؟ فإنْ صحَّ واقتضت العربية إعماله فيه ـ فكما لو تقدم كقولك : ((من الأنعام وحدها لم آكل)) ـ فيحتمل المعاني الثلاثة ، كما لو تقدم ، كما قال الشاعر :

كلَّهُ لم أصنَـعِ [1]

بنصب ((كله)) ، وإنْ لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به ، فتعين ما قلناه ، سواءً اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به لعمل فيه أو لا ؟

وقولك ((على الأنعام وحدها لا تحملون)) من هذا ؛ لأنَّ ((تحملون)) والحالة هذه لا يصحُّ إعماله في ((على الأنعام)) .

وإذا تقرر ذلك فلا يصح أنْ تقول : ((على الأنعام وحدها لا تحملون)) لكن عليها وعلى الفلك ، فلذلك لم يترجح لي ما قاله الزمخشري أول ما رأيته ، ونفر طبعي منه ،

---

(١) جزء بيتٍ من الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد تقدم تخريجه في ٥٦٧/٢ بحث الاشتغال ، وتمامه :

قد أصبحت أمُ الخيـارِ تـدَّعي عـلـيَّ ذنبـاً كلّـهُ لم أصـنـعِ

والشاهد فيه صحة تسليط النفي على الكل فيمكن أن يقال : لم أصنع كله ، فيحتمل المعاني الثلاثة .

وهي للاستعلاء ، أي : العلو ، وهو حسّي ـ كما مرّ ـ ومعنوي ، نحو : ﴿ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) .

وللمصاحبة نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ (٢) .

وللظرفية نحو : ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ .

ثم عرضته على الميزان فظهر لي ما قلته لك ، وأمّا ما كتبته في مسألة ((كل)) فلا حاجة إلى ذكره هنا فإنه قد ظهر ما حاولت بيانه ، والله أعلم)) انتهى ما حرره الإمام السبكي ومن خطه نقلت ، وإنما نقلته لعزته وكثرة فوائده ، واختصرت منه شيئاً قليلاً في حكاية الأقوال في ((وحده)) .

قوله [أي : العلو] يعني : أنّ السين في الاستعلاء ليست للطلب ، ثم أنّ العلو إما على المجرور وهو الغالب كما مثل ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ (٣) .

قوله [﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾(٤)] أي : في زمن ملكه ، ويحتمل أنّ ((تتلو)) تضمّن معنى ((تتقول)) فيكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا ﴾ (٥) .

---

(١) طه ـ ٥ .

(٢) الرعد ـ ٦ .

(٣) طه ـ ١٠ .

(٤) البقرة ـ ١٠٢ وتمام الآية : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾.

(٥) الحاقة ـ ٤٤ .

وللمجاوزة نحو :

إذا رَضِيَتْ عليّ بَنُو قُشَيْرٍ

قوله [إذا رضيت ....] صدر بيتٍ لنحيف العامري عجزه :

لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضـاها [1]

وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة : اسم قبيلة ، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثاً ، ويحتـمل أنْ يكون ((رضي)) ضُمِّنَ معنى ((عطف)) ، قاله في المغني [2] .

وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو ((سخط)) .

قال في التصريح بعد نقل ما ذكـر [3] : ((وقال أبو عبيدة : إنما ساغ هذا لأنّ معناه : أقبلت عليّ ....)) انتهى .

والظاهر أنّ هذا راجع لطريق التضمين ، غايته أنه ضمّن ((رضي)) معنـى ((أقبل)) ، والفعل الذي يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدّعى تعينه ، بل الشرط صحة تسليطه على الحرف المذكور ، فتدبر .

---

(1) البيت من الوافر نسبه المحشي لنحيف العامري تبعاً لشرح التصريح ١٤/٢ ، ولقحيف ـ بن خمير ـ العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦ ، وبلا نسبـة في شرح التسهيل ٢٩/٣ . والشاهد فيه استعمال ((على)) بمعنى ((عن)) .

(2) المغني ١٤٣/١ ((على)) .

(3) شرح التصريح ١٥/٢ ((حروف الجر)) .

وللتعليل نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ ، ولغير ذلك .

[و في] نحو : ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ ﴾ [1] .

وهي : للظرفية ، أي : حلول الشيء في غيره حقيقة أو مجازاً .

قال الجرجاني [2] : فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيّز ، نحو : ((الدرهم في الكيس)) ،

قوله [﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾] في الكشاف [3] : ((وإنما عُدّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء ؛ لكونه مضمّناً معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم)) .

واعترضه المصنف في حواشي التسهيل ، بأنّ هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة : ((الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا)) فيأتي بالحمد بعد تعدية التكبير بـ((على)) .

قال الدماميني : وفيه نظر ؛ لأنّ المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني .

ثم قال المصنف : وأيضاً على الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها الأولى .

قال الدماميني : قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل .

قوله [ولغير ذلك] أوصل في المغني معانيها إلى تسعة .

قوله [والظرفية] أي : مكانية أو زمانية .

---

(١) يونس ـ ٩ ، الزخرف ـ ٧١ .

(٢) العوامل المائة ـ ١٠٠ .

(٣) الكشاف ٢٢٨/١ تفسير سورة البقرة ـ ١٨٥

والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو : ((زيد في البرية)) ، أو التحيّز نحو : ((في صدر فلان علم)) ، أو فُقدا معاً نحو : ((في نفسه علم)) .

وللمصاحبة نحو : ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾[1] .

وللسببية نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾[2] .

وللاستعلاء ، قال الجرجاني[3] : وهو قليل نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ . ولغير ذلك .

[واللام] نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ﴾[4] أي : ((له ما فيها)) ، وهي للملك نحو : ((المال لزيد)) ،

قوله [﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[5]] ((في)) هنا ليست بمعنى ((على)) ، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور .

قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني إلى عشرة[6] .

---

(١) الأعراف ـ ٣٨ .

(٢) النور ـ ١٤ .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٦١٢/٢ ـ ٦١٣ .

(٤) البقرة ـ ٢٨٤ ، وكلمة ((أي)) التي بعد الآية أضفناها لتصحيح العبارة لأنها مرتبكة .

(٥) طه ـ ٧١ .

(٦) المغني ١٦٧/١ ولها معانٍ عشرة : الظرفية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء ، ومرادفة الباء ، ومرادفة إلى ، ومرادفة من ، والمقايسة : وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، والتعويض والتوكيد .

وللاختصاص نحو : ﴿ الْجَنَّةِ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[1] .

وللاستحقاق نحو : ((النار للكافرين)) أي : عذابها .

وللتعليل نحو :

وإنّي لَتَعْرونِي لِذكْراكِ هِزَّةٌ

قوله [وللاستحقاق] فسّرها في المغني[2] : بأنها الواقعة بين معنى وذات ، نحو : ((الحمد لله)) و((الملك لله)) و((الأمر لله)) . قال : ومنه ((وللكافرين النار)) أي : ((عذابها)) .

فنبّه على أنّ اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدّر مضاف إلى ((النار)) أقيمت هي مقامه في إعرابه .

وإنما قدر ذلك ؛ لأنّ الكافرين لا يستحقون ذات النار وإنما يستحقون عذابها ، أي : فلم تجعل اللام فيه للاختصاص كما في ((الجنة للمؤمنين)) ؛ لأنّ النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً لمن شاء الله من غيرهم ، بخلاف الجنة لا تكون إلا للمؤمنين ، وتبعه الشارح في ذلك .

قوله [وإني لتعروني] صدرُ بيت لأبي صخر الهذلي عجزه :

كمَا انْتفَضَ العُصْفورُ بلّلَهُ القَطرُ[3]

ومرّ الكلام عليه في باب المفعول له .

---

(١) الشعراء ـ ٩٠ .

(٢) المغني ٢٠٨/١ اللام المفردة .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٤ السابقة في بحث المفعول له .

وللتعجب نحو : ((لله درّك فارساً)) .

وللاستعلاء نحو : ﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾ (1) .

وللقسم نحو : ((لله لا يؤخر الأجل)) .

وللعاقبة نحو :

لِدُوا للمَوتِ وَابْنوُا للخَرابِ

قوله [لله درّك] أي : ما أكثر درّك بالدال المهملة .

قوله [وللاستعلاء] حقيقة كما مثل ، ومجازاً نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (2) أي : عليها .

قوله [وللقسم] وتختص بالجلالة ؛ لأنها خلف عن التاء المثناة .

قوله [وللعاقبة] وتسمى لام الصيرورة والمآل .

قوله [لدوا للموت وابنوا للخراب] تمامه :

فكلُّكُمُ يَصيرُ إلى ذِهَابِ (3)

فإنّ الموتَ ليس علة للولادة ، والخراب ليس علة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك ، ومنع بعضهم الصيرورة في اللام

---

(1) الإسراء ـ ١٠٧ .

(2) الإسراء ـ ٧ .

(3) البيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ٤٦ وبلا نسبة في الأوضح ١٣٤/٢ والهمع ٣٦/٢ بناءً على تكملة المحشي له وهو عجز بيت منسوب للإمام علي في الخزانة ٥٢٩/٩، ٥٣٠ وتمامه :

لــهُ ملــكٌ ينــادي كــلَّ يــومٍ لِدوا للموتِ وابنوا للخرابِ

ولغير ذلك .

[والباء] ولا فرق بين أنْ تكون [للقسم] نحو : بالله لأفعلنّ وبه لتفعلن ، [وغيره] من تبعيضٍ نحو : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾ .

ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه ، وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقريره يطلب من موضعه .

قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني لاثنين وعشرين [1] .

قوله [من تبعيض] أثبته الأصمعي والفارسي وابن مالك [2].

قوله [﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾[3]] قيل : ضمّنَ ((يشرب)) معنى : يروي .

وقال الزمخشري[4] : ((المعنى : يشرب عباد الله بها الخمر ، كما تقول : شربت الماء بالعسل)) ، قال بعضهم : ((ولو كانت الباء للتبعيض لصح ((زيد بالقوم)) وتريد ((من القوم)) ، و((قبضت بالدراهم)) أي : من الدراهم ...)) انتهى .

وقد قدّمنا ما يعلم منه الجواب .

وقال الشهاب القاسمي : ((هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلاً عن اللغة من أنّ الفعل المتعدي إذا عُدّي بالباء كان المقصود التبعيض ؛ لأنّ هذا يختص بالمتعدي)) انتهى . وفيه : إنّ ((قبضت)) متعد .

---

(١) المغني ٢٠٨/١ اللام المفردة .

(٢) شرح التسهيل ٢٢/٣ ونقل قول أبي علي من كتاب التذكرة وقال إن أبا علي نسبه للأصمعي .

(٣) الدهر ـ ٦ .

(٤) الكشاف ٥٨٦/٤ تفسير سورة الدهر ـ ٦ .

واستعانةٍ نحو : كتبتُ بالقلم . وظرفيةٍ نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ (1) .

ومصاحبةٍ نحو : ادخلوا باللص . وسببيةٍ نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (2) .

قوله [واستعانة] هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة ، كما مثل أو مجازاً نحو : بسم الله ؛ لأنّ الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها ، على أحد القولين فيها .

قوله [وظرفية] زمانية كما مثل ، أو مكانية نحو ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ (3) .

قوله [أو مصاحبة] ومنه : باء البسملة على القول الأظهر عند الزمخشري (4) .

قوله [وسببية] قال الرضي(5) : ((السببية فرع الاستعانة)) ، ولذا اقتصر عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية ، وعكس في التسهيل (6) .

قال أبو حيان(7) : ((وأصحابنا فرّقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة ، فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل ، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة)) .

---

(1) القمر ـ 34 .

(2) النساء ـ 155 .

(3) القصص ـ 44 .

(4) الكشاف 4/1 تفسير البسملة .

(5) شرح الكافية 328/2 ((حروف الجر ـ الباء)) .

(6) قال في الكافية الشافية ـ انظر شرحها 357/1 :

وعـدّ بالبـا واسـتعن وألصِـقِ ومثلَ ((معْ ومن وعن)) بها انطقِ

فذكر الاستعانة دون السببية ، وقال في شرح التسهيل 20/3 : ((والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز)) .

(7) ما ذكره المحشي نص ما في الهمع 335/2 ((حروف الجر ـ الباء)) .

وتعويضٍ نحو : ((بعتُ هذا بهذا)) .

وتوكيدٍ ،

قوله [وتعويض] وتسمّى باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً كما مثل ، أو معنىً نحو : ((كافأتُ إحسانه بضعف)) .

قال في المغني[1] : ((ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2] ، وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع في : ((لن يدخل أحدُكم الجنة بعمله))[3] ؛ لأنّ المعطي بعوض قد يُعطي مجاناً ، وأمّا المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ؛ لاختلاف محمل الباءين جمعاً بين الأدلة)) .

قوله [وتوكيد] وهي الزائدة ، وزيادتها في ستة مواضع :

الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة .

والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس ، وموجب فيتوقف على السماع .

والحال المنفي عاملها عند ابن مالك[4] .

والتوكيد بالنفس والعين ، وتفصيل ذلك يطلب من المغني[5] .

---

(١) المغني ١٠٤/١ ((الباء المفردة)) .

(٢) النحل ـ ٣٢ .

(٣) مسند أحمد ٤٧٣/٢ مسند أبي هريرة .

(٤) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ((باب الأفعل الرافعة للاسم الناصبة للخبر)) .

(٥) المغني ١٠٦/١ ـ ١١١ ((الباء الزائدة للتوكيد)) .

نحو : ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ، و :

كَفَـى بجسْـمي نُحُـولاً أنَّـني رَجُـلٌ

قوله [نحو ﴿ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [1]] هذا من الزيادة الغالبة .

قال في المغني [2] : ((والغالبة في فاعل ((كفى)) ....)) .

قوله [وكفى بجسمي ...] صدر بيت للمتنبي عجزه :

لولا مُخاطبتي إيّاكَ لم تَرَنـي [3]

قال في المغني في أوائل الباب السابع[4] : ((وإنْ كان الخبر غير مقصود لذاته قيل : خبر موطّئ ؛ [ليُعلم أنّ المقصود ما بعده] ، كقـوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[5] وقوله :

كفَى بجسْـمي نُحُـولاً أنَّـني رَجُـلٌ　　　لـولا مُخَـاطبتي إيّـاكَ لم تَرَنـي

ولهذا أعيد الضمير بعد ((قوم)) و((رجل)) إلى ما قبلهما لا إليهما)) انتهى .

وبه يعلم أنه لا تغليب في الخطاب في ((تجهلون))خلافاً لما في التلخيص[6] ، وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ

---

(١) النساء ـ ١٦٦ ، يونس ـ ٢٩ ، الرعد ـ ٤٣ ، الإسراء ـ ٩٦ ، الفتح ـ ٢٨ .

(٢) المغني ١/ ١٠٦ .

(٣) البيت من البسيط للمتنبي في ديوانه ٤/٤٠٤ والمغني ١٠٩/١ والجنى الداني ٥٣ .

والشاهد فيه ((بجسمي)) فإنّ الباء فيه زائدة في المفعول ، وفاعل ((كفى)) هو المصدر المنسبك من ((أنني رجل)) ، فزاد المتنبي الباء في فاعل ((كفى)) المتعدية لواحد .

(٤) المغني ٦٦٧/٢ .

(٥) النمل ـ ٥٥ .

(٦) تلخيص المفتاح ـ ٣٥ مطبوع مع المطول .

وبدل نحو : ((ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة)) .

⇐ خلافاً لما في عروس الأفراح ولما في المغني في القاعدة الرابعة من الباب الثامن[1] ؛ لأنه مبني على أنّ ضمير ((تجهلون)) لـ((قوم)) لا لـ((أنتم)) .

وبه يعلم أيضاً ردّ قول الدماميني في الشرح المزج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء :

((وأتى بضمير الحضور في صفة ((رجل)) مع أنّ طريقه الغيبة ؛ إذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً إلى ضمير الحاضر من قوله ((إنني)) ومثله يجوز فيه الأمران ، نظراً إلى المخبر عنه والى الخبر تقول : ((أنا رجل قمت ، وأنا رجل قام)) .

قوله [وبدل] قال الشهاب القاسمي :

((كأنها تفارق باء التعويض ، بأنّ المراد بتلك ما وقع فيه مقابلة شيء بشيء ، بأنْ يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته ، والمراد بهذه أنْ يختار أحد الشيئين على الآخر ، بحيث لا يسد الآخر عنه مسد الأول ، ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين)) .

وقال السيوطي[2] : ((الظاهر أنّ باء العوض داخلة في باء البدل)) انتهى .

وفي قوله : ((بأنْ يدفع ...)) نظر لأنه لا يظهر في العوض المعنوي إلا بتكلف .

---

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٥٢/٢ ، والمغني ٦٧٧/٢ .

(٢) الهمع ٣٣٧/٢ ((حروف الجر)) .

وتعدية

قوله [وتعدية] قال حفيد الموضح في حواشيه :

((فإنْ قلت : أليست الباء للتعدية في بقية المواضع .

قلت : بلى ، ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها ، بخلاف بقية المواضع فإنها أفادتها مع شيء آخر ، فلذلك أفرد معنى التعدية وجعل قسماً على حدة)) انتهى .

وهذا يقتضي أنّ المراد بالتعدية المفردة مطلق إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم .

وفيه : أنّ التعدية بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمرٌ لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة ؛ لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، وكان يلزمهم أنْ يعدّو التعدية معنىً لكل حرف جار إذا لم يظهر له معنىً غيرها ، ولم يفعلوا ذلك .

نعم عدّ ابنُ مالك التعدية من معاني اللام [1] ، واعترضه الشاطبي بأنه لم يذكر أحدٌ من النحويين هذا المعنى في اللام في ما أعلم ، وتبع المصنفَ ابنُ مالك في التوضيح ، قال شارحه [2] : ((والأولى إسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال)) .

وهذا يدل على أنّ التعدية المعدودة من معاني الباء تعدية خاصة ، وهو الحقّ ؛ لأنّ المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا .

قال الجامي عند قول الكافية ((والتعدية)) : ((أي : جعل الفعل اللازم

---

(١) قال في الكافية الشافية ـ انظر شرحها ١/٣٥٧ ـ : والبيت موجود نصاً في الألفية .

والـلامُ للمـلـكِ وشـبـهه وفي تعديةٍ ـ أيضاً ـ وتعليـلٍ قفـي

(٢) شرح التصريح ٢/١١ ((حروف الجر)) .

نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ،

متعدياً لتضمنه معنى التصيير ، بإدخال الباء على فاعله ، فإنّ معنى ((ذهب زيد)) : صدور الذهاب عنه ، ومعنى ((ذهبتُ بزيدٍ)) : صيّرته ذاهباً ، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر ، فالحروف الجارة كلها فيها سواء ، لا اختصاص لها بحرف دون حرف))[1] .

قوله [﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[2]] فيه إشارة إلى ردّ قول المبرد والسهيلي : ((إنّ بين التعدية بالباء والهمزة فرقاً ، وأنك إذا قلت : ((ذهبت بزيد)) كنت مصاحباً له في الذهاب)) ، كما في المغني[3] .

ونوزع في ذلك بأنّه يجوز أنْ يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به ، كما وصف نفسه بالمجيء في قوله ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾[4] ، وهذا ظاهر .

قال في المغني[5] : ((وأما : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ فيحتمل أنّ الفاعل ضمير البرق)) .

ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ما ذكر اعترض على من مثّل لها بـ((مررت بالوادي)) ؛ إذ لا يصح أنْ يقال : المعنى : صيّرتُ الوادي مارا .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ـ ٣٢٤/٢ ـ ٣٢٥ ((حروف الجر ـ الباء)) .

(٢) البقرة ـ ١٧ .

(٣) المغني ١٠٢/١ حرف الباء .

(٤) الفجر ـ ٢٢ .

(٥) المغني ١٠٢/١ ، والآية البقرة ـ ٢٠ .

ومجاوزة ﴿ فَسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [1] .

وإلصاق : حقيقة نحو : ((بقلبي غرام)) أي : لصق به ، بمعنى قام به ، أو مجازاً نحو : ((مررتُ بزيدٍ)) أي : التصق مروري بمكان يقرب منه .

قوله [ومجاوزة] قيل : تختص بالسؤال كما مثل ، وقيل : لا تختص ، بدليل ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [2] .

قوله [وإلصاق] قال في المغني[3] : ((قيل : وهو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه)) ، فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره والبداءة به كما صنع في المغني .

قوله [حقيقة] وهو نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ((سطوت بزيد)) ، وما يصل الفعل اليه بدونه نحو ((أمسكت بزيد)) فإنّ الباء أفادت أنّ إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف ((امسكتُ زيداً)) ، فإنه يفيد منعه التصرف بوجهٍ ما .

قوله [نحو ((مررت بزيد))] عن الأخفش أنّ الباء فيه بمعنى : ((على)) ، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ [4] .

ورده في المغني[5] بما حاصله : أنّ كلاً من الإلصاق والاستعلاء لّما لم يكن حقيقياً فيه ، واستعمل حرف الإلصاق مع المرور أكثر من استعمل حرف الاستعلاء كان الأولى جعل الباء للإلصاق المجازي دون الاستعلاء ، وبه يندفع ما للدماميني .

---

(١) الفرقان ـ ٥٩ .

(٢) الفرقان ـ ٢٥ .

(٣) المغني ١/١٠١ .

(٤) الصافات ـ ١٣٧ .

(٥) المغني ١/١٠١ .

....

....

﴿ واعلم أنه ذكر في المغني[1] للباء أربعة عشر معنى ، فكان على الشارح أنْ يقول كما صنع في غيرها : ((وغير ذلك)) ، وإنه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل ، وقد ذكره في التسهيل ، قال في شرحه[2] : ((وهي التي يحسن في موضعها اللام غالباً نحو ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ ﴾ . ثم قال : ((واحترزت بـ((غالباً)) من قول العرب ((غضبت لفلان)) إذا غضبت من أجله وهو حي ، و((غضبت به)) إذا غضبت من أجله وهو ميت)) .

قال أبو حيان : ((ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى)) وكأنّ التعليل والسبب عندهم شيء واحد ، قال السيوطي[3] : ((هذا هو الحق)) انتهى .

وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك ؛ لأنه قال[4] : ((المعبَّر عنه هنا بالسبب هو المعبَّر عنه في القياس بالعلة)) .

لكن في الأشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي رحمه الله :

((إنّ الفرق بينهما ثابت لغة ونحواً وشرعاً . قال اللغويون : السبب كلُّ شيء يتوصل به إلى غيره ، ومن ثمّ سمّوا الجبل سبباً ، ﴾

---

(١) المغني ١٠١/١ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ٢٠/٣ والآية من النساء ـ ١٦٠ .

(٣) الهمع ٣٣٧/٢ ((حروف الجر)) ، واعلم أن المحشي نقل الكلام نصاً ، بل كما نقل السيوطي عبارات ابن مالك متصرفاً فيها نقلها المحشي كذلك .

(٤) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١٥٦/١ ((تعريف السبب)) .

....

....

وذكروا أنّ العلة : المرض ، وذكروا كلماتٍ يدور معناها على أنّ العلة أمرٌ يكون عنه أمرٌ آخر .

وذكر النحاة أنّ اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية ، وقال أكثرهم : الباء للسببية ، ولم يقولوا : للتعليل ، وذكر ابن مالك السببية والتعليل[1] ، وهذا تصريحٌ بأنهما غيران ، وذكروا أيضاً أنّ الباء للاستعانة ، وهي غيرهما .

والحاصل : أنّ الباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده أثر في وجود متعلقها إنْ صح نسبة العامل إلى مصحوبها مجازاً فباء الاستعانة نحو : ((كتبت بالقلم)) ، وتعرف بأنّها الداخلة على أسماء الآلات .

وإلا فإنْ كان المتعلق إنما وجد لأجل وجود مجرورها فباء العلة ، نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ ﴾ ألا ترى أنّ وجود التحريم ليس إلا لوجود الظلم ، وتعرف بأنها الصالحة غالباً لحلول اللام محلها .

وإنْ لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [2] ، ألا ترى أنّ إخراج الثمرات مسبَّب عن وجود الماء ، ولم يكن لأجل الماء بل لأجل مصلحة العباد .

وبهذا التقسيم علمت أنّ باء الاستعانة لا تصلح في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى .

(١) شرح التسهيل ١٩٣ .

(٢) البقرة ـ ٢٢ .

....

....

---

(٥) وقال أهل الشرع : السبب ما يحصل الشيء عنده لا به ، والعلة ما يحصل به ، وأنشد ابن السمعاني على ذلك :

أَلم تَرَ أنّ الشَيء للشَّـيء عِلّـةٌ تكونُ بهِ كالنّـارِ تُقْـدَحُ بالزَّنْـدِ

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده ، والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ، ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط ، وتنتفي الموانع ، وأمّا العلة فلا يتراخى الحكم عنها ؛ إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق ، حكاه إمام الحرمين والأبدي وغيرهما ، ووجّهوه بدلائل كثيرة .

وهو وإنْ كان في العلة العقلية ، فالشرعية مثلها إلا في عدم الإيجاب بنفسها ، ومعنى إيجاب العلة عندنا مع أنه لا إيجاب للفعل : تلازمُ العلة والمعلول ، واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر ، كما قاله الإمام في الشامل .

وقد أشار إلى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء ، فقال الغزالي : الفعل الذي له مدخل في الزهوق إنْ لم يؤثر في الزهوق ولا في ما يؤثر فيه فهو الشرط ، وإنْ أثر فيه وحصّله كالقدّ والحزّ وإنْ لم يؤثر في الزهوق ، ولكنه أثر في حصوله فهو السبب)) انتهى ملخصاً وإنما سقناه لنفاسته .

ثم أشار إلى الثاني بقوله : [أو مختص بالظاهر] أي : بخفضه ، [وهو] سبعة أيضاً :

قوله [ثم أشار إلى الثاني] أي : أشار إلى النوع الثاني ، وهو ما يجرّ الظاهر فقط .

قوله [أو مختص بالظاهر] أي : مقصور عليه لا يتجاوزه إلى الضمير ، فالباء داخلة على المقصور عليه .

قال السيد في حواشي الكشاف : ((الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي حسب مفهومه الأصلي أنْ تدخل الباء على المقصور عليه ، فيقال : ((اختص الجود بزيد)) أي : صار مقصوراً عليه لا يتجاوزه إلى غيره .

وهذا عربيّ جيد ، إلا أنّ الأكثر في الاستعمال إدخال الباء على المقصور، بناءً على أنّ تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر عن نظائره ، فاستعمل فيه مجازاً مشهوراً)) .

زاد في حواشي المطول : ((حتى صار كأنه حقيقة فيه ، وأمّا أنْ يُجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معاً ، وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ، ويقدر للمضمن فيه أخرى ، فيقال في ((نخصك بالعبادة)) : ((نميزك بها مخصصاً إياها بك)) ...)) انتهى .

وقد عرفت منه : أنّ دخولها على المقصور عليه نظراً لمفهوم الاختصاص الأصلي.

وأنّ دخولها على المقصور هو الأكثر ، فلا اعتراض عليه ، كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الألفية عند قوله ((والاسم قد خصص بالجر)) .

وأنّ السيد موافق للسعد في أنّ دخولها على المقصور أكثر ،

[رُبَّ] وهي موضوعة للتكثير والتقليل ،

☜☜ خلافاً لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر أنّ السيد والسعد اتفقا على جواز الأمرين ، واختلفا في الغالب ، فالسعد قال : ((الغالب دخولها على المقصور)) ، والسيد قال : ((على المقصور عليه)) .

قوله [رُبَّ] إنما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكّر ، وستعرف وجهه .

واعلم أنّ ((رُبَّ)) حرف زائد في الإعراب ـ أي : غير متعلقة بشيء ـ دون المعنى ؛ لدلالتها على التكثير أو التقليل ، ولا تختص من بين حروف الجر بذلك ـ خلافاً لما في المغني ـ لمشاركة ((لولا ولعل)) في لغة مَن جرّ بهما لها في هذا الحكم ، كما نص على ذلك في بحث ((لعل)) والباب الثالث [1] .

وقولُ الشُّمُنّي : المراد اختصاصها بذلك عن الحروف المشهورة دون الشاذة كـ((لعل)) ، والغير المشهورة كـ((لولا)) يوهمُ أنّ الشاذة كلها لا تتعلق .

وفيه : أنّ ((متى)) في لغة هذيل و((كي)) من الحروف الشاذة ، وظاهر كلامهم أنهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه ، فإنّ ((متى)) بمعنى : من ، و((كي)) بمعنى اللام .

وإذا علمت أنّ ((رُبَّ)) حرف زائد في الإعراب ، فمحلّ مجرورها في نحو : ((رُبَّ رجل صالحٍ عندي)) رفعٌ على الابتداء ،

وفي نحو : ((رب رجلٍ صالح لقيت)) نصبٌ على المفعولية ، ولا يجوز أنْ يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف ، أي : ((لقيته)) ؛ لأنّ في ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ،

وفي نحو : ((رب رجل صالح لقيته)) رفعٌ أو نصبٌ ، ☜☜

---

(١) المغني ٢٨٦/١ ((بحث لعل)) و ٤٤٠/٢ وما بعدها بحث ((ما لا يتعلق من حروف الجر)) .

لكن استعمالها في الأول كثير ومنه ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾

ويقدر النصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأنّ لها الصدر .

ويجوز مراعاة محله كثيراً نحو : ((رب امرأة صالحة لقيت ، ورجلاً صالحاً)) ، وإنْ لم يجز نحو : ((مررت بزيد وعمراً)) إلا قليلاً نبّه عليه في المغني[1] .

لكنه قال في الكلام على أقسام العطف[2] : ((وله ـ أي : للعطف على المحل ـ شروط ثلاثة عند المحققين : أحدهما : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح)) .

وهذا الشرط مفقود هنا ، فلعلها مستثناة ، فليحرر .

قوله [ولكن استعمالها ...] أي : وليست للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، ولا للتكثير دائماً ، خلافاً لابن درستويه وجماعة .

قوله [ومنه ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾] في الكشاف ما يقتضي أنّ هذه الآية من الثاني ، فإنه قال[3] :

((فإنْ قلت : متى يكون ودادتهم ، قلت : عند الموت أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين ، وقيل : إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار ، فإنْ قلت : فما معنى التقليل ، قلت : هو وارد على مذهب العرب في قولك : ((لعلك ستندم في فعلك)) ، وربما ندم الإنسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ،

---

(١) المغني ١٣٧/١ بحث ((رب)) .

(٢) المغني ٤٧٣/٢ ((الباب الرابع ـ أقسام العطف)) .

(٣) الكشاف ٥٦٩ ـ ٥٧٠ تفسير سورة الحجر ـ ٢ ، وكلما سطره المحشي موجود هناك مع تقديم وتأخير ، ويبدو لي أنّ المحشي تبع الشمني في نقله فذات التقديم والتأخير هناك في المنصف ٨١ بحث ((رب)) .

وَلَها صدرُ الكلامِ من بين أحرفِ الخفضِ ،

ولا يقصدون تقليله ، ولكنهم أرادوا : لو كان الندم مشكوكاً فيه أو كان قليلاً لحق عليك أنْ لا تفعل هذا الفعل ؛ لأنّ العقلاء يتحرزون من الغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ، ومن القليل كما من الكثير .

وكذلك المعنى في الآية : لو كانوا يودون الإسلام مرة فبالحري أنْ يسارعوا اليه ، فكيف وهم يودّونه كل ساعة .

وقيل : تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين ، فإنْ كانت منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا ، فلذلك قلل ، وقوله ((ولو كانوا مسلمين)) حكاية وداوتهم ، وإنما جيء به على لفظ الغيبة ؛ لأنهم مخبر عنهم ، كقولك : ((حلف بالله ليفعلنّ)) ، ولو قيل : ((ولو كنّا مسلمين)) لكان حسنا)) .

قوله [ولها صدر الكلام] ؛ لأنها وضعت للإنشاء وكلّ ما هو كذلك موضعه الصدر ؛ ولأنّ التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها في كلامٍ هي فيه وإنْ كان ذلك الكلام مبنياً على غيره ، ألا ترى أنّ ((ما)) حرف نفي له صدر الكلام ، وأنه يصح ((أنّ زيداً ما قام)) ، فاندفع أنها وقعت خبراً لـ((إنّ)) المشددة في قوله :

أمـاويَّ إنِّـي رُبَّ واحِـدِ أُمِّـهِ   قَتلتُ فلا قَتْلٌ لَدَيَّ ولا أَسْرُ [1]

---

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائي في الدرر ١١٩/٤ وبلا نسبة في الارتشاف ٤٥٨/٢ والهمع ٣٤٩/٢ ، والشاهد فيه واضح وقوع ((رب)) خبراً لـ((إنّ)) .

ولا يجرّ بها إلا فرد خاص من الظاهر ، وهو النكرة لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط ، نحو : ((رب رجلٍ وأخيه)) ،

و((أنْ)) المخففة في قوله :

تيَقّنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خَائناً ... أمِينٌ وخَوّانٍ يُخَالُ أمينَا [1]

على أنه قد يدّعى أنّ ذلك ضرورة .

قوله [ولا يجرّ بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة] علّله الرضي [2] : ((بأنّ ((رُبّ)) علم للقلة ، وإنما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين ، والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة ، أو الكثرة فقط كالمجموع ، وأمّا النكرة فللقلة والكثرة معاً نحو : ((جاءني رجل)) أي : واحد ، و((ما جاءني رجل)) أي : هذا الجنس)) انتهى ملخصا .

ويمكن أنْ يلخص منه التوجيه وإنْ قلنا إنها للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً ، ثم المراد أنه لا يجرّ بها إلا ذلك باعتبار الاستعمل الكثير ، فلا ينافيه قوله بعدُ ((وقد تجرّ ((رُبّ)) ضمير الغيبة)) .

قوله [نحو : رُبّ رجلٍ وأخيه] فـ((رجل)) نكرة لفظاً ومعنى ، و((أخيه)) نكرة معنى فقط ؛ لتأويله بالنكرة .

قال المصنف في حواشي التسهيل : ((وجواز ((رُبّ رجل وأخيه))

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٢/١ ، ٣٣٦/٣ ، والارتشاف ٤٥٨/٢ ، والهمع ٤٥٤/١ ، والشاهد واضح .

(٢) شرح الكافية ٣٣٦/٢ ـ ٣٣٢ ((حروف الجر)) .

والغالب في هذا الظاهر وصفه

شبيهٌ بقول الهذلي :

وإذا المنيّةُ أنْشَبتْ أظْفَارَها [1]

قال الدماميني : ((ووجه الجمع : أنه أضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ، ودلّ على ذلك بذكر شيء من لوازم السبع وهو الأظفار ، وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ، ودلّ على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم التنكير)) انتهى .

ولا يجوز جرّها للثاني إلا بطريق التبعية للأول ، فلو قيل : ((ربّ أخيه)) لم يجز كما في القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغني [2] .

قوله [والغالب في هذا الظاهر وصفه] هذا واضح إذا جعلت للتقليل الذي هو مدلولها ؛ لأنه إذا وصف الشيء صار أخصّ وأقل مما لم يوصف .

قال في التسهيل [3] : ((خلافاً للمبرد ومن وافقه)) .

قال المرادي[4] : ((وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تقوى ، واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، قال المصنف : ((وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح))

---

(١) صدر بيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في معاهد التنصيص ١٩٢/١ ، واللسان ١٢/ ٧٠ ((تمم)) ، وتمامه :

وإذا المنيةُ انشبتْ أظفارَها ... ألفيتَ كلَّ تَميمةٍ لا تَنفعُ

والشاهد فيه واضح مما نقله المحشي عن الدماميني .

(٢) المغني ٦٨٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٣/٣ ((حروف الجر)) .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ٧٢٠ ، وعنى بالمصنف ابن مالك ، وكلامه في شرح التسهيل ٤٨/٣ .

كما أنّ الغالب حذفُ متعلقها ،

وأنشد على ذلك أبياتاً منها قول أم معاوية :

يَـا رُبَّ قائلـةٍ غَـداً ... يَـا لَهْـفَ أُمّ مُعاويـهْ [1]

وللأول أنْ يقول : الموصوف محذوف ، أي : يا رب امرأة قائلة ، ألا ترى أنّ جميع ما في الأبيات التي استُشهدَ بها صفات)) .

قوله [كما أنّ الغالب حذف متعلقها] هذا ما ذكره في المغني في بحث ((ربّ)) حيث قال في عدّ ما تفرّد به [2] : ((وغلبة حذف معدّاها)) ، ومراده بـ((معداها)) : متعلقها ، وقال في الباب الثالث [3] :

((الرابع ـ أي : مما استثني من قولنا لابدّ لحرفِ الجر من متعلق ـ ((رب)) في : ((رب رجلٍ صالح لقيتهُ أو لقيتُ)) ؛ لأنّ مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول على حدّ : ((زيداً ضربته)) ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأنّ ((ربّ)) لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، هذا قول الرماني وابن طاهر .

وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معدّ ، فإنْ قالوا : إنها عدّت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله في المثل الأول ، وإنْ قالوا : إنها عدّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ، كما صرّح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يلفظ به في وقت)) انتهى .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة في التسهيل ٤٧/٣ والجنى الداني ٤٥١ ، وبلا نسبة في المغني ١٣٧/١ . والشاهد فيه : ((قائلة)) فإنها مجرور ((رب)) غير موصوف كما هو ظاهر .

(٢) المغني ١٣٦/١ .

(٣) المغني ٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢ .

....

....

ففي بحث ((ربّ)) مشى على كلام الجمهور ، لكن دعوى أنّ الغالب حذف المتعلق لم يذكره عن الجمهور .

لكن قال ابن يعيش : ((ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أنّ بعضهم **قال** : **لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة**)) .

ثم إنّ كلام الجمهور لا يناسب دعواه هناك : أنّ ((ربّ)) حرف جر زائد في الإعراب ، وإنما يناسب كلام الرماني وابن طاهر .

ومن ثمّ اعترضه الدماميني هناك بما حاصله : إنّ كلامه متدافع .

وقولُ الشُّمُنّي في الجواب[1] : ((مراده بـ((المعدّى)) الفعــل الذي مجرورها مفعوله)) ولا يجدي نفعا .

هذا وقوله ((لأنّ مجرورها مفعول في الثاني)) فيه أمران : الأول أنّ التعلق معمول بحسب المحل ، إلا أنْ يراد أنه مفعولٌ لفعل يتعدى بنفسه ، فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل ، بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله ((وقال الجمهور هي فيهما حرف جرٍّ معدّ)) .

ثم إنه لم[2] يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الأول ، وتعدّي الفعل بنفسه لا يمنع تعدّيه بالحرف إذا قصد معنى لا يحصل بدون

---

(١) المنصف ـ ٨٢ ((ر ب)) .

(٢) هذا جواب الشهاب القاسمي نسبه له العلامة يس في باب حروف الجر من حاشيته على الألفية التي أعمل على تحقيقها حاليا ، ولكن ((لم)) هذه غير موجودة هناك ، وهو الصحيح ، فلا ريب في كونها زائدة هنا .

ومضيّه ،

تعديه بذلك الحرف ، فإنه لو علّي هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ، ونظيره صحة قولك ((أخذت من البر)) فعديت الفعل بـ((من)) لإفادة معنى التبعيض وإنْ كان يتعدى بنفسه ، وأخذُ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولاً لمثله ، كما في : ((زيداً ضربته)) .

واعترض الدماميني على الجمهور بأنه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً في الفصيح وقد جاز ، تقول : ((رب رجلٍ وأخاه أكرمت)) ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإنْ لم تكن زائدةً في المعنى ، ولا يجوز في الفصيح ((بزيدٍ وأخاه مررت)) ، ويجاب بأنه إنما صح العطف على محل مجرورها ؛ لأنها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل .

قوله [ومضيه] أي : والغالب مضيّ متعلقها ، ومن غير الغالب وقوعه مستقبلاً ، كما في قول جحدر :

فإنْ أهْلَكْ فرُبَّ فتىً سَيبكي ... عَليَّ مُهَذبٍ رَخْصِ البنانِ [(١)]

ووقوعه حالاً كقوله : ((ربّ امرئ في وقتنا مستريحُ)) [(٢)] .

وهذا ما مشى عليه في المغني .

---

(١) البيت من الوافر لجحدر بن مالك في شرح التسهيل ٤٧/٣ والجنى الداني ٤٥٢ وبلا نسبة في المغني ١٣٧/١ . والشاهد فيه وقوع متعلق ((رب)) مستقبلاً وهو قوله ((سيكي)) .

(٢) هذا النص يصلح أنْ يكون شطر بيتٍ من الشعر ، ولكن لم أعثر عليه فيما بين يدي من المصادر ، ولكن ابن مالك في شرح التسهيل ٤٨/٣ قال : ((وقد يكون ما وقعت عليه ((ر ب)) حالاً كقولك لمن قال : ((ما في وقتنا امرؤ مستريح)) : ((رب امرئ في وقتنا مستريح)) ....)) ، وظاهره أنه مثل وليس من الشعر في شيء .

وقد تحذف فيجب بقاء عملها ، وذلك بعد الواو كثير ، كقوله :

وليلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ

ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين أنه يجب مضيه ، وبيت جحدر مؤول على حكاية حالٍ ماضية ، هذا إنْ جعل ((سيبكي)) جواب ((إنْ)) وأمّا إنْ جعل صفة مجرورها وحذف الجواب ـ أي : لم أقض حقه ـ فلا يبقى في البيت حجة .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أنْ يكون حالاً ، ومنع أنْ يكون مستقبلاً ، قل فلا يجوز : رب رجل موصوف بهذا الوصف .

قوله [وليلٍ كموج البحر ...] صدر بيتٍ لامرئ القيس عجزه :

عليّ بأنواعِ الهُمومِ لِيَبْتلي[1]

والشاهد في ((وليلٍ)) حيث حذف ((ربّ)) فيه بعد الواو ، أي : ربّ ليلٍ كموج البحر في كثافة ظلمته ، و((أرخى سدوله)) : صفة لليل ، أي : ستوره ، وقوله ((ليبتلي)) أي : لينظر ما عندي من الصبر والجزع أو ليعذبني ، وأصله ليبتليني فحذف المفعول .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥١ وشرح التسهيل ٥٥/٣ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٨٨ والمغني ٣٦١/٢ . والشاهد واضح .

وبعد الفاء قليل ، كقوله :

فمثلِكِ حُبْلى قدْ طَرَقتُ ومُرضِعٍ

وبعد ((بل)) أقل ، كقوله :

بلْ بَلَدٍ ملءَ الفجاجِ قَتَمُه

قوله [فمثلك حبلى ...] صدر بيت لامرئ القيس عجزه :

فألهيتُها عنْ ذي تمائمَ مُغيلِ [(١)]

والشاهد في قوله ((فمثلك)) حيث حذف ((رب)) فيه بعد الفاء ، ومعنى طرقت : أتيتها ليلاً ، ومعنى ((ألهيتها)) شغلتها ، والتمائم : التعاويذ ، واحدتها تميمة والـ((مغيل)) ـ بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف ـ وهو المُرْضَعُ وأمه حبلى ، أو الذي يرضع وأمه تجامع ، وأمّا الغيلة بكسر الغين فهي التي تؤتى وهي ترضع ، أو حامل ، ويروى : ((محول)) على الأصل والقياس ((محيل)) .

قوله [بل بلدٍ ...] صدر بيت لرؤبة عجزه :

لا يُشترى كِتانُهُ وجَهْرَمُهْ [(٢)]

والشاهد في قوله ((بل بلد)) حيث حذف ((رب)) بعد ((بل)) ، أي : بل ربّ بلدٍ ، و((الفجاج)) : الطرق ، والـ((قتم)) : الغبار ، وقوله ((جهرمه)) أصله ((جهرميّه)) بياء النسب ، وهي بُسُطُ شَعرٍ تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم ، أو جعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٤٧ والجنى الداني ٧٥ وشرح الشذور ٢٨٩ . والشاهد في قوله : ((فمثلك حبلى)) فقد حذف ((رب)) وأبقى عملها .

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه١٥٠ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٩٠ والهمع٣٨٣/٢ . والشاهد واضح .

وقد تَجرُّ ((رُبَّ)) ضميرَ الغيبة ، فيلزم إفراده ، وتذكيره ، وتفسيره بتمييز مطابقٍ للمعنى نحو : ((ربَّهُ رجلاً ، أو امرأة ، أو رجلين ، أو رجالاً ، أو نساءً)) .

[ومذ ومنذ]

وبقي أنّ ((ربّ)) تحذف من غير أنْ يتقدمها حرف وهو قليل ، كقوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ [1]

أي : ربّ رسمِ دارٍ ، وقد جعل في التوضيح [2] : ((الحذف بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد ((بل)) قليلاً ، وبدونهن أقل)) .

قوله [وقد تجر ((ربّ)) ضمير الغيبة] اختلف في هذا الضمير ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون ، وقيل : نكرة ، واختاره الزمخشري وابن عصفور ؛ لأنه عائد على واجب التنكير .

قوله [فيلزم إفراده ...] استغناءً بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين ، وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظاً نحو : ((ربّها امرأة وربّهما رجلين وربّهم رجالاً وربّهنّ نساء)) .

قوله [ومذ ومنذ] لأنهما لمّا اختصّا بالوقت اختصا بالظاهر الأظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص .

---

(١) صدر بيت من الخفيف لجميل بثينة في ديوانه ٥٢ وشرح التصريح ٢٣/٢ وبلا نسبة في الهمع ٢٧٦/٢ ، ٢٨٥ . وعجزه : كدتُ أقضي الحياة من جلله . والشاهد فيه قوله : ((رسم)) فإنه مجرور بـ((رب)) محذوفة مع عدم تقدم حرف عليها .

(٢) الأوضح ١٦١/٢ ـ ١٦٥ . ((حروف الجر)) .

ولا يُجَرُّ بهما إلا نوعٌ خاص من الظاهر ، وهو الزمن المعيّن غير المستقبل ،

قوله [ولا يجرّ بهما إلا نوعٌ خاص ...] قد يوجّه : بأنّ معناهما إذا كانا اسمين لوقت فخصّا بجرّ الأوقات ؛ للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين ، وأمّا قولهم : ((ما رأيته مذ أنّ الله خلقه)) فتقديره : مذ زمن أنّ الله خلقه .

قوله [المعيّن] خرج المبهم ، فلا يقال : ((مذ أو منذ يوم أو غد)) ؛ لأنهما إنما يدخلان على الوقت الذي يجاب به ((متى و كم)) ، وهذا إذا لم يكن معدوداً نحو ((ما رأيته منذ يومين)) ، ولهذا قال المصنف في الحواشي : شرط الوقت أنْ يكون معدوداً أو معرفا .

وقال : ((وكالزمان ما يسأل به عن الزمان ، بشرط أنْ يكون مما يستعمل ظرفاً ، يقال : ((ما رأيته منذ ثلاثة أيام)) ، فتقول : ((منذ كم)) ، ويقال : ((ما رأيته منذ يوم الجمعة)) ، فتقول ((منذ متى ، ومذ أي وقتٍ)) ، ولا يجوز ((مذ ما)) ؛ لأنّ ((ما)) لا تكون ظرفاً ، وأجازه بعضهم ؛ لأنّ ((ما)) قد تشبّه بالظرف ، ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو : ((سبحان ما سخركنّ لنا ، و سبحانَ ما سبّح الرعد بحمده)) .

وقال : ((وشرط الوقت أيضاً التصرف ، فلا يجوز : ((مذ سحر)) تريد به سحراً بعينه ،؛ لأنه لا يتصرف ، فلا يجر ولا يرفع .

ماضياً كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو : ((ما رأيته مذ يوم الجمعة)) ، أو حاضراً وهما فيه للظرفية نحو : ((ما رأيته منذ يومنا)) .

قال في الجامع : ((ولك رفع تاليهما خبراً عنهما ،

قوله [ماضياً] هذا مع المعرفة كما مثل ، فإنْ كان المجرور بهما نكرة معدودة كانا بمعنى ((من وإلى)) .

بقي هنا شيء ((وهو أنّ عاملهما إذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أنْ يكون فعلاً ماضياً كما في أمثلتهم ؟ أو يجوز أنْ يكون فعلاً مضارعاً منفياً بـ((لم)) ، أو غير منفي بمعنى الحال ، وأمّا إذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع ؛ لأنهما لا يدخلان على المستقبل ، وأمّا فعل الأمر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظراً إلى المطلوب به ، واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحرر أمرها)) . كذا بخط شيخنا الغنيمي بهامش الأشموني .

قوله [ولك رفع تاليهما خبراً عنهما] سوّغ الابتداء بهما أنهما معرفتان بمعنى ((الأمد أو المدة)) ، وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب[1] ، وصرح بأنه مذهب المحققين .

قال الدماميني : وهو مشكل بعدّه ((مذ ومنذ)) في الظروف ؛ لأنّ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين .

ويمكن الجواب بأنه لا يلزم التنافي إلا لو صرّح بأنهما ظرفان لا يتصرفان ، ومجرد عدّهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية فليتأمل .

---

(١) شرح الكافية ١١٧/٢ تجد كلام ابن الحاجب واضحاً في بحث الظروف .

....

....

نعم قال المرادي[1] : ((لا تكون ((مذ ومنذ)) عند الأخفش إلا مبتدأين)) ، فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليهما اسم مفرد ، وقال الأخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما ، ومعناهما ((بين وبين)) مضافين ، فمعنى ((ما لقيته مذ يومان)) : ((بيني وبين لقائه يومان)) .

وقيل : هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أي : مذ كان أو مذ مضى يومان ، وعليه يكون الكلام كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين، وعلى القولين قبله يكون كلامين ، وتكون جملة ((مذ)) لا محل لها ؛ لأنها جواب سؤال مقدر تقديره على الأول : ((ما أمد ذلك)) ، وعلى الثاني : ((ما بينك وبين لقائه)) .

وقال السيرافي في موضع الحال ، والرابط موجود بحسب المعنى وإنْ لم يكن موجوداً لفظاً ؛ لأنّ المعنى ((بيني وبين لقائه يومان)) .

قال ابن الصائغ في رسالته في بيان ((منذ ومذ)) : ((واعلم أنّ من أعرب ((منذ ومذ)) : مبتدأين ينبغي أنْ يعدّهما في ما يجب فيه تقديم المبتدأ ، ومن أعربهما خبرين ينبغي أنْ يعدّهما في ما يجب فيه تقديم الخبر)) .

وهو شيء خطر لي ، ولكن يحتاج ذلك إلى تعليل ، ويمكن تعليله بقلة تمكنهما ، وبأنّ الكلام معهما جرى مجرى المثل ، وأحسن من ذلك أنهما إذا كانا حرفي جر يلزم تقديمهما على المجرور ، فيلزم تقديمهما إذا كانا اسمين .

---

(١) توضيح المقاصد ٣٦٥/١ ، وقد عزا المرادي للأخفش القول بظرفية مذ ومنذ في توضيح المقاصد ٣٦٤/١ ، وبعض كلام المحشي مقتنص من شرح التسهيل للمرادي ٤٩٤ ((باب الظروف)) .

فمعناهما الابتداء أو الأمد ، ويردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة)) [1].

[والكاف] وهي

قوله [فمعناهما الابتداء] إنْ كان الزمان ماضياً ، وقوله : ((أو الأمد)) إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً .

تنبيه :

قال المصنف في التذكرة : ((كان يخطر لي أنّ قائلاً قد يقول : لا دليل على حرفية ((مذ ومنذ)) ، بل قد تثبت إسميتها إذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية ، فليحكم عليهما حالة الجر بأنهما اسمان أضيفا إلى ما بعدهما وهو مفرد ، كما يضافان إلى الجملة ،حتى رأيته منقولاً)) انتهى ومن خطه نقلت .

قوله [والكاف] ؛ ((لأنّ دخولها على الضمير يؤدي إلى اجتماع الكافين ، نحو ((كك)) فطرد المنع)) ، قاله الرضي [2].

وعلله الجامي [3] : ((بالاستغناء عنها بـ((مثل)) ونحوه)) .

ولا يخفى ما فيه ؛ إذ يرد عليه : أنه هلا استغنى بـ((مثل)) ونحوه في المظهر أيضاً.

ويُجاب : بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالباً إلى لفظ قوي يتصل به .

وفيه : أنّ الضمير جُرَّ بغير الكاف ، إلا أنْ يقال : المناسبة لا يلزم اطرادها .

---

(١) الجامع ـ تحقيق المرميل ـ ١٣٦ .

(٢) شرح الكافية ٣٤٤/٢ ((حروف الجر)) . والجملة في هامش الشرح على أنها نسخة أخرى .

(٣) شرح الكافية ـ الجامي ٣٣٣/٢ ((حروف الجر)) .

للتشبيه نحو : ((زيدٌ كالأسد)) .

وللتعليل نحو : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [1] .

وللتوكيد نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ،

قوله [للتشبيه] أي : لبيان أنّ شيئاً له مشاركة مع مدخوله في شيء .

قوله [وللتعليل] أثبته قوم ومثلوه بالآية التي مثل بها الشارح ، ونفاه الأكثرون وأجابوا بأنّ في الآية وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة ﴿ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [2] .

قوله [وللتوكيد] هي الزائدة ، واشترط في التسهيل [3] لزيادتها : أمن اللبس .

قوله [نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [4]] أي : ليس مثله ؛ إذ لو لم يكن المعنى كذلك بل : ((ليس شيء مثل مثله)) لزم المحال وإثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً .

وقيل : الكاف غير زائدة بل الزائدة ((مثل)) ، كما زيدت في ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ ﴾ [5] ، وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير .

---

(1) البقرة ـ ١٩٨ .

(2) القصص ـ ٧٧

(3) شرح التسهيل ٣/٣٧ .

(4) الشورى ـ ١١ .

(5) البقرة ـ ١٣٧ .

ولغير ذلك .

وجرُّها للضمير شاذ .

﷼ قال في المغني [1] : ((والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت)) ، وقيل : غير ذلك .

قال الشهاب القاسمي : وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها ، إلا أنْ يقال مآل الاحتمالات واحد ، أو يقال : إذا صحّ إرادة كلٍ لم يضر الاحتمال .

قوله [ولغير ذلك] أوصل معانيها في المغني إلى خمسة [2] .

قوله [وجرّها للضمير شاذ] كقوله :

وأمُّ أوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا [3]

وجعل ذلك في التوضيح [4] ضرورة ، والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة ، وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين .

ثم إنّ الشارح قصد بذلك الجواب عمّا يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر .

---

(١) المغني ١٨٠/١ ((الكاف المفردة)) .

(٢) المغني ١٧٦/١ وما بعدها .

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، والأوضح ١٢٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٣/٣ . والشاهد فيه دخول كاف التشبيه على الضمير ضرورة .

(٤) الأوضح ١٢٤/٢ .

[و] كذلك [حتى]

قوله [وكذلك حتى] لا يخفى أنّ ((حتى)) من السبعة التي تختص بالظاهر ، فهي معطوفة على ((ربّ)) أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات إذا تكررت ، والشارح لم يقدّر في كلام المصنف لفظ : ((كذلك)) إلا فيها ، ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضاً أنّ جرها للضمير كقوله :

أتتْ حتّاكَ تَقصِدُ كُلُّ فَجٍّ ... تُرجّي منكَ أنّها لا تَخيبُ [1]

شاذ ، فجعل قوله ((وكذلك حتى)) مرتبطاً بقوله قبله في الكاف : ((وجرها للضمير شاذ)) .

وعلل اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بيّن ذلك في المغني[2] .

وعلله ابن الحاجب بما معناه[3] : أنها لو دخلت على المضمر لم يخلُ من أنْ تبقى ألفها أو تقلب ياء ، وكلاهما لا يستقيم ، فتعذر دخولها على المضمر .

أما الأول وهو بقاء ألفها فلا سبيل إليه ؛ لأنّ القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياءً إذا اتصل بها مضمر نحو : ((إليه وعليه ولديه)) .

ولا سبيل إلى الثاني وهو قلب ألفها ياءً ؛ لأنّ القاعدة أن المضمر لا يغيّر الكلمة إلا لحاجة ، ولا حاجة هنا ، فإنهم استغنوا عن ((حتى)) بـ((إلى)) .

وعليه سؤال وجواب في الدماميني .

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في المغني ١٢٣/١ ، وشرح التصريح ٣/٢ ، والهمع ٣٤١/٢ والشاهد فيه دخول ((حتى)) على الكاف الضمير .

(٢) المغني ١٢٣/١ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٥/٢ ((حروف الإضافة)) .

وهي : لانتهاء الغاية مطلقاً ، ولا تكون جارّة إلا آخراً أو متصلاً بآخر ، فلا يقال : ((سهرت البارحة حتى نصفها)) .

قل الشهاب القاسمي : ولي في دعوى عدم الحاجة نظر ؛ لأنّ التوسعة في طرق التعبير المؤدية إلى التسهيل ودفع المشقة ، ولهذا نظروا إلى ذلك في مواضع المترادفات ففيه حاجة أيّ حاجة .

وعلله الجامي[1] : بأنها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب ؛ لجواز وقوعهما بعدها .

قوله [لانتهاء الغاية مطلقاً] أي : زمانية أو مكانية .

وبقي من معانيها أنها تكون للتعليل وبمعنى ((إلا)) الاستثنائية ، وكأنه لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب .

قوله [ولا تكون جارة إلا آخراً ...] اعتمد في التسهيل [2] خلافه .

وفي المغني[3] : ((والشرط الثاني ـ أي : من شرطي ((حتى)) ـ خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أنْ يكون المجرور آخراً نحو : ((أكلت السمكةَ حتى رأسِها)) ، أو ملاقياً لآخر جزءٍ نحو : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ، ولا يجوز ((سرتُ البارحة حتى ثلثها أو نصفها)) ، كذا قاله المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أنّ ذلك لم يقل به إلا الزمخشري

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ٣٢٣/٢ ((حروف الجر)) .

(٢) قل في التسهيل ٣٥/٣ : ((ومجرورها ... ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك)) .

(٣) المغني ١٢٣/١ ـ ١٢٤ ((حتى)) ، وكلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/٣ ، والزمخشري في شرح المفصل ٤٩٣/٣ ((باب ـ حتى ـ معناها منتهى ابتداء الغاية)) .

ثم إنْ كان ما بعدها اسماً غير داخل في ما قبلها :

إمّا لكونه غير جزء له نحو : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ ، أو لكونه جزءً لـ((يوم)) لم يقع الفعل عليه نحو : ((صمتُ الأيّام حتى يوم العيد)) ، فالجر بها متعين .

وإنْ كان جزءً مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو : ((صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء)) ، فالجرّ بها جائز ، ويجوز العطف .

واعترض عليه بقوله :

عَيَّنَتْ لَيلَةً فمَا زِلتُ حتَّى نِصْفِها رَاجياً فعُدتُ يَؤوسَا [1]

وهذا ليس محل الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإنْ كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به)) .

وناقشه الدماميني : بأنها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك .

قوله [فالجرّ بها متعين] أي : ويمتنع العطف ، أمّا في الأول ؛ فلأنّ ((حتى)) إنما يعطف بها بعضاً على ((كل)) ، وأما في الثاني ؛ فلأنّ العطف بها يراد به إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها ، وهو هنا متعذر .

---

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل٧٣/٣ والمغني ١٢٣/١ والهمع ٣٤٠/٢ .

والشاهد فيه : على رأي ابن مالك أن ((حتى)) بمعنى ((إلى)) ومجرورها ((نصفها)) لا هو آخر الليل ولا ملاقٍ لآخر الليل ، هذا واعلم أن ابن مالك له رأي آخر ، ففي شرح الكافية الشافية ٣٥٩/٢ قال : ((ولا يجر بـ((حتى)) إلا آخر أو ما اتصل بآخر ....)) .

فائدة : متى دلّت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به ، وإلا فأقوال ، أصحّها الدخول مع ((حتى)) دون ((إلى)) حملاً على الغالب ؛ لأنّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول في ((إلى)) والدخول في ((حتى)) ، فإنْ كانت ((حتى)) عاطفة دخلت اتفاقاً ؛ لأنها بمنزلة الواو .

[**والواو**] أي : واو القسم نحو : ((والله والنبي والكعبة)) ، وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين .

[**والتاء**] أي : تاؤه ، ولا يجرّ بها إلا لفظا ((الله ورَبّ)) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، نحو : ((تالله ، وتربّ الكعبة ، وتربي لأفعلنّ)) ، وقولهم : ((تالرَّحمن ، وتحَيَاتك)) نادر .

قوله [أصحها الدخول مع ((حتى))] زعم الشهاب القرافي أنه لا خلاف في وجوب ما بعد ((حتى)) ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور .

قوله [والواو] إنما اختصت بالظاهر حطّاً لها عن رتبة أصلها ـ وهو الباء ـ بتخصيصها بأحد القسمين ، وخص الظاهر لأصالته .

قوله [ولا يجرّ بها إلا لفظا الله ...] أي : فهي مختصة بظاهر معيّن ، وذلك حطٌ لمرتبتها عن مرتبة أصلها ـ الذي هو الواو ـ بتخصيصها ببعض المضمر ، وخص منه ما هو أصل بباب القسم ، وهو اسم الله تعالى وما ألحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم .

ومن حروف الخفض : ((خلا وعدا وحاشا)) وقد مرّ الكلام عليها .

ومنها أيضاً ((لعل ومتى وكي

قوله [وقد مرّ الكلام عليها] أي : في باب الاستثناء .

قوله [لعل] أي : في لغة عقيل ، كقوله :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّـلَكُمْ عَلَيْنـا بشَـيءٍ [1]

ومجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ لتنزيل ((لعل)) منزلة الجار الزائد ، بجامع عدم التعلق بعامل .

قوله [ومتى] أي : في لغة هذيل ، وهي عندهم بمعنى ((من)) الابتدائية ، سمع من بعضهم : ((أخرجها متى كُمّه)) ، أي : من كُمِّهِ .

قوله [وكي] إنما يجرّ بها ثلاثة أشياء ((ما)) الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء ((كيمه)) ، و((ما)) المصدرية وصلتها كقوله :

.... فإنّمـا يُرادُ الفَتى كيَما يَضـرُّ ويَنفـعُ [2]

أي : للضر والنفع ، و((أنْ)) المصدرية وصلتها نحو ((جئت كي تكرمني)) إذا قدرت ((أنْ)) بعدها .

---

(١) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأوضح ١١٨/٢ ، وابن عقيل ٥/٣ ، وابن الناظم ٢٥٦ ، وتمامه :

لعـلَ اللهِ فضّـلَكُم عَلَيْنـا بشـيءٍ أنّ أمّكُـمُ شَـريمُ

والشاهد جر لفظ الجلالة بـ((لعل)) لفظاً مع رفعه محلاً بالابتداء .

(٢) جزء بيت من الطويل مختلف في نسبته بين النابغة الذبياني والجعدي في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١ وللنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٦ وللنابغة ((بدون نسبة)) في شرح التصريح ٣/٢ ، وتمامه :

إذا أنـتَ لم تَنْفَـعْ فضُـرَّ فإنّمـا يُرادُ الفتـى كيمـا يَضـرُّ ويَنفـعُ

والشاهد فيه جر ((ما)) المصدرية بـ((كي)) .

ولولا)) ، وإنما أسقطها ؛ لأنَّ الجر بها شاذ .

تنبيه : قال ابن عصفور في شرح الجمل [1] : ((حروف الجر على أربعة أقسام : قسمٌ لا يستعمل إلا حرفاً ، وقسمٌ يستعمل حرفاً واسماً وهو ((مذ ومنذ وعن

قوله [ولولا] أي : إذا وليها ضمير غير مرفوع ، نحـو : ((لولاي ولولاك ولولاه)) عند سيبويه والجمهور ، فإنهم قالوا إنها جارة للضمير ومختصة به كما اختصت ((حتى)) والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور بها رفعٌ بالابتداء ، والخبر محذوف .

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ و((لولا)) غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا في ((ما أنا كأنتْ)) .

ويُرَدُّ بأنَّ النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة ؛ لشبهها بالأسماء الظاهرة ، وكأنه في التوضيح[2] جنح لكلام الأخفش فلم يعدها في حروف الجر .

قوله [وهو مذ ومنذ] تقدم الكلام عليهما .

قوله [وعن] وذلك إذا دخلت عليها ((من)) كقوله :

من عَنْ يَميني مَرَّةً وأَمَامي [3]

فـ((عن)) اسم بمعنى ((جانب)) ؛ لأنَّ حروف الجر مختصة بالأسماء .

---

(١) شرح الجمل ٤٧٧/١ ((حروف الخفض)) .

(٢) أنظر الأوضح باب حروف الجر فإنَّ ابن هشام لم يعد ((لولا)) معها .

(٣) البيت تقدم تخريجه في الصفحة ١٥٧ السابقة فراجع .

وكاف التشبيه)) ، وقسمٌ يستعمل حرفاً وفعلاً وهو ((حاشا وخلا)) وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو ((على)) ...)) انتهى .

وكـ((خلا)) : ((عدا)) كما مرّ .

قوله [وكاف التشبيه] الصحيح أنّ إسميتها خاصة بالشعر كقوله :

يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمّ [(1)]

فرع : ((ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به)) إنْ نصبت ((شبيهاً)) ، فإما عطف على الكاف على أنها اسم ، أو على محل الجار والمجرور إنْ جعلتها حرفاً ، فإنْ خفض المعطوف فقد نفي أنْ يكون كشبيه عمرو ، فأثبت له شبيهاً ، وإنّ ((زيداً)) لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه ، كذا قاله سيبويه والأخفش .

وأجاز الفارسي أنْ لا يكون أثبت له شبيهاً ، وذلك على زيادة الكاف .

وقل الأخفش : إذا نصبت لم تثبت له شبيهاً ، وهذا الذي قاله نص عليه سيبويه .

قل المصنف في هامش الألفية : ((لينظر في فائدة النصب فإنّ قولك : ((ما زيد كعمرو)) ينفي المشابهة ، فكيف جاز ((ولا شبيهاً)) وهو بتقدير : ولا هو شبيهاً)) انتهى .

وفيه : دلالة على أنّ إسمية الكاف لا تختص بالشعر .

قوله [وهو ((على))] أمّا حرفيتها فتقدمت ، وأمّا إسميتها فإذا دخلت

---

(1) الرجز بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٢٦٦ ، والأوضح ١٤٧/٢ ، والجنى الداني ٧٩ .
والشاهد على كون الكاف اسماً دخول حرف الجر عليها .

وفي الخبيصي : أنّ اللام جاءت فعـــلاً في قولك : ((لِ زيداً)) ، و((مِنْ)) كذلك ، إذا كان أمراً من ((مَانَ يَمِينُ)) ، و((إلى)) اسماً بمعنى النعمة ، و((في)) فعل أمر لمؤنث من ((وَفَى يَفي)) ، واسماً من الأسماء الستة .

= عليها ((من)) كقوله :

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعْدَ ما تمَّ ظِمؤها [(١)]

فـ((على)) اسم بمعنى ((فوق)) ، وأمّا فعليتها فنحو : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [(٢)] فـ((علا)) فعل ماض من العلو .

قوله [و((من)) إذا كانت أمراً ...] قد مرّ أنّ الطيبي جعل ((من)) التبعيضية اسماً ، فالأدوات التي ترد اسماً وفعلاً وحرفاً ثلاثة ((على ومن وفي)) .

---

(١) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ١١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٤٧٠ ، وشرح ابن الناظم ٢٦٦ ، وتمامه :

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعْـدَ مـا تمَّ ظمؤهـا تَصِلُّ وعنْ قَـيضٍ ببَيـداءَ مَجهـلِ

والشاهد فيه ((من عليه)) فإنّ ((على)) هنا اسم بمعنى ((فوق)) لدخول ((من)) عليه .

(٢) القصص ـ ٤ .

[الإضافة]

ولمّا فرغ من القسم الأول أخذ يتكلم على الثاني فقال :

[**أو بإضافة اسم**] أي : يخفض الاسم بما مرّ ، أو بسبب إضافة اسم اليه ؛ إذ العامل في المضاف اليه هو المضاف ، كما في الأوضح[1] وغيره ، وهو الأصح ؛ لاتصال الضمير المضاف اليه به ، وهو لا يتصل إلا بعامله ، لا الإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافاً للأخفش ، ولا الحرف المقدر خلافاً لبعضهم .

قوله [إذ العامل في المضاف اليه هو المضاف ...] علة لجعل الباء في قول المصنف ((أو بإضافة)) للسببية لا للاستعانة التي يعبّر عنها بباء الآلة ، وهذا إنما يأتي على الفرق بينهما ، و قد مرّ ما يتعلق به .

قوله [كما هو ظاهر عبارته] لأنه المناسب لقوله أولاً بـ((حرف)) .

قوله [ولا بالحرف المقدر] أي : الذي ناب عنه المضاف ، كما في التصريح[2] .

وفيه : أنه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه ، وقوله ((خلافاً لبعضهم)) هو ابن البلاذش . وردّ هذا القول : بأنّ الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة أو نادر كلام . وبقي قول رابع ذهب إليه الزجاج : أنّ العامل معنى اللام .

---

(١) الأوضح ١٦٧/٢ ((الإضافة)) .

(٢) شرح التصريح ٥٢/٢ ((الإضافة)) .

والإضافةُ : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ،

قوله [والإضافة إسناد ...] أي : لغة واصطلاحاً ، وأمّا لغة : فهي الإلصاق والإمالة قال امرؤ القيس :

فلمّـا دَخَلْنَـاهُ أضَـفْنا رِحَالَنَـا إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَديدٍ مُشطَّبِ [١]

ومراده بالإسناد : ضمّ كلمة إلى أخرى مطلقاً ، لا المقيد بكونه على وجه الفائدة ، الذي سبق أول الكتاب ، وإلا لم يصح الحد ؛لأنه حينئذٍ مباين للمحدود ، ولا فرق في المسند بين أنْ يكون جامداً أو مشتقا .

وقال ((إلى غيره)) ولم يقل : ((إلى اسم غيره)) ؛ لأنّ الثاني من جزأي الإضافة قد يكون جملة نحو : ((قمت حين قمت)) ، وقد يكون موصولاً حرفياً وصلته نحو : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾[٢] ، ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾[٣] ، لكنه قدر في شرح الحدود لفظ ((اسم)) ، فقال : ((إلى اسم غيره)) ، ثم قال : ((ولو تأويلا)) .

ثم إنّ قوله ((إسناد اسم إلى غيره)) : جنس شامل للمحدود ، مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثاً عن الأخرى أو وصفاً لها أو غيره ذلك .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٥٦ وشرح الشذور ٢٩٢ وشرح التصريح ٢٣/٢ .
والشاهد فيه كما جاء في التصريح : ((يريد لمّا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحلٍ منسوبٍ إلى الحيرة مخطط فيه طرائق)) .

(٢) البقرة ـ ٧٥ .

(٣) البقرة ـ ٢٥٤ .

بتنزيله من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقامه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون ؛

﴿ وقولُهُ ـ ((بتنزيله)) ، أي : الغير ((من الأول)) أي : الاسم الأول ((منزلة تنوينه)) أي : الأول ، ((أو ما يقوم مقام)) تنوين الأول ، وهو النون التي تلي الإعراب ، وتلك نون المثنى وما ألحق به ، ونون الجمع وما ألحق به ـ

فصلٌ مخرّج لما عدا المحدود .

ووجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل التنوين ، وجعل الجزء الثاني ملازماً لحالة واحدة ، كما أنّ التنوين كذلك .

قوله [ولهذا وجب تجريد] أي : لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ، فقوله ((ولهذا)) علة قدمت على معلولها ، وكان مراده أنّ المضاف اليه لما نزل منزلتهما لم يجمع معهما ؛ لأنّ الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض .

وعلل غيره ذلك بأنّ التنوين يدلّ على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يجمع بينهما ، وسيأتي التعليل بذلك أيضاً في كلامه عند قول المصنف((ولا تجامع تنوينا)) .

والنون المذكورة تشبه التنوين في أنها تلي علامة الإعراب ، ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو ((بساتين لزيد)) ، ولا فرق في التنوين بين أنْ يكون ظاهراً أو مقدراً كـ((دراهم زيد)) أصله ((دراهم)) بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ، فلما أريدت الإضافة نوي صرفه ، وقدر فيه التنوين ، ثم حذف حين أضيف .

لقيام المضاف اليه مقامه في نحو : ((ضاربُ زيدٍ وضاربا زيدٍ)) .
وتصحُّ بأدنى مُلابسة .

قوله [لقيام المضاف اليه مقامه] أي : النون ، وقوله في ((ضاربا زيدٍ)) أي : والأصل ((ضاربان)) ، ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون : وقوعها في محلها.

ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله ، وكان الظاهر أنْ يقول كما في شرح الحدود : ((لقيامها في ذلك مقام تنوين المفرد)) ؛ ليكون ذلك بياناً لقيام النون مقام التنوين ، الذي جعل علة لحذفها.

وظاهر صنيعه أنه جعله علة لحذف النون .

وفيه : أنّ علةَ حذفها تقدمت في قوله ((لهذا)) ، فإنْ أراد أنه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف ، مع أنّ الخصوص غير ظاهر ، فإنّ المضاف اليه يقوم مقام التنوين في ((هذا ضارب زيدٍ)) فتدبر .

قوله [وتصح بأدنى ملابسة] فتحصل بالإضافة خصوصية ما ، نحو :

.... كوكبُ الخرقاءِ ....[1]

لأنها لابست فعلاً هو الغزل في زمنٍ ملابس للكوكب ،

---

(١) جزء من صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٤/٣ والمقرب ٢٣٥ والأشباه والنظائر ٩٠/٢ ، وتمامه :

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسَحْرَةٍ سُهيلٌ أذاعَتْ غزْلَها في القَرائبِ

والشاهد فيه ((كوكب الخرقاء)) فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء ، وكيف ينسب الكوكب إليها وبينهما بعْدُ المشرقين ، لكن لأنّ الإضافة تصح بأدنى ملابسة كفى جدّها بعمَلها في زمان طلوع سهيل في تصحيح الإضافة .

....

....

☜ ونحو : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾[1] أضيف الضحى إلى العشية لما بينهما من الملابسة ، باعتبار كونهما طرفي النهار ، ونحو : ﴿ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾[2] أضيفت الشهادة إلى ((الله)) ؛ لأنها حكم الله .

قال السيد في شرح المفتاح : ((الهيئة التركيبية في الإضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لأنْ يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه ، فإذا استعملت في أدنى ملابسة كانت مجازاً لغوياً لا حكمياً كما توهم ؛ لأنّ المجاز في الحكم إنما يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر لأجل ملابسة بين المحلين)) .

فظاهرٌ أنه لم يقصد صرف نسبة ((الكوكب)) عن شيء إلى ((الخرقاء)) بواسطة ملابسة بينهما ، بل ينسب الكوكب إليها ؛ لظهور جدِّها في تهيئة ملابس الشتاء ، فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل ، وفيه لطف .

وأراد به الرد على السعد حيث قال في شرح المفتاح : ((فالإضافة بأدنى ملابسة تكون مجازاً حكمياً مشعراً بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الإضافة)) .

وردُّهُ مردودٌ ، أمّا أولاً : فلأنّ أدنى مرتبة المجاز اللغوي أنْ يكون لفظاً ، والهيئة التركيبية ليست كذلك

وأمّا ثانياً : فلأنّ لزوم صرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر إنما هو مذهب غير الشيخ ، والحق مذهبه ، كما اعترف به السيد في موضعه .

---

(١) النازعات ـ ٤٦ .

(٢) المائدة ـ ١٠٦ .

ومراده بالاسم : ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل ، بدليل العطف الآتي الدال على المغايرة ، فدخل نحو : ((كاتب القاضي ، وأعجبني ضربُ زيدٍ عمراً)) ؛ إذ المضاف في الأول ـ وإنْ كان وصفاً ـ ليس بعامل ، وفي الثاني ـ وإنْ كان عاملاً ـ ليس بوصف .

قوله [ومراده بالاسم ما يقابل الوصف ...] أي : لا ما قابل الفعل والحرف ، الشامل للمعطوف .

والمناسب لقول المصنف الآتي : ((أو بإضافة الوصف إلى معموله)) أنْ يقول : ما قابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر في ما دخل ((خالق السماء)) ؛ لأنّ المراد بمعمول الوصف : ما يصح أنْ ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولاً به .

قال الرضي[1] : أو فيه فغير الوصف المضاف لمعموله يشبه الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله ، والمضاف إلى أحدهما ، لكن لم يتحقق فيه شرط العمل إما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا ، أو بمعنى الزمن المستمر .

وهذا ما جزم به في المغني[2]، وكذا الزمخشري عند الكلام على﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ فإنه جوّز أنْ يكون الشمس والقمر في قراءة النصب عطفاً على محل ((الليل)) ذاهباً إلى أنّ المراد بالجعل جعلٌ مستمر في الأزمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتكون إضافته محضة فلا تعمل ، فيظهر أن بين كلاميه تعارضاً .

---

(١) هذا معنى كلام الرضي في ٢٧٧/١ ـ ٢٧٨ بحث الإضافة فراجع .

(٢) المغني ٤٧٧/٢ والكشاف ١٠/١ تفسير الفاتحة ، وانظره ٣٨/٢ تفسير سورة الأنعام ـ ٩٦ .

وهذه الإضافة ثلاثة أقسام ؛ لأنها :

☜☜ وأجاب الدماميني تبعاً لحواشي الكشاف : بأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران :

أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل في ما أضيف اليه .

بقي أنّ من الإضافة المعنوية إضافة أفعل التفضيل ، وهي بمعنى اللام على ما حققه الرضي[1] ، وقال ابن عصفور[2] : إنها لفظية بدليل : ((مررت برجل أفضل القوم)) ، ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة .

وتخريجه على البدل فيه : إنّ البدل بالمشتق يقل ، والعرب تقول : ((مررت برجل أفضل القوم)) كثيراً ، وهو خارج عن الإضافة اللفظية ؛ لأنّ الوصف لم يضف لمعموله في ((أفضل القوم)) ، وداخل في المعنوية على ما قلنا دون كلام الشارح ؛ لأنّ أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل فتدبر .

قوله [وهذه الإضافة ثلاثة أقسام] سيأتي أنّ الأكثر جعلها قسمين .

وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى ((عند)) نحو ((شاةٌ رَقودُ الحلبِ)) .

وأجيب : بأنه يمكن جعل ((رقود)) صفة مشبهة كـ((حسن الوجه)) ، ووصف الحلب بأنه ((رقود)) لما كان الرقاد عنده فجعل رقوداً مبالغة .

---

(١) شرح الكافية ٢٨٩/١ ((الإضافة)) .

(٢) شرح الجمل ٧١/٢ ـ ٧٢ ((بحث الإضافة)) وقد نقل المحشي معنى كلام ابن عصفور .

إما [**على معنى اللام**] التي للملك أو لشبهه : تحقيقاً حيث يمكن النطق بها [**كغلام زيدٍ**] : أو تقديراً حيث لا يمكن ذلك كـ((ذي مال ، وعندَ زيدٍ ، ومعَ بكرٍ)) ، وامتحان هذا بأنْ يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، نحو : ((صاحب ومكان ومصاحب)) .

قوله [التي للملك أو لشبهه] الملك أمّا حقيقي نحو : ((غلام زيد ، ومال عمرو)) ، أو مجازي نحو : ((زيد ، ورجل خالد)) .

وأمّا شبه الملك فهو الاستحقاق حقيقة بأنْ يكون الثاني مستحقاً للأول نحو : ((حصير المسجد ، وسرج الدابة ، ورب الناس)) ؛ لأنّ الناس يستحقون رباً يعبدونه ، أو مجازاً :

إذا كَوكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسَحْرةٍ [1]

قوله [تحقيقاً حيث يمكن ...] هذا ما أشار اليه في التسهيل[2] .

وقال حفيد الموضّح : ((ليس المراد من قولنا : إنّ الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى ((من)) : إنّ اللام أو ((من)) مقدرة ، وإنما المراد من ذلك القصد إلى أنّ المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف ؛ لأنّ الأسماء المحضة لا حظ لها في الإعراب)) انتهى .

قال الجامي آخذاً من الرضي[3] : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أنْ يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ،

---

(١) تقدم تخريجه في ٢٢٢ السابقة فراجع .

(٢) شرح التسهيل ٨٧/٣ ((الإضافة)) .

(٣) شرح الكافية ـ الجامي ـ ٧/٢ ((الإضافة)) ، وشرح الكافية الرضي ٢٧٤/١ الإضافة .

[أو] على معنى [من] البيانية ، وذلك إذا كان المضاف اليه كُلاً للمضاف ، وصالحاً للإخبار به عنه ،

فقولك : ((يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك)) بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام فيه .

وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل ((كل رجل)) و ((كل واحد)) .

قوله [إذا كان المضاف اليه كُلاً للمضاف ...] فإنْ انتفى الشرط الأول نحو : ((يدُ زيدٍ)) ، فإنّ ((زيداً)) وإنْ كان كلاً ((لليد)) ، لكن لا يصح أنْ يخبر بزيد عنها ، فلا يقال : ((هذه اليد زيد)) فإضافتها من إضافة الجزء إلى كله ، وهي على معنى اللام .

أو الشرط الثاني نحو : ((يوم الخميس)) ، فإنه وإنْ صح الإخبار بالخميس عن اليوم ، فيقال ((هذا اليوم الخميس)) ، لكن الخميس ليس كلاً لليوم ، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم ، وهي على معنى اللام أيضاً .

أو الشرطان معاً نحو : ((ثوب زيد وغلامه ، وحصير المسجد وقنديله)) ، فإنّ المضاف اليه ليس كلاً للمضاف ولا صالحاً للإخبار به عنه ، فالإضافة على معنى لام الملك كما في الأولين أو الاختصاص كما في الأخيرين .

ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثاني .

واشترط الجامي[1]: ((أنْ يكون المضاف أيضاً صادقاً على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه)) .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ٦/٢ ، ٧/٢ ((بحث الإضافة)) .

....

....

☜ واشترط أيضاً : ((أنْ يكون المضاف اليه أصلاً للمضاف وإلا فهي بمعنى اللام)) ، قل : ((فإضافة خاتم إلى فضة بيانية ، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام))

وردّ هذا الشرط الشهاب القاسمي تبعاً لأستاذه الصفوي : بأنه لا يوافق تصريحهم بأنّ إضافة المقادير أو الأعداد كـ((شبرُ أرضٍ ، ومائةُ رطلٍ)) بمعنى اللام .

واعلم أنّ الإضافة التي على معنى ((من)) هي المسماة بالإضافة البيانية : لأنّ المراد بـ((من)) : ((من)) البيانية . وقد أشار لذلك الجامي بقوله : ((فإضافة خاتم إلى فضة بيانية)) .

وقد علمت اختلافهم في شروط الإضافة التي على معنى((من)) فلذا اختلف إطلاقاتهم في الإضافة البيانية ، فكلٌ أطلق بحسب ما يشترطه ، فلا ينبغي أنْ يعترض عليه .

ومن العجب قول شيخنا العلامة الغنيمي : ((الإضافة البيانية لها معنيان :

لغوي : وهو ما يكون المضاف اليه كاشفاً للمضاف وبياناً له ، سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا ، ومن ثم قيل : إنّ إضافة ((شجرُ أراكٍ)) بيانية .

واصطلاحي : وهو أنْ يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فإنّ هذا يوهم اتفاق الاصطلاح على ذلك ، وليس كذلك ، وإضافة ((شجرُ أراكٍ)) على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف وأتباعهما بيانية .

وأعجب منه قول السيوطي في الفتاوى : ((إنّ الإضافة البيانية : هي إضافة الشيء إلى مرادفه ، وإنها ليست على تقدير حرف)) .

[كـ خاتمُ حديدٍ] ، و((ثوبُ خزٍّ)) ، ولك في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال ، وإتباعه للأول بدلاً أو عطف بيانٍ أو نعتاً بتأويله بالمشتق ، أي : مصوغ من حديد .

[أو] على معنى [في] الظرفية عند بعضهم ، وذلك إذا كان الثاني ظرفاً للأول [كـ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[1]] و((شهيد الدار)) ،

قوله [كـ((خاتمُ حديدٍ))] هذا المثل مستوفٍ للشرطين ، ألا ترى أنّ جنس الحديد كلٌّ للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال : ((هذا الخاتم حديد)) ، فإنّ الإخبار عن الموصوف إخبارٌ عن صفته ، وقس عليه قوله : ((وثوب خزٍ)) وما أشبهه .

قوله [إذا كان الثاني ظرفاً للأول] سواء كان ظرفُ زمانٍ كالمثل الأول ، أو مكان كالثاني .

والمراد من حيث أنه ظرف ، أي : إذا قصد بيان الظرفية ، فإنْ أضيف إلى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما في ((مصارع مصر ، وبيع الدار)) ، فهو بمعنى اللام لا ((في)) ، كما صرح به ابن الحاجب في الأمالي[2] .

ثم الظروف إنما تنسب الى المصدر وما تضمنه ، فلا يلزم صحة ((غلام الدار)) بمعنى ((في)) .

---

(١) سبأ ـ ٣٣ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٣٨٧/١ .

واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، وأكثرهم نفى هذا القسم .

وما أوهم معنى ((في)) فهو على معنى اللام مجازا .

قوله [واختاره ابن مالك[1]] خالفه ولده محتجاً بأمور [2] :

أحدها : أنه يلزم كثرة الاشتراك في معناها ، وأنه خلاف الأصل .

الثاني : إنّ حمل ما احتجّ به على مجيئها بمعنى ((في)) على معنى لام الاختصاص المجازية ممكن ، فوجب المصير إليه من وجهين : أحدهما : إنّ المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك . والثاني : إنّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق ، والإضافة بمعنى ((في)) مختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه .

والثالث : إنّ الإضافة في نحو: ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ إمّا بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً على السعة ، وإمّا بمعنى ((في)) على بقاء الظرفية ، ولكنّ الأول حمل عليه كما في ((صِيدَ عليه يومان)) و((ولد له ستون غلاماً)) ، والثاني حمل على المختلف فيه .

وأجاب الشاطبي عن الأمر الأول : بأنّ الدليل هو المتبع ، وقد دلّ على وجود إضافة ((في)) فلابدّ من إتباعه .

وعن الوجه الأول من وجهي الأمر الثاني : بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى ، والمسألة خلافية كما قرر في الأصول .

---

(١) قل في شرح التسهيل ٨٧/٣ : ((وقد أغفل النحويون التي بمعنى ((في)) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ...)) .

(٢) شرح ابن الناظم ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ((وقد تصرف المحشي ببعض عباراته)) .

....

....

وعن ثانيهما : بأنّ الدليل دلّ على وجود ما اختلف فيه ، فترك القول به إهمال للدليل من غير موجب .

وعن الأمر الثالث : باتفاقهم على أنّ الأصل في الظرف الذي وقع فيه الفعل أنْ يبقى على ظرفيته ، كما إذا سبك من المضاف فعل نحو : ((بل مكرتم الليل والنهار)) .

وكلام الرضي يوافق ما ذهب إليه ابن الناظم ، فإنه لمّا قرّر أنه يكفي في الإضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو مدلول اللام قال[1] :

((فالأولى إذن أنْ تقول نحو ((ضرب اليوم)) و((قتيل كربلاء)) بمعنى اللام ، ولا تقول : إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى : ((في)) ، فإنّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام نحو ((كوكب الخرقاء)) ، وهي الإضافة التي يقال أنها لأدنى ملابسة)) .

وتبعه الجامي وقال[2] : ((فإنْ قلت : فعلى هذا يمكن ردُّ الإضافة بمعنى ((من)) إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن ، قلنا : نعم ، لكن لمّا كانت الإضافة بمعنى ((في)) قليلاً ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام ، وأمّا الإضافة بمعنى ((من)) فهي كثيرة في كلامهم ، فالأولى بها أنْ تجعل قسماً على حدة)) انتهى .

وذهب ابن الضائع إلى أنّ الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام ، وقد ظهر وجهه مما تقدم

وذهب أبو حيان[3] تبعاً لابن درستويه إلى أنّ الإضافة ليست على

---

(١) شرح الكافية ٢٧٤/١ ((الإضافة)) .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ٧/٢ ـ ٨ . ((الإضافة)) .

(٣) الارتشاف ٥٠٢/٢ ((الإضافة)) .

[وتسمّى] هذه الإضافة المنقسمة لما ذكره محضةً ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، و[معنوية] ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ؛ [لأنّــــها] مفيدة [للتعريف] ، أي : لتعريف المضاف بالمضاف إليه إنْ كان معـــــرفة كـ((ضارب زيد أمس)) ،

معنى حرف ، وإلا لزم تساوي العبارتين في المعني ، وليس كذلك .

وجوابه : أنه ليس قولهم : معنى ((غلامُ زيدٍ)) : ((غلامٌ لزيد)) تفسيراً مطابقاً من كل وجه ؛ إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص ، لا من جهة أخرى .

قوله [أي : لتعريف المضاف بالمضاف اليه] ؛ لأنّ الإضافة المعنوية وضعت لتفيد أنّ لواحد مما يدل على المضاف اليه مزيد خصوصية .

فإذا قلت : ((غلامُ زيدٍ راكب)) ولزيد غلمان كثيرة فلابدّ أنْ تشير إلى غلامٍ من غلمانه له مزيدُ خصوصية بزيد ، إما لعظمته أو شهرته ، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب .

قال الرضي وتبعه الجامي : ((وقد يقال : ((جاءني غلام زيد)) من غير إشارة إلى واحد معين ، لكنه على خلاف أصل الوضع)) [(1)] .

---

(١) شرح الكافية ٢٧٤/١ ، وقد نقله الجامي نصاً في شــرحه ٨/٢ ، وعبــارة الرضي : ((ثم قد يقال ((جاءني غلام زيد)) من غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أنّ ذا اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله : ((ولقد أمرّ على اللئيم يسبني)) وذلك على خلاف وضعه ، فلا تظننّ من إطلاق قولهم في مثــل ((غلام زيد)) أنه بمعنى اللام ومعنى ((غلام لزيد)) سواء ....)) .

[أو التخصيص] أي : لتخصيص المضاف بالمضاف اليه إنْ كان نكرة كـ((ضارب رجل أمس)) .

قال في المغني[1] : ((والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف ، فإنّ ((غلام رجل)) أخصُّ من ((غلام)) ، لكنه لم يتميز بعينه ، كما تميز ((غلام زيد)) ...)) ،

قال الأستاذ الصفوي : ((وأقول لا يصير بذلك نكرة ، فإنّ التحقيق أنّ التعريف الإضافي يُقصدُ به أحد المعاني الأربعة المعلومة للمعرف باللام)) .

قوله [والمراد بالتخصيص ...] كأنه جواب عن قول أبي حيان[2] : ((تقسيم النحاة الإضافة إلى أنها تخصّص وتعرّف ليس بصحيح ؛ لأنه من جعل القسم قسيماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قسمٌ من التخصيص لا قسيم له ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف)) .

وهل إضافة الجمل : تفيد التعريف ؟ كما مال إليه أبو حيّان ؛ لأنها في تأويل المصدر المضاف إلى فاعله .

أو التخصيص ؟ كما استظهره المرادي ؛ لأنّ الجمل نكرات ، وتقدير المصدر تقدير معنى فلا يلتفت اليه ، كما لا يتعرف ((غلامُ رجل)) ، وأنت تريد واحداً بعينه ،

---

(١) المغني ٥١٠/٢ ـ ٥١١ .

(٢) الارتشاف ٥٠٣/٢ ((الإضافة)) .

وكـ((غلام رجل)) ما كان متوغلاً في الإبهام كـ((غير ومثل)) إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة ،

وأيضاً لا يلزم في المصدر أنْ يقدر مضافاً ، بل يقدر منوناً عاما .[1]

الأوجَه الأول ؛ لأنّ المختار أنّ المضاف إليه لا يكون إلا اسماً ، فلابدّ من تأويل الجملة بالمصدر ، ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافاً اليه ، فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافاً لفاعله ، ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل ، فصح نظراً لظاهرها ، وهذا واضح إذا كان الفاعل معرفة ، وهل كذلك إذا كان نكرة ؛ لأنه لا يلزم أنْ يكون نكرة عن تقدير المصدر .

قوله [ما كان متوغلاً في الإبهام] أي : شديد الدخول ، يقال : وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيّنا .

قوله [إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة] أي : لا كمالهما ، وبيان الإبهام أنك إذا قلت : ((غير زيدٍ)) فكلُّ شيءٍ إلا زيداً غيره ، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة ؛ إذا كان الجنس واحداً ،

---

(١) في توضيح المقاصد ٣٩٢/١ وشرح التسهيل ٧٦١ ، صرّح المرادي بما لا شك فيه إن إضافة اسماء الزمان الى الجمل محضة تفيد التعريف ثم نقل من البسيط . ويبدو لي أن المحشي العلامة كان ينقل من السيوطي ، وبين يديه الهمع والنكت فاشتبه ، ففي النكت ٤٥/٢ نسب السيوطي لأبي حيان القول بالتخصيص ، ونسب لابن قاسم المرادي القول بالتعريف ، وهو عكس ما كتبه المحشي ، وفي الهمع ٤١٤/٢ نسب لأبي حيان ذكر القولين ((التخصيص والتعريف)) ولم يرجح بينهما . مع أن أبا حيان صرح في الارتشاف ٥٢٥/٢ : ((الظاهر أن هذه الاضافة في هذا الباب تفيد التعريف)) ثم نقل من البسيط . فالحقُّ أن أبا حيان والمرادي يقولان بأن الاضافة الى الجمل تفيد التعريف ، ولكن اشتباه السيوطي أدّى لاشتباه العلامة يس . فتأمل .

أو واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف ، كـ((جاء زيد وحده)) و((لا أبا له)) ،

واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر .

وما ذكره من أنّ المانع من التعريف شدة الإبهام مذهبُ ابن السراج ، وارتضاه الشلوبين .

وردّ بأنّ كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير ، كما أنّ كثرة غلمان زيد لا توجب كون ((غلام زيد)) نكرة .

وذهب سيبويه والمبرد إلى أنّ سبب تنكيرهما أنّ إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ، ألا ترى أنّ ((غيرك ومثلك)) بمنزلة ((مغايرك ومماثلك)) .

وجعل بعضهم المقتضي لتعريف ((غير)) إنما هو وقوعها بين ضدين ، كقولهم : ((الحركة غير السكون)) ، وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ، ومرجعه إلى السماع ، ومنه ((شبهك وحسبك)) ، وألفاظٌ سُمعت .

قال الدماميني في شرح التسهيل : ولم يتعرض الشارحون إلى تحقيق شدة الإبهام في ((حسبك)) .

قوله [أو واقع موقع نكرة] عطفٌ على قوله ((متوغلاً)) أي : أو كان واقعاً موقع نكرة ، وهذا القسم يقبل التعريف ، لكن يجب تأويله بنكرة .

قوله [كجاء زيد وحده] ؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة .

قوله [ولا أبا له] ؛ لأنّ ((لا)) لا تعمل في المعارف .

و((ربّ رجلٍ وأخيه)) و ((كم ناقة وفصيلها)) .

قوله [وربّ رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها] ؛ لأنّ ((رب)) و((كم)) لا يجرّان المعارف .

واعلم أنّ قضية كلام المصنف أنّ الإضافة التي على معنى الحرف إنما هي المعنوية كما لا يخفى ، وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف .

وقضية كلام ابن مالك في التسهيل[1] والألفية أنّ الإضافة اللفظية على معنى اللام ؛ لأنه بعد أنْ بيّن ضابط التي على معنى ((في)) و((من)) ، قال : ((واللام لما سوى ذينك)) ، ولا شك في دخول اللفظية في ((سوى ذينك)) .

وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية : أنها على معنى حرفٍ لكن لم يبينه .

قال الأستاذ الصفوي : ((ونقل أبو حيان وغيره أنّ الإضافة إلى غير الفاعل بمعنى اللام كـ((ظالمُ نفسه)) ، وسكتَ عن الإضافة إلى الفاعل ، فقيل فيها أيضاً بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير ((من)) ...)) انتهى .

وما اقتضاه كلام ابن مالك صرّح به ابنُ جني والشلوبين[2] ، وبه يتضح أنه لا إشكال في قول بعضهم إنّ ((ممطرنا)) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾[3] بمعنى : ممطرٌ لنا ؛ لأنّ جعله الإضافة على معنى اللام لا ينافي أنها لفظية ، فصحّ جعل ((ممطرنا)) نعتاً لـ((عارض)) ، ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة ،

---

(١) شرح التسهيل ٨٧/٣ والألفية حيث قال : لما سوى ذينك واخصص أولا .

(٢) على ما نقله السيوطي عنهما في النكت ٤١/٢ ـ ٤٢ ونقل كلام الشاطبي الآتي ، و المحشي نقل منه بتصرف .

(٣) الأحقاف ـ ٢٤ .

....

....

وكون الإضافة في ((ممطرنا)) لفظية ، صرح به المولى أبو السعود ، وهو الموافق للقواعد ؛ لأنه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ، ولا حاجة إلى جعله بدلاً بالمشتق على قلة ، أو خبراً ثانياً أو نعتاً مقطوعا .

واستدل الشاطبي على كون الإضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[2] .

وقد يتوقف في ذلك بأنّ هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الإضافة معناها ، ويدلُّ على ذلك كلام المصنف في المغني ، فإنّه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة [3] :

((ومنها اللام المسماة بالمقحمة ، وهي المعترضة بين المتضايفين ، وذلك في قولهم ((يا بؤس للحرب)) ، وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف ؟ قولان : أرجحهما الأول ؛ لأنّ اللام أقرب ؛ ولأنّ الجار لا يعلق)) ، ثم قال :

ومنها اللام المسماة بلام التقوية ، وهي الزائدة لتقوية عامل ضعُف : إمّا بتأخره أو بكونه فرعاً في العمل نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ .

هذا وفي جعل الإضافة اللفظية على معنى اللام نظرٌ ظاهرٌ في مثل : ((زيدٌ حسنُ الوجه)) ؛ إذ ليس ((حسن)) مضافاً إلى ((الوجه)) بتقدير حرف ،

---

(١) البقرة ـ ٩١ .

(٢) هود ـ ١٠٧ و البروج ـ ١٦

(٣) المغني ٢١٦/١ ـ ٢١٧ .

[أو بإضافة الوصف] عطفٌ على قوله ((أو بإضافة اسم)) فيكون قسيماً له .

أي : يخفض الاسم بإضافة الاسم ـ كما مرّ ـ أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل [إلى معموله] منصوباً كان أو مرفوعاً في الأصل ، بأنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

سواءً كان اسم فاعل [كـ﴿ بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾[1]] و (ضارب زيد الآن أو غداً)

بل هو هو ، كما قاله الدماميني في شرح التسهيل .

وبه أيضاً يسقط قولُ بعضهم : إنّ الإضافة في ((حسن الوجه)) بمعنى ((من)) ؛ لأنه لمّا قيل : ((زيد حسن)) لم يعلم أنّ أي شيء منه حسن ، فتبين بالإضافة أنه من حيث ((الوجه)) .

قوله [إلى معموله] أي : ما يصح أنْ يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولاً به ، كما قيّده به كثير من المحققين ، بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه ، وعمّم الرضي المعمول إلا أنه قل[2] : ((لا يضاف الوصف إلا إلى الفاعل أو المفعول به أو فيه)) ، فلم يبق الخلاف إلا في المفعول فيه ، فلحفظه .

والحاصل : أنه منصوب معنى وهو معمول اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة .

قوله [سواء كان اسم فاعل] ومنه أمثلة المبالغة كـ((شرّاب العسل)) .

---

(١) المائدة ـ ٩٥ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/١ الإضافة .

أم اسم مفعول كـ((مروع القلب)) [و ((معمور الدار] الآن أوغداً)) ، أم صفة مشبهة كـ((عظيم الأمل)) ، [وحسن الوجه .

وتسمى] هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال ، و[لفظية] ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ؛ [لأنها] جيء بها [لمجرّد التخفيف] في اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه ، أو لرفع القبح كما في نحو : ((حسن الوجه)) ، فإنّ في جرّه تخلصاً من قبحِ رفعه ؛ لخلو الصفة لفظاً من ضمير يعود على الموصوف ،

قوله [كمروّع القلب] بفتح الواو المشددة ، من الروع وهو الخوف .

قوله [لأنّها في تقدير الانفصال] ؛ لأنّ نحو : ((ضاربُ زيدٍ)) مثلاً في تقدير : ((ضاربٌ هو زيداً)) ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

قوله [فإنّ في جره تخلصاً ...] قال في التوضيح[1] : ((ومن ثمّ امتنع : ((الحسن وجههِ)) لانتفاء وجه قبح الرفع ، ونحو : ((الحسن وجهٍ)) ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأنّ النكرة تنصب على التمييز .

قوله [لخلوّ الصفة لفظاً من ضمير] قيّد بذلك كما في المغني في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة [2] لأنه مقدر كما في الأشياء التي تحتاج إلى رابط[3] قال : ((وقيل : أل نابت عنه ...)) .

---

(١) الأوضح ١٧١/٢ الإضافة .

(٢) المغني ٥١٢/٢ .

(٣) المغني ٥٠٦/٢ وما نقله المحشي معنى ما في المغني .

ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي ، فلا تفيد المضاف :

تعريفاً ، ولهذا صح وصف النكرة به في نحو : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ، ووقوعه حالاً في نحو : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[1] .

ولا تخصيصاً ؛ لأنّ أصل ((ضاربُ زيدٍ)) : ((ضاربٌ زيداً)) ، لا ((ضاربٌ)) ، كما تُوهِّم ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة .

قوله [ولا تخصيصاً] عطف على ((تعريفاً)) أي : ولا تفيد تخصيصا .

قوله [ضاربٌ زيداً] فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أنْ تأتي الإضافة .

قوله [كما توهّم] المتوهم ابن مالك فإنه ردّ على ابن الحاجب في قوله : ((ولا تفيد تخفيفاً)) فقال : ((بل تفيد أيضاً التخصيص فإنّ ((ضاربُ زيدٍ)) أخص من ((ضارب)) .

واعلم أنّ ظاهر كلام المصنف انحصار الإضافة في هذين النوعين .

وزاد في التسهيل قسماً ثالثاً وهو الشبيه بالمحضة[2] ، وحصر ذلك في سبع إضافات : إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وإضافة المؤكد إلى المؤكد ، وإضافة المعتبر إلى الملغى ، وإضافة الملغى إلى المعتبر ، ونوزع في بعضها فليراجع شروحه .

---

(١) الحج ـ ٩ .

(٢) شرح التسهيل ٩١/٣ ((الإضافة)) .

[ولا تجامع الإضافة] ـ وجوباً ـ

[تنويناً] ولو مقدراً ؛ لأنّه يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يجمع بينهما .

[ولا نوناً تالية للإعراب] ، وهي : نون المثنى والمجموع على حدّه وشبهها ، كـ((ضاربا زيدٍ)) و ((ضاربوا عمروٍ)) ، [مطلقاً] عن التقييد بما يأتي ، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير ، كـ((شيطان)) و ((شياطين)) فإنها تجامعها ؛

ومما ينبغي أنْ ينبّه عليه أنّ الإضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص ، كما قاله الشهاب القاسمي ، وفي حواشي المطول للفناري عند قوله في الديباجة ((وفصل الخطاب)) : أنّ إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى ((من)) البيانية .

قوله [ولو مقدّراً] كما إذا كان المضاف غير منصرف كما مر .

قوله [والمجموع على حدّه] وأمّا قوله :

لا يَزالونَ ضَاربينَ القبابِ [1]

فمؤولٌ بأوجهٍ في المغني والتصريح في باب إعراب جمع المذكر السالم منها : إنّ الجمع معربٌ حينئذٍ بالفتحة على النون كـ((مساكين)) لا بالنون .

قوله [بما يأتي] في الصور المستثنلة من عدم مجامعة ((أل)) .

---

(١) عجز بيت من الخفيف بلا نسبة في المغني ٦٤٣/٢ وشرح التصريح ٧٧/١ والهمع ١٥٧/١ ، وتمامه :

ربَّ حيٍ عَرَنْدَسٍ ذي طلالٍ   لا يزالونَ ضاربينَ القبابِ

والشاهد إثبات نون الجمع حال الإضافة وهو مؤول بما نقله المحشي ، فانظر التصريح .

لأنها غير تالية للإعراب ، بل هو تالٍ لها أو عليها .

[ولا] ما فيه [أل] ؛ لأنّ المقصود منها أصالة التعريف ، وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ،

قوله [بل هو تالٍ لها أو عليها] أي : على الخلاف في أنّ الإعراب واقعٌ بعد آخر الكلمة أو مقارن له ، وبقي قول ثالث : إنه قبله ، لكنه لا يوافق فرض المسألة ، فلذا أسقطه ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الإعراب ، وقد أشار الجعبري في نونيته إلى الأقوال الثلاثة فقال :

والشَّكلُ سَابقٌ حَرفَهُ أو بعـدَهُ قـولانِ ، والتَّحقيـقُ مُقترنـانِ

قوله [ولا ما فيه أل] وأما : ((الثلاثةُ الأثوابِ)) ، فـ((أل)) فيه زائدة ، أو ((الأثواب)) : بدل .

قوله [لأنّ المقصود منها] أي : الإضافة ، وقوله : ((أصالة التعريف)) أي : والتخصيص ، وإنْ قصد منها فليس بطريق الأصالة ، وقوله : ((وهو)) أي : التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها ، أي : غير الإضافة وهو ((أل)) ، فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل .

وعلى كلامه فمنع إضافة المعرفة إلى النكرة يكون بطريق التبع ، وعلّله بعضهم بأنّ فيه طلب الأدنى ـ وهو التخصيص ـ مع حصول الأعلى ـ وهو التعريف ـ .

وأُورِدَ على منعهم إضافة المعرفة جعلها علماً في نحو : ((أبو النجم وابن عباس)) مع أنه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرف .

وأجيب : بأنه ليس في جعلها علماً تعريفُ المعرّف ، بل تبديل تعريف بتعريف فإنه حين صارت أعلاماً لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام والإضافة ، فتأمل .

ولهذا لا تجامع العلم باقياً على علميته ، فلا يقال ((الغلامي)) ولا ((زيدكم)) ، بل يجب حذف ((أل)) من الغلام .

ويقدر في ((زيد)) الشيوع

قوله [ولهذا لا تجامع العلم ...] أي : لكون المقصود من الإضافة أصالة التعريف لا يضاف العلم باقياً على علميته ؛ لحصول المقصود من الإضافة بتعريف العلمية .

قوله [ويقدر في زيد الشيوع] فلا يبقى على علميته ، ومن ذلك قوله :

عَلا زيدُنا يومَ النَّقا رَأسَ زَيـدِكُم ... بأبيضَ مَـاضِ الشَّـفرتَينِ يمـاني[1]

وقوله :

فإنَّ قُرَيشَ الحقِّ لنْ تَتبعَ الهـوى ... ولنْ يَقبلوا في اللهِ لَومةَ لائـمِ[2]

والإضافة في ذلك لأدنى ملابسة ، وجعل ابن مالك في التسهيل[3] ذلك من إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه ، أي : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، وإنَّ قريشاً أصحاب الحق .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح التصريح ١٥٣/١ . وقد تقدم سابقا في ٤١/٢ . والشاهد فيه إضافة ((زيد)) إلى الضمير في الموضعين بعد تنكير العلم في الموضعين قبل الإضافة وإلا فالإضافة لا تفيد شيئا .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ٥٠٨ .
والشاهد ((قريش)) فإنه نكرها ثم أضافها إلى ((الحق)) ؛ لأنَّ ((قريش)) علم للقبيلة ، ولا يضاف العلم إلا بعد تنكيره وجعله شائعاً كالجنس في أفراده .

(٣) شرح التسهيل ٩٧/٣ .

[إلا في نحو : الضّاربا زيدٍ] مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله .

[و] نحو : [الضّاربوا زيد] مما المضاف فيه وصف مجموع على حدّ المثنى والمضاف اليه معموله .

[و] نحو [الضارب الرجل] مما المضاف اليه الوصف بأل أيضاً .

[و] نحو : [الضارب رأس الرجل] مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه .

[و] نحو : مررت بـ[الرجل الضارب غلامه] مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه .

تتمة : لا تجامع الإضافة أيضاً تاء التأنيث إنْ أُمنَ اللبس ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[1] ، وقال الشاعر :

وأخلفوكَ عِدَا الأمرِ الذي وعدوا [2]

أي : عدة الأمر ، فإنْ حصل لبس لم يجز حذفها نحو : ((شجرة زيد ، وثمرة عمرو)) .

---

(١) البقرة ـ ١٧٧ ، الأنبياء ـ ٧٣ .

(٢) عجز بيت من البسيط للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في شرح التصريح ٣٩٦/٢ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٩٠/٣ والأوضح ٣٤٦/٣ ، وتمامه :

إنّ الخليطَ أجَدّوا البَينَ وانجَرَدوا   وأخلَفوكَ عِدا الأمرِ الذي وُعِدوا

فإنّ الأصل ((عدة)) لكن حذف التاء لأنها لا تجامع الإضافة .

فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة ، وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح .

قوله [فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة] لأنّ المقصود من الإضافة اللفظية - التي هذه الخمس منها - التخفيف أو رفع القبح ، وذلك حاصل في الصفة المشبهة التي هي الأصل في ذلك .

فكان ينبغي للمصنف أنْ يمثل بها كـ((الجعد الشعر)) بحذف الضمير أو الجار والمجرور ؛ لأنّ الأصل : ((الجعد شعره ، أو شعرٌ منه)) ، فلمّا أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف ، فحصل التخفيف بذلك ، وقرن المضاف بأل عوضاً عمّا فاته من الضمير أو التنوين ؛ لأنّ التنوين وأل يتعاقبان على الاسم ، فولي المضاف كما يليه التنوين .

وحمل على الصفة المشبهة نحو : ((الضارب الرجل)) ؛ لمشابهته لها من حيث أنّ المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل ، والمضاف اليه مقرون بها .

وإذا كانت أل في المضاف اليه الثاني كانت كأنها في الأول ؛ لأنّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، والضمير العائد إلى ما فيه أل منزّل منزلة الاسم المقرون بأل .

ولّما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل في المضاف اليه .

قوله [وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح] فيمتنع ((الضارب زيد)) ، وأجازه الفراء ، والضمير في ((الضاربك)) و((الضاربي)) ونحوهما منصوب المحل على المفعولية ، لا مجروره بالإضافة ، والتنوين سقط لاتصال الضمير ، لا للإضافة ، وتفصيل ذلك يطلب من المطولات .

والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ، ذكرها في المغني .

قوله [والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة] ذكر في المغني[1] أنها أحد عشر ، أربعة منها علمت من هنا : التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح .

والخامس : المصدرية نحو : ﴿ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[2] ، وهذا يعلم من باب المفعول المطلق .

والسادس : الظرفية نحو : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[3] .

والسابع : تذكير المؤنث كقوله :

إنارةُ العَقلِ مَكسوفٌ بطوعِ هَوىً[4]

والثامن : تأنيث المذكر كقولهم ((قطعتُ بعض أصابعه)) ، وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه .

والتاسع : الإعراب نحو : (هذه خمسة عشرَ زيدٍ) في من أعربه ، والأكثر البناء .

والعاشر : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب :

---

(١) المغني ٥١٠/٢ وذكر أنها عشرة أمور ثم عدّ أحد عشر ، وهذا ما أربك العدد بين الشارح والمحشي .

(٢) النساء ـ ١٢٩ .

(٣) إبراهيم ـ ٢٥ .

(٤) صدر بيتٍ من البسيط بلا نسبة في المغني ٥١٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٢/٢ ، والأوضح ١٨١/٢ ، وتمامه :

إنارةُ العقلِ مَكسوفٌ بطَوعِ هَوىً وعَقلُ عاصي الهَوى يَزدادُ تنويرا

والشاهد في ((إنارة العقل مكسوف)) ، فـ((إنارة)) : مبتدأ و((مكسوف)) : خبره ، فذكر الخبر مع أنّ المبتدأ مؤنث مع وجوب مراعاة المطابقة بين المبتدأ والخبر ؛ لأنّ المبتدأ ((إنارة)) مضاف إلى مذكر ((العقل)) فاكتسب التذكير منه .

....

....

ـــ أحدها : أنْ يكون المضاف مبهماً كـ((غير ومثل ودون)) ، الثاني : أنْ يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف اليه ((إذ)) ، الثالث : أنْ يكون زماناً مبهماً والمضاف اليه فعل مبني بناءً أصليا .

والحادي عشر : وجوب التصدر ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في ((غلام من عندك)) .

وذكر الرضي[1] : أنّ المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو : ((ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان)) والجمع كقوله :

فما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفنَ قَلبي[2]

وزاد في الأشباه والنظائر[3] أنه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية .

---

(١) شرح الكافية ٢٩٢/١ .

(٢) صدر بيتٍ من الوافر للمجنون في ديوانه ١٣١ والمغني ٥١٣/٢ وشرح الكافية ٢٧٧/١ ، وتمامه :

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفنَ قلبي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

والشاهد فيه ((شغفن)) فلم يقل((شغف قلبي)) يعني : الحب ، وأنث الضمير العائد عليه تبعاً للمضاف اليه المؤنث ((الديار)) .

(٣) الأشباه والنظائر ٩١/٢ ـ ٩٢ .

[الأسماء العاملة عمل أفعالها]

[بابٌ] ، [يعملُ عمل فعله] من الأسماء [سبعة] ، وزاد في الشذور[1] اسم المصدر ، والظرف والمجرور المعتمدين ، فعلى هذا تكون عشرة :

قوله [المعتمدين] أي : على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه ، فحينئذٍ يترجح في المرفوع بعدهما كونه فاعلاً ، مع جواز كونه مبتدأ مخبراً عنه بأحدهما .

وهذا مختار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور[2] يقتضيه .

وقيل : يترجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بأحدهما ، مع جواز كونه فاعلاً ، وهو مذهب الأكثرين .

وحيث أُعرب فاعلاً إما وجوباً أو جوازاً ، راجحاً أو مرجوحاً ، فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما ؟ ـ لنيابته عن ((استقر)) وقربه من الفعل بالاعتماد ـ فيه خلاف ، والمختار الثاني ، بدليلين :

أحدهما : امتناع تقديم الحال في : ((زيد في الدار جالساً)) ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

---

(١) شرح الشذور ـ ٣٥٧ .

(٢) شرح الشذور ـ ٣٥٧ .

....

....

وثانيهما : قوله :

فإنّ فُؤادي عِندَكِ الدَّهرَ أجمَعُ[1]

حيث رفع ((أجمع)) الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ، ووجه الدلالة منه : أنّ الضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أنْ يكون توكيداً لضمير محذوف مع ((استقر)) ؛ لأنّ التوكيد والحذف متنافيان ، ولا توكيد لاسم ((إنّ)) على محله من الرفع بالابتداء ؛ لأنّ طالب المحل قد زال بوجود الناسخ .

هذا كله في حالة الاعتماد ، فإنْ لم يعتمد نحو : ((في الدار أو عندك زيد)) تعيّن عند الجمهور كون ((زيد)) مبتدأ وما قبله خبره ، وجوّز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلاً بما قبله ،

قال في المغني[2] : ((لأنّ الاعتماد عندهم ليس شرطاً ، قال ابن جماعة : ((فهذه مصادرة ، وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه)) .

---

(١) عجز بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ٢٩ ، ولكثير عزة في ديوانه ٤٠٤ ، وبلا نسبة في المغني ٤٤٢/٢ ، والهمع ٣٢٢/١ ، وتمامه :

فإنْ يَكُ جُثْماني بأرْضٍ سِواكُمُ فَإنَّ فُؤادي عِنْدكِ الدَّهرَ أجمَعُ

الشاهد فيه ((أجمع)) فإنه مرفوع وأنه توكيد لفظي للضمير المستكن في الظرف ((عند)) ؛ لعدم صلاحية كونه توكيداً لأيٍ من الأسماء في البيت لأنّ ((فؤادي وعند والدهر)) كلها منصوبة ، والتوكيد مرفوع ، فلم يبق إلا ذلك الضمير المتعلق الواقع خبراً لـ((إنّ)) .

(٢) المغني ٤٤٤/٢ الباب الثالث ـ في شبه الجملة .

[عمل اسم الفعل]

أحدها : [اسم الفعل] وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ، ولا متأثراً بعامل .

ويدل على إسميته : قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل .

قوله [وهو ما ناب عن الفعل] المتبادر من نيابته عنه أنْ يفيد ما يفيده من الحدث والزمان ، وهذا صادق بالقول بأنّ مدلوله لفظ الفعل والقول بأنّ مدلوله معناه ، وإفادته ما يفيده على الأول بواسطة ، وعلى الثاني بلا واسطة .

والمراد الأول ؛ لموافقته الأصحّ الآتي ، لكن لا يحتاج على هذا لقوله : ((وليس فضلة)) المقصود به إخراج الحرف في نحو : ((يا زيد)) و((إنّ زيداً قائمٌ)) ؛ لأنّ الحرف لا دلالة له على زمان أصلاً ، فلم يدخل في الجنس وهو قوله ((ما ناب عن الفعل)) حتى يحتاج لقيد يخرجه .

ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه : أنه يفيد ما يفيده من الحدث فقط ، وعلى هذا فيصدق أيضاً بالقول بأنّ مدلوله المصدر النائب عن الفعل .

قوله [ولا متأثراً بعامل] فصلٌ خرّج به المصدر في نحو ((ضرباً زيداً)) ، والصفات في نحو : ((أقائمٌ زيدٌ)) فإنها وإنْ نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل .

والصحيح أنّ مدلوله لفظ الفعل ، وأنه لا موضع له من الإعراب .

قوله [والصحيح أنّ مدلوله لفظ الفعل] فـ((صه)) مثلاً اسم للفظ : اسكت .

قال الرضي[1] : ((وهـذا ليس بشيء ؛ إذ العربي القحّ ـ الخالص ـ وربّما يقول ((صه)) مع أنه لم يخطر بباله لفظ ((أسكت)) ، وربما لم يسمع به أصلا)) .

وقيل : مدلوله المصدر ، ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر ، حيث بني اسم الفعل ، وأعرب المصدر .

وقيل : مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان ، إلا أنّ الفعل يدل على الزمان بالصيغة ، واسم الفعل بالوضع .

وقيل : إنه فعل حقيقة .

قوله [وأنه لا موضع له من الإعراب] أي : والصحيح أنه لا موضع ... الخ .

وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله ، أو على القول بأنّ اسم الفعل فعلٌ حقيقة ، أمّا على القول : بأنه اسم لمعنى الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، أو على القول : بأنّ مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه .

واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له : بأنّ الاسم الواقع في التركيب لابدّ له من موضع ، وقد يجاب بالمنع ، والسند ضمير الفصل .

وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية ، وهو ما دلّ عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الأقوال : إنه الأصح ،

---

(١) شرح الكافية ٦٧/٢ أسماء الأفعال .

وهو ثلاثة أنواع :

ما هو بمعنى الماضي ، [كـ((هيهات))] بتثليث التاء ،

﴿ وصرّح به في التصريح في باب الإضافة [1] ، لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه [2] يدلّ على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية ، وهو الذي تقتضيه إنابته عن الفعل في الاستعمال ؛ لأنّ الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ، وقد يتأثر بالعوامل كالنواصب والجوازم وقد مرّ ما له تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بـ((زيد هيهات)) .

قوله [بتثليث التاء] ذكر في التصريح [3] : أنّ فيها إحدى وأربعين لغة .

وفي شرح التسهيل للمصنف : ((والحجازي يفتح تاءَها والأسدي والتميمي يكسرانها ، وبعضهم يضمها ، والفتح قراءة الجمهور ، والكسر قراءة يزيد بن القعقاع ، والكسر والتنوين قراءة عيسى ، وقرأ ابن أبي حيوة بالضم والتنوين)) .

ثم قال : فأمّا من قرأ ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾[4] فالمجرور خبر عند الفارسي ﴾

---

(١) قال في شرح التصريح ٥٣/٢ : ((وبهذا الاستعمال الثاني - يعني استعمال ((حسب)) استعمال الأسماء الجامدة - يردّ على من زعم أنها اسم فعلٍ بمعنى ((يكفي)) ، فإن العوامل اللفظية نحو : ((إن)) والباء في المثالين الآخرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الأصح ....)) .

(٢) قال في شرح التصريح ١٩٦/٢ ((باب أسماء الأفعال)) : ((والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً ، غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية)) ، فالعوامل التي لا تقتضي الفاعلية والمفعولية تؤثر في أسماء الأفعال .

(٣) شرح التصريح ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٤) قال تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ - (المؤمنون : ٣٦) .

....

....

⇐ وفي أحد وجهي ابن جني ، ويكون ((هيهات)) إذ ذاك مصدراً بني في قول أبي علي ؛ لقلة تمكنه ، وأنه بمنزلة الصوت ، وأنه لا يكون عنده اسم فعل ؛ لأنّ اسم الفعل لا موضع له ، وقيل : التقدير : هيهات هو ، أي : التصديق ، وقيل : في كل منهما ضمير الإخراج ؛ لأنه قد يضمر في ((هيهات)) كقوله :

هَيهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُميـةُ رَأيَهـا (١)

أي : هيهات هو ، أي : فلاح أمية .

وقيل اللام زائدة و(ما) فاعل ، وعند ثعلب أنها إذا كررت كانت كـ((بيتَ بيت)) وردّه الفارسي : بأنّ التركيب غير معهود في اسم الفعل ، ويردُ عليه : ((حيَّهل)) .

وألف ((هيهات)) منقلبة عن ياء كألف ((حاحيت)) ، فيكون من ((الهيه)) وهو زجر وإبعاد ، كقوله :

هيهاتَ من مُنْخَرَقٍ هَيَأوهْ (٢)

أي : بَعُد بعده ، كقولهم : ((جُنّ جنونه)) فبني منه مصدر على ((فعلال)) كالزلزال ، وأيضاً فباب ((سلس)) قليل ، وباب ((حاحيت)) أكثر منه .

---

(١) صدر بيت من الكامل للفرزدق في اللسان ١٤٤/٥ كفر ، وليس في ديوانه ، ولسديف بن ميمون في مختصر أخبار شعراء الشيعة للمرزباني ـ ٨٢ . وتمامه على الأول : فاستجهلتْ حلماءَها سفهاؤها ، وتمامه على الثاني :

هيهاتَ قد سَفِهَتْ أميةُ دينها　　　حتـى أذلّ صغارُها كُبراءَها

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ٤ وشرح المفصل ٢٢/٧/٢ وبلا نسبة في الخصائص٤٥/٣ والشاهد فيه واضح .

و ((شتان)) وهو قليل .

[و] ما هو بمعنى الأمر نحو : [صه] ودونكه ، وعليكه ، وهو الغالب .

[و] ما هو بمعنى المضارع نحو [وا] وأوه ، وأف ، وهو دون الأول .

فـ((هيهات)) [بمعنى] : بعُدَ ، كقوله :

فهَيْهَاتَ هَيهَاتَ العَقيقُ ومَنْ بـهِ   وهَيهاتَ خِـلٌّ بـالعَقيقِ نُواصِـلُهْ

قوله [وشتان] بفتح النون ، وفي فصيح ثعلب أنَّ الفراء كان يكسرها .

قوله [وأفّ] ذكر فيها في أوّل التصريح [1] أربعين لغة .

ومحل كونها اسم فعل ما لم تؤنث بالتاء فتنصب مصدراً ، وذلك قولهم في الدعاء ((أفه وتفه)) فهذا بدل من اللفظ بالفعل كـ((جزعاً)) .

وقد يرتفع فيكون أيضاً دعاء ، وهو مبتدأ حذف خبره .

وقد يجيء للحين نحو : ((كان الأمر على أفه)) أي : حينه وأوانه .

قوله [وهو دون الأول] بل لم يثبته ابن الحاجب .

قال الجامي[2] : ((فما قيل : إنَّ ((أفّ)) بمعنى : أتضجر ، و((أوّه)) بمعنى : أتوجع ، فالمراد به تضجرت وتوجعت ، عبّر عنه بالمضارع الحالي)) .

قوله [كقوله : فهيهات ... [3]] قاله جرير من قصيلة من الطويل ، الفاء فيه للعطف ، والعقيق : موضع بالحجاز فاعل بـ((هيهات)) الأول ، ☜☜

---

(١) شرح التصريح ٤٤/١ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ١١١/٢ أسماء الأفعل .

(٣) البيت من الطويل لجرير في ديوانه ٣٨٥ ، والهمع ٩٩/٣ ، والدرر ٣٢٤/٥ ، والشاهد واضح .

و((شتان)) بمعنى : افترق ، كقوله :

وشَتَّانَ هَذا والعِنـاقُ والنَّـومْ والمشرَبُ البَاردُ في ظِلِّ الدَّومْ

والثاني : تأكيد لم يؤت به للإسناد ، فلا تنازع في العاملين ، خلافاً لأبي علي ، لكن مال ابن عصفور في شرح الأبيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد ؛ لأنَّ وضع اسم الفعل للاختصار ، فتكراره للتأكيد مناقض لذلك .

قال : فإنْ أكّدتَ الجملةَ كلَّها جاز كـ((نزالِ نزالِ)) . و((مَن)) في محل رفع عطف على ((العقيق)) . ويروى ((وأهله)) . و((خل)) بكسر الخاء أي : صديق ، وبالعقيق : في موضع رفع نعت لـ((خل)) ، والباء بمعنى ((في)) ، ويجوز أنْ يكون حالاً من الهاء في ((نحاوله)) ، وجملة ((نحاوله)) في موضع رفع على أنها صفة لـ((خل)) من حاولت الشيء إذا أردته .

قوله [بمعنى افترق] كذا أطلق الجمهور ، وقيّده الزمخشري [1] بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ، فلا يستعمل في غير ذلك ، لا يقال : شتان الخصمان عن مجلس الحكم .

قوله [شتان هذا والعناق ...[2]] أي : افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت ، وهي الموصوفة بقوله ((العناق)) الخ ، و((الدوم)) شجر المقل .

---

(1) شرح المفصل ٢٢٩/٢ .

(2) الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني ١٣٥/١١ والخزانة ٢٨٤/٦ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢٢٩/٢ وشرح الشذور ٣٥٣ . والشاهد واضح .

وقد تزاد ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) كقوله :

لشَتَّانَ ما بَـينَ اليَزيـدَيْنِ في النَّـدَى

قوله [وقد تـزاد ((ما)) ...] عبارة المصنف في شرح الشذور[1] :

((ولـك زيادة ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) ، كقوله :

شَتَّانَ ما يَومي على كُورِهـا　　　ويَـومُ حيَّـانَ أخـي جَـابرِ [2]

ولا يجوز عند الأصمعي (شتان ما بين زيد وعمرو) ، وجوّز غيره محتجاً بقوله :

لَشَتَّانَ ما بَينَ اليَزيدَينِ في النَّدى[3]

وأما قول بعض المحدثين :

جَـازَيْتموني بالوصـلِ قَطيعَـةً　　　شَتَّانَ بَينَ صَنيعِكُم وصَـنيعي [4]

فلم تستعمله العرب ، وقد يخرج على إضمار ((ما)) موصولة بـ((بين)) ، وذلك على قول الكوفيين إنّ ((ما)) الموصولة يجوز حذفها)) انتهت .

وإذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح ،

---

(١) شرح الشذور ـ ٣٥٣ .

(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه ١٤٧ والخزانة ٦/٢٧٧ ، ٣٠٣ وشرح الشذور ٣٥٣ . الشاهد فيه قوله ((شتان)) بمعنى : افترق ، وفاعله ((يومي)) و((ما)) زائدة بين أسم الفعل وفاعله .

(٣) البيت من الطويل لربيعة الرقي في ديوانه ١٢٤ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/٢٢٩ وشرح الشذور ٣٥٤ . والشاهد فيه زيادة ((ما)) بين اسم الفعل ((شتان)) وفاعله ((اليزيدين)) فهو مجرور لفظاً بالإضافة إلى ((بين)) مرفوع محلاً على أنه فاعل .

(٤) البيت من الكامل نقله ابن هشام في الشذور ٣٥٣ ولم أعثر عليه في ما بين يدي من مصادر . والشاهد فيه ((شتان بين)) فقد جعل الظرف ((بين)) فاعلاً لـ((شتان)) وهو غير مستعمل عند العرب أو أن الفاعل ((ما)) محذوفة قبل ((بين)) .

....

....

وأنّ الصواب الاستشهاد على زيادة ((ما)) قبل فاعل ((شتان)) بقوله : ((شتان ما يومي)) ؛ لأنّ ((يومي)) فاعل ((شتان)) ، والمعنى : افترق يومي على كور الإبل ويوم الشخص المذكور .

وأما ((ما)) في قوله : ((لشتان ما بين)) فليست زائدة ؛ لأنّ ((بين)) ليس فاعل ((شتان)) ؛ لأنّ فاعل ((شتان)) لابدّ أنْ يتعدد ، و((بين)) لا تقع على المتعدد ، بل ((ما)) موصولة ، وهي الفاعل ، و((بين)) صلتها ، فتأمل .

واللام في قوله : ((لشتان)) موطئة للقسم ، وتتمة البيت :

يَزيدِ سُلَيم والأغرُّ بنِ حَاتِمِ

يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر .

واعلم أنّ شبهة الأصمعي : أنّ ((شتان)) سمع فيه الكسر فهو تثنية ((شتٍّ)) لا اسم فعل بمعنى : افترق ، ولأنه لو كان بمعناه لجاز أنْ يكون مجيء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ، ولم يجز ، وحينئذٍ لو جاز ((شتان ما بين زيد وعمرو)) لزم الإخبار بالمثنى عن المفرد ؛ لأنّ ((ما)) زائدة ، و((بين)) مبتدأ ، و((شتان)) خبر ، ويردّ شبهته أنّ اللغة العليا فتح النون .

قال الرضي[1] : ينبغي أنْ لا يجوز إلا ما قاله الأصمعي ، لا لما قاله ، بل لأنّ ((ما)) زائدة ، فـ((بين))هي الفاعل ، وفاعل ((شتان)) لابدّ أنْ يكون متعدداً ، و((بين)) ليست كذلك ، وأما أنْ تكون موصولة وهي الفاعل ، فليس هناك ما يدل على التثنية .

---

(١) شرح الكافية ٧٤/٢ أسماء الأفعال .

[و] صه [بمعنى] اسكت ، ودونكه بمعنى : خذه ، وعليكه بمعنى : الزمه نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[1] ، [و] ((وا)) بمعنى [أعجب] كقوله

وا بأبي أنتِ وفُوكِ الأشْنَبُ

فإنْ قيل : ((ما)) اسم مشترك .

قلت : يلزم أنْ يقل ((اقتران اللذان بين كذا وكذا)) ، ولا يستقيم ؛ لأنّ من شرط (بين) أنْ تقع بين متساويين في النسبة ، كأنْ يقل : ((بيني وبين زيد قرابة)) .

والغرض في قوله ((لشتان ما بين اليزيدين في الندى)) أنّ اليزيدين افترقا في صفتين ، أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم ، فلا يصح دخول ((بين)) ، إلا أنْ يكون ((شتان)) بمعنى : بعُد .

ولك أنْ تقول ليس المعنى ذلك ، بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات ، فقد اشتركا في صفة الكرم ، فتأمل .

قوله [وا بأبي ...] صدر بيت لراجز من رجّاز تميم عجزه :

كأنَّمَا ذُرَّ عليـهِ الزَّرْنَـبُ [2]

فـ((وا)) اسم فعل بمعنى : أعجب ، و((بأبي)) جـــار ومجرور خبر مقدم و((أنت)) بكسر التاء مبتـدأ مؤخر ، و((فـــوك)) بكســر الكــاف مبتــدأ و((الأشنب)) صفة من : الشنب بفتحتين ، وهو حـــدة الأسنـــان ، وخبره ((كأنما ذر)) من : ذررت الحب ، و((الزرنب)) ضرب من النبت طيب الرائحة .

---

(١) المائدة ـ ١٠٥ .

(٢) الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٠٤/٥ ، وبلا نسبة في الأوضح ١١٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥/٢ ، والهمع ٨٤/٣ . والشاهد واضح .

ومثله ((وي و واهاً و أوه)) بمعنى : أتوجع ، و((أفّ)) بمعنى : أتضجر .

وهذه الأنواع كلها سماعية .

والقياسي من اسم الفعل : ما صيغ من فعل ثلاثي تـــام على وزن ((فعال)) كـ((نزال)) ، وشذ صوغه من الرباعي كـ((قرقار)) بمعنى : قرقر .

قوله [ومثله ((وي))] كقوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[1] ، فـ((وي)) اسم فعل بمعنى : أعجب ، والكاف حرف تعليل ، و((أنْ)) مصدرية ، أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ، هذا قول الخليل وسيبويه ، وقيل : ((كأنّ)) للتشبيه بمعنى : الظن .

قوله [و((واهاً))] كقوله :

وَاهاً لِسَلمى ثُمَّ وَاهاً وَاها [2]

قوله [وأفّ بمعنى : أتضجر] أي : بالشرط المتقدم .

قوله [ما صيغ من فعل ...] أي : متصرف تصرفاً كاملاً ، فخرج بالثلاثي نحو : ((دحرج)) ؛ لأنه رباعي ، وخرج نحـــو ((كان)) ؛ لأنه ناقص ، ونحو ((نعم وبئس)) ؛ لأنهما جامدان ، ونحو ((يذر)) و((يدع)) ؛ لأنهما ناقصا التصرف .

---

(١) القصص ـ ٨٢ .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ وله أو لرؤبة في الدرر ٣٦/١ ، ٣٨ وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٣٦٥ . والشاهد واضح .

وقد يؤخذ مما مثلنا أنّ اسم الفعل ضربان :

مرتجل : وهو ما وُضع من أول الأمر اسماً للفعل كـ((شتان)) .

ومنقول : وهو ما وضع لغيره ، ثم نقل اليه كــ((عليك و إليك)) .

قوله [ومنقول] هو إما منقول من ظرف للمكان نحو : ((دونك زيداً)) بمعنى خذه ، و((مكانك)) بمعنى : اثبت ، أو من جار ومجرور كما مثل .

والغالب في المجرور في القسمين أنْ يكون ضميراً لمخاطب ، وقد يكون ضمير متكلم ، كقول بعضهم : ((عليّ)) بمعنى : أوْلِني ، وقد يكون ضمير غائب نحو ((عليه رجلاً ليسني)) ، ((فعليه بالصوم)) .

وقد يكون ظاهراً حكى الأخفش ((عليْ عبد الله زيداً)) وهو غريب جداً ، والأول في الشذوذ نظير : ((إياي وأنْ يحذفَ أحدُكُمُ الأرنبَ)) [1] . والثاني نظير :

ولا تَصْحَبْ أخَا الجَهْلِ وإيَّـــــاكَ وإيَّـــــهُ [2]

---

(١) هذا من أمثال العرب حكاه سيبويه ، أي : وأنْ يرميها أحدكم ؛ لأنها مشؤومة يتطير بالتعرض لها ، ورأي الزجاج أنّ أصل ((إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب)) : ((إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب)) ، فحذف من كل جملة ما أثبته في الأخرى ، ورأي الجمهور أنّ أصله : ((إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أنْ يحذف أحدكم الأرنب)) ، ثم حذف من الأول المحذور وهو ((حذف الأرنب)) ، وحذف من الثاني المحذّر وهو ((باعدوا أنفسكم)) . والغرابة فيه أنّ التحذير للمتكلم .. انظر شرح التصريح ١٩٤/٢ .

(٢) البيت من الهزج بلا نسبة في الدرر ١٠/٣ والهمع ١٧/٢ . والشاهد فيه : إياك وإياه ، فإنّ المحذور ضمير غائب ، وهو نظير ((عليه رجلاً ليسني)) فإنّ الهاء ضمير الغائب متعلق اسم الفعل .

....

....

والثالث نظير : ((فإياه وإيا الشوابّ)) [1] ، كذا في حواشي الخلاصة للمصنف .

واستفيد منه أنّ ((عليْ)) في ما حكاه الأخفش مخففة لا مشددة ، خلافاً للدماميني حيث فهم أنّ ((عليّ)) بتشديد الياء على أنها جارة لضمير المتكلم و((عبد الله)) بدل ، وفيه شذوذ لإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍ غير مفيد للإحاطة ، والأقرب أنه عطف بيان .

واعلم أنّ كلامهم في تقسيم اسم الفعل لمرتجل ومنقول يدل على أنّ اسم الفعل مجموع الجار والمجرور ، وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالفه ، ويقتضي أنّ اسم الفعل إنما هو الجار فقط .

وذلك لأنهم اختلفوا في الكاف المتصلة بـ((عليك)) وإخوته ، فقال ابن بابشاذ : حرف خطاب ، وقال الجمهور : ضمير المخاطب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب .

فقال الكسائي : نصبٌ على المفعولية ، والفاعل الضمير المستتر ؛ لأنّ التقدير : إلزم أنت نفسك ، وانظر ما الناصب حينئذٍ لما بعدها إذا وجد نحو :

---

(١) الشواب جمع شابة : قال الخليل إنه سمع أعرابياً فصيحا يقول : إذا بلغ الرجل ستين فإياه وإيا الشواب ، قال في التصريح ١٩٤/٢ : ((والتقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب)) ، فحذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول ، وأنيب عنه الثاني ، ثم حذف الثاني وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدل ((أنفس)) بـ((إيا)) ؛ لأنها تلاقيها في المعنى)) .

....

....

﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [1] ، وقد يقال : إنّ ((علي)) تتعدى لاثنين .

وفي حواشي الأشموني للشهاب القاسمي : أو نصبٌ عند الكسائي على المفعولية ، ويردّهُ قولك ((عليك زيداً)) بمعنى : خذ ، و((خذ)) إنما يتعدى لواحد .

وقال الفراء : رفعٌ على الفاعلية ، على استعارة ضمير غير الرفع له ، كما هو ظاهر ، فاندفع قول الشهاب في حواشي الأشموني .

ويردّه : أنّ الكاف ليس من ضمير الرفع .

نعم في المغني[2] : ((إنّ نيابة ضمير عن ضمير إنما جاءت في المتصل بثلاثة شروط : كون المنوب عنه منفصلاً ، وتوافقها في الإعراب ، وكون ذلك في الضرورة ، كقوله :

أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاكِ دَيَّارُ [3]))

إلا أنْ يقال : الفراء لا يشترط الأخير ، ثم إنه يلزم الفراء أنّ ضمائر الرفع لا تستتر فيها ، فليحرر .

---

(1) المائدة ـ ١٠٥ .

(2) المغني ٤٤١/٢ .

(3) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ٤٤١/٢ وشرح ابن عقيل ٩٠/١ والهمع ١٩١/١ ، وقد تقدم تخريجه وتتمته في بحث الضمائر ٦٥٦/١ وهذا تخريج آخر له فراجعه هناك . والشاهد فيه قوله : ((إلاك)) فالأصل : إلا إياك ، وقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير النصب المتصل والشروط الثلاثة منطبقة ، فالضمير منفصل ((إياك)) ، وكلاهما منصوب ، والضرورة الشعرية أجبرت الشاعر على العدول .

ثم إنه يعمل عمل مسمّاه ، فيرفع الفاعل ظاهراً أو مستتراً ، ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ وغيرها .

وقال البصريون : جرٌ .

فقيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناءً على أنّها أسماء للأفعال .

وقيل : الجر بالإضافة بناءً على أنها أسماءٌ للمصادر ، والمعنى : إلزامك .

واختاره المصنف في الحواشي فقال : إنّ ((علي)) مثلاً اسم للزوم ، تقول ((عليك)) بمعنى : إلزامك ، فللكاف موضع خفض ورفع .

وانظر هذا مع ما صرحوا به ، وسيأتي في كلام الشارح : أنّ أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالإضافة ، وقولهم : إنّ اسم الفعل إذا كان لغير الماضي يستتر فيه الضمير وجوباً .

قوله [ثم إنه يعمل عمل مسمه] أي : غالباً ، كما قيّد بذلك في التسهيل ؛ إذ قد يكون مسمه متعدياً ويكون هو لازماً نحو : ((آمين)) ، فإنه لازم ، ومسمّاه ((استجب)) وهو متعدّ .

وهذا إنما يصار اليه إذا تعذر الجريان على الأصل ، ولهذا اعترض في شرح الشذور[1] على من فسّر ((مه)) بـ((اكفف)) : بأنّ ((اكفف)) متعد ، و ((مه)) لازم فالأولى أنْ يفسر بـ((انكفف)) ، ولم يجعله من غير الغالب ؛ لإمكان الجري على الغالب هنا بخلاف ((آمين)) .

قوله [فيرفع الفاعل] أي : مطلقا .

قوله [ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ] إنْ كان مسمه يتعدى بها ، وغيرها إنْ كان مسمه يتعدى بغيرها .

---

(١) شرح الشذور ـ ١٢٣ .

لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقاً ، والتجرد من العوامل ، وأنّ منه ما ينوّن لزوماً نحو : ((واهاً)) و((ويهاً)) ، و جوازاً كـ((صهٍ ، ومهٍ)) وذلك للتنكير ، وأنه لا يؤكد بالنون ، ولا يحذف ، ولا يبرز ضميره ،

قوله [بلزوم البناء مطلقاً] أي : سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع ، والفعل منه مبني وهو الأمر والماضي ، ومنه معرب وهو المضارع بشرطه .

قوله [والتجرد من العوامل] أي : اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية ، كما أشرنا إليه أول الباب .

قوله [ولا يحذف] ولهذا ردّ على ابن مالك حيث جوّز في قوله :

أيُّهَا المائحُ دَلوي دُونَكَا [1]

أنْ يكون ((دلوي)) منصوباً بـ((دونك)) مضمرة مدلولاً عليها بـ((دونك)) الملفوظة .

قوله [ولا يبرز ضميره] يشكل على بعض الأقوال السالفة في الكاف المتصلة بنحو : ((عليك)) .

---

(١) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٠١/٥ ، وشرح التصريح ٢٠٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٩/٢ ، وشرح الشذور ٣٥٦ .

والشاهد فيه ((دلوي دونكا)) فإنّ ((دلوي)) منصوب ، إما بـ((دونك)) اسم الفعل الموجود في البيت ، كما هو رأي الكسائي الذي يجيز تقدم معمول اسم الفعل عليه ، وإما بـ((دونك)) مقدر دلّ عليه اسم الفعل المذكور في البيت ، كما هو رأي ابن مالك في شرح التسهيل ، أو أنه منصوب بفعل مقدر محذوف يدل عليه اسم الفعل ((دونك)) ، والتقدير : خذ دلوي دونك .

ولا يضاف ، ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه ، كما سيأتي .

[ولا يتأخر عن معموله] ؛ لقصور درجته عن مسماه ، بسبب كونه فرعه في العمل ، خلافاً للكسائي .

[و] تمسكه بقوله تعالى : [﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾(1)] وما أشبه ذلك لا حجة فيه ؛ لأنه [متأول] على أنه مصدر منصوب بإضمار فعلٍ مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾(2)، فكأنه قال : كتب الله ذلك عليكم كتاب ، و((عليكم)) متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف .

قوله [ولا يضاف] قضية كلامه أنَّ هذا من جملة الأمور التي يخالف فيها اسم الفعل مسمّاه ، وفيه نظر .

قال في شرح المتممة عند قولها : ((ولا يضاف)) ما نصّه (3) : ((كما أنّ مسمّاه وهو الفعل كذلك ، ولهذا قالوا في ((بله زيد)) و ((رويدَ زيدٍ)) بالجر أنهما مصدران ، والفتحة فيهما فتحة إعراب)) انتهى .

لكنّ مقتضى ذلك أنه على القول بأنّ مسمّاه المصدر يضاف ، وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بـ((عليك)) ونحوه ، ويحتمل التزام أنه لا يضاف ، وحينئذٍ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسمّاه ، فليتأمل .

---

(1) النساء ـ 24 .

(2) النساء ـ 23 .

(3) الفواكه الجنية ـ 341 الأسماء العاملة عمل الفعل ـ اسم الفعل .

[ويجزم] الفعل [المضارع في جواب الطلب منه] أي : من اسم الفعل ، كما يجزم في جواب الطلب من الفعل ، [نحو] قوله :

[مَكانَكِ تُحْمَدي أو تَسْتَريحي]

فـ((مكانك)) بمعنى : اثبتي ، و((تحمدي)) مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره : فإنْ تثبتي تحمدي .

[و] لكنه [لا ينصب] في جواب الطلب منه وإنْ كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل ، فلا تقول : ((نزال فنحدثك)) بالنصب على الأرجح .

قوله [نحو قوله : مكانك ...] عجز بيت لعمرو بن الإطنابة ، صدره :

وقَولي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ [1]

والضميران في ((جشأت)) و((جاشت)) لنفسه ، ومعنى ((جشأت)) : نهضت ، و((جاشت)) غثت .

قوله [ولكنه لا ينصب ...] تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب .

---

(١) البيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة في شرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٨٠/٣ ، وشرح القطر ٢٤٥ ، والمغني ٢٠٣/١ . وقد تقدم تخريجه في ٥٨١/١ بحث جوازم المضارع .

والشاهد فيه : جزم ((تحمدي)) بحذف نونه ؛ لوقوعه في جواب الأمر المؤدّى باسم الفعل ((مكانك)) .

[إعمال المصدر]

[و] الثاني منها : [المصدر] وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ، ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه ، فيرفع الفاعل ، ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها ، وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر ، وقد مرّ أنه يجوز حذف فاعله ، وأنه لا يغير عند إسناده إلى نائب الفاعل .

قوله [اسم الحدث] أي : اسمٌ يدل على الحدث ،.فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول ، ثم الحدث : إما قائم بفاعل كـ((فرح زيدٌ فرحاً)) ، أو صادر عنه : حقيقة كـ((قعد قعوداً)) ، أو مجازاً كـ((مرض مرضاً)) ، أو واقع على مفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كـ((زهو وجنون)) .

وقوله ((الجاري على الفعل)) مخرج لاسم المصدر ، ((والمراد بجريانه على الفعل : أنْ يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده ، مثل ((جلست جلوساً وجلسة وجلسة)) ، فمثل القادرية والعالمية مثل ((ويلاً له)) و((ويحاً له)) مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً وإنْ كان الأخيران مفعولاً مطلقاً)) ، كذا في الجامي[1] .

ويحتمل أنّ المراد بالجريان على الفعل : الاشتمال على جميع حروفه ،

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ١٨٩/٢

وفي تمثيله للمصدر بقوله [كـ((ضرب وإكرام))] إشارة إلى أنّ المصدر المزيد يعمل عمل المجرد ، لكن عمل المصدر مشروطٌ بأمرين :

أحدهما : وجوديّ ، وإليه أشار بقوله : [إنْ حلّ محله فعلٌ مع ((أنْ))] المصدرية ، والزمان ماضٍ أو مستقبل كـ : ((عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً)) ، أي : من أنْ ضربته أمس ، ومن أنْ تضربه غداً ، [أو مع ((ما))] أختها والزمان حالٌ فقط ، كـ((عجبت من ضربك زيداً الآن)) ، أي : مما تضربه الآن .

والاحتياج في إخراج اسم المصدر إلى زيادة الجاري الخ مبنيٌّ على أنّ اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه ، أو على أنّ المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة ، وإلا فاسم المصدر إنما يدل على لفظ المصدر ، وبواسطة ذلك يدل على الحدث ، ويتعدى إلى مفعولين كـ((عجبت من ظنك زيداً قائماً)) .

وقوله ((فأكثر)) كـ((عجبت من إعلامك زيداً عمراً فاضلاً)) .

قوله [فقط] قيد لحلول الفعل و((ما)) محل المصدر ، والمقصود بالتقييد ((ما)) والغرض أنه إذا كان الزمان حالاً لا تكون ((أنْ)) حالّة مع الفعل محلّ المصدر بل ((ما)) .

وليس الغرض أنّ ((ما)) لا تحل مع الفعل إلا إذا كان الزمان حالاً ؛ لأنها تحلّ معه مطلقاً ، غاية الأمر أنّ ((أنْ)) أمّ الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل إلى غيرها ، وهي إذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحلول ؛ لمنافاتها له ، فعدل إلى ((ما)) ؛ لأنها لا تنافيه ولا غيره .

ومسألة التأويل بـ((ما)) عزيزة قلّ من ذكرها من النحاة .

فإنْ لم يحل محله ذلك امتنع عمله ، كما في نحو : ((ضرباً زيداً ، وضربت ضرباً زيداً)) ، فلا يصح نصبك ((زيداً)) بـ((ضرباً)) ، خلافاً لابن مالك في الأول ، ولهذا جعل الثاني في نحو : ((فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ)) منصوباً بفعل محذوف لا بالمصدر .

قوله [كما في نحو ((ضرباً زيداً))] أي : من المصدر النائب عن فعله ، وقوله : ((وضربت ضرباً زيداً)) أي : من المصدر المؤكد لعامله .

قوله [خلافاً لابن مالك في الأول[1]] فإنه ذهب إلى جواز إعماله ، وصحح المصنف في شرح القطر المنع[2] ، وعلله بأنّ المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده ، بدون ((أنْ و ما)) ، فـ((زيداً)) في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف .

وأمّا الثاني : فلا يصح نصبه ((زيداً)) اتفاقاً ، قال في الحواشي : ((بل لو قلت : ((ضربت ضرباً في الدار أو عندك)) لم يجز أنْ يتعلقا به ، وهما ما هما في التعلق بكل غادٍ ورائح ، إلا أنّ هذا المصدر لم يذكر كذلك ، كما أنّ الفعل الثاني في ((قام قام)) لم يأت للإسناد)) انتهى .

لكنه في شرح بانت سعاد قال[3] : ((إنّ المصدر وإنما يقدر بـ((أنْ)) أو ((ما)) والفعل إذا كان فيه معنى الحدوث ، بخلاف نحو : ((لزيدٍ معرفةٌ بالنحو وذكاءٌ في الطب)) .

---

(١) شرح التسهيل ٤٣٨/٢ ((إعمال المصدر)) .

(٢) شرح القطر ـ ٢٥٦ ((إعمال المصدر)) .

(٣) شرح قصيلة بانت سعاد ـ ٤٤ .

والأمر الثاني : عدميٌ ، وهو المشار اليه بقوله : [ولَمْ يكـن] المصدر [مصغراً] ، فلا يقال : ((أعجبني ضُرَيبُك زيداً)) ؛ لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير ، الذي هو من خواص الأسماء .

☜ قل : ((ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وإنْ قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح)) ، قل : ((لأنّ الظرف يكفيه رائحة الفعل)) انتهى .

وهذا لا ينافي ما في حواشي ابن الناظم ؛ لأنه محمولٌ على مصدر غير مؤكد ، كما في الأمثلة التي ذكرها ، وإذا كان المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف ؛ لانتفاء المانع من تقديمه ، وهو تقديم ما في حيِّز الحرف المصدري عليه ؛ لأنّ ذاك إنما يكون عند التأويل ، وهذا لا يؤول ، فظهر صحة قول المصنف في المغني[1] :

((أنه يجوز في قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ تعلق ((في السموات)) و((في الأرض)) بـ((سركم وجهركم)) ؛ لأنّ المصدر ليس مما ينحل لـ((أنْ)) والفعل)) .

وغفل الدماميني عن مراده فقل : ((المصدر إذا لم ينحل لـ((أنْ)) والفعل ينحل لـ((ما)) والفعل ، فالمحذور باقٍ)) ، فظنّ أنّ المراد نفي التأويـل بخصوص ((أنْ)) والفعل ، والمنفي التأويل مطلقاً ، فتأمل .

قوله [لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير...] هذا لا يناسب ما سيأتي من أنّ المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له ، فالمناسب أنْ يعلله بأنّ صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل .

---

(١) المغني ٤٣٥/٢ ((الباب الثالث)) والآية من سورة الأنعام ـ ٣ .

[ولا مضمراً] ، فلا يقال : ضربك المسيء حسنٌ ، وهو المحسنُ قبيحٌ ؛ لعدم حروف الفعل ، ولهذا لم يعمل محذوفاً كما سيأتي .

[ولا محدوداً] بالتاء ، فلا يقال ((أعجبتني ضربتك زيداً)) لأنّ صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فإنْ وردَ حُكِم بشذوذه .

[ولا منعوتاً قبل] تمام [عمله] ، فلا يقال : ((عرفت سوقك العنيف الإبل)) ؛ لأنه مع معموله كموصولٍ مع صلته ، فلا يفصل بينهما ، فإنْ نُعت بعدٍ[1] جاز نحو : ((إنّ هجركَ إيايَ المفرطَ لمهلكٌ)) .

ولو قال : ((ولامتبوعاً)) لكان أولى ، فإنّ حكم سائر التوابع حكمُ النعت .

قوله [ولا مضمراً] أي : خلافاً للكوفيين ، ويشهد لهم قوله :

وما الحَرْبُ إلا مَا عَلمـتُمْ وذقْـتُمُ ... وما هُو عنها بالحَديثِ الـمُرَجَّمِ [2]

فإنّ قوله : ((عنها)) متعلق بـ((هو)) العائد إلى ((الحديث)) لكن إنما هذا عمله في الجار والمجرور .

---

(١) كذا في المخطوط ج ، وفي ط مصر ((بعدد)) ، وفي ط د . ابراهيم من الجيب ((بعده)) ، وهو الصحيح فالمعنى : وإن نعت بعد تمام عمله جاز .

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨١ والدرر ٢٤٤/٥ وشرح التسهيل ٤٣٤/٢ . والشاهد على رأي الكوفيين أنّ ((هو)) ليس راجعاً إلى ((الحرب)) لأنها مؤنثة والضمير مذكر ، ورجوع الضمير إلى ((الحرب)) يفسد المعنى ، فلا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما الضمير كناية عن ((الحديث)) ، والمعنى : ((وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون بل هو الحديث الصادق الموثوق به .

[**ولا محذوفاً**] ؛ لعدم وجود حروف الفعل .

[**ولا مفصولاً من المعمول**] أي : من معموله بأجنبي ؛ لأنّ معموله بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما .

قوله [ولا مفصولاً من معموله ...] لهذا ردّ على الزمخشري[1] إنّ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ معمول لـ﴿ رَجْعِهِ ﴾ ؛ لأنه قد فُصل بينهما بالخبر وهو ((لقادر)) ، قاله في المغني ، ويؤخذ من ذلك إنه لا يعمل مفصولاً ولو كان المعمول ظرفاً .

ويؤخذ من اعتراضه على الزمخشري ـ إذ علّق ((أياماً)) بـ((الصيام)) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ۞ أَيَّاماً ﴾ بأنّ فيه[2] الفصل بمعمول ((كتب)) وهو ((كما كتب)) ـ أنه لا يعمل مفصولاً ولو كان الفاصل جاراً ومجرورا .

فإنْ قيل : لعلّ الزمخشري يقدر ((كما كتب)) صفة لـ((الصيام)) ، فلا يكون متعلقاً بـ((كتب)) .

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو اتباع المصدر قبل أنْ يكمل معموله .

قوله [لأنّ معموله بمنزلة الصلة ...] ربما تشعر هذه العبارة بأنّ المعمول ليس صلة حقيقة ، وفيه نظر ؛ لأنه عند العمل مؤول بـ((أنْ)) والفعل أو ((ما)) والفعل ، فهو صلة لموصول حرفي .

---

(١) الكشاف ٧٣٥/٤ ـ ٧٣٦ ، تفسير سورة الطارق ٩ ، والمغني ٥٤٠/٢ ((الباب الخامس)) .

(٢) الكشاف ٢٢٥/١ تفسير البقرة ١٨٣ ـ ١٨٤ ، والمغني ٥٤٠/٢ .

[ولا متأخراً عنه] أي : عن معموله ولو ظرفاً ، فلا يقال : ((أعجبني زيداً ضربك)) لما مرّ من أنّ معموله بمنزلة الصلة ، وهي لا تتقدم على الموصول .

قال التفتازاني : ((والحقُّ جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً ؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل)) .

قوله [قال التفتازاني : والحق جواز تقديم معمول المصدر ...] حاصل ما أشار اليه التفتازاني : أنّ المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلى تأويله بـ((أنْ)) أو((ما)) والفعل ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف ؛ لتنزيله من الشيء منزلة نفسه ؛ لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه .

وقال الرضي[1] : ((بجواز تقديم المعمول إذا كان ظرفاً ، واختار أنه لابدّ من التأويل))، وقال : المؤول بالشيء لا يلزم أنْ يعطى حكمه مطلقاً فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه إذا كان ملفوظاً به أنْ يمنع ذلك إذا كان مقدراً .

ويؤيده أنّ ((أنْ)) لا مع الفعل لابدّ له من فاعل ، ولا يخلو من الدلالة على الزمان ، إلى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح .

وعبارة الشارح توهم أنّ التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولاً بالحرف المصدري والفعل ، ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل .

وفي حواشي ابن جماعة في مباحث حذف المسند اليه : ((لك أنْ تقول : هذا الكلام ـ أي : قوله : رائحة الفعل ـ بحسب ظاهره لا يتحقق ؛ لأنه لا رائحة للفعل ؛ لأنّ العرض لا يقوم بالعرض ، فلابدّ من وجهٍ من التأويل ، والكلام فيه)) انتهى .

---

(١) شرح الكافية ١٩٥/٢ وما ذكره المحشي معنى كلامه .

وظاهر اقتصاره على ما ذكر : أنّه لا يشترط في إعماله أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهو كذلك ؛ لأنه عمل لكونه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، قاله ابن مالك [1] .

وأنه لا يشترط فيه أيضاً أنْ يكون مفرداً ، وقد اشترطه بعضهم ، فمنع إعمال المثنى والمجموع ، وجزم به ابن مالك قال [2] : ((لأنّ لفظهما مغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل ، فإنْ ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك قبل ، ولم يُقسْ عليه)) .

قوله [بخلاف اسم الفاعل] فإنه إنما عمل لمشابهته الفعل المضارع ، ولهذا اشترط لعمله أنْ يكون بمعنى الحال والاستقبال .

قوله [فمنع إعمال المثنى والجمع] هو قياس اشتراط أنْ لا يكون محدوداً ولا مصغراً وإنْ عُلل التصغير بما مرّ في كلام الشارح ؛ لأنّ التثنية والجمع من خواص الأسماء .

قوله [فإنْ ظفرنا بشيء من ذلك ...] قد جاء إعمال المجموع في قوله :

فَجَرَّبُوهُ فمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ... أبا قُدَامةَ إلا الحَزمُ والفَنَعا [3]

الفنع : الفضل الكبير .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٤٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥٢ ((باب إعمال المصدر)) .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٣ .

(٣) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ١٥٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٩٤ ، وشرح التسهيل ٢/٤٣٥ والشاهد في : ((تجاربهم)) بكسر الراء جمع تجربة ، وقد عمل في أبا . ويمكن أن يجعل أبا قدامة مفعولاً لـ((زادت)) والأول أوجه لانه العامل الأقرب ولأسباب أخرى في الأشباه والنظائر١/٣٦٣ فراجع .

ثم المصدر يعمل مضافاً، ومنوّناً، ومقروناً بأل .

[و] لكنّ [إعماله] حالة كونه [مضافاً] للفاعل مع ذكر المفعول وتركه [أكثر] استعمالاً من عكسه ، ومن إعماله منوّناً وبأل ؛ لأنّ الفاعل عمدة فإضافة العامل إليه أهم ؛ ولأنّ نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه ؛ لكونه فضلة ، [نحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾] ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ ، أي : دعائي إياك .

وأمّا إعمالهُ مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل فكثير ـ نحو : لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ـ ومع ذكره قليل ، وليس خاصاً بالشعر كما قيل ، بدليل قوله ﷺ : ((وحجّ البيت من استطاع اليه سبيلا))[1] .

قوله [نحو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [2]] مثل لما أضيف للفاعل مع ذكر المفعول .

قوله [﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ [3]] مثل لما أضيف للفاعل مع حذف المفعول .

قوله [بدليل قوله : وحج البيت من استطاع اليه سبيلا] قال في التصريح[4] : (وللمانع أنْ يجيب : بأنّ الحديث يحتمل أنْ يكون مروياً بالمعنى فلا شاهد فيه) انتهى .

وهو ميلٌ لكلام أبي حيان حيث أعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام النحوية بلحتمالها الرواية بالمعنى ،

---

(١) كنز العمل ٨٢/١ كتاب الايمان والاسلام ، الفصل الثالث ، الفرع الثاني في فضائل الايمان المتفرقة حديث ٣٢٧ .

(٢) البقرة ـ ٢٥١ .

(٣) إبراهيم ـ ٤٠ .

(٤) شرح التصريح ٦٤/٢ ((إعمال المصدر)) .

....

....

﴾ وقد ردّ عليه : بأنّ الأصل الرواية باللفظ ، وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلك بقوله : ((قال ما معناه)) ، كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث ، وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية ، وهذا مخالف للإجماع ، والمسألة مبسوطة في شروح المغني .

وإنما استدل بالحديث لا بالآية ؛ لأنّ ((من)) في الآية ليست فاعل المصدر بل إما بدل من ((الناس)) بدل بعض من كل ، والرابط محذوف أي : منهم ، وإما شرطية ، والجواب محذوف أي : فليحجج ، وذلك لئلا يلزم أنْ يجب على الناس أنْ يحج المستطيع منهم ، كما قاله في المغني وغيره [1] .

قال التاج السبكي في بعض مجاميعه : وهو ممنوع وأيّ مانع من ذلك ، ويكون في الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس أنْ يحج المستطيع ، فإنْ لم يحج المستطيع أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع .

وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا أنّ من فروض الكفاية إحياء الكعبة بالحج كل سنة ، وللرافعي بحثٌ إنّ الحج لا يتعين ، وأنه يغني عنه العمرة ، وفي هذا التقرير ردٌ عليه . وقد رُدّ عليه بوجه آخر .

غير أنّ هنا مباحثة ، وهي أنه إذا ثبت أنّ في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر أنّ فرض الكفاية يسقط ، بأنْ يقوم به المستطيع وغير المستطيع ، فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية . ﴿

---

(١) المغني ٢/٥٣٦ .

وقد يضاف إلى الظرف توسعاً ، فيعمل في ما بعده الرفع والنصب ، نحو : ((عجبتُ من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا)) .

[و] إعماله حال كونه [منوناً] ، أي : مجرداً من أل والإضافة [أقيس] من إعماله مضافاً وبـ((أل)) ؛

ولا نقول أنه حج عن الغير ؛ لأنّ الحج لا نيابة فيه عن مستطيع ، وبقي على المستطيعين فرض العين ، وإذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب إسقاط فرض الكفاية وثواب إسقاط ما في ذمته من فرض العين .

فإذا علمت ذلك ظهر لك أنّ هذا الإعراب مدخولٌ ، من قبل أنه يلزم عليه أنْ يكون وجب على كلِّ أحدٍ خصوص حج المستطيع ، لا عموم حج البيت .

وظهر أنّ جعل ((من)) شرطية أرجح ؛ لأنّ حاصله : أنّ لله على الناس أنْ يكون البيت محجوجاً ، وله على المستطيع أنْ يباشر الحج بنفسه ، لكن ينبغي أنْ يقدر الجواب هكذا ، فعليه أنْ يباشر الحج بنفسه فتدبر .

قوله [وقد يضاف إلى الظرف توسعاً فيعمل في ما بعده ...] أي : فيكون حينئذٍ كالمنوّن في أنه يرفع وينصب ، وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال .

وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد ، فإنْ كان مصدرُ فعلٍ غير متعدٍ جاز فيه وجهان : إضافته إلى فاعله ، وإضافته إلى ظرف متسع فيه ، كـ((أعجبني قيام زيد اليوم ، أو قيام اليوم زيداً)) ، ومتعد لاثنين أو ثلاثة ، جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل .

لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة [نحـو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيماً ﴾][1] أي : أنْ يطعم يتيماً .

قوله [لأنه يشبه الفعل ...] فيه : أنّ عمله مطلقاً لشبه الفعل ، فالأظهـر أنْ يقال : لأنّ التنكير أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ، من إعمال المنون قول بعض العرب ((عجبت من قراءةٍ في الحمّام القرآنَ)) أي : من أنْ قرئ .

قال ابن مالك في شرح العمدة[2] : ((وهذا غريب أعني : الرفع بالمصدر المنوّن ، والمستعمل كثيراً النصب به ، والقيـاس يقـتـضي وقوع الرفع وحده ، ومع النصـب ، وإذا اقتـصر على أحـدهما فالـرفع أحـقّ ، والأكثـر الـواقع ما ذكرت)) انتهى .

وقال المصنف في حواشي الألفية : إعمال المضاف إلى الفاعل ضعيف ، وكذا إعمال المنوّن ، وأمّا ذو أل فإعماله ضعيف مطلقاً في الفاعل والمفعول ، وتلخص : أنّ عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا .

---

(١) البلد ١٤ ـ ١٥ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ـ ٦٩٦ ((المصدر)) .

[و] إعماله مقروناً [بأل شاذ] ؛ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل [نحو] قوله :

[عَجبتُ من الرِّزقِ المُسيئَ إلهُهُ

بنصب ((المسئ)) ورفع ((إلهه)) بـ((الرزق)) الذي هو مصدر .

وعورض بأنّ الإضافة كالتعريف بأل فهلا بَعُدَ معها المصدر عن الفعل .

وأجيب : بأنها متأخرة عنه ، فهو قبلها واقع موقع الفعل ، بخلاف المقرون بأل .

قوله [عجبت من الرزق ...] صدر بيت عجزه :

ومِنْ تَرْكِ بعضِ الصَّالحينَ فَقيرا [1]

قوله [في توابع الفاعل] ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع ، وفصل أبو عمر فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت .

قوله [الجر حملاً على اللفظ] هو أحسنُ من الإتباع على المحل ، وقيّده في التسهيل بما إذا لم يمنع مانع [2] . قال الدماميني : كما في ((أعجبني إكرامك وزيد)) فإنّ الإتباع هنا بالجر يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وهو ممنوع ، كما ستعرفه في باب النسق .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح قطر الندى ٢٦٤ ، وشرح التصريح ٦٣/٢ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٢) شرح التسهيل ٤٤٦/٢ ((إعمال المصدر)) .

تتمة : يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كـ((عجبت من ضرب زيدٍ الظريفِ)) الجر حملاً على اللفظ ، والرفع حملاً على المحل .

وفي تابع المفعول كـ((أعجبني أكل اللحم والخبز)) الجر أيضاً على اللفظ والنصب على المحل ، إنْ قدر المصدر بـ((أنْ)) وفعل الفاعل .

قوله [والرفع حملاً على المحل] على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن[1] : ((أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ)) ، وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث : ((أمرَ بقتل الأبترِ وذو الطفيتين))[2] ، وأنشد سيبويه :

يــا لَعْنَــةُ اللهِ والأقْــوامِ كُلِّهِــمُ   والصَّالحونَ على سَمْعانَ من جَارِ [3]

قوله [والنصب على المحل] أي : وإنْ لم يذكر الفاعل خلافاً لبعضهم .

قوله [إنْ قدر بـ أنْ وفعل الفاعل] أي : والرفع إنْ قدر بـ((أنْ)) وفعل ما لم يسم فاعله ، بناء على أنّ المصدر يرفع نائب الفاعل ، ويقدر الحرف المصدري وفعل ما لم يسم فاعله ، وهو ما ذهب اليه جمهور البصريين ، ومشى عليه في التسهيل[4] .

---

(١) شرح التسهيل ٤٤٦/٢ ، والقراءة في الدر المصون ٤١٨/١ تفسير سورة البقرة ـ ١٦١ .

(٢) صحيح مسلم ـ باب قتل الحيات وغيرها ـ الحديث رقم ٤١٤٦ .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في الجنى الداني ٣٥٦ ، والمغني ٢٧٣/٢ ، والهمع ٣٤/٢ ـ ٤٨٧ ، والكتاب ٢١٩/٢ . والشاهد فيه ((الصالحون)) فهو عطف على موضع ((الأقوام)) فإنه مجرور لفظاً مرفوع على أنه فاعل المصدر ((اللعنة)) وهو مراد المحشي ، ربما يكون مرفوعاً على حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مقامه : والأصل ((ولعنة الصالحين)) ، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، ويروى بالنصب على الأصل ((الصالحين)) .

(٤) شرح التسهيل ٤٣٧/٢ .

....

....

ﻫ ومنعه بعضهم لما فيه من الإلباس ؛ لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبني للفاعل .

ومنه يؤخذ أنه لا منع في ما كان فعله ملازماً للبناء للمفعول كـ((زكم)) فيجوز : ((أعجبني زكام زيدٍ)) .

ولا من الإتيان بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول نحو : ((يعجبني أنْ يُضْربَ زيد)) .

فظهر صحة جعل ((ما)) في قوله تعالى ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[1] مصدرية ، وسقط كلام أبي حيان .

واعلم أنّ الشارح لم يحك في جواز الإتباع على المحل هنا خلافاً ، وحكاه في اسم الفاعل ، فأوهم الاتفاق عليه هنا ، وليس كذلك ، فإنما يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ، ومن اشتراطه أضمر عاملاً كما في الباب الرابع من مغني اللبيب [2] .

---

(١) الحجر ـ ٩٤ .

(٢) المغني ٤٦٠/٢ ((ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ـ الأمر الحادي عشر)) .

[إعمال اسم الفاعل]

[و] الثالث منها : [اسم الفاعل] ولو مثنى أو مجموعاً ،

قوله [ولو مثنى أو مجموعاً] كقول عنترة :

والنَّاذرَيْنِ إذا لَمْ القهُمَا دَمِـي[1]

فـ((دمي)) منصوب بـ((الناذرين)) ، وهما تثنية ((ناذر)) بالذال المعجمة .

وقوله تعالى : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾[2] .

فإنْ قلت : لِـمَ لَـمْ تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالأسماء .

قلت : أما الفرق بين ذلك وبين التصغير فلعدم تطرق الخلل إلى صيغة مفردة من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع ، وأما بين ذلك والوصف فلأنّ الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الأفعال الخمسة بخلاف الوصف ، فليتأمل .

---

(١) عجز بيت من الكامل لعنترة في ديوانه ٣١ ، وشرح التصريح ٦٩/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٥٦/٢ ، وتمامه :

الشَّاتِمَيْ عِرضي ولم أشتِمْهُما والنَّاذِرَيْنِ إذا لَمْ القَهُمَا دَمي

والشاهد فيه ((والناذرين ... دمي)) فقد أعمل اسم الفاعل المثنى ((الناذرين)) بـ((دمي)) فإنه مفعول به ، واسم الفاعل المحلى بأل لا يحتاج إلى اعتماد .

(٢) الأحزاب ـ ٣٥ .

وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث .

قوله [لمن قام به] أي : لذاتٍ ما قامَ بها الفعل ، ولو قال : لما قام به الفعل لكان أولى ؛ لأنّ ما جهل أمره يذكر بلفظ ((ما)) ، ولعله قصد تغليب العاقل على غيره ، فإنّ ((مَنْ)) لمن يعقل .

قوله [على معنى الحدوث] أي : الوجود بعد أنْ لم يكن ، يعني : إنه وضع لذات حصل لها الحدث مع إفادة أنّ حصوله لها كان بعد أنْ لم يكن .

فـ((الضارب)) معناه : شيء ثبت له الضرب بعد أنْ لم يكن ، وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما في ((الله عالم)) و((امرأة حائض)) ، وغير ذلك .

قال الأستاذ الصفوي : ((وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر - من أنه لا دلالة في ((زيد منطلق)) على أكثر من ثبوت الانطلاق - وغيره ، من أنّ الاسم للثبوت ، ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني)) فتأمل .

ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل .

وقوله ((ما اشتق من مصدر فعلٍ)) شاملٌ للمحدود وغيره .

وقوله ((من قام به)) يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل ؛ لأنّ المتبادر من قولنا ((ما اشتق لمن قام به)) أنْ يكون موضوعاً لمن قام به ، ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة .

وقوله ((على معنى الحدوث)) يخرج الصفة المشبهة ، وبعضهم أخرج به اسم التفضيل ، وقد عرفت أنه خرج بما قبله .

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازماً ومتعدياً ، وإنما عمل ؛ لمشابهته للمضارع في الزنة والتذكير والتأنيث ، ودلالته على المصدر ، واحتماله أحد الزمانين ، ودخول لام الابتداء عليه .

وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله [كـ((ضارب ومكرم))] إشارةٌ إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة ((فاعل)) ، ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً ، وكسر ما قبل آخره .

ثم إنه إنْ صُغِّر أو وُصِف لم يعمل ؛ لمباينته الفعل حينئذٍ ؛ إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء .

قوله [ويعمل عمل فعله] إلا أنّ اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ، ولا يجوز ذلك في الفعل .

وأنّ الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر ، وهذا يجوز فيه ذلك نحو : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾(1) .

وأنّ اسم الفاعل إذا كان خبراً عن مثنى لا يعمل في متقدم ، تقول : ((هذا ضارب زيداً وتاركه)) ولا يجوز ((هذان زيداً ضاربٌ وتاركه)) ؛ لأنّ الفعل لا يصلح هنا ، وعلى هذا لا يجوز ((مررت برجلين ضارب عمراً وتاركه)) و ((جاءني رجلان ضارب عمراً وتاركه)) .

قوله [ثم إنه إنْ صغر أو وصف لم يعمل] قال المصنّف في حواشي الألفية :

---

(1) فصلت ـ ٤٦ .

....

....

((فإنْ قلت : فما بالكم تمنعون إعمال المصغر وقد حكي : ((أظنني مرتحلاً وسويِّراً فرسخاً)) ، قلت : ما أحسن قول أبي الطيب :

وشَرُّ مَـا قنَصَـتْهُ رَاحَـتِي قَـنَصٌ شُهْبُ البُزاةِ سَواءٌ فيهِ والرَّخَمُ [1]

يعني : إنَّ الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف في العمل فيهما ، فالمنفي عمل المصغر في غيرهما ، فإنْ قلت : فكيف أيضاً منعوا إعمال الموصوف ، وقد أجاز الكسائي ((أنا زيداً ضارب أيّ ضاربٍ)) ، وقال الشاعر :

إذا فَاقِدٌ خَطبَـاءُ فَـرْخَيْنِ رَجَّعَـتْ ذكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلـيطِ الـمُزايَلِ [2]

قلت : الأول من كلامه مبنيٌّ على مذهبه فلا يحتج به ، وأوّله ابن مالك [3] على أنَّ ((أيّاً)) خبر ثانٍ ، وليس بشيء ؛ لأنَّ ((أيّاً)) لا يحذف موصوفها إلا شاذاً مسموعاً ؛ لأنها لم تمكّن تمكُّنَ الصفات .

---

(1) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١١٦/٤ جاء به لتأييد المعنى .

(2) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦١/٣ وليس في ديوانه وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٢/٢ وشرح ابن الناظم ٣٠٦ ، الفاقد المرأة التي تفقد ولدها وزوجها ، وقد يقال ظبية فاقد ، والخطباء : الواضحة الخطب وهو الأمر العظيم ، ورجّعت : أي : قالت عند المصيبة ((إنا لله وإنا اليه راجعون)) .

والشاهد فيه على مذهب الكسائي أنّ ((فاقد)) اسم فاعل موصوف بـ((خطباء)) وقد عمل عمَل فعله ؛ لأنّ ((فرخين)) مفعول به لاسم الفاعل ، وردّ بأنّ ((فرخين)) مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل ، والتقدير : فقدت فرخين .

(3) شرح التسهيل ٤٠٢/٢ ((إعمال اسم الفاعل)) .

فإنْ لم يُصغَّر ولم يوصف : [فإنْ كان] مقروناً [بأل] كـ((الضـارب)) [عَمِل] عَمَل فعله [مطلقاً] ، أي : ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً معتمداً أو غير معتمدٍ ؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل ؛ إذ حق الصلة أنْ تكون فعلاً كـ((جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غدا)) .

والثاني : قالوا بتقدير ((فقدتْ فرخين)) ، وقالوا أيضاً لأجل مخالفتهم الأخفش ((إذا رجّعت)) ، فيبقى التقدير : إذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت ، فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة بجملة أجنبية .

وأخفُّ الأمرين ارتكاب الابتداء في ((فاقد)) أمّا إعماله فلا ؛ لأنه ليس أهلاً له لتجرده من علامة التأنيث مع أنه لمؤنث ، بدليل ((خطباء)) ، ولا يكون الخبر ((فقدت فرخين)) ؛ لأنه يزيل ارتباط ((رجّعت)) ، بل ((رجعت)) الخبر ، وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف .

وفي التصريح[1] أنّ الكسائي خالف في الشرطين ، وظاهر كلامه أنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف ولو بعد العمل ، وأنّ الكسائي يجيز إعماله مطلقاً ، وكلام بعضهم يقتضي خلافه ؛ لأنه قال : أجاز الكسائي ((أنا زيداً ضاربٌ أيّ ضارب)) دون ((أنا ضارب أيّ ضاربٍ زيدا)) .

فقوله ((دون)) كذا يقتضي أنه لا يجيز إعماله إلا إذا وصف بعد العمل ، وفي شرح التسهيل لمصنفه : ((وافق بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل ؛ لأنّ ضعفه يحصل بعدها لا قبلها)) .

---

(١) شرح التصريح ٦٥/٢ ((إعمال اسم الفاعل)) .

[أو] كان [مجرداً] منها [فبشرطين] لابدّ منهما لصحة عمله في المنصوب :

[كونه حالاً أو استقبالاً] ؛ لتحقق مشابهته للمضارع ، [واعتماده] ولو تقديراً [على نفي] نحو : ((ما ضارب زيد عمراً الآن أو غدا)) ،

قوله [لابدّ منهما لصحة عمله في المنصوب] أي : بخلاف عمله في المرفوع ، وظاهره أنّ عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما .

والأول صرّح به غيره ، وأنه يرفع الفاعل إذا كان بمعنى الماضي : مضمراً بلا خلاف ، كما قال ابن عصفور ، لكن رُدّ بأنّ ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله في المضمر ، وظاهراً على ظاهر كلام سيبويه ، ومذهب ابن جني والشلوبين وأكثر المتأخرين أنه لا يرفعه .

وأمّا الثاني : ففي المغني[1] : إنّ الأظهر أنّ الجمهور منعوا ((قائم الزيدان)) ؛ لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ ، وهو تقدم النفي والاستفهام لا فوات شرط العمل وهو الاعتماد ، وعلل ذلك بأمرين :

ثانيهما : إنّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل ، واستدل على ذلك بصحة : زيد قائم أبوه أمس ، وأنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال .

لكن يرد عليه التمثيل في ما يأتي بقوله تعالى : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[2] وإنّما عمل الرفع فتدبر .

---

(١) المغني ٤٧٠/٢

(٢) النحل ـ ٦٩ ، فاطر ـ ٢٨ .

[أو] على [استفهام] نحو : ((أضاربٌ زيد بكـراً الآن أو غـداً ، و مهين خالد بشراً أو مكرمه)) ، أي : أمهينٌ .

[أو] على [مخبر عنه] نحو : ((زيد ضاربٌ خالداً الآن أو غداً)) ، و﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ ، أي : صنف .

[أو] على [موصوف] نحو : ((مررت برجل ضارب عمراً الآن أو غداً)) ، ومنه : ((يا طالعاً جبلاً)) ، أي : يا رجلاً .

أو على ذي حال كـ((جاء زيد راكباً فرساً الآن أو غدا)) .

قوله [﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ أي : صنف] أشار إلى أنّ الاعتماد على المقدّر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد في الآية على المخبر عنه المقدر ، وفي التصريح : إنها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر .

وكلاهما صحيح ، والنظر في الأرجح منهما ؛ لأنّ الموصوف المحذوف في الأصل مخبر عنه ، وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل .

قوله [ومنه ((يا طالعاً جبلا))] أشار بقوله : ((ومنه)) إلى أنّ الاعتماد فيه ليس على حرف النداء ، كما يوهمه كلام الألفية ؛ لأنّ حرف النداء يبعده من الفعل ، لكن ليس في الألفية ادعاء أنّ النداء مسوّغ ، بل أنّ الوصف إذا ولي حرف النداء عمل ، وذلك صادق بأنّ المسوّغ هو الاعتماد على الموصوف المحذوف .

ثمَّ إنَّ وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله ، بل تجوز إضافته إلى مفعوله ، وقد قرئ بالوجهين : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾[1]

قوله [بل تجوز إضافته إلى مفعوله] أي : وما أشبهه كالخبر ، حكي : ((أنا كائن أخيك)) ، ولا يضاف إلى الفاعل ولا إلى الحال والتمييز ونحوهما ، وأما الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره ، وما عداه أمره مشكل ؛ إذ لا يضاف اليه مرتين ، ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك .

وأجاز السيرافي نصبه ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام من حيث التعريف ؛ لأنّ الإضافة محضة ، وبالمنوّن من حيث أنه لا يضاف .

وقال ابن الناظم[2] : ((المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه ، فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أنْ يعمل فيه الجر ، فوجب النصب لمكان الضرورة)) انتهى .

ونقض بقولك ((هذا ضارب اليوم زيداً أمسِ)) فإنهم لا يجيزونه .

وقيل في العامل في غير الأول محذوف .

واعترض : بأنه غير ماشٍ في ((هذا ظان زيداً منطلقاً)) ؛ لأنا إنْ لم نقدر المفعول فلا يجوز الحذف اقتصاراً ، وإنْ قدرنه فما ناصبه .

وأجيب : بأوجه أحسنها إنما يمتنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين .

---

(١) الطلاق ـ ٣ ، قرأ حفص ((بالغ)) بالرفع بلا تنوين و ((أمره)) مجرور بالإضافة ، وقرأ الباقون برفع ((بالغ)) وتنوينه مع نصب ((أمره)) . الدر المصون ٣٢٩/٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ـ ٣٠٧ ((إعمال اسم الفاعل)) .

﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾[1] ، فإنْ اقتضى مفعولاً آخر تعيّن نصبه نحـو : ((أنت كاسي خالد ثوباً الآن أو غدا)) .

وللك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كـ((مبتغي جاهٍ ومالاً من نهضْ)) الجرّ على اللفظ

قوله [وللك في تابع المفعول المجرور ...] بخلاف تابع المنصوب لا يجـوز جره ؛ لأنّ شرط الإتباع على الموضع أنْ يكـون بحـق الأصالة ، والأصل في الوصف المستوفي لشروط العمل إعماله لا إضافته ؛ لإلحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

فظلَّ طُهاةُ اللحْمِ ما بَينَ مُنضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّـلِ[2]

وأجيب : بأنّ الأصل أو طابخ قدير ، ثمّ حذف المضاف وأبقى جرّ المضاف اليه .

قوله [الجر على اللفظ] وهو الوجه ، إلا إنْ مَنَعَ مانع نحو : ((الضارب الرجل وزيد)) ، كما علم من باب الإضافة .

وأجاز سيبويه ذلك ، وخالفه المبرد وابن السراج ، واحتج له بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

---

(١) الزمر ـ ٣٨ ، والآية ﴿ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ قرأ أبو عمر ((كاشفات وممسكات)) بالرفع والتنوين ، ونصب ((ضره ورحمته)) ، وقرأ الباقون بالرفع بلا تنوين مع الإضافة . الدر المصون ١٧/٧ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٥٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وبلا نسبة في المغني ٤٦٠/٢ . والشاهد فيه ((صفيف شواء أو قدير)) فقد عطف ((قدير)) مجروراً على ((صفيف)) المنصوب لتوهم الإضافة ، كأنه قيل : من بين منضج صفيفِ شواءٍ أو قدير .

والنصب على المحل عند بعضهم ، أو بإضمار عامل من وصفٍ أو فعلٍ عند الجميع ، وفهم من كلامه أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل .

⟸ نحو : ((ربّ رجلٍ وأخيه)) و :

وأيُّ فَتى هَيْجَاءَ أنتَ وجَارِها [1]

واحتج لهما بأنّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وإنما جاز ما أورده المحتج ؛ لأنّ إضافته في تقدير الانفصال ؛ إذ التقدير ((ربّ رجلٍ وأخٍ له)) ، ولا سبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف .

قوله [عند بعضهم] هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل .

قوله [من وصف] أي : منوّن ، وقوله ((أو فعل)) : إما ماض أو مضارع ، وإضمار الوصف أرجح ؛ لأنه مطابق للمذكور ؛ ولأنّ حذف المفرد أقلّ من حذف الجملة ، ويستفاد من جواز النصب بإضمار ما ذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور إذا لم يكن عاملاً وإنْ كان كلام الشارح إنما هو في العامل .

---

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦١/١ ، والمغني ٦٩٢/٢ وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٢٩٤/١ ، وتمامه :

وأيّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها　　إذا ما رِجالٌ بالرِّجالِ اسْتَقلَّتِ

والشاهد نيه عطف ((جارها)) على ((فتى)) والمعطوف على المجرور مجرور ، وفيه : أنه يلزم عليه تسليط ((أي)) على ((جارها)) ، مع أنّ ((أي)) لا تضاف لمعرفة مفردة ، ويجاب : بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

وقد خالف في الأول الكسائي ، فأجاز عمله محتجاً بقوله تعـــالى : ﴿ وَكَلْبُهُم [بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه] ﴾[1] ، فـ((باسط)) بمعنى الماضي ، وقد عمل في ((ذراعيه)) النصب ، ولا حجة فيه ؛ لأنه [على] إرادة [حكاية الحال] الماضية ، بأنْ يفرض ما وقع واقعاً الآن ، فيعبّر عنه بالمضارع ، بدليل أنّ الواو في ((وكلبهم)) للحال ، ولهذا قال ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ، ولم يقل : وقلبناهم .

وخالف في الثاني الأخفش فأجاز عمله ، [و] احتج بقوله :

خَبيرٌ بَنو لِهْبٍ فلا تَـكُ مُلْغيـاً   مَقَالَـةَ لِهْـبِيٍّ إذا الطَّـيرُ مَـرَّتِ

قوله [بأنْ يفرض ما وقع واقعاً الآن] قيل : وإنما يفعل ذلك في الماضي المستغرب ، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ، فيتعجب منه .

وقيل : معنى حكاية الحال : أنْ تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان ، فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك ، كما في قولهم : ((دعنا من تمرتان)) .

وردّ بأنّ المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ .

قوله [واحتج بقوله : خبيرٌ بنو لهبٍ ...[2]] لا يخفى أنّ الوصف في البيت لم يعمل في منصوبٍ ، وقد مرّ أنّ الشرطينِ إنما هما لعملهِ في المنصوب ، وأمّا العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ، ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى أنّ الاعتماد شرطٌ لعمله مطلقاً وإنْ حقق في المغني خلافه[3] ،

---

(١) الكهف ـ ١٨ .

(٢) تقدم تخريجه في بحث المبتدأ والخبر ٢/٢٠٢ .

(٣) المغني ٢ / ٤٧٠ .

ولا حجة له فيه ؛ لجواز حمله [على التقديم والتأخير] ، بجعل الوصف خبراً مقدماً .

ولمّا كان هذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع قال : [وتقدير ((خبير)) كـ((ظهير))] في ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[1] ، وفعيل على زنة المصادر ، كالصهيل والنهيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، فأعطي حكم ما هو على زنته .

فكان ينبغي للشارح أنْ يشرح كلامه هنا بما يناسبه ، ثم ينبه على ما قاله في المغني .

واعلم أنّ حمل البيتِ على التقديم والتأخير لابدّ منه ؛ لأنّ المرفوع إنما يسد مسدّ الخبر إذا اعتمد على ما في المغني ، فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر ، لا من مشكلات باب الفاعل .

---

(١) التحريم ـ ٤ .

[إعمال أمثلة المبالغة]

[و] الرابع منها : [المثال] ولو مثنى أو مجموعاً .

[وهو ما] أي : اسم [حوِّلَ للمبالغة] والتكثير في الفعل

قوله [ولو مثنى أو مجموعاً] سواء كان جمع تصحيح أو تكسير ، وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل ؛ لسلامة نظم الواحد ، فالمجازات حاصلة بالفعل لا بالقوة .

قوله [للمبالغة والتكثير] هما متغايران ، فالمبالغة باعتبار الكيفية ، والتكثير باعتبار الكمية ، قال الشاطبي في شرح الألفية : ((هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام : أحدها : هذا الذي ذكر .

والثاني : أنْ تأتي للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل كـ((حسان)) ، وكذا إذا دخلها معنى النسب نحو ((مقوال)) ، فإنّ معناه المبالغة في القول ، وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذي كذا ، كأنه يقول : ((ذو قول)) ، أو على الياء كأنه يقول ((قولي في قول)) ، فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كـ((حائض وطامث)) ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث ، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً ؛ لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو ((تمّار)) .

والثالث : أنْ تأتي لغير مبالغة أصلاً نحو : ((كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وصدئ فهو صدئ)) ، وما أشبه ذلك مما هو جارٍ على فعله قياساً في البناء ، فهذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل ؛ إذ ليس هذا بدلاً عن فاعل)) .

[**من**] صيغة اسم [**فاعل**] الثلاثي [**إلى**] صيغة [**فعّال**] بتشديد العين كـ((ضرّاب)) ، [**أو فعول**] بفتح الفاء كـ((ضروب)) ، [**أو مفعال**] بكسر الميم كـ((مضراب)) .

والتحويل إلى هذه الثلاثة [**بكثرة**] ، ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه[1] على جواز إعمالها .

[**أو فعيل**] بكسر العين وبعدها ياء كـ((سميع)) ، [**أو فعل**] بكسر العين من غير ياءٍ كـ : حذِر ، والتحويل إليهما [**بقلة**] ، ولهذا منع بعضهم إعمالها .

قوله [الثلاثي] قيّد بذلك ؛ لأنّ اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل ، والعمل في ((فعّل)) أكثر من الاثنين بعده ، وعملها حينئذٍ قياس على الأصح .

قوله [على جواز إعمالها] أي : بالشروط المذكورة ، فلا تعمل بمعنى الماضي بدون ((أل)) .

وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ((أل)) لقوّتها بالمبالغة ؛ ولأنّ السماع ورد بذلك ، وجرى على ذلك الرضي[2] .

وهو مردود ؛ لأنّ دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال .

والعمل في ((فعّل)) أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذٍ قياس على الأصح.

---

(١) المقتضب ١١٣/٢ و شرح الكافية ٢٠٢/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٢/٢ اسم الفاعل .

وأمّا الكوفيون فمنعوا إعمال الخمسة نظراً إلى أنها لا تجاري الفعل ، وزادت عليه بالمبالغة فبَعُدَ شبهها عنه ، وقدروا للمنصوب بعدها عاملا .

والصحيح جواز إعمالها حَمْلاً على أصلها وهو اسم الفاعل ؛

قوله [حملاً على أصلها] فيجب أنْ تعمل عمل أصلها الذي حوّلت عنه .

ومن ثم ردّ قول كثير من الفقهاء في الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، فإنّ الطهور صفة ، بدليل ﴿ مَاءً طَهُوراً ﴾[1] أو هو محوّل عن ((طاهر)) ، و((طاهر)) لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى ، كما أنّ ((صبوراً)) كذلك ؛ لأنه عن ((صابر)) ، بخلاف ((قطوع)) فإنه عن ((قاطع)) ، و((قاطع)) يتعدى .

وأجيب : أمّا أولاً : فذكر ابن فارس ((أنه : سمع محمد بن هارون يقول : سمعت ثعلباً يقول : الطهور : الطاهر في نفسه المطهر لغيره)) انتهى .

وفي الحديث[2] : ((هو الطهور ماؤه)) بعد قولهم : ((أنتوضأ بماء البحر)) ، وفيه : وجعلت لي الأرض مسجَداً وطهورا .

وعن الثاني : بأنه إنما يتحد فاعل وفعول في التعبير إذا أمكنَ الفرق بينهما من غير جهة التعدي ، أي : من جهة التكرار كـ((صبور وصابر)) ، ولا يمكن الفرق في ((طهور وطاهر)) من غير جهة التعدي ، وكأنّ الفرق من جهة التعدي .

---

(١) الفرقان ـ ٤٨ .

(٢) الموطأ ـ الطهور للوضوء ـ الحديث ٣٧ ، وسنن أبي داود ـ الوضوء بماء البحر ـ الحديث ٧٦ .

لإفادتها ما يفيد مكرراً ، ؛ ولورود السماع به [نحو] ما حكاه سيبويه[1] [أمّا العسلَ فأنا شرّاب] بنصب العسل ، و((إنه لمنحارٌ بوائكها)) ، وقولهم : ((إنّ الله غفور ذنب العاصين ، وإنّ الله سميع دعاء من دعاه)) ،

قوله [لإفادتها لما يفيد مكرراً] هذا مبنيٌّ على أنّ الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة ، وهو ما قاله الحريري ، وذكر أنّ من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال ((سائل وسائلة)) ، وأنّ الصواب ((سأال وسأالة)) ، وقد ردّه ابن برّي ، وقال : ((فعّال)) خاص بالكثير ، و ((فاعل)) عام في القليل والكثير)) انتهى ، وحينئذٍ فهي بدل عن ((فاعل)) في التنصيص على الكثرة .

قال الشاطبي في شرح الألفية : ((اسم الفاعل دالٌّ على الفعل كثيراً كان أو قليلاً)) .

فيقال : ((فاعل)) لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه من جهة وضعه لا إشعار له بخصوص فعل ، فإذا أرادوا أنْ يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالاً دالاً عليها ، فـ((فعول)) في الحقيقة إنما هو بدل من ((فاعل)) المراد به الكثرة ، لا من مطلق ((فاعل)) ، وكذا سائر المُثل ، فتبين أنّ كل واحدٍ منها بدلٌ من ((فاعل)) في المعنى .

قوله [أمّا العسل فأنا شرّاب] فيه دليلٌ على جواز تقديم معمولها .

قوله [إنّه لمنحارٌ بوائكها] ، ((منحار)) بالحاء المهملة مبالغة في ((ناحر)) ، و((البوائك)) جمع : بائكة ، وهي السمينة الحسناء من النوق .

---

(١) الكتاب ١/١١١ ـ ١١٢ .

وقوله :

أَتَاني أَنَّهُـمْ مَزِقـونَ عِرْضِـي

والمشهور أنّ هذه الأمثلة لا تتفاوت في المبالغة .

قوله [وقوله : أتاني أنهم ...] صدر بيت لزيد الخيل عجزه :

جحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَديدُ (1)

والشاهد في نصب ((عرضي)) بـ((مزقون)) : جمع ((مزق)) بالزاي مبالغة في ((مازق)) ، وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، وقوله ((جحاش)) : جمع : ((جحش)) وهو الحمار الصغير : خبرٌ مبتدأ محذوف ، أي : هم جحاش ، و((الكِرملَين)) بكسر الكاف وفتح اللام : اسم موضع ، و((الفديد)) : التصويت ، وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين في هذا الموضع ، أو استعارة على الخلاف في نحوه .

قوله [والمشهور أنّ هذه الأمثلة ...] ذكر الحريري أنّ العرب بنوا لمن فعل مرّة ((فاعلاً)) كـ((قاتل وضارب)) ولمن كرر الفعل ((فعّالاً)) كـ((قتل وفتاك)) ، ولمن بالغ في الفعل وكان قوياً عليه ((فعولاً)) نحو ((صبور)) ، ولمن اعتاد الفعل ((مفعالا)) كـ((امرأة مذكار ، أو ميئناث أو معقاب)) إذا كان عادتها أنْ تلد الذكور أو الإناث أو نوبة كذا ونوبة كذا ، ولمن كان آلة للفعل وعدة له ((مفعَلا)) .

وكتب عليه ابن بري : هذا الذي ذكر سيبويه ((فعول وفعال)) لا تعرفه النحويون ، وكذلك ((مفعالا)) كلها بمعنى واحد نحو ((ضروب وضراب ومضراب)) .

---

(1) البيت من الوافر لزيد الخيل الطائي في ديوانه ٤٢ ، وشرح الشذور ٣٤٧ ، وبلا نسبة في الأوضح٢/٢٥٤ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

[إعمال اسم المفعول]

[**و**] الخامس منها : [**اسمُ المفعول**] ولو مثنى أو مجموعا .

وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ، ومثل له بقوله : [**كمضروب ومكرم**] للإشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة ((مفعول)) ، ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره .

ولا يصاغ من اللازم إلا بعد أنْ يُعدّى بحرف الجر ؛ إذ ليس له مفعول كـ((ممرور به أو بهما أو بهم أو بهن)) ، ولا يثنى حينئذٍ ولا يجمع كالفعل ، بخلاف المصوغ من المتعدي .

[**ويعمل عمل فعله**] المبني للمفعول ، فيرفع نائب الفاعل ، تقول ((زيدٌ مضروبٌ عبده)) ، كما تقول ((ضُرِبَ عبدُهُ)) ، وما سواه مما يتعلق بالرافع إنْ كان منصوباً لفظاً أو محلا .

قوله [لمن وقع عليه] أي : لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه ، فـ((مضروب)) موضوع لذات ما وقع عليه الضرب ، وفي التعبير بـ((من)) ما مر في اسم الفاعل ، فقوله ((ما اشتق من مصدر فعل)) شاملٌ لجميع الأمور المشتقة من المصدر ، وقوله : ((لمن وقع عليه)) مخرج لما عدا المحدود .

[**وهما**] ـ أي : المثال واسم المفعول ـ [**كاسم الفاعل**] في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف .

وللك في اسم المفعول خاصة إضافته إلى مرفوعه معنىً إذا حُوّل الإسناد إلى ضمير موصوفه نحو : ((زيدٌ مضروب العبد))

قوله [في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله] أي : النصب على ما مرّ وكان الأظهر أنْ يقول في أنهما إذا كانا بِلّ عملاً مطلقاً ، وإلا فبالشروط المتقدمة .

قوله [وللك في اسم المفعول خاصة] يريد أنّ هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل ، فإنه خالفه في هذا الحكم ، وذلك أنّ اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه البتة ، فلا تقول : ((هذا ضارب أبيه زيداً ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ كان مدلول ((ضارب)) هو ((الأب)) .

وكان الأصل في اسم المفعول أنْ يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه ، لكن لما كان إذا تعدى إلى واحد كما هو شرط المسألة وإنْ أطلق الشارح ؛ إذ لا يتصور في غير المتعدي الإضافة ، والمتعدي لأكثر طالب بمعناه للمنصوب ، فيكون معنى العلاج باقياً فيه .

وشرط اسم المفعول المذكور أنْ يقصد به ثبوت الوصف ، ويتناسى فيه العلاج ، وإنْ لم يذكره الشارح أيضا .

نعم يجوز في ما تعدى لأكثر من واحد إذا اقتصر عليه ، ولم يذكر غيره أنْ يكون سببياً فلا يظهر له عمل في شيء إلا في السببي ، أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها ، والمراد أنه انفرد بجواز الإضافة إلى المرفوع من غير قبح ، وإلا فاسم الفاعل يضاف إلى مرفوعه ـ نحو ((زيدٌ كاتب الأب)) فيمن نسب ((أبوه)) ـ بقبح .

....

....

☜ واعلم أنّ ابن مالك صرّح بأنّ اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت جازت إضافته لمرفوعه إنْ كان من قاصر اتفاقاً أو من متعدٍ لواحدٍ على خلاف ، أمّا إذا كان متعدياً لأكثر من واحد فأطلقوا أنه لا يجوز ، والقياس على ما مرّ في اسم المفعول الجواز إذا اقتصر على الواحد .

والظاهر أنه يصير حينئذ صفة مشبهة ، كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها[1] : ((... إنّ ((فاعل)) إذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة)) ، وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث .

وأمّا صيغة ((مفعول)) فلا تكون صفة مشبهة ، ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث وإنْ وقع للحفيد في ذلك ما فيه خفاء ، فهو وإنْ دل على الثبوت لا يصير صفة .

ووقع في التصريح[2] في هذا المقام ما فيه خفاء وإشكال ، ولنا رسالة حسنة في ذلك نظمت فرائد المقل ، بمراجعتها يظهر الحال .

---

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٢٦٧/٢ ونصـــه : ((جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبـــهة إلا ((فاعلاً)) كـ((ضارب وقائم)) فإنه اسم فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك في ما دل على الثبوت ـ كـ((طاهر القلب)) و ((شاحط الدار)) ، أي : بعيدها ـ صفة مشبهة)) .

(٢) شرح التصريح ٧٨/٢ أبنية أسماء الفاعلين .

والأصل ((مضروبُ عبده)) فحوّلتَ الإسناد ثمّ أضفت ، وهو حينئذٍ جارٍ مجرى الصفة المشبّهة .

قوله [والأصل((مضروب عبده)) ...] مثله في شرح الألفية لابن الناظم[1] .

ونقله المصنف في الحواشي وقل : وعندي أنه ينبغي التوقف في هذا فإنّ ذلك يؤول إلى الإخبار عن ((زيد)) بأنه ((مضروب)) ، وذلك خلاف الواقع ، بخلاف تمثيل أبيه بـ((محمود المقاصد)) فإنّ مَن حُمِدت مقاصده لا يمتنع أنْ يقال فيه : ((محمود المقاصد)) .

---

(١) شرح ابن الناظم ـ ٣٠٨ ((آخر باب اسم الفاعل)) .

[إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل]

[و] السادس منها : [الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد] في أمور ستأتي ، ولهذا عملت عمل النصب وإنْ كان الأصل أنْ لا تعمل ؛

قوله [في أمور ستأتي] هي : الدلالة على الحدث وصاحبه ، والتذكير والتأنيث وغير ذلك ، بخلاف الجوامد واسم التفضيل ، ومن ثم لم يجز في ((مشيوخاء ومعلوجاء)) من الشيخ والعلج أنْ يعملا الرفع خلافاً للفارسي ؛ لأنهما لا يفارقان التأنيث ، وليسا جاريين .

وأجاب الفارسي عن الثاني : ((بأنهم يقولون : ((أعور عينه)) فيرفعون به وإنْ لم يكن جارياً ، قلنا : هذا مشبه للجاري ؛ لأنه يثنى ويجمع ، وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار)) انتهى .

وفيه : إنّ عمل الصفة الرفع بطريق الأصالة لا المشابهة كما سيأتي .

قوله [ولهذا عملت النصب] أي : لأجل المشابهة ، والمراد : عمل النصب على طريق المفعول به ، أما غير ذلك فيعمله بطريق الأصالة .

لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ؛ ولكونها مأخوذة من القاصر .

[وهي الصفة المصوغة] من فعلٍ قاصر [لغير تفضيل ؛ لإفادة] نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة [الثبوت] .

فإذا قلت : ((زيدٌ حَسَنٌ)) ، فمعناه : إثبات الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده ، لا أنه متجدد حادث ، ويدلّ على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث ، كما يقال في ((حسن)) : ((حاسن)) ، وفي ((ضيّق)) : ((ضائق)) ، قال تعالى ﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾[1] .

قوله [ولكونها مأخوذة من القاصر] أي : أصالة أو عروضاً ، كما في ((رحمن ورحيم)) ، واسم الفاعل المتعدي لواحدٍ إذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مرّ فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فَعُل بضم العين .

قوله [واستمراره] استشكل بما صرح به أئمة المعاني من أنه لا دلالة للجملة الإسمية على أكثر من الثبوت ، وجُمِعَ بأنّ للاسمية دلالتين : لفظية على مجرد الثبوت ، وعقلية على الاستمرار ، والمنفي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية ، والمثبت هنا العقلية ؛ لأنّ الأصل في كلّ ثابتٍ استمرارُه .

قوله [ويدلُّ على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد ...] ظاهره أنّ الصفة لا تدل على الحدوث ، وفي التصريح ما يقتضي أنها تدل عليه ؛ لأنه لِما قال في التوضيح في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة :

---

(١) هود ـ ١٢ .

ثم اعلم أنّ هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه ، وفي التذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع ، والاعتماد على واحدٍ مما مرّ ، لكنّ النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة .

((جميع الصفات صفاتٌ مشبهة)) قال[1] : ((إلا إذا قصد بها الحدوث)) انتهى . وهو يدل على أنّ التحويل إلى ((فاعل)) عند قصد الحدوث ليس بواجب .

نعم إذا قصد النص على ذلك وجب التحويل ، كما يدل عليه قول الرضي[2] استدلالاً لشيء ذكره ، ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى ((فاعل)) عند قصد النص على الحدوث .

قوله [والاعتماد على واحد مما مرّ] أي : في عمل النصب على طريق المفعول به ، أمّا عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك ، كما أنّ اسم الفاعل كذلك ، قال في النهاية : ((الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال ، والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه)) انتهى .

وذكر المصنف في الحواشي : ((أنّها لا تنصب المفعول المطلق)) ، فيعارض قول النهاية : إنها تنصب المصدر .

واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال ؛ لأنه من ضروريات وضعها للثبوت ، فلا يمكن اشتراطه فيها ؛ لأنه كتحصيل الحاصل .

ثم الاعتماد شرط فيها مطلقاً على الأصح من أنّ أل الداخلة معرِّفة ، وما لم تكن صلة لـ((أل)) إنْ كانت موصولة .

---

(١) شرح التصريح ٧٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٥/٢ ((أول بحث الصفة المشبهة)) .

وتتميز عنه بأمور :

منها : أنّها تصاغ من اللازم دون المتعدي ، وهو يصاغ منهما .

ومنها : أنها للزمن الحاضر الدائم ـ أي : الماضي المستمر ـ دون المنقطع والمستقبل ، بخلافه .

ومنها : أنها تكون غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه ، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي [كـ((حسن وظريف)) ، و] مجارية له نحو : [طاهر وضامر] ، واسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا .

قوله [من اللازم] أي : ولو بطريق العروض كما مرّ .

قوله [ومجارية] هذا بناءً على ما ذهب اليه ابن مالك[1] ومن تبعه ، وذهب الزمخشري[2] وابن الحاجب إلى أنها لا تكون مجارية ، وهو ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح [3] وردّه ابن مالك بـ((طاهر القلب)) ونحوه .

قال المرادي [4] : ((ولقائل أنْ يقول : إنّ ((ضامراً ومنطلقاً ومنبسطاً)) ونحوها مما يجري على المضارع أسماءُ فاعلين ، قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة)) انتهى .

وفيه : ما علمت من باب اسم الفاعل .

---

(١) شرح التسهيل ٤١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٧١/١ ((الصفة المشبهة)) .

(٢) شرح المفصل ١٢٢/٣ ((الصفة المشبهة)) .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٣٢/١ ((الصفة المشبهة)) .

(٤) توضيح المقاصد ٣٤/٢ .

[و] منها : أنها [لا يتقدم معمولها] المنصوب عليها ؛ لأنها فرعُ اسم الفاعل في العمل ، بخلاف منصوبه ، ومـــن ثمّ صحّ النصـب في نحو : ((زيداً أنا ضاربه)) ،

قوله [لا يتقدم معمولها] أي : دائماً ، فقوله ((بخلاف منصوبه)) أي : اسم الفاعل ، فإنه قد يتقدم منصوبه ، قال في الارتشاف[1] :

((ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، فتقول ((هذا زيداً ضاربٌ)) إلا إذا كانت فيه ((أل)) ، وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل ، فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم ، وذلك في الظرف والجرور ، فإنْ كان اسم الفاعل مجروراً بإضافة أو بحرفِ جرٍ غير زائدٍ نحو ((هذا غلامُ قاتلِ زيداً)) و ((مررتُ بضارب زيداً)) ، فلا يجوز التقديم ، أو بحرف جرٍ زائدٍ جاز نحو : ((ليس زيدٌ بضاربِ عمراً)) ، فيجوز ((عمراً بضارب)) ، ومنع ذلك المبرد)) .

هذا وقيّد المعمول بالمنصوب ؛ لأنه محلّ التمييز ؛ إذا المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما ؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف .

قوله [نحو : ((زيداً أنا ضاربه))] أي : لأنّ ما يعمل في المتقدم عليه يصح أنْ يفسر عاملاً ، ثم إنه كان الصواب ((أنا ضارب)) بغير ضمير ؛ لأنه مع الضمير لا يكون من مسألة تقديم منصوب اسم الفاعل ، بل من عمله محذوفاً ، وهي ستأتي في كلامه ، وهذه العبارة وقعت في الأوضح [2] هكذا .

---

(١) الارتشاف ١٨٩/٣ ((اسم الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٢٧٠/٢ ((الصفة المشبهة)) .

وامتنع في نحو : ((زيدٌ أبوه حسن وجهه)) .

[و] منها : أنّ معمولها [لا يكون أجنبياً] بل سببياً ، أي : إسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديرا ،

فنقلها غافلاً عن كونه في الفروق مسألة الحذف ، وأنه أراد التنبيه عليها بقوله ((ولهذا ... الخ)) ؛ لأنّ ما لا يعمل لا يفسر عاملا .

قوله [في نحو ((زيد أبوه حسن وجهه))] فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتملة على ((زيد)) يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب ((وجهه)) ؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثانٍ ، و((حسن)) خبره ، والجملة خبر ((زيد)) ، كما امتنع أنْ يقال : ((وجهَ الأبِ زيدٌ حسنه)) بنصب الوجه .

قوله [أي اسماً ظاهراً] فيه أنّ معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مرفوعاً ، كما في قوله :

حَسَنُ الوَجهِ طَلْقُهُ أنتَ في السِّلْـ ـمِ وفي الحَربِ كَالِحٌ مُكْفَهِـرٌّ[1]

قال المصنف في الحواشي ، عند قول الألفية : ((وكونه ذا سببيةٍ وجبْ)) :

((فيه نظر ، فإنّ معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً ، والضمير يذكره النحاة في مقابلة السببي .

---

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٦٣٣/٣ . والشاهد فيه مجيء معمول الصفة المشبهة ((حسن الوجه)) ضمير رفع هو ((أنت)) ، و((أنت)) غير سببي ، وشرط معمول الصفة المشبهة كونه سببياً فأجابوا بأنّ المراد بالسببي أنْ لا يكون أجنبياً .

كما في نحو ((زيدٌ حسنٌ وجهاً)) أي : منه ، فلا يقال : زيدٌ حسن عمراً كما يقال : ((زيدٌ ضارب عمراً)) ؛ لأنها مأخوذة من فعل لا زم ، وقد جرت على الاسم ، فلا تقتضي حينئذٍ إلا ضميره أو سببيه كما في اسم الفاعل اللازم .

قال الصيمري : الصفة المشبهة لا تعمل في شيئين : ضمير الموصوف وما كان من سببه ، ويحتمل أنْ يقال : احترز بالسبي عن الأجنبي فقط ، فيدخل الضمير ؛ لأنه ليس بأجنبي ، وقد أشار إلى هذا من قال : يعمل السبي دون الأجنبي)) انتهى .

فكان ينبغي للشارح أنْ يعمم في السبي ويدخل فيه الضمير .

لا يقال : هذا لا يَرِدُ على الشارح لقوله الآتي ((والمراد بمعمولها ...)) ، وعملها في المرفوع ليس بحق الشبه ؛ لأنا نقول ذاك بالنسبة لتقديمه عليها وعدمُ اشتراط الاعتماد ، وأما بالنسبة لاشتراط كونه سببياً فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسنا .

نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية ، وهذا يؤخذ من كلامهم على تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف ، ولهذا البحث تتمة تأتي ، نعم يرد أنها تعمل في الضمير النصب ، لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي .

والمراد بمعمولها : ما عملُها فيه بحق الشبه ، فلا يرد ((زيدٌ بكَ فرِحٌ)) ؛ إذ عملها في الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل .

ومنها : إنّ معمولها مشبّهٌ بالمفعول به ،ولا يراعى له محل بالعطف وغيره .

قوله [ما عملها فيه بحق الشبه] وهو النصب على طريق المفعول به ، لا الرفع ولا النصب على وجه آخر ، وقضية ذلك أنّ مرفوعها لا يشترط أنْ يكون سببياً ، وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الألفية ، والرضي .

وعبارة الرضي[1] : ((تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو ((برجل طيّب في داره نومُك)) ، وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي نحو ((أ حَسَنٌ الزيدان)) و ((ما قبيحٌ العمران)) فإنها لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه)) انتهى . وهذا لا يردُ على ما يؤخذ من كلامهم الذي أسلفناه ؛ لأنّ ذاك يفرض في غير هذه الأمثلة ، فتدبر .

قوله [ومنها : أنّ معمولها مشبّه بالمفعول به] هذا قد مرّ حيثُ قال : ((لكن النصب هنا ...)) الخ .

قوله [ولا يراعى له محلٌ بالعطف وغيره] ، فلا يقال : ((بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نفسه)) ، ((وهذا قوي اليدِ والرجل)) ، صرّح سيبويه بأنّ ذلك ممتنع ، وأنه لم يُسمع ، وأجازه الفراء ، هذا في موضع الرفع .

وأمّا في موضع النصب نحو : ((هو حسنُ الوجه والبدن)) فنصّوا كلهم على أنه لا يجوز ، وأما في اسم الفاعل فيجوز وإنْ اختلفوا في تأويله ،

---

(١) شرح الكافية ٢١١/٢ ((الصفة المشبهة)) .

ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا . وأنّها لا تعمل محذوفة ، ولا تنصب الضمير ،

﴿﴿ فقيل : على الموضع ، وقيل : بإضمار عامل ، وهو الصحيح ، وأما هنا فلا يجوز بوجهٍ ؛ لأنك إنْ أضمرت فعلاً فالفعل لا يشبه ، أو وصفاً فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل .

وشمل قوله : ((وغيره)) الصفة ، وقضيته أنّ معمولها يجوز أنْ يوصف ، ونصّ الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وإنْ استشكله في المغني بالحديث في صفة الدجال [1] : ((أعور عينه اليمنى)) ؛ لأنه يمكن أنْ يكون شاذا .

ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي للشارح أنْ يذكر أولاً في ما امتازت به : أنّ معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع بغيرها ، ثم يذكر أنّ التابع لا يراعى فيه الإتباع على المحل .

قوله [ولو ظرفاً] قال أبو حيان : ((ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعاً ومنصوباً نحو : ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [2]..)) انتهى ، وكأنه أراد أنّ اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة .

قوله [وإنها لا تعمل محذوفة] تقدم ما يعلم منه شرح هذا .

قوله [ولا تنصب الضمير] قال في الارتشاف [3] :

((ثم المعمول إمّا أنْ يكون مضمراً أو ظاهراً ، فإنْ كان مضمراً ﴿﴿

---

(1) المغني ٤٦٠/٢ . والحديث اخرجه البخاري ١٤١/٤ باب واذكر في الكتاب مريم .

(2) ص ـ ٥٠ .

(3) الارتشاف ٢٤٥/٣ ـ ٢٤٦ ((الصفة المشبهة)) .

....

....

مرفوعاً استتر في الصفة ، أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصلٍ بها ضميرُ غيره ، فالضمير مجرور نحو : حسنُ الوجهِ جميلُهُ ، وأجاز الفراء التنوين والنصب ، فتقول : ((جميلٌ إياه)) ، أو يتصل بها ضمير غيره ، فالنصب على التشبيه ، نحو ما روى الكسائي : ((هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضرهموها)) ، لا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على ((وجوه)) .

أو مقرونة بأل وهي متصرفة في الأصل نحو ((الحسن الوجه الجميله)) ، ففي هذا الضمير خلاف ، قيل : في موضع نصب ، وقيل : في موضع جر ، وقيل : بالتفصيل على حسب إعراب معمول الصفة الأولى ، ففي نحو ((الحسن وجهاً الجميله)) ، الهاء في موضع نصب ، وفي مثل ((الحسن الوجه الجميله)) الضمير يجوز فيه النصب والجر.

أو غير متصرفة في الأصل وقرنت بأل نحو ((الحسن الوجه الأحمره)) فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ، ويظهر من كلام الفراء ترجح النصب على الجر ، وعن المبرد الجر ثم عاد إلى النصب .

وإنْ لم تقترن بأل نحو ((رأيت رجلاً حسن الوجه أحمره)) تعيّن الجر ، وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب ، وتبعه ابن مالك ، ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائي ، ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت الإضافة قلت : ((مررت برجلٍ أحمر الوجه لا أصفره)) ، وإنْ لم تقصد الإضافة قلت : ((لا أصفره)) [1] .

---

(١) انتهى كلام الارتشاف بحروفه .

ولا تتعرف بالإضافة دائما . وأنها تؤنث بالألف . وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره . وتجوز إضافتها إلى فاعلها معنىً من غير ضعف ولا قلة في الكلام .

قوله [لا تتعرف بالإضافة دائماً] أي : واسم الفاعل قد يتعرّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي ، أو أريد به الاستمرار ، على ما قاله الزمخشري .

قال الشهاب القاسمي في حواشي الجامي :

((وانظر هذا مع قولهم : إنّ إضافة الصفة المشبهة لفظية ، ومع تصريح الرضي وغيره كشروح التسهيل بدلالتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح : إنّ اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما .

بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى ؛ لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الإضافة لفظية ؛ لأنّ دلالة الثبوت والاستمرار طارئة ، بخلاف الصفة المشبهة فدلالتها على ذلك أصلية ، كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة)) .

قوله [وأنّها تؤنث بالألف] أي : كما تؤنث بالتاء ، وأمّا اسم الفاعل فلا يؤنث إلا بالتاء .

قوله [من غير ضعف ولا قلة] أي : بخلاف اسم الفاعل ، فإنه إنما يضاف إلى مرفوعه على ضعف وقلة نحو : ((زيدٌ كاتبُ الأب)) ، وهذا إنما يظهر إذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة .

وأنّ أل الداخلة عليها حرف تعريف .

واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله .

[و] لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات :

إحداها : أنْ [يرفع على الفاعلية] باتفاق ، بعد إخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كـ((زيد حسن وجهه)) ، [أو] على [الإبدال] عند بعضهم من الضمير فيها .

قوله [حرف تعريف] أي : على الأصح ، وبقي عليه مما يمتاز به ما ذكره المصنف في الحواشي ، وهو مبني على هذا الأخير، وهو أنه لا يجوز : الحسنا وجهاً ، ولا ((الحسنوا وجهاً)) بحذف النون مع النصب للتقصير ، وذلك في ما زعم بعض المغاربة ، وقال :

((ومن أجاز ذلك فهو مخطئ ؛ لأنه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه ؛ لأنّ المسوّغ لذلك في اسم الفاعل إنما هو الطول بالموصول والصلة ، و((أل)) هنا ليست موصولة ؛ لأنّ الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يشبه)) ، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك .

قوله [أو على الإبدال] أي : بدل بعض من كل ، ويردُّه حكاية الفراء : ((مررت بامرأة حسن الوجه)) ، وحكاية الكوفيين : ((بامرأة قويم الأنف)) ، وأنه يجوز ((برجل مضروب الأبِ)) بالرفع وليس هذا البدل كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالا .

قوله [عند بعضهم] هو أبو علي الفارسي .

[و] ثانيها : أنْ [ينصب على التمييز أو] على [التشبيه بالمفعول] به إنْ كان نكرة ، كـ((زيد حسنٌ وجهاً)) ، أو عليه فقط إنْ كان معرفة كـ((زيد حسن الوجه)) ، ولهذا قل : [والثاني متعين في المعرفة] .

[و] ثالثها : أنْ [يخفض بالإضافة] أي : بسببها كـ : ((زيد حسن الوجه)) ، إلا إذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والإضافة كـ((الحسن وجه)) ، أو مضاف للمجرد منها كـ((الحسن وجهُ أبٍ)) ، أو مضاف لضمير الموصوف كـ((الحسن وجهه)) ، أو لمضافٍ لضميره كـ((الحسن وجه أبيه)) ؛ لامتناع إضافة ما فيه أل لشيء من ذلك .

قوله [أي : بسببها] فلا ينافي أنّ الصحيح إنّ العامل للخفض المضاف لا الإضافة ولا الحرف المقدر .

قوله [إلا إذا كانت الصفة بأل وهو مجرد ...] محله إذا كانت الصفة مفردة ؛ إذ المثنّاة والمجموعة تجوز إضافتها إلى ما ذكر ؛ لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون.

وفي الرضي بعد أنْ وجّه الامتناع في الصور الأربع ما نصه[1] : ((وأمّا في المثنى والجموع نحو : ((الحسنا وجهيهما)) و((الحسنوا وجوههم)) فالتخفيف حاصل في الصفة ، فيجوز عند سيبويه ، لكن على قبح كما في ((حسن وجهه)) على ما يجيء من الخلاف)) .

قوله [كالحسن وجهه] أطلقوا امتناع هذا التركيب ، ولم ينظروا إلى إمكان أنّ الأصل ((بالرجل الحسن وجهه)) أو ((وجه أبيه)) ،

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/٢ ((الصفة المشبهة)) .

وإذا خفض المعمول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة ؛ لأنّ الخفض ناشئ عن النصب ، لا عن الرفع ؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ الصفة عينُ مرفوعها في المعنى ، وغير منصوبها .

واعلم أنّ الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما ست وثلاثون صورة ؛ لأنّ الصفة إمّا نكرة أو معرفة ، وهي إمّا رافعة أو ناصبة أو جارة ، فهذه ستُّ حالاتٍ حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ،

☜ فيكون المضاف فيهما مضافاً لضمير أل أو لمضاف لضمير أل ؛ إذ لا يتعين أنْ يكون الأصل ((بزيد الحسن وجهه)) ، وقد نصّ في التسهيل [1] على جواز ((مررت بالرجل الحسن وجهه)) .

لكن قال الدماميني : ((هذا التركيب مما يتوقف في صحته ، فإنّ الذي منع من جواز ((زيد الحسن وجهه)) إنّ الإضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف ، وهذا المعنى موجود في قولك : ((مررت بالرجل الحسن وجهه)) إذ العود إلى ما فيه ((أل)) لا يمنع من كون الضمير رابطاً إذا رفعت)) انتهى .

قوله [مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما] أي : وأمّا مع النظر إلى ذلك فتزيد صورها ، وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر إلى ذلك والى تنويع آخر إلى أربعة عشر ألفاً ومائتان وست وخمسون صورة ، فانظر التصريح [2] .

---

(١) شرح التسهيل ٤٢٢/٢ ((الصفة المشبهة)) .

(٢) شرح التصريح ٨٥/٢ ((إعمال الصفة المشبهة)) .

ولمعمولها أيضاً ستُ حالات ؛ لأنه إمّا بأل كـ((الوجه)) ، أو مضاف لما فيه أل كـ((وجه الأب)) ، أو للضمير كـ((وجهه)) ، أو مضاف لمضافٍ للضمير كـ((وجه أبيه)) ، أو مجرداً من أل والإضافة كـ((وجهٍ)) أو مضافاً للمجرد منهما كـ((وجه أبٍ)) .

فالصور ستٌّ وثلاثون صورة من ضرب ستٍّ في مثلها ، الممتنع منها الأربع التي استثنيت ، والبقية جائزة ، إلا أنّ فيها قبيحاً وضعيفاً وحسناً ، فالقبيح أربع صور ،

قوله [فالقبيح أربع صور] ضابطها : أنْ ترفع الصفةُ مطلقاً النكرةَ ، وتحت هذا أربع صور[1] : ((حسنٌ وجهٌ ، وجهُ الأب ، الحسنُ)) كذلك ، وهي مع قبحها جائزة في الاستعمل ؛ لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأنّ المراد من ((الحسن وجه)) : ((الحسنُ وجهٌ له)) .

وأورد : أنهم عدّوا في أمثلة الحسن : ((الحسنُ الوجه)) مع انتفاء السببية في اللفظ فيها .

ويمكن أنْ يجاب : بمنع انتفاء السببية في اللفظ ؛ لأنّ ((أل)) قائمة مقام الضمير عند الكوفيين ، وعُدّ ذلك من الحسن بناءً على رأيهم وإنْ مشى ابن الناظم والمصنف[2] في باب الإضافة على أنّ كلاً من الرفع والنصب

---

(١) الصور الأربعة القبيحة هي : ((حَسَنٌ وجهٌ ، وحسنٌ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهٌ ، والحسنُ وجهُ أبٍ)) .

(٢) شرح ابن الناظم ٢٧٤ والأوضح ١٧١/٢ ، وكلاهما في باب الإضافة .

والضّعيف ستّ ، والباقي حسن ،

في ((مررت بالرجل الحسن الوجه)) قبيحٌ ، وإنّ في الجرّ تخلصاً من ذلك فإنه مبنيٌ على رأي البصريين ، كما أنّ عَدّ هذه الصور قبيحاً مبنيٌ على أنّ معمولها مطلقاً لا يكون أجنبياً ولو مرفوعاً ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك .

قوله [والضعيف ست] ضابطها أنْ تنصب النكرةُ المعرفةَ مطلقاً ، أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه ، فالأولى نحو : ((حسنُ الوجهَ)) ، والثانية : ((حسنُ وجهَ الأبِ)) ، والثالثة ((حسنٌ وجهَهُ)) ، والرابعة ((حسنٌ وجهَ أبيهِ)) ، والخامسة ((حسنُ وجههِ)) ، والسادسة ((حسنُ وجهِ أبيهِ)) .

ووجه الضعف : أنّ في النصب إجراءُ الوصفِ القاصر مجرى المتعدي ، وبهذا عبّر عنه المصنف في ((باب الإضافة)) بالقبح .

وقد يقال : هذا الإجراء لازمٌ عُرّفت الصفةُ أو نُكّرت ، فلم خصّوا الضعف بكونها نكرة .

وأجاب الشهاب في حواشي الأشموني : ((بأنّ في الصفة المعرفة اعتماداً على ((أل)) وإنْ كانت مُعرّفة لا موصولة ؛ لأنه قيل : بأنها موصولة ، فروعي ذلك القول)).

لكنّه منافٍ لما صرح به المصنّف أوّل باب الإضـــافة ((من قبح الرفع والنصب في ((مررت بالرجل الحسن الوجهُ)) ، وإنّ في الإضافة تخلصاً منهما)) انتهى .

وأقول : الاعتماد على ((أل)) لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى ، وإنما يظهر ذلك في عمل الرفع إنْ قيل : إنّ ((أل)) موصولة ؛ لأنها حينئذٍ لا تحتاج في عمل الرفع إلى اعتماد على غيرها ، وفي الجرّ شبه إضافة الشيء إلى نفسه .

وأورد على ذلك : أنهم عدوا من صور الحسن : ((حسنُ الوجهِ)) و ((حسنُ وجهِ الأبِ)) و ((حسنُ وجهٍ)) بالجر وفي ذلك شبه إضافة الشيء إلى نفسه .

وبيان ذلك يطلب من المبسوطات .

ــ ويمكــن الجواب : بأنه يمكن في الصورتين هنا العدول إلى الرفع ، ولا محذور ، بخلافه في تلك الصور .

لكن يردُ : أنه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب ، بل في الأولين العدول إلى الرفع بناءً على أنّ ((أل)) قائمة مقام الإضافة إلى الضمير ، وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الإشكال .

قوله [وبيان ذلك يطلب من المبسوطات] قد عرّفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدّعى ، وما يردُ عليه ، مع غاية التحرير والإتقان .

[إعمال اسم التفضيل]

[و] السابع منها : [اسم التفضيل] وأخّره ؛ لأنّ عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه .

[وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة] لصاحبها على غيره في أصل الفعل .

وشرط التفضيل أنْ يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم [كـ((أكرم))] أمْ من متعدٍ كـ((أضرب و أعلم)) .

ولا يرد ((خير ، وشرّ)) فإنهما للتفضيل ؛ لأنّ أصلهما : أخيَر و أشرّ مخففاً بالحذف ؛ لكثرة الاستعمال ،

قال المصنف في حواشي التسهيل : الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة ؛ لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو : ((أبخل وأجهل)) ، ويمكن أنْ يجاب : بأنّ هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدال على الزيادة .

قوله [لكثرة الاستعمال] وقال الأخفش : لأنهما لم يشتقا من فعلٍ خُولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما .

وربما جاءا على القياس ، وأمّا قوله :

وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنعـا [1]

فضرورة .

ولا يصاغ إلا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتي في بابه .

[ويستعمل بـ((من))] ـ ولو تقديراً ـ جارّة للمفضّل عليه إذا جُرّد من أل والإضافة ، نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[2] .

وهي لابتداء الغاية ارتفاعاً

قوله [وربّما جاءا على القياس] كقوله :

بلالُ خَيرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيرِ [3]

قوله [ولو تقديراً] أي : للعلم بها كما في ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ .

قوله [ارتفاعاً] في نحو : ((أفضل منه)) .

---

(١) عجز بيت من البسيط للأحوص في ديوانه ١٥٣ ، وتذكرة النحاة ٤٨ ، ٦٠٤ ، وشرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، وتمامه :

وزَادَني كَلَفاً في الحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ... وحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنعا

والشاهد فيه ((حب شيء)) فإنه أراد ((أحب شيء)) فحذف الهمزة شذوذاً .

(٢) الكهف ـ ٣٤ .

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، وشرح التصريح ١٠١/٢ ، والهمع ٢٨٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/٢ . والشاهد فيه ((الأخير)) فقد جاء ((خير)) على أصله من وجود الهمزة في أوله .

وانحطاطاً ، أو للمجاوزة ، ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبي ، ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل ، إلا أنْ يكون اسم استفهام أو مضافاً إلى استفهام فيجب حينئذٍ

قوله [وانحطاطاً] في نحو : ((شرٌّ منه)) ، وهذا قول سيبويه والمبرد ، إلا أنّ سيبويه أشار أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال في : ((هو أفضل من زيد)) فضّله على بعض ولم يعم .

وأبطل ابن مالك[1] إفادتها

التبعيض : بعدم صلاحية ((بعض)) موضعها وكون المجرور بها عاماً نحو : ((الله أعظم من كل عظيم)) .

والابتداء[2] بأنه لا يقع بعدها ((إلى)) ، وسبقه إلى ذلك ابن ولاد .

قال المرادي[3] : ((وليس بلازم ؛ لأنّ الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء)) .

قوله [أو للمجاوزة] هو ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل[4] ، فإنّ القائل : ((زيدٌ أفضل من عمرو)) كأنه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل .

---

(١) شرح التسهيل ٣/٧ ((حروف الجر)) .

(٢) قوله ((والابتداء)) أي : وأبطل ابن مالك إفادة ((من)) الابتداء .

(٣) توضيح المقاصد ٢/٧٨ ((أفعل التفضيل)) .

(٤) شرح التسهيل ٣/٧ .

كـ((ممن أنت أفضل)) ، و ((من غلام مَنْ أنت أجمل))

قوله [كـ((ممن أنت أفضل))] كذا مثل ابن مالك في الألفية ، ومثل المصنف في التوضيح بقوله : ((أنت ممن أفضل)) .

قال شارحه[1] : و((تمثيل الموضح أحسن ؛ لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل و معموله بأجنبي ؛ لأنّ المبتدأ أجنبي من الخبر ، بمعنى أنه ليس معمولاً على الصحيح ، وسيأتي أنه لا يفصل بين ((أفعل)) و((من)) بالمبتدأ ؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ، ولا يلزم من تمثيل الموضّح تأخيرُ ما له صدر الكلام عن صدريته ؛ لأنّ ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فقط)) .

وفي قوله ((إنما يمتنع)) الخ نظر من وجهين :

الأول : إنّ المضاف يتقدم على ذي الصدر مع عمله لفظاً فيه نحو : ((صبيحة أي يوم سفرك)) ونحو ذلك ، إلا أنْ يقال : الصدارة في صورة الإضافة صارت للمضاف ؛ لأنّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، والموجب لذلك أنّ المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف .

الثاني : إنهم صرّحوا في صورٍ بمنع تقديم معمول ذي الصدر ؛ لئلا يخرجه عن صدارته ، من ذلك خبر ((ما)) النافية لا يصح تقديمه عليها ، وقد حررنا في بعض الرسائل أنّ الذي يتحصل من كلامهم أنه يمتنع أنْ يتقدم على ما له الصدر وما يعمل في لفظه إلا المضاف ـ لما مرّ ـ أو ما هو أحد أركان جملته .

واعلم أنه تعارض في هذه المسألة أمران :

---

(١) قال في الألفية بحث أفعل التفضيل : كمثل ((ممن أنت خير)) وانظر الأوضح ٢/ ٢٩٨ والتصريح ٢/١٠٣ .

[ومضافاً لنكرة] مطابقة للمفضّل وجوباً ،

تأخيرُ ماله الصدر إنْ أخّر معمول أفعل عنه ، وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله إنْ قُدّم ، ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ما له الصدر ؛ لأنّ تقديم معمول أفعل عُهد ، كما أشار له بقوله :

.... ولَدَى إخبارٍ التَّقديمُ نَـزْراً وَرَدا

وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى ، لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالأجنبي .

وقد يقال : إنّ أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه ، فهلا قدّما على المبتدأ ، وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله .

إلا أنْ يقال : تلك السراية خاصة بالإضافة .

وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه ، فكان يقال : ((ممن أفضل أنت)) ، ولا يلزم على ذلك شيء ، وهو المناسب لتقديم الخبر إذا استحق الصدارة ، ولا شك أنّ أفعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفي تصدره في جملته نحو : ((زيد أين داره)) .

بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة نحو : ((أ مِنْ زيدٍ أنت أفضل)) ، فهل يجب التقديم أيضاً ؟ ويتجه أنْ يقال : إنْ أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم ، فقد تقرر في المعاني أنّ المسؤول عنه بالهمزة وهو ما يليها فيجب التقديمُ ؛ ليكون المسؤول عنه هو الذي وليها ، وإنْ أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير ، فنقول ((أأنت أفضل من زيد)) ليليها المسؤول عنه وفاءً بالقاعدة .

قوله [ومضافاً لنكرة مطابقة ...] لا تكون النكرة المضاف إليها أفعل إلا من جنس ما أُسند اليه أفعل ، فلا يقال : ((زيدٌ أفضل امرأة)) .

[فيفرد ويذكر] في هذه الحالة ، وكذا في التي قبلها وجوباً .

وإنْ كان المفضل بخلاف ذلك فتقول :

في الحالة الأولى : ((زيدٌ أو هند ، أو الزيدان ، أو الهندان ، أو الزيدون ، أو الهندات أفضل من عمرو)) ، وأما قوله :

كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فَقاقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرْضٍ من الذهَبِ (١)

فإما لحنٌ ، أو لم يُقصد به حقيقة المفاضلة .

قوله [وكذا التي قبلها] لا يظهر للفصل بـ((كذا)) حكمة بل الأظهر أنْ يقول : ((في هاتين الحالتين)) .

قوله [فإمّا لحن] أي : حيث أنّث ((صغرى وكبرى)) ، وكان يجب أنْ يقول : كأن أصغر وأكبر ، بالتذكير ، أو كان يأتي بأل أو الإضافة ولا يأتي بـ((من)) .

قوله [أو لم يقصد حقيقة المفاضلة] فهو كقول العروضيين : ((فاصلة صغرى)) و((فاصلة كبرى)) ،

---

(١) البيت من البسيط لأبي نواس في ديوانه ٣٤ وفي شرح التسهيل ٣٩٠/٢ وشرح القطر ٣٠٩ . والشاهد فيه قوله ((صغرى وكبرى)) فقد اعتبر النحاة أنهما ((أفعل تفضيل)) ومن حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أنْ يذكّر مهما كان الموصوف به ، فلخطأ أبو نواس لأنه جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً في الكلمتين فكان عليه القول ((أصغر وأكبر ...)) .

ولكنّ المحشي نبّه بكلامه على أنّ أبا نؤاس أراد الصفة المشبهة ولم يرد أفعل التفضيل ، والمعنى : كأنّ الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر مثل حصى الدر في أرض من الذهب ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه ، ومثله قول العروضيين ((فاصلة كبرى)) أي : فاصلة كبيرة .

....

....

وقول الفرزدق :

وأنتُمْ ما أقامَ ألائمُ [1]

أي : لئام ، وهذا يدل على أنّ المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه فيطابق ، وقد نصّ على ذلك في التسهيل[2] ، قال في المغني[3] : ((وقول بعضهم : إنّ ((من)) زائدة وأنهما مضافان على حدّ :

بينَ ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ [4]

يردّه أنّ الصحيح أنّ ((من)) لا تقحم في الإيجاب ،

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل للفرزدق في شرح التصريح ١٠٢/٢ وليس في ديوانه وبلا نسبة في المغني ٣٨١/٢ والخزانة ٢٧٧/٨ ، وتمامه :

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كنتُمْ كراماً وأنتُمْ ما أقامَ ألائمُ

والشاهد : ((ألائم)) فإنه جمع ((ألأم)) بمعنى ((لئيم)) ، وجَمَعَهُ مع انه مجرد من أل ـ وأفعل التفضيل المجرد من أل لا يجمع مهما كان الموصوف به ـ مراعاةً لقوله ((أنتم)) لأنه لم يقصد المفاضلة .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٧/٢ ((أفعل التفضيل)) .

(٣) المغني ٣٨٠/٢ ((الباب الثاني انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى)) .

(٤) عجز بيتٍ من المنسرح للفرزدق في الخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وبلا نسبة في المغني ٣٨٠/٢ ، وتمامه :

يا مَن رأى عارضاً أسرُّ بهِ بينَ ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ

والشاهد فيه كون ((ذراعَيْ)) مضاف إلى ((الأسد)) مع الفصل بـ((جبهة)) فكأنه تخريج لبيت أبي نواس السابق فيمكن جعل (من) في البيت المذكور زائدة والأصل إضافتهما فكأنه قال : صغرى فقاقعها وكبرى فقاقعها .

وفي الثانية : ((زيد أفضل رجل ، و الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة ، و الهندان أفضل امرأتين و الهندات أفضل نساء)) .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ ، فالتقدير : أول فريق كافر، أو ولا يكن كل منكم أول كافر .

ولا مع تعريف المجرور)) انتهى .

وفيه : أنه لا يلزم المخرِّجَ التخريجُ على ما هو متفق عليه ، ويكفي في دفع اللحن أنْ يكون الكلام جائزاً على قول بعض الأئمة ، وقد أجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادة ((من)) مطلقاً ، واختاره ابن مالك .

قوله [وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [1]] جوابٌ عمّا ورد على قوله بعد قول المصنف ((ومضافاً لنكرة)) : ((مطابقة للمفضل)) عليه فإنّ النكرة في الآية مفردة ، والمفضّل عليه ضمير الجمع .

وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الإفراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذٍ ، قال[2] : ((وقد تضمّن المطابقة والإفراد

---

(١) قال تعالى : ﴿ وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾ البقرة ٤١ .

(٢) يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩١ .

....

....

﴿ قوله :

وإذا هُمُ طَعِموا فـألأمُ طَـاعِمٍ　　　وإذا هُمُ جَاعوا فَشَرُّ جيـاعِ [(١)]

قال : ((وإنما جاز الوجهان مع المشتق ؛ لأنه وأفعل التفضيل مقدران بـ((من)) ـ والمعنى : أول من كفر به ـ والفعل ، و((من)) إذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد والجمع باعتبار المعنى)) .

قال أبو حيان : ومقتضى كلامه جواز الإفراد والتثنية إذا كان قبل أفعل تثنية نحو ((الزيدان أفضل مؤمن ، وأفضل مؤمنين)) .

فائدة : قال القرطبي[(٢)] : ((الضمير في ((به)) قيل : له ﷺ ، وقيل : للقرآن ، وهو ((ما أنزلت)) ، وقيل : التوراة وهو ((لما معكم))...)) انتهى .

فإنْ قلت : قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء ، قيل : المعنى أول من كفر به من أهل الكتاب .

قال المصنف في حواشي الألفية : ((قد ترجح بهذا أنّ الضمير ((لما معكم)) .

هذا ، وأورد : أيضاً على وجوب المطابقة في المضاف لنكرة قوله تعالى ﴿

---

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٧/٢ .

والشاهد فيه جعل أفعل التفضيل في صدر البيت مفـرداً مع أن في المفضل عليه ضمير جمع : ((طعموا فألأمُ طاعم)) ، ومجيء أفعل التفضيل في العجـز جمعاً لأنه مضـاف للجمـع ((شرّ جياع)) والمفضل عليه جمع أيضاً ((جاعوا)) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٣/١ تفسير سورة البقرة ـ ٤١ .

[و] يستعمل مقروناً [بأل فيطابق] ـ وجوباً ـ موصوفه إفراداً وتذكيراً ، وفرعيهما ، فتقول : ((زيدٌ الأفضل ، و الزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، وهند الفضلى ، و الهندان الفضليان ، و الهندات الفضليات أو الفُضَّل)) .

[ومضافاً لمعرفةٍ فوجهان] أي : المطابقة ؛ إجراءً له مجرى المعرَّف بأل نحو : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[1] ،

ﮧ ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾[2] .

وأجيب : بأنّ الإنسان هنا عام ، وأل فيه للجنس ، فعاد الضمير في ((رددناه)) إلى لفظه ، وجمع ((سافلين)) حملاً على معناه ، وحسّن ذلك كونه فاصلة .

قوله [ومضافاً لمعرفة فوجهان] لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل ، فلا يجوز : ((يوسف أحسنُ إخوته)) على هذا القصد ، بل يقل : ((أحسنُ أبناء يعقوب)) .

وخالف في ذلك ابن عصفور ، وقل : الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف ، وإلا لزم تفضيل الشيء على نفسه ، قل : ولكنّ العرب لا تضيفه إلا لما يصلح أنْ يكون بعضاً عند المفاضلة .

---

(١) الأنعام ـ ١٢٣ .

(٢) التين ـ ٥ .

وعدمها ، وهو الغالب ، إجراءً له مجرى المجرد نحو : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾[1] .

نعم إنْ استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة ، كقولهم : ((الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان)) أي : عادلاهم ؛ إذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل . ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للمبرد .

قوله [وهو الغالب] أوجب ذلك ابن السراج ، و((أكابر)) غير مضاف بل مفعول ثانٍ ، و((مجرميها)) مفعول أول منصوب لا مجرور .

وإنما لم يلزم الإفراد والتذكير في ((أكابر)) ؛ لأنه لغير تفضيل فهو مثل :

وأنتم ما أقامَ ألائمُ[2]

وله مُحَسِّنٌ وهو شبهه بالمضاف في اللفظ ، وقل الجواليقي: الأجود المطابقة ، وردّ على صاحب الفصيح وقال : ((كان الأولى أنْ يقل : ((فُصحاهنّ)) ؛ لأنه الأفصح كما اشترط في الكتاب)) .

قوله [الناقص والأشجّ] الناقص : الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقّب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشجّ : لقب عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لشجةٍ كانت بجبينه .

---

(١) البقرة ـ ٩٦ .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ص ٣٢٦ السابقة فراجع .

وفي هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بـ((من)) .

واعلم أنه يَنصِبُ التمييز والحال والظرف [ولا يَنصبُ] المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا [المفعول] به ـ على الأصح ـ [مطلقاً] ،

قوله [ولا يستعمل بـ((من))] وأمّا قوله :

نَحْنُ بغَرسِ الوَدْيِ أعْلمُنا ... مِنّا برَكْضِ الجيادِ في السُّدَفِ (١)

فاستعمل بـ((من)) مع الإضافة ، وقوله :

ولَستُ بالأكثرِ مِنهمْ حَصَىً ... وإنَّما العِزَّةُ للكَاثرِ (٢)

فاستعمل بـ من مع أل ، فشاذان أو مؤولان ، فانظر المغني في الباب الثالث[٣] ، فإنه تكلم على البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر ، وفي الجهة السادسة من الباب الخامس على الثاني .

قوله [والتمييز] إنْ كان فاعلاً معنى ولم يُضف لغيره .

قوله [على الأصح] ؛ لأنه التحق بالأفعل الغريزية .

---

(١) البيت من المنسرح ، مختلف في نسبته بين سعد القرقرة وقيس بن الخطيم في المقاصد النحوية ٤/٥٥ وقد رجح الأول ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٥ ، وهو لقيس بن الخطيم في الضرائر ٢٨٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٣٨٧ ، والمغني ٢/٤٤١ .

والشاهد فيه قوله ((أعلمنا منا)) فقد جمع بين الإضافة أعني : إضافة الضمير ((نا)) إلى أفعل والتعدية بـ((من)) ، وتقدير الكلام : أعلم منا ، فهو في نية طرح المضاف اليه .

(٢) البيت من السريع للأعشى في ديوانه ١٤٣ ، والأوضح ٢/٣٠٠ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٣٨٧ . والشاهد فيه قوله : ((بالأكثر منهم)) فقد جمع بين أل الداخلة على أفعل التفضيل وبين ((من)) الداخلة على المفضول عليه ، و ((من)) تأتي مع أفعل التفضيل المنكّر .

(٣) المغني ٢/٤٤١ ((الباب الثالث)) ، و ٢/٥٧٢ ((الباب الخامس)) .

أي : سواء كان ظاهراً أم غيره ، بل يصل إليه باللام كـ((زيد أوْعى للعلم وأبذل للمعروف)) أو بالباء كـ((خالـد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه)) .

فإنْ كان فعله يتعدّى لاثنين نصبت الآخر بفعلٍ مقدر كـ((زيد أكسى للفقراء الثياب)) أي : يكسوهم الثياب .

وأجاز بعضهم : نصبه به مطلقاً ، ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود [1] .

وبعضهم[2] : إنْ أوِّل بما لا تفضيل فيه .

قال الدماميني : وهذا الرأي حسن ، فينصب حين التأويل ، كما أنه يضاف حينئذٍ إلى ما ليس بعضه ، فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة ، كما أنه إذا حلّ الفعل محله رفع الظاهر .

فقد استبان لك أنّ ما في الشرح من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه .

قوله [إلى ما ليس بعضه] أي : مع كون المضاف معرفة .

قوله [أن ما في الشرح ...] عبارة الشرح : ((وأجمعوا على أنه لا

---

(١) المستوفى ١٣٣/١ ، وهو لعلي بن مسعود بن محمد الفرخان القاضي ، وكل ما أنقله من المستوفى بواسطة مجيب الندا تحقيق الدكتور ابراهيم ، فتنبه ، لأني لم اعثر على المستوفى .

(٢) تقدير العبارة : وأجاز بعضهم نصب المفعول بأفعل التفضيل إذا أوّل أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه .

ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ، [ولا يرفع في الغالب] اسماً [ظاهراً] ولا ضميراً منفصلاً ؛ لكونه ليس له فعل بمعناه ، [إلا في مسألة الكحل] فإنه يرفع ذلك إجماعاً ؛ لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه .

ينصب المفعول به ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ إنّ ((من)) ليست منصوبة بـ((أعلم)) ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً اليه ؛ لأنّ أفعل بعض ما يضاف اليه ، فيكون التقدير : أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه ((أعلم)) أي : يعلم من يضل)) [1] انتهت .

قوله [ولا ضميراً منفصلاً] يمكن إدخاله في كلام المصنف بأنْ يريد بالظاهر المصرّح به .

قوله [لأنه يصحّ وقوعُ فعل بمعناه موقعه] قل البدر ابن مالك [2] : ((فصحّ رفعه الظاهر كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة الألف واللام)) .

واعترض : بأنّ ((أل)) الموصولة تطلب الفعل ، وليس هنا ما تطلبه .

هذا والتعليلُ لرفعه الظاهر بمعاقبته للفعل ذكرَهُ ابنُ مالك[3]، وناقش في ذلك أبو حيان ؛ لأنّ النفي في صورة اسم التفضيل منصبّ على الزيادة في عين الرجل ، ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة ، ونقصانها عن عين زيد ، وفي صورة الفعل النفي منصبّ على المماثلة ، وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص .

---

(١) شرح القطر ـ ٢٧٧ والآية من سورة الإنعام ١١٧ .

(٢) شرح ابن الناظم ـ ٣٤٧ ((افعل التفضيل)) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٩٥ ((افعل التفضيل)) .

....

....

وأجاب ابن الضائع بأنّ المراد بالاستعمل في الصورة الأولى النقصان ، وفي الصورة الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاءً لحق التشبيه .

فإنْ قلت : حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع أفعل التفضيل للسببي ، نحو : ((ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه)) ، وفي الإثبات نحو : ((رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل)) ؛ لأنه يصح في ذلك وقوع الفعل موقع أفعل .

قلت أجاب البدر ابن مالك[1] : ((بأنّ المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أنْ يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيداً فائدته ، وما أورد ليس كذلك .

الا ترى أنك لو قلت : ((ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه)) فأتيت موضع ((أحسن)) بمضارع ((حسن)) فاتت الدلالة على التفضيل .

أو قلت : ((ما رأيت رجلاً يحسنُهُ أبوه)) ، فأتيت [موضع ((أحسن))] بمضارع ((حسَنَهُ)) إذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يبنى من ((أحسن)) ، وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل .

ولو رمت أنْ توقع الفعل موقع ((أحسن)) على غير هذين الوجهين لم تستطع .

وكذا القول في نحو : ((رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)) ، فإنك لو جعلت فيه ((يحسن)) مكان ((أحسن)) ،

---

(١) الإشكال ودفعه من كلام ابن الناظم في شرح الألفية ٣٤٧ ـ ٣٤٨ ((افعل التفضيل)) .

....

....

فقلت : ((رأيتُ رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد)) أو ((يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد)) فاتت الدلالة على التفضيل في الأول ، وعلى الغريزة في الثاني)) انتهى[1] .

والحاصل : أنّ قوله في صدر الجواب ((الذي بني منه)) شرطٌ ، وقوله ((مفيداً فائدته)) شرطٌ آخر ، فخرج بالأول أنْ يقيم مقام ((أحسن)) في المثال ((يحسنه)) أي : يغلبه في الحسن ، وفي الثاني أنْ يأتي بـ((يحسن)) .

قال المصنف في الحواشي : ((قال لي طالبٌ بعد ما قررتَ له هذا الموضع : أفليس إذا قيل : ((زيداً ما رأيتُ رجلاً يزيد حسن أبيه على حسنه)) حصلت الزيادة التي أريد إفهامها ، قلت : هذا فعل مخالف لمادة ذاك الفعل ألبته ، فلا يعتد به .

وقال أيضاً : إنْ قلت : هلا قال في الثاني والإتيان بالفعل الذي بُني منه فإنه يفوت كما فات في المثال السابق ، إذ هو المناسب لما صدر به كلامه ، أو لم يذكر الغريزة ، ثم قلت : المعنى واحد فإنّ ((حَسَنَهُ)) فاقه في الحسن و((حسُنَ)) هو غريزة كـ((ظرف)) ، فكأنه قال : وفات معنى الفعل الذي اشتق منه افعل ، وهو معنى الغريزة الذي وضع له فعل كـ((ظرف وشرف)) ...)) انتهى .

وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في السؤال ، وما وجّه به المنع جار في تلك الصورة ، كما قاله الشهاب القاسمي ، والحقّ أنّ اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببياً ؛ لما تعرفه في الضابط فتدبر .

---

(١) انتهى كلام ابن الناظم .

وضابطها : أنْ يكون صفة لاسم جنس ، مسبوقاً بنفي أو شبهه ،

قوله [أنْ يكون صفة لاسم جنس] قضيته اعتبار موصوف له ، وهو قضيةُ قول ابن الحاجب [١] : ((ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء)) أي : صفة لشيء ، وهو ظاهر عبارة التسهيل [٢] ، ووجه ذلك قيل ليتأتي التفضيل .

واعترض : بأنه مجرّد دعوى ، وقيل : لأنّ الأسماء العاملة لابدّ لها من الاعتماد .

واعترض بأنّ ذلك يكفي فيه النفي ، فتقول : ((ما أحسن في عين زيد الكحل منه في عين زيد)) ، كما تقول ((ما قائم الزيدان)) ، فرفع الوصف مكتفي به .

وأجيب : بأنّ أفعل لم يقوَ قوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر ، بخلاف اسم الفاعل .

وقال الجامي [٣] : ((وإنما اشترط أنْ يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وهو في المعنى لسببيه ؛ ليحصل له صاحب يعتمد عليه ، ويحصل له مظهر تعلّق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه ، كالصفة المشبهة ؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ، فإنه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن)) .

قوله [مسبوقاً بنفي أو شبهه] يعني النهي والاستفهام ، وهذا بناء على ما في التسهيل [٤] .

واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس .

---

(١) كلامه في الكافية ، انظر شرحها للرضي ٢١٩/٢ ((اسم التفضيل)) .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ ((أفعل التفضيل)) .

(٣) شرح الكافية ـ الجامي ٢٢٠/٢ ((افعل التفضيل)) .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ .

....

....

﴾ وأجيب : بأنه قد استقر أنّ النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات ((كان)) الأربعة ، والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح .

واقتصر ابن الحاجب على النفي ، قال الجامي[1] : ((وإنما اشترط أنْ يكون اسم التفضيل منفياً ؛ إذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله ، وإنما قلنا : إنه عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ؛ لأنه [أي : ((أحسن)) في هذا المثال] بمعنى : ((حسُن)) ، وهذه العبارة تحتمل معنيين .

أحدهما : أنْ يكون ((أحسن)) بعد النفي بمعنى ((حَسُن)) ؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجّه النفي إلى قيده ، الذي هو الزيادة ، فيفيد أنه ليس ((حسن كحل عين رجل)) زائداً على ((حسن كحل عين زيد)) ، فيبقى أصل ((حسن كحل عين رجل)) مقيساً إلى ((حسن كحل عين زيد)) ، وأمّا بأنْ يساويه أو يكون دونه ، والمساواة يأباها مقام المدح ، فرجع المعنى إلى أنه : حسُنَ في عين كل أحدٍ الكحلُ دون حسنه في عين زيد ، فيكون ((أحسن)) مع النفي بمعنى ((حسُن)) .

وثانيهما : أنْ يجعل ((أحسن)) قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً ؛ لأنّ نفي الزيادة لا يلائم المدح ، فبقى أصل الحسن ، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد : أما بالمساواة أو بكونه دونه ، ﴿

---

(1) شرح الكافية ـ الجامي ٢/٢٢١ ـ ٢٢٢ ((افعل التفضيل)) .

....

....

﴿ والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام ، فرجع المعنى إلى ((ما رأيتُ رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عينِ زيدٍ)) ؛ فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى ؛ لما اقتضاه المقام .

ولا يبعد أنْ يُقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً ؛ لأنّ في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة ، فيصح أنْ يُقصد به عرفاً نفيُ المساوي مطلقاً ولو في ضمن الزائد ، فانتفى الزائد أيضاً ، فتحصل من جميع ذلك أنّ حسنَ كحلِ [كلّ] عينِ رجلٍ دونَ حسنِ كحلِ عينِ زيدٍ ، وذلك كمال المدح .

فإنْ قلت : لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أنْ يكون عمله في مثل ((ما رأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد)) جائزاً ، كما جاز في المثال المذكور .

قلنا : فرق بين المثالين فإنّ المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات ، والأصل في اسم التفضيل أنْ يكون المفضّل والمفضّل عليه فيه مختلفين بالذات .

ففي صورة الاتحاد ضعُف المعنى التفضيلي فإذا زال بالنفي زال بالكلية ، ولم يبق له قوة أنْ يعود حكمه بعد الزوال ، بخلاف ((ما رأيتُ رجلاً أفضل أبوه من زيد)) فإنّ المفضّل والمفضّل عليه [فيه] مختلفان بالذات ، فلا ضعفَ في معناه التفضيلي ، وله قوة أنْ يعود حكمه بعد الزوال ، وهو عدم جواز عمله في المظهر)) انتهى[1] ، سقناه برمته لأنّ به يتضح الحال ويزول الإشكال .

---

(١) انتهى ما نقله المحشي من شرح الكافية للجامي .

ومرفوعه أجنبياً مفضّلاً على نفسه باعتبارين ،

قوله [ومرفوعه أجنبياً] صرح بذلك البدر ابن مالك[1] ، قال الشمس ابن الصائغ : وقد رأيتُ الإمام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية ، والإمام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك[2] .

فإنْ أراد بدر الدين بالأجنبيّ نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ((ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه)) فلا شك أنّ أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله : مفضلاً على نفسه باعتبارين .

وإنْ أراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما ، فليس كذلك ، بل لابدّ أنْ يكون أجنبياً بهذا المعنى ، وهو الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو عليه ، وأنْ يكون أجنبياً بالمعنى الأول ليخرج ((رجلاً أحسن منه أبوه)) ، لكن قد قدمنا أنّ هذا خارج من قيد آخر .

قوله [مفضلاً على نفسه باعتبارين] قال الجامي[3] :

((وإنما اشترط أنْ يكون ذلك السبب مفضّلاً من وجه ومفضّلاً عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ؛ ليخرج عنه مثل قولك : ((ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحل عين زيد)) ، فإنهما مختلفان بالذات بخلاف ((الكحل)) الملحوظ مطلقاً المقيّد تارة بهذا وتارة بذاك ، فإنه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ؛

---

(1) شرح ابن الناظم ـ ٣٤٦ .

(2) انظر كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ٢/٢١٩ ، وانظر شرح التسهيل ٢/٣٩٣ .

(3) شرح الكافية ـ الجامي ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١ ((افعل التفضيل)) .

....

....

ﷺ ولئلا يبقى على ما هو الأصل في اسم التفضيل ، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ، ليسهل إخراجه على التفضيل بالنفي كما ستتضح فائدته)) انتهى .

وأشار بقوله ((كما ستتضح فائدته)) إلى ما قدمناه عنه من الفرق السابق .

هذا وقد قال ابن الصائغ : ((واعلم أنّ رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة ؛ لكن هل هذا لـ((أفعل من)) أو لـ((أفعل)) في جميع استعمالاته ، لم أجد من شفى الغليل في هذه المسالة .

والذي ينبغي أنْ يقال : هذا مبنيٌّ على اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله ، هل هو كونه لم يشبه الفعل كأسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات ، وهو ظاهر عبارة سيبويه ، أو كونه لم يوجد فعل بمعناه ، كما قاله أبو عمرو وغيره .

إنْ قلنا بالأول فينبغي إذا استعمل بالألف واللام أنْ يجوز رفعه للظاهر ، فنقول : ((هذا الرجل الأفضل أبوه)) ؛ لأنه يثنّى ويجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضيف إلى معرفة نحو: ((زيد أفضل الناس أبوه)) ؛ لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذٍ ، وإنْ قلنا بالثاني فلا ينبغي أنْ يعمل إلا بالشروط)) انتهى .

وقد يقال : معنى التعليل بالأول أنّ اسم التفضيل لمّا لم يقبل العلامات في بعض الأحوال انحطّ عن غيره مطلقا .

نحو : ((ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)) ، وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل ، وأفردت بالتأليف .

والأصل أنْ يقع هذا الظاهر بين ضميرين ، أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر، كما في هذا المثل .

قوله [وأفردت بالتأليف] أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن الصائغ من أجلاء تلامذة أبي حيان ، وسمّى مؤلّفه : الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ، وهو مؤلف حسنٌ نحو كراسة ، جمع فيه كلام القوم وحرره ، والإمام الكافيجي ﷺ أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه : نزهة الأصحاب ، وذيّل عليه بآخر نحو ربع الأول سماه رمز الأسرار ، ولم يتقيد بكلام القوم .

وحاصل ما أشار اليه أنّ عمل ((أفعل)) في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل ؛ لأنّ العامل اللفظي إنما يعمل في معموله باعتبار اقتضاء معنه إياه ؛ من جهة احتياج تعقله إليه ، فإنّ معناه في التحقيق هو معنى مضاف إلى أمرٍ ما ، فيضاف العمل إلى لفظه ؛ لكونه محتاجاً اليه في تفهيم معناه للسامع .

قال : ((وأمّا الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلالٌ بالخفي على الجليّ ، وهو باطل ، وبالمعقول على المنقول ، فلا يتم التقريب ؛ ولأنّ معنى الفعل ليس مناط الإعراب ، وإنما مناطه في أفعل التفضيل وفي معموله هو المعنى النحوي ؛ لأنّ محل الإعراب إنما هو المعاني النحوية ، لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب ، ولا اللغوية ، وأنه يجوز عمله إذا كان مثبتاً كما إذا كان منفيا)) .

وقد يحذف الضمير الثاني ، وتدخل ((من)) إمّا على الظاهر نحو : ((من كحل عين زيدٍ)) ، أو محله نحو : ((من عين زيد)) أو ذي المحل نحو : ((من زيد)) ، ولم يقع هذا التركيب في القرآن .

ولا يجوز أنْ يُعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره ؛ لئلا يلزم الفصل بين أفعل و ((من)) بأجنبي .

قوله [بأجنبي] وهو المبتدأ ، قال الرضي[1] : ((وأعني هاهنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل ، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجهٍ ، كيف ! والكحل مبتدأ و((أحسن)) خبره ، فله به تعلق من هذا الوجه)) .

قال البدر ابن مالك[2] : ((فإنْ قلت : وأيّ حاجة إلى ذلك ، ولِمَ لَمْ يُجعل مبتدأ مؤخراً عن (من) ، فيقال ((ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيدٍ الكحلُ)) أو مقدماً فيقال : ((ما رأيت رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينه منه في عين زيدٍ)) .

قلت : لم يؤخر تجنباً عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره ، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمىً واحد وليس هو من أفعال القلوب ، ولم يقدم كراهة أنْ يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم ، فإنّ الامتناع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة ، إنما هو لأمرٍ استحساني ، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أتم)) .

وبيّن لك مما تنبغي مراجعته .

---

(١) شرح الكافية ٢٢١/٢ ((أفعل التفضيل)) .

(٢) شرح ابن الناظم ـ ٣٤٨ .

وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه [1] نحو : ((مررت برجلٍ أفضل منه أبوه)) ، وعنها احترز بقوله : ((في الغالب)) .

☜ وكتب المصنف بهامشه عند قوله ((جنباً عن قبح)) الخ :

((قيل : لا قبح في ذلك ؛ إذ هو مؤخر في النية فهذا مثل : [2] ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ ، ومثل : ((في داره زيد)) ، وأما إعمال أفعل في ضميرين ، فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل ؛ إذ لا يتعدى فعل الظاهر إلى ضميره .

ثم إنّ ابن عصفور زعم أنّ الضمير العائد على الكحل إنما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه ، فهو كحل آخر لا نفس ذلك الكحل الأول)) انتهى ومن خطه نقلت .

وقال الشهاب : أورد على قوله : ((لئلا يلزم الفصل)) إنه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو : ((ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسن فيها الكحل)) .

والجواب : أنّ هذه الصورة فرع الأولى ، فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ؛ ولأنّ المحذور واقع في التقدير ؛ لأنّ تقديره : ما رأيت عيناً كعينِ زيدٍ أحسن فيها الكحل منه في غيرها .

---

(١) الكتاب ٣٢/٢ .

(٢) طه ـ ٦٧ .

[باب التوابع]

وهي جمع : تابع ، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، غير خبر .

وإطلاق التابع على الحرف والفعل

قوله [في إعرابه الحاصل] خرج بهذا : حل المرفوع وتمييزه ونحو ذلك ، وخرج بقوله ((والمتجدد)) حل المنصوب وتمييزه ، والمفعول الثاني من باب أعطى ، وجواب الشرط المجزوم فإنه يتجدد له الرفع إذا قرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ فلا يشارك الأول .

وخرج بقوله ((غير خبر)) الثاني في نحو ((الرمان حلو حامض)) فإنه وإنْ شارك ما قبله في ذلك لكنه ليس تابعاً ؛ لأنه خبر ، واعترض بعضهم هذا بأنّ ((حامضاً)) جزء خبر لا خبر ، فزاد ((وليس خبراً ولا جزء خبر)) .

واعلم أنّ المشاركة في ما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه ، فحينئذٍ يشمل التعريف نحو ((يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم أجمعون)) ، مما أتبع فيه المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع .

قوله [وإطلاق التابع على الحرف] أي : في قولهم : إنّ التوكيد يكون في الحروف ، وقوله ((والفعل)) أي : في قولهم يؤكد الفعل الماضي والأمر بمثلهما ، وأما قولهم : يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه فذاك في ما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ، ومثل ذلك إطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

الغير المعرب مجاز ؛ إذ الإعراب[1] فيهما تقع فيه التبعية ، والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل ، فإنّ العامل فيه مقدر خلافاً للمبرد ، بدليل ظهوره في بعض المواضع .

ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي ،

قوله [الغير المعرب] فيه : إدخال أل على ((غير)) قال في درة الغواص [2] : ((والمحققون من النحويين يمنعون ذلك)) ، وعلله

بأنّ ((غير)) لا تتعرف بالإضافة ، وفيه : إنه قال غير واحد بأنها تتعرف بها .

وبأنّ المقصود من دخول أل تشخص مدخولها ، وإذا قيل ((الغير)) لا تتشخص ، وفيه : إنّ التعريف قد يكون للعهد الذهني الذي هو في المعنى كالنكرات

قوله [مجاز إذ الإعراب ...] هذا بيانٌ لقرينة المجاز ، ولم يبيّن علاقته ، وذلك أهم ، فإنها غير ظاهرة ، وأجاب بعضهم : بأنّ المراد أعرب بإعراب سابقه إنْ كان له إعراب ، وبعضهم : بأنّ المراد أعرب بإعراب سابقه وجوداً وعدما .

قوله [والعامل في التابع ...] أي : على الأصح .

قوله [بدليل ظهور في بعض المواضع] نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[3] .

قوله [ولا يجوز الفصل ...] الأولى أنْ يقول بدل ((أجنبي)) : ((مباين)) ، فإنه يكون أجنبياً وليس مبايناً ،

---

(١) كذا في أ و ج ، وفي طبعة الدكتور إبراهيم : ((إذ لا إعراب فيهما)) وهو الصحيح .

(٢) درة الغواص ٤٣ وقد نقل كلامه بالمعنى .

(٣) المائدة ـ ١١٤ .

....

....

ولذا قال بعضهم: يجوز الفصل بغير مباين بالكلية، كمعمول الوصف نحو ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾(1)، والموصوف نحو: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾(2)، والعامل فيه نحو: ((أزيداً ضربت العالم)).

والمفسر نحو: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾(3)، والمبتدأ الذي خبره متعلق الموصوف نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾(4)، والخبر نحو: ((زيد قائم العاقل))، وجواب القسم نحو: ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ ﴾(5)، والاعتراض نحو: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾(6)، والاستثناء نحو: ((ما جاءني أحد إلا زيدٌ خيرٌ منه)).

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾(7)، وبين المتعاطفين ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾(8) بين الأيدي والأرجل في قراءة نصب الأرجل

---

(1) ق ـ 44 .

(2) المؤمنون 91 ـ 92 .

(3) النساء ـ 176 .

(4) إبراهيم ـ 10 .

(5) سبأ ـ 3 .

(6) الواقعة ـ 76 .

(7) الأحزاب ـ 51 .

(8) المائدة ـ 6 .

ولا تقدمه عليه ، كما يُفهمه قوله [يتبع ما قبله في إعرابه خمسة]

وحسّن ذلك أنّ المجموع عمل واحد وقصد الإعلام بترتيبه ، وبين البدل والمبدل منه نحو : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ [1] بخلاف المباين بالكلية فلا يقال : ((مررت برجل على فرسٍ عاقل)) .

ولا يجوز الفصل إذا كان المنعوت مبهماً ونحوه مما لا يستغني عن الصفة ، فلا يقال في ((ضرب هذا الرجل زيداً)) و ((طلعت الشعرى العبور)) : ((ضرب هذا زيداً الرجل)) و ((الشعرى طلعت العبور)) .

أو كان النعت ملازماً للتبعية كـ((أبيض يقق)) ، ولا بين جزأي صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولا بين ((كل)) وتوابعها ، ولا بين التأكيد والمؤكد بـ((أما)) خلافاً للكسائي والفراء في هذا .

قوله [ولا تقدمه عليه] وأمّا قوله :

عليكِ ورحمةُ اللهِ السّلامُ [2]

فضرورة ، وخرجه ابن جني[3] على العطف على المستتر في الظرف ؛ لأنه يتحمل ضمير المبتدأ وإنْ تأخر على الأصح ، وناقشه المصنف في المغني[4] بأنه تخلص من ضرورة ضرورة بضرورة ؛ لأنّ العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة ، وقد يقال : هذا أسهل وبعض الشرّ أهون من بعض .

وقد ذكروا مسألة مضمونها أنّ النعت لمباشرة العامل جاز أنْ يتقدم ،

---

(١) المزمل ٢ ـ ٣ .

(٢) تقدم تخريجه في بحث المنادى ٦٢٠/٢ .

(٣) الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٤) المغني ٦٦٠/٢ .

بالاستقراء : نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ، ومن فصّل في التوكيد جعلها ستا .

ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعا .

والأولى أنْ يبتدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ثم النسق ، بل قيل : هو الصواب ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك ، كما في التسهيل .

بشرط جعله مستقلاً ، والثاني بدلاً منه كـ((مررت بالكريم زيد)) ، فلا يقل : إنّ ((الكريم)) نعت مقدم بل مستقل بنفسه ، و((زيد)) بدل منه ، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو لجماعة ، بشرط أنْ يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه :

أَبَى ذاكَ عَمّي الأكْرَمَانِ وخَاليـا [1]

وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كـ((هذا طعامك رجل يأكل)) ، وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ فعلق ((في أنفسهم)) بـ((بليغا)) [2] .

قوله [والأولى أنْ يبتدأ منها] أي : في الترتيب بدليل ما بعده .

---

(١) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٦١٦/٢ وشرح الأشموني ٥٨/٣ والهمع ١٢٧/٣ ، وتمامه :

ولستُ مُقِراً للرِّجَالِ ظُلامَةً ... أَبَى ذاكَ عمّي الأكرمانِ وخَاليا

والشاهد فيه تقديم الصفة على أحد الموصوفين فإنّ قوله ((الأكرمان)) صفة لقوله ((عمي وخاليا)) وقد تقدمت على قوله((وخاليا)) .

(٢) الكشاف ٥٢٧/١ تفسير سورة النساء ـ ٦٣ .

[النعت]

أحدها : [النعت] ، و يرادفه الوصف والصفة ، **[وهو التابع]** هذا كالجنس ، **[المشتق أو المؤول به]** ، أخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله : **[المباين للفظ متبوعه]** .

قوله [ويرادفه الوصف والصفة] قال ابن إيّاز في شرح الفصول : ((قال بعض المتأخرين : الوصف يطلق على ما لا يتغير ، وعلى ضده ، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ، ولذا يقال : صفات الله ، ولا يقال : نعوته)) انتهى ، ووقع في عباراتهم ما يخالفه .

وقال المصنف في شرح اللمحة [1] : ((الصفة والنعت واحد ، وقيل : النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير ، والصفة بالفعل كضارب وخارج ، فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ، ولا يقال : منعوت ، وعلى الأول يقال : موصوف ومنعوت ، وقيل غير ذلك)) .

قوله [منها] أي : الخمسة .

---

(١) شرح اللمحة ٢/٢١٧ ـ ٢١٨ ((النعت))

والمشتق : ما دلّ على حدثٍ وصاحبه ، كأسماء الفاعل ، والمفعول ، والتفضيل ، والصفة المشبهة .

والمؤول به : ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الإشارة ،

قوله [ما دلّ على حدث ...] بهذا فسّره ابن مالك في شرح الكافية[1] .

وادّعى بعضهم أنه اصطلاح نحوي ؛ لأنّ المشتق عند الصرفيين : ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنىً منسوب إلى المصدر ، فشمل : اسم الزمان والمكان والآلة ، وهي لا ينعت بها ، فلذا فسّره في شرح الكافية بما ذكره الشارح .

والأقرب أنه تفسير مراد ، وأنه مجاز من إطلاق العام على الخاص ، على ما فيه مما هو مقرر في محله ؛ لأنه لا يعرف اصطلاح للنحاة في المشتق .

قوله [والتفضيل] سواء كان في الفاعل كـ((جاء رجل أفضل من عمرو)) ، أو المفعول كـ((أجنّ من زيد)) .

قوله [كاسم الإشارة] أي : غير المكانية كـ((هنا)) .

فإنْ قلت : ما وجه إخراجها مع أنه ينعت بها نحو ((مررت برجلٍ هنا)) .

قلت : الكلام في ما يكون نعتاً بنفسه حقيقة ، وإلا لم يصح التقيّد بالمشتق وشبهه ، والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق ، وهو إما مفرد فيدخل في المشتق ، أو فعل فيدخل في الجملة ، ومن ثم لم يذكر الظرف والمجرور .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥١٧/١ ((النعت)) .

و((ذي)) بمعنى صاحب ،

قوله [وذي بمعنى صاحب] ومثلها فروعها و((أولى أولات)) وكذا ((ذو)) الطائية وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل ، كما في التسهيل [1] ، فخرج ما ليس مبدوءاً بهمزة كـ((من وما)) ، وما هو مبدوء بهمزة قطع كـ((أي)) ، ولم أقف على علة عدم النعت بها .

قال ابن هشام : ((ينبغي أنْ يقيد ذلك ـ أي : النعت بـ((ذي)) بمعنى صاحب ـ بالنعت الذي هو شبه المنعوت ، فلا يجوز ((برجلٍ ذي مالٍ أبوه)) ، نصَّ عليه ابن الخباز ، وعلته أنّ فيه جمعاً بين مجازين، وإنّ الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع)) انتهى .

ولينظر وجه الجمع بين مجازين ، ثم هو ليس بممتنع مطلقاً كما حررنا في رسالة سميناها ((إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز)) .

نعم نقل ابن جني عن الأكثرين ((منع النعت بـ((ذي)) الصاحبية في غير ما ذكر ، وأنهم عللوه بثلاثة أوجه : الأول : أنه غير مشتق بل في معناه ، فضعف عن العمل في الظاهر ، الثاني : أنه يلزم الإضافة وذلك يبعده من الفعل ، الثالث : أنه على حرفين ، وذلك أيضاً يبعده)) انتهى .

قال الحفيد : ((وقوله إنه على حرفين)) إنْ أراد باعتبار الوضع ، فليس كذلك ، وإنْ أراد باعتبار الصورة فمسلم ، ولكن ليس هذا مبعداً من شبه الفعل)) .

---

(١) شرح التسهيل ١٧٤/٣ ((النعت)) .

والمنسوب كـ((جاءني زيدٌ هذا)) ، أي : الحاضــر ، و ((رجل ذو مال)) ، أي : صاحبه ، و((رجل دمشقي)) ، أي : منسوب الى دمشق .

ومن المؤول به الجملة الخبرية في نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ،

قوله [والمنسوب] أي : المقصود انتسابه سواء كان بالياء ـ كما مثل ـ أو لا ، نحو : ((تامر)) ، وخرج بالمقصود نحو : ((قمري)) مما هو منسوب في الأصل ، لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب .

قوله [أي : الحاضر] أو المشار اليه .

قوله [ومن المؤول به الجملة] أي : فيصح النعت بها لأنها تدلّ على معنى في المتبوع ، وكل ما كان كذلك صح النعت به إلا لمانع .

قوله [الخبرية] بخلاف الإنشائية ، ومنها الطلبية ؛ فلا يصحّ النعت بها ، وما أوهم ذلك مؤول وإنْ صح الإخبار بها ؛ لأنّ النعت يُعيِّن المنعوت ويخصصه ، فلابدّ أنْ تكون الجملة الواقعة نعتاً معلومة للسامع من قبل ؛ ليـمكن التعيين والتخصيص ، ولا يكون كذلك إلا الخبرية ؛ لأنّ لها خارجاً يمكن أنْ يكون معلوماً بخلاف الإنشائية إذ لا خارج لها .

قوله [نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً ﴾[1]] مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط ، والمنعوت منكّر لفظاً ومعنى كالآية ؛ أو معنى لا لفظاً كالشاهد .

---

(١) البقرة ـ ٢٨١ .

....

....

قوله [ولابدّ في الرابط هنا أنْ يكون ضميراً [1]] قال الحفيد : ((لك أنْ تقول : ما الحكمة في أنهم جعلوا في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أنْ يكون ضميراً ، وقصروه هنا على كونه ضميرا مع أنّ المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها)) أ هـ

قال الشهاب القاسمي : ((قد يقال لمّا كان المبتدأ يستلزم الخبر نوي طلبه له ، فاكتفى بأي رابط ، بخلاف النعت لمّا لم يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط ، وهو الضمير ، ويشكل على ذلك أنّ حذف العائد من جملة الصفة كثير ، ومن جملة الخبر قليل ، ومقتضي هذا الفرق العكس ، إلا أنْ يقال : شدةُ الاحتياج إلى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للإخبار)) انتهى .

وأقول قد تقرر : أنّ الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر ، والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني [2] ، وظاهر أنّ المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع .

هذا وقال المصنف في حواشي الألفية : ((إنّ الرابط هنا يكون بإعادة الظاهر)) ، واستشهد عليه بقول كثير :

هـلْ وَصْـلُ عَـزَّةَ إلا وَصْـلُ غَانيـةٍ ... في وَصْلِ غَانيةٍ مـنْ وَصـلِها خَلَـفُ [3]

---

(1) هذا النص غير موجـود في ج ، ولكنه موجود في أ فأثبتنه وهو أيضا غير موجود في المجيب ط د . إبراهيم ، نعم ربما يكون من تمام الفقرة الـسابقة في الحاشية ، أي : من تمام كلام العلامة يس عن الآية وليس من كلام الفاكهي ، واشتبه الأمر على الناسخ فأدرجه كفقرة مستقلة في الحاشية .

(2) المغني ٢/٥٠٢ ـ ٥١٠ ((الباب الرابع)) .

(3)البيت من البـسيط لكثير عزة في ديوانه ٥٠٥ وأخره ((خلف)) و في ٥١٦ وآخره ((بدل)) وفي المحاسن والأضداد ١٤١ وذم الهوى ٥٠٤ . والشاهد فيه كون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه اعني : ((وصل)).

وقوله :

ولَقَدْ أمُرُّ علـى اللئـيمِ يَسُـبُّني

قوله [وقوله] هو رجلٌ من بني سلول ، وعجز البيت :

فاعَفُّ ثمَّ أقُـولُ لا يَعْنِـيني[1]

فجملة ((يسبني)) في موضع جر نعت لـ((لئيم)) ، وهو الدني الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه : فإنّ المعرّف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة .

قيل : والأظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة .

ورُدَّ : بأنه ليس المعنى على أنه يسبّه حل المرور ، بل الغرض إنّ ذلك دأبه ، نعم إنْ جعل الحال مؤكدة فلا محذور ، وكونه لئيماً يلائم ذلك ؛ لأنّ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبّه لا تقييده بحل المرور .

وقيل : الحالية أولى ؛ لأنها أدلّ على المقصود ؛ لأنّ الوصفية تحتمل أمرين :

أحدهما : مقصود ، وهو أنّ هذا الوصف دأبه وديدنه مرّ أو لم يمرّ .

وثانيهما : وهو غير مقصود إنّ هذا الوصف ثابت له في الجملة ، ولا دوام له بل ينقطع حل مروره ، وأمّا الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود ؛ لأنّ معناها أنه يمرّ حل السبّ ، وهو يعرض عنه تكرما .

---

(١) البيت من الكامل لرجل من بني سلول في شرح التصريح ١١١/٢ وبلا نسبة في الأوضح ٦/٣ والهمع ٣٦/١ . والشاهد واضح .

وكذا المصدر الملتزم إفراده وتذكيره ، نحو : ((مررت برجل عدل)) ، أي : عادل عند الكوفيين ، وذي عدل عند البصريين .

قوله [وكذا المصدر] أي : بشرط أنْ يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي ، وأنْ لا يؤنث ، وأنْ لا يكون مبهماً ، وقد يشير إلى ذلك قوله ((في نحو)) الخ .

فإنْ قلت : الوصف بالمصدر مقصورٌ على السّماع وحينئذٍ فما انتفت فيه الشروط غير مسموع ، فما فائدة هذه الشروط .

قلت : فائدتها ضبط ما سمع .

وأفهم كلامه أنه من المؤول بالمشتق على القولين ، وهو كذلك ، أمّا عند الكوفيين فواضح ، وأمّا عند البصريين فلأنه على حذف ((ذي)) الصاحبية ، فالنعت بها في الحقيقة ، وهي من المؤول بالمشتق ، وأنه ملتزم الإفراد والتذكير على القولين ، وهو كذلك ؛ إذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنّى ولا يجمع ، فلجروه على أصله ، وعبارة التوضيح[1] توهم خلاف ذلك في الأمرين .

هذا وقد خالف كلٌ من الفريقين ما قرره في باب الحال في ((أتيته ركضاً)) .

فقد قال البصريون : إنّ ((ركضاً)) بمعنى ((راكضاً)) .

والكوفيون : إنه على حذف مضاف ، وقد يقال : إنّ كلاً ذكر في كلٍّ من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله [أي : عادل ...] وقيل : جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً أو ادّعاء ، وهو مختار الإمام عبد القاهر ، قال في قول

---

(١) الأوضح ٩٣ ((النعت)) .

[وفائدته] ـ حقيقياً كان أو غيره ـ : [تخصيص] لمتبوعه إنْ كان نكرة ، كـ((جاءَ رجلٌ تاجرٌ أو تاجرٌ أبوه)) ، والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات .

الخنساء :

فإنّما هِيَ إقبَالٌ وإدْبارُ [1]

((لم يُرَد بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة ، وإنما المجاز في أنْ جعلتها الكثرة ما تقبل وتدبر ، كأنها تجسّمت من الإقبال والإدبار ، وليس أيضاً على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وإنْ كانوا يذكرونه منه ؛ إذ لو قلنا : أريد إنما هي ذاتُ إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام علمي مرذول ، لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسّابة للمعاني))[2] .

قوله [تقليل الاشتراك في النكرات] قال السيد في حواشي المطول[3] :

((الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي ؛ لأنّ التقليل إنما يتصور فيه بلا تمحل كما في ((رجل عالم)) ونظائره ، فلا تكون ((جارية)) في قولنا : ((عينٌ جاريةٌ)) صفة مخصصة ، وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ، وتجعل ((جارية)) صفة مخصصة ؛ لأنها قللت الاشتراك ، بأنْ رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحداً ، فلم يبق في ((عين جارية)) إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى)) انتهى .

وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح .

---

(١) تقدم تخريجه في بحث المفعول المطلق ٦٨١/٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ٣٠٠ ـ ٣٠٣ وما نقله المحشي ملخص كلامه .

(٣) حاشية السيد الشريف الجرجاني بهامش المطول ـ ٢٢٠ ((أحوال المسند اليه ـ وصفه)) .

[أو توضيح] له إنْ كان معرفة ، كـ((جاءني زيد الفاضل ، أو الفاضل أبوه)) والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف .

[أو] مجرد [مدح] له ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ،

[أو ذم] له ، نحو : ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)) ،

[أو ترحم] عليه نحو : ((اللهم الطف بعبادك الضعفاء)) ،

[أو توكيد] لما دلّ عليه متبوعه كـ((ضربت ضربةً واحدة)) ؛ لأنه قد علم من ((ضربة)) أنها ضربة واحدة ، فلم يفد النعت

قوله [نحو : أعوذ بالله ...] بجعل الوصف في ذلك مخصصاً يندفع سؤال مشهور .

قال ابن عرفة ﷺ : ((يرد على لفظ الاستعاذة سؤال ، وهو أنّ الاستعاذة استجارة ، والاستجارة إبعاد ، وهو من باب النفي ، وقد تعلقت بالأخص ؛ لأنّ الشيطان الرجيم أخصّ من مطلق الشيطان ، ونفيُ الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان)) .

وأجاب : ((بأنّ النعت قسمان : نعتُ تخصيص ونعت لمجرد الذم)) .

وقال أيضاً : ((كون الوصف للذم بناءً على أنّ ((رجيم)) بمعنى : مرجوم ، والمراد مرجوم بالشهب ، أمّا إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة ، فالنعت للتأكيد ؛ لأنّ كل شيطان كذلك)) انتهى . وعلى هذا أيضاً يندفع السؤال .

وفي شرح التوضيح[1] : ((إنّ كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمل الشيء في غير ما وضع له)) .

---

(١) شرح التصريح ١٠٩/٢ ((النعت)) .

إلا مجرد التوكيد ، ومنه قولهم : ((مضى أمس الدابر)) .

وقال بعضهم : أو تعميم له ، نحو : ((إنّ الله يحشر عباده الأولين والآخرين)) ، أو تفصيلٍ نحو : ((مررت برجلين عربي وعجمي)) ، أو إبهام ، نحو : ((تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة)) .

قال البدر الدماميني عن بعضهم : أو إعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال من ذكر ، يقال لك : ((أرأيت قاضي بلدنا)) فتقول : ((رأيت قاضيكم الكريم الفقيه)) ، وليس هذا للتوضيح ؛ لأنّ مرادهم به الإيضاح للمخاطب ، وهو بالفرض ـ في مثالنا ـ عالم بما ذكر غير محتاج إلى إيضاحه له ، ولا للمدح ، فإنّ غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه .

[و] النعت من حيث هو [يتبع منعوته في] اثنين من خمسة [واحد من أوجه الإعراب] الثلاثة : الرفع والنصب والجر ،

قوله [من حيث هو] أي : سواء رفع ضميراً مستتراً أو ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً بدليل ما بعده .

قوله [واحد من أوجه الإعراب] ولو اختلفا لفظاً وتقديراً ومحلاً ، كما علم مما مرّ ، ومن الاختلاف ((هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)) بجر ((خرب)) ، فإنه تابع ((جحر)) ، ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وبهذا يندفع : أنّ التابع والمتبوع في المثل اختلفا في الإعراب .

[و] واحد [من التعريف والتنكير] سواء رفع ضميراً أم اسماً ظاهراً ، فلا تتبع معرفة بنكرة ، ولا عكسه .

نعم المعرّف بلام الجنس يجوز أنْ يتبع بنكرة مخصوصة ، كقولهم : ((ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أنْ يفعل كذا)) .

قوله [فلا تتبع معرفة ...] لا يرد قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ ﴾[1] لأنه وصف النكرة ، وهي ((كل همزة)) بالمعرفة وهو ((الذي)) ، وذلك لأنَّ ((الذي)) بدل لا وصف ، أو وصف مقطوع ، وهو تجوز مخالفته للموصوف تعريفاً وتنكيراً .

ولا قوله تعالى ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[2] حيث وقع ((مالك)) صفة للمعرفة ، وهو نكرة ؛ لأنَّ إضافة الوصف لمعموله لفظية ؛ لأنَّ محل ذلك كما سلف ما لم يُرد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، وإلا فالإضافة معنوية .

قوله [يجوز أنْ يتبع بنكرة مخصوصة] ؛ لأنه قريب المسافة من النكرة من حيث أنه لا يعيّن شيئاً من الأفراد .

قوله [كقولهم : ما ينبغي ...] ذهب الأخفش إلى تنكير ((الرجل)) في المثال على زيادة ((أل)) ، والخليل إلى تعريف ((خير)) على تقدير ((أل)) ، وما ذكره الشارح فيه سلامةٌ من تكلف الزيادة والتقدير ، والتخصيص في ((مثلك)) بالإضافة و((خير منك)) بالعمل .

---

(١) الهمزة ١ ـ ٢ .

(٢) الفاتحة ـ ٤ .

ويجب في النعت أنْ يكون مساوياً لمتبوعه في التعريف أو دونه ، فنحو ((بالرجل أخيك)) بدل .

[ثم إنْ رفع] النعت [ضميراً مستتراً] عائداً على المنعوت [تبع] منعوته - ولو كان معناه لما بعده كما في نحـو : ((جاءني رجل حسنٌ وجهاً)) - [في] اثنين - أيضاً - من خمسة

قوله [ويجب في النعت أن يكون مساوياً ...] هذا ما ذهب اليه الجمهور .

قال المرادي[1] : ((قيل : وسبب ذلك أنّ الاختصار مؤثر - أي : على التطويل - فوجب لذلك أنْ يبدأ بالأخص ؛ ليقع الاكتفاء به ، فإنْ عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوي)) انتهى .

وفي قوله ((لم يوجد)) نظر ؛ لأنه يقتضي وجوب النعت بالمساوي ، وكان ينبغي أنْ يقول : ((أو الدون)) ؛ لأنه قد يحصل به رفع الاشتراك .

وصحح ابن مالك[2] جواز النعت بالأخص .

ويؤيده قول ابن خروف : ((تُوصَفُ كلّ معرفةٍ بكل معرفةٍ ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة)) ، قال : ((وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل)) .

قوله [بدل] أي : لأنّ المضاف للضمير في مرتبته أو في رتبته العلم ، وكلاهما أعرف من المعرَّف باللام .

قوله [كما في نحو جاءني رجل ...] أي : لأنّ معنى ((حسن)) للوجه لا لرجل .

---

(١) توضيح المقاصد ٩٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٩/٣ ((النعت)) .

[**واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه**] من تثنية وجمع ، فيصير بهذا ـ مع ما مرّ ـ مطابقاً له في أربعةٍ من عشرة ، ما لم يمنع مانع من التبعية ، كما في الملتزم إفراده وتذكيره كـ((أفعل من)) كما مرّ ، أو تذكيره كـ : ((فعول)) بمعنى : فاعل ، و((فعيل)) بمعنى : مفعول ، كـ((امرأة صبور وجريح)) ، أو تأنيثه كـ((رجل ربعة وهُمَزة)) ، أو ((امرأة ربعة وهمزة)) .

قوله [ربعة] أي : ليس بطويل ولا قصير .

قوله [كالفعل] ظاهره أنه في القسم الأول ليس كالفعل ، وأنت إذا تأملت وجدته كالفعل أيضاً ؛ لأنّ فاعله الضمير الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير تلحقه الألف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث .

لكنّ المقصود الأصلي في هذا المقام بيانُ نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها .

ولّما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة ، وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية .

بخلاف الوصف الثاني ، فإنه لّما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية ، فإنه غير مضبوط ، بل ضابطه عدم تبعيته له ، بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده ؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية .

و[إلا] أي : وإنْ لم يرفع ذلك بأنْ رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً [**فهو**] بالنسبة إلى الخمسة الباقية **[كالفعل]** الحال محله ، فيفرد لرفعه ذلك ، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كـ((مررت برجلين قائمةٌ أمهما ، وبرجلٍ قائمٌ آباؤهم)) ، كما في الفعل الحال محله ، ويسمى حينئذٍ سببيا .

نعم إنْ رفع جمعاً جازَ أنْ يجمع جمع تكسير ؛ لجريانه مجرى المفرد ، بل يترجح على الإفراد ، ولهذا قال : **[والأحسن]** نحو [**جاءني رجل قعود غلمانه**] بلفظ التكسير ، [**ثم** ((**قاعدٌ**] غلمانه)) بالإفراد الذي هو قياس الفعل ؛ لأنك تقول : ((قعد غلمانه)) لا ((قعدوا غلمانه)) في اللغة الفصحى .

وقيل : إفراده أرجح مطلقاً ؛ لجريانه مجرى الفعل ، وقيل : إنْ تبع مفرداً أو مثنىً .

[**ثم**] يلي إفراده ـ باتفاق ـ [((**قاعدون**] غلمانه)) بجمعه جمع سلامة ، وهو ضعيف ؛ لأنه خاص بلغة ((أكلوني البراغيث)) .

قوله [نعم إنْ رفع ...] استدراك على التشبيه بالفعل ، فإنه يقتضي أنه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك .

قوله [ولو تعددت] الصواب : ولو كانت مفردة ؛ لأنّ مسألة التعدد لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد ، قال السيوطي في النكت[1] : ((حكم المفردة في ذلك حكم المتعددة ، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يجوز القطع إلا مع تعدد المنعوت)) .

---

(١) النكت ١٤٢/٢ ((النعت)) .

[ويجوز قطع الصفة] ـ ولو تعددت ـ عن التبعية [المعلوم موصوفها] بدونها [حقيقة أو ادعاءً] ، بأنْ يُنزَّل منزلة المعلوم لأمرٍ ما ، [رفعاً بتقدير هو] في حل النصب والجر ، [ونصباً بتقدير] فعل في حل الرفع والجر تقديره : [أعني] في نعت التوضيح ، [أو أمدح] في المدح ، [أو أذم] في الذم ، [أو أرحم] في الترحم ، أو غير ذلك مما يناسب الصفة .

ولا يجوز إظهار المقدر إلا في نعت التوضيح والتخصيص .

وإذا جرت الصفة على مُشارٍ به ، أو كانت للتوكيد ، أو ملتزمة الذكر كـ((الجمّ الغفير)) امتنع قطعها ، كما يمتنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها .

قوله [عن التبعية] متعلق بقوله ((قطع)) .

قوله [إلا في نعت التوضيح] ومنه قول الألفية : قل محمد هو ابن مالك .

قوله [على مشارٍ به] نحو : ((هذا الرجل)) .

قوله [أو كانت للتوكيد] نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] ، وبقي صـــورتان ذكرهما في النكت[2] ، إذا النعت خاصاً بمن جرى عليه ، وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة .

قوله [إذا لم يعلم موصوفه إلا بها] منه يعلم أنّ الكلام في المنعوت المعرفة ، فإنّ نعتَ النكرة لا تعلم بدونه ، ولهذا شرط في قطع نعتها تقدم نعت آخر ، فإنْ لم يتقدم لم يجز القطع إلا في الشعر .

---

(١) الحاقة ـ ١٣ .

(٢) النكت ـ السيوطي ـ ٢/ ١٤٢ .

ولا فرق حينئذٍ بين تعددها واتحادها ، فلو احتاج في حال تعددها إلى بعضها فقط جاز في ما عدا ذلك البعض القطع والإتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع .

ويحتمل أنْ يكون منه :

وقَبرُ حَربٍ بمكَانٍ قَفْرُ [1]

أي : هو قفر ، كما في الأطول[2] ، وإنْ أمكن أنْ يقل : إنّه مجرور تقديراً لاشتغال الآخر بحركة الروي .

قوله [حينئذٍ] أي : حينَ إذ لم يعلم موصوفها إلا بها .

قوله [فلو احتاج] أي : الموصوف .

قوله [تعددها] أي : الصفات .

قوله [تقدم المتبع] أي : على المقطوع ، وقيل : يجوز الإتباع بعد القطع ؛ لأنه عارضٌ لفظي فلا حكم له ، وقد قل تعالى ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[3]

---

(١) الرجز بلا نسبة في نهاية الإيجاز ١٣٣ ، والأطول ١٧٢/١ ، والمطول ١٢١ ، والخزانة ٥٤/١ .
والشاهد في قوله : ((بمكان قفر)) فإنّ ((قفر)) نعت لـ((مكان)) قطع عنه رغم عدم تقدم نعتٍ آخر غيره ، فصار خبراً لمبتدأ محذوف بتقدير : ((هو قفر)) .

(٢) الأطول ١٧٢/١ .

(٣) النساء ـ ١٦٢ .

....

....

وقالت الخرنق :

لا يَبْعُدَنْ قومي الذينَ هُـمُ   سُمُّ العِـداةِ وآفـةُ الجُـزُرِ[1]

النّـــازلينَ بكُـــلِّ مُعْتَـــركٍ   والطَّيبُـــونَ مَعَاقِـــدَ الأُزُرِ

روي برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه .

وأجيب : بأنّ الرفع فيه على رواية نصب الأول ، وفي الآية على الابتداء .

ثم إنهم عللوا ما هو الأصح من وجوب الإتباع بثلاثة أوجه :

لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية .

وأنّ طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .

ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال ؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتباراً بتكثير الجمل .

وعلى الأخيرين لا يرد أنْ يقل : منع الفصل لا يجيء على مذهب

---

(١) البيتان من الكامل للخرنق بنت بدر في شرح التسهيل ٤٢٥/٢ و١٨٠/٣ ، والأوضح ١٠/٣ ، وشرح التصريح ١١٦/٢ . والشاهد فيه : ((النازلين والطيبون)) فالأول منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : امدح ، و((الطيبون)) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، فإنّ البيت مروي برفعهما وبنصبهما ورفع الأول ونصب الثاني والعكس ، فرفعهما على أنّ ((النازلون)) نعتاً لـ((قومي)) لأنه فاعل ، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هم ، فالثاني ((الطيبون)) مثله تماماً إما نعت أو خبر لمبتدأ محذوف ، وإنْ رويتهما بالنصب معاً فكل منهما مفعول به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، وإنْ جعلت الأول مرفوعاً والثاني منصوباً ، فالأول إما نعت لقومي أو خبر لمبتدأ محذوف ، والثاني مفعول لفعل محذوف .

وفي قوله : ((رفعاً)) الخ إشارة إلى حقيقة القطع ، قال الشـــاطبي : ((وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب ؛ إذ القطع مقتضٍ للاستئناف)) .

فائدة : اعلم أنّ الأسماء في نعتها والنعت بها على أربعة أقسامٍ : قسمٌ لا ينعت ولا ينعت به ، كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائبٍ ؛

من يجوز الفصل بالأجنبي : إما مطلقاً أو إذا لم تتمحض أجنبيته .

وسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ، وهما جرّ ((الرحيم)) بعد رفع ((الرحمن)) أو نصبه .

قوله [وكالمضمر] أي : مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع من نحو : ((صلى الله عليه وسلم الرؤوف الرحيم)) ، وغيره بجعله بدلاً لوضوحه في غير الغائب وحملاً على أخواته .

وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ، ولا حاجة إلى وصف يزيل إبهامه .

وأورد : أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم ، فلم لا يجوز أنْ يكون الضمير موصوفاً بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر .

ويمكن أنْ يجاب : بأنّ الصفة الموضحة هي الأصل ، وغيرها محمول عليها ، وأجاز الكسائي أنْ ينعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم .

قال البدر الدماميني في المنهل الصافي[1] : ((فإذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه ، قلت : وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه ، وذلك لأنه سأل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قيل

---

(١) المنهل الصافي ٣٣/٢ و قوله ((عبارة بعضهم)) هو صاحب كشف الكشاف نقله عن اليمني .

....

....

في الأولى : ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ وفي الثانية ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ .

وأجاب : بأنّ ((النار)) في آية السجدة وضعت موضع المضمر ؛ لتقدم ذكرها في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾[1] .

فكان مقتضى الظاهر أنْ يقال : ((ذوقوا عذابها)) ، ولكن لمّا وضعت موضع المضمر امتنع وصفها ؛ لأنّ المضمر لا يوصف فكذا ما حلّ محله ، وأما آية سبأ وهي قوله تعالى : ﴿ وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[2]، فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر فصح وصفها)) انتهى .

وهو منه كشيخ الإسلام زكريا في فتح الرحمن فإنه نقل هذا الكلام ، وأقرّه ، وهو عجيب منه لتصريح أئمة المعاني بأنه يعدل عن المضمر إلى الظاهر لأغراض منها : التمكن من الوصف

---

(١) السجدة ـ ٢٠ .

(٢) سبأ ـ ٤٢ .

لأنه لمّا شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسّره لم ينعت ، ولأنّه لمّا كان ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به ، وما أحسن قول القائل :

أضْمَرتُ في القَلبِ هَوَى شَادِنٍ　　مُشْتَغلٍ بالنّحْوِ لا يُنْصِفُ
وَصَفتُ مَا أضْمَرْتُ يَوْمَاً لَهُ　　فقالَ لي المُضمرُ لا يُوصَفُ

ـــ كما في قوله :

إلهي عبدكَ العاصي أتاكا [1]

وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ : ((إنه لم يقل ((بالله وبي)) بل عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر ؛ لتجري عليه الصفات ، ولما في الالتفات من مزيد البلاغة)) [2] .

وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام وكلُّ متوغل في الإبهام ، و(كم) الخبرية ، لكن صرح الرضي بجوازه في ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ فـ((من قرية)) صفة لـ كم .

قوله [هوى شادنٍ] يقال : ظبي قد شدن ، أي : ترعرع .

---

(١) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الأطول ١ /٤١٢ ، والمطول ٢٧٢ ، ومعاهد التنصيص ١٧٠/١ ، وتمامه :

إلهي عبدكَ العاصي أتاكا　　مُقراً بالذنوبِ وقد دَعاكا

والشاهد فيه أنه لم يقل : أنا العاصي أتيتك على أن يكون العاصي بدلاً ؛ لأنّ في ذكر ((عبدك)) من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ ((أنا)) ، وفيه أيضاً تمكن من وصفه للعاصي بأنه عبد لله تعالى معترف بذنوبه استعطافاً له تعالى .

(٢) الكشاف ١٦٧/٢ تفسير سورة الأعراف ـ ١٥٨ .

وقسمٌ ينعت ولا ينعت به كالعلم ، وإنما نعت لإزالة الاشتراك ، ولم ينعت به لما مرّ ، وقسمٌ ينعت وينعت به ، وهو اسم الإشارة ونعته مصحوب بأل ، وقسم ينعت به ولا ينعت ، وهو ((أي)) كـ((مررت برجلٍ أيِّ رجل)) .

[التوكيد]

[و] الثاني من التوابع : [التوكيد] أي : المؤكد ـ بكسر الكاف ـ من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل ، ويقال فيه : التأكيد ، والأول أفصح .

قوله [من إطلاق المصدر مراداً ...] أي : فهو مجاز مرسل ، والداعي إلى ذلك أنَّ الكلام في التوابع ، والذي منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدري .

قوله [ويقال فيه التأكيد ، والأول أفصح] عبارة القاموس[1] : ((والتوكيد أفصح من التأكيد ، وتوكد وتأكد بمعنىً)) ، وأصله للصحاح ، وفي الكشاف في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾[2] : ((وكد وأكد : لغتان فصيحتان ، والأصل الواو ، والهمزة بدل)) .

وفي شرح التوضيح [3] : ((وكد وأكد : لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالاً في كلام العرب)) انتهى .

فإنْ أراد بكثرة الاستعمال الأفصحية فهو مخالف لما نقلناه ، وإنْ أراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد أنْ تكون الأفصحية مع عدم كثرة الاستعمال .

هذا وقال السعد في بحث التوكيد للإنكار من شرح المفتاح : ((قال في الديوان : التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة)) .

---

(١) القاموس المحيط ٣٤٧/١ مادة ((وكد)) ، والصحاح ٤٨٢/٢ مادة ((وكد)) .

(٢) الكشاف ٦٣٠/٢ تفسير سورة النحل ـ ٩١ .

(٣) شرح التصريح ١٢٠/٢ ونقله بالمعنى فراجع .

وعرّفه ابن مالك[1] : ((بأنّه تابعٌ يُقصد به كون المتبوع على ظاهره)).

قال الفناري : ((اعترض عليه بأنّ عبارة الديوان هكذا ((وكده وأكده بمعنىً ، ويقال هذه عربية مولدة)) ، والظاهر أنّ قوله : ((عربية مولدة)) ابتداء كلام في بيان لغة ((وكد)) لا تتمة لبيان لغة التوكيد ، والقرينة أنّ صاحب الديوان لم يذكر لغة ((التوكيد)) في غير هذا الموضع ، وأقول : ذكر في المغرب[2] : ((إنّ الوكادة بمعنى : التأكيد ليس بمثبت)) ، وهذا قرينة على أنّ مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح)) انتهى .

واعلم أنّ محصل الاعتراض أنّ نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه ؛ لأنّ الذي فيه أمران : إنّ ((وكد وأكد)) بمعنىً ، وليس في هذا إشعار بأنّ أحدهما أصلٌ للآخر ، ولعل مزيّة تقديم ((وكد)) وقوعه في القرآن ، وليس فيه الجزم بأنها مولدة ، وكلام الشارح يوهم ذلك ؛ لإسقاطه ، ويقال مع أنّ كلامه ربما أوهم عود اسم الإشارة إلى ((أكد)) لقربه ، وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة .

وجواب الفناري غير سديد ، ثم نفي صاحب المغرب كون الوكادة من ((أكد)) لا إشعار له بأنّ ((أكد)) أصل لـ((وكد)) ، وإنما مراده أنّ الوكادة تكون من التوكيد لا من التأكيد .

قوله [بأنه تابع ...] ((تابع)) جنس ، وقوله : ((يقصد به)) ـ بمعنى أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ـ يخرج ما عدا التوكيد .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٥٢٣ ((بحث التوكيد)) ، وفيه ((يعتضد به)) بدل ((يقصد به)) .

(٢) المغرب ٢/٢٦٠ مادة ((وكد)) .

[و] هو قسمان ؛ لأنه [إما لفظي] وهو إعادة اللفظ الأول أو مرادفه ، ويجري في جميع الألفاظ ، فيكون الاسم [نحو] قوله :

[أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخَا لَهُ] كَساعٍ إلى الـهَيجَا بغيرِ سلاحِ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ،

قوله [أو مرادفه] كما في ﴿ سُبُلاً فِجَاجاً ﴾ [(١)] ، وكما في ((أجل جير)) الآتي .

قوله [نحو قوله : أخاك أخاك [(٢)]] قاله مسكين الدارمي ، والشاهد في : ((أخاك أخاك)) ونصبهما على الإغراء ، والهيجاء : الحرب تمدّ وتقصر .

قوله [ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل] إنْ كان المنفصل ضمير رفع أكّد به المتصل مطلقاً مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً نحو : ((قمت أنت ، وأكرمتك أنت ، ومررت بك أنت)) وإنْ كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقاً عند البصريين ، ويؤكد ما كان غير منصوبٍ عند الكوفيين وابن مالك ، ويؤكد ما كان منصوباً عندهم نحو : ((رأيتك إياك)) ويؤكد مثله نحو :

فإيّاكَ إيّاكَ المراءَ [(٣)]

عند الجميع .

---

(١) نوح ـ ٢٠ .

(٢)البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩ وبلا نسبة في الأوضح ١١٥/٣ والهمع ٢٠/٢ .

(٣) جزء من صدر بيتٍ من الطويل تقدم تخريجه في بحث الضمائر ٦٧٥/١ ، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١٢/٢ ، والمغني ٦٧٩/٢ ، والشاهد فيه ((إياك إياك)) فإنه توكيد لفظي للضمير المنصوب المنفصل .

[و] في الفعل وحده ، وفيه مع فاعله ، وقد اجتمعا في [نحو] قوله :

فـأينَ إلى أيـنَ النّجَـاءُ بـبَغلَتِي [أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبِـسِ احبسِ]

ثمّ كلام الألفية والتوضيح[1] يقتضي أنّ المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميراً منصوباً ؛ حيث سكتا عن ذلك ، وينبغي أنْ لا يتوقف في جواز الأول ، ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز ((إياك أنت أكرمت ، وما أكرمتُ إلا إياك أنت)) .

قوله [في قوله فأين إلى أين ...[2]] الفاء للعطف ، و((أين)) للاستفهام تتعلق بمحذوف ، أي : إلى أين تذهب ، و((النجاء)) بالمد الإسراع ، مبتدأ خبره ((إلى أين)) مقدماً .

وفي قوله : ((أتاك أتاك)) توكيد للفعل بالفعل ؛ لأنّ الفعل الأول رفع الظاهر وهو ((اللاحقون)) ، ولا ضمير فيه ، والثاني جيء به لمحض التأكيد ، فلا يطلب عاملاً ، ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين ، وإلا لقال : ((أتوك أتاك)) أو ((أتاك أتوك)) .

ويروى ((اللاحقوك)) بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون ، و((احبس)) فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوباً ، ومفعوله محذوف تقديره : ((نفسك)) ، وجملة ((احبس)) الثاني ؛ لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً توكيد للأولى ، فقد اجتمع في البيت الأمران .

---

(١) انظر بحث التوكيد في الألفية ، والأوضح ٢٥/٣ فظاهر عبارة ابن هشام ـ ((إذا كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أنْ يؤكد به كل ضمير متصل)) ـ أنه لا يؤكد الضميرُ المنفصلُ المرفوع ضميراً منفصلاً مرفوعاً مثله .

(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث المعرب والمبني ١١٣/١ .

[و] في الحرف [نحو] قوله :

[لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ إنها] أخَذتْ عليّ مَواثقاً وعُهودا

ومنه قوله :

أجلْ جيْرِ إنْ كانتْ أُبيحتْ دَعاثِرُهْ

قوله [لا لا أبوح ... [1]] قائله جميل بن عبد الله ، والشاهد في تكرار ((لا)) التي لنفي الجنس للتوكيد ، وباح بسره : إذا أظهره وأفشاه ، و((بثنة)) بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون ، وفي آخرها هاء : اسم محبوبته ، والمواثق : جمع موثق بمعنى : الميثاق ، أو أصله : مواثيق جمع : ميثاق ، فحذفت الياء للضرورة .

وفي غالب نسخ شرح التوضيح[2] سقط لأنه فيها ما صورته : ((ومواثق : جمع موثق بمعنى : ميثاق ، وأصله : مواثيق كمصابيح ، حذفت ياؤه للضرورة)) انتهى .

وفيه : أنه إذا كان موثق فحَذْفُ الياء هو القياس ، كمسجد ومساجد .

و((عهوداً)) عطف تفسير جمع ((عهد)) .

قوله [أجل جير ...] عجز بيت صدره :

وقُلنَ على الفِردوسِ أوّلُ مَشْرَبٍ [3]

و((الدعاثر)) جمع ((دعثور)) وهو الحوض ، والضمير في دعاثره للفردوس .

---

(1) البيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه ٧٩ ط حسين نصار ، وشرح التصريح ١٢٩/٢ وبلا نسبة في الأوضح ٢٥/٣ . والشاهد فيه ((لا لا)) فإنه توكيد لفظي للحرف .

(2) شرح التصريح ١٢٩/٢ .

(3) البيت من الطويل لمضرس بن ربعي في ديوانه ٧٦ وبلا نسبة في ابن الناظم ٣٦٣ والمغني ١٢٠/١ والشاهد فيه قوله ((أجل جير)) فإنه توكيد لفظي لأنّ كلتيهما بمعنى الإيجاب ، فكأنه قال أجل أجل أو جير جير .

ويشترط في الحرف غير الجوابي أنْ لا يعاد إلا مع ما اتصل به ، كـ عجبت منك منك ، وإنّ زيداً إنّ زيداً ، أو أنه قائمٌ ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ .

ولك أنْ تقول : من أين لهم أنّ التأكيد في مثل هذا للحرف وحده ، ولِمَ لا يجوز أنْ يكون لمجموع الحرف وما اتصل به .

وإذا كان المؤكد جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس

قوله [غير الجوابي] وأما الجوابي فلا يشترط في توكيده شيء ، ومنه ما تقدم من ((لا لا أبوح)) .

قوله [وما ورد بخلاف ذلك فشاذ] كقوله :

إنّ إنّ الكـريمَ يحلُـمُ مَـا لم يَرَيَنْ مَنْ أجَارَهُ قد ضِـيما [1]

قوله [ولك أنْ تقول ...] يمكن أنْ يُجاب : بأنّ العرب لمّا لم تلتزم إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة أنه ليس توكيداً ؛ لأنّ الضمير لا يؤكد الظاهر .

قوله [فالأكثر اقترانها بالعاطف] ويأتي بدونه نحو قوله ﷺ [2] : ((والله لأغزونّ قريشاً)) ثلاث مرات ، كذا في التوضيح [3] ، قل بعض الفضلاء : تخصيص العاطف بـ ثم والحكم على الواو هنا بأنها غير عاطفة محلُّ نظر .

---

(١) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٥/٣ والأوضح ٢٧/٣ والمعمع ١٤٦/٣ .
والشاهد فيه ((إنّ إنّ)) فالشاعر أكد ((إنّ)) الأولى بثانية توكيداً لفظياً من غير فصل بينهما ، و((إنّ)) ليست من الحروف الجوابية فلذلك كان التوكيد شاذا .

(٢) سنن أبي داود ـ الاستثناء في اليمين بعد السكوت ـ رقم ٢٨٥٩ .

(٣) الأوضح ٢٤/٣ .

وقيّده في الارتشاف والجامع بـ((ثمّ)) خاصة نحو : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾

واعلم أنهم أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل تركَ العاطف في الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظي لما قبلها ، لما بينهما من كمل الاتصل .

لكنهم قالوا في الإطناب أنّ منه التكرار لنكتة كتأكيد الإنذار ، نحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (1) ، قالوا : وفي الإتيان بـ((ثم)) دلالةٌ على أنّ الإنذار الثاني أبلغ ، فبين الكلامين تنافٍ ، والأوّل مخالف لكلام النحاة .

ويُجاب : بأنّ كلام أهل المعاني في الفصل والوصل محمول على غير ((ثم)) ، أو غيرها وغير الفاء ، فلا ينافي ما في الإطناب ولا ما قاله النحاة .

ولا يصح أنْ يجاب : بأنّ ما في الوصل والوصل مفروضٌ بما إذا ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له ، وفي باب الإطناب لّما قصد الترقي كان أبلغ فنزل منزلة المغاير ، فإنما يرفع التخالف بين المقامين في المعاني ، فتدبر .

قوله [وقيّده في الارتشاف والجامع] لأنهما إقتصرا ولم يذكرا غيرها ، وعبارة الجامع : ((فالأجود الفصل بـ((ثم)) وليس ذلك نصاً في التخصيص بها)) .

فقولُ شارح التوضيح(2) ـ ((وهو ((ثم)) خاصة كما صرح به في الارتشاف)) انتهى ـ موضعُ نظر ؛ إذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص ، وابن مالك في التسهيل(3) اقتصر على ((ثم)) فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف .

---

(1) التكاثر ٣ ـ ٤ .

(2) شرح التصريح ١٢٧/٢ ، والارتشاف ٦١٧/٢ ((التوكيد)) ، والجامع ١٨٩ تحقيق الهرميل .

(3) شرح التسهيل ١٦٣/٣ ((التوكيد)) .

الآية ، فإنْ حصل لبس وجب تركه كـ((ضربت زيداً ضربت زيداً)) ؛ إذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك ، والغرض إنه لم يقع منك إلا مرة واحدة .

[وليس منه] ما كرر في قوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[1] ؛

قوله [الآية] إرشاد إلى أنّ المؤكد ما بعد ((ثم)) ، وفي ذلك تعريض بابن الناظم[2] حيث مثل بـ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ ولم يزد الآية ، فأوهم أنّ المؤكد الجملة المقرونة بالفاء ، لكن أجيب عنه : بأنّ الرضي[3] صرّح بأنّ الفاء كـ((ثم)) .

وفيه : إنما يظهر إذا كان ((أولى)) فعل ، وهو مبتدأ ، و((لك)) خبر ، وقدر لـ((أولى)) الثاني خبر حتى تكون جملة ، وأما إذا كان اسماً للفعل ومعناه ((الشر)) وذلك مبيَّن فلا يظهر ذلك ؛ لأنه حينئذٍ ليس جملة ، فتدبر .

---

(١) الفجر ـ ٢١ .

(٢) الآية من سورة القيامة ٣٤ وابن الناظم في شرحه المطبوع ٣٦٢ ((باب التوكيد)) قد أتم الآية بالآية التي تليها فقال : ﴿ أولى لك فأولى ۞ ثم أولى لك فأولى ﴾ فكلام المحشي من التعريض بابن الناظم ليس في محله .

(٣) ما نسبه المحشي للرضي من جعله الفاء كـ((ثم)) مفهوم من كلامه ﷺ فقد ذكر مثالين للعاطف أحدهما لـ((ثم)) والثاني للفاء ، فقد قال : ((وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو : ((والله ثم والله)) وقوله تعالى ((فلا تحسبنهم)) . شرح الكافية ٣٦٣/١ .

لأنه لم يؤت به للتأكيد ؛ إذ مؤداه غير مؤدّى الأول ، وإنما هو منصوب على الحال ، والمعنى : مكرراً عليه الدك ـ كـ((علمته الحساب باباً باباً)) ـ وهو ظاهر قول الزمخشري[1] .

قوله [لأنه لم يؤت به[2]...] قال الدماميني في باب الحال في ((ادخلوا رجلاً رجلاً ، وعلمته الحساب باباً باباً)) :

((قال الزجاج انتصب الثاني على أنه تأكيد ، والحال هو الأول ، فكأنه رأى ((باباً)) الأول بمعنى : مرتباً ، فجعل الثاني تأكيداً ، ولا يرد : أنّ الثاني غير صالح للسقوط ، فهو مؤسس ؛ لأنّ له أنْ يقول : إنما التزم ذكره وإنْ كان تأكيداً ؛ لأنّ ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالأول ، وربّ شيء لا يلتزم ابتداءً ثم يلزم العارض)) انتهى .

ومنه يؤخذ الجواب عمّن قال : إنّ الثاني هنا من التوكيد اللفظي بأنْ يقال ((دكاً)) الأول بمعنى : دكاً متكرراً ، و((صفاً)) الأول بمعنى : صفوفاً كثيرة ، والثاني منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالأول فلذا ألزم .

---

(١) الكشاف ٧٥١/٤ .

(٢) هذا هو الصحيح كما في ج وكذا في مجيب الندا ط د . إبراهيم ، لكن في ـ أ ـ النص هكذا [لأنه لما لم يعرف به] ، وليس موجودا في كلام الفاكهي أصلا ، ومطبوعة د إبراهيم راجع فيها أكثر من خمسين مخطوطة ولم يشر إلى هذا النص إطلاقاً .

[و] في قوله [﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[1]] لما مرّ ، بل هو على الحال أيضا ، أي : مصطفين ، أو ذوي صفوف كثيرة .

وقيل : إنّ المكرّر ـ في ما ذكر ـ توكيد ، وعليه كثير من النحاة ، وجرى عليه في الشذور في ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

والمختار في نحو : ((علمته الحساب باباً باباً)) أنّ المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم ؛ لأنّ مجموعهما هو الحال ، ونظيره في الخبر : ((هذا حلوٌ حامض)) .

قوله [أي : مصطفين] أي : على التأويل باسم الفاعل .

قوله [أو ذوي صفوف] أي : على تقدير المضاف .

قوله [وجرى عليه في الشذور[2] في ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾] أي : بخلاف ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ ، وعلى ذلك جرى الرضي[3] في بحث عدم تأكيد الاسم النكرة .

قوله [لأنّ مجموعهما هو الحال] أي : فالمستحق للإعراب هو المجموع لكن لمّا لم يمكن إعرابه من حيث هو مجموع وإعراب أحدهما دون الآخر تحكم أعرب كلُّ جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع ؛ دفعاً للتحكم كما في ((حلو حامض)) .

---

(١) الفجر ـ ٢٢ .

(٢) شرح الشذور ـ ٣٧٤ ((التوكيد)) .

(٣) شرح الكافية ١/ ٣٣٥ ((التوكيد)) .

[أو معنوي] ـ قسيم قوله : ((لفظي)) ـ [وهو] قسمان : ما يقرر أمر المتبوع في النسبة ، بأنْ يرفع توهم الإسناد الى غيره ،

قوله [في النسبة] هي عبارة ابن الحاجب[1] ، ومقتضاها أنّ المجاز في هذا القسم عقلي ؛ لكون التجوز في الإسناد ، وقول الشارح : بأنْ يرفع ... الخ مطابق له ، لكن هذا ظاهر إذا كان المسند فعلاً أو في معناه ، إلا أنْ يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك .

وقول المصنف في التوضيح[2] : ((يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات)) يقتضي أنّ المجاز لغوي وأنه إذا قيل : ((جاء الخليفة نفسه)) فيحتمل أنه أريد بالخليفة أتباعه ، واستعمل لفظ ((الخليفة)) فيهم ، وهذا ظاهر إذا لم يكن المسند إليه علماً كـ((جاء زيد)) ؛ لأنه لا يتجوّز في الأعلام كما نصّ عليه في جمع الجوامع[3] .

وقول شارح التوضيح في تقريره[4] : ((فيحتمل أنه على حذف مضاف)) فيه نظر ؛ لأنّ صاحب التوضيح قال[5] : ((إنّ ((كل)) وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف)) فدل على أنّ هذا ليس على تقديره ؛ ولأنه إذا كان على حذف مضاف لا تجوّز في اسم الذات البتة ؛ لأنه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف اليه حُذف توسعا .

---

(١) في الكافية بحث التوكيد .

(٢) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

(٣) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٥٠٨/١ ((المجاز)) .

(٤) شرح التصريح ١٢٠/٢ ((التوكيد)) .

(٥) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

وما يقرر أمره في الشمول ، بأنْ يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم .

نعم قال جماعة منهم البدر بن مالك[1] : ((إنّ التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف)) . والذي يتحرر : أنّ نحو : ((جاء الخليفة نفسه)) يحتمل :

الإسناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر اليه .

والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه : ((وتقدير المضاف)) . وليس في الكلام مجاز بالمعنى المشهور وإنْ أطلق عليه المجاز لغير إعرابه توسعاً ، كما هو مقرر في محله .

قوله [بأنْ يرفع توهم إرادة الخصوص ...] ظاهره : أنّ التأكيد في هذا القسم يرفع توهم المجاز اللغوي .

ويمكن توهم المجاز العقلي ، بأنْ يظن في ((جاء القوم)) إنّ المجيء إنما وقع من بعضهم وأسند إلى الجميع مجازاً لعلاقة .

ويمكن توهم تقدير مضاف ، فإنْ قدر لفظ ((بعض)) اندفع بالتأكيد بـ((كل)) وأخواتها ، وإنْ قدر لفظ ((غلمان)) أو ((أثقال)) أو نحو ذلك فإنما يؤكد بـ((أنفسهم أو أعينهم)) : إما لأنه يرفعه أو لأنه يضعفه على ما يأتي .

وتقدم أنّ المصنف في التوضيح قال : ((إنّ ((كل)) وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف)) ، ومن ذلك يعلم وجه توهم أنّ ألفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين ،

---

(١) قال في شرحه على الألفية ٣٥٧ : ((وأما المعنوي : فهو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة المتبوع)) .

....

....

وأنّ الاقتصار في ما إذا كان المؤكد متعدداً على التأكيد بـ((كل)) ليس لتعينه ، وأنه على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقدير النسبة .

هذا وأورد على قوله ((الشمول)) أنه يشمل البدل في نحو : ((مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم)) .

قال البهاء السبكي في عروس الأفراح في كون التأكيد ينفي إرادة التخصيص بالبعض نظر[1] :

((ألا ترى إلى قوله ﷺ : ((فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم)) [2] ، كيف دخله التخصيص مع تأكيده ، ونحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ [3] إنْ كان الاستثناء متصلاً وإنْ تُخُيّل في جوابه أنّ التأكيد مقدر حصوله بعد الإخراج فالمؤكد إنما هو غير المخرج ، ورُدّ بنحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا ﴾ [4] والاستغراق فيه متعذر لأنّ آيات الله تعالى لا تتناهى)) انتهى .

وفي الكشاف في تفسير هذه الآية ما يفيد عدم الاستدلال بها[5] .

---

(١) عروس الأفراح ـ بهامش شروح التلخيص ٣٦٨/١ ـ ٣٦٩ ((بحث تأكيد المسند اليه)) .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ـ كتاب الحج ـ باب تحريم الصيد للمحرم .

(٣) الحجر ـ ٣٠ ـ ٣١ ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(٤) طه ـ ٥٦ .

(٥) الكشاف ٦٩/٣ .

فالأول يكون [**بالنفس والعين**] ، كـ((جاء زيد نفسه أو عينه)) ، فلو اقتصرت على المؤكد ـ بفتح الكاف ـ لاحتمل أنْ يكون الجائي خبره أو متاعه بارتكاب المجاز ، فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة .

وتكون العين [**مؤخرة عنها**] ـ أي : عن النفس ـ وجوباً [**إنْ اجتمعا**] **في اللفظ** كـ((جاء زيدٌ نفسه عينه)) ؛ لأنّ النفس عبارة عن جملة الشيء ، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة .

قوله [ارتفع ذلك الاحتمال] الحقّ كما قاله المصنف : أنه يضعف ولا يرتفع ، قال : ((ولهذا يتأتى الإتيان بألفاظ متعددة ، ولو صار بالأول نصاً لم يزد عليه)) .

وأورد عليه : أنّ الجمهور قالوا : ((إنّ العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بـ((أجمع وأكتع)) بعد ((كل)) ولا احتمل يرفع بهما ؛ لرفعه بـ((كل)) .

والأظهر في تعليل عدم رفع الاحتمال أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ، ولهذا صرح السيد كالسعد : بأنّ النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظي .

قوله [لأنّ النفس ...] به يعلم أنّ التأكيد بهما إنما هو عند استعمالهما بمعنى : ذات الشيء ، فإنْ استعملا بمعنى آخر كاستعمل النفس بمعنى الدم نحو : ((أرقت زيداً نفسه)) ، واستعمل العين بمعنى الجارحة نحو : ((طرفت زيداً عينه)) لم يكن تأكيداً بل بدلا .

[ويجمعان] جمع قلة [على أفعُل] بضم العين [مع غير المفرد] من اثنين أو جماعة ، لكن ذاك مع الجماعة واجب ، ومع الاثنين أرجح ، ويليه الإفراد ، تقول : ((جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما)) ، و((جاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم)) و ((جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن)) .

ويختصان بجواز جرّهما بباء زائدة .

ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد ، كـ((زيد جاء هو نفسه)) و ((الزيدان جاءا هما أنفسهما)) .

قوله [بجواز جرهما ...] أمّا ((جاءوا بأجْمُعهم)) بضم الميم فليس من التوكيد ؛ لأنّ الباء ملازمة له ، والإتيان بالضمير لو كان تأكيداً لكان وروده بدون الباء غالباً وبدون الضمير واجباً ، وإنما هو جمع لقولك ((جَمْع)) كـ((أفلُس)) جمع ((فَلْس)) .

قوله [غالباً] كذا في التسهيل[1] ، واحترز به عمّا حكاه الأخفش من أنه يجوز على ضعف ((قاموا أنفسهم)) .

قوله [إلا بعد توكيده بمنفصل] أو فاصل نحو ((هلمّ لكم أنفسكم)) فإنه جائز بلا خلاف ، كما في الارتشاف[2] للفصل بـ((لكم)) . وخرج بالنفس والعين : توكيد الضمير المذكور بغيرهما ، وبالضمير : غيره ، فلا يشترط فيه ذلك ، ففي نحو : ((قام الزيدون أنفسهم)) يمتنع التأكيد بالضمير ؛ لأنه لا يؤكد الظاهر ، وفي نحو ((ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم ، وقاموا كلهم)) التأكيد بالضمير جائز .

---

(١) شرح التسهيل ١٥٢/٣ ((التوكيد)) .

(٢) الارتشاف ٦٠٨/٢ ((التوكيد)) .

وعلم مما مرّ أنّه لا يؤكد بـ((نفوس وعيون)) ، وأنه يجوز على مرجوح ((جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما)) ، وإنما كان نحو : ((نفساهما)) مرجوحاً وإنْ كان هو الأصل كراهة اجتماع تثنيتين في ما هو كالشيء الواحد ، وعدل إلى الجمع ؛ لأنّ التثنية جمع في المعنى .

قوله [وعلم مما مرّ أنه لا يؤكد ...] ؛ لأنه قال : ((جمع قلة على أفعل)) فخرج : جمع الكثرة وجمع القلة إذا لم يكن على ((أفعل)) ، وقضيته أنه لا يؤكد بأعيان ، لكن نقل الدماميني عن شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الخباز جوازه في هذا الباب[1] .

قوله [وأنه يجوز على مرجوح ...] عبارة التوضيح[2] : ((ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك)) انتهت .

وهي صريحة في جواز التثنية وإنّ بعضهم رجحها على الإفراد ، وذلك يبطل ردّ أبي حيان على ابن الناظم جوازها وأنه لم يقل به أحد من النحويين[3] .

وردّ بعضهم عليه بأنّ الرضي[4] نقله عن ابن كيسان ، وأجاب المرادي[5] : بأنّ ابن إياز أجاز التثنية ، لكن تعقب بأنّ أبا حيان لا يعدّه من النحويين على أنه متأخر عن ابن الناظم .

هذا وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أنّ كل مثنى في المعنى أضيف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية وإنْ اختلفت بالأرجحية والرجحان والضعف.

---

(١) شرح عمدة الحافظ ـ ٥٦١ ، شرح المفصل ٥٩٠/١ ((التوكيد)) .

(٢) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

(٣) الارتشاف ٦٠٨/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧ .

(٤) شرح الكافية ١/ ٣٣٤ ((التوكيد)) .

(٥) توضيح المقاصد ١٠٥/٢ .

[و] القسم الثاني : يكون [بكلٍّ] وكذا بـ((جميع وعامّة)) ، وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما [لغير المثنى] من مفرد أو جمع ، ولكن إنّما يؤكد بها [إنْ تجزأ] الغير ، أي : كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، أما [بنفسه] ، كـ((جـاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم)) [أو بعامله] كـ((بعت العبد كله أو جميعه أو عامته)) .

ولمّا كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهم أنْ يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكر ؛ ليمكن توهم إرادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد .

[و] يكون [بـ((كلا وكلتا)) له] أي : للمثنى [إنْ صحّ وقوعُ المفرد موقعه] ؛ ليمكن توهم إرادة البعض بالكل كـ((جاء الزيدان

قوله [كـ((بعت العبد كله))] قال الرضي[1] : ((وقد كان يحتمل نحـــو : ((اشتريت العبدين ، واشتريت العبيد)) من افتراق الأجزاء حكماً ما احتمل المفرد ، أعني ((اشتريت العبد كله)) ، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد ؛ إذ لو قلت : ((اشتريت العبيد كلهم)) لرفع افتراق الأجزاء حكماً ؛ لاشتبه برفع افتراق الأجزاء حساً ، والاحتمال الثاني أظهر ؛ لكون افتراق الثاني أشهر بسبق الفهم اليه ، فلا يحصل المقصود ، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت : ((اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد)) انتهى .

وقد يفهم جواز التأكيد إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ، ومنعه إذا أريد الأول لكن قوله : ((فإذا أردت)) يفهم المنع في الثاني ، فتأمل .

---

(1) شرح الكافية ١/ ٣٣٥ ((التوكيد)) .

كلاهما ، والمرأتان كلتاهما)) ؛ إذ يصح حلول المفرد محلّ المؤكد بهما .

ويحتمل أنّه أطلق المثنى وأريد به واحد ، فلا يقال : ((اختصم الزيدان كلاهما)) ؛ لعدم صحة ذلك ؛ لأنّ الاختصام لا يكون إلا بين اثنين .

---

(١) قوله [ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد] في المطول(٢) :

((وأما نحو : ((جاءني الرجلان كلاهما)) ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر ؛ لأنّ المثنى نصٌّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً ، فلا يتوهم فيه عدم الشمول ، بل الأولى إنه لدفع توهم أنّ الجائي واحد منهما ، والإسناد إليهما إنما وقع سهواً .

وأمّا إذا توهم السامع أنّ الجائي رسولاهما أو نفس أحدهما ورسولُ الآخر فلا يقال لدفعه ((جاء الزيدان كلاهما)) بل أنفسهما أو أعينهما ، وكذا إذا توهم أنّ الجائي أحدهما والآخر محرِّض باعث ونحو ذلك ، فإنما يدفع بتأكيد المسند ؛ لأنّ توهم المجاز إنما وقع فيه)) انتهى .

ونوزع بأنهم قالوا : إنّ العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى ، كما قرره محشّوه .

قوله [لعدم صحة ذلك] وأمّا احتماله لكون الأصل ((عبدا الزيدين)) ثم لمّا حذف المضاف ارتفع المضاف اليه فإنما يؤكد لرفعه بالنفس والعين .

فقول المصنف في التوضيح(٣) : إنّ التأكيد بألفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف ، وإنّ ((اختصم الزيدان)) لا يحتمل ذلك ؛ لأنّ مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بألفاظ الشمول .

---

(١) هنا سقط من المخطوطة ـ أ ـ أوراق وينتهي في عطف النسق ، وما أثبتناه من الحاشية ط مصر .

(٢) المطول ٢٢٧ ((تأكيد المسند اليه)) .

(٣) الأوضح ٢٠/٣ ((التوكيد)) .

ويدل على المنع إجماعهم على منع ((جاء زيد كله)) ؛ لعدم الفائدة .

هذا ما ذهب اليه جمع ، والمنقول عن الجمـهور الجواز وعليه ابن مالك [1] ، محتجين بأنّ التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال .

[**واتحد معنى المسند**] إلى المؤكد ، فلا يقال : ((مات زيد وعاش بكر كلاهما)) ؛ لاختلاف المسند .

وكما يؤكد بـ((كل)) الجمع ، و بـ((كلا)) المثنى ، يؤكد بهما ما في معنى ذلك كـ((جاء زيد وبكر وعمرو كلهم)) و ((جاء زيد وخالد كلاهما)) .

قوله [واتحد معنى المسند] أي : وإنْ اختلف لفظه ، فيجوز ((انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما)) ، وهو ما جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش [2] .

قال أبو حيان [3] : ((ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانوناً ، والذي تقتضيه القواعد المنع ؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فلا يجتمعان على تابعه)) .

---

(١) قال في التسهيل ١٥٢/٣ : ((ولا يؤكد مثنى بغيرهما ـ يعني النفس والعين ـ إلا بكلا وكلتا ، وقد يؤكدان ما لا يصلح في موضعه واحد خلافاً للأخفش)) .

(٢) شرح التسهيل ١٥٨/٣ ((التوكيد)) .

(٣) الارتشاف ٦١٢/٢ ((التوكيد)) .

[و] جميع هذه الألفاظ المتقدمة [يُضفنَ] ـ وجوباً ـ [لضمير]

قوله [وجميع هذه الألفاظ المتقدمة] وهي : النفس والعين وكل وكلتا وكلا .

قوله [يضفن وجوباً لضمير] أي : لفظاً ، ولا يكتفى بنيته ، كما دلّ عليه قول الألفية : ((بالضمير موصلا)) ، والاتصل من عوارض الألفاظ ، وأقرّه الشراح .

وليس من التوكيد قوله تعالى ﴿ خَلَقَ لَكُم مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[1] ، ووهم ابن عقيل والسفاقسي فقالا ((جميعاً)) توكيد لـ((ما)) الموصولة الواقعة مفعولاً لـ((خلق)) ، ولو كان كذلك لقل ((جميعه)) ، ثم التأكيد بـ((جميع)) قليل فلا يحمل عليه التنزيل ، قاله في المغني[2] .

ولا قراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كُلاًّ فِيهَا ﴾ [3] خلافاً للفراء والزمخشري .

بل ((جميعاً)) في الآية الأولى حل مؤكدة ؛ لأنّ الموصول من أدوات العموم خصوصاً ، والمقام مقام الامتنان .

فإنْ قيل : الحالية تقتضي أنّ الخلق وقع على ((ما في الأرض)) حالة الاجتماع وليس كذلك .

أجيب : بأنّ ((خلق)) بمعنى : قدّر ، وفي القراءة بدل من اسم ((إنّ)) أو حل من الضمير المرفوع في ((فيها)) .

---

(١) البقرة ـ ٢٩ .

(٢) المغني ٥١٠/٢ الباب الرابع .

(٣) القراءة المشهورة بالرفع ، وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر بالنصب على جعل ((كلاًّ)) تأكيد لاسم ((إن)) و((فيها)) خبرها ، وهو رأي الزمخشري وابن عطية وردّه ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٥/٣ . انظر الدر المصون ٤٦٦/٦ تفسير سورة غافر ـ ٤٨ .

مطابقٍ [للمؤكد] إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ليرتبط به ؛ وليدل على من هو له كما مثلنا ،

ـ لكن ضعفه في المغني[1] بتقدمه على عامله الظرفي ، وتنكير ((كل)) لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً ؛ لأنّ الحال واجبة التنكير .

وقال في الحواشي : ((وقول أبي حيّان : ((بدل كل من كل لكونه مفيداً للإحاطة)) لم أتخيل صحته ؛ لأني لم أجد البدل الذي من هذا النوع إلا متصلاً بضمير المبدل منه ، فإنْ قال مقدر ، قلنا : فلجعله تأكيداً على ذلك)) انتهى .

وقد يتوقف فيه بأنه لابدّ من الإضافة هنا لفظاً ، ولا يكفي التقدير ، كما مرّ ، بخلاف البدل ، وحال الروابط مختلف ، والمرجع السماع .

فإنْ قلت : سيأتي أنهم اكتفوا في ((أجمع)) وأخواته بنية الإضافة على قوله ، وتركوا الإضافة رأساً على القول بأنّ تعريفهما بالعلمية .

قلت : لمّا كانت في الأغلب تابعة توسعوا في أمرها .

قوله [مطابق للمؤكد إفراداً ...] قال المرادي في الكلام على التأكيد بـ((كل)) :
((فتقول : ((جاء الجيش كله ، والقبيلة كلها والزيدون كلهم ، والرجال كلهم أو كلها أو كله)) على قياس : ((هو أحسنُ الفتيان وأجمله)) ، وهو ضعيف ، و((جاءت الهندات كلهن ، أو كلها)) ، وحكى الخليل (كلتهن) عن بعض العرب)) انتهى[2] .

ووجه ((كلها)) في الرجال أنه على معنى الجماعة ، ولا يجوز مثله في جمع التصحيح ؛ لأنّ له حكم مفرده ؛ لسلامته فيه ، ووجه ((كله)) أنه في معنى الجمع .

---

(١) المغني ٢/٥١٠ .

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٠٦ .

وأمّا نحو قوله :

يا أشبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بـالقَمَرِ

فـ((كل)) فيه نعتٌ ، أي : الكاملين في الحسن ، كما في : ((مررت بالرجل كل الرجل)) .

قوله [وأما نحو قوله : يا أشبه] أي : مما أضيف فيه ((كل)) إلى ظاهر مثل المؤكد ، وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره :

كَمْ قدْ ذكرتُك لو أُجْزَى بذكرِكمُ [1]

و((كم)) خبرية مبتدأ ، و((قد ذكرتك)) خبر ، واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بهذا على قوله في التسهيل[2] : ((إنه قد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بـ((كل)) عن الإضافة إلى ضميره)) ونازعه أبو حيان[3] بما ذكره الشارح من قوله : ((فكل .. الخ)) .

لكن قال المصنف في المغني[4] : ((إنّ قول أبي حيان ليس بشيء ؛ لأنّ التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الإفراد)) ،

---

(١) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٥١٨/٢ ، ولكثير في شرح التسهيل ١٥٤/٣ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الهمع ١٣٨/٣ ، والمغني ١٩٤/١ .

والشاهد فيه ((كل الناس)) إضافة ((كل)) إلى اسم ظاهر ، وحقها أنْ تضاف إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد إذا كان تأكيداً لمعرفة .

(٢) شرح التسهيل ١٥٣/٣ ـ ١٥٤ .

(٣) الارتشاف ٦١٠/٢ .

(٤) المغني ١٩٤/١ ((كل)) .

[و] يكون [بأجمع] للمفرد المذكر [وجمعاء] للمؤنثة ، [وجمعهما] ، فجمع ((أجمع)) : ((أجمعون)) ، وجمع ((جمعاء)) : ((جُمع)) .

ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد ((كُلّ))، فلهذا كانت [غير مضافة] لضمير المؤكد كـ((جاء الجيشُ كلُّهُ أجمع ، والقبيلة كلّها جمعاء والقومُ كلُّهم أجمعون ، و النساء كلهن جمع)) .

والظاهر أنّ التوكيد بها بعد ((كل)) توكيد بالمرادف .

والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ، ومن الشهاب القاسمي حيث أجاب : ((بأنّ الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر ، فلا يقدح في الاستدلال على هذا الأمر الظني)) انتهى . ولو استحضر كلام المغني أغناه عن هذا التكلف .

قوله [جمع] بضم الجيم وفتح الميم .

قوله [ولا يؤكد بهذه الألفاظ في الأكثر إلا بعد ((كُلّ))] أفهم أنّ المؤكد بها متبوع ((كل)) لا ((كل)) ، ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون ((كل)) أنه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها ، فلا ينافي أنه كثير في نفسه فصيحاً لكثرة وروده ، كقوله تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [1] .

قوله [فلهذا كانت غير مضافة] أي : لفظاً ، وهي مضافة نية على ما سيأتي ، وعلى القول بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الإحاطة والشمول فلا إضافة لا لفظاً ولا نية .

---

(١) الحجر ـ ٣٩ .

وزعم بعضهم أنّ ((كلاً)) ترفع احتمال التخصيص ، و((أجمع)) ترفع احتمال التفرق ، وهو مردود بقوله تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ؛ إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد ، فلا دلالة لـ((أجمع)) على اتحاد الوقت .

وفهم من كلامه أنّ ((أجمع وجمعاء)) لا يثنيان ، وأنّ ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة .

وأما ((أجمع)) فصرح في الشرح [1] بأنه معرفة بنية الإضافة ،

قوله [وزعم بعضهم] هو الفراء .

قوله [وهو مردود بقوله تعالى﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2]] يمكن أنْ يكون مراد الفراء : أنها ترفع ما ذكر إذا وقعت بعد ((كل)) لا مطلقاً ، فلا رد بالآية .

قوله [وفهم من كلامه] حيث اقتصر على جمعهما ولم يذكر تشنيتهما ، فلا يجوز : ((جاء الزيدان أجمعان)) ولا ((الهندان جمعاوان)) ، خلافاً للكوفيين والأخفش أجازوا ذلك قياساً مع اعترافهم بعدم السماع .

قوله [وإنّ ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة] ؛ لأنه ذكر أنه مضاف لضمير المؤكد ، فلزم أنه معرفة بالإضافة .

قوله [بأنه معرفة بنية الإضافة] نسب هذا القول لسيبويه ،[3] وقيل : بالعلمية ؛ لأنها أعلام للتوكيد ، عُلقت على معنى الإحاطة بما تتبعه ،

---

(١) شرح القطر ـ ٢٨٩ .

(٢) ص ـ ٨٢ .

(٣) كل هذا البحث نص ما في الهمع ١٤٠/٣ ـ ١٤١ ((بحث التوكيد)) .

ومثله ((جمعاء)) .

تتمة : أكّدوا بعد ((أجمع)) بـ((أكتع)) فـ((أبصع)) فـ((أبتع)) ، وبعد ((جمعاء)) بـ((كتعاء)) فـ((بصعاء)) فـ((بتعاء)) ،

كـ((أسامة)) ونحوه من أعلام الأجناس ، وهذا قول صاحب البديع وغيره ، واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان .

قال : ((ويؤيده : أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها ، وما منع ـ وليس كذلك ـ وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ، فإنه جمع بالواو والنون ، ولا يجمع من المعرف بهما إلا العلم)) .

وفيه كلام يأتي إنْ شاء الله تعالى في باب موانع الصرف .

قوله [ومثله جمعاء] وكذا توابعه الآتية .

قوله [بأكتع ...] قيل : لا معنى لهذه الكلمات حال الإفراد مثل ((حسَنٌ بسن)) وقيل : ((أكتع)) مشتق من ((حولٌ كتيع)) أي : تام ، و((أبصع)) بالمهملة من ((بصع العرق)) أي : سال ، وبالمعجمة من ((بضع)) أي : روي ، و((أبتع)) من ((البتع)) وهو طول العنق مع شدة مغرزه ، وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف ، وبه صرح الهندي .

وكلام الرضي يفهم خلافه لأنه قال [(١)] :

((إنّ التأكيد اللفظي إمّا إعادة اللفظ بلفظه ، أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمى إتباعاً ، وهو على ثلاثة اضرب ؛ لأنه إما أنْ يكون للثاني معنى ظاهر نحو : ((هنيئاً مريئاً)) ، أو لا يكون له معنى أصلاً ،

---

(١) شرح الكافية ٣٦٣/١ ((التوكيد)) .

وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى : توابع ((أجمع)) ، تقول : ((جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)) .

ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب ،

بل ضُم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإنْ لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو ((حَسَنَ بَسَن)) ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : ((خبيث نبيث)) ، من نبث الشيء أي : استخرجه ، وقولهم : ((أكتعون أبصعون أبتعون)) قيل من القسم الثاني ، أي : لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث)) انتهى المقصود ملخصا .

قوله [وشذ مجيء ...] كقول بعضهم : ((أجمعه أبصعه)) وقول آخر : ((جمع بتع)) ، وقوله :

تحمِلُني الذَّلفَاءُ حَـوْلاً أكْتَعَـا[1]

ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب بين ((أبصع وأبتع)) ، وقال ابن مالك في نكت الحاجبية لك أنْ تبدأ بعد ((أجمع)) بأيها شئت .

قوله [ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع] أي : يشبه قطع الشئ عن نفسه لاتحاد المؤكد معنى ، ويفارق النعت : بأنَّ المقصود منه المعنى لا الذات ، والمعنى مغاير ، ومن ثم في نعت التوكيد القطع .

---

(١) الرجز بلا نسبة في التسهيل ٣/١٥٧ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠ والهمع ٣/ ١٣٩ ، وقبله :

يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرْضَعا

وما أراده المحشي أنّ ما بعد ((أجمع)) أعني ((أكتع وأبتع)) لا يؤكد بهن بمفردهن لأنهن توابع ، وفي الرمز التأكيد بـ((أكتع)) بمفردها وهو شاذ .

ولا عطف بعضها على بعض ، ولا إتباعها النكرة ، بخلاف النعت ، كما قل [**وهي بخلاف النعوت**] المتعددة لواحد نحو : ((جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر)) يجوز أنْ تتعاطف ؛ لاختلاف معانيها ، كقوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾[1] الآية .

و [**لا يجوز أنْ تتعاطف المؤكدات**] بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم ؛ لاتحاد معناها ، فنزلت منزلة الشئ الواحد .

وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قل في الجامع[2] : ((فالأرجح أنْ يُبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة)) .

قوله [ولا عطف بعضها] أجاز ابن الطراوة تعاطفها ، وينبغي أنْ يكون مبنياً في ((كل وأجمعين)) على اختلاف معناهما .

قوله [ولا إتباعها النكرة] ؛ لأنها معارف : إمّا بالإضافة لفظاً أو نية أو بالعلمية الجنسية على ما مرّ .

تنبيه : لا يجوز الفصل بين المؤكد بـ((أما)) على الأصح ، وأجاز الفراء ((مررت بالقوم أما أجمعين وأما بعضهم)) ، ولا يجوز أن يكون تابعاً لمحذوف عند المتأخرين ، وأجازه الخليل وسيبويه كما بيّنه في مباحث الحذف من مغنى اللبيب .

قوله [لاتحاد معناها] لأنها وإنْ تعددت عينُ المؤكد .

قوله [فالأرجح أنْ يبدأ] من ذلك قوله تعالى :

---

(١) الأعلى ـ ١ .

(٢) الجامع ١٨٥ ـ تحقيق المرميل .

[و] المؤكدات [لا يجوز أنْ يتبعنَ نكرة] مطلقاً عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالإضافة

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[1] وحينئذٍ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح[2]:

((إنما قدم ((من آل فرعون)) على ما بعده ؛ لأنه لو أخر لتوهم أنه صلة ((يكتم)) ، ولم يفد أنه ((من آل فرعون)) ؛ لأنّ الشئ إذا جاء على الأصل لا يسأل عنه)) .

مع أنّ ما ذكره معترَضٌ كما بيّنه في حواشي شرحه الصغير .

ومن خلاف هذا الترتيب ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ ﴾[3] ، وجعله بدلاً ضعيفٌ ؛ لأنه مشتق .

وهذه الآية حجة على ابن عصفور في قوله ((إنّ ذلك الترتيب واجب)) .

وأمّا ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[4] فيحتمل أنْ يكون ((مبارك)) خبر محذوف ، ولا أدري وجه ذكر هذه المسالة وحقها أنْ تذكر في باب النعت .

قوله [لأنها معارف بالإضافة] أو بالعلمية .

---

(١) غافر ـ ٢٨ .

(٢) تلخيص المفتاح ٣٩ ـ مطبوع بمقدمة المطول .

(٣) المائدة ـ ٥٤ .

(٤) الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ .

[وندر] قوله :

لكنّـهُ شـاقَهُ أنْ قيـلَ ذا رَجَـبُ [يا ليتَ عِدّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ]

وأجاز بعضُ الكوفيين ذلك مطلقاً ، وبعضهم : إنْ أفادت النكرة ، وصححه في الأوضح [1] ، وقال ابن مالك [2] : ((هو أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ولأنّ من قال : ((صمتُ شهراً)) قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال)) يرفعه التوكيد .

واستند في السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردها ، ومن الوارد قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ [3] : ((ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان)) .

قوله [لكنه شاقه ... [4]] الشوق : نزاع النفس إلى الشيء ، و((أنْ)) بالفتح في محل رفع على أنه فاعل ((شاقه)) ، و((يا)) لمجرد التنبيه .

قوله [وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً] أي : أفادت أم لم تفد ، وقولُ الأوضح [5] : ((وإذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق)) مشكلٌ .

---

(1) الأوضح ٣/٢٢ .

(2) شرح الكافية الشافية ١/٥٢٦ ((التوكيد)) .

(3) مسلم ـ باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان .

(4) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم الهذلي في أشعار الهذليين ٢/٩١٠ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣/٢٢ . والشاهد فيه ((حول كله)) فقد أكد النكرة ((حول)) لمحدوديتها ، فالحول معلوم الأول والآخر ، واللفظ المؤكد ((كل)) يدل على الإحاطة .

(5) الأوضح ٣/ ٢٢ .

وتحصل الفائدة بأنْ تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كما في البيت ، ومن أنشد ((شهراً)) مكان ((حول)) فقد حرّفه ، قاله في الأوضح[1] .

قوله [بأنْ تكون النكرة محدودة] اقتضى كلام الرضي[2] والشاطبي أنّ مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار وإنْ يكن زمناً محدوداً ؛ لأنهما مثلاً بـ((دينار ودرهم)) .

---

(1) الأوضح ٣/٣٣ .

(2) شرح الكافية ١/ ٣٣٥ ((التوكيد)) .

[عطف البيان]

[و] الثالث منها : [عطف البيان] أي : معطوف البيان ، سمّي بذلك ؛ لأنه تكرر لزيادة بيان ، فكأنك رددته على نفسه ، ولم يحتج إلى حرف ؛ لأنه عينُ الأول . [وهو تابع موضّح] لمتبوعه إنْ كان معرفة ،

قوله [أي : معطوف] أشار إلى أنّ العطف مصدر بمعنى اسم المفعول ، وقد يقال : إنه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل .

قوله [موضح ...] هذا هو الغالب فيه ، وقد يكون للمدح ففي الكشاف [1] : ((أنّ ((البيت الحرام)) في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ عطف بيان ((للكعبة)) على جهة المدح)) ، وذهب جماعة إلى أنه يكون للتوكيد في قوله :

يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا [2]

وتبعه المصنف في الشذور ، وحقق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب السابع .

---

(١) الكشاف ٦٨١/١ تفسير سورة المائدة ـ ٩٧ .

(٢) جزء بيتٍ من الرجز لذي الرمة في شرح الشذور ٣٨١ وليس في ديوانه ، ولرؤبة في ديوانه ١٧٤ والمغني ٣٨٨/٢ ، وتمامه :

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

والشاهد فيه : ((يا نصر نصر نصرا)) ، فـ((نصر)) الأول منادى ، والثاني عطف بيان عليه ، باعتبار لفظه لأنّ الأول مرفوع ، فبيانه مرفوع ، والثالث بيان عليه باعتبار محله لأنّ محل المنادى النصب ، وأشكل عليه ابن الطراوة بأن الشيء لا يبين نفسه ، وإنما البيت من التوكيد اللفظي ووافقه ابن مالك . انظر شرح الشذور .

[أو مخصص] له إنْ كان نكرة كالنعت ، إلا أنه مخالف لــــه في أنه [**جامد غير مؤول**] بمشتق .

وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص .

وخرج بقوله : ((موضّح أو مخصص)) : بقية التوابع غير النعت ، وبما بعده : النعت .

[**فيوافق متبوعه**] في أربعة من عشرة أشياء تقدمت في النعت ،

قوله [في أنه جامد] قال في التسهيل[1] : ((أو بمنزلته)) أي : بأنْ كان صفة فصار علماً بالغلبة ، كالصعق والرحمن والرحيم .

قوله [غير مؤوّل بمشتق] أي : فيكفي جموده ظاهراً وإنْ كان مّما يمكن تأويله بمشتق .

قوله [بقية التوابع] لا يردُ : أنّ البدل والتوكيد قد يوضحان ؛ لأنه غير مقصود بهما بالذات .

فإنْ قيل : يشكل على خروج البدل أنّ كلما جاز فيه عطفُ البيان جاز فيه البدل إلا ما استثني ، وذلك يدل على أنّ المقصود فيهما واحد .

وأجيب : بأنّ جواز الأمرين على مقصدين.

قوله [فيوافق متبوعه ...] تفريعٌ على كونه كالنعت بناءً على أنّ المتبادر النعت الحقيقي ، وتوافقه فيها لازم إلا لعارض ؛ لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٨٦ ((عطف البيان)) .

[كـ :

أقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ]

فـ((عمر)) بيان لـ((أبو حفص)) ، ذكر لإيضاحه ، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريـــف ، [و ((هذا خاتمٌ حديدٌ))] ، فـ((حديد)) عطفُ بيانٍ لـ((خاتم)) ذكر لتخصيصه ، وقد تبعه في الثلاثة الأول والتنكير .

وأفهم كلامه أنّ عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيرا ،

قوله [كأقسم بالله ...] صدر بيتٍ قاله أعرابي لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لأنه لم يدرك أمير المؤمنين ((عمر)) المراد بالبيت ، وعجزه :

ما مَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَـرْ [1]

وأصل قوله ذلك أنه استحمل الإمام عمر، وقال : إنّ ناقتي قد نقبت ، فقال له : كذبت ، ولم يحمله .

قوله [إنه لا يخالف متبوعه] تعريفاً وتنكيراً ؛ لاشتراطه موافقته له في ذلك ، قال في التوضيح[2]: ((وقولُ الزمخشري[3] : إنّ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطفٌ على

---

(1) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٦٤٢/٢ وليس في ديوانه وهو لأعرابي في شرح التصريح ١٢١/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ٣٧٩ .

والشاهد فيه ((أبو حفص عمر)) فإنّ ((عمر)) عطف بيان على قوله ((أبو حفص)) .

(2) الأوضح ٣٣/٣ ـ ٣٤ ((عطف البيان)) .

(3) الكشاف ٣٨٧/١ تفسير سورة آل عمران آية ـ ٩٧ .

....

....

﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ مخالفٌ لإجماعهم)) ، وحكم عليه بالسهو في الباب الرابع من المغني ، واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس[1] بأنه عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما .

وهذا الاعتذار لا يصح ؛ لأنّ البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالإفراد والجمعية في بدل كلٍّ من كل كما هو المتبادر هنا ، ولهذا نصّوا على أنّ المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غيرُ وافٍ بالعدة تعيّنَ القطعُ ، وحينئذٍ فـ((مقام إبراهيم)) : مبتدأ حذف خبره ، أي : منها .

والحاصل : أنّ في الآية مانعين من البيان : التخالف تعريفاً وتنكيراً ، والتخالف إفراداً وجمعية ؛ لأنّ التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت ومانعاً من البدل ، والمصنف لم يعرّج في المانع من البيان إلا على التخالف في الأول الخاص بالبيان ، فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم .

وذلك إما غفلة عن التخالف بالإفراد والجمعية ، أو لأنّ وحدته باعتبار كونه بمنزلة آياتٍ كثيرة ؛ لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو باعتبار اشتماله على آياتٍ كثيرة .

فإنّ كل واحدٍ من أثر قدمه في صخرة صمّاء ، وغوصه فيها إلى الكعبين ،

---

(١) المغني ٥٦٧/٢ ((الباب الرابع ما افترق فيه عطف البيان والبدل)) ، وانظره في ٥٧٥/٢ ((الباب الخامس الجهة السادسة)) .

....

....

وإلانة بعض الصخور دون بعضٍ ، وبقائه دون سائر آياتِ الأنبياء ، وحفظه من كثرة الأعداء آية مستقلة ، ويؤيده القراءة على التوحيد ، أو أراد أنه بدل مقطوع فسمّاه بدلاً باعتبار أصله وإنْ خُرِّج بالقطع على البدلية .

هذا وقال الدماميني : ((أراد الزمخشريُ البدلَ ، فلا يتعيّن القطع إلا إذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضماً إلى المذكور المطابقة للمبدل منه ، أما إذا نوى فلا يجب القطع ، بل يجوز هو والإتباع ، ويجوز أنْ ينوى معطوف في الآية أي : ((مقام إبراهيم)) و ((أمن من دخله)) وكثير سواهما ...)) انتهى مع تغيير .

وهذا ذكره في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط[1] عند قول المصنف : ((ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجبَ في نحو قولك : ((مررت بثلاثةٍ زيدٌ وعمرو)) القطعُ بتقدير : منهم ؛ لأنه لو أُتبع لكان بدلُ بعضٍ من غير ضمير)) .

فقال الدماميني : ((لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيّد بما لم ينو معطوف)) . واستطرد إلى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية .

واقتضى كلام المصنف والدماميني : أنه لا يجوز أنْ يكون ما تبع المتعدد مما ليس وافياً بالعدّة بدل بعضٍ بتقدير الضمير ، وقد يتوقف فيه : بأنّ الضمير في بدل البعض والاشتمال يقدر ، وقد قيل : في ((مقام إبراهيم)) إنه بدل بعضٍ فتأمل .

وبقي عليه أنْ يقول : إنّ كلامه أفهم أنه لا يشترط أنْ يكون عطف البيان أخصّ من متبوعه ؛ لأنه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التعريف .

---

(١) يعني : ذكره الدماميني في شرحه على المغني عند قول ابن هشام ....

....

....

قل في التوضيح[1] : ((وقولُ الزمخشري والجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالفٌ لقول سيبويه في ((يا هذا ذا الجمّة)) إنّ ((ذا الجمة)) عطف بيان ، مع أنّ الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة)) انتهى .

وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً بياناً لا نعتاً وردّ على من جعله نعتاً ، وقال[2] :

((أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أنّ عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك ، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت ، وقد هُدي ابن السيد الحق في المسألة ، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً ، وكذلك ابن جني)) انتهى .

وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر ؛ لاحتمال أنّ سيبويه بنى ذلك على أنّ أل في ((الجمّة)) لتعريف الحضور ، وهو أعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث أل والجهة السادسة [3] ، وأقرّه وإنْ كان مخالفاً ؛ لإطلاقهم أنّ اسم الإشارة أعرف من المعرَّف بأل ، كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة .

---

(1) الأوضح ٣٤/٣ ((عطف البيان)) .

(2) شرح التسهيل ١٨١/٣ ((عطف البيان))

(3) المغني ٥١/١ ، ٥٧٠/٢ ، شرح الجمل آخر بحث عطف البيان .

وأنه قد يكون في النكرات ، ومنع بعضهم[1] ذلك وخصّه بالمعارف وأوجب البدلية في ما أستند إليه المجيز ؛ محتجاً بأنّ البيان بيانٌ كاسمه والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبيّن المجهول ، ودفع : بأنّ بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبيّن غيره .

[**ويعرب بدل كلٍ من كلّ**] ؛ لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل ، وذلك مطرد [**إنْ لم يمتنع**] الاستغناء عنه أو [**إحلاله محل الأول**] فإنْ امتنع ذلك تعيّن كونه عطف بيان ، كقولك ((هند قام زيد أخوها)) ، فـ((أخوها)) عطف بيان على ((زيد)) لا بدل ؛ لأنّ البدل في نية تكرار العامل ، فهو من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ ،

قوله [في ما استند إليه المجيز] من نحو قوله تعالى : ﴿ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ و ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[2] .

قوله [لما فيه] أي : البدل .

---

(١) وهم البصريون ، الارتشاف ٦٠٥/٢ ، شرح التصريح ١٣٦/٢ .

(٢) إبراهيم ـ ١٦ ، النور ـ ٣٥ .

و [كقوله] أي الشاعر :

[أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكريِّ بشرٍ]   عليــهِ الطَّــيرُ تَرْقُبــهُ وُقوعَــا

فـ((بشر)) عطفُ بيان على ((البكري)) لا بدل ؛ إذ لا يحل محله ؛ لأنه يستلزم إضافة الوصف المفرد المقرون بأل إلى الخالي عنها وعن الإضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم .

[وقوله :

أيَا أخوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوفلاً]   أُعيذكُما باللهِ أنْ تُحْدِثا حَرْبَا [1]

فـ((عبد شمس ونوفلاً)) عطفا بيان على ((أخوينا)) لا بدلان ؛ لأنهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء ، فيلزم ضم ((نوفل)) ؛ لأنه مفرد معرفة .

ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : ((يا زيد الحارث)) ،

قوله [عليه الطير[2]...] ((عليه)) متعلق بـ((وقوعاً)) ، والطير : مبتدأ ، وجملة ترقبه خبر ، والجملة حل من بشر ، ووقوعاً : مفعول له ، أي ترقبه لأجل الوقوع عليه .

قوله [ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث] ؛ لأنَّ ما فيه أل لا ينادى إلا مع ((أي)) ، أو كان لفظ الجلالة ، أو علماً محكياً من جملة .

---

(١) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/١ . والدرر ٢٦/٦ ، وشرح التصريح ١٣٢/٢ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥ . والشاهد واضح من كلام الشارح .

(٢) البيت من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥ ، وشرح التصريح ١٣٣/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٦/٣ ، وشرح الشذور ٣٨٠ والشاهد واضح من كلام الشارح والمحشي .

و((يا أيها الرجل زيد ، وخالدٌ أفضلُ الناس الرجال والنساء)) .

تنبيه : تعيُّنُ عطف البيان فيما ذكر مبنيٌ على أنّ البدل لابدّ أنْ يكون صالحاً للإحلال محلّ الأول .

قال المصنف في حواشيه على التسهيل : وفيه نظر ؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ،

قوله [و((يا أيها الرجل زيد))] ؛ لأنّ صفة ((أي)) يجب أنْ تكون مقرونة بأل ولتنوين ((زيد)) .

قوله [وخالد أفضل الرجال والنساء] مما أضيف فيه (أفعل) إلى عام أُتبع بقسيميه لأنّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ، فيلزم كون (خالد) بعض النساء.

ومما يمتنع إحلاله محلّ الأول نحو : ((يا زيد هذا)) مما أُتبع فيه المنادى باسم إشارة ؛ لأنه لا يحذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وأحسن من ذلك أنْ يقال : لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف .

قوله [لابدّ أنْ يكون صالحاً] هذا لا يظهر في نحو : ((هند قام زيد أخوها)) وإنما وجهه عدم الاستغناء كما مرّ .

قوله [لأنهم يغتفرون ...] قضيته جواز نصب البدل المفرد إذا تبع منادىً منصوباً ؛ لأنّ أصل البدل من الثواني ، وهذا يردّ قولهم :

إنّ البدل في النداء كالمستقل فإنْ خُصّ الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه ، مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما .

إلا أنْ يفرّق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه ؛ لأنه تابع التابع .

وقد أجازوا في ((إنك أنت)) كون ((أنت)) توكيداً أو كونه بدلاً مع أنه لا يجوز ((إنْ أنت)) .

وقال أبو سعيد عليّ بن مسعود في كتابه المستوفى[1] : ((أولى ما يقال في ((نعم الرجل زيد)) أنّ ((زيداً)) بدل من ((الرجل)) ، ولا يلزم أنْ يجوز : ((نعم زيد)) .

وقال الإمام الرازي : ((وهذا الاستثناء مبنيٌ على أنّ المبدل منه ليس مهدراً بالكلية ؛ لأنه قد يحتاج اليه لغرض آخر ، كقولك : ((زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً)) فلو أسقطته لم يصح كلامك)) ، وعليه الرضي والسعد[2] .

قوله [وقد أجازوا ...] قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوّزوه ، بأنّ ما بمعنى ((أنت)) مع إعرابه يجوز أنْ يلي ((أنْ)) مع استقامة المعنى ، ولا كذلك فيما نحن فيه ، وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ، ونحو : ((ربّ شاةٍ وسخلتها)) ، مع أنّ ((ربّ)) مختصة بالنكرة ؛ لأنّ ما بمعنى ((سخلتها)) في الجملة ، كقولك ((وسخلة لها)) بلا ((ربّ)) .

ولا يرد نحو ((اضرب أنت)) ، فـ((أنت)) توكيد لفظي مع أنّ الأمر لا يعمل في البارز فقد اغتفروا في الثاني ما لم يغتفروا في الأول ، وذلك للتسامح في التأكيد اللفظي ؛ لأنه غير مقصود للحكم ، فليتأمل .

قوله [وقال الإمام الرازي وهذا الاستثناء ...] كلامه ظاهر في جميع الصور .

---

(١) المستوفى ١١٠/١ ـ ١١١ .

(٢) شرح الكافية ٣٤٢/١ ، شرح التصريح ١٣٣/٢

وقد ذكروا فروقاً أُخر بين البيان والبدل تطلب من المطوّلات

قوله [تطلب من المطوّلات] ذكر منها في الباب الرابع جملة ، وكذا في شرح التوضيح ، وزاد عليه [1] ، فمن الفروق أنه لا يتبع ضميراً ؛ لأنه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات .

قال في المغني في بحث ((أنْ)) : ((وذهل عن هذه النكتة الزمخشري ، فأجاز أنْ يكون ﴿ أَنِ اعْبُدُوا ﴾ بياناً للهاء في ﴿ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ...)) [2] .

قال الدماميني [3] : ((وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها ، وإنما رآها غير معتبرة بناءً على أنّ ما نزّل منـزلة الشيء لا يلزم أنْ تثبت جميع أحكامه له ، ألا ترى أنّ المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ، والضمير لا ينعت مطلقاً على المشهور ، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور)) أ ه .

وقال في الباب الرابع [4] : ((إنّ الكسائي أجاز أنْ يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، وأجاز الزمخشري مجئ عطف البيان للمدح ؛ فعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف البيان)) انتهى ملخصا .

ومنها : إنّ عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة ، بخلاف البدل ، ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في بحث الفصل والوصل :

---

(١) المغني ٢/ ٤٥٥ ((ما افترق فيه عطف البيان والبدل)) ، وشرح التصريح ١٣٣/٢ ـ ١٣٤ .

(٢) المغني ١/ ٣٢ بحث ((أن)) المفتوحة المخففة ، والكشاف ٦٩٥/١ ، ٦٩٦ تفسير المائدة ١١٧ .

(٣) حاشية المغني ١٣٦/١ ، مع التصرف ببعض العبارات .

(٤) المغني ٢/ ٤٥٥ .

....

....

وجعلوا جملة ﴿ قَالَ يَا آدَمُ ﴾ عطف بيان على ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ﴾[1].

واعلم أنه لم يحك في المغني فيما افترق فيه البيان والبدل خلافاً في جواز وقوع البدل الجملة، ولا في بحث الجمل التي لها محل، لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على الجملة المفسرة قال ما نصه[2] : ((ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة)) انتهى.

وفي المرادي في باب البدل[3] : ((ذكر كثير من النحويين أنّ الجملة قد تبدل من الجملة)) إلى أنْ قال : ((وفي الارتشاف أنّ ما استدلوا به لا تقوم به حجة)) فليحرر ذلك.

ومما يمكن أنْ يجعل من الفروق ـ ولم يذكره في المغني فيما افترقا فيه، ولا ذكره شارح التوضيح ـ : أنّ حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه.

واختلف في المبدل منه، كما ذكره في بحث الجملة المفسرة.

ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات : إنه لم يثبت.

ولم يذكر في مباحث الحذف : حذف المعطوف عليه عطف بيان، وذكر حذف المبدل منه.

ونقله عن ابن مالك والأخفش.

---

(١) طه ـ ١٢٠ .

(٢) المغني ٤٠٣/٢ ((الباب الثاني)).

(٣) توضيح المقاصد ١٦٠/٢ ـ ١٦١، وانظر الارتشاف ٦٢٧/٢ .

....

....

وأنهما خرّجا عليه[1] : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ وأنّ الأصل : ((لما تصفه)) ، و((الكذب)) بدل من الهاء .

ومن الفروق التي لم يذكرها في المغني : أنّ البدل يقطع ، كما سيأتي في بابه ، بخلاف عطف البيان .

---

(١) النحل ـ ١١٦ .

[عطف النسق]

[و] الرابع منها : [عطفُ النسق] ـ بفتح السين ، اسم مصدر ، بمعنى : اسم المفعول ، يقال : نسقت الكلام أنسقه ، أي : عطفت بعضه على بعض ، والمصدر بالتسكين ـ وهو تابع

قوله [بمعنى اسم المفعول] يجوز أنْ يكون هذا المركب الإضافي اسماً اصطلاحياً للتابع المخصوص ، فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق .

قوله [وهو تابع ...] قال أبو حيان [1] : ((لا يحتاج عطف النسق إلى حدّ ؛ لأنه تابع بأدوات محصورة)) ، ولا يخفى سقوطه ؛

لأنّ عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ؛ ولأنه :

إنْ أراد أنْ يعبر عنه بعبارة لا تكون حداً ففيه نظر ؛ لأنّ تلك العبارة إنْ كانت نحو : ((تابع بأدوات محصورة)) أو ((بالواو ...)) أو ((هو الواقع بعد الواو ...)) فلا يخفى أنّ هذه حدود ؛ لأنه لا معنى للحدّ في هذه الفنون إلا ما يفيد تصور المعرّف .

وإنْ أراد : أنه يكفي أنْ يقال : يجوز العطف بالواو الخ ، فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه .

قوله [تابع] ـ أي : من حيث الرتبة لا الذكر ـ جنس .

---

(١) الارتشاف ٦٢٩/٢ أول باب عطف النسق .

يتوسط بينه وبين متبوعه في الإتباع أحد الحروف الآتية .

ثم العطف :

أمّا على اللفظ ـ وهو الأصل ـ وشرطه : إمكانُ توجه العامل إلى المعطوف .

أو على المحل ، وله شروط ثلاثة : إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح ،

قوله [يتوسط] أي : لفظاً أو تقديراً ؛ لأنّ الحرف قد يحذف .

قوله [أحد الحروف] فصلٌ أخرج ما عدا النسق ، ونحو : ((جاء زيد بنفسه ، ومررت بغضنفر)) أي : أسد ، وقوله ((الآتية)) فصلٌ أخرج هذين ؛ لأنّ الباء و((أي)) ليسا من الحروف الآتية ؛ إذ الباء ليست من حروف العطف مطلقاً و((أي)) ليست منها على الصحيح .

وشمل التعريف النعوت المعطوفة ، وهو صحيح ؛ لأنّ إعرابها بالعطفية لا بالتبعية ؛ لأنّ المعطوف منها لا يسمّى نعتاً في الاصطلاح ، وقد مرّ ما يتعلق بذلك في ((تعدد الخبر)) ، وكلام ابن الحاجب يقتضي خلافه فانظر شرّاح الكافية .

قوله [إمكان توجه العامل إلى المعطوف] فلا يجوز في نحو : ((ما جاءني من امرأة ولا زيدٍ)) إلا الرفع عطفاً على الموضع ؛ لأنّ ((من)) الزائدة لا تعمل في المعارف .

قوله [وله شروط] أي : عند المحققين

قوله [إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح] نحو ((ليس زيد بقائم)) ، فيجوز أنْ تسقط الباء فينصب ، ولا يجوز ((مررت بزيدٍ وعمراً)) خلافاً لابن جني ؛ لأنه لا يجوز ((مررت زيداً)) ،

....

....

وأمّا :

تمرّونَ الدّيارَ ولم تَعُوجوا [١]

فضرورة ، ولا تختصّ مراعاة الموضع بأنْ يكون العامل في اللفظ زائداً بدليل :

فإنْ لمْ تَجدْ من دُونِ عَدنانَ وَالـداً ودونَ مَعَدٌ فلتَرْعْكَ العَـواذلُ [٢]

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ ﴾[٣] ، فـ((أطراف)) منصوب عطفاً على محل ((آناء)) ، وليست ((من)) زائدة .

---

(١) صدر بيت من الوافر لجرير في ديوانه ٤١٦ ، والخزانة ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، وبلا نسبة في المغني ١٠٢/١ وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢ ، وتمامه :

تمـرّونَ الـدّيارَ ولم تعوجـوا كلامُكُـمُ علـيّ إذاً حَـرامُ

والشاهد فيه ((تمرون الديار)) فقد حذف الجار وأوصل الفعل اللازم ((تمرون)) إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه على المفعولية وأصل الكلام ((تمرون بالديار)) وهو ضرورة لا يرتكب ويقتصر على السماع .

(٢) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ١٣٦ وأمالي المرتضى ١٧٧/١ وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٧٥/١ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٣٤/١ والمغني ٤٧٣/٢ .

والشاهد فيه قوله ((دون معدّ)) فقد عطف ((دون)) هذه المنصوبة على ((دون)) الأولى المجرورة بالحرف ؛ لأنّ محل الأولى النصب لأنّ المجرور مفعول به في المعنى ، فالعامل ((تجد)) يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى ، فإنّ معنى ((لم تجد من دون عدنان)) : ((ولم تجد دون عدنان واحد)) .

(٣) طه ـ ١٣٠ .

وكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل .

أو على التوهم ، وشرطه : صحة دخول ذلك العامل المتوهم ،

قوله [وكون الموضع بحق الأصالة] فلا يجوز : ((هذا ضارب زيداً وأخيه)) ؛ لأنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله :

فظلّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنضجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعجَّلِ [(١)]

بعطف ((قدير)) بالجر على محل ((صفيف)) المنصوب ، والـ((قدير)) المطبوخ في القدر .

وأجيب : بأنّ الأصل : طابخ قدير ، ثم حذف المضاف وأبقي جر المضاف اليه ، أو أنه عطف على ((صفيف)) ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أنّ الصفيف مجرور بالإضافة .

قوله [ووجود ... الطالب ...] بهذا امتنع مسائل : منها ((إنّ زيداً وعمروٌ قائمان)) ؛ لأنّ الطالب لرفع ((زيد)) هو الابتداء ، والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول ((إنْ)) ، وخالف في هذا الشرط بعض البصريين ، ومرّ في باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك.

قوله [صحة دخول العامل المتوهم] كقوله :

وما كنتُ ذا نيرَبٍ فيهمُ ولا مُنمشٍ فيهمُ مُنمِلِ [(٢)]

الـ((نيرب)) : النميمة ، والـ((منمل)) : الكثير النميمة ،

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث إعمل اسم الفاعل ص ٢٩٠ السابقة .

(٢) البيت من المتقارب بلا نسبة في المغني ٤٧/٢ والهمع١٩٧/٣ والدرر١٦٥/٦ ، والشاهد واضح .

وشرط حسنه كثرة دخوله هناك .

وحروف العطف تسعة ، وهي قسمان :

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، وهو ستة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، و أو، وأم .

وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط ، وهو ثلاثة : بل ، ولكن ، ولا .

والعطف يكون [**بالواو لمطلق الجمع**] بين المتعاطفين في الحكم ،

والـ((منمش)) : المفسد ذات البين ، فقوله : ((ولا منمش)) بجر ((منمش)) عطفاً على ((ذا)) ، على توهم أنه مجرور بالباء ؛ لصحة دخول الباء على خبر ((كان)) وإنْ كان قليلا .

قوله [كثرة دخوله هناك] كقوله :

بَدا لي أنّي لَستُ مُدركَ ما مَضى ... ولا سَابقٍ شَيئاً إذا كَانَ آتيا [1]

بجر ((سابق)) على ((مدرك)) ؛ لتوهم أنه مجرور بالباء ، ودخول الباء في خبر ((ليس)) كثير .

واعلم أنه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً ، وفي المنصوب اسماً وفعلاً ، وفي المركبات ، فانظر الباب الرابع من المغني .

قوله [لمطلق الجمع] قال في المغني[2] : ((وقول بعضهم أنها للجمع المطلق غيرُ سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع بلا قيد))

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث نواصب الفعل المضارع ٥٧٧/١ .

(٢) المغني ٣٥٤/٢ ((الواو المفردة ـ العاطفة)) .

لا بقيد ترتيب ولا معية ، فتعطف الشيء : على مصاحبه في الحكم نحو : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[1] ، وعلى سابقه نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[2]، وعلى لاحقه نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[3] .

فلو قيل : ((جاء زيد وعمرو)) احتمل المعاني الثلاثة المذكورة .

وهي مختلفة في القلة والكثرة فمجيئها للمعية أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل .

فقد ظهر لك أنّ استعمالها في كلٍّ من هذه الثلاثة من حيث أنه جمع استعمل حقيقي .

⁂ واعترض : بأنّ معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها ، فالتقييد بالمطلق إطلاق في المعنى ، فلا فرق بين العبارتين .

ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق ؛ لأنّ الماء المطلق غلب في عرف الشرع على شيء خاصٍ اشتهر .

قوله [استعمل حقيقي] ؛ لأنه استعمل للكلمة في ما وضعت له .

وقيّد بقوله ((من حيث أنه جمع)) ؛ لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازاً ، وهذا جارٍ في كل عامّ استعمل في فرد من أفراده .

---

(١) العنكبوت ـ ١٥ .

(٢) الحديد ـ ٢٦ .

(٣) الشورى ـ ٣ .

وقد ذكروا لها أحداً وعشرين حكماً تختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات .

قوله [فعليك بالمطولات] قد ذكرها في شرح التوضيح[1]، واقتصر في المغني على خمسة عشر ، ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح .

نعم ينبغي التنبيه على أنهم جعلوا مما انفردت به عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه ، نحـــو : ((زيداً ضربت عمراً وأخاه)) و ((زيد مررت بقومك وقومه)) .

وقد يقال : هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط في الجمل ، وعللوه بأنها تجعل الجملتين واحدة ، ويتبادر أنها إذا كفت في ربط الجمل يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى .

وإنّ شارح التوضيح عدّ مما تنفرد به : امتناع الحكاية معها ، قال[2] : ((فلا يقال ((مَن زيداً)) بالنصب لمن قال : ((رأيت زيداً)) انتهى .

وفيه نظر ؛ لأنهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بـ((من)) الحكاية ، وبعضهم خصه بالواو والفاء ، ولم أر من خصه بالواو فقط .

وكان ينبغي أنْ يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو : ((من زيداً وعمراً)) ؛ لأنهم اشترطوا لحكاية العلم بعد ((من)) أنْ لا يتبع إلا إذا كان التابع ابناً متصلاً بعلم أو علماً معطوفاً بالواو .

---

(١) شرح التصريح ١٣٥/٢ وما بعدها و المغني ٣٥٥/٢ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح ١٣٨/٢ ((عطف النسق)) .

....

....

وبقي هنا مسألة لا بأس بذكرها ، وهي أنّ الرضي قال[1] :

فائدة : في عطف الاسم والفعل والجملة دفعُ توهم أنّ المتبوع وقع عن سهو وغلط ، والثاني تدارك له أو أنّ المتكلم قصد أحدهما .

ثم قال : ((اعلم أنك إذا نفيت نحو : ((جاءني زيدٌ وعمرو)) مثلاً وقلت : ((ما جاءني زيد وعمرو)) ، فهي لنفي المركّب ، أعني : المجيئين ، والمركب كما ينتفي بانتفاء جزأيه معاً ينتفي بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر ، فيحتمل أنْ يكون معناه : انتفى المجيئان كلاهما ، وأنْ يكون المعنى انتفى أحد المجيئين .

فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بـ((لا)) الزائدة بعد واو العطف ، فقلت : ((ما جاء زيد ولا عمرو)) وقد تزاد طرداً حيث لا يمكن [نفي] أحد الفعلين كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾[2] ؛ لأنّ الاستواء بمعنى التساوي ، فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلابدّ من انتفائها من الآخر .

وما قيل : من أنّ زيادة ((لا)) لدفع وهم أنّ المنفي هو المجيئان المقيّدان بقيد الاجتماع في وقت ليس بشيء ؛

---

(١) شرح الكافية ٣٦٤/٢ ((حروف العطف)) والكلام من بعض النسخ فانظر حاشية الصفحة المذكورة ، وقوله ((فائدة في)) ليس في الرضي والأولى حذف ((في)) وجعل ((فائدة)) مضافة إلى ((عطف)) ، أو إبقاؤها على جعلها خبراً و((دفع)) مبتدأ مؤخرا .

(٢) فصلت ـ ٣٤ ، فاطر ـ ٢٢ .

[والفاء] للجمع في الحكم مع [الترتيب] المعنوي والذكري ،

لأنّ نفي الشيء مطلقاً وإرادة نفيه مقيّداً خلاف الظاهر ، كما تقول : ((ما جاءني رجل)) وتريد ((رجلاً قصيراً)) ونحوه .

فإنْ كررت العامل فقلت : ((ما جاءني زيد وما جاءني عمرو)) : فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر ، كأنّ المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعاً عن مجيء الآخر ، فرفعت بهذا الكلام وهمه .

وعند المازني هو لنفي مطلق المجيئين معاً ، كما كان من دون تكرير العامل ، وهذا أقرب ، ويكون فائدة تكرار النفي كفائدة زيادة ((لا)) بعد الواو ، نعم تكرار الفعل المنفي في ذلك الغرض أصرح)) .

قوله [مع الترتيب المعنوي والذكري] المعنوي : هو أنْ يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ [1] .

والذكري هو أنْ يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً ، لا أنّ معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وخصّه الرضي[2] بعطف الجمل .

هذا والترتيب بمعنى : الترتب ؛ لأنه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل .

---

(١) الانفطار - ٧ .

(٢) شرح الكافية ٣٦٥/٢ والكلام في نسخة من نسخ الشرح فانظر هامش الصفحة المذكورة ((حروف العطف)) .

وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصّل على مجمل نحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ الآية .

[والتعقيب] وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ،

قوله [وأكثر ما يكون هذا] أي : ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجعه ؛ لأنه قال[1] : ((وذكري : وهو عطف مفصل على مجمل)) .

ومن غير الأكثر : ﴿ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾[3] ، فإنّ ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره .

قوله [الآية[4]] إنما احتاج لذلك ؛ لأنّ تمام التفصيل في بقيتها .

قوله [لكنه في كل شيء بحسبه] كذا في المغني[5] .

قال الدماميني : ((يشير إلى ما أشار اليه ابن الحاجب[6] من أنّ المعتبر ما يعدّ في العادة مترتباً من غير مهلة فقد يطول الزمان

---

(١) المغني ١٦١/١ ((الفاء العاطفة)) .

(٢) غافر ـ ٧٦ .

(٣) الزمر ـ ٧٤ .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ هود ٤٥ .

(٥) المغني ١٦١/١ ((الفاء العاطفة)) .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢ ((حروف العطف)) وشرح الدماميني على المغني ٨٣/٢ ـ ٨٤ .

تقول : ((قام زيد فعمرو)) إذا أعقب قيامَ عمروٍ قيامَ زيدٍ .

و((دخلتُ البصرة فالكوفة)) إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما .

و((تزوج فلانٌ فولد له)) إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ،

والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة ، وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس ، فإنّ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه .

قلت : والذي يظهر من كلام جماعة أنّ استعمل الفاء في ما تراخى زمان وقوعه من الأول سواء قصر في العرف أو لا إنما هو بطريق المجاز ، وظاهر كلام المصنف أنّ استعمالها في ما بعد بحسب العادة تعقيباً وإنْ طال الزمن استعمالٌ حقيقي فتأمله)) انتهى .

واعلم أنّ الترتيب بين ما قبلها وما بعدها إذا عطفت مفرداً على مفرد :

أمّا في ملابستهما لمعنى العامل ، بأنْ يلابسه ما قبلها أو قبل ملابسة ما بعدها .

أو في تعلق مدلول العامل لموصوفهما نحو : ((يقدم الأفقه فالأقرأ)) .

فمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الأقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الأفقه أو في تحقق الاتصاف بهما ((جاءني الأكل فالنائم)) أي : الذي اتصف بالنوم عقب اتصافه بالأكل .

فالترتيب في مصادر تلك الصفات وإنْ عطفت جملة على جملة أفادت أنّ ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلا مهلة ، سواء كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ، فمعناه : أردنا إهلاكها فجاءها ، وقوله : ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ ، فمعناه : فمضت مدةٌ فجعله غثاء ، أو الفاء بمعنى ((ثم)) .

قوله [وأما قوله ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ...[1]] جواب عن إيراد الآية على الترتيب ؛ لأنّ مجيء البأس قبل الإهلاك .

وقد يقال : لا وجه للإيراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكري ، وإنما يتجه إذا خصّ بالمعنوي ، ويدل لذلك أنه لمّا قال في المغني إنّ الفراء احتجّ بها على عدم إفادة الفاء الترتيب ، قال[2] : ((وأجيبَ : بأنّ المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري)) فتأمل .

قوله [وقوله ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً ﴾ ...[3]] إيراد على التعقيب ؛ لأنّ جعله غثاء لا يتصل بإخراجه .

وقد يقال : هذا الإيراد بعد قوله : إنّ التعقيب في كل شيء بحسبه ، وإنما يظهر إذا حمل على المتبادر ، وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح[4] ؛ لأنه لم يفسره يفسره وأورد ما ذكر .

ولم يتنبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح ، وبيان ذلك أنّ الفاء في الآية مثلها في ((تزوج زيد فولد له)) .

---

(١) الأعراف ـ ٤ .

(٢) المغني ١٦١/١

(٣) الأعلى ـ ٥ .

(٤) الأوضح ٤٢/٣ ((عطف النسق)) .

....

....

ويدل على ذلك أنّ المصنف في المغني مثل للتعقيب بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

ثم قال[1] : ((وقيل : الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب)) ، ولا فرق بين هذه الآية والتي في الشرح فتدبر .

هذا وأورد أنّ تقدير : ((فمضت مدة)) لا يدفع الاعتراض ؛ لأنّ مضيّ المدة لا يعقب ما قبله .

ويجاب : بأنه يكفي أنّ أول أجزاء المضي يعقب الإخراج وإنْ لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل ، كما أشرنا إليه آنفاً ، وقد ذكره الرضي والسعد في المطول[2] ، وجعلوا منه ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

واعلم أنه إنْ فسّر الـ((أحوى)) بالـ((أسود)) من الجفاف واليبس ، فـ((أحوى)) صفة لـ((غثاء)) ، وإنْ فسّر بالـ((أسود)) من شدة الخضرة بكثرة الري كما فسّر : ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾[3] فهو حال من المرعى ، وأخّر لتناسب الفواصل ، وجعله صفة لـ((غثاء)) كجعل ﴿ قَيِّماً ﴾[4] صفة لـ﴿ عِوَجًا ﴾ ، قاله المصنف في الباب الخامس من المغني[5] .

---

(١) المغني ١٦٢/١ والآية من سورة الحج ـ ٦٣ .

(٢) شرح الكافية ٣٦٧/٢ ((حروف العطف)) ، والمطول ـ ٤٣٧ ((باب الفصل والوصل)) .

(٣) الرحمن ـ ٦٤ .

(٤) الكهف ـ ٢ ، ١ .

(٥) المغني ٥٣٤/٢

وقد تأتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [1] وقول كعب ﷺ :

بَانَتْ سُعادُ فَقلبي اليومَ مَتْبولُ [2]

وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو : ((إنْ جئتني فأنا أكرمك)) وحينئذٍ لا يلزمها التعقيب ،

قوله [بين الجمل] أو الصفات نحو : ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ۝ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ [3] .

قوله [وقد تأتي الفاء لمجرد السببية] قال الرضي بعد أنْ تكلم على الفاء العاطفة [4] :

((والتي لغير العاطف ، لا تخلو عن معنى الترتب ، وهي التي تسمّى

---

(١) القصص ـ ١٥ .

(٢) صدر بيت من البسيط لكعب بن زهير من قصيدة شهيرة يعتذر بها لرسول الله ﷺ ، وتمامه :

بانتْ سُعادُ فقلبي اليومَ متبولُ مُتَيَّمٌ إثرَهـا لم يُفـدَ مكبـولُ

والشاهد فيه ((بانت سعاد فقلبي)) فالفاء للسببية فتفيد التعقيب لأنّ فراق سعاد سبب في ظنى قلبه ، فالفاء للسببية والعطف معا .

(٣) الواقعة ٥٢ ـ ٥٤ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧ (حروف العطف) مع اختلاف النسخ فانظر حاشية الصفحة المذكورة .

وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه [1] : ((أنّ الفاء السببية لا يلزمها التعقيب)).

فاء السببية ، وتختص بالجمل ، وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو : ((إنْ لقيته فأكرمه)) ، وبدونها نحو : ((زيد فاضل فأكرمه)) ، وتعريفه بأنْ يصلح تقدير ((إذا)) الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها ؛ لأنّ المعنى في مثالنا إذا كانا كذا فأكرمه .

وهو كثير في القرآن المجيد وغيره ، قال تعالى : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ۞ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا ﴾ [2] ، أي : إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ، و﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي ﴾ [3] أي : إذا كنت لعنتني فأنظرني ، و ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴾ [4] اي : إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين[5] ، وتقـــول : ((أكرم زيداً فإنه فاضل)) ، فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى ، كما أنّ الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ، ولا تنافي بين السببية والعاطفة .

---

(١) أمالي ابن الحاجب ١٣٣/١ .

(٢) ص ـ ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) ص ـ ٧٩ .

(٤) ص ـ ٨٠ .

(٥) هنا سقط من كلام الرضي جُملٌ يجب إثباتها لتتميم المعنى وهي قوله ((﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ ﴾ أي : إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾ ، وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعدها مسبباً لما قبله كقوله تعالى ﴿ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ ، وتقول : أكرم زيداً ...

[و ((ثم))] للجمع مع [الترتيب] كما تقدم .

[و] المهلة ، أي : [التراخي] في الزمان ، نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ﴾ (١)

ونحو : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ (٢) .

= فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة ، نحو : ((يقوم زيدٌ فيغضب عمروٌ)) لكن لا يلزمها العطف نحو : ((إنْ لقيته فأكرمه)) .

وقد يؤتى في الكلام بفاءٍ تقع موقع الفاء السببية ، وهي زائدة ، وفائدة زيادتها : التنبيه على انّ ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، وذلك كما في ((إذا)) غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ (٣) إلى قوله ﴿ فَسَبِّحْ ﴾)) انتهى .

وتضمن كلامه أنّ ((إذا)) الشرطية تحذف مع فعل الشرط .

وعليه يتخرج ما يقع للمصنفين كثيراً من تقدير ((إذا)) وفعل الشرط ، لكن المشهور تقدير ((إنْ)) وفعل الشرط .

---

(١) عبس ـ ٢٢ .

(٢) طه ـ ١٢٢ .

(٣) النصر ـ ١ ـ ٣ .

وقد تأتي بمعنى الواو نحو : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، وبمعنى الفاء كقوله :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاج جَرَى في الأنَابيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ (١)

قوله [وقد تأتي بمعنى الواو نحو : ﴿ خَلَقَكُمْ ... ﴾ (٢)] بدليل ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا ﴾ (٣) بالواو في الأعراف ، والقصة واحدة .

واعلم أنّ قوماً زعموا أنها لا تفيد الترتيب ، وتمسّكوا بالآية التي ذكرها الشارح ، وأجاب المصنف في المغني عنها بخمسة أجوبة (٤) ، ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو : ((أحدها : أنّ العطف على محذوف ، أي : من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها .

الثاني : أنّ العطف على ((واحدة)) على تأويلها بالفعل ، أي : من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها .

الثالث : أنّ الذرية أخرجت من ظهر آدم ، ثم خلقت حواء من قصيراه .

الرابع : إنّ خلق حواء من آدم لّما لم تجر عادة بمثله أتي بـ((ثم)) إيذاناً بترتيبه وتراخيه في الإعجاب ، وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه .

---

(١) البيت من المتقارب لأبي داود الأيادي في ديوانه ٢٩٢ ، وشرح التصريح ١٤٠/٢ ، وبلا نسبة في المغني ١١٩/١ . والشاهد فيه ((ثم اضطرب)) فإنّ ((ثم)) في موضع الفاء فإنّ الهز إذا جرى في الأنابيب اضطرب الرمح ولم يتراخ ذلك .

(٢) الزمر ـ ٦ .

(٣) الأعراف ـ ١٨٩ .

(٤) المغني ١١٨/١ ((ثم)) .

....

....

الخامس : أنّ ((ثم)) لترتيب الإخبار)) انتهى .

وزعم الأخفش أنها تتخلف عن المهلة والتراخي ، بدليل قولك : ((أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب)) ؛ لأنّ ((ثمَّ)) في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين .

قال في المغني[1] : ((وجعل منه ابن مالك ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ الآية ، وقد مرّ البحث في ذلك)) ، يعني : أنّ ((ثم)) فيها لترتيب الإخبار .

ومن العجب قول شرح التوضيح[2] : ((إنه في المغني قال في هذه الآية ((والظاهر أنّ ((ثم)) فيه واقعة موقع الفاء)) انتهى ؛ لأنه لم يقل ذلك ، وإنما قال ((والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله :

جَرَى فِي الأنَابِيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ))

ووقوعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من الإشكال .

تنبيه : قال الرضي[3] :

((وقد تكون ((ثم)) والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وإنْ لم يكن الثاني مرتَباً في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكــرر الأول بلفظه نحو : ((بالله فالله)) و((والله ثم والله)) ،

---

(١) المغني ١/ ١١٨ ((ثم)) وشرح التسهيل ٣/ ٢١٤ والآية من سورة الإنعام ـ ١٥٤ .

(٢) شرح التصريح ٢/١٤٠ ، والمغني ١/١١٨ ـ ١١٩ فلاحظ جيداً .

(٣) شرح الكافية ٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨ ((حروف العطف))

....

....

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [(١)] ، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [(٢)] .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾[(٣)] ، أي : ثم نجازيهم بما عملوا لأنه كان شهيداً على ما يعملون فأقام العلة مقام المعلول .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ [(٤)] ، أي : بقي على الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، فاستعمل ((ثم)) [إما] نظراً إلى تمام البقاء ، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ؛ لأنّ البقاء عليها أفضل)) انتهى [(٥)] .

وقد تجيء ((ثم)) فصيحة ، كما قيل في قول المفتاح : ثم يتفرّع لإفصاحها عن محذوف ، أي : فيحصل الإيماء ثم يتفرع .

وفي شرح المشارق : أنها تجيء لمجرد استفتاح الكلام .

وزعم الأخفش والكوفيون : أنّ ((ثم)) تقع زائدة ، وحملوا على ذلك

---

(١) الانفطار ١٧ ـ ١٨ .

(٢) النبأ ٤ ـ ٥ .

(٣) يونس ـ ٤٦ .

(٤) طه ـ ٨٢ .

(٥) كلام الرضي .

....

....

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ [1] ، جعلوا ((تاب)) هو الجـواب ، و((ثم)) زائدة .

وردّ بالمنع ، وأنّ الجواب محذوف تقديره : فجاءوا إلى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم ، وفي البحر[2] : تقديره تاب عليهم ، وكرر للتوكيد ، أو أريد بالأول إنشاء التوبة ، وبالثاني استدامتها .

وقيل : إنّ ((إذا)) بعد ((حتى)) قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت ، فلا تحتاج إلى جواب ، بل تكون غاية للفعل الذي قبلها ، وهو ((خلقوا)) ، وأما قول زهير :

أَرَانِي إذا أَصْبحتُ أَصْبحتُ ذا هَوىً ... فـثُمَّ إذا أَمْـسيتُ أَمْـسيتُ غَادِيَـا [3]

فالفاء فيه زائدة لا ((ثم)) .

---

(1) التوبة ـ ١١٦ .

(2) البحر المحيط ١٠٩/٥ تفسير سورة التوبة ١١٦ ، وما ذكره المحشي معنى كلام أبي حيان .

(3) البيت من الطويل لزهير في شرح التسهيل ٢١٤/٣ ، والأشباه والنظائر ٥٥/١ ، والمغني ١١٧/١ وبلا نسبة في الهمع ١٦٤/٣ ، والشاهد فيه زيادة الفاء في قوله ((فثم)) ولم يحكم بزيادة ((ثم)) لأنّ المعهود مجيء الفاء زائدة بخلاف ((ثم)) .

[وحتى] للجمع مع [الغاية] بأنْ يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده .

[والتدريج] بأنْ ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أنْ يبلُغ الغاية ، ولهذا اشترط في المعطوف بها أنْ يكون بعضاً مما قبلها ولو تقديراً ،

قوله [في زيادة أو نقص] اجتمعا في قوله :

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ فَأنْتُمُ   تَهابونَنَا حتَّى بَنينا الأصَاغِرا [1]

قوله [ينقطع الحكم عنده] أي : ما ذكر من الزيادة والنقص ، ولو قال : ((عندهما)) كان أولى ؛ لأنّ ((أو)) هنا تنويعية ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة ، نصّ عليه الأبدي ، قال المصنف في بحث الجملة المعترضة من المغني [2] : ((وهو الحق)) .

قوله [ولهذا اشترط ...] لأنّ الغاية والتدريج إنما يوجد إذا كان كذلك .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في التسهيل ٣/ ٢١٥ ، والمغني ١/١٢٧ ، والهمع ٣/١٨١ ، والجنى الداني ٥٤٩ . والشاهد فيه قوله ((حتى الكماة ، وحتى بنينا الاصاغرا)) فإنّ ما قبل ((حتى)) الأولى هم الضعفاء أو غير الأبطال وما بعدها هم ((الكماة)) أي : الأشداء الأبطال هم غاية لما قبلها في زيادة وينقطع الحكم وهو القهر والغلبة عندهم ، فأي غلبة بعد غلبة الأبطال ، وأمّا ما قبل ((حتى)) الثانية فالأعداء يهابون لقاء رجالنا وما بعدها هم الأبناء الصغار وهم غاية لما قبل ((حتى)) ينقطع الحكم عندها ، فإنّ الهيبة والوجل التي ترتبت على هزيمة الأبطال وقعت في قلوب الأعداء حتى من الأبناء الصغار .

(٢) المغني ٢/ ٣٨٩ .

كما في قوله :

أَلقى الصَّحيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ حتَّـى نَعْلَـهُ أَلقَاهَـا

إذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله .

أو شبيهاً بالبعض نحو : ((أعجبتني الجارية حتى كلامها)) ، ويمتنع : حتى ولدها .

وشرطُ المعطوف بها أيضاً أنْ يكون اسماً ظاهرا .

قوله [كما في قوله : ألقى [1] ...] قاله ابن مروان في قصة المتلمس ، وهي مشهورة ، ((والصحيفة)) الكتاب الذي ألقاه في النهر ، وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته ، وينجو من عدوه ، و((يخفف)) منصوب بـ((أنْ)) مضمرة بعد ((كي)) ، و((الزاد)) بالنصب عطف على ((رحله)) .

والشاهد في ((حتى نعله)) ؛ لأنّ ((النعل)) ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح .

هذا ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال أنّ ((حتى)) هنا ليست عاطفة ، وأنّ نعله منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، وتقدم ذلك مع جوابه ، وما في بابه .

قوله [وشرط المعطوف بها أنْ يكون اسماً ظاهراً] فلا تعطف الفعل ولا الجملة ؛ لأنها منقولة من الجارة وهي مختصة بالأسماء ولو تأويلاً .

وبهذا تعلم إنْ قوله ((اسماً)) أولى من قول غيره ((مفرداً)) لأنه لا يخرج الفعل ؛ لأنه مفرد .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث الاشتغل ٥٥٧/٢ .

....

....

وعلل في المغني عدم عطفها الجمل[1] بـ((أنَّ شرط معطوفها أنْ يكون جزءً مما قبلها أو كجزء ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات)) .

وأورد عليه الدماميني[2] : ((أنه لو قيل : فعلتُ مع زيدٍ ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسي)) كان المعطوف بها بعضاً مع أنه جملة ، وقد صرح النحاة وأهل المعاني : بأنَّ الجملة تبدل مما قبلها بدلَ بعضٍ من كل نحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[3] والفعلُ يبدل من الفعل كذلك فما في المغني وإنْ تبعه عليه غيره مشكل)) .

ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسماً بذلك ، كما فعل فيما قبله ، ولم يقل : ولهذا اشترط كونه اسماً أو وكونه اسماً عطفاً على مدخولِ اشتُرِط ويذكر اشتراط الظاهر مستقلاً ؛ لأنه لا يظهر تعليله بذلك .

واعلم أنه وقع في المطول في أول باب الفصل والوصل ما يقتضي أنَّ ((حتى)) تعطف الجمل ؛ لأنه لمّا ذكر صاحب التلخيص : ((أنَّ شرط كون عطف الجملة الثانية على الأولى مقبولاً بالواو ونحوه أنْ يكون بينهما جهة جامعة)) قال[4] :

((الظاهر أنه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك

---

(١) المغني ١٢٧/١ ((حتى)) .

(٢) حاشية الدماميني على المغني ٤٧٠/١ ، مع تغيير في العبارات .

(٣) الشعراء ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٤) المطول ٤٣٤ ، ٤٣٦ .

....

....

كالفاء و((ثم)) و((حتى)) ، لكن صرّح بعد ذلك بأنها لا تعطف الجمل .

قال السيد[1] : ((وظاهر [كلام] ((المفتاح)) يُشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف : ((ولابدّ في ((حتى)) من التدريج كما ينبئ عليه قوله :

وكنتُ فتىً من جُندِ إبليسَ فَارتقى بيَ الحالُ حتّى صَارَ إبليسُ من جُندي[2]))

إذ المتبادر أنه مثل لـ((حتى)) العاطفة ، وحينئذٍ يجعل الشرط المذكور مخصوصاً بـ((حتى)) العاطفة للمفردات .

ويمكن أنْ يقال : ((حتى)) في البيت استئنافية فإنها والعاطفة ترجعان إلى أصل واحد هي الجارة ، فاعتبار التدريج في إحداهما ينبئ عن اعتباره في الأخرى رعاية لجانب الأصل بقدر الإمكان ، ويمكن أنْ تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية)) .

ولا تعطف الضمير ، فلا يقال : ((قام القوم حتى أنا)) .

وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضراوي[3] وقال : ((إنه لم يقف عليه لغيره)) ، أقول : وهو ظاهر على ما تقدم من أنّ العاطفة منقولة عن الجارة ، وشرط مجرورها أنْ يكون ظاهراً خلافاً للكوفيين والمازني .

---

(١) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٣٦ وانظر المفتاح ١٩١ ((العطف على المسند اليه)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في مفتاح العلوم ١٩١ . ومراد المحشي واضح من كلامه .

(٣) المغني ١٢٧/١ ((حتى)) .

قال المصنف[1] : والضابط أنّ ما صحّ استثناؤه صحّ دخولها عليه ، وما لا فلا .

[لا للترتيب] ، فلا تفيده ، بل هي كالواو لمطلق الجمع ، لا كالفاء ، خلافاً للزمخشري [2] ؛ لأنك تقول : ((حفظت القرآن حتى سورة البقرة)) وإنْ كانت أول ما حفظت ، و((مات كلُّ أبٍ لي حتى آدم)) .

نعم علل اشتراط ذلك فيها بأمور :

منها : ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ،

ومنها : الفرق بينها وبين العاطفة ، وردّه ، لو سُلم ذلك لم يظهر هذا الشرط .

وزاد المصنف في الحواشي شرطاً آخر : ((وهو أنْ يكون شريكاً في العامل ، فلا يجوز : صمت الأيام حتى يوم الفطر)) انتهى ، أي : لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه .

وظن شيخنا العلامة الغنيمي : أنّ العبارة ((حتى يوم عيد الفطر)) .

فقال : ((المانع في هذا المثال شرعي ، والكلام في ((حتى)) على طريق اللغة ، كما قالوا في الإباحة التي من معاني الواو ، وكان يمكن التمثيل بـ((مات الناس حتى عَجْبُ الذنَبِ)) فلعله أوضح من مثاله وإنْ كان لا يخلو عن شيء ، نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط .

قوله [قال المصنّف والضابط] ينبغي تقديمه على قوله ((وشرط المعطوف)) ؛ لأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى .

---

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٣/٤٦ .

(٢) شرح المفصل ٣/٦١٣ ((الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب)) .

ومن ادّعى أنّها للترتيب فمراده في ما يظهر : الترتيب الذهني على سبيل التدريج ، كما أفصح به ابن الحاجب[1] والتفتازاني في المطوّل والكافيجي في شرح القواعد .

وإذا عطفتَ على مجرور فالأحسن إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة .

وقل في التسهيل[2] : ((يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم)) ، واستحسنه المصنف والدماميني ، وجزم به في الجامع ، وردّه أبو حيان . والعطف بها قليل ، ولذا أنكره الكوفيون[3] .

قوله [التفتازاني في المطول] عبارته[4] :

((والتحقيق أنّ المعتبر في ((حتى)) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي ؛ لجواز أنْ تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو : ((مات كل أب لي حتى آدم)) ، أو في أثنائها نحو : ((مات الناس حتى الأنبياء)) ، أو في زمان واحد نحو : ((جاء القوم حتى خالد)) إذا جاؤك جميعهم و يكون خالد أضعفهم أو أقواهم)) .

قوله [وردّه أبو حيان] الأولى أنْ يقول : ((وإنْ ردّه أبو حيان)) .

---

(1) قل ابن الحاجب في الكافية : ((والفاء للترتيب ، و ((ثم)) مثلها بمهلة ، وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه)) انظر شرح الكافية ٣٦٣/٢ ـ ٣٦٩ ، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافيجي ٣٠٥ ، ٣٠٧ .

(2) التسهيل ٢١٥/٣ ـ ٢١٦ ، المغني ١٢٨/١ ، حاشية الدماميني ٤٧٢/١ ، الجامع تح الحرميل ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(3) الأوضح ٤٤/٣ .

(4) المطول ـ ٢٣٥ ((العطف على المسند اليه)) .

....

....

قال في المغني[1] : ((وردّه أبو حيان وقال : ((هي في المثال جارة ؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أنْ يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا : ((أعجبتني الجارية حتى ولدها)) وفي البيت - يعني الذي مثل به ابن مالك وهو قوله :

جُودُ يُمنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى بَائسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ دِينَا[2]

- محتملة)) .

وأقول : إنّ شرط الجارة التالية ما يُفهم الجمع أنْ يكون مجرورها بعضاً أو كبعض ، وقد ذكر ابن مالك[3] ذلك في باب حروف الجر ، وأقرّه أبو حيان عليه .

ولا يلزم من امتناع ((أعجبتني الجارية حتى ابنها)) امتناع ((عجبت من القوم حتى بنيهم)) ؛ لأنّ اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها .

(١) المغني ١٢٨/١ . ومن قوله (هي في المثال .... إلى : محتملة) نص كلام أبي حيان كما في المغني .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٦/٣ والمغني ١٢٨/١ والهمع ١٨٣/٣ .

والشاهد فيه كون ((حتى)) جارة بلا إعادة الجار لتعيين العطف ، والضابط أنّ ((حتى)) إنْ صلح محلها ((إلى)) كانت محتملة لأنْ تكون جارة وعاطفة ، وإنْ لم تصلح ((إلى)) محلها تعينت للعطف ، و ((إلى)) هنا لا تصلح فالعطف متعين ، فلا داعي لإعادة الجار لعدم الاشتباه بين الجارة والعاطفة حتى تحتاج إلى ما يفرق بينهما .

(٣) شرح التسهيل ٣٥/٣ ((باب حروف الجر)) ، وأقره أبو حيان في شرحه على التسهيل ، قاله الدسوقي في حاشية المغني ٣٤٩/١ .

....

....

ﮓ ويظهر لي أنّ الذي لحظه ابن مالك أنّ الموضع الذي يصح أنْ تحل فيه ((إلى)) محلّ ((حتى)) العاطفة فهي فيه محتملة للجارة ، فحينئذٍ يحتاج إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : ((اعتكفت في الشهر حتى آخره)) ، بخلاف المثل والبيت السابقين)) انتهى[1] .

وقل الدماميني[2] : ((لأبي حيان أنْ يقول : إنما يشمل اسم القوم أبناءهم إذا لم تقم قرينةً على خلافه ، وهنا قامت قرينة ، وهي إضافة الأبناء إلى ضمير القوم)) .

وأجاب الشمني[3] بأنّ : ((المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة ، وفي تركيب من التراكيب ، لا في هذا التركيب الخاص ، ولو سُلم فإضافة البنين إلى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين ؛ لجواز أنْ يكون الضمير أخصّ مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ فإنه راجع إلى المطلقات ، وهو أخص مما يرجع اليه ؛ لأنّ المراد به الرجعيات ، [وبما يرجع اليه : الرجعيات] وغيرهن ، ولا امتناع في ذلك ، كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص)) .

وقل الدماميني[4] : ((إنّ قوله إنّ ((إلى)) لا تحل في المثل والبيت ﮓ

---

(١) ما نقل نصاً من المغني .

(٢) حاشية الدماميني على المغني ٤٧٢/١ .

(٣) المنصف ٧٨ ((حتى)) . وما بين المعقوفين زيادة من المنصف يقتضيها السياق ، وجواب الشمني الثاني في منصفه ٧٨ أيضاً ، نقله المحشي بتصرف في عبارته .

(٤) شرح الدماميني على المغني ٤٧٣/١ .

[و((أو)) لأحد الشيئين] نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [1] ، [أو الأشياء] نحو : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ [2] الآية ، [مفيدة بعد الطلب] إمّا : [التخيير] بين المتعاطفين نحو : ((تزوج هنداً أو أختها)) ، [أو الإباحة] نحو : ((تعلّم فقهاً أو نحوا)) .

﴿﴾ محل ((حتى)) دعوى عارية عن الدليل ، وأيُّ ما نعٍ يمنع من أنّ العجب من القوم انتهى إلى بينهم وإنّ فيضَ الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحاً لـ((إلى)) ...)) .

وأجاب الشُمُّني : ((بأنه ليس المانع من ذلك معنوياً بل صناعي ، وأمّا في المثل فلأنّ ((حتى)) الجارة لا تقابل بـ((من)) ، وأمّا في البيت : فلأنّ ((حتى)) الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أنْ يكون المجرور بها بعضاً أخيراً أو كبعض ، والبائس وإنْ كان بعضاً من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخيراً)) ، قال : ((وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول)) وذكر التحقيق الذي قدمناه .

قوله [بعد الطلب] أي : بعد صيغة الطلب ، وإنْ لم يكن هناك طلب نفس ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير .

ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهرٌ بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام ، ﴿﴾

---

(١) الكهف ـ ١٩ .

(٢) المائدة ـ ٨٩ .

والفرق بينهما : جوازُ الجمع في الإباحة دونه .

قال الشُّمُنّي[1] : ((وليس المراد بها الإباحة الشرعية ؛ لأنّ الكلام في معنى ((أو)) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع ، بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف ، أيّ وقتٍ كان وعند أيّ قوم كانوا)) .

كما بيّنه الرضي حيث قال[2] : ((وإذا كان في الأمر فله معنيان التخيير والإباحة)) ، ثم قال : ((وأما في أقسام الطلب فالاستفهام نحو : ((أزيد عندك أم عمرو)) ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة ، وأما التمني نحو : ((ليت لي فرساً أو حماراً)) فالظاهر فيه جواز الجمع ؛ إذ في الأغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً ، وأما التحضيض نحو : ((هلا تتعلم الفقه أو النحو)) ، و((هلا تضرب زيداً أو عمراً)) فكالأمر في احتمل الإباحة والتخيير بحسب القرينة)) .

قوله [والفرق بينهما جوازُ الجمع في الإباحة ...] قال المصنف في الحواشي :

((يقولون : ((أو)) التي للتخيير تنافي الجمع ، و((أو)) التي للإباحة لا تأباه ، يعنون أنها لا تنافيه ، ويقولون : إنّ التخيير في ما أصله الحظر ، والإباحة في ما أصله الجواز ، ويردُ على الأول : ((تزوّج هنداً أو أختها)) و((تزوج هنداً أو بنت عمها)) ، فإنْ قالوا : الأصل الإباحة في الأبضاع فسد بالمثل الأول ، وإنْ قالوا المنع فسد بالثاني ؛ لأنها في الأول للتخيير ، وفي الثاني للإباحة ، والحق أنّ ((أو)) مشتركة وإنما يتبين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات)) انتهى .

---

(1) المنصف ـ ٣٩ ((بحث ((أو)) للإباحة)) .

(2) شرح الكافية ٣٧٠/٢ ((حروف العطف ـ أو)) .

ومفيـدة [بعد الخبر] إمّا [الشك] من المتكلم كـ((جاءَ زيد أو بكر)) ، [أو التشكيك] للسامع ، أي : إيقاعه في الشك ، ويعبّر عنه بالإبهام نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ .

وفي المطول[1] : ((والفرق بينهما أنّ التخيير يفيدُ ثبوت الحكم لأحدهما فقط ، بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضاً ، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج)) .

قوله [ومفيدة بعد الخبر إمّا الشك ...] ظاهره أنّ ما عدا التخيير والإباحة إنما يكون بعد الخبر ، وهو ظاهر التوضيح[2] ، وبذلك صرّح الأشموني فقال[3] : ((وما سواهما فبعد الخبر)) ، وصرح الشاطبي بأنّ الشك والإبهام يختصان بالخبر ، والباقي يستعمل في الموضعين ، وكلام المغني[4] يشعر به .

قوله [نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ ... ﴾ [5]] قال في المغني [6] : ((الشاهد في الأولى)) ، وقال في الدماميني : ((فيهما)) .

والأقرب أنّ الشاهد في الثانية فقط ؛ لأنّ الشرط تقدم كلام خبري ، وهو إنما يتحقق بقوله ((لعلى هدى)) ؛ لأنّ ما قبله ليس كلاماً ،

---

(1) المطول ـ ٢٣٨ ((العطف على المسند اليه)) .

(2) الأوضح ٥٢/٣ ((عطف النسق)) .

(3) شرح الأشموني ١٠٦/٣ ((عطف النسق)) .

(4) المغني ٦١/١ ((أو)) .

(5) سبأ ـ ٢٤ .

(6) المغني ٦١/١ . والدماميني على المغني ٢٤٥/١ ، وهذا فهم المحشي لكلام الدماميني لا نص كلامه .

أو التقسيم نحو : ((الاسم : نكرة أو معرفة)) ، ومنه قوله :

فقَالوا لَنَـا ثِنتـانِ لا بُـدَّ مِنهُمـا صُدورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاسِلُ

وإلى هذا أشار في شرح التوضيح فقال[1] : ((... (فإنا أو إياكم لعلى هدى) كلامٌ خبري ، و((أو في ضلال مبين)) للإبهام ، فيكون الشاهد في الثانية)) انتهى .

لكن قد يقال إنّ ((لعلى هدى أو في ضلال مبين)) خبرٌ عن الأول ، أو حذف خبر الثاني ، أو بالعكس ، أو لا يتعين كونه خبراً عنهما وإنْ صلح لذلك ؛ لأنه جار ومجرور .

بقي أنه قال في المثل السائر : ((إنما خولف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل ؛ لأنّ صاحب الحق كأنه مستعلٍ على جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه)) [2] .

قوله [ومنه قوله : فقالوا ...[3]] ((أشرعت)) : صوبت ، تقول : أشرعت الرمح نحو العدو ، إذا صوبته إلى جهته وقصدت طعنه به ، أراد أنه لابدّ من القتل أو الأسر ، فأشار بإشراع صدور الرماح إلى الحالة الأولى ، وبالـ((سلاسل)) إلى الحالة الثانية ، وإنما قال : ((ومنه)) لاحتمل أنْ يكون المعنى لا بدّ من أحدهما ، فحذف المضاف ، كما قيل في : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [4] .

---

(١) شرح التصريح ٢/١٤٥ ((عطف النسق)) .

(٢) المثل السائر ٤٩/٢ ((النوع العاشر)) .

(٣) البيت من الطويل لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر ١١٩/٦ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢١/٣ والمغني ٦٥/١ والهمع ١٧٥/٣ ، والشاهد واضح .

(٤) الرحمن ـ ٢٢ .

....

....

☜ تنبيه : من مجيء ((أو)) للتقسيم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[1]، وقد يتوهم أنها بمعنى الـواو ، وإنّ الواو والفاء أليق منها ؛ لأنّ القلب عبارة عن محل الإدراك ، وإلقاء السمع عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الإدراكات والمعارف ، ومعلوم أنه لابدّ من الأمرين جميعاً ، فالمقام مقام الواو والجامعة .

وهذا غفلة عن أنّ القوى العقلية قسمان : منها ما يكون في غاية الكمال والإشراق ويكون مخالفاً لسائر القوى العقلية بالكمّ والكيف ، أما الكم فلأنّ حصول المقدمات البديهية والحسية والتجربية بها أكثر ، وأمّا الكيف فبتركب المقدمات على وجهٍ ينساق إلى النتائج الحقة بأسهل وجهٍ وأسرع وأمثل .

وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الأشياء عن الغير ، إلا أنّ ذلك في غاية الندور ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ ، وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام ، أي : لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس ، فإنّ التنكير يأتي للتعظيم .

وقوله : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ إشارة إلى الثاني .

ولكثرة هذا القسم أمر في أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾[2] ، فتأمل .

---

(١) ق ـ ٣٧ .

(٢) الحج ـ ٤٦ .

قل بعضهم : أو الإضراب نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [1] .

وقد تأتي بمعنى الواو

قوله [قل بعضهم : أو الإضراب] قل ذلك سيبويه[2] بشرط تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل ، وقاله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقاً ، والآية إنما يظهر القول بالإضراب فيها على هذا ، وقد أوّلها في المغني[3] بأمور فراجعه .

وظاهر هـذا أنّ ((أو)) التي للإضراب عاطفة وإنْ كان لا يقع بعدها إلا الجمل ؛ لأنّ العطف لا يختص بالمفردات ، وكلام الرضي[4] يقتضي[5] أنها غير عاطفة بل استئنافية .

قوله [بمعنى الواو] فتكون لمطلق الجمع . واعلـم أنّ ابـن جـني أثبت مجيء ((أو)) بمعنى الواو ، وجعله من تدريج اللغة وعقد له باباً في الخصائص قل[6] :

((وذلك أنْ يشبه شيءٌ شيئاً في موضع ، فيمضى حكمه على حكم الأول ، ثم يترقى منه إلى غيره ، فمن ذلك قولهم ((جالس الحسن أو ابن سيرين)) ، ولو جالسهما جميعاً كان مطيعاً لا مخالفاً وإنْ كانت ((أو)) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين ،

---

(١) الصافات ـ ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١٨٨/٣ .

(٣) المغني ٦٤/١ ((أو)) .

(٤) شرح الكافية ٣٦٩/٢ ((حروف العطف))

(٥) هنا ينتهي السقط في المخطوطة أ والذي بدأ في بحث التوكيد .

(٦) الخصائص ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨ .

كقوله :

جَاءَ الخِلافَةَ أو كَانَتْ لَهُ قَدَراً

ﮧﮧ وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس ((أو)) ، بل لقرينة من جهة المعنى انضمت إلـى ((أو)) ، وذلك لأنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما في مجالسته من الحظ ، وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ، ثـمّ لمّا جرت ((أو)) في هذا الموضع مجرى الواو تدرّج من ذلك إلى موضع عارٍ من هذه القرينة ، كقوله :

فَكانَ سِيّانِ أنْ لا يَسْـرَحوا نَعَمَـاً أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبرَّتِ السُّوحُ [1]

و((سواء وسيان)) لا تستعمل إلا بالواو)) .

قوله [جاء الخلافة ...[2]] البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز ﷺ ، والمعنى : وكانت له قدراً ، قال في المغني : ((والذي رأيته في ديوانه : إذ كانت)) .

قال الدماميني : هو لا يقدح في رواية الجماعة ، ويحتمل أنّ ((أو)) فيه للشك ، كأنه قال : نال الخلافة لمّا أرادها ؛ لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلبٍ اعتناءً من الله به ، وكأنه شكّ أي ذلك من حيث كان فيه الصفات التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره ، ومن حيث أنه من الذين يعتني الله بهم فيبلغهم أعلى المراتب .

---

(١) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة ١٣٤/٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٢ وبلا نسبة في المغني ٦٣/١ . والشاهد فيه : ((سيان أنْ لا يسرحوا ... أو يسرحوه)) ؛ لأنّ ((أو)) لا تستعمل مع ((سيان)) بل الواو واستعملت ((أو)) هنا مع ((سيان)) مع عدم قرينة معنوية على إرادتها لأنه من تدريج اللغة على رأي ابن جني .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ٥٠٤/٢ باب الفاعل . وانظر المغني ٦٢/١ وشرحه للدماميني ٢٤٨/١ . والشاهد في قوله ((جاء الخلافة أو كانت)) : استعمل ((أو)) بمعنى الواو .

فائدتان :

الأولى : لا يعطف بـ((أو)) بعد همز التسوية للتنافي بينهما ؛ لأنّ ((أو)) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء ، والتسوية تقتضي نفس الشيئين لا أحدهما نحو : ((سواء عليّ أقمتَ أو قعدتَ)) ، فإنْ لم توجد الهمزة جاز العطف بها ، نصّ عليه السّيرافي في شرح الكتـــاب ، نحو : ((سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ)) ، ومنه قول الفقهاء : ((سواء كان كذا أو كذا)) ، وقراءة ابن مُحيصن[1] : ((أو لم تنذرهم)) ،

قوله [والتسوية تقتضي نفس أحدهما] الظاهر أنْ يقول : والتسوية تقتضي متعدداً .

والحاصل : أنّ التسوية من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، والعطف فيها مما اختصت به الواو .

وفي المغني [2] : ((إنّ ((أم)) المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحـــــو : ((سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ)) مما لا يستغنى)) .

لكنه قال في الحواشي : ((إنّ هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية ، والأصل : سواء قيامك وقعودك ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، فثبت أنّ الواو مختصة بهذا الحكم ، لا يشاركها فيه غيرها)) .

---

(١) نقل القراءة في المغني ٤٣/١ ، قال ((وفي كامل الهذلي : أنّ ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني ((سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم)) وهذا من الشذوذ بمكان)) والآية في البقرة ٦ ويس ١٠ .

(٢) المغني ٣٥٦/٢ ((حرف الواو)) .

وأما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني .

قوله [فقد ناقشه فيها الدماميني] سنده في المناقشة عبارة السيرافي قال [1] :

((اعلم أنّ السيرافي قال ما هذا نصه : ((و ((سواء)) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت ((أم)) بعدها ، كقولك : ((سواء عليّ أقمت أم قعدت)) انتهى ، قال : ((وهو نصّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء)) ، إلى أنْ قال :

((فإنْ قلتَ : فما وجه العطف بـ((أو)) والتسوية تأباه ؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً ، و((أو)) لأحد الشيئين أو الأشياء .

قلت : وجّهه السيرافي بأنّ الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت : ((سواء عليّ قمت أو قعدت)) فتقديره : إنْ قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون ((سواء)) خبراً مقدماً ، ولا مبتدأ ، فليس التقدير : ((قيامك أو قعودك سواء)) و((سواء عليّ قيامك أو قعودك)) ، بل ((سواء)) خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر .

وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى[2] : ((أنّ أبا عليّ الفارسي قال : لا يجوز ((أو)) بعد ((سواء))...)) ، وردّه ، ولعله مستند المصنف .

والعجب أنه أورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية ، وكذا ما في الصحاح ، والفرض أنه لا همزة في شيء من ذلك ، وكأنه توهم أنها لازمة بعد كلمة ((سواء)) في أول جملتها ، فقدر الهمزة ؛ إذ لم تكن مذكورة ، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم ، وهو مندفع بما مرّ)) انتهى ملخصاً[3] .

---

(1) حاشية الدماميني على المغني ١/١٧٧ ـ ١٧٨ .

(2) شرح الكافية ٢/٣٧٧ ((شرح معنى التسوية في الهمزة و أم)) .

(3) كلام الدماميني .

....

....

وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً ؛ لأنه لم يتعرض للعطف بـ((أو)) بعد ((سواء)) إذا لم توجد الهمزة ، وإنما نصّ على لزوم ((أم)) بعد ((سواء)) إذا دخلت ألف الاستفهام ، واحترز بذلك عمّا إذا كان ألف الاستفهام بدون ((سواء)) فإنه يعطف بـ((أو)) ، ولا تتعين ((أم)) .

والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وإنما نشأ من التسوية ؛ لما علمت من أنّ معناها منافٍ لمعنى ((أو)) .

وما وجّه به العطف محتاج اليه مطلقاً وجدت الهمزة أو لا عُطف بـ((أو)) أو بـ((أم)) كما تقدم ، غاية الأمر أنّ هذا الموضع سمع فيه العطف بـ((أم)) ، والقياس العطف بالواو ، فأوّلْ ما سُمِع ولا تتجاوزْ مورد السماع وإنْ أمكن فيه ذلك .

وأما تقدير الهمزة فلأنهم نصوا على تقديره إذا حذفت مع ((أم)) ، فـ((أو)) أولى بذلك ، هذا

وقد يقال : قد تقرر أنّ ((أو)) تأتي بمعنى الواو ، وحملوا على ذلك مواضع لا يغني فيها المعطوف عليه

الثانية : إذا نُهيَ عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحاً ، باتفاق من النحاة ، وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ، ووافقه في المغني[1] ، وصححه ابن عصفور .

ﻫ ﻫ نحو :

مِنْ بَينِ مُلجمِ مُهرِهِ أو سَافعِ[2]

فهلا قيل بمثله في كلام الفقهاء ، وقراءة ابن محيصن ، فليحرر المقام .

قوله [إذا نهي عن المباح] ليس المراد المباح الشرعي كما تقدم ، فصحّ تمثيل المصنف لذلك في المغني[3] بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ .

واندفع توقف الدماميني بأنّ طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح أصلاً بل تحرم ، لكنه قال بعد ذلك : ((ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان من الكفار يعتقدونه من أنّ طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها)) .

---

(١) المغني ٦٢/١ ((أو)) للإباحة .

(٢) عجز بيت من الكامل لعمرو بن معدي كرب في المحرر الوجيز ٥٠٣/٥ وبلا نسبة في المغني ٦٣/١ والصحاح ١٠٢٢/٣ ((سفع)) ، والمقاييس ٨٤/٣ ((سفع)) ، وتمامه :

قومٌ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رَأَيْتَهُم ... مَا بَينِ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سَافعِ

والشاهد في قوله : ((أو سافع)) فإنّ ((أو)) فيه بمعنى الواو ، ولا يغني المعطوف عليه لأنّ ((بين)) لا تدخل على شيء واحد فلابدّ من عطف مصاحب مجرورها ، والمعنى أنهم قوم إذا دعاهم من يطلب النصرة لبوا على عجل ، فهم بين من يضع اللجام على مهره وبين من يركب آخذاً وجه مهره بغير لجام .

(٣) المغني ٦٢/١ والآية من الدهر ـ ٢٤ .

وجوّز ابن كيسان كـون النـهي عن واحدٍ وعن الجميع ، فإذا قلت : ((لا تأخذ ديناراً أو ثوباً)) جاز عنده أنْ يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما ، على مقابلة الأمر ؛ لأنَّ الأمر كان بأخذ أحدهما ، وهذان القولان جاريان في نحو : ((ما جاءني زيدٌ أو عمرو)) .

قوله [وهذان القولان جاريان في نحو : ما جاءني زيدٌ أو عمرو] أي : مما وقع فيه العطف بـ ((أو)) بعد النفي فعلى القول الأول يكون المنفي الجميع ، وعلى الثاني يجوز كون المنفي واحداً أو كونه الجميع .

وعلى القول الأول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾(1) ، وقل : ليس المعنى مدة انتفاء أحدهما .

يريد أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المهر المسمى ، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين ، بل المعنى : مدة لم يكن واحد منهما ، وذلك صادق بنفيهما جميعاً ؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح ، بخلاف الأول فإنه لا ينفي إلا أحدهما ، ولا حاجة لجعل ((أو)) بمعنى ((إلا)) في الاستثناء ، والمضارع بعدها منصوب بـ((أنْ)) .

ومثله قوله ﷺ : ((البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر))(2) فاحفظ .

---

(1) البقرة ـ ٢٣٦ . وانظر أمالي ابن الحاجب ٢٦٢/١ ـ ٢٦٤ .

(2) صحيح البخاري ١٧/٣ ، باب كم يجوز الخيار .

....

....

بقي هنا فائدة : وهي أنَّ الدماميني قال في حاشية البخـــاري عند قوله : ((فنزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [1])) :

((حضرتُ بالقاهرة في سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمانٍ درساً بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية ، فأفضى الكلام إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بـ((أو)) فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما .

فقال ذلك المدرس : وزعم بعض أصحابنا أنَّ منه هذه الآية ، وهو خطأ ؛ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه بل إلى أحدهما معيناً وهو التجارة ، وليس البحث فيه .

فقلت له : يلزم إما الحذف أو الإتيان بما لا فائدة فيه ، والأول خلاف الأصل ، والثاني باطلٌ ؛ لأنك إما أنْ تقدر ((إليه)) فيلزم الأول ، أو لا تقدر شيئاً البتة فيلزم الثاني ؛ لأنَّ ذكر اللهو يكون ضائعا .

فقال : لا يقدر ((إليه)) للدلالة عليه ، فقلت له : هذا ممكن غير أنَّ لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك ، وكاد يقطع باستحالته ، فقلت له : يمكن أنْ يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم ، وهو الرؤية ، كأنه قيل : وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو ، فاستحسنه ، ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي[2] وفي غيره)) انتهى .

---

(1) الجمعة ـ ١١ .

(2) شرح الكافية ٣٢٧/١ ((العطف)) .

....

....

أقول : وقوله ((إنه يعاد الضمير إلى أحدهما)) محمولٌ على ما إذا كانت ((أو)) للشك ونحوه مما تكون فيه لأحد الأمرين لا التي للتنويع ؛ لأنها بمنزلة الواو [في وجوب المطابقة] [1] ، كما نبّه عليه الأبذي وأقره في المغني في بحث الجملة المعترضة ، كما مرّ قريباً ، وكثير من الناس يبقي الكلام على عمومه ، وليس كذلك .

ومما يدلُّ على أنّ التنويعية يطابق الضمير معها لما ذكر قولُهُ تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [2] ، والتأويل الذي قاله الرضي في الآية المتقدمة متعيّن ؛ لأنه لم يقل ((إليهما)) .

واعلم أنّ الرضي قال : ((ولنذكر بقية أحكام العطف)) إلى أنْ قال [3] : ((ومنها : إنّ كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو أو ((حتى)) مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقاً نحو : ((زيد وعمرو جاءاني)) ، و((مات الناس حتى الأنبياء فنوا)) والضمير للمعطوف والمعطوف عليه)) .

ثم أشار إلى دفع ما يتوهم أنه من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله :

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من حاشية يس على الألفية ((بحث أل المعرفة)) والتي أعمل على تحقيقها الآن .

(٢) النساء ـ ١٣٥ .

(٣) شرح الكافية ٣٢٧/١ ((بحث العطف)) .

....

....

((وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾[1] إلى أن قال : ((وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[2] أي : الى الرؤية))انتهى .

وإنما ذكر هاهنا استطراداً إذ لا سهواً ؛ لأنّ حرف العطف فيها ((أو)) ، وقد تكلم عليها حين تكلم على ((أو)) ، وقد يقال : لما كانت ((أو)) فيها تنويعية ، وهي بمنزلة الواو ذكرها هنا ، وذكرها في الكلام على ((أو)) نظراً للفظها .

هذا وأورد : أنه كيف يصح أنْ تكون الرؤية منفضاً إليها مع أنها متقدمة على الانفضاض وسببٌ له ، هذا بعيدٌ سيّما إذا كانت الرؤية الثانية هي الأولى المستفادة من قوله : ((وإذا رأوا)) .

ويمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير البصرية ، والثانية على البصرية ، لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه ، إلا أنْ يقال : لّما كانت غير البصرية معناها الإدراك ، وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية ، كان هذا القدر من العموم كافياً في مرجع الضمير ، أو أنّ الرؤية في الأصل تصدُقُ بالبصرية وبغيرها ، فحملت الرؤية على غير البصرية ، وعاد الضمير إليها على الماصدق الثاني على طريق الاستخدام .

وقال الناصر اللقاني وقد سئل عن ذلك : ((هناك رؤيتان جزئيتان

---

(١) التوبة ـ ٣٤ .

(٢) الجمعة ـ ١١

....

....

ﷺ إحداهما من بعيد هـو مكـان الصـلاة سابقـة على الانفضاض حاملةً عليه .

والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض ، لكن بينهما حد مشترك حاصل في ضمن كلٍّ منهما ، وهو مطلق الرؤية ، أعني جنسهما المعوّل عليهما ، فهما ـ أعني الرؤيتين الجزئيتين ـ متغايرتان بحسب الشخص ، ومتحدتان بحسب الجنس ، ولا استحالة في تصادق المتضادين على شيء باعتبارين)) .

تتمة :

إذا كان العطف بالفاء أو بـ((ثم)) جـاز الإفـراد والمطابقـة ، والإفراد مع ((ثم)) أحسن ، وإنْ كان العطف بـ((لا)) .

فقال في الارتشاف[1] : ((الذي يقتضيه النظر أنّ الحكم في ذلك للأول)) ، وقال ابن عصفـور[2] : ((الضـمير على حسب المتأخـر)) ، وإنْ كـان العطف بـ((بل)) أو بـ((لكن)) .

قال في الارتشاف : ((الذي يقتضيه النظر أنّ الحكم للثاني ، وقال ابن عصفور ((على حسب المتأخر منهما)) ، وثمرة القولين تظهر إذا كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثا)) .

---

(١) الارتشاف ٦٦٤/٢ ((العطف)) .

(٢) شرح الجمل ٢٤٨/١ .

[و((أم)) لطلب التعيين] إنْ وقعت [بعد همزة داخلة على أحد المستويين] في الحكم في ظنّ المتكلم نحو : ((أزيدٌ عندك أم عمرو)) إذا كان عالمًا بأنّ أحدهما عند المخاطب لا بعينه ، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بـ((عندي أحدهما)) ؛ لأنه معلوم للسائل .

وعلامتها : صحة الاستغناء عنها بـ((أي)) ، وتسمى حينئذٍ متصلة ؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر ، فتسميتها بذلك لأمر خارج عنها ، ويقال لها ((المعادلة)) لمعادلتها الهمزة في إفادة الاستفهام ،

قوله [صحة الاستغناء عنها بـ((أي))] أي : مضافة لضمير المتعاطفين ، فيقال في المثال ((أيهما عندك)) .

قوله [فتسميتها بذلك ...] أي : لأنّ الاتصال على هذا بين السابق واللاحق ، فأطلق عليها ((متصلة)) باعتبار متعاطفيها المتصلين بها ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمرٍ خارج عنها .

وقيل : سميت ((متصلة)) ؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ؛ ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى ((أي)) .

واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الأول ؛ لأنه راجع إلى نفسها ، لكنه إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام ، فيترجح الأول لشموله النوعين .

وتسمى أيضاً بذلك إنْ وقعت بعد همزة التسوية ، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو : ((ما أدري أقمت أم قعدت)) ، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [1] .

فإنْ وقعت ((أم)) بعد غير همزة التسويـــة وهمزة يطلب بها وبـ((أم))التعيين كانت منقطعة بمعنى ((بل)) ، مختصّــة بالجمل نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ ﴾ [2] ، أي : بل هل .

وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي

قوله [نحو : ما أدري ...] إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بـ((سواء)) ، كما أفاده قوله : ((وهي الداخلة ...)) ، وإنْ أوهم قولهم : ((بعد همزة التسوية)) الاختصاص .

قوله [مختصة بالجمل] أي : خلافاً لابن مالك ، كما يأتي .

قوله [وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام ...] فتكون بمعنى ((بل)) والهمزة .

---

(١) الأعراف ـ ١٩٣ .

(٢) الرعد ـ ١٦ .

نحو : ((إنّها لأبل أم شاء)) ، أي : بل أهي شاء ، أو الإنكاري نحو : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ [1] ؛ إذ لو جعلت للإضراب المحضّ لزم المحال .

قوله [أي : بل أهي شاء] قال في التوضيح [2] : ((وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على مفرد)) .

وقال ابن مالك [3] : إنها تدخل على المفرد ، ولم يقدر مبتدأ ، واستدل بأنه قد سمع : ((إنّ هناك لإبلاً أم شاءً)) بالنصب .

وأجيب : بإمكان حمل ((أم)) على أنها متصلة ، وحذفت الهمزة قبل ((أنْ)) ، والتقدير : ((أإنّ)) ، أو منقطعة وانتصب ((شاء)) بمحذوف ، أي : أم أرى شاءً .

والتوكيد بـ((إنّ)) إما لأنّ المخاطب شاكٌ في إنّ هناك إبلاً ، أو منكر ، وعلى الأول فالتأكيد مستحسن ، وعلى الثاني واجب ، كما لا يخفى على مُعاني المعاني .

فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش شرح التوضيح من قوله : ((انظر ما فائدة التوكيد بـ((أنّ)) ...)) .

وادّعى في المغني [4] أنّ ابن مالك خرق إجماع النحويين ، وهو تابع في ذلك لأبي حيان [5] ، وناقش الدمامينيُّ ابن هشام فراجعه .

---

(١) الطور ـ ٣ .

(٢) الأوضح ٥١/٣

(٣) شرح التسهيل ٢٢٠/٣ ((عطف النسق)) .

(٤) المغني ٤٦/١ ـ ٤٧ ((أم)) . وحاشية المغني للدماميني ١٩٠/١ .

(٥) الارتشاف ٦٥٦/٢ ، أي : أنّ ابن هشام تبع أبا حيان في نسبة خرق الإجماع لابن مالك .

وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وسُمِّيت منقطعة لوقوها بين جملتين مستقلتين ، فما بعدها منقطع عمّا قبلها .

[وللردّ] ـ أي : ردّ السامع ـ [عن الخطأ في الحكم] إلى الصواب فيه [لا] فهي لنفي الحكم عن تاليها ، وقصره على متلوها إمّا قصر إفراد أو قلب .

ولهذا لا يعطف بها إلا [بعد إيجاب] أو أمر أو نداء ،

قوله [﴿ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾] قل الزمخشري [1] : ((يجوز في ((أم)) أنْ تكون معادلة بمعنى : أيّ الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أنْ تكون منقطعة)) .

قوله [إما قصر إفراد] إنْ كان المخاطب يعتقد الشركة .

قوله [أو قلب] إنْ كان المخاطب يعتقد العكس ، كما يعلم مما بعد .

قوله [أو أمر] في معنى الأمر : الدعاء نحو : ((رحم الله زيداً لا عمراً)) ، والتحضيض نحو : ((هلا تضرب زيداً لا بكراً)) ، قاله أبو حيان [2] ، وفي الرضي خلافه .

---

(١) الكشاف ١٥٨/١ تفسير البقرة ـ ٨٠ .

(٢) الارتشاف ٦٤٥/٢ وشرح الكافية ٣٧٨/٢ ((حروف العطف)) .

كـ((زيد كاتب لا شاعر)) رداً على من اعتقد اتصاف ((زيد)) بالشعر والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط .

وذكر السهيلي والآبدي[1] أنّ من شرط العطف بها : أنْ لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا يجوز : جاءني رجلٌ لا زيد ، بخلاف : لا امرأة ، قال في الأوضح : ((وهو الحق)) .

قوله [رداً على من اعتقد أنّ ...] هذا في ((بل)) ظاهر ، وأما في ((لكن)) فنقله السعد عن المفتاح والإيضاح ثم قال [2] :

((والمذكور في كلام النحاة أنّ ((لكن)) في ((ما جاءني زيد لكن عمرو)) لدفع زعم المخاطب أنّ ((عمراً)) أيضاً لم يجيء كـ((زيد)) بناءً على ملابسةٍ بينهما وملائمة ؛ لأنه للاستدراك .

وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، وهذا صريح في أنه إنما يقال ((ما جاءني زيد لكن عمرو)) لمن اعتقد أنّ المجيء منتفٍ عنهما جميعاً ، لا لمن اعتقد أنّ ((زيداً)) جاءك دون ((عمرو)) ، على ما وقع في المفتاح ، وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك معاً على أنْ يكون قصر إفراد فلم يقل به أحد)) .

قوله [قال في الأوضح : وهو الحق[3]] للإمام أبي الحسن عليٍّ السبكي رسالة سماها نيل العلى في العطف بـ((لا)) ، حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبيّن أنه لا ينافي أمثلة أهل المعاني في القصر بنحو : زيد كاتب لا شاعر لخصنا المقصود منه في حاشية المختصر .

---

(١) شرح التصريح ١٤٩/٢ .

(٢) المطول ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ((العطف على المسند اليه)) .

(٣) الأوضح ٥٧/٣ ((عطف النسق)) .

ومنع الزجاجي[1] العطف بها على معمول الفعل الماضي ، ويردّه قولهم : ((نفعك جدك لا كدك)) .

[و] للرد عن الخطأ في الحكم [((لكن و بل))] واقعين [بعد نفي] أو نهي ، فهما لتقرير حكم متلوّهما ، وإثبات نقيضه لتاليهما ، نحو : ((ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ، ولا تضرب زيداً لكن عمراً أو بل عمراً)) رداً على من اعتقد أنّ الجائي أو المضروب ((زيد)) لا ((عمرو)) ، فهما لقصر القلب لا غير .

ومن ثمّ وجب الرفع في نحو : ((ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعد)) .

قوله [نفعك جدك لا كدك] اعلم أنّ أصل المثل هكذا ((جدّك لا كدّك)) ، وقالوا في تفسيره ما في الشرح ، فالردّ بقولهم لا به .

فاندفع ما قيل : لا دليل فيه ؛ لجواز كون التقدير ((نافعك جدك أو ينفعك)) ، هذا وفي المثل ـ على تقدير كون ((جدك)) فاعلاً بفعل محذوف ـ حذف الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل .

قوله [ومن ثمّ] أي : من أجل أنهما لتقرير حكم متلوهما وإثبات نقيضه لتاليهما .

قوله [وجب الرفع في نحو] أي : لأنّ متلوهما منفي فنقيضه مثبت ، وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز النصب على إعمال ((ما)) بل يجب الرفع على أنّ الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، ولا تكون لكن وبل من حروف العطف لما يأتي من أنّ شرط معطوفهما الإفراد .

---

(١) معاني الحروف للزجاجي ٣٦ .

وشرط العطف بـ((لكن)) إفراد معطوفها ،

قوله [وشرطُ العطف بـ((لكن)) إفراد معطوفها] سكت عن اشتراط ذلك في ((بل)) ، فأوهم أنها تكون عاطفة في الجمل ، وجرى على ذلك ابن الناظم فقال[1] : ((فإنْ كان المعطوف بها جملة)) ، والصحيح خلافه .

قال الزركشي : ((وكان بعض الأكابر يقول : لِمَ لَمْ تكن عاطفة إذا وقع بعدها الجمل ؟ وما الفرق بينها وبين الواو ؟ والذي يظهر في الفرق أنّ ((بل)) لمّا كان أصلها الإضراب صار ما قبلها كأنه لم يذكر ، فكأنه لا شيء يعطف عليه ، وكان مقتضى هذا أنْ لا تعطف المفردات لكن لمّا حصل التشريك في الإعراب ، وكان ما بعدها معمولاً لما قبلها أمكن إلغاؤه من هذا الوجه ، فلمّا بقي تعلّق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الإضراب إلا في نسبة الحكم لما قبلها فقط ، لكنّ مقتضى هذا أنْ تكون ((حتى)) عاطفة إذا وقع بعدها الجملة ، إلا أنه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كـ((إلى)) ، فلمّا وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ، ولمّا وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية جعلت حرف عطف ، ولهذا يدّعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية)) انتهى .

ولا يخفى ما فيه ، أمّا أولاً فلا خصوصية لـ((بل)) في كونها غير عاطفة للجمل ، على ما عرفت في ما مرّ من أنّ ((لكن)) و ((لا)) كذلك ، فما وجه تخصيص السؤال بها ؟ وغاية ما دلّ كلامه على أنّ ((حتى)) تشاركها في ذلك لما قاله ، وأما ثانياً فلأنّ كلامه يوهم أنّ معنى الغاية لا يظهر في ((حتى)) إذا وقع بعدها مفرد مع أنّ شرط عطفها للمفرد أنْ يكون غاية لما قبلها .

---

(١) شرح ابن الناظم ٣٨٣ ((عطف النسق)) .

ووقوعها بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بالواو ، فإنْ تلتها جملة أو تلت واواً أو وقعت بعد إثباتٍ أو أمرٍ فهي حرف ابتداء للاستدراك .

[ولصرف الحكم] عن المتلوّ ، بأنْ ينقل **[إلى ما بعدها]** ويصير المتلوّ كأنه مسكوت عنه **[بل]** واقعةً بعد إيجاب أو أمر كـ((جاء زيدٌ بل عمرو)) أو ((اضرب زيداً بل عمرا)) ، فمفادها نقل الحكم بالمجيء والأمر بالضرب عن ((زيد)) وإثبات ذلك لـ((عمرو)) .

قوله [ووقوعها بعد نفي] هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف ، وكان ينبغي أنْ يقول : وعلم من كلامه أنّ شرط العطف بـ((لكن)) وقوعها بعد نفي أو نهي ، وبقي من شروطه إفراد ... الخ .

قوله [بعد نفي أو نهي[1]] أفاد أنها في هذه الحالة لا تكون بعد الاستفهام ، وهو كذلك ، كما نصّ عليه في التسهيل[2] ، فلا يجوز : ((هل زيدٌ قائمٌ لكن عمروٌ لم يقم)) .

قوله [ولصرفِ الحكم ...] الحاصل : أنها تفيد مع النفي والنهي أمرين : تأكيدي ، وهو تقرير ما قبلها ، وتأسيسي ، وهو إثبات نقيضه لما بعدها ، وبعد غيرهما أمرين تأسيسين : إزالة الحكم عما قبلها ، وجعله لما بعدها .

---

(١) في أ : ((أو أمر أو نهي)) ، وليس له مقابل في المتن ، وبعد فهم معناه عرفت أنه يقصد هذه العبارة من المتن والسهو من الناسخ .

(٢) شرح التسهيل ٢٢٥/٣، ٢٢٨ ولاحظ إن ابن مالك لم يتعرض لذكر الاستفهام .

وأفهم كلامه أنّ ((لكن)) لا يعطف بها بعد الإيجاب ، وهو مذهب البصريين ؛ لأنه لم يسمع ، وجوّزه غيرهم قياساً على ((بل)) .

وإنّ ((بل)) في غير الإيجاب لا تفيد صرف الحكم إلى ما بعدها ، وجوّزه المبرد ، كما بعد الإيجاب ، فعلى قوله يجوز : ((ما زيد قائماً بل قاعداً)) بالنصب ، على معنى : ما هو قاعد ، واستعمل العرب على خلاف ذلك .

قوله [وجوّزه المبرد[1]] وعبد الوارث .

قل في شرح التوضيح [2] : ((ويلزمهما أنْ لا تعمل ((ما)) في ((قائماً)) شيئاً ؛ لأنّ شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه....)) انتهى .

وقد يقل : انتقاله بعد مضي العمل لا يضرّ قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفي المنتقض بعدهما نحو :

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَـأذكُرَهُـمْ إلا يَزيـدُهُمُ حُبّـاً إلـيَّ هُـمُ [3]

فيجوز في ((أذكرهم)) النصب مع انتقاض النفي بعد ، وقد مرت هذه المسألة في باب النواصب .

---

(١) المقتضب ١٢/١ .

(٢) شرح التصريح ١٤٨/٢ وقول المحشي ((لا تعمل ((ما)) في ((قائماً)) ...)) يعني : في الكلام الذي نقله الشارح أعني قوله ((ما زيدٌ قائماً بل قاعدا)) .

(٣) البيت تقدم تخريجه في بحث الضمائر ٦٦٥/١

تنبيه : يجوز عطف الفعل على مثله إنْ اتحدا في الزمان ، ولا يضرّ اختلافهما في اللفظ

قوله [إنْ اتحدا في الزمان] أي : المضي والاستقبال .

قوله [ولا يضرّ اختلافهما في نوع اللفظ] مثال اتحادهما في نوع الفعلية : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ ﴾ (١) ، ومثال اختلافهما فيها : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً ﴾ (٣) .

قال المصنف : ((قال بعض الطلبة : لا يتصوّر لهذا ـ أي : عطف الفعل على الفعل ـ مثال ؛ لأنّ نحو : ((قام زيد وقعد عمرو)) المعطوف فيه جملة لا الفعل ، وكذا ((قام وقعد زيد)) ؛ لأنّ في أحد الفعلين ضميراً ، فقلت له : فإذا قلت : ((يعجبني أنْ تقوم وتخرج)) و ((لم تقم وتخرج)) فيالها خجلة وقع فيها)) انتهى .

ووجه ما ذكره في تصوير ذلك أنّ الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أنّ العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزمه ، وقد ظهر النصب في ((ونسقيَهُ)) والجزم في ((يجعل)) .

وهذا أولى من قول المرادي(٤) : ((فإنْ قلت : ليست هذه المثل من عطف

---

(١) الفرقان ـ ٤٩ .

(٢) هود ـ ٩٨ .

(٣) الفرقان ـ ١٠ .

(٤) توضيح المقاصد ـ ١٥٠/٢، والعبارة هكذا ((لأن فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني)) .

وعلى اسم يشبهه ،

☜☜ الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة .

قلت : لمّا كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل ؛ لأنّ فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صحّ أنْ يقال : أنها من عطف الفعل على الفعل)) انتهى .

لأنه يقتضي أنها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة ، وهذا لا يظهر فيما إذا نصب الفعل أو جزم ؛ لأنّ ذلك يقتضي أنه من عطف المفردات .

واعلم أنه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ((ويجعل)) إنّ الواقع جواباً جملة ((جعل)) وإنْ كان المجزوم محلاً للفعل وحده كما دلّ كلام المغني في بحث الجمل[1] التي لها محل حيث عدّ منها الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم يقترن بالفاء ، ومثلها بنحو : ((إنْ تقم أقم ، وإنْ قمت قمت)) .

وإذا كان المعطوف ((يجعل)) وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جواباً ؛ لانه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة ، فلا يمكن جعلها جواباً لعدم التبعية ؛ لأنه يكفى في كونها جواباً تبعية فعلها .

قوله [وعلى اسم يشبهه] نحو : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ۞ فَأَثَرْنَ ﴾ [2] ، ونحو : ﴿ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ۞ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ [3] ، وقرأها ابنُ السمل بسكون الواو .

قال الزمخشري [4] : ((على أنّ الفاسقين بمعنى : ((الذين فسقوا)) ☜☜

---

(١) المغني ٢/ ٤٢٢ .

(٢) العاديات ـ٣ـ ٤ .

(٣) البقرة ٩٩ ـ ١٠٠ وقراءة أبي السمل في المحتسب ١/١٨٣ والدر المصون ١/ ٣٦٦ .

(٤) الكشاف ١/ ١٧٢ تفسير سورة البقرة ـ ١٠٠ .

وبالعكس ،

فكأنه قيل : ((وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مراراً كثيرة)) ، وأمّا : ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً ﴾[1] ، فليس ((أقرضوا)) معطوفاً على ((مصّدقين)) ؛ للفصل بالمعطوف ـ الذي هو ((والمصدقات))ـ بين الموصول والصلة على هذا التقدير ، ولكنّه معطوف على مجموع ((المصّدقين والمصدقات)) ، كأنه قيل : إنّ الذين تصدقوا وأقرضوا ، على أنْ يكون ((الذين تصدقوا)) شاملاً للمذكرين والمؤنثات)) ، أو اعتراض بين ((إنّ)) وخبرها أو مستأنف .

قوله [وبالعكس] جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى [2] : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ، وليس ما ذهب اليه بمتعين بل هو مرجوح .

قال الزمخشري[3] : ((مخرج)) عطف على ((فالق)) ، و((يخرج الحي من الميت)) جملة مبنية لفالق الحب والنوى ؛ لأنّ فلقهما من جنس إخراج الحي من الميت ؛ لأنّ النامي كالحيوان)) انتهى .

وعند هذا يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعاني عطف ((مخرج)) على ((فالق الحب والنوى)) ؛ لا على ((يخرج)) ؛ لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى .

بقي أنه على تقدير كون ((ومخرج)) عطفاً على ((يخرج)) يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة ؛

---

(١) الحديد ـ ١٨ وتمامها ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٧٣ ، والآية من الأنعام ـ ٩٥ .

(٣) الكشاف ٤٧/٢ تفسير سورة الإنعام ٩٥ وقد نقله المحشي بتصرف .

وعطف الاسمية على الفعلية ، وبالعكس ،

لأنّ جملة ((يخرج)) خبر ثان لـ((إنّ الله)) ، ويحتاج لاعتذار المرادي السابق ، لكن كان ينبغي أنْ ينص على ذلك

وقد صرح في الارتشاف[1] بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثّله بقوله تعالى : ﴿ بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ .

وقال السيوطي في الهمع[2] : ((يعطف المفرد على الجملة وبالعكس)) ، ومثّل الأول في شرحه بقوله تعالى : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً ﴾ ، قال : ((فقاعداً)) عطف على ((لجنبه)) ؛ لأنه حال)) انتهى ، وفيه نظر لا يخفى .

وعدّ في المغني من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد ، وقال[3] :

((إنها ثلاثة أنواع : أحدها المعطوفة بالحرف نحـــو : ((زيد منطلق وأبوه ذاهب)) إنْ قدرت الواو عاطفة)) .

قوله [وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس] ذكر في المغني[4] ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل ((قام زيد وعمرو أكرمته)) : إنّ نصب ((عمرو)) أرجح ؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما ، والمنع مطلقاً ، والثالث لأبي على : أنه يجوز في الواو فقط ، قال : ((وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره)) .

---

(١) الارتشاف ٢/٦٦٥ والآية من الأعراف ـ ٤ .

(٢) الهمع ٣/ ١٩١ ، ١٩٢ . والاية يونس ١٢

(٣) المغني ٢/ ٤٢٤ .

(٤) المغني ٢/ ٤٨٥ ((الباب الرابع ـ عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس)) .

والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيفٌ .

قوله [والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف] كـ((مررت برجل سواء والعدم)) أي : مستو هو والعدم ، فإنْ فصل جاز من غير ضعف .

وأحسنُ الفصل الفصلُ بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾(1) ، وأقلّه الفصل بـ((لا)) بين العاطف والمعطوف نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (2) ، خلافاً لمكي ، حيث جعل الآية من العطف من غير فصل ، وكأنه ظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف .

ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كـ((قام زيد وعمرو ، وإياك والأسد)) ، و ﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ ﴾ (3) .

وإنما اشترط في العطف على المرفوع المتصل الفاصل ؛ لأنه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنىً ، فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة ، وبالفصل والتوكيد يظهر استقلاله ، وبغيره يطول الكلام ،

وبطوله يستغنى عمّا هو الواجب نحو : ((حضر

---

(1) الأنبياء ـ ٥٤ .

(2) الأنعام ـ ١٤٨ .

(3) المرسلات ـ ٣٨ .

ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور ، كما قاله ابن مالك وجماعة خلافاً للجمهور ،

القاضي امرأة))

والحَافظو عَوْرَةَ العَشِـيرَةِ [1]

بالنصب ، ومنه يعلم أنّ الأصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل .

قوله [كما قال ابن مالك [2] وجماعة] اختاره أبو حيان ، وقال[3] : ينبغي أنْ يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بـ((لولا)) ، فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر .

قوله [خلافاً للجمهور] أي : جمهور البصريين ، واحتجوا بأنّ ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقبٌ له ، فلم يجز العطف عليه كالتنوين ، وبأنّ حق المتعاطفين أنْ يصلحا لحلول كلٍّ منهما محل الآخر ،

---

(١) جزء بيت من المنسرح مختلف في نسبته ففي أبيات سيبويه للأعلم ١٥٢/١ أنه لرجل من الأنصار أو لقيس بن الخطيم ولرجل من الأنصار في الكتاب ٩٥/١ وهذا الرجل هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في جمهرة أشعار العرب ٢٣٧ وتمامه :

الحَـافظو عَـوْرَةَ العَشِـيرَةِ لا   يَـأْتيهُمُ مِـنْ وَرَائنـا نُطُـفُ

والشاهد فيه : حذف النون من الحافظين تخفيفاً لطول الاسم ونصب ((عورة)) لأنه مفعول لجمع اسم الفاعل ، ومراد المحشي الاستشهاد على حذف ما يجب ثبوته تخفيفاً في حال طول الكلام .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٠ ((عطف النسق)) . والجماعة هم يونس والأخفش والكوفيون .

(٣) الارتشاف ٦٥٨/٢ ، قال ما نصه : ((والذي أختار جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب في العطف عليه .... وإنْ كان الأكثر أنْ يعاد الجار)) ، وأما ما نقله المحشي فهو معنى ما في نفس الصفحة فراجع .

قال جدّي ﷺ : والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور ، فلا يقدح ؛ إذ المسألة ليست قطعية ، فينبغي المصير اليه ، ورفض القياس إذا المبحث لغوي .

ⓗ وضمير الجرّ لا يصلح ؛ لحلوله محل المعطوف عليه .

وأجاب ابن مالك[1] بأنّ شبه الضمير بالتنوين لو منع العطف عليه من توكيده والإبدال منه ، ولا يمنع منهما بإجماع ، وإنّ الحلول لو كان شرطاً لم يجز ((ربّ رجلٍ وأخيه)) و ((كل شاةٍ وسخلتها بدرهم)) .

وأجاب ابنه [2] عن الأول : ((بأنّ البدل في نيّة تكرار العامل ، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعاً ؛ لأنّ البدل في قوة المصرّح معه بالعامل)) .

وأجاب بعضهم : بأنّ البدل هو المبدل منه في المعنى ، وكذا التوكيد إلا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما في بابه .

وفرّق الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بأنهما لّما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما ، وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز ، والمجرور لا يفصل .

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٣/٣ وقد تصرف المحشي بالنقل .

(٢) شرح ابن الناظم ـ ٣٨٨ ((عطف النسق)) .

[البدل]

[و] الخامس : [منها : البدل ، وهو تابع مقصود بالحكم] المنسوب إلى متبوعه إثباتاً أو نفياً ، [بلا واسطة] .

فخرج بـ((مقصود)) : غيره ، من نعت وتوكيد وعطف بيان ـ فإنها متممات للمقصود بالحكم ـ ومعطوف بـ((لا)) ، و بـ((بل)) بعد نفي ، وبـ((لكن)) .

قوله [وهو تابع ...] هذا معناه الاصطلاحي ، وأما في اللغة فمعناه : العوض ، وفي التنزيل : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾[1] .

قوله [ومعطوف بـ((لا))] أي : بعد الإيجاب ، ولذا أعاد الباء في قوله وبـ((بل)) ؛ لئلا يتوهم رجوع قوله ((بعد نفي)) لـ((لا)) ، ولكن إعادتها مع ((لكن)) تقتضي أنّ ((لكن)) يعطف بها بعد الإثبات ، ولا تعطف المفردات في الإثبات إلا على قول الكوفيين .

والحاصل أنّ قوله ((مقصود)) يخرج المعطوف بـ((لا)) بعد الإيجاب ، وبـ((بل ولكن)) بعد النفي ، أمّا الأول فلأنّ الحكم السابق منفيٌّ عن التابع ، وأمّا الآخران فلأنّ الحكم السابق منفيٌّ والمقصود به إنما هو الأول .

---

(١) القلم ـ ٣٢ .

وبنفي الواسطة : المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف .

والغرض منه : أنْ يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل .

قوله [ببقية أحرف العطف] ومنها المعطوف بـ((بل)) بعد الإيجاب .

قوله [ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل] اعلم أنّ هذه المسألة مسألة ذات خلاف وإنْ أوهم كلامه الاتفاق عليها .

وخلاصة القول فيها أنه على نية تكرار العامل ، وهو قول أكثر النحويين ، وحجتهم : أنّ العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع ، واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقاً أو بشرط كونه جاراً على مذهبين :

أحدهما : أنهم يصرحون به مطلقاً ، ولكنّ ذلك :

كثير حين يكون جاراً نحو : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾[2] ، ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾[3] ، ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۞ مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ [4] .

---

(١) الأعراف ـ ٧٥ .

(٢) الزخرف ـ ٣٣ .

(٣) الحج ـ ٢٢ .

(٤) الدخان ٣٠ ـ ٣١ .

....

....

وقليلٌ إذا كان غير جار وأُمن الإلباس نحو : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۝ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [1] .

والثاني : أنه إنما يذكر إذا كان جاراً ، ونحو : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ من باب التوكيد لا من باب البدل . وإذا علمت ذلك عرفت :

ما في قول شرح التوضيح في باب الاشتغال [2] : ((إنّ عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أنْ يكون خبراً أو مفسراً لغيره ـ ولهذا امتنع ((زيداً ضربتُ عمراً أخاه)) بالرفع والنصب ـ وإنما هو تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من بدل المفرد)) .

وما في قوله هنا لـمّا مثل لبدل الظاهر من الضمير المفرد للإحاطة بقوله تعالى ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [3] : ((أولنا وآخرنا)) بدلٌ [كل] من الضمير المجرور باللام ، ولذا أعيدت اللام مع البدل)) [4] ؛

لأنّ كلامه أولاً يقتضي أنه لا يُلفظ بالعامل بالفعل ، وهو مخالف لكلامه ثانياً . وقوله ((وإلا لم يكن من بدل المفرد)) لا يخلو عن نظر ،

(١) يس ٢٠ ـ ٢١ .

(٢) شرح التصريح ٣٠٦/١ .

(٣) المائدة ـ ١١٤ .

(٤) شرح التصريح ١٦١/٢ ((البدل)) .

....

....

فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بأنّ نحو ((قمت قمت)) من توكيد الضمير فقط كما مرّ .

وكلامه ثانياً يقتضي أنه يلفظ به بالفعل ، وهو الحق ، لكنّ تخصيصه بعامل الجر قولٌ ، وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحد .

هذا وقل أيضاً [١] : ((وقولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من وجهة المعنى غالباً دون اللفظ ، بدليل جواز ((ضربتُ زيداً يده)) إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود اليه)) انتهى .

وفي المفصّل[٢] : ((قولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه ، لا أنهم يعنون إهدار الأول واطراحه)) ، فلا يمتنع إبدال ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ من المجرور في (عليهم) لوجود العائد حسّاً ، وإنما يلزم الخلو منه لو كان المبدل منه مهدراً بالكلية .

لكن خالف هذا في الكشاف في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [٣] : ((يمتنع أن تكون ((ما)) موصولة بالفعل ، و((أنْ اعبدوا الله)) بدلاً من الهاء في ((به)) ؛ لأنك لو أقمت ((أنْ اعبدوا الله)) مقام ضمير

---

(١) شرح التصريح ٢/ ١٥٥ ((البدل)) .

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٣٢ ((منزلة البدل من المبدل منه)) .

(٣) الكشاف ١/ ٦٩٥ تفسير سورة المائدة ـ ١١٧ .

....

....

﴿ الموصول فقلت : ((إلا ما أمرتني بأنْ اعبدوا الله)) بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته)) انتهى .

وقال في التسهيل[1] : ((والكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون في حكم الملغى)) انتهى .

وقال المصنف في الجامع بعد قوله ((وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة)) : ((فمن ثم كان هو المعتمد [بخبرٍ وغيره] كـ((هندٌ حسنُها فاتنٌ)) ، ونحو :

..................................كأنَّهُ ما حَاجِبيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ[2]

مؤول)) [3] انتهى .

وقال في التذكرة : ((سلكت العرب في المبدل منه مسلكين : أحدهما أنه ليس في تقدير الطرح ولذلك تخبر عنه بعد أنْ أبدل منه ، ﴾

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٩٧ ((البدل)) .

(٢) البيت من الكامل للأعشى في الكتاب ١/ ١٦١ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/١٩٨ ، والنكت ١/ ٢٨١ . والشاهد في قوله ((كأنه ما حاجبيه معيّن بسواد)) ، ((ما)) زائدة للتأكيد ، و((حاجبيه)) بدل من الهاء في ((كأنه)) ، و((معيّن)) خبر ((كأن)) ، فالبدل في حكم ما لم يذكر ؛ لانه لو اعتمد على البدل لقال : وحاجبيه معيَّنان ، بتثنية الخبر لا بإفراده ، فلا اعتماد على البدل هنا ، ويمكن تأويله بالاعتماد على البدل لوجوه ذكرت في المطوّلات وسينبه عليها المحشي في ما يأتي .

(٣) الجامع ـ الهرميل ـ ١٩٩ ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

....

....

نحو :

إنَّ السُّــيُوفَ غُـــدُوَّها وروَاحَهـــا   تَرَكَتْ هَوَازنَ مثلَ قرنِ الأعضبِ [1]

ـ ((غدوَّها)) بدل اشتمال ـ ﴿ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [2] ،

..................................كأنَّهُ   مَــا حَاجبيْــهِ مُعَــيَّنٌ بسَــوادِ

وتقول : ((الذي مررت به أبي عبد الله)) ، ولو فرضت اطراح الأول لخلت الصلة من عائد ، وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ، ففي قولهم في الغلط : ((مررت برجل حمار)) ؛ لأنه لم يقصد بالخبر)) انتهى ومن خطه نقلت .

وفيه تصريح بأنَّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح .

وقوله : ((ما حاجبيه)) الخ من أبيات الكتاب وصدره :

وكأنَّهُ لَهَقَ السراةِ كأنَّــهُ

يصف ثور وحـش أبيض السَّراة ـ وهي أعلى الظهر ـ أسفع ما حول عينيه ، و((ما)) في قوله ((ما حاجبيه)) زائدة ،

---

(١) البيت من الكامل للأخطل في ديوانه ٢٨ ، والخزانة ٥/ ١٩٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٧٣ . والشاهد فيه ((إنَّ السيوف)) ، فـ((غدوها)) بدل اشتمال ثم أهمل البدل وأخبر عن المبدل منه ((السيوف)) فقال ((تركت هوازن)) ، وهذا هو الخبر ، ولو قصد الاعتماد على البدل لقال ((تركا)) يعني : غدو السـيوف ورواحها تركا هوازن ، وليس بمراد له قطعا .

(٢) الكهف ـ ٦٣ ، ((أنْ أذكره)) بدل اشتمال من هاء ((أنسانيه)) والبدل غير معتمد عليه وقد أسند الإنساء الى الشيطان .

....

....

وقوله ((معيّن)) خبر عن ((حاجبيه))[1]، وهو بدل من الهاء المنصوبة في ((كأنه)) ، وفي ذلك مراعاة المبدل منه ، وإلا لقال ((معيّنان)) .

وأراد بنحو ما روعي فيه ذلك كقوله : إنّ السيوف الخ وتأويله ، أمّا فكأنه ما حاجبيه الخ ؛ فلأنّ ((ما هو مثنى في البدن يجوز إفراد خبره وصفته على المعنى ، وتثنيته على اللفظ ، ومن الإفراد قوله :

بها العَيْنانِ تَنْهَلُ [2]

أو لأنّ ((معيّن)) مصدر كـ((ممزق)) في قوله تعالى ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[3] وإذا أخبر بالمصدر كان موحداً ، وأمّا : ((إنّ السيوف الخ)) ؛ فلأنّ نصب ((غدوّها ورواحها)) على الظرف كـ((خفوق النجم)) ، وكأنه قال : إنّ السيوف وقت غدوها ورواحها .

وهذا الذي مشى عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور

---

(١) أي : خبر عن ((حاجبيه)) في المعنى . وقوله : وإلا لقال ((معيّنان)) ، أي : ولو راعى البدل او اعتمد على البدل لقال : حاجبيه معينان ؛ لاشتراط تساوي المبتدأ والخبر في التثنية والإفراد .

(٢) عجز بيت من الهزج لامرئ القيس في ديوانه ١٧٤ ، وشرح التسهيل ١/ ١٠٩ ، والهمع ١/ ١٦٦ وتمامه :

لِمَـنْ زُحلُوفَـةٌ زَلُّ ... بهـا العَيْنـانِ تَنْهَـلُ

فقال ((بها العينان تنهل)) ولم يقل ((تنهلاّن)) لأنّ العينين بحكم حاسةٍ واحدة فأفرد الضمير .

(٣) سبأ ــ ١٩ .

....

....

=== وادّعى أنه لم يجئ ما ظاهره الاعتماد على المبدل منه إلا هذان البيتان ، والحق أنّ المسلكين فيما عدا بدل الغلط .

ومثل ما سلكت به مسلك الطرح قولهم : ((إنّ زيداً عينه حسنة ، وإنّ هنداً جفنها فاتر)) بنصب العين والجفن ، فأنّث الخبر في الأول وذكّره في الثاني ؛ لأنّ المعتمد عليه هو البدل ، والمبدل منه في تقدير الطرح ، وبذلك يجمع بين كلامي الكشاف ، والوقوف عند أحدهما قصور ، كما وقع للسعد وأبي حيان .

ففي المطول في آخر بحث بيان المسند إليه [1] : ((لا نسلم أنّ البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ، ألا ترى إلى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ إنّ ((لله)) و((شركاء)) مفعولا ((جعلوا)) ، و((الجن)) بدل من ((شركاء)) ، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا : وجعلوا لله الجن)) انتهى .

وقال أبو حيان : ((ما أجازه لا يجوز)) وعلل ذلك : ((بأنّ شرط البدل أنْ يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين ، أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قولٍ ، وذلك لا يصح هنا ؛ إذ لا يصح أنْ يحل ((الجن)) محل((شركاء))...)) انتهى .

وقد عرفت أنّ كلام صاحب الكشاف في هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول في بعض المواضع على أحد المسلكين السابقين ، وفي بعض آخر على المسلك الثاني ، هكذا ينبغي أنْ يحرر المقام .

---

(1) المطول ـ ٢٣٠ ، والكشاف ٥٢/٢ ، والبحر المحيط تفسير الأنعام ـ ١٠٠ .

[وهو ستة أقسام] : أحدها : [بدل كلٍّ] من كل ، وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ، [نحو : ﴿ مَفَازاً ۝ حَدَائِقَ ﴾[1]] ، و ((جاءني زيدٌ أخوك)) ،

قوله [وهو ستة أقسام] قال أبو حيان[2] : ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو ((لقيته غدوة يوم الجمعة)) ؛ لأنّ يوم الجمعة لا يكون ظرفاً ثانياً ؛ لأنّ العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه ، إلا على طريق الاتساع ، ولا يكون غلطاً ؛ لأنّ اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه .

وقال السيوطي[3] : قد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ۝ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ .

قوله [وهو ما كان مدلوله الأول] فيه نظر ، والظاهر وهو ماكان ماصدقه ما صدق الأول إذ المدلول مختلف ، إلا أنْ يقال : أراد بالمدلول الماصدق .

قال الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع في مسألة حدوث الموضوعات اللغوية[4] : ((وإطلاق المدلول على الماصدق شائع ، والأصل إطلاقه على المفهوم ، وهو ما وضع له اللفظ)) انتهى .

ويوافق الأصل ما قيل : إنّ الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى اعتباري ،

---

(١) النبأ ٣١ ـ ٣٢ .

(٢) في الارتشاف ٢/ ٦٢٥ ((البدل)) ، تجد معنى كلامه .

(٣) هذا معنى ما في الهمع ٣/ ١٥٠ ((البدل)) ، والآيتان سورة مريم ٦٠ ـ ٦١ .

(٤) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١/ ٤١٩ ، وفيه ((سائغ)) بدل ((شائع)) .

....

....

باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه ، وعنايته : أي : قصده منه

واعترض أيضاً القول باتحاد الماصدق في هذا البدل بمثل ((جاء زيدٌ أخوك)) ، قال : ((لأنهما ليسا متحدين في ما صدقا عليه ؛ إذ ليس لزيد ما صدق عليه)) ، وقال : ((الأولى أنْ يقال : إنّ بدل الكل من الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه في الوجود ، فإنّ ((زيداً)) و ((أخاك)) موجـودان بوجود واحد)) انتهى .

وفيه نظر ؛ لأنّ المراد من الماصدق : الذات ، ولا يختص بما يكون كلياً ، ولا شك أنّ ((زيداً)) و ((أخاك)) يتحدان في الذات الجامعة لهما .

ويؤيده قولهم : لابدّ في المبتدأ والخبر أنْ يتحدا ما صدقاً ، ويختلفا مفهوماً ، وهو شامل لمثل ((زيد أخوك)) .

وقد عبّر في المطول بالاتحاد في الذات فقال في تعريف بدل الكل من الكل[1] : ((وهو الذي تكون ذاته عينُ ذات المبدل منه وإنْ كان مفهوماهما متغايرين)) انتهى .

ثم قال : ((إنّ بدل البعض هو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه وإنْ لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه ، فنحو ﴿ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ ﴾[2] إذا جعلته بدلاً يكون بدل الكل دون البعض ؛ لأنّ ما صدق عليه اثنين عين ما صدق عليه الهين)) انتهى .

وهو صريح في أنّ الماصدق بمعنى الذات وبالجملة المبدل منه والبدل في هذا القسم كالمبتدأ والخبر .

---

(١) المطول ـ ٢٣٦ .

(٢) النحل ـ ٥١

وسمّاه ابن مالك البدل المطابق[1] ؛ لوجوده في ما لا يطلق عليه كل ، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ، كالجملة التي هي عين المبتدأ .

[و] ثانيها : بدلُ [بعضٍ] من كلّ ، وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الأول ، سواء كان ذلك البعض نصفاً أم أقل أم أكثر على الصحيح ،

قوله [في ما لا يطلق عليه كل] وهو اسم الله تعالى نحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾ في قراءة الجر[2] ، فـ((الله)) بدل من ((العزيز)) بدل مطابق ، ولا يقال بدلُ كلّ من كلّ ؛ إذ ((كل)) إنما يقال في ما ينقسم ويتجزأ تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا .

قوله [على الصحيح] ومذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع إلا على ما دون النصف ، ولهذا منعا أنْ يقال : ((بعض الرجلين لك)) أي : أحدهما .

قال المصنف في الحواشي : ((لما لم يقع البعض في عرف الناس مطلقاً إلا على الأقل من النصف خصه الكسائي وهشام به ، وردّ بقوله :

دَايَنْتُ أَرْوَى والـدُّيُونُ تُقضَـى ... فَمَطلتْ بَعضاً وأَدّتْ بَعْضَـا [3]))

ووجدت أنا ذلك في التنزيل قال الله سبحانه :

---

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، قال : ((والعبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق)) .

(٢) قال تعالى في سورة إبراهيم ١ـ ٢ ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ قرأ نافع وابن عامر برفع لفظ الجلالة ، وقرأ الباقون بخفضه ، والرفع إما على جعل لفظ الجلالة مبتدأ والموصول خبره ، أو لفظ الجلالة خبر لمبتدأ محذوف ، والجر إما على البدلية عند أبي البقاء أو على البيان عند الزمخشري . الدر المصون ٢٥٠/٤ .

(٣) الرجز لرؤبة في الكتاب ٣٠٠/٢ ، وديوانه ٧٩ ، وبلا نسبة في النكت ١١٢٠/٢ ، وشرح الأبيات للأعلم ٧٤٤/٢ ، أراد فأدت نصفاً ولم تزد النصف الآخر .

....

....

﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ [1] ، وعكس هذه المسألة أنه لمّا وقع ((سائر)) في حديث [2] : ((وفارق سائرهن)) مطلقاً على الباقي الأكثر ، قال بعض العلماء باختصاصه بذلك ، وهو مردود ؛ لأنه من السؤر وهو البقية ، وفي الحديث [3] : ((وإذا شربتم فأسئروا)) ، فلو تمسك بظاهر الاشتقاق وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لمشى في الظاهر ، والحق عدم الاختصاص مطلقاً .

وقال الآخر :

إذا احْتَمَلَتْ رَأسي وفي الرَّأسِ أكْثَري ... وغُـودِرَ عنـدَ الملتَقَـى ثـَـمَّ سَـائري [4]

واعلم أنه اختلف في موضعٍ هل هـو من بدل الكـل أو البعـض أو الإضراب أو ليس من باب البدل البتة ؟ وهو قوله عزّ وجل : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ نِصْفَهُ ﴾ [5]

---

(١) البقرة ـ ٨٥ .

(٢) الموطأ ٥٨٦/٢ باب جامع الطلاق ، وسنن الدارقطني ١٨٩/٣ ، كتاب النكاح باب المهر ح ٣٦٤٤ .

(٣) غريب الحديث ٢٩٣/٢ ، النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٢ مادة ((سأر)) .

(٤) البيت بلا نسبة في درة الغواص ـ ٤ ، والمجازات النبوية ـ ٤٠ .

والشاهد فيه إنّ الشاعر عنى بلفظ ((سائر)) ما بقي من جثمانه بعد إبانة الرأس فيكون معنى ((سائر)) من السؤر أي : البقية القليلة ، وقد نزّل باقي الجسم منزلة القليل ؛ لأنّ الرأس هو العضو الأرأس والعِلْق الأنفس ـ على حد تعبير السيد الشريف الرضي ـ أو لخروج نفسه وكون الجسم بعدها ـ وإنْ كان بتمامه ـ بمنزلة البقية التي قد ذهب أكثرها .

(٥) المزمل ٢ـ٣ .

....

....

فقال ابن خروف : ((نصفه بدل من ((قليلاً)) بدل كل من كل ، وكأنه قيل : قم الليل إلا نصفه ، وذلك لأنه سمى النصف قليلاً ، والقليل مبهم ، فبيّنه بالنصف ، فضمير ((نصفه)) لليل - قال المصنف[1] لأنّ : ((بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير)) انتهى - والضميران بعده للنصف)) .

واستدل بالآية على استثناء النصف قال[2] : ((ولو أعيد الضميران الآخران لليل لزم أنْ يقوم أكثر الليل)) ، وردّ ابن عصفور عليه فقـــــال [3] : ((ضمير ((نصفه)) للقليل ، وهو بدل بعض من كل وإنْ كان القليل مبهماً ؛ لأنّ القليل قد تعين بالعادة ، أي : قم ما يسمى في العرف قليلاً ، قال : ((وإلا فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل)) .

وردّ ابن الصائغ على ابن عصفور فقال : ((إنْ أراد أنّ العادة عيّنت القليل مقدراً محدوداً كالثلث فقط أو الربع فقط فباطل ، وإنْ أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف ؛ لأنه لو قيل : ((أكلت قليلاً من الرغيف نصفه)) - أي : نصف القليل - لم يكن له معنى ؛ لأنّ ذلك النصف قليل أيضاً ، قال : ((بل النصف بدل من الليل بدل إضراب ، وابن خروف يجيزه)) .

وقال الأبذي ((الواجب عندي - لكون النصف لا يطلق عليه أنه قليل -

---

(١) المغني ٥١٠/٢ ((الباب الرابع))

(٢) يعني ابن خروف ، ولم أعرف اين ذكر هذا الكلام .

(٣) شرح الجمل ٢٥١/٢ ((باب الاستثناء)) .

ولابدّ من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه مذكوراً كان كـ((أكلت الرغيف نصفه أو ثلثه)) ، أو مقدر [نحو] ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ [مَنِ اسْتَطَاعَ] إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[1] أي : منهم ، فـ((من)) بدل بعض من ((الناس)) لأنّ المستطيع بعض الناس لا كلهم

☜ أنْ يكون ((نصفه)) مفعولاً بتقدير : ((قم نصفه)) .

قال أبو حيان[2] : وفيه نظر ؛ لأنه يكون أمراً أولاً بقيام الكثير ثم قيل : قم النصف أو أنقص منه أو زد عليه ، وذلك مخالف للأمر الأول ، فيكون ناسخاً له ، والناسخ لابدّ من تراخيه عن المنسوخ ، كما ثبت في أصول الفقه .

وأعرب السمين[3] : ((نصفه)) بدل بعض من ((الليل)) ، وبه قال الزجاج .

قوله [ولابدّ من اتصاله ...] هذا ما ذهب اليه أكثر النحويين ، ومشى عليه المصنف في المغني والتوضيح[4]. وقال ابن مالك في الكافية[5] : ((الصحيح عدم اشتراطه ، لكن وجوده أكثر من عدمه)) ، وظاهر كلام التسهيل : أنه لابدّ من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام ، لكن مثّل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال ، وسيأتي في كلام الشارح .

قوله [نحو ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ...] مرّ الكلام على هذه الآية في باب إعمال المصدر ، فلا تغفل عنه .

---

(١) آل عمران ـ ٩٧ .

(٢) البحر المحيط ٣٦١/٨ تفسير سورة المزمل ٢ـ٣ ، وفيه معنى ما نقله المحشي .

(٣) الدر المصون ٤٠١/٦ .

(٤) المغني ٧٠/١ ((إلا)) بالكسر والتشديد . والأوضح ٦٦/٣ ((البدل)) .

(٥) شرح الكافية الشافية ٥٧٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، ١٩٦ ((البدل))

قال ابن برهان : بدل كل ، والمراد بالناس المستطيع فهو عامٌ أريد به خاص ؛ لأنّ الله لا يكلف الحج من لا يستطيع .

ومنع إدخال ((أل)) على ((كل)) و((بعض)) هو مذهب الجمهور ؛ لملازمتهما الإضافة ، وهي لا تجامع أل ـ كما مرّ ـ وأجازه الأخفش والفارسي .

قوله [فهو عامٌ أريد به خاص] فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله ، فعمومه ليس مراداً لا تناولاً ولا حكماً ، ولهذا كان مجازاً ، بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجاً منه بعضه ، فعمومه مرادٌ تناولاً لا حكماً ، ولهذا كان حقيقة ، وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الأصولي وشروحه [1] ، ولكون الأول مجازاً احتاج إلى قرينة ، ولهذا بينها ابن برهان بقوله : ((لأنّ الله ...)) فتدبر .

قوله [لملازمتهما للإضافة] إمّا لفظاً أو نية ، ولهذا حكى سيبويه : ((مررت بكلٍّ قائماً)) ، فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه ، كذا قيل ، وفيه : إنّ صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوّغ نحو : ((عليه مائة بيضاً)) ، ((وصلى وراءه رجال قياما)) .

قوله [وأجازه الأخفش والفارسي] حكى الأخفش ((مررتُ بهم كلاً)) بالنصب على الحال ، فهو دليل على تنكيره .

---

(١) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٢/ ٥ ـ ٨ ((التخصيص)) .

[و] ثالثها : [بدل اشتمال] ، وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة ، أي : تعلق بغير الكلية والجزئية ، وأمره في الضمير كما مرّ في ((بدل بعض من كل)) ، [نحو] : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ [قِتَالٍ فِيهِ] ﴾ [1] ، فـ((قتالٍ)) : بدل اشتمال من ((الشهر)) ؛ لملابسته له بوقوعه فيه .

قوله [أي : تعلق بغير الكلية والجزئية] أي : إما باشتمال الأول على الثاني نحو : ((أعجبني زيد علمه)) ، أو باشتمال الثاني على الأول نحو : ((سلب زيد ثوبه)) ، أو باشتمال العامل على الثاني بمعنى تعلقه به وإنْ تعلق في اللفظ بغيره .

فما قاله أعمّ من الاقتصار في بيان الاشتمال على بعض الأوجه المذكورة .

وخرج بقوله : ((بغير الكلية)) بدل كلّ من كلّ .

وبقوله : ((والجزئية)) بدل بعض من كل .

واعلم أنّ الدماميني بعد أنْ نقل الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الأول أو الثاني أو العامل قال :

((قال المصنف : الأول هو الصحيح ؛ لأنّ الثاني والثالث لا يطردان ؛ لأنّ من بدل الاشتمال : ((أعجبني زيدٌ فصاحته وكلامه)) ، و ((كرهت زيداً ضجره)) ، و((ساءني خالد فقره وعرجه)) ، والثاني في هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول ، فلم يطرد كون الثاني مشتملاً .

وأمّا عدم اطراد الثالث فظاهر ؛ لأنّ من بدل الاشتمال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، والعامل ليس مشتملاً على بدل الاشتمال)) .

---

(1) البقرة ـ ٢١٧ .

ونحو : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ﴾ [1] ، أي : فيه ، أو الأصل : ناره ، ثم نابت ((أل)) عن الضمير .

ثم قال في آخر كلام عن الرضي : ((بخلاف نحو : ((ضربت زيداً عبده)) فإنه بدل غلط ، لأنّ ((ضربت زيداً)) مفيد غير محتاج إلى شئ آخر ، ولا تقول في بدل الاشتمال : ((قتل الأميرُ سيافُهُ)) و((بنى الأميرُ وكلاؤه)) ؛ لأنّ شرط بدل الاشتمال أنْ لا يستفاد من المبدل معيّناً ، بل تبقى النفس متشوقة إلى البيان للإجمال الذي فيه ، وهنا الأول غير محتمل إذ يستفاد عرفاً من قولك : ((قتل الأمير)) أنّ القاتل ((سيّافه)) ، وكذا في أمثاله ، ولا يجوز مثل هذه الإبدال أصلاً)) انتهى .

ويرد عليه : أنّ الأول لم يشتمل على الثاني في ((سلب زيد ثوبه)) ، بل الثاني اشتمل على الأول ؛ لأنّ الثوب اشتمل على لابسه ، إلا أنْ يقال : إنّ الأول اشتمل على الثاني بطريق التمليك .

وقوله : ((أما عدم اطراد الثالث فظاهر لأنّ الخ)) فيه نظر ؛ لما تقدم من أنّ معنى اشتماله عليه تعلقه به وإنْ تعلق في اللفظ بغيره .

قوله [ونحو : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾] : ((ذهب الفراء ، وتبعه ابن الطراوة إلى أنّ : ((النار)) بدل كل من كل ، عبّر بالـ((أخدود)) عن ((النار)) لّما كان مشتملاً عليها ، كقولهم ((عفيف الإزار)) ، وقال ابن هشام : الأولى أنْ يكون على حذف مضاف ، أي : أخدود النار، وقال ابنُ خروف هو بدل إضراب)) ، قاله المرادي [2] .

---

(١) البروج ـ ٤ ـ ٥ .

(٢) توضيح المقاصد ١٥٣/٢ ((البدل)) .

وشرط صحته : إمكان فهم معناه عند حذفه ، وحسن الكلام بتقدير حذفه ، ولهذا جعل نحو : ((أعجبني زيد أخوه)) بدل إضراب ؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه ، وامتنع نحو : ((أسرجت زيداً دابته)) ؛ لأنه وإنْ فُهِم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل ، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط ونحوه .

[و] رابعها : بدلُ [إضراب] ، وهو ما يقصد ذكر متبوعه ، كما يقصد ذكره ، ولا علاقة بينهما ، ويسمّى بدل البداء ؛ لأنّ المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أنْ يخبر بآخر من غير إبطال للأول ، ونفاه بعضهم ، وادّعى أنّ ما استدلوا به على ثبوته محمولٌ على إضمار ((بل)) .

[و] خامسها : بدلُ [غلط] ، وهو ما لا يُقصد متبوعه ، بل سبق اليه اللسان ، وخصّه بعضهم بالشعر ، قال : ((لوجوده فيه دون النثر)) وعكس بعضهم ؛ لأنّ الشعر إنما يقع عن تروٍّ وفكر . ونفاه بعضهم مطلقاً ، وادّعى أنه تَطَلّبه فلم يجده ، وأنه طالَبَ به من لقيه فلم يعرفه .

قوله [ونفاه بعضهم مطلقاً ، وادّعى ...] هو خطّاب[1] ، وادّعى أبو محمد بن السِّيد أنه وجده في قول ذي الرمة :

لمياءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ　　وفي اللّثاتِ وفي أنْيابها شَنَبُ[2]

قال : فـ((لعس)) بدل غلط لأنّ ((الحوّة)) السّواد بعينه ، و((اللعس))

---

(١) الارتشاف ٦٢٥/٢ فيه كلام خطاب ، و٦٢٦/٢ كلام ابن السيد ، ولم ينقل البيت ولا الاستدلال .

(٢) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ١٢ والدرر ٥٦/٦ والهمع ١٤٩/٣ . والشاهد واضح .

ومذهب سيبويه والأكثرين جوازه مطلقا .

[و] سادسها : بدلُ [نسيان] ، وهو ما يُقصد متبوعه ، ثم يتبيّن فساد قصده ، [نحو ((تصدقت بدرهمٍ دينارٍ))] .

هذا يصلح مثالاً للثلاثة الأخيرة ؛ إذ يحتمل : أنْ يكون المتكلم قَصَد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار ، وجعل الأول في حكم المتروك فيكون بدل إضراب ، وهذا معنى قوله [بحسب قصد الأول والثاني] .

وأنْ يكون قَصَد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم ، فيكون بدل غلط ، أي : بدلاً عن اللفظ الذي ذكر غلطاً ، وهو المبدل منه ، وهذا معنى قوله : [أو الثاني وسبق اللسان] إلى الأول .

وأنْ يكون قَصَد الإخبار بالتصدق بالدرهم ، ثم تبيّن له أنّ الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ في القصد الأول ، فيكون بدل نسيان أي : بدل شيء ذكر نسياناً ، وهذا معنى قوله : [أو الأول وتبيّن الخطأ] في قصده .

والأحسن أنْ يُعطف التابع في هذه الثلاثة بـ((بل)) ، فيكون من عطف النسق .

☜ سواد مشربٌ بحمرة ، وردّ بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير: في شفتيها حوّة وفي اللثات لَعَس وفي أنيابها شَنَب .

قوله [جوازه مطلقاً] أي : نثراً ونظما .

تتمة : اعلم أنّ البدل يوافق متبوعه في واحدٍ من أوجه الإعراب مطلقاً ، وكذا في واحدٍ من التذكير والإفراد وضديهما إنْ كان بدل كلٍّ ، ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ؛ لكون أحدهما مصدراً أو قصد به التفصيل .

قوله [في واحد من أوجه الإعراب مطلقاً] أي : سواء كان بدلَ كلّ من كل أم غيره .

قوله [بأنْ يكون أحدهما مصدراً] نحو : ﴿ مَفَازاً ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَاباً ﴾ [1] ، قاله أبو حيان [2] ، قال الدماميني : ((وفيه نظر ؛ لأنّ المراد المطابقة في المعنى ، والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة ، فلذلك أبدل الجمعان منه)) .

قوله [أو قصد به التفصيل] كقوله في الحديث [3] : ((أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف)) .

قال الدماميني : ((وقد يقال : المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً ، فإنّ البدل ليس واحداً من شقّي التفصيل ، وإنما هو مجموعهما ، وهو مطابق ، ألا ترى أنّ قوله ((نفس في الشتاء)) ليس على انفراده بدلاً من ((نفسين)) ، وإنما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه ، وهما متطابقان من حيث هما إثنان والمبدل منه كذلك .

غير أنّ هنا بحثاً ، وهو أنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل في كل منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، وهذا في البدل ، كقولهم في الخبر ((الرمان حلو حامض)) انتهى .

---

(١) النبأ ٣١ ـ ٣٢ .

(٢) الارتشاف ٦٢١/٢ ((البدل)) .

(٣) صحيح البخاري ـ الإبراد بالظهر في شدة الحر . ومسلم ـ استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر .

ويخالف في التعريف والإظهار وضدّيهما ، فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة ، والنكرة من مثلها ومن المعرفة .

أقول قد مرّ في باب الخبر الجواب ، وحاصله : أنّ المعمول في الحقيقة مجموعهما ، لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه ، وظهوره في أحدهما دون الآخر تحكم ، فظهر في كل منهما دفعاً للتحكم .

قوله [فتبدل المعرفة من مثلها] نحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ ﴾ في قراءة من جر [1] .

قوله [ومن النكرة] نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [2] .

قوله [والنكرة من مثلها] نحو : ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ [3] .

قوله [ومن المعرفة] نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ ﴾ [4] .

قال ابن الحاجب : ((إنْ قيل : لم حسُن الجمع بين ((الناصية)) و((ناصية)) قلت : ذكرت الأولى للتنصيص على ((ناصية)) المذكور ، وذكرت الثانية تنبيهاً بالصفة على علة السفع ؛ ليشمل بذلك ظاهراً كل ناصية هذه صفتها)).

---

(١) إبراهيم ١ ـ ٢ . والقراءة تقدم تخريجها .

(٢) الشورى ٥٢ ـ ٥٣ .

(٣) النبأ ٣١ ـ ٣٢ .

(٤) العلق ١٥ ـ ١٦ . وانظر أمالي ابن الحاجب ٢٨٠/١ .

لكن إنْ اتحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط أنْ يكون مع الثاني زيادة بيان ، كما في إبدال الفعل من مثله .

قوله [اشترط أنْ يكون مع الثانية زيادة بيانٍ] كقراءة يعقوب[1] : ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ، قال أبو الفتح[2] : أبدل الثانية من الأولى ؛ لأنَّ في الثانية ذكر سبب الجثو .

واقتضى كلامه أنه لا يشترط في إبدال النكرة من النكرة أنْ تكون موصوفة ، ولا في إبدال النكرة من المعرفة ذلك ، واتحاد اللفظ ، وهو كذلك ، خلافاً للكوفيين ولمن تبعهم في إبدال النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها ، كالبغداديين والزمخشري والجرجاني ، قالوا :

لأنَّ البدل للإيضاح ، والشيء لا يوضَّح بما هو أخفى منه ؛ فلا تحصل فائدة بدون الصفة .

قوله [كما في إبدال الفعل من مثله] أي : في أنه يشترط فيه أنْ يكون مع الثاني زيادة بيان ، وهذا القيد ذكره في التسهيل فقال[3] : ((ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان)) انتهى . ولم يعتبره في غيره ، ولا تعرَّض له أبو حيان في الارتشاف بنفي ولا إثبات . والحق عدم اعتباره .

---

(١) الكلام في ((أمة)) الثانية فالمشهور قرأها بالرفع على الابتداء و((تدعى)) خبرها ، وقرأها يعقوب بالنصب على البدل من ((كل أمة)) الأولى بدل نكرة موصوفة من مثلها . الدر المصون ١٣٢/٦ سورة الجاثية ـ ٢٨ .

(٢) هذا معنى كلام ابن جني في المحتسب ٣٦١/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٧/٣ ((البدل)) .

....

....

وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي فقال :

وأبْدَلوا الفِعْلَ من الفِعـلِ إذا كانَ بمعنـاهُ ....

وقل ابن الخباز[1] : ((إنما يكـون ذلك إذا ترادف اللفظان على معنى كقولك : ((من يأتني يمش إليّ أكلمه)) ، لأنّ ((يمشي)) في معنى : يأتيني فتجزمه كجزمه ، فإنْ قلت : ((من يأتني يضحك أكلمه)) رفعت ((يضحك)) وجعلته حالاً ؛ لأنه ليس في معنى يأتي)) انتهى .

والظاهر أنّ ذلك مبني على أنّ الفعل من الفعل بدل كل فقط ، والحق كما قال الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه حتى البعض ، ولا ينافيه اشتراطُ الضمير في بدل الاشتمال والبعض ؛ لظهور أنّ ذاك خاصّ بالأسماء لتعذر عود الضمير على الأفعال ، كما سيأتي عن شرح التوضيح .

وادعاء السيوطي نفيَ الخلاف على عدمه وتعليله بقوله[2] : ((لأنّ الفعل لا يتبعض)) فيه نظر ؛ لأنه إنْ أراد أنّ لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك ، وإنْ أراد معناه ، فهو منصور في معنى الفعل ـ أي : الحدث ـ بلا شبهة .

بقي أنّ المصنف قال في حواشي الألفية : ((ينبغي أنْ يشترط لإبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل ،

---

(1) البيت من ألفية ابن معطي وتمامه :

وأبدلوا الفعلَ من الفعلِ إذا كـانَ بمعنـاهُ وذاك مثـلُ ذا

ولمراجعته ومراجعة كلام ابن الخباز انظر الغرة المخفية ١/٣٩٥ ـ ٣٩٦ .

(2) الهمع ٣/١٥٣ ((البدل)) .

....

....

وهو الاتحاد في الزمان فقط ، دون الاتحاد في النوع حتى يجوز : ((إنْ جئتني تمش إلي أكرمك)) ، ومما يدل على أنّ البدل في نحو : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ ﴾[1] للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهورُ الجزم في لفظه)) .

فاندفع قولُ الحفيد في حواشي التوضيح : إنه من بدل الجملة من الجملة .

واعلم أنّ الأستاذ الصفوي التزم أنه لا يكون مضارعاً بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما لمضارع مرفوع ؛ لأنه أجاب عمّا أورد على البيضـــاوي في قوله : ((إنّ ((يتزكى)) بدل من ((يؤتي)) في قوله تعالى ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾))[2] .

[3] من أنّ البدل تابع ، والتابع كلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه ، و((يتزكى)) هنا ليس معرباً بإعراب ((يؤتي)) ؛ لأنّ سبب الإعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية ، وهو التجرد ، فرفعه لتجرده لا لكونه تابعاً .

[4]((بأنّ المراد : كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لو لم يكن معرباً بمقتضي الإعراب غير التبعية)) انتهى .

ويمكن أنْ يقال : لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وإنْ كان فيه مقتضٍ آخر للرفع وهو التجرّد ، وفيه نظر .

---

(١) الفرقان ٦٨ ـ ٦٩ .

(٢) تفسير البيضاوي ٨٠٢ تفسير سورة الليل ـ ١٨ .

(٣) هذا هو الايراد على البيضاوي .

(٤) هذا جواب الصفوي عن الإيراد السابق .

ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر ، والمضمر من مثله ،

قوله [ويُبدل الظاهر من مثله] كما تقدّم في الأمثلة .

قوله [ومن المضمر] نحو :

على حَالةٍ لو أنّ في القَومِ حَاتِماً   على جُـودِهِ لَضَـنَّ بالمـاءِ حَـاتِمِ[1]

فـ((حاتم)) بالجر بدل من الهاء من ((جوده)) ، وهذا البيت دخله الخبن .

قوله [والمضمر من مثله] نحو : ((رأيتك إياك)) ، وقال الكوفيون وابن مالك ((توكيد لا بدل))، قال ابن مالك[2] : ((لأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو ((فعلتَ أنت)) ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً فإنّ الفرق بينهما تحكم بلا دليل)) .

وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح[3] ، ولا يخلو عن نظر لمن تدبر .

وقال أبو حيان[4] : وقوم تبدل المضمر من مثله بدل كل ، كما تقدم بخلاف بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز : ((ثلث التفاحة أكلتها إيله))

---

(١) تقدم تخريجه في بحث الحال ٤٧ السابقة .

(٢) شرح التسهيل ١٩٢/٣ ((البدل)) .

(٣) قال في شرح التصريح ١٥٩/٢ ـ ١٦٠((بحث البدل)) ما نصه : ((قال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : ((جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت)) ، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فقالت ((جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به)) فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره ، وهكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارض هذا بقياس...)) .

(٤) الارتشاف ٢/ ٦٢٠ وما بعدها وقد نقل معنى كلامه .

وكذا من الظاهر عند الجمهور ، ووافقهم في شرح الشذور[1] ، ولكنه خالفهم في الأوضح تبعاً لابن مالك ،

⇐ و((حسن الجارية أعجبني هو)) ، وأجازه قوم .

قال أبو حيان : ((ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع ، فعلى الأول يمنع ؛ لئلا تبقى بلا رابط ؛ لأنَّ الضمير يعود على المضاف اليه ، وعلى الثاني يجوز إلا أنه يحتاج إلى سماع)) انتهى .

وقوله ((لئلا تبقى بلا رابط)) فيه ما تعرفه عن قريب .

قوله [وكذا من الظاهر عند الجمهور] نحو : ((رأيتُ زيداً إياه)) .

قوله [لكن خالفهم في الأوضح[2] تبعاً لابن مالك] قال في الأوضح : ((ولا يبدل مضمر من ظاهر نحو : ((رأيت زيداً إياه)) من وضع النحويين ، وليس بمسموع)) انتهى . ومقتضاه الإطلاق في كل بدل .

وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال : ((ولا يبدل مضمر من مضمر)) .

لكن في جمع الجوامع وشرحه[3] : ((ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل ، قال[4] : ((لأنه لم يسمع لا نظماً ولا نثراً ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً)) ، وأجازه الأصحاب نحو : ((رأيتُ زيداً إياه)) .

وفي جواز بدل البعض والاشتمال خُلف ، فقيل : يجوز نحو : ((ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه)) و ((حسن الجارية أعجبتني الجارية هو)) ، وقيل يمتنع ، ⇐

---

(١) شرح الشذور ٣٨٥ ((البدل)) .

(٢) الأوضح ٦٧/٣ وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، ١٩٢ .

(٣) الهمع ١٥٢/٣ ـ ١٥٣ ((البدل)) .

(٤) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدلَ كلٍّ إلا إذا أفاد الإحاطة .

قال أبو حيان : وهو كالخلاف في إبدال مضمر من مضمر ، ومقتضاه ترجيح المنع)) انتهى.

وفي شرح الألفية لابن الصائغ : ومَنَعَهُما - أي : بدل الضمير من مثله ومن ظاهر - ابنُ عصفور في البعض والاشتمال ؛ لخلوّ الجملة عن رابط نحو : ((ثلث التفاحة أكلتها إياه)) و ((ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه)) و((حسن الجارية أعجبها إياه)) و((حسن الجارية أعجب الجارية إياه)) .

قال ابن الصائغ : ((ولك أنْ تمثل بمستغنٍ عن رابط نحو : ((كسرت ثلث الخبزة فأكلتها إياه)) ؛ فأمّا أنْ لا يعلل المنع أو يعلل بعلة عامة ، وتعليله إنما يأتي على أنّ البدل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه ، فإنّ المذاهب فيه ثلاثة ، فلو قيل : بأنّ عامله العامل في المبدل أو غيره وقد ناب عامل المبتدأ منابه حصل الربط ، على أنه لو قيل بالأول أمكن أنْ يقال الربط حصل بأنّ البعض والاشتمال داخلان في الأول على حدّ ((زيد نعم الرجل)) .

قوله [بدل كل] إلا إذا أفاد الإحاطة نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ (١) ، فإنْ لم تفدها نحو : ((رأيتك زيداً)) امتنع خلافاً للأخفش ؛ لأنه إنما يجيء للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه ؛ لأنه في غاية الوضوح .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٢) ، فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب .

---

(١) المائدة - ١١٤ .

(٢) الأنعام - ١٢ .

وتبدل الجملة من مثلها ،

☜ وخرج بـ((بدل كل)) بدل البعض والاشتمال ، فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو:

أوْعَدَني بالسِّجنِ والأداهِـمِ رِجلـي ....[1]

وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾[2].

قوله [وتبدل الجملة من مثلها] أي : بدل بعض من كل كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ [3] ، واشتمال كقوله :

أقولُ لهُ ارْحَلْ لا تُقيمَنَّ عِنْـدَنا[4]

وغلط نحو : ((قم أقعد)) . قال في شرح التوضيح[5] : ((وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها)) ، وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف .

---

(١) الرجز للعديل بن الفرخ في الخزانة ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٥١/٣ وشرح التصريح ١٦٠/٢ والهمع ١٥١/٣ ، وتمامه :

أوْعَدَني بالسِّجنِ والأداهِـمِ رِجْلي فَرجْلي شَثْنَةُ الـمَناسِمِ

والشاهد في قوله ((أوعدني ... رجلي)) فقد أبدل الاسم الظاهر ((رجلي)) من ضمير الحاضر يله التكلم بدل بعض من كل .

(٢) الأحزاب ـ ٢١ .

(٣) الشعراء ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٤) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٦٢ ، والمغني ٤٢٦/٢ ، ٤٥٦ ، وتمامه :

أقولُ لـه ارحـلْ لا تُقيـمَنّ عنـدنا وإلا فكُنْ في السِّـرِّ والجَهـرِ مُسْـلما

والشاهد فيه ((لا تقيمن)) فالجملة هنا بدل من جملة ((ارحل)) .

(٥) شرح التصريح ١٦٢/٢ .

ومن المفرد .

قوله [ومن المفرد] قيّده في شرح التوضيح ببدل كل من كل ، كقوله :

إلى اللهِ أشكو بالمدينَةِ حَاجَةً وبالشَّامِ أُخْرَى كيفَ يَلتقيانِ [1]

وفي شرح الألفية للفارضي أنه بدل اشتمال .

تتمة : بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ، وإبدال المفرد من الجملة ، وإبدال الحرف من مثله .

أمّا الأول : فقد رأيته في كلام المصنف في الحواشي قال ((وينبغي أنْ يجوز إبدال الاسم من الفعل وبالعكس ، كما جاز العطف ، نحو : زيدٌ متقٍ يخاف الله ، أو يخاف الله متقٍ)) انتهى . وكون هذا من إبدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف .

وأما الثاني : فقال أبو حيان في البحر[2] : إنّ ﴿ قَيِّماً ﴾ بدل من جملة ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا ﴾ لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً قيماً .

وأما الثالث : فقد قال الشهاب القاسمي : ((إنهم سكتوا عنه)) .

وأقول : قد ذكره سيبويه وجعل منه ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ [3] فجعل ((أنّ)) الثانية بدلاً من الأولى لا توكيداً كما قال غيره

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق في الخزانة ٢٠٨/٥ وشرح التصريح ١٦٢/٢ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٩/٣ والهمع ١٥٤/٣ .

والشاهد فيه ((كيف يلتقيان)) فالجملة بدل من قوله ((حاجة)) و ((أخرى)) ، ويصح بتأويل الجملة بالمفرد ، كأنه قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقاؤهما .

(٢) البحر المحيط ٩٦/٦ تفسير سورة الكهف ١ ـ ٢ .

(٣) المؤمنون ـ ٣٥

قال في الجامع[1] : ((ويجوز قطع البدل

⟵ وقال في كتابه في القرآن في : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا ﴾ [2] الآية : يشبه أنْ تكون الفاء زائدة كزيادة ((ما)) و((إنّ)) بعدها بدل من التي قبلها ، واختار الكسر وجعل الفاء جزاء .

قوله [قال في الجامع ويجوز قطع البدل] أي : سواء فصل به جمع نحو : ((مررت برجل طويل وقصير وربعة)) ، أو عدد نحو : ((بني الإسلام على خمس شهادة أنْ لا إله إلا الله)) الحديث [3] ، أو لم يفصل به شيء نحو : ((مررت بزيدٍ أخوك)) ، نصّ عليه سيبويه والأخفش ، ومنه ﴿ بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [4] .

واقتصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال [5] : ((وما فصل به مذكور وكان وافياً ففيه البدل والقطع ، وإنْ كان غير وافٍ تعين قطعه إنْ لم ينو محذوف)) انتهى .

ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى أنّ بعضهم في باب العلم أنكر أنه يقطع ، وقال في المعروف إنما هو قطع النعوت ، وتقدم ذلك في بابه .

---

(١) الجامع ٢٠١ ـ تحقيق المرميل .

(٢) الأنعام ـ ٥٤ .

(٣) البخاري ٨/١ بني الإسلام على خمس و ١٥٧/٥ ((قاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) .

(٤) الحج ـ ٧٢ .

(٥) شرح التسهيل ١٩٧/٣ ((البدل)) .

ويحسن مع الفصل نحو : ﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ ﴾ ، ويجب إنْ تبع متعدداً ولم يفِ به نحو : اجتنبوا الموبقاتِ الشِّركُ والسِّحرُ)) [1] .

قوله [ويحسن مع الفصل] قضية كلام الارتشاف ، وستأتي عبارته إنّ هذا في غير البدل الذي فصل به ما قبله ، أمّا هو فيحسن مطلقاً ، وتبعه السيوطي في جمع الجوامع فقال[2] : ((ويجوز القطع في ما فصل به جمع أو عدد)) ، وكذا غيره ، وقيل : يقبح ما لم يطل الكلام .

قوله [مع الفصل] أي : أين بين البدل والمبدل كما في المثال ، فإنه فصل بينهما بقوله ((من ذلكم)) .

قوله [ويجب إنْ تبع ...] لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع ، وهو عجيب ، فإنه ملخص من التسهيل والارتشاف ، وقد أحطت بعبارة التسهيل ،

وقل في الارتشاف[3] : ((ويجوز في ما فصل به جمع أو عدد الإتباع بدلاً والقطع إنْ توافيا بالفصل ، وإنْ لم يفِ بأنْ لا ينطبق عليه اسم المفصّل قطعت ، فتقول : ((مررت برجل زيد وعمرو وبكر)) و ((بثلاثة بكر وجعفر وخالد)) ، أي : منهم ، وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في ((مررت بزيد أخيك)) أنْ تقطع ، فتقول ((أخوك)) نصّ عليه سيبويه والأخفش ، وهو قبيح عند بعضهم، إلا إنْ طال نحو : ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾[4] .

---

(١) البخاري ٢٩/٧ كتاب الطب ـ باب الشرك والسحر من الموبقات .

(٢) الهمع ١٥٤/٣ ((البدل))

(٣) الارتشاف ٦٢٧/٢ ـ ٦٢٨ ((البدل)) .

(٤) الحج ـ ٧٢

....

....

فإنْ جاء جمع وتبعه ما ليس وافياً فيؤول الجمع على أنه متجوّز فيه وأتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور الإطلاقَ على الجمع ، وذلك نحو قوله :

توهّمْتُ آياتٍ لها فعَرَفتُها   لستةِ أعوامٍ وذا العَامُ سابعُ [1]

رَمَاداً ككُحلِ العَينِ لا أُبيّنُهُ   ونُؤياً كجَذمِ الحَوضِ أسْلَمَ خاشعُ

يروى برفع ((رماد)) و ((نؤي)) على القطع من ((آيات)) ، أي : منها رماد ونؤي ، وبنصبهما على تأويل ((آيات)) بمعنى : آيتين ، فيكون قد طابق أو على إقرار ((آيات)) على الجمعية وتقدير محذوف يصح به الإتباع ، أي : رماداً ونؤياً وأثفية)) انتهى بتلخيص يشير في أوله بحذف الأمثلة ، وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع .

وإذا علمت ذلك علمت أنّ وجوب القطع في ((اجتنبوا الموبقات)) ونحوه إنما هو حيث لم ينو معطوفٌ يحصل بانضمامه للمذكور الوفاءُ بمطابقة المبدل منه ، وإنْ نُوي جاز البدل ، كأنه قيل : وأخواتهما ؛ لأنّ الموبقات سبع ، كما جاء في حديث آخر .

واقتصر على هاتين تنبيهاً على أنهما أحقُّ بالاجتناب ، وجاء في حديث [2] : ((اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر ...)) ، وروي بالرفع على القطع ، وبالنصب على البدل ونية معطوف محذوف .

---

(١) البيتان من الطويل للنابغة في ديوانه ٧٩ والأول منهما في النكت ٤٨٥/١ وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٣٦٤/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٢٣/٣ والارتشاف ٢٢٨/٢ . ومراد أبي حيان واضح من كلامه .

(٢) البخاري ١٩٥/٣ ((إن الذين يأكلون أموال اليتامى ....)) ، ٣٣/٨ ((باب رمي المحصنات)) .

....

....

تنبيهان :

الأول : الأحسنُ أنْ لا يفصل بين البدل والمبدل منه ، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل ، نحو ((أكلتُ الرغيفَ في اليوم ثلثه)) ، و((قام زيدٌ الظريف أخوك)) ، وقال تعالى : ﴿ قُمِ الَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۞ نِصْفَهُ ﴾[1] .

الثاني : يجوز البدل من البدل ، قال شيخنا العلامة الغنيمي : ((واستشكله شيخنا محمد النحريري بأنّ : ((مقتضى كونه بدلاً أنْ يكون هو المقصود بالحكم ، ومقتضى كونه مبدلاً منه عكس ذلك ، وكون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود مما لا يصح)) .

وأجاب عن ذلك بعضُ طلبته ارتجالاً : بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصوداً غير مقصودٍ باعتبارين ، فباعتبار كونه بدلاً مقصود وباعتبار كونه مبدلاً غير مقصود)) .

ويجوز تعدد الأبدال على ما قاله الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى[2] : ﴿ حمٓ ۞ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ الآية .

واعترضه أبو حيان فقال[3] : ((وقوله : ((إنها كلها أبدال)) فيه تكرار الأبدال ، أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال ،

---

(١) المزمل ٢ ـ ٣ .

(٢) الكشاف ١٤٩/٤ تفسير سورة غافر ١ ـ ٣ .

(٣) البحر المحيط ٤٤٧/٧ تفسير سورة غافر ١ ـ ٣ .

....

....

﴾ وأما غيره فلا نصّ عن أحدٍ من النحـــويين أعرفه في جواز التكرار فيها)) .

ومنعه في المغني في بحث ((إذ)) [1] : ((ولا نعرف أنّ البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب)) .

وناقش أبا حيان الدمامينيُّ في شرح الخزرجية بما من جملته : أنّ ابن الحاجب قال في الأمالي[2] : ((والأحسن في ((ذي الطول)) أنه بدل ثانٍ من البدل)) انتهى .

وفيه : إنّ هذا إنما يدل على جواز البدل من البدل ، لا على تكرر البدل ؛ لأنه لم يقل بدل ثانٍ من المبدل منه ، فتأمل .

---

(١) المغني ٨٤/١ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ١٥٢/١ .

[باب العدد]

[بابٌ] في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيراً وتأنيثاً .

وهو ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، قاله ابن الحاجب[1] ، فالواحد عنده عدد ، وهو المناسب لقول النحاة : إنّ الواحد والاثنين وما وازن فاعلاً يجرين على القياس .

[**العدد من ثلاثة إلى تسعة**] جارٍ على خلاف القياس ؛ لأنه [**يؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث**] ولو مجازياً

قوله [فالواحد عنده عدد] أي : بخلاف من قال كالحُسّاب : ((الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين)) ، فإنّ الواحد عندهم ليس بعدد ؛ إذ ليس له حاشية سفلى .

قوله [لأنه يؤنث مع المذكر ...] قال ابن مالك[2] : ((وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ؛ لأنّ ((الثلاثة)) وأخواتها أسماء جماعات كـ((زمرة وأمة وفرقة)) ، فالأصل أنْ تكون بالتاء ؛ لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته)) .

قوله [ولو مجازياً] كـ((ليالٍ وأيام)) .

---

(١) الكافية أول بحث العدد انظر شروحها .

(٢) شرح التسهيل ٣٦١/٢ ((العدد))

مفرداً كان العدد [نحو] : ((ثلاثة رجال ، وتسع نسوة)) ، و[﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[1]] ، أو مركباً مع العشرة ، نحو : ((ثلاثة عشر رجلاً ، وتسع عشرة امرأة)) .

[وكذا العشرة] تؤنث مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث [إنْ لم تركّب .] بأنْ كانت مفردة كـ عشرة رجال وعشر نسوة ، فإنْ ركّبت جرت على القياس

وأمّا نحو : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] فعلى حذف مضاف ، أي عشر حسنات أمثالها ، ولولاه لقيل : ((عشرة)) ؛ لأنّ الـ((مثل)) مذكر .

والمعتبر مع الجمع حالُ مفردِهِ في التذكير والتأنيث ، كما في الألفية والتسهيل[3] .

قوله [ولولا ذلك لقيل عشرة] كذا في التوضيح[4] ، وفي الملازمة نظر ؛ لأنّ بعضهم أجاب عن تذكير((عشر)) : بأنّ الأمثل حسنات ، وبعضهم : بأنّ المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث .

قوله [حالُ مفرده] فإنْ كان مفرده مذكراً أنّثَ عدده ، وإنْ كان مؤنثاً ذكّر ، فتقول : ((ثلاثة إسطبلات ، وثلاثة حمامات)) اعتباراً بالإسطبل والحمّام ، فإنهما مذكران ، ولا تقل ((ثلاث)) اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين ،

---

(١) الحاقة ـ ٧ .

(٢) الأنعام ـ ١٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦١/٢ ، وانظر أول بحث العدد في الألفية .

(٤) الأوضح ٢١٨/٣ ((العدد)) .

ومحل ما ذكر إذا لم يحذف المعدود فإنْ حُذف جاز حذف التاء مع المذكر، نحو ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[1] وفي الحديث: ((وأتبعه بستٍ من شوال))[2].

ثم المعتبر من حل المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره، لا حل لفظه ولا حل معناه، وبسط ذلك في التوضيح.

قوله [ومحل ما ذكر ما لم يحذف المعدود فإنْ حذف جاز حذف التاء] ظاهره أنّ إثباتها هو الأرجح وبه صرح في شرح التوضيح[3]، وفيه ما تعرفه قريباً.

وأنه لا فرق بين أنْ يكون المعدود الأيام أو غيرها، وكذا أطلق غير واحدٍ منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك ((بُنِيَ الإسلامُ على خمس)) أي: أصول أو أركان.

وقيّد الشيخ الإمام تقي الدين السبكي ﷺ في كتابه المسمّى ((إبراز الحكم من حديث رفع القلم)) ذلك بما إذا كان المعدود الأيام خاصة، دون ما سواها من المذكر، وبنى على ذلك أنّ ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ: ((رفع القلم عن ثلاث)) بغير هاءٍ لا أصل له، وأنه يلزم من ظن تخريجه على حذف المعدود أنْ يكون حذف الهاء هو الأفصح، مع أنّ النبي ثبت في جميع طرقه ((ثلاثة)) بالهاء، وأطال في تقرير ذلك.

والحاصل: أنه إذا كان المعدود من الليالي والأيام وحذف

---

(1) البقرة - ٢٣٤

(2) سنن ابن ماجة ٥٤٧/١ باب في صيام يوم في سبيل الله الحديث ١٧١٦، والترمذي ١٣٠/٢ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام الحديث ٧٥٦.

(3) شرح التصريح ٢٦٩/٢ ((باب العدد)).

....

....

نحو : ((سرت خمساً)) ، وأنت تريدهما أو من الأيّام فقـــط ، نحو : ((صمتُ خمساً)) ؛ لأنّ الصوم لا يكون إلا في الأيّام حذفت التاء في العدد .

أما في الأول فلتغليب الليالي على الأيام ، على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث إذا عبر عنهما بلفظ واحد ، ومراعاة السابق منهما إذا كان في شيء يتعلق بهما ، كفعل يسند إليهما وعدد يميز بهما نحو : ((عندي ست بين جوارٍ وعبيد)) ، و ((ستة بين عبيد وجوارٍ)) ، وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشروحه .

وفي المغني[1] : ((إنّ المؤنث يُغلَّب على المذكر في هذه المسألة ، وفي قولـــهم : ((ضَبُعَان)) في تثنية ضَبُع ، و((ضِبْعان)) للمذكّر ؛ إذ لم يقولوا ((ضِبْعَانان)).

فلمّا غلبت الليالي على الأيام ، وجعلت الأيام تابعة لها أجري على الأيام حكم الليالي .

وأما في الثاني فلأنه صار ((اليوم)) كأنه مندرج تحت ((الليلة)) وجزء منها ؛ فيدل عليه باسمها ، وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب ، وذكرها خارج عنه .

ولذا قال سيبويه : إنّ إثباتها قد يجوز في القياس ، ولم نجده في كلام العرب ، وكلام الزمخشري موافق له ، وما ذكره النووي من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف .

(١) المغني ٦٦٠/٢ ((الباب السادس ـ الأمر السادس عشر)) .

....

....

﴿وإذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ، ولا وجه لمخالفة ذلك ؛ لأنّ وجه المخالفة مع الليالي والأيام تغليب الليالي ، ومع الأيام الاندراج الحكمي كما عرفت ، وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ، ولا يتصور الاندراج في غير الأيام فتدبر .

هذا ونقل الأستاذ الصفوي في شرح كافية ابن الحاجب عن النووي : أنه نقل عن العلماء أنّ محل ذلك أيضاً إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد ، وأما إذا قدم فيجوز حينئذٍ في اسم العدد إلحاق التاء وحذفها مع كلٍّ من المذكر والمؤنث ؛ وقال الصفوي : فاحفظها فإنها عزيزة .

وخرّج عليها المحشي في حواشي شرح الأجرومية قولها ((والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع)) : ((و ((الزوائد)) : جمع زائدة ، فكان القياس : أحد الزوائد)) .

وشيخُنا العلامة الغنيمي قولَ الهداية من كتب الحنفية ((فرائض الصلاة ستة)) وقال : ((فلا محل لقول الأكمل : القيـــاس ((ست)) ؛ لأنّ ((الفرائض)) جمع ((فريضة)) ، لكن قاله على تأويله بالـ((فروض)) الذي هو جمع ((فرض)) ، ولا لقول ابن الهمام : هذا التأويل إنما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في باب العدد ، وليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب)) .

وأقول : يكفي في منازعة الصفوي في هذا القيد ـ الذي لم يذكره ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف ولا المصنف في شيء من كتبه ـ أنّي﴾

[**وما دون الثلاثة**] من ((واحد واثنين)) ، [و] ما وازنه [**فاعل**] من ألفاظ العدد [**كثالث ورابع**] إلى ((عاشر)) يجريان [**على القياس**] فيذكران مع المذكر ، ويؤنثان مع المؤنث [**دائماً**] ، مفرداً كان العدد أو مركبا .

تقول في المذكر : ((واحد واثنان)) ، و((الجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون)) ، وفي المؤنث : ((واحدة واثنتان وثالثة)) ، و((المقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون)) .

ولاسم الفاعل المصوغ من ((اثنين)) فما فوق إلى ((العشرة)) أربعة أحوالٍ : [**فيفرد فاعل**] عن الإضافة فيفيد حينئذٍ الاتصاف بمعناه مجرداً ، كـ((ثالث ورابع)) ، ومعناه : واحد موصوف بهذه الصفة ،

﴿﴾ راجعتُ شرحه على ((مسلم)) فلم أر فيه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره ، من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر المعدود .

وقل : ((قد بسطت المسألة في تهذيب الأسماء واللغات ، وشرح المهذّب فلم أر فيهما زيادة على ما في ((شرح مسلم)) إلا عزو التقييد المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة)) .

قوله [بمعناه] أي : عن الاتصال بالعشرة .

قال النابغة :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فعَرَفْتُهَا لِستةِ أعْوامٍ وذا العَامُ سَابعُ

[أو يضاف لما اشتق منه] ، فيفيد حينئذٍ أنَّ الموصوف به بعض تلك العلة المعيَّنة لا غير كـ((رابع أربعة)) ، أي : بعض جماعة منحصرة في أربعة ، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور ، كإضافة بعضٍ إلى كله .

قوله [توهمتُ آياتٍ ...[1]] معناه : وقع في وهمي ، أي : ذهني علامات للمرأة ، فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

قوله [وهذه الإضافة] أي : إضافته لأصله ، ولا يجوز عكس ذلك فلا يقل : اثنين ثانٍ ، ولا : ثلاثة ثالثٍ ، ومن هنا غلّط الصفديُّ [2] أبا تمام في قوله :

ولقدْ شَفيتُ النَّفسَ من بُرْحائها أنْ صَارَ بَابَكَ جَارَ مَازيَّارِ

ثانيهِ في كِبدِ السَّماءِ ولَمْ يَكُنْ كَاثنين ثَانٍ إذ هُمَا في الغَارِ

وأجاب الجلال البلقيني : بأنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً وتغليباً للتركيب وتغييراً ، والتقدير : لم يكن كاثنين إذ هما في الغار ثانٍ ، والمراد : أنه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى .

وأجاب بعضهم بقوله : أمّا الصفدي المغلِّط فغالط في واضح ، واعتراضه لنفسه فاضح ، وقد صفّد ناقص ذهنه عن الكلام في حلّ تركيب أستاذ الأدباء أبي تمام ، حيث لم يفرق بين (كاثنين ثانٍ) وبين (كثاني اثنين) والفرق ظاهر عند سمعٍ عارٍ عن الآفة ؛ إذ الأول تركيب جملة ، والثاني تركيب إضافة ، وظهور النون جعلهما كالضبِّ والنون .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث البدل ص ٥٠٤ السابقة .

(٢) الوافي بالوفيات ٢٤٠/٤ ترجمة المازيار محمد بن قارن صاحب طبرستان .

[أو] يضاف [لما دونه] أي : تحته من العدد ، فيفيد حينئذٍ معنى : التصيير والتحويل كـ((هذا رابع ثلاثة)) أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ (١) .

وتتعين إضافته إنْ كان بمعنى الماضي ، وإلا جاز تنوينه والنصب به ، كما قال : **[أو ينصب ما دونه]** لكونه اسم فاعل حقيقة ، لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مرّ في اسم الفاعل ، فيقال : ((هذا رابع ثلاثة)) ، كما يقال : ((هذا ضارب زيداً)) .

ويستثنى من إطلاقه ((ثانٍ)) ، فلا تجوز إضافته لما دونه ولا إعماله ، نص عليه سيبويه ، وأجازه الكسائي ، وحكاه عن العرب .

---

(١) المجادلة ـ ٧ .

[موانع الصرف]

[بابٌ] في ذكر موانع الصرف .

اعلمْ أنّ الاسم إنْ أشبه الحرف بُني وسُمّي غير متمكن ، وإلا أُعرب وسُمّي متمكناً ، ثم المتمكن إنْ لم يشبه الفعل صُرف وسُمّي أمكن ، وإلا مُنع من الصرف وسُمي غير منصرفٍ وغير أمكن .

والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كونُ الاسم فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ؛ أو فرعية تقوم مقامهما ؛

قوله [وسُمي أمكن] إسم تفضيل ، وبناؤه من ((مَكُنَ مكانة)) إذا بلغ الغاية في التمكن ، لا من ((تمكن)) خلافاً لأبي حيان ومن قلّده ؛ لأنّ بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

قوله [كون الاسم فيه علتان ...] أي : من العلل التسع الآتية ، وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان إلى اللفظ ، كـ((أذربيجان)) ، فلا يمنع من الصرف .

وأما قول بعضهم : إنه احتراز عن ((أجيمال)) إذ فيه التصغير وهو فرع التكبير ، والجمع وهو فرع الإفراد ، وجهتهما اللفظ ، وعن ((حائض ، وطامث)) ؛ لأنّ فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير ، والوصف وهو فرعٌ عن الموصوف .

ففيه نظر ؛ لأنّ التصغير ليس من العلل المعتبرة ، والتأنيث راجع مطلقاً إلى اللفظ ، وليس من العلل ما يرجع للمعنى إلا العلمية والوصفية .

لأنّ في الفعل فرعيتين عن الاسم : إحداهما : لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرى : معنوية ؛ وهي افتقاره إلى الفاعل .

والفاعل لا يكون إلا اسماً ، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان ، أو ما قام مقامهما ، وحينئذٍ يثقلُ كالفعل ، فلا يدخله جرّ ولا تنوين .

[**موانع صرف الاسم**] وتسمى عللاً [**تسعة**] عند الجمهور ،

قوله [وهي اشتقاقه من المصدر] هذا على قول البصريين : إنّ الفعل مشتق من المصدر ، وأمّا على قول الكوفيين إنّ المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية التركيب ؛ لأنّ الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله ، والفعل كالمركب ؛ لأنّ مدلوله الحدث والزمان .

قوله [فلا يدخله جرّ ولا تنوين] هل عدم دخولهما بطريق الأصالة ، أو عدم دخول التنوين بطريق الأصالة ؟ وعدم دخول الجر بطريق التبع ، فيه خلاف ، والتحقيق الثاني ، كما مرّ صدر الكتاب .

قوله [عند الجمهور] وقيل : ((عشرة)) ، والعاشر الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كـ((أرطى)) أو التكثير كـ((قبعثرى)) ، وقيل : أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل نحو ((أحمر)) بعد التنكير ، وقيل : العلل اثنان : الحكاية والتركيب ، فالحكاية في وزن مع الوصف كـ((أحمر)) ، أو مع العلمية كـ((يزيد)) ؛ كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من العلية لم يدخلهما بعد النقل ، وأمّا التركيب ففي البواقي كتركيب التأنيث مع العلمية ، وهكذا .

وهي وزنُ الفعل : وهو فرع وزن الاسم ؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه . والتركيب : وهو فرع الإفراد . والعجمة : وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها . والتعريف : وهو فرع التنكير . والعدل : وهو فرع المعدول عنه . والوصف : وهو فرع الموصوف . والجمع : وهو فرع الواحد . وزيادة الألف والنون : وهي فرع المزيد عليه . والتأنيث : وهو فرع التذكير .

وتسمية كل واحد منها مانعاً وعلة مجازاً ؛ إذ كل منهما جزء مانع وجزء علة ، والمانع التام والعلة التامة إنما هو مجموع اثنين منها ، أو واحدة تقوم مقامهما . وهذه التسع يجمعها :

جَمْعٌ ووَزنٌ وعَدْلٌ وَصْفُ مَعْرِفَةٍ   تَرْكيبُ عُجْمَةُ تأنيثٌ زِيَادَتُها

وهو أحسن مما في الشرح[1] ، ومن قوله :

[وَزْنُ المُركَّبِ عُجْمَةٌ تَعْريفُها   عَدْلٌ ووَصْفُ الجَمْعِ زِدْ تَأنيثَا]

؛ لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق .

قوله [مجازاً] لأنّ لكل واحدٍ مدخلاً في العليّة .

قوله [إنما هو مجموع اثنين ...] ؛ إذ بذلك يحصل الحكم ، وهو منع الصرف .

---

(١) يعني شرح القطر وقد جمعها في بيت واحد :

إجمَعْ وزِنْ عَادلاً أنِّثْ بمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وزِدْ عُجْمةً فالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

وأشار لأمثلتها على الترتيب بقوله :

[كـ : أحمد] فيه الوزن والعلمية ،

[وأحمر] فيه الوزن والوصف ،

[وبعلبك] فيه التركيب والعلمية ،

[وإبراهيم] فيه العجمة والعلمية ،

[وعمر] فيه العدل والعلمية ،

[وأُخر] ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ فيه العدل والوصف ،

[وأُحاد و مَوحَد إلى الأربعة ، ومساجد ودنانير] فيهما الجمع أي : صيغة منتهى الجموع ،

[وسلمان] فيه العلمية وزيادة الألف والنون ،

[وسكران] فيه الوصف والزيادة ،

[وفاطمة] فيه التأنيث بالتاء والعلمية ،

[و] مثله [طلحة] ، وفائدة ذكره التنبيه على أنّ مسمى التأنيث يكون مذكراً أيضا ،

قوله [ومساجد ودنانير] أشار إلى أنه لا فرق في الجمع بين أنْ يكون بعد ألف تكسيره حرفان كـ((مساجد)) أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ((مصابيح)) .

[وزينب] فيه العلمية والتأنيث المعنوي ،

[وسلمى] فيه التأنيث بالألف المقصورة ،

[وصحراء] فيه التأنيث بالألف الممدودة .

ثم إنّ هذه الموانع قسمان : ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر ، وما لا بد فيه من مجامعة مانع آخر .

ثم ما فيه مانعان قسمان :

قسمٌ يمتنع صرفه معرفةً فقط ، وهو ما كانت العلمية إحدى علتيه ، والأخرى التركيب أو التأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل

وقسمٌ يمتنع صرفه مطلقاً ، وهو ما وضع صفة وكان موازناً للفعل أو معدولاً ، أو في آخره ألف ونون .

وقد شرع في بيانها بعد ذكرها إجمالاً فقال : [فألف التأنيث] مطلقاً ، كـ((جرحى وأصدقاء)) ، [والجمع الذي لا نظير له في الآحاد] العربية ، أي : لا مفرد على وزنه ،

قوله [والتأنيث المعنوي] أي : الذي ليس علامته لفظية ؛ إذ التأنيث راجع إلى اللفظ مطلقاً ، وإلا أشكل على ما تقرر : من أنّ ما فيه علتان لابدّ أنْ تكون إحداهما راجعة إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، وأنّ ما يرجع إلى المعنى العلمية والوصفية فقط .

قوله [مطلقاً] أي : مقصورة كانت أو ممدودة .

وهو ما أوله مفتوح وثالثه ألفٌ غير عوضٍ بعدها حرفان أو ثلاثة ، أوسطها ساكن ،

قوله [وهو ما أوله مفتوح ...] ؛ لأنّ الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجاً عن صيغ الآحاد العربية ، بدليل أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كـ((عذافر)) ـ بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء ـ الجمل الشديد .

أو الألف عوضاً عن إحدى ياءي النسب تحقيقاً كـ((يمان)) و ((شآم)) ، وأصلهما : ((يمني وشامي)) ، أو تقديراً كـ((تهام)) ، فإنّ الألف في ((تهامة)) موجودة قبل النسب ، فهي كالعوض ، وكأنه نسب إلى ((فعل)) كـ((شأم)) بسكون العين أو ((فعل)) كـ((يمن)) بفتح العين .

أو ما يلي الألف ساكن كـ((عبل)) بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع ((عبالة)) ، وهي الثقل ، يقال : ((ألقى عليه عبالته)) أي : ثقله .

أو مفتوح كـ((براكاً)) بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب .

أو مضموم كـ((تدارُك)) مصدر ((تدارك تداركاً)) .

أو عارض الكسر لأجل إعتلال الآخر كـ((توان وتدان)) أصلهما ((تواني وتداني)) بضم النون فيهما ، قلبت الضمة كسرة ، وأعل إعلال ((قاضٍ)) .

أو ثاني الثلاثة محرك كـ((طواعية وكراهية)) مصدرين .

أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال .

وضابطه أنْ لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالألف كـ((ظفاري ووباري)) نسبة إلى ((ظفار)) و((وبار)) قبيلتين ،

وما يلي الألف مكسور لا لعارض كـ((مصابيح ودواب)) .

[كل] واحد [منهما] على انفراده [يستأثر] أي : يستقل [بالمنع] من الصرف من غير مجامعة مانع آخر ؛ لقيامه مقام علتين ؛ أمّا الألف فلأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ، دالة على تأنيثه ، بخلاف غيرها ،

أو غير منفكين عن الألف كـ((جواري)) وهو الناصر ، و((حوالي)) وهو المحتال ، بخلاف نحو : ((قماري)) و ((كراسي)) فإنّ الياءين فيهما موجودتان في المفرد ، وهو ((قمري)) و((كرسي)) ، فليست الياءان عارضتين في الجمع ، فـ قماري ونحوه بمنزلة ((مصابيح)) .

قوله [وما يلي الألف مكسور...] أي : لفظاً كـ((مسلجد ومصابيح)) ، أو تقديراً كـ((دواب ومدارى)) أصلها ((دوابب ومداري)) بالكسر فيهما ، وهذا حكمة تكرير الشارح المثل ، وقوله : ((لا لعارض)) احتراز عن العارض ، وقد عرفت مثاله .

قوله [كل منهما يستأثر بالمنع] لهذا قالوا : وهم من قال في ((حواء)) امتنع للتأنيث والعلمية ، واستغرب قول أبي علي في الإيضاح[1] : ((حمراء)) لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث .

قوله [بخلاف غيرها]؛ لأنّ التاء ليست لازمة لما هي فيه ، بل مقدرة الانفصال غالباً ، فلا يرد : أنّ من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كـ((هُمَزَة)) ؛ لأنّ ((همز)) كـ((حطم)) ، منه ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كـ((حنرية وعرقوة)) ، إذ ليس في كلامهم ((فعلى)) ولا ((فعلو)) لأنّ ذلك من غير الغالب .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٨٣ ((باب الصفة التي لا تتصرف)) .

ففي المؤنث بها فرعية لفظية ، وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية ، وفرعية معنوية ، وهي دلالته على التأنيث .

وأمّا الجمع فلأنّ فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير ، وفرعية معنوية من جهة الجمع ، إذ لفظه خارج عن وضع الآحاد العربية ، وإذا سمي به كـ حضاجر منع الصرف نظراً إلى أصله ، وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك .

قوله [ففي المؤنث بها ...] كذا وقع في كلام غيره ، ولا يخفى ما فيه :

أما أولاً : فلأنه لا يناسب ما تقرر أولاً من أنّ هذه الألف : قائمة مقام علتين ، وهذا التقرير يقتضي أنّ في المؤنث بها علتين لا واحدة تقوم مقامهما ، والمناسب أنْ يقول : ففي المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة إلى اللفظ وجهة راجعة إلى المعنى

وأما ثانياً : فالمناسب أنْ تجعل الدلالة على التأنيث راجعة للفظ ، ولزوم الزيادة راجعاً للمعنى ؛ لأنه يشبه لزوم العلم لمدلوله ؛ لما عرفت من أنّ التأنيث دائماً يرجع للفظ ، وأنّ الراجع للمعنى العلمية والوصفية ، فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فإنه آفة الطالب وحرمان المستفيد .

قوله [وأما الجمع ...] فيه : نظير ما قبله ، والأظهر أنْ يقل : فلأنّ فيه فرعية لها جهتان : جهة راجعة للفظ وهي الجمع ، وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير ؛ لأنها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير .

قوله [نظراً إلى أصله] ؛ لأنه منقول عن الجمع ، فإنه في الأصل جمع ((حضجر)) بمعنى : عظم البطن ، سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها ، كأنه كل فرد منها جماعة من هذا الجنس ، وإنْ كان في الحال ليس جمعا .

قوله [لذلك] أي : نظراً إلى أصله .

وأما منع ((سراويل)) فإما لأنه أعجمي حمل على موازنه في العربية اعتداداً بشبه الجمع ، أو لأنه عربي جمع ((سروالة)) تقديرا .

قوله [وأما منع ((سراويل))] وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ، ولا جمعية فيه لا في الحل ولا في الأصل .

قوله [حُمل على موازنه في العربية] لأنه في حكمها من حيث الوزن ، فهو وإنْ لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكماً ، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أنْ تكون حقيقة أو حكماً ، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب ، وهو الحمل على الموازن .

قوله [جمع ((سروالة)) تقديراً] أي : كأنه سمى كل قطعة من السراويل : سروالة ، ثم جمعت ((سروالة)) على ((سراويل)) ، وقيل : إنه جمع ((سروالة)) تحقيقاً لقوله :

عليهِ منَ اللـؤمِ سِـرْوالةٌ (١)

وردّ : بأنه مصنوع .

قال العصام في شرح الكافية : ((وقد سألني الولد الأعز إسماعيل في صباه حين قرأ عليّ هذا الدرس في بلد هراة ، بجمع الفضلاء الهداة ، إنه لِمَ لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربياً ،حتى احتيج إلى تقدير الجمعية ، ==

---

(١) صدر بيتٍ من المتقارب بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٩/٢ وفي الخزانة ٢٣٣/١ والهمع ٨٩/١ وشرح التصريح ٢١٢/٢ ، وتمامه :

عليه من اللـؤمِ سِـروالةٌ فلـيسَ يَـرِقُ لمسـتعطفِ

والشاهد فيه قوله ((سروالة)) فاحتمل البعض أنها مفرد و((سراويل)) جمع ، وليس بصحيح .

[والبواقي] من الموانع [لا] يستأثر كل منهنّ بالمنع ، بل لا [بد] في تحققه [من مجامعة كل علة] المناسب مانعٌ [منهنّ] أحدُ أمرين : إمّا [الصفة] ، وهي ما وضع لذاتٍ مبهمةٍ باعتبار معنى معيّن مقصودٍ بالوضع .

[أو العلمية] وهي المرادة بالمعرفة .

فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء ، فأجبته بأنّ العجمي غريب في كلام العرب ، والغريب يتبع المتوطن المجانس ، بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر ، فإنه إذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها ، ويقول : ليس معي موجب هذا العارض ، فاستحسن كما استحسن سؤاله)) .

قوله [المناسب مانع] لقوله أولاً ((كلٌّ منهما يستأثر بالمنع)) ، وقد يقال : إنّ المصنف أشار إلى ترادف العلة والمانع .

قوله [ما وضع] أي : اسمٌ وضع ، أو الذي وضع ، فـ((ما)) نكرة موصوفة أو معرفة موصولة ، والجملة بعدها صفة أو صلة .

قوله [باعتبار معنى معيّن] فيصح إطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى كـ((أحمر)) يطلق على كل من له حمرة .

قوله [مقصود بالوضع] فيه قصور ؛ لأنه لا يشمل ((أربع)) في نحو ((مررت بنسوة أربع)) ، فإنه موضوع لمرتبةٍ معينةٍ من مراتب العدد ، ولا وصفية فيه بحسب الوضع ، وإنما عرضت له في الاستعمال ، فلابدّ من زيادة ((أو الاستعمال)) .

قوله [وهي المرادة بالمعرفة] أي : في البيت الذي جُمعت فيه العلل .

ولمّا قال ابن الحاجب : ((المعرفة شرطها أنْ تكون علمية))

وإنما وجب ذلك لما مرّ من أنه يعتبر في المنع أنْ يكون إحدى العلتين لفظية والأخرى معنوية ، والصفة والعلمية معنويتان ، والست البواقي كلها لفظية .

وأفهم كلامه أنّ الصفة والعلمية لا يجتمعان ، وهو كذلك .

قال الجامي[1] : ((وإنما جعلت مشروطة بالعلمية ؛ لأنّ تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً كما سيجيء ، فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف العلمي ، وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطها ، ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض ؛ لأنّ فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له)) .

قوله [لما مرّ من أنه ...] هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين في ما يرجع للمعنى ؛ إذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة ، والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ .

قوله [وأفهم كلامه أنّ الصفة والعلمية لا يجتمعان] لأنّ الظاهر أنّ ((أو)) في قوله ((أو العلمية)) منفصلة حقيقية .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨ ((الممنوع من الصرف)) .

[وتتعيّن العلمية مع التركيب] أي : المزجي المختوم بغير ((ويه)) كـ((معدي كرب)) ؛ إذ هو المانع من الصرف ، بخلاف ما ختم بـ((ويه)) وما رُكب من الأعداد والظروف

قوله [وتتعيّن العلمية مع التركيب] الحاصل : أنها تتعين مع التركيب والتأنيث والعجمة ، وإنما تعيّنت : مع التركيب ؛ ليأمن من الزوال ، فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف .

ومع التأنيث ؛ ليصير التأنيث لازماً ؛ لأنّ الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ؛ ولأنّ العلمية وضع ثانٍ ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة .

ومع العجمة ؛ لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف ، وبالجملة إنما اشترطت العلمية في هذه الثلاثة ؛ لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير .

قوله [إذ هو المانع من الصرف] أي : المزجي المختوم بغير((ويه)) .

قوله [بخلاف ما ختم بـ((ويه))] كـ((سيبويه ونفطويه)) .

قوله [وما ركب من الأعداد] كأحد عشر .

قوله [والظروف] زمانية نحو : ((فلان يأتينا صباح مساء)) أي : كل صباحٍ ومساء ، فحذف العاطف وركب الظرفان قصداً للتخفيف ، ولو أضفت فقلت : ((صباح مساء)) لجاز ، أي : صباحاً مقترناً بمساء ، قاله المصنف في شرح الشذور[1] ، وظاهره أنّ العاطف الذي تضمنه التركيب الواو .

---

(١) شرح الشذور ـ ٨٦ ((البناء والمبنيات)) .

....

....

وفي الرضي أنه الفاء حيث قال[1] : ((وإنما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والأحوال كما تعين في ((خمسة عشر)) لظهور تضمن الحرف في ((خمسة عشر)) دون هذه المركبات ؛ إذ يحتمل أنْ يكون بتقدير الحرف وأنْ لا يكون.

فإذا قدرناها قلنا إنّ معنى ((لقيته يوم يوم ، وصباح مساء ، وحين حين)) أي : يوماً فيوماً ، وصباحاً فمساءً ، وحيناً فحيناً ، أي : كل يومٍ ، وكل صباحٍ ومساء ، وكل حين ، والفاء تؤدي هذا العموم ، كما في قولك : انتظرته ساعة فساعة ، أي : كل ساعة ؛ إذ فائدة الفاء التعقيب ، فيكون المعنى : يوماً فيوماً عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى)) انتهى.

ويعلم من قول المصنف ((أي : صباحاً مقترناً بمساء)) ردّ ما قاله الحريري في درة الغواص[2] : من أنّ الخواص يوهمون ، ولا يفرقون بين التركيب والإضافة مع الفرق ، وهو أنّ المراد به مع الإضافة أنه ((يأتينا في الصباح وحده)) ؛ إذ تقدير الكلام : يأتينا في صباحِ مساءٍ ، والمراد به عند التركيب أنه يأتينا في الصباح والمساء ؛ لأنّ الأصل ((صباحاً ومساءا)).

وردّه ابن برّي ، وقال : ((هذا الفرق لم يقله أحد ، وصرح السيرافي بخلافه ، وعلله بأنك إذا لم ترد أنّ السيرافي وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة)) ، ومثل الظروف المركبة المكانية قولهم : ((سهلت الهمزة بين بين)) .

---

(١) شرح الكافية ٩١/٢ ((المركبات)) .

(٢) درة الغواص ١٩٣ وقد نقل الكلام بتصرف فيه .

والأحوال فمبني ،

﴿﴾ وأصله بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف اليه ((بين)) الأولى و ((بين)) الثانية ، وحذف العاطف ، وركب الظرفان .

قوله [والأحوال] نحو : ((هو جاري بيت بيت)) .

قال المصنف في شرح الشذور[1] : ((وأصله بيتاً لبيت أي : ملاصقاً فحذف له الجار وهو اللام ، وركب الاسمان ، وعامل الحال ما في قوله ((جاري)) من معنى الفعل ، فإنه في معنى : مجاوري ، وجوّزوا أنْ يكون الجار المقدر ((إلى)) ، وأنْ لا يقدّر جار أصلاً بل العاطف)) .

قوله [فمبني] أما المختوم بـ((ويه)) فعلى الكسر ، أما البناء فلأنه اسم صوتٍ ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ولا يجوز فيه عند سيبويه إلا الكسر ، وزعم الجرمي أنه يجوز أنْ يعرب إعراب ما لا ينصرف ، قال أبو حيان : وهو مشكل إلا أنْ يستند إلى سماع وإلا لم يقبل ؛ لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحدا .

وأما المركب من الأعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مرّ أول الكتاب ، وسبق هنا إشارة اليه ، وليس البناء فيهنّ واجباً ، أما ما عدا العلدي فلا نزاع فيه ، وأما العلدي فمرّ عن الرضي ما يقتضي وجوب بنائه .

وقول المصنف في أول الكتاب[2] : ((في لزوم الفتح)) يوهمه ، ومرّ الجواب عنه ؛ إذ هو إذا أضيف لمستحق المعدود نحو : ((خمسة عشرك)) ﴿﴾

---

(١) شرح الشذور ـ ٨٩ ((ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال)) .

(٢) تقدم في بحث المعرب والمبني ١٥٨/١ فراجع .

والإضافي فمصروف ،

﴿ يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحاً وإعراب الصدر مع جرّ العجز بالإضافة .

هذا وظاهر كلام الشارح أنّ المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجي ، وفي كلام بعضهم ما يوهمه ، وقد صرّح جمعٌ بأنها من أقسامه ، ولذا أوردوه على قول ابن مالك :

.... وما بمـزجٍ أعْرِبـا   ذانِ بغيرِ ويهِ تـَـمٌّ أُعربـا

وكلام المصنف في الحواشي مصرح به ، كما يعلم مما مرّ أول الكتاب ، وتعريف المركب المزجي بأنه ـ كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أنّ الجزء الأول ملازم للفتح إنْ لم يكن ياءً والثاني معرباً ـ باعتبارِ أكثر أنواعه ، بدليل أنّ المختوم بـ((ويه)) مزجي اتفاقاً وهو مبني ، فلا يلزم أنْ لا تكون المركبات المذكورة منه .

أو يقل : يكفي في كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ، ومثل ذلك يقل في ما إذا أضيف أول جزأي المزجي إلى ثانيهما ، أو بنيا على الفتح فإنّ ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره ، أو يقل : مرادهم ما يسمى مزجياً في أشهر أحواله يجوز فيه ذلك ، وليس المراد : أنه يجوز فيه ذلك في كونه مزجياً ؛ لظهور أنه إذا أضيف أول جزأيه إلى الثاني يكون من المركب الإضافي .

قوله [والإضافي فمصروف] لأنّ الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه ، فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده .

والإسنادي فمحكي .

والأفصح فيه أنْ يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن .

قوله [فمحكي] ؛ لأنّ التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أنْ تفوت تلك الدلالة .

لكن فيه : إنها مع الحكاية معربة تقديراً ، وذلك لا ينافي منع الصرف إلا على قول ابن فلاح : أنّ المقصور الذي فيه علتان كـ((موسى)) تقدر فيه الكسرة جراً ؛ لأنّ المانع منها في غيره الثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

وكون العلم الإسنادي محكياً هو ما صرح به صاحب اللباب ، والسيد في حواشي المتوسط ، وذهب ابن الحاجب إلى أنه مبني وحينئذٍ فخروجه ظاهر ؛ لأنّ منع الصرف من أحكام المعربات .

قوله [والأفصح فيه] أي : في المركب غير ما تقدم ، ومقابل الأفصح ما أشرنا اليه آنفاً من بناء الجزأين على الفتح وإعراب الأول وإضافته للثاني ، ثم إنْ كان في الثاني ما يقتضي منع الصرف مُنع كـ((رام هرمز)) ، وإذا كان آخر الأول ياء قدرت الحركات الثلاث ، ولا تظهر الفتحة تشبيهاً بالألف فلزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الإفراد .

وقيل : يفتح في النصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والإعلال كـ((معدي كرب)) و((قالي قلا)) ، وزاد بعضهم : ما لم يكن نوناً نحو : ((بلاذنجانة)) فيسكن أيضاً ، ويدل على تركيب ((بلاذنجانة)) قول بعض العرب في تصغيرها تصغير ترخيم ((بُذَيْنَجانة)) بفتح النون قبل الجيم ، ولكن القياس في التصغير ((بُوَيْذنجانة)) .

[و] مع [التأنيث] ، أي : بغير الألف ؛ لاستقلالها بالمنع كما مرّ سواءً أكان علماً لمؤنث أم لمذكر ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، محرّك الوسط أم لا أعجمياً أم لا ، منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا .

لكن شرط تحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة :

أما زيادة على ثلاثة أحرف ، كـ((زينب)) ؛ لتنزيل الزائد منزلة التاء .

أو تحرك الوسط كـ((سقر)) ؛ لتنزيل الحركة منزلة الزائد .

أو العجمة كـ((بلخ)) اسم بلد ؛ لتنزيلها منزلة الحركة .

أو النقل من مذكر إلى مؤنث كـ((زيد)) اسم امرأة ؛ لأنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ .

وما عدا ذلك من الثلاثي كـ((هند)) يجوز فيه الوجهان كما سيجيء .

قوله [لكن شرط تحتم التأنيث المعنوي] أي : ما ليس علامته لفظية ، وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم .

قوله [أو العجمة كـ((بلخ))] إنما لم تعتبر العجمة مانعة ، والتأنيث شرط لتحتم منعها مع سكون الوسط ؛ لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة في بعض التصرفات .

قوله [لتنزيلها منزلة الحركة] لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء .

وعلل في التصريح بقوله [1] : ((لأنّ العجمة لمّا انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإنْ كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي ؛ لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتمه)) .

---

(١) شرح التصريح ٢١٨/٢ ((ما لا ينصرف)) .

وإذا سُمّي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا .

فائدة : أسماء القبائل والبلاد ، والكلم ، وحروف الهجاء ، صرفُها ومنعُها مبنيّان على المعنى الذي يقصده المتكلم ، فإنْ أراد أباً أو حيّاً ، أو مكاناً

قوله [ولو تقديراً] قيّده المرادي في شرح الألفية بقوله [1] : ((كاللفظ)) .

قال ابن هانئ يعني بقوله ((تقديراً كاللفظ)) : ((ما كان حذفه على طريق القياس ، فإنّ المحذوف منه يكون كالملفوظ به ، ومنه : ((جَوَب)) تخفيف ((جواب)) : اسم بقعة ، وشَمَل تخفيف شمال)) .

واحترز به عمّا هو على غير قياس كـ((أيْم)) في ((أيْم)) من باب ((هيّن وهيْن)) فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به .

فإنْ قيل : لَمَ لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط ؛ لأنّ حكمه حكم الزيادة كما تقدم .

قلت : لأنه لمّا كان المسمى مذكراً ضعُفَ هنا معنى التأنيث جداً لكون اللفظ والمعنى مذكراً ، فاحتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التأنيث ، وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ، بدليل أنه يمنع من ردها في التصغير ، كما في ((عقيرب)) ، بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك ، كما في ((قديمه)) ولهذا لم يكتفوا بالعجمة .

قوله [أباً أو حيّاً] أي : في أسماء القبائل ، فإرادة الأب ، كـ((معدّ وتميم)) والحي كـ((قريش وثقيف)) ، وقوله ((أو مكاناً)) أي : في أسماء الأرضين ،

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك ـ ٢٨١/٢ ((مالا ينصرف)) .

أو لفظاً أو حرفاً صرف ذلك ، أو أمّاً أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك .

☜ وقوله ((أو لفظاً أو حرفاً)) أي : في أسماء الكلم ، وقوله ((أو أمّاً .... أو بقعة)) الخ على هذا الترتيب ، وكما كرر المعنى في الأول والأخير في إرادة معنى المذكر ، كررهما في إرادة معنى المؤنث ، وإرادة الأم في القبيلة كـ((باهلة)) ، والقبيلة كـ((يهود)) .

واعلم أنه قال في التسهيل : ((وقد يتعيّن اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحي أو المكان)) ، قال الدماميني في شرحه قبل ذلك : ((وهنا أمور ينبّه عليها :

أحدها : أنّ إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمولٌ على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف ، فإنْ تحققا فمنع الصرف بكل حال ، نحو : ((تغلب وباهلة وخولان)) ونحو ذلك .

الثاني : تجويز الأمرين بحسب الاستعمالين إنما هو موكول إلى استعمالها في الألفاظ ، نحو : ((كتبت زيداً فلجدته)) و((كتبت زينب فلجدتها)) ، وأمّا ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك الخاص ، فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه ، وليس لنا أنْ نقترح ذلك من أنفسنا .

الثالث : إنّ المصنف سوّى بين الجميع في الذكر ، فيقتضي أنّ الحكم في الأنواع كلها واحد ، ويقوّي إرادته ذلك قوله بإثر هذا الكلام : وقد .... الخ)) انتهى .

ومثلوا لِما يتعيّن فيه اعتبار القبيلة بـ((يهود ومجوس)) والبقعة بـ((دمشق)) والحي بـ((كلب)) ، والمكان بـ((بدر)) .

[و] مع [العجمة] وهي كون الكلمة من أوضاع غير العرب ، [وشرط العجمة] في المنع [علميته في] اللغة [العجمية] ، بأنْ تنقل الكلمة وهي علمٌ في لغة العجم إلى لسان العرب ، بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كـ((لجام)) ، وما كان نكرة في لسانهم ، ثم نقل في أول أحواله علماً كـ((بندار)) فيصرف أيضاً ؛ لانتفاء علميته في لغة العجم .

قوله [بأنْ تنقل الكلمة] هذا خلاف المشهور ، قال في الهمع [1] : ((وهل يشترط أنْ يكون علماً في لسان العجم ؟ قولان : المشهور : لا ، وعليه الجمهور في ما نقله أبو حيان ، والثاني : نعم ، وعليه أبو الحسن الدبّاج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه ، وينبني على ذلك صرف نحو : ((قالون وبُندار)) فينصرف على الثاني ؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم دون الأول ؛ لأنه لم يكن في لسان العرب قبل أنْ يسمّى به)) انتهى .

وقوله : إنّ ابن الحاجب على الثاني أي : لقوله في الكافية : ((إنّ شرط العجمة أنْ تكون علميته في العجمية)) .

لكن في الجامي أنّ معنى كون العلمية في العجمية [2] : ((أنْ تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كـ((إبراهيم)) أو حكماً ، بأنْ تنقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير أنْ تتصرف فيه قبل النقل ،

---

(١) الهمع ١/١٠٩ ـ ١١٠

(٢) شرح الكافية الجامي ١/٢٢٨

[**وزيادة على الثلاثة**] كـ((إبراهيم)) ، بخلاف الثلاثي فيصرف وإنْ كان علماً في العجمية كـ((شتر)) و ((نوح)) .

☜☜ كـ((قالون)) فإنه كان في لغة العجم اسم جنس للجيِّد سُمِّي به أحد رواة القراءة لجودة قراءته قبل أنْ تتصرف فيه العرب ، فكأنَّـه كان علماً في الأعجمية)) انتهى .

فقول الشارح : ((بخلاف ما نقل من لسانهم)) الخ مبنيٌّ على تفسيره المخالف للجمهور ، و((البنادرة)) : تجار يلزمون المعادن .

وفي بعض النسخ تأخير قوله : ((بخلاف ما نقل)) الخ بعد قوله : ((بخلاف الثلاثي)) إلى قوله ((ونوح)) ، وحينئذٍ فيكون في كلام الشارح لفٌّ ونشر مشوش ، ويحتاج لزيادة واو قبل لفظة ((بخلاف)) الثانية ؛ إذ لا ارتباط لها بدون العاطف ، ومعه لا حاجة إليها .

قوله [كـ((شتر))] ـ بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة من فوق ـ اسمُ قلعة .

فيه إشارة إلى أنَّ حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التأنيث ، وذلك لأنها معه تقوم مقام علامته ، والعجمة لا علامة لها ، وبمجرد كون العجمي ثلاثياً يشابه كلام العرب .

لكن يبقى أنَّ ((شتر)) إذا كان اسم قلعة فهو مؤنث ، فيشكل على ما سلف أنَّ العجمة إذا انضمّت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع ، فكيف لا تؤثر مع تحركه ؟ إلا أنْ يقال : اعتبار التأنيث فيه غير متعيّن ؛ لجواز إرادة المكان .

وتعرف عجمة الاسم بأمور :

منها : خروجه عن أبنية العرب كـ((إسماعيل)) .

ومنها : نقل الأئمة .

ومنها : أنْ يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كـ((صولجان)) ، أو والقاف كـ((منجنيق)) ، أو والكاف كـ((سكرجة)) .

قوله [نحو : ((إسماعيل))] فإنّ مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

ومنها : أنْ يكون أوله نون بعدها راء نحو : ((نرجس)) ، أو آخره زاي قبلها دال نحو : ((مهندز)) ، فإنّ ذلك لا يكون في كلمة عربية ، وأبدلوا الزاي سيناً ، فقالوا ((مهندس)) .

ومنها : أنْ يكون عارياً من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك ((مُرْ بنَفل)) .

قال صاحب العين[1] : ((لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي ((عسجد)) لخفة السين وهشاشها)) .

---

(١) لم اعثر عليه في العين للخليل ، وهو نص ما في الهمع ١١٧/١ فراجع .

وجميع أسماء الأنبياء عليهم السلام أعجمية ، إلا أربعة : ((محمداً ﷺ وصالحاً وشعيباً وهوداً)) ، وألحق بها في الصرف ((نوح ولوط وشيث)) ، فهذه السبعة منصرفة ، ويجمعها :

تَذكَّرْ شُعَيْباً ثُمَّ نُوحَاً وصَالحاً وهُوداً ولُوطاً ثُمَّ شِيثاً مُحَمَّدا

قوله [وهوداً] في الجامي[1] : ((وقيل : ((هود)) كـ((نوح)) ، يعني عجمي صُرف لكونه ثلاثياً ، وأيّد بأنّ العرب من ولد إسماعيل)) انتهى ، وفيه نظر .

قال ابن كثير[2] : ((الصحيح المشهور أنّ العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم العرب العاربة ، أي : الخلص منهم من قبيل : ليل أليل ، وظل ظليل ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها ، وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم ، وغيرهم ، وأما العرب المستعربة فهم ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جرهم)) .

قوله [وألحق بها في الصرف نوح...] أي : مع كونها أعجمية ؛ لسكون وسطها ، ومنه يعلم أنّ ما شاع من أنّ أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا ستة ، ولم يعدوا شيثاً ليس بظاهر ، وبقي أيضاً ((عزير)).

قال البيضاوي في تفسير سورة براءة[3] : ((تنوين ((عزير)) بناءً على أنه عربي منصرف ، وترك تنوينه بناءً على أنه أعجمي أو لغير ذلك)) انتهى .

قال الشهاب القاسمي : ((فليتأمل فإنه إذا ثبت كلٌ منهما في القرآن ،

---

(١) شرح الكافية الجامي ٢٣٠/١ .

(٢) السيرة النبوية ٣/١ وقصص الأنبياء ١٢١/١ ((قصة هود عليه السلام)) .

(٣) تفسير البيضاوي ٢٥٢ تفسير سورة التوبة ٣٠ ، وما نقله المحشي ملخص كلامه .

....

....

كما هو قضية القراءة بهما وجب جوازهما ، فكيف يكون أحدهما مبنياً على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي ؟ مع أنه في الواقع لا يكون عربياً وعجمياً ، بل أحدهما فقط ، وأيضاً شـــرط العجــمي زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير)) انتهى .

وقد يقال : يكفي في تخريج القراءة المطابَقةُ لوجهٍ نحوي وإنْ لم يوافق توجيه القراءة الأخرى كما لا يخفى ، وقد قرئ ﴿ تَتْرًا ﴾ [1] بالتنوين على أنّ الألف للإلحاق وتركه على أنه للتأنيث ، ولا يمكن أنْ يكون في الواقع بهما .

وليس المراد من كون الاسم أعجمياً أنّ مدلوله أعجمي ، بل أنّ لفظه ليس من الأوزان العربية ؛ لأنّ النحوي إنما يبحث عن الألفاظ ، غاية الأمر يلزم مع منعه الصرف أنْ يقول : إنه ليس من الأوزان العربية ، ومن صرفه أنْ يقول : إنه منها ، وذلك لا يقتضي كونه عربياً وعجمياً ، بل أنّ في وزنه خلافاً كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر .

واعلم أنّي رأيت بخط الإمام تقي الدين السبكي ﷺ ما نصه :

((﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ القراءة المشهورة بغير تنوين ، فقيل : لأنه لا ينصرف ، وقيل : لأنّ ((ابن)) صفة لا خبر ،

(١) المؤمنون ـ ٤٤ ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهي قراءة الشافعي ((تترًا)) بالتنوين ، وقرأ باقي السبعة ((تترا)) بالألف بلا تنوين . الدر المصون ١٨٧/٥ .

....

....

وأورد : أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدراً ، تقديره : معبودهم ، وحينئذٍ يكون المنكر ذلك ، لا وصفهم إياه بالبنوة .

وأقول : بل المنكر وصفهم ، والتقدير في كلامهم المحكي بعضه لا في الحكاية ؛ لأنّ المخبر إذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع إنكار ذلك من غير تعرّض للحكم فطريقه إنكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه إنكار الوصف فقط ، فكذلك هنا ، كأنك قلت : قالوا هذه اللفظة المنكرة ، ولم يتعرّض لما قالوه خبراً عنها ، والله أعلم)) انتهى .

واعلم أنّ الإيراد للشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز كما نقله الفخر عنه [1] ، وأجاب بما هو محصل جواب السبكي ، والعجب للسبكي كيف لم يستحضر ذلك وبنى الإيراد على أنّ الإنكار لكونه تكذيباً إنما يتوجه للخبر ؛ لأنّ احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور ، وليس بلازم وإنْ كان أكثر .

كما ذكره ولداه البهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في بحث الأخبار من الكتاب الثاني ، وعبارته [2] : ((ومورِدُ الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير ، كـ قائم في ((زيد بن عمرو قائمٌ)) لا بنوّة زيدٍ .

ومن ثمّ قال مالك وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان بن فلان [فلاناً] شهادةٌ بالوكالة مطابقة بالنسبة ضمناً والوكالة أصلا)) انتهى .

---

(١) التفسير الكبير ١٦ /٣٥ تفسير التوبة ـ ٣٠ ودلائل الإعجاز ـ ٣٧٥ .

(٢) حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ١٧٥/٢ ـ ١٧٦ .

....

....

ومبنى الجواب على منع ذلك ، وأنه يكون في غير الخبر ، وكون التقدير في الحكي لا دخل له في الجواب ، وإنما هو لأنّ المبتدأ لابدّ له من خبر.

وكان الظاهر أنْ يقدر بلفظ التكلم فيقل : معبودنا ، وأمّا على تقدير أنه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم ، وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ اسماً ظاهراً ،وعلى منع اختصاص احتمل الصدق والكذب بالخبر جرى ولده في العروس[1] .

واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الإضافية بما جاء في البخاري مرفوعاً : ((يقل للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقل : كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد))[2] .

وقل : ((إنما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو : ((الكريـــم ابن الكريم))[3] الحديث ، ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب إليها)).

وفي المطوّل قبيل الباب الأول ما فيه تحرير المقام[4] .

وقيل : إنّ التنوين حذف لالتقاء الساكنين لأنه يحذف لذلك قليلاً ،كما في المغني[5].

---

(١) عروس الأفراح ـ بهامش شروح التلخيص ١٨٧/١ .

(٢) البخاري ١٧٩/٥ باب قوله تعالى : إن الله لا يظلم مثقال ذرة .

(٣) البخاري ٤/ ١٢١. كتاب بدء الخلق ، باب ١٨ قوله تعالى أم كنتم شهداء إذ حضر ، باب ١٩ ، لقد كان لكم في يوسف ..... .

(٤) المطول ـ ١٤٧ .

(٥) المغني ٦٤٤/٢ ((الباب الخامس ـ حذف التنوين)) .

وأفهم كلامه أنّ هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية ، وهو كذلك ، فتصرف ((صنجة)) و ((قائمة)) وإنْ وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث ، وهي العجمة في ((صنجة)) ، والصفة في ((قائمة)) .

ويصرف ((أذربيجان)) إذا نُكر وإنْ وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة ، وأنّ غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه ، وهو كذلك أيضاً ، فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى ، مثل العدل مع العلمية ((عمر)) و((زفر)) معدولين عن ((عامر)) و((زافر)) تقديرا .

ومنه قراءة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [1] ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ ﴾ [2] بترك تنوين ((أحد)) و((سابق)) وبنصب ((النهار)) .

قوله [وأفهم كلامه أنّ هذه الموانع الثلاثة ...] الأولى أنْ يُحمل الكلام على أنه أفهم أنها لا تؤثر مع الوصفية ؛ لأنه المقصود للمصنف من هذا الكلام .

وأمّا ما ذكره فإنه وإنْ أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمرادٍ منه ؛ لأنه علم مما مرّ من أنّ ما امتنع صرفه لعلتين لابدّ أنْ تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية ، وما ذكره إنما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر .

---

(1) الإخلاص ١ ـ ٢ .

(2) يس ـ ٤٠ .

وطريق العلم بعدل ما جاء على ((فعل)) علماً سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع ، فإنْ وَرَدَ مصروفاً فغير معدول ، وكذا إنْ ورد ممنوعاً وفيه مع العلمية مانع آخر كـ طوى ، فإنّ فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة ، فلا حاجة إلى تكلف العدل مع إمكان غيره .

ومثاله مع الصفة ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (١) ، فهذه معدولة عن : اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة تحقيقاً ،

قوله [وطريق العلم بعدل ما جاء ...] قيل : فيه دور ، ولا يخفى على من تأمل دفعه ، لأنّ سماع عدم صرفه لا يتوقف على معرفة أنه معدول ؛ لأنه أمرٌ محسوس ، وبعد إدراكه يبحث عن سببه .

قوله [معدولة عن اثنين اثنين ...] أي : وليست معدولة عن ((اثنين وثلاثة)) ولهذا قال في المغني في بحث ((أم)) : أنّ المتنبي لُحّن في قوله :

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيلتُنا المنوطَةُ بالتنادِ (٢)

حيث استعمل ((أحاد وسداس)) بمعنى ((واحدة وست)) ، ونقل مثله في الباب السادس (٣) عن أبي طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الإعراب ، وأطال فيه فراجعه .

---

(١) النساء _ ٣ .

(٢) البيت من الوافر للمتنبي في ديوانه ٨٧/٢ والمغني ٤٧/١ . والشاهد فيه استعمل ((أحاد وسداس)) بمعنى : ((واحدة وست)) .

(٣) المغني ٦٥٣/٢ _ ٦٥٤ .

وجوّز بعضهم العدل إلى ((عشار ومعشر)) .

ومثال الوزن مع العلمية ((أحمد)) ومع الصفة ((أحمر)) ، ولا يكون مانعاً من الصرف مع الصفة إلا في ((أفعل)) ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية ، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كـ((شمّر

وبه يعرف سقوط السؤال المشهور : إنّ الوصف في هذه الألفاظ عارض ؛ لأنها من باب العدد ، وذلك كعروض الوصف بـ((أربع)) في قولك ((مررت بنسوة أربع)) ، فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر في ((أربع)) .

وأجيب : بأنّ هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفاً ، ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، بخلاف اسم العدد نحو : أربع ، فإنه لم يوضع وصفاً في الأصل ، وإنما تحصل له الوصفية بطريق العروض ؛ لأنّ ذلك مبني على أصل : اثنين وثلاثة وهكذا .

قوله [وجوّز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر] على قوله يتخرج كلام المتنبي في البيت السابق ، ولا يكون قوله ((سداس)) لحناً ، فقولُ المغني[1] : ((إنه لحن ثلاث لحنات : ما تقدم ، وهذه ، وتصغير ((ليلة)) على ((لييلة)) ، وإنما صغرتها العرب على ((لُيَيْلِيَه)) بزيادة الياء على غير قياس)) تحاملٌ .

قوله [اختصاصه بالفعل] المرادُ باختصاصه به أنْ لا يوجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو ندور .

قوله [كـ((شمّر))] بالشين المعجمة والميم المشددة : علماً لفرس .

---

(١) المغني ٤٨/١ ((أم)) .

وضُرب)) علمين ، أو كونه بالفعل أولى كـ أصبغ وأحمر علمين .

ومثال الزيادة مع العلمية ((عثمان وعمران)) ومع الصفة ((عطشان وسكران)) ، ولا تكون مانعة من الصرف[1] إلا في وزن ((فعلان)) ، بخلاف الزيادة مع العلمية ، وأمّا ((حسّان وشيطان)) فإنْ جُعلا من الحسّ والشيط مُنعا ، أو من الحسن والشطن صُرفا .

قوله [وضُربَ] أي : على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير .

قوله [أو كونه بالفعل أولى] إما لكونه غالباً فيه أو لكونه مبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ، ولابدّ من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الألفية .

قوله [إلا في وزن ((فعلان))] أي : بفتح الفاء .

قوله [بخلاف الزيادة مع العلمية] لأنها تكون مع ((فعلان)) المفتوح الفاء ، وغيره نحو : ((غطفان وعثمان ، وعمران)) .

قوله [منعا] لزيادة الألف والنون .

قوله [صرفا] ؛ لأنّ النون حينئذٍ أصلية ، وإذا أبدل من النون الزائدة لام مُنع من الصرف إعطاءً للبدل حكم المبدل منه ، وذلك نحو : ((أصيلال)) مسمّى به أصله ((أصيلان)) تصغير ((أصل)) على غير قياس ، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو : ((حنان)) مسمّى به أصله ((حناء)) أبدلت همزته نونا .

---

(١) ((من الصرف)) كذا في ج ، والصحيح ما في مطبوعة د إبراهيم من المجيب : ولا تكون مانعة مع الصفة .

[و] شرط [الصفة] أي : تأثيرها [التي على] وزن [**أفعل أو**] على وزن [**فعلان**] أمران : [**أصالتها**] بأنْ تكون الكلمة في الأصل صفة [**وعدم قبولها التاء**] إمّا لأنه لا مؤنث لها كـ((أكمر)) لكبير الكمرة ، و((لحيان)) لكبير اللحية ، أو لها مؤنث على ((فُعلى)) بالضم كـ((أفضل)) ، أو ((فعلى)) بالفتح كـ((سكران)) و((غضبان)) .

وجميع أبنية ((فعلان)) مؤنثاتها على ((فعلى)) إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على ((فعلانة)) فتصرف ، ويجمعها :

أجِزْ فَعْلَى لِفَعْلانا　　إذا اسْتَثنيتَ حَبْلانا
ودَخْنَاناً وسَخنَانا　　وسَيْفاناً وصَحْيانا
وصَوْجَاناً وعِلّانَا　　وقَشْوَاناً ومَصّانا
ومَوْتَاناً ونَدْمَانا　　وأتْبِعْهُنَّ نَصْرَانا
وزِدْ فِيهنَّ خَمْصَانا　　على لُغةٍ وإليانا

قوله [أجز فعلى ...] هذه الأبيات ما عدا الأخير لابن مالك ، والأخير للمرادي [1] ، وتفسير هذه الألفاظ :

الحبلان : الممتلئ غيظاً ، ويوم دخنان : فيه كدرة وسواد ، ويوم سخنان : حار ، ورجل سيفان : طويل ممشوق وضامر البطن ؛ ويوم صحيان : لا غيم فيه ، وبعير صوجان : ناشر الظهر ، ورجل علان : صغير حقير ، ☜☜

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٧/٢ ((ما لا ينصرف)) .

وفهم من كلامه أنّ الصفة العارضة ؛ أو القابلة للتاء لا أثر لها في المنع ولهذا قل [فـ((عريـان وأرمـل وصفوان وأرنب))] ، إذا كـان ((صفوان)) [بمعنى قاسٍ ، و] ((أرنب)) بمعنى : [ذليل] أي : ضعيف [منصرفةٌ] لقبول الأولين التاء ، تقول : عريانة وأرملة ؛ ولعروض وصفية الأخيرين ؛ إذ صفوان في الأصل وضع اسماً للحجر الأملس ، و((أرنب)) وضع اسماً للدابة المعروفة ، فلا أثـر لطروّ الوصفية ، كما لا أثر لطروّ الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم .

ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصّان : لئيم ، وموتان الفؤاد أي : غير حديدِهِ ، وندمان : من المنادمة لا من الندم ، ونصران : واحد النصارى ، لكن لم يستعمل إلا بياء النسب ، والاليان : كبير الألية ، والخمصان : الضامر البطن .

قوله [ولهذا قل : ((فعريان)) ...] أنت خبير بأنّ الكلام في صفة على وزن ((فعلان)) المفتوح الفاء ؛ لأنها التي لها حالتان : قبول التاء وعدمه .

وأمّا ((فعلان)) المضموم الفاء مؤنثه بالتاء ليس غير ، ((وفعلان)) المكسور الفاء لم يسمع في الصفات .

وحينئذٍ فكان المناسب للمصنف أنْ يأتي بدل ((عريان)) بلفظ من الأربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن ((فعلان)) المفتوح الفاء .

وأما ((عريان)) فخارج عن الاعتبار من المقسـم المشروط له قبول التاء وهو ((فعلان)) المفتوح الفاء ؛ لأنه المقصود في قوله : ((أو فعلان)) ، فليتأمل .

[ويجوز في نحو هند] مما هو ثلاثي ساكن الوسط [وجهان] : الصرف ؛ لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي ، وعدمه ، وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين ، فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه .

وأوجب السيرافي الصرف نظراً إلى أنّ سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطا ، فبقي بلا سبب ، وأجرى المبرّد والجرمي[1] الوجهين في نحو : ((زيد)) اسم امرأة .

[بخلاف زينب وسقر وبلخ] و((زيد)) اسم امرأة ، فإنها ممنوعة من الصرف حتماً ؛ لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم .

[و كـ((عمر))] في منع الصرف للعلمية والعدل [عند] جمهور بني [تميم باب حذام] ، وهو ما كان على وزن ((فعال)) علماً لمؤنث ، وهو معدول عن ((فاعلة)) [إنْ لم يختم براء] ، فإنْ ختم بها [كـ((سفار))] بُني على الكسر عندهم ، كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً .

[و((أمس)) لمعيّن] ، بأنْ يراد به اليوم الذي قبل يومك ، وهو معدول عمّا فيه أل وهو الأمس [إنْ كان مرفوعاً]

---

(١) الارتشاف ٤٤٢/١ والرضي ٥٧/١ ، وقال المبرد في المقتضب ٣٥٧/٣ ـ ٣٥٢ : ((فإنْ سميت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن العربي فإنّ فيه اختلافاً)) ، وقال ايضاً في ٢٣٩/١ : ((تنوّن ((زيداً)) إذا سميت به امرأة في قول جماعة من النحويين)) ، وواضح من كلامه أن في المسألة خلافاً ، وأن بعض النحويين حكم بصرف زيد اسم امرأة ، أما هو فلم يوضح رأيه فتنبه .

نحو : ((مضى أمسُ)) ، بالرفع من غير تنوين ، فإنْ كان منصوباً أو مجروراً بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا .

[وبعضهم] أي : تميم [لم يشترط] ما اشترطه الجمهور منهم [فيهما] أي : في باب حذام وفي ((أمس)) بل ذهب إلى إعرابهما إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد مرّ الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه .

[و] كـ((عمر)) [**سحر عند الجميع**] من العرب [**إنْ كان ظرفاً معيّناً**] ، بأنْ يراد به سحر يومٍ بعينه .

وهو معدول عمّا فيه أل وهو السحر ، نحو : جئت يوم الجمعة سحر .

فإنْ كان مبهماً ـ أي : نكرة ـ صُرف نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [1] .

أو مستعملاً غير ظرف وجب تعريفه بـ((أل)) أو بالإضافة ، نحو : ((طاب السحر أو سحر ليلتنا)) .

وإنْ كان بـ((أل)) أو مضافاً صرف أيضاً كـ((جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره)) .

قوله [وقد مرّ الكلام عليها ...] مرّ لنا هناك ما يتعلق بذلك .

قوله [عند الجميع] أي : من التميميين والحجازيين .

قوله [معدول عمّا فيه أل] لأنه لمّا أريد به معين كان الأصل فيه أنْ يذكر معرفاً بـ((أل)) .

---

(١) القمر ـ ٣٤ .

[باب صيغتي التعجب واسم التفضيل]

[بابٌ] في ذكر صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل .

التعجب : انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ خفيَ سببه وخرج عن نظائره ، ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يطلق على الله تعالى إنه متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾[1] فمصروف إلى المخاطب أي : يجب أنْ يتعجب العباد منه .

قوله [انفعال يحدث في النفس ...] الانفعال عبارة عن تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثراً كالمنقطع مادام ينقطع و((المتسخن)) ما دام يتسخن ، فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عن الشعور بالأمر المذكور ما دامت متأثرة .

قوله [وخرج عن نظائره] أو قلّتْ نظائره .

قوله [ولهذا] أي : لكونه عند الشعور بأمر خفي سببه .

---

(١) البقرة ـ ١٧٥ .

وله صيغ كثيرة دالة عليه ،

منها ما هو بالقرينة ، نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [1] ، و ((سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس)) [2] ، و ((لله درّهُ فارساً)) ،

قوله [منها ما هو بالقرينة] فتكون الصيغة حينئذٍ مستعملة فيه مجازا .

قوله [نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾] هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام ، واستعملت في التعجب مجازاً ؛ لما قال في التلخيص [3] : ((إنّ كلمات الاستفهام كثيراً ما تستعمل في غيره)) ، قال السعد : ((وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيانُ أنه من أيّ نوعٍ من أنواعه مما لم يَحُم حوله أحد)) .

وقد بيّن ذلك السيدُ ، ونوقش فيه ، وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطوّل ، وقد ذكرنا في حاشية المختصر ما فيه لقطة العجلان .

قوله [((وسبحان الله ...))] هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله ، و((سبحان)) علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوباً ثم استعمل في التعجب ، وأصل ذلك بأنْ يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كلّ متعجَّبٍ منه .

قوله [و((لله درّهُ فارساً))] أصل هذا الإخبار بأنّ لَبَنَ الـمُحَدَّثِ عنه لله ، ثم استعمل في التعجب كما مرّ في التمييز .

---

(١) البقرة ـ ٢٨ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الغسل ، باب عرق الجنب ٢٨٣ .

(٣) المطول ـ ٤١٧ مع حاشية الشريف الجرجاني ((بحث الإنشاء)) .

ومنها ما هو بالوضع ، وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال :

[التعجب له صيغتان] وضعا لإنشائه :

إحداهما : [ما أفعل زيداً] نحو : ((ما أحسن زيداً)) ؛ [و] هذا اللفظ [إعرابه : ((ما)) مبتدأ] ؛ لأنها مجرّدة عن عامل لفظي للإسناد إليها .

وحكي عن الكسائي[1] أنها لا موضع لها من الإعراب .

وهي عند سيبويه[2] نكرة تامة [بمعني : شيء عظيم] ،

قوله [اقتصر منها هنا على صيغتين] أمّا في الجامع والشذور[3] فذكر الثالثة وهي ((فَعُلَ)) نحو : ((حَسُنَ وشَرُفَ)) ، وهي مذكورة في باب ((نعم وبئس)) من التوضيح [4] تبعاً للألفية .

قوله [وُضِعا لإنشائه] وأمّا نحو : ((عجبتُ من زيدٍ وتعجبت)) فللإخبار بالتعجب وضعاً لا لإنشائه .

---

(١) شرح التصريح ٨٧/٢ .

(٢) الكتاب ٧٢/١ ـ ٧٣ .

(٣) الجامع ٢١١ تحقيق الهرميل ، شرح الشذور ((عمل اسم الفعل)) .

(٤) الأوضح ٢٨٨/٢ .

وسوّغ الابتداء بها تضمّنها معنى التعجب .

[و((أفعل)) : فعل ماض] غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ((ما أفقرني لعفو الله)) ،

قوله [تضمّنها معنى التعجب] كما لو قالوا في قوله :

عَجَبٌ لِتلكَ قَضيّةٌ وإقَامَتي فيكُمْ على تلكَ القَضيّةِ أعْجَبُ[1]

((عجب)) مبتدأ ، وسوّغ الابتداء به دلالته على التعجب ، و((لتلك)) خبره ، و((قضية)) تمييز أو حل ، وقيل التقدير : أمري عجبٌ لتلك ، وقيل : يجوز رفع ((قضية)) على تقدير هي قضية ، وزعم الأعلم أنّ ((عجب لتلك)) مرفوع على الإهمل ، وكذا في الارتشاف في باب المفعول المطلق[2] .

قوله [للزومه مع ياء المتكلم] كذا في التوضيح[3] .

قل اللقاني : ((قد تقدم في أول الكتاب ، وأمّا تجويز الكوفي في ((ما أحسنّي)) ـ أي : بدون نون ـ فمبني على أنّ ((أحسن)) عندهم اسم ؛ فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمل المنقول البناء ، لا اللزوم الذي هو الإيجاب ؛ إذ لا يحسن الاستدلال بذلك ؛ إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية .

---

(١) البيت من الكامل لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢ ، ولهنيّ بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١ ، وبلا نسبة في الهمع ٨٨/٢ وشرح التصريح ٨٧/٢ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٢) الارتشاف ٢١٢/٢ .

(٣) الأوضح ٢٧٢/٢ ((التعجب)) .

و أمّا قوله :

يا أُميلحُ غِزلاناً شَدَنَّ لَنَـا

فشاذ .

[**وفاعله ضمير**] مستتر مفرد مذكر غائب ، لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على [ما] ، ولهذا أجمعوا على إسميتها .

[**وزيداً**] منصوب بـ((أفعل)) على أنه [**مفعول به**] ؛ لتعـدي ((أفعل)) بهمزة النقل .

[**والجملة**] الفعلية في محل رفع [خبر ((ما))] والتقدير : شيء عجيبٌ حسّنَ زيدا .

قوله [يا ما أميلح ...] صدر بيت للعرجي عجزه :

مِنْ هَاؤلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [1]

مصغر ((أملح)) من ملح الشيء ملاحةً ، ((وشَدَنَّ)) بمعنى : قوين ، يقل : شدن الظبي إذا قوي وطلع قرنه ، وقوله : ((من هؤليائكنّ)) متعلق بـ((شدنّ)) ، وأشار الشارح إلى سؤال وجوابه .

تقرير السؤال : إنّ هذا البيت يدل على أنّ ((أفعل)) اسمٌ لا فعل ؛ لأنّ الشاعر صغّره ، وشرط المصغّر أنْ يكون اسماً .

وتقرير الجواب : أنّ هذا التصغير شاذ ، فلا تثبت به الاسمية .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث أسماء الإشارة ٢/ ٤٢ فراجع .

وعند الأخفش[1] ((ما)) : معرفة ناقصة بمعنى ((الذي)) ، والجملة صلة لها ، أو نكرة ناقصة بمعنى : شيء ، والجملة صفة لها ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم .

وعند بعضهم : ((ما)) استفهامية ، كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ، والفعل خبرها ، والتقدير : أيّ شيء أحسَنَ زيداً ، أي : جعله حَسَناً .

قال ابن الحاجب : وهذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى ((ما)) التعجب ، لا أنها الآن بهذا المعنى : وإنما معناها الإنشاء ، كما تقول في بعتُ : فعل ماض وفاعل ، يعني في الأصل إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء فكذلك هذا .

قوله [فالخبر محذوف ، أي : شيء عظيم] ورُدّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة ، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تضمّن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام .

والثاني : التزام حذف الخبر بدون شيء يسدّ مسدّه .

قوله [وعند بعضهم ((ما)) استفهامية] هو الفراء وابن درستويه ، ونقل هذا القول في شرح التسهيل[2] عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم بإسمية ((أفعل)) ، فإنّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء .

---

(١) شرح الكافية ٣٠٩/٢ ـ ٣١٠ ، وشرح التصريح ٨٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٤/٢ ((التعجب)) .

[و] الثانية [**أفعِل به**] كـ((أحسِنْ بزيدٍ)) ، [**وهو بمعنى : ما أفعله**] فمدلولهما من حيث التعجب واحد ، و((أفعل)) : فعل تعجب لازم لصيغة الأمر ، وليس بأمر حقيقة ؛ إذ لا معنى له .

[**وأصله**] عند سيبويه [**أفعل**] بصيغة الماضي ، وهمزته للصيرورة ، [**أي : صار ذا كذا كـ أغدّ البعير ، أي : صار ذا غدّة**] ، وأبقلت الأرض ، أي : صارت ذات بقل ، وأثمرت الشجرة ، أي : صارت ذات ثمر .

[**فغيّر اللفظ**] من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر ، [**وزيدت الباء في الفاعل**] قصداً [**لإصلاح اللفظ**] ؛ لأنّ ((أفعل)) لّما غُيِّرت صيغتُهُ قُبح إسناده للظاهر ؛ لكونه على صورة الأمر ، فزيدت الباء صوناً للفظ عن الاستقباح ،

قوله [وليس بأمر] أحسن من قول التوضيح[1] : ((لفظه الأمر ومعناه الخبر)) لأنّ معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب ، والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر .

قوله [فغير اللفظ ...] وعلى هذا فالظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر .

ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه : أنه ينبغي أنْ يكون مبنياً على السكون إنْ كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إنْ كان معتله نظراً لصورته الآن .

---

(١) الأوضح ٢٧٣/٢ ((التعجب)) .

[فمن ثمّ] أي : من أجل ذلك [لزمت] الباء [هنا] فلا يجوز حذفها إلا إذا كان الفاعل ((أنْ)) وصلتها .

قوله [إلا إذا كان الفاعل أنْ وصلتها] كقول الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ :

وقالَ أميرُ المسْلمينَ تَقَدَّموا   وأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ الـمُقدّما[1]

وفي شعر الشريف الرضي حذفها لكن الفاعل ((أنّ)) المشددة حيث قال :

أهْوِنْ عليّ إذا امْتلأتَ مِنْ الكَرَى   أنّي أبيتُ بليلةِ الملسوعِ[2]

وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما .

واعلم أنّ ابن مالك قال في شرح التسهيل[3] :

((ولو اضطرّ شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير ((أنْ)) بعد ((أفعل)) لزمه أنْ يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب - أي : لأنّ مذهبه أنّ فاعل ((أفعل)) ضمير المخاطب -

---

(١) البيت من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢ والدرر ٢٣٤/٥ وبلا نسبة في شرح التصريح ٨٩/٢ وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، ٣٧٢ ، ولم أعثر على نسبته للإمام علي ﷺ .

والشاهد في قوله ((أحبب إلينا أنْ تكون)) فالمصدر المؤول من ((أنْ تكون)) هو فاعل فعل التعجب ((أحبب)) ، وقد حذف الباء معه ، والتقدير : ((أحبب بأنْ تكون)) .

(٢) البيت تقدم تخريجه في بحث نواصب الفعل المضارع ٥٧٢/١ برواية أخرى ، فراجع ثمة .

(٣) شرح التسهيل ٣٦٧/٢ ((بحث التعجب)) .

....

....

ﻫ ولا حجة في قول الشاعر :

لقدْ طرَقتْ رِحالَ القَومِ ليلى فأبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارا [1]

لإمكان جعل ((أبعد)) دعاء على معنى : أبعد الله دار مرتحلٍ عن مزار محبوبته ، كأنه يحرّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ((ليلى)) ؛ لأنه صار بطروقها مزاراً .

ولا حجة له في قول الآخر :

وأجْدِرْ مِثلَ ذلكَ أنْ يَكُونا [2]

لاحتمل أنْ يكون ((أجدِر)) فعل أمر عارياً من التعجب ، بمعنى : اجعل مثل ذلك جديراً بأنْ يكون ، أي : حقيقاً بالكون ، يقل : جدر بكذا جدارةً ؛ وأجدرته به أي : جعلته جديراً به حقيقاً .

ويحتمل أنْ يكون ((أجدر)) فعل تعجب ، ثم حذفت الباء اضطراراً ، واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية ؛ لكنه بني لإضافته إلى مبني)) .

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، والدرر ٢٣٨/٥ ، والهمع ٣٩/٣ .
والشاهد واضح من كلام التسهيل وشبهة الفراء أن ((دار)) منصوب بعد حذف الباء .

(٢) عجز بيت من الوافر لابن أحمر في ديوانه ٦١ والعين ٦٢/٢ وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ وتمامه :

فلمّا زالَ سَرْجي عَنْ مَعَدٍّ وأجدِرْ مثلَ ذلكَ أنْ يكونا

والشاهد واضح من كلام التسهيل وشبهة الفراء كون ((مثل)) منصوب بعد حذف الباء .

[بخلافها في فاعل ((كفى))] فيجوز تركها ، كقوله :

كفَى الشَّيبُ والإسْلامُ للمَـرءِ نَاهِيـا

وذهب جماعة[1] إلى أنّ المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية ؛ إذ هو المتعجب منه ، والباء للتعدية فعلى هذا يكون ((أفعِل)) أمراً حقيقة لا خبر وفيه ضمير مستتر هو الفاعل .

قوله [كقوله : كفى ...] عجز بيت لسحيم[2] صدره :

عُمَيْـرَةَ ودّعْ إنْ تَجَهَّـزتَ غَاديَـاً

((عميرة)) : منصوبٌ بـ((ودّع)) وهو اسم محبوبته ، و((غاديا)) من الغدوّ وهو الذهاب ، والشاهد في قوله : ((كفى الشيب)) حيث ترك الباء في فاعل (كفى) .

قوله [فعلى هذا يكون أمراً حقيقة] رُدّ : بأنه محتمل للصدق والكذب ، والظاهر أنّ هذا يردُ على الأول ؛ لأنّ المقصود بالصيغة إنشاء التعجب .

وبأنه لا يجاب بالفاء .

وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : ((أحسن بك)) ولا يجوز ذلك في الأمر ، لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد .

وبأنه لو كان الناطق به آمراً بالتعجب لم يكن متعجباً ، كما لا يكون الآمر بالحلف حالفا .

---

(١) هم الفراء والزمخشري وابن خروف ، شرح التسهيل ٢/٣٦٢ .

(٢) البيت من الطويل لسحيم في ديوانه ١٦ و الإنصاف ١/١٦٨ وشرح التصريح ٢/٨٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٣٦٦ والشاهد واضح .

لكنّ ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم[1] ، كأنه قيل : ((يا حسن أحسِن بزيد)) ، وعند بعضهم[2] : ضمير المخاطب أي : أمرٌ لكل واحد بأنْ يجعل زيداً حسناً ، أي : بأنْ يصفه بالحسن ، ثم أجري مجرى الأمثال فلم يغيّر عن لفظ الواحد ، تقول : ((يا رجل ، ويا هند ، ويا رجلان ، ويا رجال أحسِنْ بزيد)) .

ولمّا شارك أفعل التفضيل فعلي التعجب في ما يبنيان منه ضمّهُ إليهما محافظة على الاختصار فقال :

[وإنما يبنى] قياساً **[فعلا التعجب وأفعل التفضيل من فعل]** متصرف ، فلا يبنى من اسم ، ولا من فعل غير متصرف ، كـ((نعم وبئس)) .

قوله [أحسن بزيد] أي : دم به .

قوله [ثم أجري مجرى الأمثال] جوابٌ عمّا يقل : إذا كان الضمير للمخاطب يلزم أنْ يطابقه تأنيثاً وتثنية وجمعاً ، والصيغة ملازمة للتذكير والإفراد .

قوله [قياساً] احترز به عمّا ورد من بناء فعلي التعجب وأفعل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط ، كقولهم : ((ما أقمنه بكذا)) و((ما أجدره)) و((هو أقمن به)) ، ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح[3] وغيره .

---

(١) هو ابن كيسان ، كما في شرح الأشموني ١٩/٣ .

(٢) هم الفراء والزمخشري وابن خروف والزجاج ، كما في شرح التصريح ٨٨/٢ .

(٣) الأوضح ٢٨٠/٢ ـ ٢٨١ ((التعجب)) .

[ثلاثيٌ] مجرد ، فلا يبنى من رباعي مطلقاً ، ولا من ثلاثي مـــزيد كـ((دحرج وتدحرج وانطلق واستخرج)) .

[مثبت] فلا يبنى من منفي وإنْ لم يكن ملازماً للنفي نحو : ((ما ضرب زيدٌ ، وما عاج بالدواء)) أي : ما انتفع به .

قوله [مطلقاً] أي : مجرداً أو مزيداً ؛ لأنّ البناء منه يفوّت الدلالة على المعنى المقصود ، أمّا ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما المـزيد فلأنـه يـؤدي إلى حـذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود .

قوله [ولا من ثلاثيٌ مزيد] لما مرّ من أنّ حذف الزيادة يخل بالمقصود ، وفي أفعل خلاف فقيل : يجوز البناء منه مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إنْ كانت همزته لغير النقل نحو ((ما أظلم الليل)) .

قوله [ولا يبنى من منفي] لئلا يلتبس المنفي بالمثبت ؛ لأنّ صيغة التعجب إثبات ؛ إذ ليس فيها نفي وليست الصيغة صالحة للنفي .

قوله [وإنْ لم يكن ملازماً للنفي] أي : سواء كان ملازماً له أو لا ، والمثال الأول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية ، والثاني للملازم ، وهو ما قبلها ففي التمثيل لفٌ ونشر مشوّش .

و كون ((عاج)) بمعنى : انتفع ملازم للنفي قاله ابن مالك في شرح العمدة ، وعبارته[1] : ((عاج يعيج)) بمعنى : انتفع ، لم يستعمل إلا منفياً ، و((عاج يعوج)) بمعنى : مال ، استعمل مثبتاً ومنفياً .

---

(١) شرح عمدة الحافظ ــ ٧٤٤ بحث التعجب تجد معنى ما قاله المحشي .

[متفاوت] في المعنى ، أي : قابلٍ للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به ، فلا يبنى من غيره كـ((مات وفني)) ؛ لأنَّ حقيقتهما لا تفاوت فيها .

[تام] فلا يبنى من ناقص كـ((كان وكاد)) .

[مبنيٌّ للفاعل] ، فلا يبنى من مبني للمفعول كـ((ضُرِبَ زيد)) خوف الالتباس بالفاعل ، فإنْ أمن اللبس بأنْ كان ملازماً للبناء للمفعول جاز ذلك ، وقد سمع من كلامهم : ((ما أشغله ، وما أعجبه برأيه ، وما أعناه بحاجتك)) ، من ((شُغل وأُعجب وعُني)) بالبناء للمفعول ، وجرى على ذلك ابن مالك وولده[1] رحمهما الله تعالى .

[ليس اسم فاعله على] وزن [أفعل] ، ويعبّر عن هذا بأنْ لا يدلّ على لون أو عيبٍ ، فلا يبنى مما هو كذلك كـ((عور وشهل)) ؛ لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل ،

ونوزع في اختصاص الأول بالنفي ، فإنه ورد :

ولَمْ أرَ شَيْئاً بعْـدَ ليلى ألَـذهُ ... ولا مَشْرَباً أرْوَى بهِ فأعيجُ[2]

قوله [لئلا يلتبس] وقيل : لأنَّ الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيدُ ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، وشرح ابن الناظم ـ ٣٣٠ ((التعجب)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في أمالي القالي ٢/١٦٧ ولسان العرب ٢/٣٣٦ مادة ((عيج)) وشرح التصريح ٢/٩٢ . والشاهد في قوله ((فأعيج)) فإنه أفعل تفضيل من ((عاج)) بمعنى : انتفع ، ولا يستعمل إلا منفياً ، وهنا مثبت ، فهذا دليل على استعماله في غير النفي .

وقس عليه فعل التعجب ؛ لتساويهما وزناً ومعنىً وجريانهما مجرى واحدٍ في أمورٍ كثيرة قاله ابن مالك [1] .

تنبيه : إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدِمَ بعض هذه الشروط فتوصل اليه بـ((أشد أو أشدد)) أو شبههما ، واجعل مصدر العادم ، منصوباً بعد ((أشد)) ونحوه فيهما ، مجروراً بالباء بعد ((أشدد)) ونحوه ، تقول : ((زيد أشد بياضاً ، وما أشد بياضه ، وأشدد ببياضه ،

ورده ابن الحاجب بأنه يقل : ((ما أشدّ سواده وأكثر حمرته)) ، قل : فإنْ قيل : إنما تعجبنا من ((أشد)) قلنا : القصد في التعجب ليس إلا للسواد ، وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ)) .

قوله [فيتوصل اليه بـ((أشد أو أشدد)) إلى آخره] المتبادر منه أنّ ((أشد وأشدد)) وشبههما أفعل يبنى منها ما ذكر ، وفيه نظر من وجهين :

الأول : إنّ الكلام في ما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط ، و((أشد)) وما معه من جملة فاقد الشروط ؛ إذ ليس ثلاثيا .

الثاني : إنّ ذلك يتوقف على ورود ((أشد)) ونحوه فعلاً ، وهو غير معلوم إلا ما قل في الصحاح والقاموس[2] : ((أشدّ الرجل إذا كان معه دابة شديدة)) ، والبناء من هذا في نحو : ((أشد استخراجاً)) بعيدٌ ، فليتدبر .

---

(١) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ٣٧٩/٢ و شرح الكافية الشافية ٤٨٥/١ ((التعجب)) .

(٢) الصحاح ٤٣٠/٢ ((شدد)) والقاموس المحيط ٣٠٥/١ ((شدة)) .

وما أكثر أنْ لا يقوم ، وما أعظم ما ضرب)) .

قوله [وما أكثر أنْ لا يقوم ...] أشار الى أنّ المصدر الواقع بعد ((أشد)) ونحوه إما صريح وذلك في ما عدا المنفي والمبني للمفعول ، وإما مؤول وذلك فيهما .

قل في التوضيح[1] : ((وأمّا الفعل الناقص فإنْ قلنا له مصدر فمن النوع الأول ـ أي : الذي يؤتى له بمصدر صريح ـ وإلا فمن الثاني)) أي : الذي يؤتى له بمصدر مؤول . ووجه الإتيان بالمؤول في المنفي التمكنُ من أنْ يستعمل معه المنفي ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه ، كما في التصريح[2] .

وفيه بحث : إذ استعمل النفي يتصوّر مع المصدر الصريح نحو : ((ما أقرب عدم قيام زيد)) .

هذا وكأنّ وجه التعبير مع النفي بـ((أكثر)) دون ((أشد)) أنّ النفي لا تفاوت فيه بالشدة ، وفي المبني للمفعول أنْ يبقى لفظ الفعل المبني للمفعول ؛ لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل .

قل البدر ابن مالك[3] : ((فلو أمن من اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ((ما أسرع نفاس هند ، وأسرع بنفاسها)) . قل الشهاب القاسمي : وقد يقل : لم يؤمن اللبس هنا ؛ لأنّ النفاس يطلق بمعنى : الحيض ، وفعله مبني للفاعل إلا أنْ يتصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض .

بقي أنّ نقل البناء للفاعل في (نفست) بمعنى : ولدت ، فلم يؤمن اللبس إلا أنْ يوجّه جواز التعجب بأنّ محلّ المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل .

---

(١) الأوضح ٢٨٣/٢ ((التعجب)) .

(٢) شرح التصريح ٩٣/٢ ((التعجب)) .

(٣) شرح ابن الناظم ـ ٣٣٦ ((التعجب)) .

وأمّا الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة ، قاله في الأوضح[1] .

وإذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[2] أي : بهم ، وقول علي ﷺ :

جَزَى اللهُ عَنِّي والجَزَاءُ بفَضـلِهِ رَبيعةَ خَيراً مَا أعَفَّ وأكْرَمَا [3]

أي : ما أعفها وأكرمها .

قوله [وأمّا الجامد ...] ؛ لأنّ الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر ، وأمّا الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإنْ كان له مصدر ليس قابلاً للتفاضل ، إلا أنْ أريد وصف زائد عليه فيقل في نحو : ((مات زيد)) : ((ما أفجع موته ، وأفجِع بموته)) ، كما أشار اليه البدر ابن مالك [4] .

---

(١) الأوضح ٢٨٢/٢ .

(٢) مريم ـ ٣٨ .

(٣) البيت منسوب لعلي ﷺ في شرح ابن الناظم ٣٢٨ ، وشرح التصريح ٨٩/٢ ، والدرر ٢ /٢٩٦ وبلا نسبة في الأوضح ٢٧٥/٢ .

والشاهد فيه حذف مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمير يدل عليه السياق والتقدير : ما أعفها وأكرمها .

(٤) شرح ابن الناظم ـ ٣٣٠ .

ولا يجوز تقدمه على الفعل ـ وإنْ قيل : إنّ المجرور بالباء مفعول ـ ؛ لعدم تصرف الفعل ، ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل .

قوله [متعلقين بالفعل] خُصّ الكلام بذلك ، لأنه محلّ الخلاف ، وصحح في التوضيح تبعاً لابن مالك[1] جواز الفصل حينئذٍ نحو : ((ما أحسن بالرجل أنْ يصدق وما أقبح به أنْ يكذب)) أمّا إذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقاً ، كما في التسهيل ، نحو : ((ما أحسن معتكفاً في المسجد ، وأحسن بجالس عندك)) .

---

(١) الأوضح ٢٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢ ((التعجب)) .

[باب الوقف]

[باب] في الوقف وبعض مسائل الخط .

[الوقف] : قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل .

وهي أحد عشر بالاستقراء : الإسكان المجرّد ، الروم ، الإشمام ، إبدال تاء التأنيث الإسمية هاءً ، زيادة الألف ، إلحاق هاء السكت ، إثبات الواو والياء ، أو حذفهما ، إبدال الهمزة ، التضعيف ، نقل الحركة .

قوله [وهو قطع ...] المراد هنا الاختياري ، بالياء المثناة التحتانية ، لا الاختباري بالموحّدة ، ولا الاستثنائي ، كقولك ((أيون)) لمن قال : ((جاء قوم)) ، ولا التذكيري كقولك ((قال زيد)) إذا قطعت لتتذكر المقول ، ولا الترنمي كقوله :

أَقِلّي اللومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ [1]

قوله [الرَّوْم] هو إخفاء الصوت بالحركة .

قوله [الإشمام] وهو خاصٌ بالمضموم ، وحقيقته الإشارة بالشفة إلى الحركة بعد الإسكان من غير تصويت .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث الكلمة وأقسامها ١/ ٩٤ .

إذا علمت ذلك فيوقف [في الأفصح] من اللغتين [على نحو : رحمة] من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً كـ((حياة وقناة)) ، فإنّ أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه ، [بالهاء] أي : بإبدال التاء هاءً فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم ، واللاحقة للفعل ، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا في ((ضربت)) : ((ضربة)) لالتبس بالضمير المفعول .

فإنْ كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كـ((أخت وبنت)) وقف عليها من غير إبدال ، كاللاحقة للفعل والحرف .

[و] يوقف في الأفصح [على نحو : مسلمات] مما هو جمع مؤنثٍ سالم وإنْ سمي به [بالتاء] من غير إبدال ؛ لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعاً فكرهوا إبدال صورتها ، بخلاف التاء في المفرد فإنها تدل على التأنيث المحض .

قوله [في الأفصح] سيأتي مقابله .

قوله [لالتبس بالضمير المفعول] أي : وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس .

قوله [كأخت وبنت] قضيته إنّ التاء فيهما للتأنيث ، وهو ما ذكره في الأوضح في هذا الباب ، لكنه في باب النسب[1] سَلّم قول يونس : إنّ التاء فيهما ليست للتأنيث ؛ لأنّ ما قبلها ساكن صحيح ، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه ، وسيأتي في كلام الشارح في بحث الخط الجزمُ بأنّ تاءها تاء تأنيث .

---

(١) الأوضح ٣/٢٩١ ((الوقف)) وانظر٣/٢٨١ ، وانظر كلام المحشي الآتي في مواضع الهمزة .

وكـ((مسلمات)) : ((هيهات وأولات)) .

[وعلى نحو : قاض] مما هو منقوص منوّن غير محذوف العين [رفعاً وجراً بالحذف] ، أي : بحذف الياء ؛ لأنّ التنوين باقٍ تقديراً ، وهو الموجب للحذف ، تقول : ((هذا قاض ومررت بقاض)) .

قوله [وكمسلمات : هيهات] في التوضيح[1] : إنّ ((هيهات)) مما سُمّي به من الجمع تقديراً ؛ فإنها في التقدير جمع ((هيهية)) ، والأصل ((هيهات)) ، حذفت اللام وهي الياء .

وحينئذٍ فقول الشارح فيما سبق ((وإنْ سُمّي به)) أي : بالجمع تحقيقاً ، وإلا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه ((هيهات)) بـ((مسلمات)) ، أو يكون مشى على القول بأنّ ((هيهات)) مفرد ، وأصله ((هيهية)) على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ، قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

لكن يردُ على هذا القول أنّ الهاء الأخيرة كان ينبغي أنْ تكتب هاءً لا تاءً فليتأمل.

قوله [وأولات] هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه وهو ((ذات)) ، كما تقدم صدر الكتاب .

قوله [غير محذوف العين] فإنْ كان محذوف العين نحو : ((مُرٍ)) اسم فاعل من ((أري ، يرى)) أصله ((مرئي)) فأعلّ إعلال ((قاضٍ)) ، وحذفت عينه وهي الهمزة بعد حذف حركتها ، وجب إذا وقف عليه ردّ الياء ؛ لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ☙☙

---

(١) الأوضح ٢٩١/٣ ((الوقف)) .

وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصباً لا تحذف ياؤه كما سيأتي ، ومثله في الحذف عند سيبويه[1] المنادى المقصود منه كـ((يا قاض)) ؛ لأنّ النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا ، واختار الخليل إثبات الياء ؛ لأنها إنما تسقط للتنوين ، وهو منتفٍ في المنادى المقصود .

[و] على [نحو : القاضي] مما هو منقوص مقرون بأل [فيهما] أي : في الرفع والجر [**بالإثبات**] للياء ؛ إذ لا موجب لحذفها فإنّ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع إثباتها ، وأما المعرّف منه بالإضافة نحو : ((قاضي مكة)) فكلامهم قد يشعر بأنّ الحذف فيه أرجح من الإثبات .

قال المرادي[2] : ((فإنْ قلت : هذا لازم في حالة الوصل أيضاً ، قلت : لا يمكن إثباتها وصلاً مع بقاء التنوين ؛ لما يلزم من الجمع بين ساكنين ، بخلاف الوقف مع أنّ في بقاء التنوين وصلاً جبراً للكلمة)) .

قوله [فكلامهم قد يشعر بأنّ الحذف ...] ؛ لأنهم قالوا : لمّا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في النون ، ومعلوم أنّ الأرجح في الوقف على النون الحذف .

قال المرادي[3] : ((وبنوا على ذلك فرعاً ، وهو أنّ ما سقط نونه للإضافة إذا وُقف عليه رُدّت نونه نحو ((هؤلاء قاضو زيد)) ؛

---

(١) الكتاب ١٨٤/٤ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٨/٣ ((الوقف)) .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧/٣ ((الوقف)) .

[وقد يعكس] الأمر [فيهنّ] فيوقف ـ في غير الأفصح ـ على نحو : ((رحمة)) بالتاء من إبدال ، فيقال : ((رحمت)) ، قال الراجز :

فــاللهُ أنْجَــاكَ بكَفَّـــيْ مَســـلَمَتْ   مِنْ بَعْدِ مَا وبَعْـدِ مَـا وبَعْـدِ مَـتْ

كانَتْ نُفوسُ القَومِ عندَ الغَلْصَمَتْ   وكَـادَتِ الحُـرَّةُ أنْ تُـدْعَى أمَـتْ

قال أبو حيان [1] : وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ .

فإذا وقفت قلت : ((قاضون)) لزوال سبب حذفها ، فإما وقف الفراء على قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ بحذف النون فإتباع للرسم قلت : وفي هذا نظر)) انتهى .

بقي أنّ قضية عود التنوين اليه أنه في النصب يبدل تنوينه ألفاً ، قال الشهاب القاسمي : ((والسابق إلى الفهم أنه غير مراد)) فليحرر .

قوله [في قول الراجز : والله أنجاك ...[2]] هو أبو النجم والمراد بقوله : ((بعد مت)) : ((بعد ما)) ، فأبدل في التقدير من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً لتوافق بقية القوافي ، أو أبدل الألف هاءً ثم الهاء تاءً تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، و((الغلصمة)) رأس الحلقوم ، وهو الموضع الثاني في الحلقوم .

---

(١) هذا نص ما في الهمع ٣/٣٩٧ ، والآيتان الدخان ـ ٤٣ ، والزخرف ـ ٣٢ .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الدرر ٦/٢٣٠ ، وشرح التصريح ٢/٣٤٤ ، وبلا نسبة في الهمع ٣/٢٤٢ ، ٣٩٧ ، والأوضح ٣/٢٩١ . والشاهد واضح .

وعلى نحو : ((مسلمات)) بالهاء ، سمع : ((دفن البناه من المكرماه))
وحكي عن طئ : ((كيف البنون والبناه ، وكيف الإخوه والأخواه)) .

وعلى نحو : ((قاضٍ)) ـ رفعاً وجراً ـ بإثبات الياء نظراً إلى زوال موجب حذفها في الوقف ، وقد روي عن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن ، وعلى نحو : ((القاضي)) ـ فيهما ـ بالحذف فرقاً بين الوصل والوقف ، وعليه قراءة غير ابن كثير : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾[1] ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾[2] .

[وليس] لك [في نصب] نحو : [قاض] منوّناً [و] نحو [القاضي] غير منوّن [إلا] إثبات [الياء] ، لكنّ المنوّن يُبدل تنوينه ألفاً ، فيقال : ((رأيت قاضياً)) ، وغيره تسكن ياؤه فيقال : ((رأيت القاضي)) .

قوله [نظراً إلى زوال موجب حذفها] وهو التنوين ، وأجيب : بأنّ ذلك عارض فلا يعتد به ، واختار بعضهم أنّ الوقف على نحو : ((يفي)) بالياء أحسن ؛ لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول ، وعلى نحو : ((قاض)) بالوجهين من غير ترجيح ، وعلى نحو : ((مستقص)) بالحذف على الأحسن ؛ لطوله .

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنهما بالياء وصلاً ووقفاً ((المتعالي)) ، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً ((المتعل)) . الدر المصون ٤/ ٢٣٠ تفسير سورة الرعد ـ ٩ .

(٢) قرأ ابن كثير ((التلاقي)) بالياء وصلاً ووقفاً ، وأثبتها ورش في الوقف دون الوصل ، وحذفها الباقون وصلاً ووقفا . الدر المصون ٦/ ٣٣ تفسير سورة غافر ـ ١٥ .

وأمّا ما سقط تنوينه لمنع الصرف كـ((رأيتُ جواري)) فكالمنصوب المنوّن .

ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأنّ الإثبات أجود فتلزم ياؤه وقفا .

قوله [فكالمنصوب المنوّن] أي : فليس فيه إلا إثبات الياء ، ونصّ أبو حيان[1] ـ كما قال الدماميني في شرح التسهيل ـ على وجوب الوقف بالياء فيه ، وتعقب بذلك ما اقتضته عبارة التسهيل .

وسكت الشارح عمّا سقط تنوينه لمنع الصرف إذا لم يكن منصوباً ؛ لأنه إنّما فرض الكلام في المنصوب ، كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنوّن ؛ ولما قال في جمع الجوامع : ((وإنْ كان غير منوّن إثبات يائه)) أي : الأفصح إثبات يائه .

قال في شرحه[2] : ((وتحت ذلك صورتان)) إلى أنْ قال : ((أو غير منصرف نحو ((هؤلاء جواري))...)) انتهى .

وهو مصرح بجواز الإثبات والحذف في نحو ((جوار)) رفعاً وجراً .

قال الشهاب : ((وانظر هل يحذف التنوين حينئذ ويوقف على الراء الساكنة)) انتهى ، والظاهر نعم .

---

(١) الارتشاف ١/٣٩٥ .

(٢) قال في الهمع ٣/٣٨٧ : ((وإنْ كان غير منوّن إثباتُ يائه ، وتحت ذلك صور : أنْ يكون معرّفاً باللام نحو : ((جاء القاضي ومررت بالقاضي)) ، أو بالإضافة نحو ((جاء قاضي مكة ، وقاضي المدينة)) ، أو غير منصرف نحو : ((هؤلاء جواري)) ، أو منادى نحو : ((يا قاضي)) ....)) .

[ويوقف على إذاً] الجوابية بالألف أي : بإبدال نونها ألفاً ؛ تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب ؛ لأنّ صورتها صورته لفظا .

[و] على [نحو ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [(١)]] مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضاً لذلك ؛ ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية .

[و] على [نحو : رأيت زيداً] مما هو منصوب بالفتحة منوّن مجرّد من التاء [بالألف] أي : بإبدال تنوينه ألفاً ؛ لأنّ التنوين حرف جيء به للدلالة على الأمكنية ، وليس في إبداله ألفاً ثقل ، بخلاف المرفوع والمجرور المنوّنين ، فلا يبدل التنوين في الأول واواً ، ولا في الثاني ياءً ، بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم .

قوله [لأنّ صورتها صورته لفظاً] أي : لأنّ صورة إذن في اللفظ صورة المنصوب المنوّن ، كما هو ظاهر قول الألفية : ((وأشبهتْ إذنْ منوّناً نُصبْ)) .

لأنها ثلاثية فتشبه الأسماء المنونة بخلاف ((لن)) ؛ إذ ليس في الأسماء ثنائي وضعاً منوّن ، وظاهر كلامه الآتي في تعليل ((لنسفعاً)) أنّ مراده : لأنّ صورة نون ((إذن)) صورة التنوين في اللفظ .

ويردُ عليه : أنّ هذا مطرد في ((لن)) ونحوها .

قوله [لذلك] أي : لأنّ صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين .

---

(١) العلق ـ ١٥ .

وقيل : يبدل حرف مدّ في الأحوال الثلاثة ، فيقال : ((جاء زيدو ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي)) لأنه يجري مجرى حركة الإعراب ؛ لأنه تابع لها ، فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه .

وقيل : يحذف من غير إبدال في الثلاثة ، فيقال فيها : ((زيد)) تبعاً لحذف حركة الإعراب ، وكما في غير المنون .

وقوله : ((بالألف)) يتعلق بالمسائل الثلاثة ، ويوقف عليهنّ بالألف [كما يكتبن] بها ؛ إذ الأصل في كتابة كل كلمة أنْ تكتب ـ كما قال ابن الحاجب ـ بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها ، ولذلك كتب ((من ابنك)) بهمزة وصل ؛ لأنك لو ابتدأت بـ((ابنك)) لم يكن بدّ منها ، وكتب ((أنا زيد)) بالألف ، لأنّ الوقف عليه كذلك .

قوله [والأصل في كتابة كل كلمة] مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة ، وما خرج عنها ، ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب .

والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل ، الأول : المهموز وهو أول ووسط وآخر .

الأول : يكتب ألفاً مطلقاً ، والوسط : إما ساكن فبحرف حركة ما قبله ، وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته ، وأما متحرك وقبله متحرك فيكتب حرفاً على نحو ما يسهل ، والظرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط .

وأمّا الوصل فقد وصلوا الحرف وشبهها بـ((ما)) الحرفية

ونحو : ((رحمه)) بالهاء ؛ لأنّ الوقف عليها كذلك ، ونحو : ((أخت ومسلمات وقامت)) بالتاء ؛ لأنّ الوقف عليها كذلك ، ونحو ((قاض)) رفعاً وجراً بغير ياء ، ونحو ((القاضي)) فيهما بالياء ؛ لأنّ الوقف عليهما كذلك .

ومن النحاة من يكتب ((إذن)) بالنون ؛ لأنها من نفس الكلمة كنون ((من وعن)) وهو الأولى للفرق بينها وبين ((إذاً)) التي هي ظرف .

ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أمّا إذا حَصَل لبس نحو : ((لا تضربنّ زيداً واضربن عمرا)) ، فتكتب بالنون على الأصح ؛ لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط .

نحو : ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ ﴾[1] ، و((أينما تكن أكن ، وكلما أتيتني أكرمك)) بخلاف ((أنّ ما عندي حسن ، وأين ما وعدتني ، وكل ما عندي حسن)) .

وأمّا الزيادة فسيأتي مثالها في كلام المصنف ، وأما النقص فحذف ألف (ابن) بشروطه ، وألف الجلالة في ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) ، وأمّا البدل فسيأتي في كلام المصنف ، وتفصيل المقام يطلب من الشافية ، وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف .

قوله [ومن النحاة من يكتب إذن بالنون] قال أبو العباس محمد بن يزيد : أشتهى أنْ أكويَ من يكتب ((إذن)) بالألف ؛ لأنها مثل ((أنْ ولن)) ولا يدخل التنوين في الحرف)) .

---

(١) طه ـ ٩٨ .

[وتكتب ألف] زائدة في الخط [بعد واو الجماعة] المتطرفة المتصلة بفعل ماض [كقالوا] ، أو أمر كـ((قولوا)) ، أو مضارع كـ((إنْ يقولوا)) فرقاً بينها وبين واو العطف .

قال الجاربردي : فإنه وإنْ لم يحصل التباس في نحو : ((كلوا واشربوا)) لأنّ واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف ، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو : ((جادوا وسادوا)) فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحداً طرداً له .

[دون] الواو [الأصلية] في أبنية الكلمة ، فلا يكتب بعدها ألف [كـ((زيد يدعو))] و((يغزو)) ؛ لعدم الالتباس وإنْ قدر الانفصال ؛ لأنّ المفرد ليس ((يدع ويغز)) .

قوله [أو مضارع] على ما اختاره الكسائي من أنّ الألف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعاً نحو : ((يغزو ويدعو)) ، ونصباً نحو ((لن يغزو)) ووافقه الفراء في حالة الرفع ، والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها .

والعلة التي ذكرها الشارح نسبها في الهمع[1] للأخفش وابن دقيق العيد .

ونقل عن الخليل أنه علل ذلك بأنه لمّا كان وضع الواو على المدّ وعلى أنْ لا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ؛ لأنّ صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

وأنه علل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل ، والفراء بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة ، وبذلك يعرف ما في كلام الشارح .

---

(١) الهمع ٣/٤٧٤ ـ ٤٧٥ ((بحث الخط)) وفيه ((ابن قتيبة)) بدل ((ابن دقيق)) .

دون واو الجماعة غير المتطرفة كـ((ضربوك وضربوهم)) ؛ لأنه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة ، وإنْ أعربت ((هم)) توكيداً لواو الجمع ردت ألفاً ؛ لأنّ الواو حينئذٍ متطرفة ؛ لأنّ المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل .

وأمّا الواو المتصلة بالاسم كـ((ضاربو زيدٍ)) فمنهم من يكتب بعدها ألفاً كما في الفعل ، والأكثر يحذفونها ؛ لقلة اتصال واو الجمع بالاسم ، فلم يبل فيه بالالتباس إنْ وقع . ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم وإنْ لزم التباس ؛ لندوره وزواله بالقرائن .

[وترسم الألف] المتطرفة في الخط [ياء] عند الجمهور [إنْ تجاوزت] الألف [الثلاثة] الأحرف ، بأنْ كانت رابعة فصاعداً ،

قوله [عند الجمهور] مقابله ما حكاه ابن عصفور [1] عن الفارسي أنه زعم أنّ جميع ما يأتي يكتب بالألف كما أنّ الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثـــل ((رداء وكساء)) تكتب على صورتها لا على أصلها ، وردّ بأنّ الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كـ((رحيان ورميت)) ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الصائغ : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي ، وإنما مراده أنه القياس ، وله أنْ يقول : إنْ كانت العلة الرجوع إلى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً ، وإنْ كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أنْ يقال للفارسي : فرّقت العربُ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يُفرّق بين الهمزتين .

---

(١) هذا نص ما في الهمع ٤٨٣/٣ ـ ٤٨٤ ((الخط)) .

ولم يكن ما قبلها ياء ، سواء أكانت زائدة لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك ، وسواء كان ما هي فيه فعلاً [كاستدعى] واستقصى ، أو اسماً كـ((المستقصى)) [والمصطفى] .

فإنْ كان قبلها ياءً رسمت ألفاً كـ((دنيا ومحيا وأحيى)) كراهة اجتماع ياءين في الخط إلا ((يحيى وربى)) علمين ، فيرسمان ياءً فرقاً بينهما علمين وبينهما فعلاً وصفة ، ولم يعكسوا ؛ لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء .

[أو] لم تتجاوز الثلاثة ولكن [كان أصلها الياء] بأنْ كانت منقلبة عنها ، سواء أكان ذلك في فعل [كـ((رمى))] وهدى ، أم اسم كـ((الرحى)) [والفتى] .

فإنْ اتصل بالألف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفاً كـ((رماه واستدعاه ومصطفاه)) .

قوله [إلا ((يحيى وربي))] ألحق المبرد [1] بـ((يحيى)) كل علم منقول من الفعل ، وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كـ((روايى)) علماً فيكتبه بالياء فرقاً بينه وبين ((روايا)) الجمع .

قوله [وكون الألف أخفّ من الياء] قد يقال : الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم .

---

(١) نص ما في الهمع ٤٨٣/٣ ((الخط)) .

[و] ترسم الألف [ألفاً] على حالها [في غيره] أي : غير ما مرّ بأنْ كانت ثالثة منقلبة عن واو، سواء اتصل بها ضمير متصل أم لا ، وسواء أكان ما هي فيه فعلاً [كـ عفا] ودعا ، أم اسماً كـ القفا [والعصا] .

ثم أشار إلى ما يعرف به الواوي من اليائي بقوله : [وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء] أي : باتصال تاء الفاعل به ، فمهما ظهر فهو أصله [كـ رميت وعفوت] فعلم بالأول أنّ ألف ((رمى)) منقلبة عن ياء ، وبالثاني : أنّ ألف ((عفا)) عن واو ، ولو قال : بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعمّ ؛ لشموله نحو ((رمين وعفون)) .

وينكشف أيضاً بالمضارع كـ((يرمي ويعفو)) ؛ لأنّ الناقص اليائي مكسور العين ، والواوي مضمومها ، وبكون الفاء واواً كـ((وعى)) ؛ لأنّ اللام حينئذ ياء ، لا واو ؛ إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو ، وبكون العين واواً كـ((سوى)) ؛ لأنّ اللام حينئذ ياء لا واو؛ إذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو .

قوله [بكون الفاء واواً] وبكون الفاء ياءً ؛ لأنّ اللام حينئذٍ واو لا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء إلا ((يَدَيْتُ)) بمعنى : أنعمتُ ، يقال : ((يَدِيَ يَيْدى)) .

قوله [إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو] قال السعد : ((إلا لفظ : واو)) ، ولا حاجة لذلك ؛ لأنّ النفي بالنسبة للأفعال وكأنه قصد بيان أنّ الحكم عامٌّ لم يستثن منه إلا هذا اللفظ ، ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الأفعال .

[و] أمر ألف [الاسم بالتثنية] فمهما ظهر فيها فهو أصله [كعصفورين وفتيين] ، فعلـم أنّ ألـف ((عصـا)) عن واو ، وألف ((فتى)) عن ياء .

وينكشف أيضاً بالجمع بالألف والتاء كـ((الفتيان والفتوان)) ، وبكون الفاء أو العين واواً لما مرّ ، وشذ نحو : ((القوى والصوى)) .

قوله [وبكون .... العين واواً] الظاهر أنْ يقول : وبكون العين ياءً ؛ لأنّ اللام حينئذٍ واو لا ياء ؛ إذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو .

قال السعد ـ عند قول الفراء : ((الرابع : المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون)) ـ ما نصه : ((والقسمة تقضي أنْ يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجئ ما عينه ياء ولامه واو)) انتهى .

أمّا ما عينه ولامه واو فموجود في كلامهم نحو : ((قوىَ)) ، فإنّ أصله ((قوو يقوو)) ، فأعلّ إعلال ((رضي يرضى)) .

ولولا قول الشارح فيما سيأتي في الاسم : ((وتكون الفاء والعين واواً لما مرّ ، وشذ نحو : ((القوى والصوى)) ...)) ، لجزمت بأنّ في عبارة الشارح تحريفاً .

فلعلّ مراده أنه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس ، ولا نقض بما خرج عنه ، والمراد القياس الاستعمالي ، ولا شك في أنّ اجتماع واوين مستثقل .

وكأنه لم يقل هنا قياساً على ما يأتي وشذ نحو : ((قوى وصوى)) ؛ لأنه غير محتاج اليه ؛ لانكشاف أمره ؛ لأنه ياء في اللفظ ، فليتأمل .

فإنْ جُهل حال الألف أمنقلب عن واو أو ياء ، بأنْ لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة ، فإنْ أميلت كتبت بالياء كـ((متى)) ، وإلا بالألف .

وإنما كتبوا (لدى) بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير في ((لديك)) .

و((كلا)) يكتب بالألف إذا لم يُضف إلى مضمر ؛ لأنّ ألفه منقلبة عن واو عند البصريين .

وأمّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير ((بلى)) لإمالـة ألفه ، و((إلى وعلى)) لانقلاب ألفهما ياءً مع الضمير في ((إليك وعليك)) و((حتى)) حملاً على ((إلى)) ؛ لأنها بمعناه .

قوله [و((كلا)) يكتب بالألف] وكذا ((كلتا)) حملاً عليها ، وكان القياس أنْ تكتب بالياء ؛ لأنّ ألفها رابعة .

قوله [لأنّ ألفه منقلبة عن واو عند البصريين] أمّا من زعم أنْ ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبلي فإنه يكتبها بالياء .

قوله [و((حتى)) حملا على ((إلى))] قل ابن الأنبـاري[1] : ((وإنما كتبت ((حتى)) بالياء وإنْ كانت لا تمال ؛ فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزمت الألف مع المضمر حين قالوا : ((حتاي وحتاك وحتاه)) ، وانصرفت إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : ((حتى زيدا)) .

وحل كتابة ((إلى وعلى وحتى)) بالياء ما لم تتصل بـ((ما))

---

(١) الهمع ٣/ ٤٨٥ ((الخط)) .

....

....

﴾﴿ الاستفهامية ، وإلا كتبن بالألف ، لوقوعها وسطاً نحو : إلامَ وعلامَ وحتامَ .

واعلم أنّ رسم المصحف متبع لما صدر من السلف ﷺ ، وقد وقع فيه أشياء على خلاف ما تقرر ، وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر ؛ لأنّ أهله يكتبون ما سمع خاصة ؛ لأنّ المعتدّ به في صنعتهم إنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ، ولا يراعون حذفه في الوقف ، والمدغم حرفين .

واعلم أنّ النقط وضع لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان [1] نقط القاف والنون والتاء وصلاً لا فصلا .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ؛ لأنّ المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها ، والأكثر على نقطها بثلاث ، واختار الزنجاني وجماعة نقط هاء التأنيث في نحو : ((رحمة)) فرقاً بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عُروّها عن حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كلّ حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح إلا الحاء إذ لو نقطت لالتبست بالجيم ، والله اعلم .

---

(١) كل هذا البحث نص ما في الهمع ٤٨٧/٣ ((التنقيط)) .

[مواضع همزة الوصل]

[فصل] في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم .

وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة .

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ، وسميت بذلك ؛ لأنّ المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ويسميها الخليل[1] : سلم اللسان لذلك ، وقيل : لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها .

ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لمّا احتيج إلى تحريكها حُركت بالكسر، كما هو الأصل .

وظاهرُ مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل ؛ لأنا نحتاج إلى تحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني .

قوله [وسمّيت بذلك] أي : مع أنها تسقط في الوصل .

قوله [لأنّ المتكلم يتوصل بها ...] قد يقال : هذا يظهر لو سمّيت همزة التوصل .

قوله [وقيل لسقوطها ....] أي : فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : إنّ تسميتها بذلك اتساع .

---

(١) شرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

وقد تفتح تخفيفاً ، وتضمّ إتباعاً ، ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ، ولا حرف غير لام التعريف ، ولا إسم غير ما سيجيء .

بل تكون في مواضع أشار إليها والى بيان حركة الهمزة بقوله : [همزة ((اسم))] مبتدأ خبره سيأتي ، وأصله عند البصريين ((سمو)) كـ((قنو)) لتكسيره على ((أسماء)) وتصغيره على ((سمي)) ، حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ،

ونقل سكون الميم إلى السين ؛ لتتعاقب تلك الحركات عليها ، ثم أتي بالهمزة في أوله [بكسر] لها [وضمّ] وهو قليل ، والمجرور في محل نصب على الحال .

قوله [ولا تكون في مضارع مطلقاً] لهذا قالوا : لا يجوز الإدغام في مثل ((تتذكر)) ؛ لأنه يحوج إلى اجتلاب همزة الوصل .

قوله [وأصله عند البصريين ((سمو)) كـ((قنو))] وقل الكوفيون : أصله ((وسم)) بفتح الواو .

قوله [لتكسيره على ((أسماء)) ...] ولو كان أصله ((وسم)) لكان جمعه ((أوساماً)) وتصغيره ((وسيم)) ، واعتبار القلب بعيد .

قوله [للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها] أورد عليه : ((دلو وظبي)) فإنّ الحركات الإعرابية متعاقبة على لامها ولم يحذف ، وإنما يحصل الثقل إذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحاً ما قبله كـ((يدعو)) ، و ((يرمي)) .

[و] همزة [أست] وهو الدبر ، أصله ((سَته)) ـ بفتح أوله وثانيه ـ لتكسيره على ((أستاه)) ، وتصغيره على ((سُتيه)) .

[وابن] أصله ((بنو)) ـ بفتح أوله وثانيه ـ أيضاً ؛ لتكسيره على ((أبناء)) بوزن أفعال ، حذفت لامه تخفيفاً ، وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف ، ثم أتي بها للتوصل إلى النطق بالساكن .

[وابنم] هو ((ابن)) زيدت فيه ميم المبالغة ، سُمع فحُفظ ولم يُقس عليه ، ونونه تابعة لميمه في الإعراب ، كما في : امرئ ، وليست الميم بدلاً من اللام ، كما هي بدل من العين في ((فم)) ؛ لأنّ ذلك يقتضي سقوط الهمزة لأنها عوض .

قوله [أصله ((سته))] حذفت لامه وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة ، وفيه لغتان أخريان : ((سه)) بحذف العين فوزنه ((فل)) ، و((ست)) بحذف اللام وهي الهاء فوزنه ((فع)) .

قوله [لتكسيره على ((أبناء))] هذا دليلٌ على تحريك عينه ، وأمّا دليلُ كون الحركة فتحة فالخفة ، ودليل حركة فائه وإنها فتحة قولهم : ((بنون)) .

قوله [سمع] أي : في قوله :

وهـلْ لـيَ أمٌ غيرَهـا إنْ ذكَرْتُهـا ... أَبَى اللهُ إلا أنْ أكونَ لها ابْنُما [1]

---

(١) البيت من الطويل للمتلمس في ديوانه ٣٠ ، والمقتضب ٩٣/٢ ، والخزانة ١٠ /٥٨ ، ٥٩ . والشاهد واضح .

[وابنة] أصلها ((بنوة)) كـ((شجرة)) ؛ لأنها مؤنثة ((ابن)) ، فالتاء للتأنيث ، بخلاف تاء ((بنت وأخت)) فإنها بدل من اللام لا للتأنيث ، لسكون ما قبلها ، ولأنه لو سُمِّي بهما رجلٌ لصُرفا ، وإنما استفيد التأنيث من صيغتهما .

[وامرء وامرأة] أصلهما : مرء ومرأة ، وهما لغة أخرى ، سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وإنْ كان على ثلاثة أحرف ؛ لأنّ لامهما همزة ، ويلحقهما التخفيف ، فيقال ((مر ومرة)) ، فجريا مجرى ((ابن وابنة)) .

[وتثنيتهنّ] أي : السبعة المذكورة ، بخلاف جمعهنّ فإنّ همزاته همزات قطع .

[واثنين واثنتين] أصلهما : ثنيان وثنيتان ، كـ((جملان وشجرتان)) ؛ لأنهما من ((ثنيت)) ، فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل .

قوله [بخلاف تاء ((بنت وأخت)) فإنه بدل...] هذا خلافُ ما أسلفه في أول باب الوقف ، كما نبّهنا على ذلك هنالك .

قوله [بخلاف جمعهنّ] ظاهره أنّ السبعة تجمع ، وفي الصحاح [1] : ((المرء : الرجل ، يقال : هذا مرء ، وهما مرأن ، ولا يجمع على لفظه)) .

وفي فصيح ثعلب : ((يقال : امرؤ ، وامرآن ، امرأة ، وامرأتان ، ولا يجمع ((امرؤ)) ولا ((امرأة)) .

---

(١) الصحاح ٥٧/١ مادة ((مرأ))

[والغلام] ونحوه مما بدئ بلام التعريف ، و كـ((لام)) التعريف ميمه في لغة طيء وحمير ، واللام الموصولة والزائدة ، وقد مرّ أنّ الخليل يقول : إنّ الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال .

[وأيمُن الله] بناءً على أنه مفرد ، لا جمع ((يمين)) ؛ إذ لو كان جمعاً لم يصح كسر همزته ، ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي ، وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ، ولا يستعمل إلا [في القَسَم] ، فإذا قال المقسم : ((أيمن الله لأفعلنّ)) ، فكأنه قال : بركة الله قسمي لأفعلنّ .

والضمير في قوله : [بفتحهما] عائدٌ إلى الغلام ، و((أيمن الله)) ، وهو واجبٌ في نحو : ((الغلام)) ؛ لكثرة الاستعمال ، جائزٌ في ((أيمن)) برجحان كما أفهمه قوله : [أو يكسر في : أيمن] وفيه اثنتا عشرة لغة

قوله [بناءً على أنه مفرد] أي : كما ذهب اليه البصريون .

قوله [لا جمع يمين] كما ذهب اليه الكوفيون ، وقالوا إنّ همزته همزة قطع .

قوله [وفيه اثنتا عشرة لغة] ذكر في فتح الباري إنها اثنان وعشرون ، ذكر ذلك في باب التيمم وفي الأيمان [1] .

وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها [2] : ((وأيمن الله وأيم الله ، ويكسر أولهما و((أيمن الله)) بفتح الميم والهمزة ، وتكسر ((وأيم الله)) بكسر الهمزة والميم ، و((هيم الله)) بفتح الهاء وضم الميم ، و((أم الله)) مثلثة الميم ،

---

(١) فتح الباري ٣٨٣/١ ـ التيمم ، و ٤٥٥/١١ ، الأيمان ، قوله عليه الصلاة والسلام ((وأيم الله)) .

(٢) القاموس المحيط ٢٧٩/٤ مادة ((اليمن)) .

جمعها ابن مالك في قوله :

همزَ ايمُ وايمنُ فافتحْ واكسرْ او إمُ قُل　　　أو قل مِ أو مُنُ بالتثليث قد شُكِلا

وأيمُنُ اختمْ به و((الله)) كلاً اضفْ　　　اليهِ في قَسَمٍ تَستوفِ ما نُقِلا

[همزة وصل] خبر المبتدأ ، ودخولها في هذه الأسماء سماعي ، ويطرد قياساً في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله : [وكذا همزة] الفعل [الماضي المتجاوز أربعة أحرف] من الخماسي والسداسي همزة وصلٍ [كاستخرج] و((انطلق)) ، [و] كذا همزة [أمره] كـ((استخْرِج وانطلِق)) .

و((ام الله)) بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ، و((من الله)) بضم الميم وكسر النون و((من الله)) مثلثة الميم والنون ، و((م الله)) مثلثة ، و((ليم الله)) و((ليمن الله)) اسم وضع للقسم ، والتقدير : أيمن الله قسمي .

قوله [فافتح واكسر] أي : وميم ((أيمن)) على الوجهين مضمومة .

قوله [بالتثليث] راجع لـ((م)) و((من)) .

قوله [وأيمن اختم به] أي : بكسر الهمزة وفتح الميم ، والحاصل أنّ همزة ((أيمن)) إنْ فتحت تعيّن في الميم الضم ، وإنْ كسرت جاز ضم الميم وفتحها ، وما شرحنا به هذين البيتين هو ما دلّ عليه كلام ولد ناظمها في شرح [1] الخلاصة .

قوله [وكذا همزة أمره كـ((استخرج))] لم يقيّده بأنْ يكون ثاني مضارعه ساكناً لفظاً كما قيّد بذلك أمر الثلاثي فيما سيأتي ؛ لأنه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركاً فيه ، بل هو أبداً ساكن ، فاحتيج إلى همزة الوصل أبدا .

---

(١) شرح ابن الناظم ـ ٥٩٣ ((زيادة همزة الوصل)) .

[و] همزة [مصدره] تبعاً لفعله، وهو منحصر في أحد عشر بناءً: الافتعال كالاكتساب، والانفعال كانطلاق، والاستفعال كالاستخراج، والافعلال كالاحمرار، والافعيلال كالاحميرار، والافعيعال كالاعشيشاب، والافعوال كالاجلواذ، والافعنلال كالاقعنساس، والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي، والافعنلال كالاحرنجام، والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي.

[و] همزة [أمر] الفعل [الثلاثي] إذا كان ثاني مضارعه ساكناً لفظاً عند حذف أوله، وإلا فلا يحتاج إلى الهمزة، كما في ((هَبْ وعِدْ وقُلْ)).

ويستثنى من ذلك ((خذ)) و((كل)) و ((مُرْ)) إذ يصدق عليها أنَّ ثاني مضارعها ساكن لفظاً مع أنه لا يحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة [كـ((اقتل واغز واغزي)) بضمهنّ] أي: بضمّ همزاتهن مراعاةً لعينِ الفعل؛ إذ هي مضمومة وإنْ كانت الضمة في الثالث مقدرة.

قوله [ويستثنى من ذلك ((خذ)) ...] هذه الأفعال الثلاثة كان القياس أنْ يكون الأمر منهـــا ((أوخذ)) و((أوكل)) و ((أومر)) كـ((أومل)) من ((تأمل)) ، لكنهم لما اشتقوا الأمر حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمل، ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن، وهو حذف غير قياسي واجب في ((خذ)) و((كل)) بخلاف ((مر)) فإنه أكثر استعمالاً، كما قاله السعد.

ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أنّ بعضهم جوّز فيه كسر الهمزة ، وأصله ((اغزوي)) فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

[**واضرب ، وامشوا ، واذهب بكسر**] أي : بكسر همزاتهن وجوباً مراعاةً لعين الفعل في الأول ، وكذا في الثاني ؛ إذ ضمة شينه عارضة ، وأصله ((امشيو)) ، فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

وأمّا الثالث فإنما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسر ؛ لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف ، وفهم من المثل أنّ الهمزة في الأمر من الثلاثي للوصل ، سواء أكان عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة ، وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم .

قوله [واصله ((اغزوي)) ...] فالضم نظراً إلى أنّ الضمة الأصلية مقدرة ؛ لأنّ المقدر كالموجود ، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة ، ويرجع الوجهان إلى الاعتداد بالعارض وعدمه .

قال في التصريح : ولم يجز هذان الوجهان في ((امشوا)) ؛ لأنّ الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فألغي العارض ؛ لمعارضة أصلين ، ولا كذلك ((اغزي)) ؛ لأنّ هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في ((امشوا)) .

[كالباقي] أي : كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ، ومصدره ، و((أست)) و((اثنين)) وما بينهما من الأسماء المتقدمة .

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة ، فتبدل ألفاً على الأفصح نحو : ((الحسن عندك)) و((أيمن الله يمينك)) ؛

قوله [حذفت همزة الوصل] أي : سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير أبي عمرو والأخوين[1] ﴿ أَتَخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ ، وقراءة الجميع[2] ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ .

والأصل ((أاتخذناهم)) بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، فحذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، أو مضمومة نحو : ((اضطرّ الرجل)) ، والأصل ((أضطر)) بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت .

قوله [فتبدل ألفاً] أي : على الأوجه ، قال الخضراوي : لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، ولا يجوز أنْ تحقق ؛ لأنّ همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا ضرورة ،

---

(١) الدر المصون ٥/٥٤٢ تفسير سورة ص ـ ٦٣ .

(٢) الدر المصون ٦/ ٣٢١ سورة المنافقون ـ ٦ .

لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ؛ لاتحـاد حركتها وحركة همزة الاستفهام .

☜☜ كقوله :

الا لا أرَى إثـنينِ أحْسَـنَ شِـيمَةً   على حَدَثانِ الدَّهرِ منّي ومنْ جَمْـلِ [(١)]

وقد تسهل بين الهمزة والألف مع القصر ، وهو القياس ؛ لأنّ الإبدال شأن الساكنة ، وقد قرئ في السبع بالمد والتسهيل نحو : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾[(٢)] .

قوله [لئلا يلتبس ...] علة لترك مقتضى القياس مع المفتوحة .

---

(١) البيت من الطويل لجميل في ديوانه ٣٧ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٦٦ والخزانة ٧/ ٢٠٢ .
والشاهد في قوله ((إثنين)) فقد قطع الشاعر همزة الوصل للضرورة الشعرية .

(٢) الأنعام ـ ١٤٣ ، ١٤٤ .

قال الشيخ عبد الله الفاكهي صاحب هذا الشرح ((رحمه الله تعالى)) :

((وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة ، والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل أنْ يبادر إلى إصلاحه إنْ لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ، ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن ، لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل بعد مشاورته في ذلك أهل فنه ، فإنّ واضعه معترف بقصر الباع ، وكثرة الزلل ، ولولا طمعه في أنْ يكون من الثلاثة التي إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها ما كشف فضائحه ، ولا عرّض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله ، ربِّ أوزعني أنْ أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ ، وأنْ أعمل صالحاً ترضاه ، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) .

انتهى كلام الشارح رحمه الله تعالى ، وافق الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة الأربعاء بعد الظهر وهو اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر الخير الواقع في سنة اثنين وخمسين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين آمين ، على يد أفقر عباد الخالق الباري محمد بن السيد أبي بكر الشهير بابن المعماري غفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات إنه قريب مجيب الدعوات ومقيل العثرات وغافر الزلات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

وكان الفراغ من تعليقه ـ على ما قاله مؤلفه رحمه الله تعالى ـ يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد عام أربع وستين وتسعمائة [1] أحسن الله عاقبته على يد مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي لطف الله به وختم له بخير ولمن دعا له بالمغفرة ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ... انتهى .

قال المؤلف ﷺ : وليكن هذا آخر ما أردنا جمعه في هذه الحواشي جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بجنات النعيم إنه الوهاب الكريم ، وصلى الله وسلم على سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله وحده والصلاة على من لا نبيّ بعده .

---

(١) في كشف الظنون أنه فرغ منه يوم الاثنين ثالث عشر رجب عام ٩٢٤ ، وما أثبتناه هو ما في ذيل مخطوطتنا من مجيب الندا ، وكذلك ذيل المخطوطات التي اعتمدها د. ابراهيم في تحقيق مجيب الندا كلها انه فرغ منه يوم الاثنين ثالث عشر رجب ٩٦٤ هـ ، فانظره ص ٦٨٨ .

وبعد حمد الله الملك العلام والصلاة والسلام على النبي الهمام وآله يقول أقل طلبة العلوم الدينية علما كريم بن حبيب بن كريم الكمولي المجاور بمدينة امير المؤمنين علي عليه السلام :

تم مراجعة الكتاب واعداد فهارسه يوم الخميس الثاني عشر من ربيع الأول ١٤٣٤ هـ الموافق الرابع والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٣ م . فالله اسأل ان يجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطيبين .

الفهارس الفنية

- فهارس الآيات .
- فهارس الأحاديث النبوية .
- فهارس القوافي والأرجاز .

سورة الفاتحة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١١٢/١ ـ ٦٣/٢ ـ ٢٥٦/٣	٤	٢٢٤/٣ ـ ٣٥٩/٣	٥	٢٥٠/١ ـ ٦٧٥/١
١	١٣٦/١ ـ ١٧٩/٢ ـ ٣٥٧/٣			٧	١٩٠/٢ ـ

سورة البقرة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٢٨/٢	٩٤	٥٤/٣	٢٠٠	٩٢/٣
٣	١٠٦/٢ ـ ١٥٥/٣ ـ ١٦٤/٣	٩٥	٤٩٢/١ ـ ٤٩٤/١	٢٠٣	٤٢٦/١
٨	١٥٧/٣	٩٦	٣٣٠/٣	٢١٠	٤١٢/٢ ـ ٥٠١/٢ ـ ٥٢٨/٢
١١	٣٣٨/٢	٩٩ـ١٠٠	٤٦٧/٣	٢١٤	٥٤٩/١ ـ ٥٥٣/١
١٧	٥٦/٢ ـ ٧٠/٢ ـ ٤٩١/٢ ـ ١٨٨/٣	١٠٢	٤٤٨/٢ ـ ١٧٦/٣	٢١٧	٤٨٨/٣
١٩	١٩١/٢ ـ ١٥/٣	١٠٥	٣٣٢/١ ـ ١٦٠/٣	٢٢١	١٥٥/٢
٢٠	٢٥١/٢ ـ ١٨٨/٣	١٠٦	٦٠٧/١ ـ ٦٠٩/١ ـ ١٦٤/٣	٢٢٨	٢٢٣/١ ـ ٢٥٧/١ ـ

					٤٧١/١ ـ ٤٤٠/٣
٢٢	١٥٦/٣ ـ ١٩١/٣	١١١	١٠٢/٢	٢٣١	١٥/٣
٢٤	١٢٤/١ ـ ٤٤٩/١ ـ ٥٩٤/١ ـ ٩٢/٢	١١٢	٩٩/٢	٢٣٤	٥٩٥/٢ ـ ٥٠٩/٣
٢٦	١٠٦/٢	١١٤	١٢٦/٣	٢٣٦	٤٥٢/٣
٢٨	١٦٧/٣ ـ ٥٥٠/٣	١١٦	١٥٥/٢	٢٣٧	٢٥٧/١
٢٩	١١/٣ ـ ١٣/٣ ـ ٣٨٩/٣	١٢٤	٦٤٧/١ ـ ٥٠٤/٢	٢٤٦	٣٥/٣
٣١	١٣٣/٢	١٣٠	٦٩/٣ ـ	٢٤٩	١١٣/٣ ـ ١١٤/٣
٣٥	٦٩٦/٢ ـ ٤١/٣	١٣٣	٣٦٦/١	٢٥١	٤٦٧/١ ـ ٦٠٩/٢ ـ ٢٧٥/٣
٤٠ـ٤١	٦٧٧/١	١٣٧	٢٠٩/٣	٢٥٣	٩٠/١
٤١	٣٢٧/٣	١٤٣	٣٥١/٢	٢٥٤	٢٢١/٣
٤٧	٣٨٤/٢	١٧٥	٥٤٩/٣	٢٧١	٥١٩/٢
٤٨	١٧٠/٣	١٧٧	٢٤٤/٣	٢٧٥	٤٨٤/٢
٦٠	٤٠١/١ ـ ٩٥/٣	١٧٨	١٨٥/٢ ـ ٥٣٤/٢	٢٨٠	٢٨٤/٢

٦٧	٤٧١/١	١٨١	٦٤٦/١	٢٨١	٣٥٢/٣
٦٨	٢١٨/١ ـ ٢٨/٢ ـ ٣٩/٢ ـ	١٨٣ ـ ١٨٤	٢٧٢/٣	٢٨٢	٥٣٦/١
٧٥	٢٢١/٣	١٨٥	١٧٨/٣	٢٨٤	١٧٩/٣
٨٠	٤٢٦/١ ـ ٤٦٠/٣	١٨٧	١٦٨/٣	٢٨٦	٥٩٩/١
٨٥	٨٣/٢ ـ ٤٨٤/٣	١٩٧	١٩٥/٢ ـ ٤١٩/٢		
٩١	٢٣٧/٣	١٩٨	٨٨/١ ـ ٩٠/١ ـ ١٢/٣ ـ ١٤/٣ ـ ٢٠٩/٣	١٧٩	١٥٤/٣
٣٨	٦٩/٣	١٦١	٢٨٠/٣		

سورة آل عمران :

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٦١٥/١	٦٢	٣٥/٢ _ ٣٩٧/٣	١٣٥	٧٠/٣
١٣	٢٤٢/١ _ ٤٠٠/١ _ ٣٦٣/٢ _ ٣٩٥/٢	٦٤	١٣٦/٣	١٣٩	٣٨٩/١
١٨	٩٦/٣	٧١	٥٧٣/١	١٤٢	٥٦٧/١
٣٠	٥٥٣/٢	٩١	١٠٤/٣	١٤٣	٣٣٤/٢
٣١	٦٢٣/١	٩٦	٥٧٠/١	١٤٤	٣٦٣/٢
٣٥	٦١/٢ _	٩٧	٤٠٢/٣ _ ٤٨٦/٣	١٤٦	٣٩/٣
٣٦	١٢٥/٢	١٠٣	٢٧٧/٢	١٥٥	٣٦٣/١
٣٨	١٦٩/١	١١٣	٢١١/١	١٥٩	٢٩٧/٢
٣٩	٢٦/١ _ ٢٤٨/١ _ ٢٤٩/١	١١٨	٢٨٣/١	١٦٣	١٧٥/٢
٤٥	٣٤/١	١١٩	٤٢/٢	١٨٦	٣٦٨/١ _ ٤٥٢/١
٥٨	٣٥/٢	١٢٥	٦٢٣/١	١٩٣	٦٥٩/١
				١٨٩	٥٦١/٢

سورة النساء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٦٧/٣	٧٢	٩١/٢	١٥٧	١٢٢/٣
٣	٣٩/٢ ـ ٦٢/٢ ـ ٥٤٢/٣	٧٣	٥٧٥/١	١٦٠	١١/٣ ـ ١٤/٣ ـ ١٩٠/٣
١١	١٣٢/١	٧٧	٩٢/٣	١٦٢	٣٦٤/٣
٢٣	٢٦٥/٣	٧٨	٦٠٥/١ ـ ٦٠١١/١	١٦٤	٦٧٦/٢
٢٤	٢٦٥/٣	٧٩	١٩٧/١ ـ ١٨٧/٢ ـ ٩١/٣ ـ ٩٤/٣ ـ	١٦٥	٥٣٥/١
٢٥	٣٩/٢	٩٥	١٦٦/٢	١٦٦	١٨٥/٣
٢٦	٥٣٦/١	٩٦	٢٨٩/٢	١٧١	٢١/٢ ـ ٣٤٤/٢ ـ ١٢٥/٣ ـ ١٢٧/٣
٢٨	١٢٩/٢	١٢٣	٦٠٧/١ ـ ٦١١/١	١٧٦	٥٧٥/٢ ـ ٥٧٩/٢ ـ ٣٤٦/٣
٣٦	١٢٩/٢	١٢٤	٦٩١/٢		
٤٠	٢٩٧/٢	١٢٩	٦٩١/٢ ـ ٢٤٦/٣		
٤٣	٢١٠/٢ ـ ٦٤/٣	١٣٣	٦٠٤/١		
٥٨	٣٤٠/٢	١٣٥	٤٥٤/٣		

٦٣	٣٤٨/٣	١٤٠	٣٥٧/٢		
٦٦	١١٦/٣	١٤٢	٤٩/٣		
٧١	٤٨/٣	١٥٥	١٨٣/٣		

سورة المائدة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٢٦/٢ ـ	٦٤	٦١٥/١	١١٣	٣٥٧/٢
٦	١٤٨/٣ ـ ٣٤٦/٣	٧١	٥٢٣/١ ـ ٣٥٨/٢	١١٤	٣٤٥/٣ ـ ٤٧٥/٣ ـ ٤٩٩/٣
٨	٢٧٩/١ ـ ٤٧/٢	٧٣	٨٨/٢	١١٦	٧٢/١
١٢	٨٠/٣	٨٩	٤٤١/٣	١١٧	٤١٠/٣ ـ ٤٧٦/٣
١٩	١٢٥/١	٩٥	٦٢١/١ ـ ٢٣٨/٣ ـ ٢٤٠/٣	١١٩	١٠٣/١ ـ ٣٨٧/٢
٣٣	٤٦٩/٢	٩٧	٤٠٠/٣	١	٥٧٠/٣
٣٨	٥٥٢/٢	١٠١ ـ ١٠٢	٦٤٤/١		
٥٠	١٦٦/٢	١٠٥	٦٠٩/٢ ـ ١٦٧/٣ ـ ٢٥٨/٣ ـ ٢٦٢/٣		
٥٤	٣٩٧/٣	١٠٦	٢٢٣/٣		

سورة الأنعام

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٢٨٣/٢ ـ ٢٧٠/٣	٦٦	٢١١/١	١٣٥	٢٩٣/٢
١٢	٤٩٩/٣	٧١	٥٣٤/١	١٣٧	٦٧٤/١ ـ
١٧	٦٢٢/١	٧٨	٤٩٧/٢	١٣٩	١٠٠/٢
١٩	٤٣٦/٢	٨٠	٤٥٠/١	١٤٣	٥٩٢/٣
٢١	٦١٨/١	٨١	٣٨٢/٢	١٤٨	٤٧٠/٣
٢٥	١٠٠/٢ ـ	٩٢	٣٩٧/٣	١٥٠	٢٣٣/١
٢٧	٥٧٥/١	٩٥	٤٦٨/٣	١٥١	٢٣٤/١ ـ ٥٨٠/١
٣٩	١٣٢/١	٩٦	٧٥/٢ ـ ٣/ ٢٢٤	١٥٤	١٠٦/٢ ـ ١٢٠/٢ ـ ٤٣٠/٣
٤٦	٢١٨/١	١٠٠	٤٨٠/٣	١٥٧	٤٨٥/٢
٤٨	٦٢/٣	١٠٩	٤٥٧/١	١٦٠	١٠/١ – ٥٠٨/٣
٥٤	٧٢/١ – ٣٨٥/٢ ـ ٥٠٢/٣	١١٥	٤٦/١	١٦٢	٦٣٦/٢
٥٩	١٩٩/١	١١٧	٣٣٣/٣		
		١٢٤	٢٠/٣	١٢٣	٣٢٩/٣

سورة الأعراف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٣٦٨/٣ _ ٤٢٤/٣ _ ٤٦٩/٣	١٠٠	٣٥٨/٢	١٦٤	٢٠١/١
٢٠	٢٨١/٢	١٠٢	٣٥١/٢	١٦٩	١٧١/٢
٢١	٩٥/٢	١٢٨	٤٠٤/١	١٧٠	١٧١/٢
٢٦	١٦٨/٢	١٣٢	٢٧٩/١ _ ٦٠٦/١ _ ٦٠٧/١ _ ٦١١/١	١٨٧	١٢٥/٣
٣٠	٥١٣/٢	١٤٢	٨٠/٣	١٨٩	٤٢٩/٣
٣٨	١٧٩/٣	١٥٨	٣٦٨/٣	١٩٣	٤٥٨/٣
٧٥	٤٧٤/٣	١٦٠	٨٥/٣	١٩٥	١٣٦/١ _ ١٣٣/١
٥٣	٥٧١/١	١٥٣	١٦٥/٢	١٤٩	٥٣٠/٢

سورة الأنفال

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٣٤٤/٢	٣٣	٥٣٥/١ _ ٥٣٦/١ _ ٥٤١/١	٦٢	٢٧٢/٢
٧	٣٨٤/٢	٣٥	٢٦٢/٢	٦٤	٦٤١/٢
١٠	١٥٦/٣	٤٢	١١٧/١ _ ١٧٨/٢	١٦	١٢٦/٣
١٩	٦٠١/١	٤٣	٦٦٩/١		

سورة التوبة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٦١٨/١ ـ ٤٦٨/٢	٣٨	١٥٩/٣
٧	٦٩١/٢	٤٠	٤٦/١ ـ ٩/٢
٢٥	٤٨/٢	٦٩	٤٧/٢
٢٨	٦٢٤/١	١٠٨	٥٨/٣
٣٠	٥٣٨/٣	١١٤	١٧٧/٣
٣٢	١٢٧/٣	١١٦	٤٣٢/٣
٣٤	٤٥٥/٣	١١٨	٤٤٠/٢
٣٦	٩٩/٣	٤٣	١٧٠/٣

سورة يونس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٢٨٢/٢	٣٧	٥٣٧/١	٧١	٣٤/٣
٤	٥٤/٣	٤٢	١٠٠/٢	٧٢	٦٢٣/١
٩	١٧٨/٣	٤٤	٣٢٩/٢	٧٨	٢٩٣/٢
١٠	٥١٦/١ ـ ٣٥٩/٢	٥٧	٤٨٥/٢	٨٩	٢٦٧/١
٢٤	٣٦١/٢	٥٨	١٩١/١	٩٩	٩٥/٣
١٦	٤٣٤/٢	٦٢	٣٧٤/٢	٦٥	٣٧٤/٢ ـ ٣٧٨/٢
٢١	٥٦٦/٢	٤٦	٤٣٦/٣	١٢	٤٦٩/٣

سورة هود

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٥٨/١	٤٥	٤٢٢/٣	١٠٧	١٩٥/١ ـ ٢٨٥/٢ ـ ٢٣٧/٣
٨	٢٦٥/٢	٥٣	١٢/٣	١٠٧ـ ١٠٨	٢٥٢/٢
١٢	٣٠٤/٣	٥٧	٦٩١/٢	١١١	٣٥٠/٢ ـ ٣٨٨/٢ ـ ٥٦٧/٢
١٤	٢٤٩/١	٧٢	٥٣/٣ ـ ٦٤/٣	١١٨	٢٤٧/٢
٢٨	٦٦٧/١	٧٧	٦٤٥/١	١١٢	٢٧٢/٢ ـ ٤٥١/٢
٤٣	٤١٦/٢ ـ ١١٩/٣	٧٨	٣٣/٢		
٤٤	٥٣٩/٢ ـ	٩٨	٤٦٦/٣		

سورة يوسف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٥٥٠/٢ _ ٨٠/٣	٣٦	٣٨٦/١	٩٠	٤٥٧/١
٨	٣٣٦/١	٤٠	٦٧٢/١	٩٢	٤١٦/٢
١٣	٣٨٨/٢	٥١	٢٠٠/١	٩٦	٥١٨/١
١٨	٢٢٣/٢	٧٦	٣٣٦/١ _ ٣٣٢/١	٣٧	٤٤٨/١
٢٠	٩٥/٢	٧٧	٦٢٣/١	٢	٢٧٤/٢ _ ٩٦/٣
٢٦	٢٧٨/٢	٨٠	٣٢/٣		
٢٩	١٧٠/٣	٨١	٣٣٦/١		
٣٠	٢١٩/٢ _ ٤٦٩/٢	٨٤	٦٢٨/٢		
٣١	٢٠٠/١ _ ٣٤/٢ _ ٣٦٥/٢ _ ١٤٢/٣	٨٥	٢٤٨/٢		
٣٢	٢٢٥/١ _ ٣٤/٢ _ ١٠٣/٢ _	٨٦	٦٧٣/١		

سورة الرعد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	١٧٦/٣	١٢	٨/٣	٤٣	٥٨/٢
٩	٥٧١/٣	١٦	٤٥٨/٣		

سورة إبراهيم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١ ـ ٢	٤٨٣/٣ ـ ٤٩٣/٣	٣٦	٥٨٥/١	٤٠	٢٧٥/٣
١٠	١٩١/٢ ـ ١٥٥/٣ ـ ٣٤٦/٣	٣٩	٣٩٢/٢	٤٥	٤٦٠/٢
١٢	٣٦/١	٢٥	٢٤٦/٣	١٦	٤٠٦/٣

سورة الحجر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٩٥/٣	٣٠ ـ ٣٦	٣٨٢/٣	٩٤	٢٨١/٣
١١	١٢٨/٣	٣٩	٣٩٢/٣	٤٧	٥٢/٣
٢٤	١١٥/٢	٥٦	١١٧/٣		

سورة النحل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	٥٥٤/٢	٤٩	٦١/٢	٩٦	٦٠/٢
٨	١٦/٣	٥١	٤٨٢/٣	١١٦	٤١٢/٣
٢٣	٣٨٥/٢	٦٩	٢٨٧/٣ ـ ٢٨٨/٣	١٢٤	٢٤٢/١ ـ ٣٨٨/٢ ـ ٣٩٢/٢
٣٠	٥١٥/٢ ـ ٦١١/٢	٧١	١٣٦/٣	١٧	٥٨/٢ ـ ٥٩/٢
٣٢	١٨٤/٣	٩١	٣٧٠/٣	٢٤	٨٢/٢
١٢٣	٥٢/٣			٤	٥٥٤/٢

سورة الإسراء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٥٤/٣ ـ ١٥٩/٣ ـ ١٦٨/٣	٣٨	٣٩/٢	١٠٧	١٨١/٣
٧	١٨١/٣	٥٢	٢٦٨/٢	١١٠	٩٠/١ ـ ٥٨٦/١ ـ ٥١٣/٢
٨	٦٠٢/١	٦٣	٦٨١/١	٣٣	٥٩٩/١
٣٧	٧١/٣	٧٨	٦٨٤/٢		

سورة الكهف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٤٢٥/٣	٢٠	٥٠٧/١	٤٥	٢٨٩/٢
٢	٤٢٥/٣	٢٢	٦٤٥/١	٥٠	٥٢٠/٢
١ـ ٢	٥٠١/٣	٢٥	٧٥/٣ ـ ٨٣/٣	٦٠	٢٨٦/٢
٦	٣٣٥/٢	٢٩	٥٩٧/١ ـ ٥١٥/٢	٦٣	٤٧٨/٣
١٢	٤٥٣/٢ ـ ٩١/٣	٣١	١٥٢/٣	٩٦	٥٧٩/٢
١٨	٢٩٢/٣	٣٤	٩١/٣ ـ ٣٢١/٣	١٠٩	٧٨/٣
١٩	٤٤١/٣	٣٩	٦٢٣/١	٣٣	٣٩٥/١
				٣٧	٦٥٨/١

سورة مريم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٣٣/٢ ـ ٩٠/٣	٤٦	٢٠٠/٢ ـ ٢٠٣/٢	٧٥	٥٩٧/١ ـ ٢٥٨/٢
٥ ـ ٦	٥٨٣/١	٦٤	١٩٣/١	٩٠	٢٥٠/١
٢٦	٢٢٣/١ ـ ٢٧٠/١ ـ ٤٩١/١ ـ ٣٠٥/٢	٦٩	٦٣/٢ ـ ٦٧/٢ ـ ١٠٤/٢	٩٣	٢٧/١
٣٦	٢٥١/٢	٧٤	٦٥٢/١	٢٩	٢٩٠/٢
٢٠	٢٩٤/٢ ـ ٢٩٧/٢			٣٠	٣٧٧/٢
٣٨	٥٠٠/٢ ـ ٥٦٤/٣	٤٥	٦٣٤/٢	٣٤	٦٨٧/٢
		٦٠ ـ ٦١	٤٨١/٣	٩٨	١٦٠/٣

سورة طه

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٥/٣	٥٩	١٩٦/٢	٨٢	٤٣٦/٣
٥	١٧٦/٣	٦٠	٣٥/٣	٩١	٥٤٨/١ ـ ٢٤٧/٢
١٠	١٧٦/٣	٦١	٥٨٩/١	٩٨	٥٧٥/٣
١٧	٣٤/٢ ـ ٨٣/٢	٦٣	١٦٤/٢ ـ ٣٩١/٢	١٠٤	١٢٥/٣
٢٠	٢٠٦/٢	٦٧	٦٤٧/١ ـ ٣٤٣/٣	١١٥	٢٢٧/٢
٣٩	٦٤٥/١	٦٩	٣٤٨/٢	١٢٠	٤١١/٣

٤٤	٣٣٦/٢	٧١	١٦٥/٣ ـ ١٧٩/٣	١٢٢	٤٢٨/٣
٥٣	٦٩٢/٢	٧٢	١١٢/٢	١٣٠	٤١٥/٣
٥٦	٣٨٢/٣	٧٨	٦٣٩/١ ـ ٦٤٠/١ ـ	١٥	١٠٨/١
٥٨	١٢٩/٣	٨١	٥٧٠/١	٧٧	٤٥٨/١
		٨٩	٥٢١/١ ـ ٥٢٢/١		

سورة الأنبياء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	١٦٠/٣	٣٤	٢٨٠/١	٩٠	٥٨٣/١
٣	١٤٤/٢	٥٤	٤٧٠/٣	٩٧	٦٢٧/١ ـ ٦٢٨/١
١٥	٥١٠/٢	٥٧	١٩٢/٢	١٠٧	٢٨/١
١٩	١٩١/٢	٦٠	٣٧٧/٢	١٠٨	٣٤٤/٢
٢٢	١١٢/٣	٦٥	٤٤٨/٢	١٠٩	٤٥٠/٢
٣٠	١٢٧/٢	٧٣	١١٢/١ ـ ٦٣٢/٢ ـ ٢٤٤/٣ ـ	١١١	٤٥٣/٢
٣٣	٩٠/١	٨٨	٢٤٦/١	١١٢	٦٢٧/٢
٥٦	٩٥/٢	٧٧	١٦٣/٣		

سورة الحج

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٤٦٨/١	٢٥	٣٦٦/٢	٦٢	٧٨/٢
٥	١٣٤/٣	٣٠	١٥٢/٣	٦٣	٥٦٢/١ ـ ٤٢٥/٣
٦	٣٨٣/٢	٤٦	٥٦٢/١ ـ ٤٤٥/٣	٧٢	٥٠٢/٣ ـ ٥٠٣/٣
٩	٢٤٠/٣	٤٧	٤٩٤/١	٧٣	٤٩٣/١
٢٢	١٥/٣ ـ ٤٧٤/٢	٥٢	١٢٨/٣	٧٨	٢٩/١
		٣٥	١٦٣/١ ـ ٤٧٧/١		

سورة المؤمنون

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٣٦/١ – ١٣٠/٢	٣٥	٥٠١/٣	٩١	٣٤٦/٣
١٤	٣٧/١	٣٦	٢٥٢/٣	٩٢	٣٤٦/٣
٢١	٤٩٢/٢	٤٠	١٤٤/٣	٢٧	٥١٨/١
٣٣	١١٦/٢	٤٤	٥٣٨/٣	١٢	٦٤٤/١
٢٢	١٧١/٣				

سورة النور

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٥٥٤/٢	١٤	١١/٣ ـ ١٧٩/٣	٤٥	٥٩/٢ ـ ٦٠/٢
٤	٦٩٠/٢	٢٢	٤٠٠/١	٣٧	٢٠/٣
٦	١١٧/٣	٣١	١٢٩/٢		
٩	٣٤١/٢ ـ ٣٦٠/٢	٣٥	١٢٥/٢ ـ ٤٠٦/٣		

سورة الفرقان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٨	٤٦٩/٢	٤٩	٤٦٦/٣		
١٠	٤٦٦/٣	٥٤	٢٥٧/٢	٧٤	٣٣/١
٢٥	٢٤٦/١ ـ ١٨٩/٣	٥٩	١٨٩/٣	٣	٣٦/١
٤٨	٢٩٦/٣	٦٨ ـ ٦٩	٤٩٦/٣	٥٦	٦٤/٣

سورة الشعراء

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٢٧٧/٢	٨٢	٥١٦/١	٢٢٧	٤٥٣/٢
٥	٣٤٩/٢ ـ ٤٦٥/٢	١٣٢ ـ ١٣٣	٤٣٥/٣ ـ ٥٠٠/٣	٩٠	١٨٠/٣
٨	٢٧٣/٢			١٩٧	٢٧٤/٢
٥٠	٤٣٠/٢	١٦٨	٩٥/٢	١٨٦	٣٥٢/٢
				٢٠٨	٥٨/٣

سورة النمل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٢١٧/٢	٤٠	١٩١/٢ ـ ٢٧/٣	٤٨	٨٤/٣
٣٠	١٥٩/٣	٤٢	٦٩٨/١	٩٠	٦٢١/١
١٨	٢٠٢/١	٦٠	١٥٥/٢	٥٦	٢٧١/٢
١٦	٦٠٩/٢	٦٥	٧٠/٣	١٠	٩٥/٣
١٩	٩٥/٣	٢٥	٩٨/٣	٥٥	١٨٥/٣

سورة القصص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٨	٥٣٤/١	٤٤	١٨٣/٣	٧٩	١٩١/٢
١٥	٣٥/٢ ـ ٤٢٦/٣	٦٢	١٠٩/٢ ـ ٣٧٠/٢	٨٢	٢٥٩/٣
٢٣	٢٠٠/١ ـ ٣٣٦/١	٤٨	٤٥٢/١	٨٧	٢٧١/١ ـ ٢٧٢/١
٤	٢١٨/٣	٥٨	٦٩/٣	٧٧	٢٠٩/٣

سورة العنكبوت

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٠	١٥٣/٣	٤٤	٤٢٢/١ ـ ٤٣٠/١	٥١	٣٨٢/٢
١٢	٦٠٠/١	٤٦	١٢٦/٣	٦٥	٢٨٧/١
١٥	٤١٨/٣	٤٦ ـ ٤٧	٩٧/٢	٦٦	٥٩٧/١
٢٢	٦٧٧/١	١ ـ ٢	٥٢٣/١		

سورة الروم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٦٧/١	٣٦	٦٢٦/١ ـ ٦٢٨/١	٤٧	٢٦٠/٢
١٧	٢٨٥/٢	٤٢	٣٢/٣	٤٨	٦٢٧/١
٢٥	٥٨٦/٢				

سورة لقمان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٣	٥٩٩/١	٦ ـ ٧	٩٩/٢
		١٨	١٤٢/٢

سورة السجدة

الآية	ج ، ص
١٧	٢٤٧/١
٢٠	٣٦٧/٣
٤٢	٤٣٥/٢
٢٦	٤٦٠/٢

سورة الأحزاب

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٢٢٢/١	٢٥	١٩٧/١ ـ ٥٠٠/٢	٤٥	٢٧/١
٦	١٧٤/٢	٣١	١٠٢/٢	٥١	٣٤٦/٣
٧	١٥٢/٣	٣٥	٢٨٢/٣	٧٢	٤٩٣/٢
٢٠	٥٠/٢	٤٠	٣٠١/٢	١٨	٣٣٢/١
٢١	٥٠٠/٣				

سورة سبأ

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٤٦/٣	٢٤	٤٤٣/٣
١٠	٦١٢/٢ _ ٦٣٧/٢	٣١	٣٣٦/٢
١٠ _ ١١	٦٩٧/٢	٣٢	٣٣٦/٢
١٤	٢٨٧/١	٣٣	٢٢٩/٣ _ ٢٣٠/٣
١٩	٤٧٩/٣	٤٠	٢٦٣/٢
		٤٢	٣٦٧/٣

سورة فاطر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	١٤٣/٢ _ ١٨٨/٢ _ ١٦٢/٣	٣٣	١٠٥/٣	٤٠	١٦٤/٣
١١	٦٤٥/١	٣٥	١٢/٣	٤٥	٦٣/٢
٢٢	٤٢٢/٣	٣٦	٥٦٦/١		
٢٨	٥٠٦/٢	٣٧	١٣٧/٢		

سورة يس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١ _ ٣	٣٧٥/٢	٢٩	٥٠٠/٢	٣٩	٦٤٣/١ _ ٥٧٠/٢
٢٠ _ ٢١	٤٧٥/٣	٣٢	١١١/٣	٤٠	٣٦٩/١ _ ٥٤١/٣
١٠	٤٤٨/٣	٣٥	١١٠/٢	٥٩	٦٦/٣
٢٣	١٦٧/١				

سورة الصافات

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٦٧٨/٢	٥٥	١٣٦/٣	١٥٣	٤٣١/١
٨	١١٦/٣	١٣٧	١٨٩/٣	١٦٤	١١١/٣
١٠	١١٦/٣	١٤٧	٤٤٦/٣		

سورة ص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٦٤/٢ ـ	٤٤	٤٤٢/٢ ـ ٥٢١/٢	٧٩	٤٢٧/٣
٢٣	٦٥٨/٢	٥٠	٣٦١/٣	٨٠	٤٢٧/٣
٣٠	٣٦٢/١ ـ ٥١٥/٢	٧٥	٦٢/٢	٨٢	٣٩٣/٣
٣٣	٣٠/١ ـ ٨٠/٣	٧٦ ـ ٧٧	٤٢٧/٣	٦٣	٥٩١/٣

سورة الزمر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٤٢٩/٣	٣٨	٢٩٠/٣	٦٤	٤٥١/١
١٦	٦٢٨/٢	٥٣	٦٢٨/٢ ـ ١٥٥/٣	٧٢	٥١٥/٢/٢
٣٣	٤٩١/٢	٦٥	٣٨/١	٧٤	٤٢٢/٣
		٥٦	٦٣٤/٢		

سورة غافر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١ـ٣	٥٠٥/٣	٢٨	٣٩٧/٣	٥٢	٥٠٥/٢
٣	٣٣٢/١	٣٦ ـ ٣٧	٣٣٥/٢	٦٠	٦٤٠/١
٩	٢٩٤/٢	٣٦	٥٧٦/١	٧٦	٤٢٢/٣
١٥	٥٧١/٣	٣٧	٢٨٦/١	٨٠	١٧١/٣
١٨	٢٧/٣	٤٨	٣٨٩/٣		

سورة فصلت

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	١٦٩/١	٢٨	٣٠٤/٢	٤٧	١٩٩/١
١٠	٥٧/٣	٣٤	٤٢٠/٣	٥٣	٩١/٣
١١	٣٦٩/١	٣٩	٣٨٣/٢		
١٢	٤٣٦/١	٤١	٣٦٦/٢		
١٧	٥٤٧/٢ ـ ٥٦٤/٢	٤٦	٢٨٤/٣		

سورة الشورى

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٤١٨/٣	٢٣	١١٣/٢	٣٧	٢٣٨/٢
١٠	٣٤/٢	٢٤	٤٥٨/١	٥١	٥٢٩/١ ـ ٥٣٠/١
١١	٢٠٩/٣	٣٥	٢٨٦/٢	٥٢ ـ ٥٣	٤٩٣/٣
٢٠	٦٠٢/١				

سورة الزخرف

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	١٣٢/١	٥٨	١٢٥/٣	٧٧	٥٩٧/١
٣٢	٥٧٠/٣	٧١	١٧٨/٣	٨٤	١٠٥/٢ ـ ١٩٠/٢
٣٣	٤٧٤/٣	٧٦	٢٥٨/٢ ـ ٣٥٣/٢	٨٥	١٨٧/٢

سورة الدخان

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١ ـ ٣	٣٧٥/٢	٣٨	٦٤/٣	٤٣	٥٧٠/٣
٣٠ ـ ٣٦	٤٧٤/٣				

سورة الجاثية

الآية	ج ، ص
٤	٣٧٠/٢
٢٤	٦٤٨/١
٢٥	٢٧٦/٢
٢٨	٤٩٤/٣
٣٢	١٢٥/٣

سورة الأحقاف

الآية	ج ، ص
٥	٥٩/٢
١٧	٤٤٨/١
٢٤	٢٣٦/٣
٣٥	١٢٧/٣
١٥	١٩٥/٢

سورة محمد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٥/٢	٢٢	٢١١/١	٣٦	٢٠٩/٢
٤	٦٨٥/٢	١٩	٤٣٧/٢ ـ ٤٤٢/٢	٣٧	٦٦٧/١
				٣٨	١٧٠/٣

سورة الفتح

الآية	ج ، ص
١ـ ٢	٥٣٣/١

سورة الحجرات

الآية	ج ، ص
٧	٢٣٧/١
٩	٥٤٥/١
١٤	١/ ٥٩٧ ـ ٤٨٩/٢

سورة ق

الآية	ج ، ص
٣٧	٣٤٤/٣ ـ ٤٤٥/٣
٤٤	٣٤٦/٣

سورة الذاريات

الآية	ج ، ص
٢٣	٣٨٣/٢
٢٥	٢١٨/٢

سورة الطور

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٤٥٩/٣	٢٨	٣٨٦/٢
١٨	١٠٧/٢	٤٩	٦٩/٣

سورة النجم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦	٣٩/٣	١٣ ـ ١٥	٢٧/٣
١٠	٩١/٢	٣٩	٣٦٠/٢

سورة القمر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٧/٣	٣٤	١٨٣/٣ ـ ٥٤٨/٣	٥٠	١٢٥/٣ ـ ١٢٧/٣
١٢	٩٠/٣ ـ ٩١/٣	٤١	٥٠٤/٢	٥٢	٥٧٢/٢
٢٤	٥٥٨/٢	٤٩	٥٦٠/٢	٥٣	٥٧٢/٢

سورة الرحمن

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٧٠/٢	٦٤	٤٢٥/٣
٢٢	٤٤٤/٣	٧٨	٣٣٦/١
١٠	٩/٣		

سورة الواقعة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٦ ـ ٧	٢٧٦/٢	٥٢ ـ ٥٤	٤٢٦/٣	٨٤	٩٠/١
١٠	١٧٤/٢	٧٦	٣٤٦/٣		

سورة الحديد

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٣	٢٠/٣	٢٠	٤٤٦/١	٢٧	٥٥١/٢
١٦	٥٩٤/١	٢٣	٤٩٩/١	٢٨	٥٨٨/١
١٨	٧٤/٢ ـ ٤٦٨/٣	٢٦	٤١٨/٣	٢٩	٥٣٥/١

سورة المجادلة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢	٦٧٧/١ ـ ٣٠٧/٢ ـ ٣٦٥/٢	١٢	٣٨/٢
٧	٤٨٥/٢ ـ ٥١٤/٣	١٥	٣٤٠/٢
٨	٤٨/١		

سورة الحشر

الآية	ج ، ص
٧	٥٠٢/١

سورة الممتحنة

الآية	ج ، ص
١	٦٧٧/١
١٠	٢٥٠/١ ـ ٤٣٧/٢ ـ ٤٤٢/٢
١٢	٤٨٦/٢ ـ ٤٩٠/٢

سورة الصف

الآية	ج ، ص
١٠ ـ ١٢	٥٧٩/١
١١	٢٢٢/١

سورة الجمعة

الآية	ج ، ص
٩	١٦٤/٣
١١	٤٥٣/٣ ـ ٤٥٥/٣
١	٦٠/٢

سورة المنافقون

الآية	ج ، ص
١	٣٧٨/٢ ـ ٤٤٩/٢
٦	٥٩١/٣

سورة التغابن

الآية	ج ، ص
٦	٥٧٦/٢
٧	٤٣٦/٢

سورة الطلاق

الآية	ج ، ص
٧	٥٩٧/١
١	٢٤٩/١ ـ ٢٣٦/٢
٣	٦٠٩/٢ ـ ٢٨٩/٣

سورة التحريم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٤	٩٣/٢ ـ ٢٠٢/٢ ـ ٢٩٣/٣	٧	٥٨٤/١
٦	٧٤٧/١	١١	٢٧/٣

سورة الملك

الآية	ج ، ص
٤	٣٥٧/١
٨	٦٦/٣
١٣	٤٨/١

سورة القلم

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٢٥٠/١	٣٢	٤٧٣/٣	٣٨	٣٧٧/٢
٤	٣٩٣/٢	٣٧	٣٧٧/٢		

سورة الحاقة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٧	٥٠٨/٣	٢١	٥٢٠/١
١٣	٥٣٣/٢ ـ ٣٦٣/٣	٢٨	٦٩١/٢
١٩	٥٧٧/٢ ـ ٥٧٩/٢	٤٤	٦٩١/٢ ـ ١٧٦/٣
٢٠	٤٣٦/٢		

سورة المعارج

الآية	ج ، ص
٦ ـ ٧	٤٣٣/٢

سورة نوح

الآية	ج ، ص
١٧	٦٩٢/٢
٢٥	١٦٠/٣
٢٠	٣٧٢/٣

سورة الجن

الآية	ج ، ص
١	٣٨٢/٢
٤	٥٧٨/٢
٧	٥٧٨/٢
١٣	٦٢١/١

سورة المزمل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٢ ـ ٣	٣٤٧/٣ ـ ٤٨٤/٣ ـ ٥٠٥/٣	١٢	٣٦٣/٢
٨	٦٩٢/٢	٢٠	٥٢٢/١ ـ ٣٥٨/٢

سورة المدثر

الآية	ج ، ص
٣	٥١٣/٢
٦	٥٨٤/١ ـ ٥٨٧/١

سورة القيامة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٩	٥٥٣/٢	٢٦	٥٠٢/٢
٢٢	٥٧٧/١	٣٤	٣٧٧/٣ ـ

سورة الدهر ((الإنسان))

الآية	ج ، ص
١	٢٧٧/١ ـ ٥٩٥/١
٦	١٨٢/٣
٢٤	٤٥١/٣

سورة المرسلات

الآية	ج ، ص
١١	٤٩٢/٢
٣٦	٥٨٤/١
٣٨	٤٧٠/٣

سورة النبأ

الآية	ج ، ص
٤ ـ ٥	٤٣٦/٣
٣١ ـ ٣٢	٤٨١/٣ ـ ٤٩٢/٣ ـ ٤٩٣/٣

سورة النازعات

الآية	ج ، ص
٣٩	١٣٣/٢
٤٠ ـ ٤١	١٣٢/٢
٤٦	٢٢٣/٣

سورة عبس

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٣	٣٣٦/٢ ـ ٤٥٣/٢	٢٢	٤٢٨/٣
٦	٢٤٦/١	٢٣	٥٩٣/١

سورة التكوير

الآية	ج ، ص
٢	٤٩٣/٢

سورة الانفطار

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
٥	٣٢٨/١	١٩	١٣٣/٣
٦	٦٤٠/٢	١٧ _ ١٨	٤٣٦/٣
٧	٤٢١/٣		

سورة المطففين

الآية	ج ، ص
١٨	٤١٠/١
٢٠	٤١٠/١
٢١	٤١٠/١

سورة الانشقاق

الآية	ج ، ص
٦	١٣٠/٢
١٩	١٤/٢ _ ١٧٠/٣

سورة البروج

الآية	ج ، ص
٤ _ ٥	٤٨٩/٣
١٥	٣٣٦/١
١٤	٢٠٥/٢
١٦	١٤٢/٣ _ ٣٣٧/٣

سورة الطارق

الآية	ج ، ص
٤	١١١/٣
٩	٢٧٢/٣

سورة الأعلى

الآية	ج ، ص
١	٣٩٦/٣
٥	٤٢٤/٣

سورة الفجر

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٥	٦٥٨/١	٢٢	٣٦١/١ ـ ١٨٨/٣ ـ ٣٧٩/٣
٢١	٣٦٠/١ ـ ٣٧٧/٣ ـ ٣٧٩/٣	٢٧	٦٤٠/٢

سورة البلد

الآية	ج ، ص
٧	٣٥٨/٢
١٤ ـ ١٥	٥٠٠/٢ ـ ٢٧٨/٣

سورة الشمس

الآية	ج ، ص
٥	٦٣/٢

سورة الليل

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٩١/٢	١٥	١٢٩/٢	١٨	٤٩٦/٣
١٤	٢٤٦/١	١٦	١٢٩/٢	١٩ ـ ٢٠	١٢٣/٣

سورة الضحى

الآية	ج ، ص
٣	٦٥٨/١
٩	٢٦٣/٢ ـ ٥١٣/٢

سورة الشرح

الآية	ج ، ص
١	٥٩١/١

سورة التين

الآية	ج ، ص
٥	٣٢٩/٣

سورة العلق

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١٥ـ١٦	٢٣/١ ـ ٤٩٣/٣	١٥	٥٨/١ ـ ٤٧٨/١ ـ ٤٧٢/٣ ـ ٥٧٣/٣	١٨	٤٥٨/١

سورة القدر

الآية	ج ، ص
١	٦٤٢/١ ـ ٦٤٣/١ ـ
٥	٥٤٣/١ ـ ٢١٢/٣ ـ ٢١٣/٣

سورة البينة

الآية	ج ، ص
١	١٣٠/١ ـ ٣٦٨/١ ـ ٤٧٢/١

سورة الزلزلة

الآية	ج ، ص
١	٩١/١
٤	٩١/١
٧	٧٩/٣

سورة العاديات

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	٤٦٨/١	٣	٧٤/٢	١١	٣٩٠/٢
		٣ـ٤	٣٦٧/٣		

سورة القارعة

الآية	ج ، ص
١ـ٢	١٦٩/٢ ـ ١٧٣/٢
٣	٤٣٤/٢
٧	٢٣٥/٢

سورة التكاثر

الآية	ج ، ص
٣ ـ ٤	٣٧٦/٣

سورة العصر

الآية	ج ، ص
٢ ـ ٣	١٣٠/٢

سورة الهمزة

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١ ـ ٢	٣٥٨/٣	٢	٣٥/٣	٤	٢٦٦/١

سورة الماعون

الآية	ج ، ص
١	٦٢٠/١

سورة الكافرون

الآية	ج ، ص
٥	٦٢/٢

سورة النصر

الآية	ج ، ص
١ ـ ٣	٤٢٨/٣

سورة الإخلاص

الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص	الآية	ج ، ص
١	١٧٣/٢	١ ـ ٢	٤٤٨/١ ـ ٥٤١/٣	٣	٢٤٣/١ ـ ٤٧٢/١ ـ ٥٩٠/١

فهارس الأحاديث

الحديث	ج ، ص
كلّ أمر ذي بل لا يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر	٤٥/١
ليس من امبر امصيام في امسفر	٨١/١ ـ ١٣٦/٢
لتأخذوا مصافّكم	١٩١/١
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت	٢١٠/١
وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة	٢١٠/١
وأتبعه بستٍ من شوال	٣٠١/١ ـ ٥٠٩/٣
أن تصل ذا رحمك	٣٣٢/١
من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهنِ أبيه ولا تَكْنوا	٣٥١/١
الأيدي ثلاثة	٣٦٦/١
لست من الدد ولا الدد مني	٣٦٨/١
لا يعضه بعضكم بعضا	٤٠٧/١
الحج عرفة	٤١٨/١
وعرفة كلها موقف	٤١٨/١
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا	٤٥٢/١
لن تُرَع	٤٨٩/١
كما تكونوا يولّى عليكم	٥٢٥/١
لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه	٥٦٠/١
فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً	٥٧٧/١
العلماء ورثة الأنبياء	٥٨٣/١

لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض	٥٨٨/١
مَنْ أكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرُبْ من مسجدنا يؤذنا	٥٨٨/١
قوموا فلأصلّ لكم	٦٠٠/١
من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له	٦٠٢/١
مَن ملك ذا رحم محرم فهو حر	٦١٠/١
من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله	٦١٢/١
إذا أخذتما مضاجعكما فكبّرا أربعاً وثلاثين	٦١٣/١
فإنْ جاءَ صاحبُها وإلا استمتع بها	٦٢٥/١
أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت	٦٤٠/١
إنّ الله ملككم إياهم	٦٦٦/١
إنْ يكنه فلن تسلط عليه	٦٧٢/١ ـ ٢٩٦/٢
بم ذا أخرُجُ من سخطه	٨٩/٢
خمس صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ على العباد	١٥٧/٢
أمرٌ بمعروفٍ صدقة ونهيٌ عن منكرٍ صدقة	١٥٧/٢
لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة	١٧٧/٢
لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة	٢٢٩/٢
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٢٣٩/٢
تغدو خماصاً وتروح بطاناً	٢٤٥/٢
أين باتت يده	٢٧٧/٢
اطلب العلم ولو بالصين	٣٠٠/٢
إلتمس ولو خاتماً من حديد	٣٠٢/٢

لعلنا أعجلناك	٣٣٦/٢
وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر	٣٤٢/٢
قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً	٤٠٢/٢
لا وتران في ليلة	٤١٨/٢
لا أحد أغير من الله عز وجل	٤٣٠/٢
لا شخص أغير من الله	٣٦٤/٢
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	٤٧٣/٢
إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم	٤٧٣/٢
أوَ مُخْرِجِيَّ هم	٤٧٣/٢
ولا يشرب الخمر حين يشربها	٥٠٢/٢
نعم عبد الله خالد بن الوليد	٥١٧/٢
إنّ امرأة دخلت النار في هرة	١٣/٣
مَن صام رمضان	٢٥/٣
إنّ امرأة كانت تهراق الدماء	٦٨/٣
ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقة	٨٤/٣
ما لعبدي المؤمن جزاء إذا قبضت صفيّه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة	١١٦/٣
أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة	١٣٧/٣
لن يدخل أحدكم الجنة بعمله	١٨٤/٣
أمرَ بقتل الأبتر وذو الطفيتين	٢٨٠/٣
هو الطهور ماؤه	٢٩٦/٣
والله لأغزونّ قريشاً	٣٧٥/٣

فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم	٣٨٢/٣
البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر	٤٥٢/٣
وفارق سائرهن	٤٨٤/٣
وإذا شربتم فأسئروا	٤٨٤/٣
أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف	٤٩٢/٣
اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر	٥٠٣/٣
بني الإسلام على خمس شهادة أنْ لا إله إلا الله	٥٠٢/٣
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر	٤٠٣/٣
وأتبعه بستٍ من شوال	٤٠٨/٣
سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس	٥٥٠/٣
لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت	٤١٦/٢
لا حول ولا قوة إلا بالله	٤١٩/٢
وصلى وراءه رجل قياما	٦٢/٣
إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون	٣٣٨/٢
من قبلة الرجل امرأته الوضوء	٤٦٦/٢
دعوت ربي أنْ لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم	١٣٥/٣
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا	٢٧٥/٣
أعور عينه اليمنى	٢١٠/٣
ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان	٣٩٨/٣
يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون	٥٤٠/٣
الكريم ابن الكريم	٥٤٠/٣

فهارس الأشعار والأرجاز

قافية الهمزة

آخر البيت	الجزء والصفحة
الهيجاء	٤٩٧/١
وظباءا	٦٠٨/١
والإخاءُ	٥٦٢/١
الشتاءُ	٢٨٤/٢
والفتاءُ	٨٣/٣
فناءُ	٦٦٦/٢
وماءُ	٢٧٥/٢
الرجاءِ	٦٤/٣
بإيماءِ	١٠٠/٣

قافية الباء

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
السحائبْ	٤٧١/٢	وخابوا	٤٤٣/٢
اضطربْ	٤٢٩/٣	المغلَّبُ	٩٩/٢
الأدَبا	٢٧٧/٢	تغربُ	١٥٧/١
العتابن ـ أَصابَنْ	٩٤/١ ـ ٥٦٦/٣	حبيبُها	٢١٧/٢
ومنتَقبا	١٠٤/٣	أقاربُه	٢٦٢/١
حَرْبا	٤٠٧/٣	أطـرب ـ	١٧/٣

		يلعبُ	
الرقبة	٢٢٧/٢ ـ ٣٩٨/٢	شَنَبُ	٤٩٠/٣
أو غائبا	٢٦٤/٢	للعجبِ	٦٦٤/٢
وإنْ غُلِبا	٣٠٠/٢	للأريبِ	٦٦٥/٢
ما أصبى	٦٦٠/٢	مشطَبِ	٢٢١/٣
تحلّبا	٧٢/٣	القرائبِ	٢٢٢/٣ ـ ٢٢٦/٣
أو أقربا	٢١٠/٣	القبابِ	٢٤١/٣
دبيبا	٤٤١/٢	الذَنَبِ	١٤٩/٣
والشيبُ	٣٧٣/١	الأعضبِ	٤٧٨/٣
وتغيبُ	٣٧٨/١	أعْجَبُ	٥٥٢/٣
يِصاب	٥٤٢/١	الحقائبِ	٢٦١/١ ـ ٢٤٣/٢
جالبُ	٦٧٥/١ ـ ٣٧٢/٣	المشيبِ	٥١٣/١
قريبُ	١٨٩/٢	نَحْطِبِ	٥٢٤/١
لغريبُ	٢٢١/٢	على تربِ	٥٢٨/١
الأدَبُ	٤٤٨/٢	الذَهَبِ	٣٢٥/٣
شِهابُها	٥١٦/٢	المُثقَبِ	١٤٠/٢
الحَرَبُ	٥٨٤/٢	من الكَلَبِ	٤٩/٢
وكَلِيبُ	٥٨٧/٢	ولا متقاربِ	٨٤/٢
مذهبُ	١٢٣/٣	واهبِ	٥٥٦/٢
أجربُ	١٦٩/٣	سائبِ	٥٧٨/٢
ذهاب	١٨١/٣	لاحب	٦٣٤/٢

الأشنبُ ـالزرنبُ	٢٥٨/٣	العرابِ	٢٩٠/٢
صاحبُهْ	٢١٤/١ ـ ٦٨/٢	للشيبِ	٤١٧/٢
رَجَبُ	٣٩٨/٣		
الذيبُ	٢٠/٢		
مطلوب	٤٣/٢		
لا تخيبُ	٢١١/٣		
يقاربُهْ	٥٩٨/٢		

قافية التاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
مسلَمَتْ ـ وبعدِ متْ	٥٧٠/٣
الغلصمتْ ـ أمتْ	٥٧٠/٣
ليتُ	٢٩١/١ ـ ٥٣٩/٢
طويتُ	٧٩/٢
الفراتِ	١٦٧/١
هَـنَتِ	٢٠٢/١
وما يُهاتي	٢٣٦/١
مرّتِ	٢٠٢/٢ ـ ٢٩٢/٣
بالحسناتِ	٢٤٤/٢
مُنكسِراتِ	٢٤٥/٢
استقلتِ	٢٩١/٣

قافية الجيم

آخر البيت	الجزء والصفحة
نئيجُ	١٦٥/٣
فأعيجُ	٥٦١/٣

قافية الحاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
فاستريحا	٥٦١/١
فنستريحا	٥٦٩/١
الصبلحا ـ ملحاحا	٥٣/٢
السوحُ	٤٤٧/٣
قادحُ	٢٤٨/٢
وتَصُوحُ	١٠٣/٢
بائحُ	١١٥/٢
تستريحي	٥٨١/١ ـ ٢٦٦/٣
بغيرِ سلاحِ	٣٧٢/٣
الجوانحِ	٤١١/٢

قافية الخاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
طبّاخِ	٦٨٢/٢

قافية الدال

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
وزادا	٥٠/٢ ـ ٩٤/٢	وئيدا	٢٣٣/٢ ـ ٤٦٩/٢	وعدوا	٢٤٤/٣
أمْردا	٢٤٣/٢	المقيّدا	٣٤٤/٢	لهم فديدُ	١٨/٣ ـ
جنُّودا	٤٤٠/٢	جامدا	١٦/٢	ازدياد	٦٦٤/٢
مُسهّدا	٦٩٥/٢	أذودُ	٩٧/٢	إلى هندِ	١٣٩/١
زادا	١٠٠/٣	تعودُ	١٦٦/٣	بداد	١٥٠/١
وعهودا	٣٧٤/٣	لَسعيدُ	٣٩١/٢	أمُّ خالدِ	٥٥/٢
أحدا	٤٨٢/١ ـ ٥٢٤/١	حميدُ	٤٣٤/٢ ـ ٤٤١/٢	على لَبَدِ	٢٧٧/٢
زائدة	٣٥٨/١	لبيدُ	٢٨/٢	من الوجْدِ	٤٣٥/٢
أُسْدا	٣٣٨/٢	لَعميدُ	٣٩٩/٢	بني زيادِ	٤٥٥/١
وكأنْ قدِ	٩٤/١ ـ ٥٩٦/١ ـ ٣٧١/٢	الأسدِ	٣٢٦/٣	شديدِ	٦٣٥/٢
بني مَعَدّ	٧٦/٢	فَقَدِ	٣٤٥/٢	من جُنْدي	٤٣٦/٣
بسوادِ	٤٧٧/٣ ـ ٤٧٨/٣	والجَسَدِ	٥٧٩/٢	بالتنادِ	٥٤٢/٣
السودِ	٢٢٥/٢	بعدي	٦٧/١ ـ ٤٣/٣	موقدِ	٦٠٦/١
لحدودِ	٢٢٥/٢	المتعمدِ	٣٥٢/٢ ـ ٤٠٢/٢	الامد	٨٥/٢
لها فديدُ	٢٩٨/٣				

قافية الراء

آخر البيت	الجـــزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
نُسرّ	١٦٥/٢	وَفْرُ	٤٥٥/٢	دوّارِ	٦٠٠/١
النَقْرْ	١٩٠/٢	غامرُ	٥٢٠/١	لليسرِ	٥٨٢/١
مكفهرْ	٣٠٨/٣	البَقَرُ	٥٢٩/١	إلا لصابرِ	٥٥٨/١
عمـر ـ ولا دَبَرْ	٤٠٢/٣	مختارُ	٥٥٠/١	الزاري	٢٨/٢
أو مضرْ	٤٨٢/٢	قد يتغيرُ	٦٧١/١	والسمُرِ	٤٢/٢ ـ ٥٥٣/٣
خمرا	١٦٨/١	طاروا	١٧٥/٢	حَجْرِ	٢٥٦/٢
الحُجُورا	٥٧/٢	بجرعائـــك القطرُ	٢٥٠/٢ ـ ٩٩/٣	بمقدارِ	٥٨٤/١
وحمْيَرا	٤٣٣/٢	لمغرورُ	٤٨٦/٢	المشافِرِ	٣٦٩/٢
بها وَزَرَا	٥٢٠/٢	كراكره	٤٩٣/٢	مَكْفورِ	٣٩٢/٢
والمطرا	١٧٢/٣	أجدَرُ	٦١٠/٢	سائري	٤٨٤/٣
نصرا	٤٠٠/٣	ديّارُ	٦٥٦/١ ـ ٢٦٢/٣	مازيّارِ	٥١٣/٣
الأصاغرا	٤٣٣/٣	وخيرُ	٤٧٥/٢ ـ ٤٧٧/٢	في الغارِ	٥١٣/٣
أو أطيرا	٥١٢/١	لصبورُ	١٣٥/٣	عن عمرو	٦٨/٣
صَبرا	١٧٠/٢	ولا أسرُ	١٩٦/٣	والحصْرِ	٦٥٧/٢
آمرا	٢٤٤/٢	وإدبارُ	٦٨١/٢ ـ ٤٥٦/٣	عشاري	٨٢/٣
الجدارا	٥٤٧/٢	بلله القطرُ	١٤/٣ ـ ١٨٠/٣	من عارِ	٩٨/٣
يا عُمرا	٦٦٦/٢	أحقرُ	٣٩٩/٢	الأخير	٣٢١/٣
تنويرا	٢٤٦/٣	دعاثرُهْ	٣٧٤/٣	للكاثر	٣٣٦/٣

الديلرا	٢٤٧/٣	لم يتغيرُ	٤٣٦/٢	الجزرِ	٣٦٥/٣
فقيرا	٢٧٩/٣			الأزْرِ	٣٦٥/٣
مزارا	٥٥٧/٣	القرى	٦٥٠/٢	بالقمرِ	٣٩١/٣
حذرا	٦٠٥/١			من جارِ	٢٨٠/٣
مبتدرا	٦٦٩/١			جابرِ	٢٥٦/٣
ما قُدِرا	٣٥٨/٢			كسري	١٣٤/٣
وتأزرا	٤٢٩/٢			فاخرِ	٢١٦/١ - ٥١٨/٢
والقمرا	٤٥/٣			منبرِ	٤٠٤/١
جهارا	٧٣/٣			بالجارِ	٤٨٢/١ - ٥٩١/١
والخَوَرُ	٤٤٤/٢			والغدرِ	٤٩/٢
ولا ضَرَرُ	١١٠/٢			بلا كدرِ	١١٠/٢ -
وبارُ	١٥٣/١			شعري	١٤٧/٢ - ١٧٤/٢
متـأخـرُ - أحصرُ	٢٥٢/١			على قَدَرِ	٥٠٤/٢ - ٤٤٧/٣
				المُشتري	١٣٣/٣
القدرُ	١١٦/٢			على قدرِ	٤٧٥/٢
قفرُ - قبرُ	٣٦٤/٣ -				

قافية السين

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
مُنافسا	٢/١٦٧	أَلْيَسُ	٢/٢٨٨
أبؤسا	٢/٢٤٤	فقعسُ	٢/٦٦٨
يؤوسا	٣/٢١٣	العيسُ	٣/١٢٢
نسيسا	٢/٦٩٤	شُمُوسِ	١/٦٣٢
القوانسا	٣/٩٢	احبسِ	١/١١٣ ـ ٢/٢٩١ ـ ٢/٥٧٨ ـ ٣/٢٧٣
أمسُ	١/١٥٦		

قافية الشين

آخر البيت	الجزء والصفحة
عائشا	٢/٦٣٥

قافية الضاد

آخر البيت	الجزء والصفحة
ما يَمضي	٢/٥٨٦
بعضا	٣/٤٨٣

قافية الظاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
غائظه	٢/٢٠٩

قافية العين

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
لِأَسْمَعَا	٥٣٩/١	الطير ما الله صانعُ	١١٣/٢	بلقعِ	٥٠٢/١
المعه ـ سَعَه	٧٥/٢	أقاطعُ	٢٠٠/٢	الراقِعِ	٤٢٠/٢
شُعاعُه	٥٨٣/٢	الارض ما اللهُ صانِعُ	٣٦٧/٢	فاجزعي	٥٦٤/٢
وُقوعا	٤٠٧/٣	ساطعُ	٢٤٤/٢	لم أصنَعِ	٥٦٧/٢ ـ ١٧٥/٣
كَمَنْ سعا	٥٧٤/١	أصنَعُ	٢٥٤/٢	فشرُّ جياعِ	٣٢٨/٣
الوداعا	٢٧٤/٢	تدْفَعُ	٥٦٤/٢	صَناعِ	٢٥٨/٢
والفَنَعا	٢٧٤/٣	الضَبُعُ	٢٩٨/٢	واهجعي	٦٣٥/٢
وتخدعا	٥٠٠/١	أجمَعُ	٢٤٩/٣	وصنيعي	٢٥٦/٣
مطيعا	٦٧٧/١	تُصْرعوا	٦٤٠/١		
رواجعا	٣٣٨/٢	سابعُ	٥٠٤/٣ ـ ٥١٣/٣	ولم تدعِ	٤٥٥/١
ما مُنعا	٣٢١/٣	خاشعُ	٥٠٤/٣	الملسوعِ	٥٧٢/١ ـ ٥٥٦/٣
أكتعا	٣٩٥/٣	وازعُ	١٥٩/١	أو سافعِ	٤٥١/٣
		اليُجدَعُ	٧٤/٢		
		أطمعُ	٩٤/٢		
		لا تنفعُ	١٩٧/٣		
		وينفعُ	٢١٥/٣		

قافية الفاء

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
حرفْ	٢٧/٣	الأجرافِ	١٣٠/٣
مُحرّفا	٣٣٨/٢	في السُدَفِ	٣٣٦/٣
وفا	٣٣٨/١	الشفوفِ	٤٩٧/١ ـ ٥٢٦/١ ـ ٥٧٦/١
عارفُ	١٦٤/٢ ـ ٣٦٢/٢	منيفِ	٥٢٨/١
المطارفُ	٦٧٧/٢	لمستعطفِ	٥٢٣/٣
نُطُفُ	٤٧٠/٣	خلفُ	٣٥٣/٣
العواطفُ	١٦٧/١	أنتُمُ الخَزَفُ	٣٠٩/٢
مختلفُ	٢٢١/٢		

قافية القاف

آخر البيت	الجزء والصفحة
أوْلَقا	٤٣٩/١
طليقُ	٨٣/٢
يترقْرَقُ	٢٠٣/٢
موثقُ	٩٥/٣
منطيقُ	١٠١/٣
ولا تَملَقِ	٤٥٦/١
كالطلاقِ	٣٠١/٢

قافية الكاف

آخر البيت	الجزء والصفحة
عساكا	٦٣٤/٢
دونكا	٢٦٤/٣
اتاكا ـ دعاكا	٣٦٨/٣
أولالك	٤٤/٢
ولا تُشاكُ	٥٤٠/٢
إلا ذلكُ	٣٦/٢
والـفـكُّ	٣٥٩/١
الذكي	٤٥٣/١

قافية اللام

البيت	ج ، ص	البيت	ج، ص	البيت	ج، ص
ذو خُصَلْ	٦١٥/١	وائـل	٢٢٨/١	مرجلي	١٩/٢
مَنْ يَغَلْ	٦٤١/٢	وجهولُ	٢٦٠/٢	فأجملي	١٩/٢
ثاقلا	٤٣٣/٢ ـ ٤٤١/٢	طلل ـ خِلَلُ	٢٨٣/٢ ـ ٥٩/٣ ـ ١٢٤/٣	وأوصالي	٢٤٩/٢
مبتلى	٤٥٣/١	بلابلُهْ	٣٦٥/٢	النّخلِ	٣٨١/٢
ومؤئلا	٧٤/٣	سلاسلُ	٤٤٤/٣	الذبّلِ ـ فانزلِ	٢٢٠/٢ ـ ٦٣٦/٢ ـ ٦٤٣/٢
تبالا	٤٨٣/١	قليلُ	٥٤٦/١	حنظلِ	٦٥٧/٢

فشلا	٦٧٣/١	أشكلُ	٥٥٢/١		
الثمالا	٣٥٦/٢	لا يحاولُ	٦٠٥/١	مُغيلِ	٢٠٣/٣
شَمالا	٣٥٦/٢	أفضلُ	٦٨/٢	من جلله	٢٠٤/٣
أطفالَها	٥١٧/٢	ولا جَمَلُ	٤٢٨/٢	مَجهلِ	٢١٨/٣
وسربالا	٣٧/٣	وذميلها	٥٠٩/١	ومنْ جَملِ	٥٩٢/٣
فِعالا	١٣٧/٣	قبولُها	٥١٠/١	أوْقلِ	١٧٤/١ـ ١٧٥/١ـ ١٣٦/٣
الجهولا	٢٢٦/١	الجندلُ	١١٨/٢	عالي	٤١٩/١ ـ ٤٢٠/١
مَهَلا	٣٦٦/٢	تنهلُ	٤٧٩/٣	ولا واغلِ	٤٧٤/١
قل يالا	٤٣٦/٢	ويَنْتَعِلُ	٣٥٥/٢	فستنجلي	٦١٤/١
الأملا	٥٨/٣	احتملُ	٨١/٣	والجندَلِ	٧٤/٢ ـ ٧٧/٢ ـ ٤٦٥/٢
اشتعلا	٧٣/٣	الفُضُلُ	١٥٠/٣	بالأصائلِ	٨٦/٢
		نبيلُ	٢٩٢/٢	الباطلِ	٩٦/٢
		تنويلُ	٤٤٦/٢ ـ ١٦١/٣	الجمل	٢٨٨/٢
		مهملُ	٥٨٩/٢	المُزايَلِ	٢٨٥/٣
		والجَبَلُ	٣٠٢/٢	معجّلِ	٢٩٠/٣ ـ ٤١٦/٣
		نوافلُهْ	٢٩/٣	حمائلِ	٥١٦/٢
		أوائله	٨١/١ ـ ٢٩١/١	البالي	٦٦١/٢
		تُسَلُ	١٧٩/١	بالمصاتيلِ	٥٥/٢

		كاهلُه	٤٣٩/١		
		الإبل	٤٣/٢	أمثالي	٣٤٤/٢ ـ ٦٠١/٢ ـ
		نواصلُه	٢٥٤/٣	من البسلِ	٢٢٧/١
		العواذلُ	٤١٥/٣	جُملِ	٢٢٧/١
		مكبولُ	٤٢٦/٣	أو مثلي	٦٧٢/١
		لا أُقيلُها	٤٩٠/١	مثّملِ	٤١٦/٣
		قبلُ	٥٧/٢	مُزمّلِ	١٤٧/٣
				ليتلي	٢٠٢/٣
				الطحلِ	٤٣/٣
				من الملِ	٥٩٧/٢
				سؤلِ	٣٥٩/٢
				ناعمي بلِ	٣٦٩/٢
				ذا فضلِ	٢٩٦/٢
				والأملِ	٦٨٥/٢
				المتفضّلِ	٧/٣ ـ ١٤/٣
				الجبلِ	٤٩٥/١

قافية الميم

البيت	ج ، ص	البيت	ج ،ص	البيت	ج ،ص
الأصمّ	٣٧٠/١	مطر حرامُ	٦٧٤/١	الحوائم	٤٣٨/١
السَلَمْ	٥١٨/١ ـ ٣٦١/٢	سجومُ	٤٣٧/١	ظلم	٣٥٤/١
النومْ ـ الدومْ	٢٥٥/٣	تضطرمُ	٥٠٤/١	الذامِ	٣٥٩/١
علقما	٥٢٦/١	الحُسامُ	٣٠٥/٢	واللهازمِ	٣٨٤/٢
أو تستقيما	٥٥٩/١	المحب حَرامُ	٣٠٧/٢	وأمامي	١٥٧/٣ ـ ٢١٦/٣
وامْسَلِمَهْ	٢٠/٢	مقيمُ	٤٢٧/٢	القدمِ	٦٨٠/٢
أن تهضما	٣٨٤/١	واجمُ	٥٢٤/٢	المُنْهَمّ	٢١٧/٣
مُعْتَصِما	٣٦٠/٢	يتبسمُ	٥٣٠/٢	لائمِ	١٤٢/٣
الحَمَى	٦٥٦/٢	غريمُها	٥٩٤/٢	وهاشمِ	٢٨٥/١
وأكرما	٥٦٤/٣	وبومُ	٦٠٩/٢	بن حاتمِ	٢٥٦/٣ ـ ٢٥٧
لها ابنُما	٥٨٥/٣	السلامُ	٦٢٠/٢ ـ ٤٥/٣ ـ ٦٠/٣ ـ ٣٤٧/٣	المرجّمِ	٢٧٦/٣
مسلما	٥٠٠/٣	قتمُه ـ وجَهْرَمُهْ	٢٠٣/٣	بالماء حاتمِ	٤٧/٣ ـ ٤٩٧/٣

المقدّما	٥٥٦/٣	اذن حرامُ	٤١٥/٣	حذامِ	١٥٠/١
منمّما	٧٢/٣	شريمُ	٢١٥/٣	عَمي	١٩٣/١
ناما	٣٤١/٢	يا مطر السلامُ	٩٦/١	الأيامِ	٣٣/٢
صائما	٣٤١/٢	هشامُ	٢٥٦/١ ـ ٣٣٦/٢	المناسمِ	٥٠٠/٣
قد ألمّا	٣٦٢/٢	ألْوَمُ	٤٧١/٢	دمي	٢٨٢/٣
قد ضيما	٣٧٥/٣	الاثمُ	٣٢٦/٣ ـ ٣٣٠/٣	بناتُ العمّ	٤٩٩/٢
نادما	٦٢٥/١	والرَخَمُ	٢٨٥/٣	من الدمِ	٤٨٠/٢
القلما	٦١٠/٢	يدومُ	٤٦٢/٢	الألمِ	٤٣٥/٢ ـ ٤٤١/٢
		وحَميمُ	٤٧٠/٢ ـ ٤٧٧/٢	وإن لمِ	٥٩٦/١
		سهامُها	٤٤٩/٢	كرامِ	٢٩١/٢
		إليّ همُ	٦٦٥/١ ـ ٤٦٥/٣	الرتائمِ	٢٩٥/٢
		عظيمُ	٥٧١/١ ـ ٣٦/٣	ضَيْغَمِ	٢٩٥/٢
		مظلمُ	٥١٩/١	القاسمِ	٢١٤/١
		كريمُ	٣٨٩/٢		

قافية النون

البيت	ج ص	البيت	ج ص	البيت	ج ص
الأحيانْ	١٩٠/٢	عُريانُ	٢٣٩/٢ ـ ٢٧٠/٢	وإعلانِ	١٨٠/١
جمالينْ	٣٦٢/١	مبينُ	٢٤٩/٢	عمرك الله كيف يلتقيانِ	٢٢٥/٢
		شؤونُ	٤٠٨/٢	وهَنِ	٣٣٠/١
قالتْ وإنْ	٩٥/١ ـ ٣٧١/٢	يَكونُ	٣٤٧/٢ ـ ٣٤٨/٢	الأزمانِ	٦٠٧/١
أو اثنينْ	١١١/٣	العينانُ	٣٨١/١	سيانِ	٦٢٤/١
بالغريينْ	٢٧٨/١	كائنُ	١٨١/٢ ـ ١٨٤/٢	يمانِي	٤١/٢ ـ ٢٤٣/٣
ظبيانا	٣٧٩/١			والإحنِ	٦٦٨/١
إيّـــانـــا	١٨٠/١			نبّئيني	٨٧/٢
المسلمينا	١٩١/١			المعادِنِ	٤٠١/٢
الحنيــنا	٣٣٨/١			حُقّانِ	٣٦٠/٢ ـ ٣٦٢/٢
يخل أمينا	١٩٧/٢			الجانينِ	٣٢٦/٢
ثم أمينا	٤٣٧/٢			مَعُونِ	٢١٦/١
مُتَجاهلينا	٤٥٩/٢			اعتراني	١٧/٣

تَجمعُنا	٤٥٨/٢				
مَنْ قطنا	١٩٨/٢			لا يعنيني	٣٥٤/٣
البرية دينا	٩٩/٣ ـ ١٠٠/٣			والحَزَنِ	١٩٩/٢
ما كفانيا	٨٠/٢			كيف يلتقيانِ	٥٠١/٣
معلنا	١٢٠/٣			البنانِ	٢٠١/٣
مشحونا	٥٧/٣			لم تَرَني	١٨٥/٣
إلينا	٩٧/٢			آخرينِ	٣٨٣/١
				أبوانِ	٤٧٢/١
أنْ يكونا	٥٥٧/٣			الملوانِ	٣٩٩/١
بالاساءة دينا	٤٣٩/٣			أخَوانِ	٣٦٢/١
أفـنـانـا	٩١/١			داعيانِ	٥٦٩/١
لهم دينا	٦٦٢/٢				

قافية الهاء

آخر البيت	الجزء والصفحة
غاياتها	٣٥٥/١
قـالـهـا	٨٢/٢
أزورُها	٩٠/٢
إبقالَها	٤٨٣/٢
ألقاها	٥٥٦/٢ ـ ٤٣٤/٣

الزبيراهُ	٦٧١/٢
سواها	١٣٠/٣
رضاها	١٧٧/٣
كبراءها	٢٥٣/٣
هيأوه	٢٥٣/٣
واها	٢٥٩/٣
وإيّهْ	٢٦٠/٣

قافية الياء

آخر البيت	الجزء والصفحة	آخر البيت	الجزء والصفحة
جائيا ((آتيا))	٥٧٦/١ ـ ١٤٧/٣ ـ ٤١٧/٣	تأمر آتيا	٦٠٤/١
مُتَراخيا	٣٢٠/٢	وا رَزِيَّتِيَهْ	٦٦٦/٢
ولا الملل باقيا	٣٢١/٢	والليااليا	٤٨/٣
واقيا	٣٢٢/٢	معاوِيهْ	١٩٩/٣
حافيا	٧٤/٣	غاديا	٤٣٦/٣
من الملل باقيا	١١٢/٣	الصّبيِّ	٣٧٧/٢
وخاليا	٣٤٨/٣	بمرعوي	٤٦/٣
ناهيا	٥٥٨/٣		

قافية الألف المقصورة

آخر البيت	الجزء والصفحة
ما التوى	٦/٣

مصادر التحقيق

- القرآن الكريم .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ، ثلاثة أجزاء ، ط دار الندوة الجديدة بيروت ط السادسة ١٩٨٠ م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ـ لابن السيد البطليوسي ـ تحـ د. حمزة عبد الله النشرتي ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ ط الأولى ٢٠٠٣ .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحـ غريد الشيخ ـ دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠١ .
- الأمالي لأبي علي القالي ـ أوفسيت دار الكتاب العربي بيروت .
- أسرار البلاغة ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحـ محمود محمد شاكر ـ دار المدني بجلة ـ ط الأولى ١٩٩١ .
- أمالي المرتضى ـ تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الكتاب العربي بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٦٧ .
- إملاء ما منّ به الرحمن ـ لأبي البقاء العكبري ـ مؤسسة الصادق طهران ـ ط الثالثة ١٣٧٩ هـ ش .
- الإيضاح في علل النحو لأبي علي الفارسي ـ تحـ د. مازن مبارك ط مصر بلا تا .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحـ د. مازن المبارك ـ دار النفائس بيروت ط الثانية ـ ١٩٧٣ .
- الأغاني ـ لأبي الفرج الأصفهاني ـ دار الكتب المصرية .

- الأصول في النحو ـ لابن السراج ـ تحـ عبد الحسين الفتلي طبع ج١ في النجف ١٩٧٠ والثاني في بغداد ١٩٧٣ .
- الأمالي الشجرية ـ ط حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩ .
- إصلاح المنطق ـ يعقوب ابن السكيت ـ تحـ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر ط الثانية ١٩٦٤ .
- أمالي أبن الحاجب ـ تحـ فخر صالح سليمان قدارة ـ دار الجيل ١٩٨٩ .
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي تحـ محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ٢٠٠٣ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيان الأندلسي النحوي ـ تحـ د. مصطفى أحمد النماس ـ مطبعة المدني بمصر ـ ط الأولى ١٩٨٧ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ـ لأبي البركات بن الأنباري ـ تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر بلا تا .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ـ لعلي بن عدلان الموصلي ـ تحـ د. حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة بيروت ـ ط الثانية ١٩٨٥ .
- الأنموذج في النحو ـ تحـ لجنة إحياء التراث المصري في دار الآفاق الجديدة .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ـ تحـ د. موسى بناي العليلي ـ منشورات وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٢ .
- الإيضاح في شرح المفصل ـ لابن الحاجب ـ تحـ د. إبراهيم محمد عبد الله ـ منشورات دار سعد الدين ـ دمشق ـ ط الأولى ٢٠٠٥ م .
- الأطول في شرح تلخيص المفتاح ـ لإبراهيم بن محمد بن عربشاه ـ تحـ د. عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠١ .

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ـ للشيخ عبد الغني القاضي ـ دار السلام للطباعة ـ القاهرة ـ ط الأولى ٢٠٠٤ .
- البسيط في شرح الكافية ـ لركن الدين الأستراباذي ـ رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الأداب جامعة بغداد ١٩٨٣ من حازم سليمان الحلي .
- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك ـ للسيوطي ـ تعليق مصطفى الدشتي ـ انتشارات اسماعيليان قم ـ ط الثالثة عشرة ١٤٢٤ هـ .
- تخريج الأحاديث والأثار ـ للزيلعي ـ تحـ عبد الله بن عبد الرحمن السعد ـ دار ابن خزيمة الرياض ط الأولى ١٤١٤ هـ .
- تفسير الكشاف ـ للزمخشري ـ أوفسيت دار الكتاب العربي بلا تا .
- تفسير البيضاوي ((أنوار التنزيل وأسرار التأويل)) ط حجر المطبعة العثمانية ١٣٠٥ .
- تفسير البحر المحيط ـ لأبي حيان الأندلسي ـ وبهامشه النهر الماد من البحر المحيط ـ مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .
- توجيه اللمع ـ لابن الخباز ـ تحـ د فايز بركات محمد ـ دار السلام للطباعة القاهرة ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ـ للمرادي ـ تحـ أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية صيدا ط الأولى ٢٠٠٥ .
- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ـ لعلي بن عيسى الرماني ـ تحـ سعيد الأفغاني ط الجامعة السورية ١٩٥٨ .
- تاج العروس ـ للسيد محمد مرتضى الزبيدي ـ تحـ علي شيري ـ دار الفكر بيروت ١٩٩٤.

- تفسير البقاعي ((نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)) ـ تحـ عبد الرزاق غالب المهدي ـ دار الكتب العلمية ط الثانية ٢٠٠٣ .
- تفسير البغوي مطبوع بهامش تفسير الخازن ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر .
- التفسير الكبير للرازي ط الأولى ـ التزام عبد الرحمن محمد ـ بميدان الأزهر بمصر.
- تفسير القرطبي ـ دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥ .
- تفسير الطبري ـ تحـ صدقي جميل العطار ـ دار الفكر بيروت ١٩٩٥ .
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق ـ لداود بن عمر الأنطاكي ـ مط محمد أفندي مصطفى ـ مصر ١٣٠٢ .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام ـ تحـ محمد شريف سعيد ـ مكتبة الحلبوني دمشق ١٩٦٨ .
- والجامع الصغير لابن هشام ، بتحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م . وهذه الطبعة نقلت عنها بواسطة طبعة مجيب الندا للدكتور إبراهيم . فلذلك كتبت في كل هامش : الجامع تحقيق الهرميل ، ثم حصلت عليها أثناء الفهرسة ، فراجعت كل الموارد .
- الجنى الداني ـ للمرادي ـ تحـ فخر الدين قباوة ومحمد خليل فاضل ـ أوفسيت دار الكتب العلمية ١٩٩٢ .
- جمهرة أشعار العرب ـ لأبي زيد القرشي ـ دار صادر بيروت ١٩٦٣ .
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الشمسية ـ ط أحمد عيسى الزواد ـ سيهات ـ بلا تاريخ .
- حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ـ تحـ محمد عبد القادر شاهين ـ دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ـ ٢٠٠٦ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ أوفسيت البابي الحلبي ـ بلا تا .
- الحماسة البصرية ـ لصدر الدين أبي الفرج بن الحسين البصري ، تحـ د. مختار الدين أحمد ـ ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ط الأولى ١٩٦٤ .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ تحـ عبد السلام محمد أمين ـ دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٠ .
- حماسة البحتري ـ تحـ لويس شيخو اليسوعي ـ بيروت ١٩١٠ م .
- حاشية الشنواني على شرح الأزهري لمقدمة الإعراب ـ تحـ الشيخ محمد شمام ـ دار الكتب الشرقية بتونس ط الثانية ١٣٧٣ .
- حاشية الهروي على مختصر المعاني ـ استانبول ١٣٠٨ هـ .
- حاشية عبد الغفور على شرح الجامي على الكافية ـ شركة صحافية عثمانية ١٣٢٢ هـ .
- خزانة الأدب ـ لعبد القادر البغدادي ـ تحـ محمد نبيل طريفي وإميل يعقوب ـ دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٩٩٨ .
- الخصائص لابن جني ـ تحـ محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ط الثانية ١٩٥٢.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ـ للسمين الحلبي ـ دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٩٩٤ .
- دلائل الإعجاز ـ لعبد القاهر الجرجاني ـ تحـ محمود محمد شاكر ـ دار المدني بجدة ط الثالثة ١٩٩٢ .
- ديوان جرير ـ تحـ كرم البستاني ـ دار صادر ١٩٦٠ .
- ديوان كعب بن مالك ـ تحـ سامي مكي العاني ـ مكتبة النهضة بغداد ط الأولى١٩٦٦.

- ديوان زهير بن أبي سلمى ـ تحـ كرم البستاني ـ دار صادر بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان العجاج ـ تحـ د. عزة حسن ـ دار الشروق بيروت ١٩٧١ .
- ديوان علي بن الرقاع ـ تحـ د نوري حمودي القيسي و د. حاتم صالح الضامن ـ منشورات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ـ أحمد بن الأمين الشنقيطي ـ تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ـ دار البحوث العلمية ط ١ ١٩٨٢ م ـ الكويت .
- ديوان الأعشى الكبير تحـ د محمد حسين ـ مكتبة الآداب .
- ديوان الفرزدق تحـ إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحـ محمد جبار المعيبد مطبعة الآداب النجف ١٩٦٩
- ديوان عنترة ـ دار صادر بيروت .
- ديوان حميد بن ثور تحـ عبد العزيز الميمني الدار القومية للطباعة ١٩٦٥ .
- ديوان رؤبة ، تحـ وليم بن الورد ـ دار الآفاق الجديدة بيروت ط الثانية ١٩٨٠
- ديوان بن أحمر تحـ د. حسين عطوان ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان كثير عزة ـ تحـ إحسان عباس دار الثقافة ١٩٧١ .
- ديوان أوس بن حجر تحـ محمد يوسف نجم ، ط بيروت ١٩٨٦ .
- ديوان طرفة ـ ط دار صادر .
- شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الرابعة ١٩٥٩ .
- ديوان الحطيئة ـ ط دار صادر .
- ديوان شيخ الأباطح أبي طالب ـ صححه وعلق عليه السيد محمد صادق بحر العلوم ـ نشر المكتبة المرتضوية في النجف ١٣٥٦ هـ .

- ديوان الخنساء ((شرح ثعلب)) ـ تحـ د. أنور أبو سويلم ـ جامعة مؤتة ـ ـ دار عمار ط الأولى ١٩٨٨ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ تحـ عبد الكريم الدجيلي شركة النشر المحدودة بغداد ١٩٥٤ .
- ديوان الشريف الرضي دار صادر بيروت ١٩٦١ .
- ديوان لبيد ـ دار صادر ١٩٦٦ .
- ديوان ليلى الأخيلية ـ تحـ خليل إبراهيم العطية ـ دار الجمهورية بغداد ١٩٦٧ .
- ديوان النابغة الذبياني دار صادر ١٩٦٠ .
- ديوان مجنون ليلى ـ تحـ عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر .
- ديوان الهذليين ط دار الكتب المصرية ١٩٤٥ .
- ديوان عبيد بن الأبرص ـ دار صادر بيروت ١٩٥٨.
- ديوان جران العود تحـ نوري حمودي القيسي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨١ .
- ديوان النمر بن تولب ـ صنعة نوري حمدي القيسي مطبعة المعارف بغداد .
- ديوان عبد الله بن رواحة تحـ د. حسن محمد باجودة ـ دار التراث بالقاهرة ١٩٧٢ .
- ديوان ذي الرمة تحـ د. عبد القدوس صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .
- ديوان السموأل تحـ عيسى سابا دار صادر ١٩٥١ .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ـ تحـ عبد العزيز الميمني ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .

- ديوان القطامي ـ تحـ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ـ دار الثقافة بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحـ يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ .
- ديوان النجاشي ، تحـ صالح البكاري والطيب العشاش وسعد غراب ، مؤسسة المواهب بيروت ط الأولى ١٩٥٩ .
- ديوان المتنبي ـ شرح البرقوقي ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الثانية ١٩٣٨ .
- ديوان علي بن زيد العبادي تحـ محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥ .
- ديوان الطرماح تحـ د. عزة حسن ـ دمشق ١٩٦٨ .
- ديوان جميل بن معمر دار صادر بيروت ١٩٦١ .
- ديوان زيد الخيل الطائي تحـ نوري حمودي القيسي ـ مطبعة النعمان النجف ١٩٦٨.
- درة الغواص للحريري ـ نشره المستشرق توربكه ، أوفسيت مكتبة المثنى بغداد .
- سر صناعة الإعراب ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحـ محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاتة ، دار الكتب العلمية ـ ط الأولى ٢٠٠٠
- سنن النسائي أوفسيت دار الفكر عن الطبعة الأولى ١٩٣٠ .
- سنن الترمذي ، تحـ محمد عثمان ، دار الفكر ، ط الثانية ١٩٨٣ .
- سنن ابن ملجة ، تحـ محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الفكر .
- سنن أبي داود تحـ سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ط الأولى ١٩٩٠ .

- السيرة النبوية لابن كثير تحـ مصطفى عبد الواحد ـ أوفسيت دار إحياء التراث العربي بيروت .
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافيجي ـ تحقيق : د . عادل محمد عبد الرحمن ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ـ ديوان الوقف السني ، العراق ، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م .
- شرح الكافية ـ الرضي ـ أوفسيت دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية ـ الرضي تحـ يوسف حسن عمر ـ أوفسيت مؤسسة الصادق ـ طهران .
- شرح الكافية ـ الملا عبد الرحمن الجامي ، تحـ أسامة طه الرفاعي ، اوفسيت دار الأفاق العربية ٢٠٠٣ م .
- شرح الكافية لابن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد ، مطبعة البيان بمصر ، ط ١ ١٩٨٧ ـ ١٤٠٨ هـ .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحـ محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١ .
- شرح قطر الندى لابن هشام تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ، انتشارات لقاء ، قم .
- شرح الحدود النحوية ـ للفاكهي ـ تحـ د . محمد الطيّب الابراهيم ـ دار النفائس ـ بيروت ـ ط الاولى ١٩٩٦ م .
- مفردات القرآن ـ الراغب الأصفهاني ـ ضبطه هيثم طعيمي ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ـ ط الأولى ٢٠٠٢ .
- شرح المفصل لابن يعيش تحـ أحمد السيد أحمد ، ط المكتبة التوفيقية بمصر.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط الثانية ١٩٦٠ .
- شرح القاضي العضد لمختصر المنتهى ، ط الأميرية بولاق ط الأولى ١٣١٦هـ
- شرح شذور الذهب ، تحـ إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ط الثانية ٢٠٠٤ .
- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية يس على التصريح ، ط أوفسيت البابي الحلبي .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تحـ عادل سليمان جمال ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧٠ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحـ علي معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠٠ .
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري تحـ بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ـ صيدا ٢٠٠٤ .
- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس ، ط دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح التسهيل للمرادي ، تحـ محمد عبد النبي محمد أحمد ـ مكتبة الإيمان ـ المنصورة ـ ط الأولى ٢٠٠٦ .
- شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحـ د. عدنان محمد آل طعمة ـ مؤسسة البلاغ بيروت ـ ط الأولى ١٩٩٩ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ـ تحـ صاحب أبو جناح ، مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٩٨ .

- شرح الأشعار الستة الجاهلية للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي تحـ ناصيف سليمان عواد ـ الجمهورية العراقية وزارة الثقافة .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك تحـ إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ط الثانية ٢٠٠٢ .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب تحـ أحمد عزو عناية ـ مؤسسة التاريخ العربي بيروت ، ط الأولى ٢٠٠٧ .
- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ، تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ـ مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة ـ ط الثانية ١٩٦٤ .
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تحـ د. عبد الحميد جاسم الكبيسي دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحـ محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠٠ .
- شرح ابن الناظم ـ ط بيروت الحجرية ١٣١٢ هـ التي هي باعتناء محمد بن سليم اللبابيدي . بسبب كثرة الاخطاء المطبعية في ط دار الكتب العلمية المذكورة سابقا اضطررت لتدقيق كثير من النصوص على هذه الطبعة دون الاشارة اليها في الهوامش لأنها نسخة نادرة .
- شعر النابغة الجعدي تحـ عبد العزيز رباح ـ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤ .
- شروح التلخيص ـ أوفسيت دار البيان العربي بيروت ـ ط الرابعة ١٩٩٢ .
- شروح الشمسية ، أوفسيت انتشارات مدين ـ قم ـ ط الأولى ١٤٢٧ ـ ٢٠٠٧ .
- شعر الحطيئة ـ تحـ عيسى سابا ـ دار صادر بيروت ١٩٥١ .
- شعر نصيب بن رباح ـ تحـ داود سلوم ـ مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٧ .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحـ عدنان عبد الرحمن الدوري ط وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي جمعه د . داود سلوم ، الناشر مكتبة الأندلس بغداد ـ ط في مطبعة النعمان في النجف ١٩٦٩ .
- شعر ابن ميادة ـ تحـ محمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل .
- شعر عبدة بن الطيب ـ د . يحيى الجبوري ـ دار التربية ـ بغداد ١٩٧١ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ـ تحـ د. طه محسن ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٥ .
- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ، ط الحلبي بمصر ١٣٠٢ .
- شرح القيصري على فصوص الحكم ـ انتشارات علمي وفرهنكي ١٣٧٥ هـ ش .
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم ، أوفسيت مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- شعر الراعي النميري ، تحـ جمعة ناصر الحاني ، دمشق ١٩٦٤ .
- شعر الأخطل تحـ الأب أنطوان صالحاني المطبعة الكاثوليكية ط الثانية .
- شعر عبدة بن الطيب ، د. يحيى الجبوري ـ دار التربية ـ بغداد ١٩٧١ .
- شرح ديوان الحماسة المرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ط الأولى ١٩٥٢ .
- صحيح البخاري أوفسيت دار الفكر ١٩٨١ عن ط العامرة بأسطنبول .
- صحيح مسلم ، أوفسيت دار الفكر بيروت .
- الصحاح للجوهري ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ط الأولى ١٩٩٩ .

- ضرائر الشعر لابن عصفور تحـ السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس بيروت ـ ط الثانية ١٩٨٢ .
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ـ العيني ـ دار إحياء التراث العربي بيروت .
- العوامل المائة ـ لعبد القاهر الجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهري ـ تحقيق الدكتور البدراوي زهران ـ دار المعارف بمصر ط الأولى ١٩٨٢ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز تحـ حامد محمد العبدلي ـ دار الأنبار بغداد ط الأولى ١٩٩٠ .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تـحـ محمد عبد المعيد خان ـ دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ١٣٨٤ .
- غريب الحديث للحربي ـ تحـ د سليمان بن إبراهيم بن محمد العابد ، دار المدينة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ .
- الفروق ـ للقرافي ـ ط دار إحياء الكتب العربية ـ ط الأولى ١٣٤٦ هـ .
- الفواكه الجنية بشرح المقدمة الأجرومية للفاكهي ، تحـ محمود نصار ، ط دار الكتب العلمية ٢٠٠٤ .
- الفواكه الجنية على متممة الاجرومية ـ الفاكهي ـ تحـ عماد علوان حسين ـ دار الفكر ناشرون ط الاولى ٢٠٠٩ ـ الاردن ـ عمان .
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لأحمد بن محمد بن زيد العاتكي ، تحـ د. هزاع سعيد المرشد ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، ط الأولى ٢٠٠٣ .

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبي الفتح البعلي تحـ د. ممدوح محمد خسارة ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ط الأولى ٢٠٠٢ .
- فتح الباري لابن حجر ـ دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية .
- القاموس المحيط ـ الفيروزآبادي ، المكتبة الحسينية المصرية ط الرابعة ١٩٣٥ .
- قصص الأنبياء لابن كثير تحـ مصطفى عبد الواحد ، دار الكتب الحديثة ١٩٦٨ .
- الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، تحـ هادي نهر ، بغداد ١٩٧٧ .
- الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي تحـ أحمد عمر هاشم دار الكتاب العربي بيروت ط الأولى ١٩٨٥ .
- كنز العمال المتقي الهندي ـ تحـ الشيخ بكري حياني ـ مؤسسة الرسالة بيروت١٩٨٩ .
- كتاب سيبويه ، تحـ عبد السلام هارون ـ عالم الكتب بيروت .
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي ـ مؤسسة التاريخ العربي بيروت ط الأولى ٢٠٠٦ .
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحـ مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ .
- لسان العرب لابن منظور ـ الناشر أدب الحوزة ـ قم ١٤٠٥ هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ـ لأبي الفتح ضياء الدين بن الأثير ـ تح محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٩٩٥ م .

- اللمع في العربية لأبي الفتح ابن جني ـ تحقيق حامد المؤمن ، منشورات جمعية منتدى النشر ـ النجف الأشرف ، ط الأولى ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢ .
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ـ تأليف الفاكهي ـ دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم جميل محمد إبراهيم ـ دار صادر ـ مكتبة المتنبي ـ الدمام ـ السعودية ـ ط الأولى ١٤٢٨ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده ـ تحـ مجموعة من الباحثين ـ نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط الأولى ١٩٧١ .
- مقامات الحريري ط كلكتا ١٨٠٩ م نشره المستشرق لومسدن .
- المصباح في شرح المفتاح ، للسيد الشريف الجرجاني ، مخطوط مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة بالنجف رقم ١٠/٣/٩٤ ـ أدب .
- مغني اللبيب لابن هشام ـ تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية الكبرى بمصر .
- مجمع الأمثال ـ الميداني ـ تحـ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط الثانية ١٩٥٩ .
- المستوفى في النحو ـ لعلي بن مسعود الفرخان ـ تحقيق الدكتور بدوي المختون ـ دار الثقافة العربية ١٤٠٧ هـ ، انقل عنه بواسطة مجيب الندا ط دكتور إبراهيم .
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي ، تحـ د. عبد الله الجبوري ، ط الأوقاف العراقية ١٩٧٠ .
- المغني في النحو لتقي الدين بن فلاح اليمني تحـ د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ، ط الأولى ١٩٩٩ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني تحـ محمد عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ـ لعبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي ـ طبعة المطبعة البهية بمصر ـ ١٣١٦ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحـ كاظم بحر المرجان ـ الجمهورية العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ محمد فؤاد عبد الباقي .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ـ إميل يعقوب .
- معاني الحروف ـ علي بن عيسى الرماني ـ تحـ د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ دار الشروق بجدة ط ٣ـ ١٩٨٤ .
- معاني الحروف ـ للزجاجي ـ تحقيق علي توفيق الحمد .
- مسند أبي داود الطيالسي ـ دار المعرفة ـ بيروت، ط مزيدة بالفهارس الفنية .
- مفتاح العلوم للسكاكي تحـ نعيم زرزور دار الكتب العلمية بيروت ط الثانية ١٩٨٧ .
- المجازات النبوية للشريف الرضي تحـ طه عبد الرؤوف سعد، البابي الحلبي الطبعة الأخيرة ١٩٧١ .
- المنصف في الكلام على مغني ابن هشام ـ تقي الدين الشمني ط حجر ١٢٧٣ هـ .
- المقتضب تحـ محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتب .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ـ بهامش خزانة الأدب ـ المطبعة المنيرية ببولاق ـ الطبعة الأولى ١٢٩٩ هـ .

- معجم الأدباء ـ ياقوت بن عبد الله الحموي ـ مطبعة دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي النحوي ، تحـ سدني جلايزر ، ط الولايات المتحدة الأمريكية ـ ١٩٤٧ .
- المطول في شرح التلخيص للتفتازاني ، وبهامشه حاشية السيد الشريف الجرجاني ، تحـ أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث ، ط الأولى ٢٠٠٤ .
- مختصر المعاني للتفتازاني ـ ط دار الفكر .
- مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال ـ دار صادر بيروت .
- مسند ابن راهويه تحـ د. عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوسي ، مكتبة الإيمان المدينة المنورة ـ ط الأولى ١٤١٢ هـ .
- مجمع الزوائد الهيثمي ـ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٨ .
- معاني القرآن ـ الفراء ، تحـ أحمد يوسف بخاتي ـ محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- المصباح المنير ـ الفيومي ، المطبعة العثمانية ١٣١٢ هـ .
- مختصر أخبار شعراء الشيعة للمرزباني ـ تحـ محمد هادي الأميني ، ط شركة الكتبي بيروت ١٩٦٥ .
- المغرب للمطرزي ، حيدر آباد ـ ١٣٢٨ .
- المنهل الصافي في شرح الوافي ـ بدر الدين الدماميني ـ تحـ د فاخر جبر مطر ـ دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ٢٠٠٨ .
- الموطأ للإمام مالك تحـ محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥ .
- المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي تحـ الشيخ محمد باقر المحمودي ط الأولى ١٩٨١ .

- نصب الراية للزيلعي ـ اعتناء أيمن صالح شعبان ، دار الحديث القاهرة ط الأولى ١٩٩٥ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ـ لأحمد بن المقري التلمساني ـ تحـ إحسان عباس ـ دار صادر بيروت ١٩٩٧ م .
- نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحـ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي معوض ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ١٩٩٢ .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحـ زهير عبد المحسن سلطان ـ منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ، ط الأولى ١٩٨٧ .
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ، تحـ د. فاخر جبر مطر ـ دار الكتب العلمية ، ط الأولى ٢٠٠٢ .
- نفائس الأصول للقرافي ـ تحـ محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٠ .
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ تحـ طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ـ إسماعيليان ـ قم .
- النوادر في اللغة ـ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ـ المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤م .
- همع الهوامع للسيوطي ، تحـ أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٨ .
- الوافي بالوفيات ـ تحـ أحمد الأرناؤوطي ـ دار إحياء التراث .
- يتيمة الدهر ـ للثعالبي ، المطبعة الحنفية بدمشق .

• فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المفعول له	٥
المفعول فيه	١٩
المفعول معه	٣٤
الحال	٤٧
التمييز	٦٦
المستثنى	١٠٦
المخفوضات	١٤٧
حروف الجر	١٥١
الإضافة	٢١٩
الأسماء العاملة عمل أفعالها	٢٤٨
عمل اسم الفعل	٢٥٠
إعمال المصدر	٢٦٧
عمل اسم الفاعل	٢٨٢
إعمال أمثلة المبالغة	٢٩٤
إعمال اسم المفعول	٢٩٩
إعمال الصفة المشبهة	٣٠٣
إعمال اسم التفضيل	٣٢٠
باب التوابع	٣٤٤
النعت	٣٤٩

التوكيد	٣٧٠
عطف البيان	٤٠٠
عطف النسق	٤١٣
البدل	٤٧٣
العدد	٥٠٧
موانع الصرف	٥١٥
صيغتي التعجب	٥٤٩
الوقف	٥٦٦
مواضع همزة الوصل	٥٨٣
فهارس الآيات	٥٩٧
فهارس الأحاديث	٦٣٤
فهارس الأشعار	٦٣٨
مصادر التحقيق	٦٥٦
فهارس محتويات الجزء الثالث	٦٧٤